تاريخ الغيبة الصغرى

كلمة الناشر

الإهـداء

سيدي ومولاي ومولى المؤمنين، بقية الله في أرضه والمذخور لنشر عدله في بريته... الحجة بن الحسن المهدي (ع).

ارفع إلى مقامك السامي... بكل خشوع... هذا المجهود المتواضع... عسى أن يخدم ـ بما بذلت فيه من مجهود ـ قضيتك الكبرى التي كانت ولا زالت وستبقى الرائد الأول لرفع رآيتها وغرس بذرتها وجني ثمارها.

وغاية أمله ـ يا سيدي ـ وفخره... أن يحظى منك بنظرة رحمة ولمسة دعاء... وأن تراه عملا خالصاً مخلص نقياً من شوائب الانحراف... وخطوة موفقة لانتظار مستقبلك... مستقبل الاسلام... حين تملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً...

بحث حول المهدي

مقدمة تفضل بها سماحة سيدنا الاستاذ آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر [دام ظله الشريف] تبريكاً لهذه الموسوعة الشريفة

[وَنُرِيدُ أَن نَمُنَ عَلى الَذينَ اسْتُضْعِفُوا في الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَةً نَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ] [القصص:٥].

ليس المهدي تجسيداً لعقيدة اسلامية ذات طابع ديني فحسب، بل هو عنوان لطموح اتجهت اليه البشرية بمختلف أديانها ومذاهبها، وصياغة لإلهام فطري، ادرك الناس من خلاله - على الرغم من تنوع عقائدهم ووسائلهم إلى الغيب - ان للانسانية يوما موعوداً على الأرض. تحقق فيه رسالات السماء بمغزاها الكبير، وهدفها النهائي، وتجد فيه المسيرة المكدودة للانسان - على مرِّ التاريخ - استقرارها وطمأنينتها، بعد عناء طويل. بل لم يقتصر الشعور بهذا اليوم الغيبي والمستقبل المنتظر على المؤمنين دينياً بالغيب، بل امتد إلى غيرهم أيضا وانعكس حتى اشد الايديولوجيات والاتجاهات العقائدية رفضاً للغيب والغيبيات، كالمادية الجدلية التي فسرت التاريخ على اساس التناقضات، وآمنت بيوم موعود، تصفى فيه كل تلك التناقضات، ويسود فيه الوئام والسلام. وهكذا نجد ان التجربة النفسية لهذا الشعور التي مارستها الانسانية على مر الزمن، من أوسع التجارب النفسية وأكثرها عموماً بين أفراد الانسان.

وحينما يدعم الدين هذا الشعور النفسي العام، ويؤكد أن الارض في نهاية المطاف ستمتلئ قسطاً وعدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً، يعطي لذلك الشعور قيمته الموضوعية ويحوله إلى ايمان حاسم بمستقبل المسيرة الانسانية، وهذا الايمان ليس مجرد مصدر للسلوة والعزاء فحسب، بل مصدر عطاء وقوة، فهو مصدر عطاء، لأن الايمان بالمهدي ايمان برفض الظلم والجور حتى وهو يسود الدنيا كلها، وهو مصدر قوة ودفع لا تنضب، لأنه بصيص نور يقاوم اليأس في نفس الإنسان، ويحافظ على الأمل المشتعل في صدره مهما ادلهمت الخطوب وتعملق الظلم، لأن اليوم الموعود، يثبت ان بامكان العدل ان يواجه عالماً مليئاً بالظلم والجور، فيزعزع ما فيه من اركان الظلم، ويقيم بناءه من جديد، وان الظلم مهما تجبر وامتد في ارجاء العالم وسيطر على مقدراته، فهو حالة غير طبيعية، ولابد ان ينهزم. وتلك الهزيمة الكبرى المحتومة للظلم وهو في قمة مجده، تضع الأمل كبيراً أمام كل فرد مظلوم، وكل أمة مظلومة في القدرة على تغيير الميزان واعادة البناء.

وإذا كانت فكرة المهدي أقدم من الاسلام وأوسع منه، فأن معالمها التفصيلية التي حددها الإسلام جاءت أكثر اشباعاً لكل الطموحات التي انشدت إلى هذه الفكرة منذ فجر التاريخ الديني، واغنى عطاء واقوى إثارة لأحساسيس المظلومين والمعذبين على مرِّ التاريخ وذلك لأن الإسلام حوَّل الفكرة من غيب إلى واقع، ومن مستقبل إلى حاضر، ومن

التطلع إلى منقذ تتمخض عنه الدنيا في المستقبل البعيد المجهول إلى الايمان بوجود المنقذ فعلا، وتطلعه مع المتطلعين إلى اليوم الموعود، واكتمال كل الظروف التي تسمح له بممارسة دوره العظيم، فلم يعد المهدي (ع) فكرة ننتظر ولادتها. ونبوءةً نتطلع إلى مصداقها، بل واقعا قائماً ننتظر فاعليته وانساناً معيناً يعيش بيننا بلحمه ودمه نراه ويرانا، ويعيش مع آمالنا وآلامنا ويشاركنا احزاننا وافراحنا، ويشهد كل ما تزخر به الساحة على وجه الأرض من عذاب المعذبين وبؤس البائسين وظلم الظالمين، ويكتوي بكل ذلك من قريب أو بعيد، وينتظر بلهفة اللحظة التي يتاح له فيها ان يمدَّ يده إلى كل مظلوم وكل محروم، وكل بائس ويقطع دابر الظالمين.

وقد قدّر لهذا القائد المنتظر أن لا يعلن عن نفسه، ولا يكشف للآخرين حياته على الرغم من انه يعيش معهم انتظاراً للحظة الموعودة.

ومن الواضح ان الفكرة بهذه المعالم الاسلامية، تقرب الهوة الغيبية بين المظلومين كل المظلومين، والمنقذ المنتظر وتجعل الجسر بينهم وبينه في شعورهم النفسي. قصيراً مهما طال الانتظار.

ونحن حينما يراد منا أن نؤمن بفكرة المهدي بوصفها تعبيراً، عن انسان حي محدد يعيش فعلاً كما نعيش ويترقب كما نترقب، يراد الايحاء الينا بأن فكرة الرفض المطلق لكل ظلم وجور التي يمثلها المهدي، تجسدت فعلا في القائد الرافض المنتظر، الذي سيظهر وليس في عنقه بيعة لظالم كما في الحديث، وان الايمان به ايمان بهذا الرفض الحي القائم فعلاً ومواكبة له.

وقد ورد في الاحاديث الحث المتواصل على انتظار الفرج، ومطالبة المؤمنين بالمهدي ان يكونوا بانتظاره. وفي ذلك تحقيق لتلك الرابطة الروحية، والصلة الوجدانية بينهم وبين القائد الرافض، وكل ما يرمز اليه من قيم، وهي رابطة وصلة ليس بالامكان ايجادها مالم يكن المهدي قد تجسد فعلاً في انسان حي معاصر.

وهكذا نلاحظ ان هذا التجسيد اعطى الفكرة زخماً جديدا، وجعل منها مصدر عطاءٍ وقوة بدرجة أكبر، اضافة إلى ما يجده أي انسان رافض من سلوة وعزاء وتخفيف لما يقاسيه من آلام الظلم والحرمان، حين يحس ان إمامه وقائده يشاركه هذه الآلام ويتحسَّس بها فعلاً بحكم كونه انساناً معاصراً، يعيش معه وليس مجرد فكرة مستقبلية.

ولكن التجسيد المذكور أدى في نفس الوقت إلى مواقف سلبية تجاه فكرة المهدي نفسها، لدى عدد من الناس الذين صعب عليهم ان يتصوروا ذلك ويفترضوه.

فهم يتساءلون! إذا كان المهدي يعبر عن إنسان حي، عاصر كل هذه الأجيال المتعاقبة منذ أكثر من عشرة قرون، وسيظل يعاصر امتداداتها إلى ان يظهر على الساحة، فكيف تأتى لهذا الإنسان أن يعيش هذا العمر الطويل، وينجو من قوانين الطبيعة التي تفرض على كل إنسان أن يمر بمرحلة الشيخوخة والهرم، في وقت سابق على ذلك جداً وتؤدي به تلك المرحلة طبيعياً إلى الموت، أو ليس ذلك مستحيلاً من الناحية الواقعية؟.

ويتساءلون أيضاًَ! لماذا كل هذا الحرص من الله - سبحانه وتعالى - على هذا الانسان بالذات، فتعطل من أجله القوانين الطبيعية، ويفعل المستحيل لإطالة عمره والاحتفاظ به لليوم الموعود، فهل عقمت البشرية عن إنتاج القادة الاكفاء؟ ولماذا لا يترك

اليوم الموعود لقائد يولد مع فجر ذلك اليوم، وينمو كما ينمو الناس، ويمارس دوره بالتدريج حتى يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد ان ملئت ظلماً وجوراً؟.

ويتساءلون أيضا! إذا كان المهدي اسماً لشخص محدَّد هو أبن الامام الحادي عشر من أئمة أهل البيت (ع) الذي ولد سنة [٢٥٦] هـ وتوفي ابوه سنة [٢٦٠] هـ، فهذا يعني انه كان طفلاً صغيراً عند موت ابيه، لا يتجاوز خمس سنوات، وهي سن لا تكفي للمرور بمرحلة اعداد فكري وديني كامل على يد أبيه، فكيف وبأي طريقة يكتمل اعداد هذا الشخص لممارسة دوره الكبير، دينياً وفكرياً وعلمياً؟.

ويتساءلون أيضاً! إذا كان القائد جاهزاً فلماذا كل هذا الانتظار الطويل مئات السنين؟ أو ليس في ما شهده العالم من المحن والكوارث الاجتماعية ما يبرِّر بروزه على الساحة واقامة العدل على الأرض؟.

ويتساءلون أيضا! كيف نستطيع أن نؤمن بوجود المهدي، حتى لو افترضنا ان هذا ممكن؟ وهل يسوغ لإنسان ان يعتقد بصحة فرضية من هذا القبيل دون ان يقوم عليها دليل علمي أو شرعي قاطع؟ وهل تكفي بضع روايات تنقل عن النبي (ص) لا نعلم مدى صحتها للتسليم بالفرضية المذكورة؟.

ويتساءلون أيضاً بالنسبة إلى ما اعدَّ له هذا الفرد من دور في اليوم الموعود!... كيف يمكن أن يكون للفرد هذا الدور العظيم الحاسم في حياة العالم، مع ان الفرد مهما كان عظيماً لا يمكنه أن يصنع بنفسه التاريخ، ويدخل به مرحلة جديدة، وانما تختمر بذور الحركة التاريخية وجذوتها في الظروف الموضوعية وتناقضاتها، وعظمة الفرد هي التي ترشحه لكي يشكل الواجهة لتلك الظروف الموضوعية، والتغيير العملي عما تتطلبه من حلول؟.

ويتساءلون أيضاً! ما هي الطريقة التي يمكن أن نتصور من خلالها ما سيتم على يد ذلك الفرد من تحول هائل وانتصار حاسم للعدل ورسالة العدل على كل كيانات الظلم والجور والطغيان، على الرغم مما تملك من سلطان ونفوذ، وما يتواجد لديها من وسائل الدمار والتدمير وما وصلت اليه من المستوى الهائل في الامكانات العلمية والقدرة السياسية ولاجتماعية والعسكرية؟.

هذه اسئلة قد تتردد في هذا المجال وتقال بشكل وآخر، وليست البواعث الحقيقية لهذه الاسئلة فكرية فحسب، بل هناك مصدر نفسي لها أيضاً، وهو الشعور بهيبة الواقع المسيطر عالميا وضآلة أي فرصة لتغييره من الجذور، وبقدر ما يبعثه الواقع الذي يسود العالم على مرِّ الزمن من هذا الشعور تتعمق الشكوك وتترادف التساؤلات. وهكذا تؤدي الهزيمة والضآلة والشعور بالضعف لدى الانسان، إلى أن يحس نفسياً بإرهاق شديد لمجرد تصور عملية التغيير الكبرى للعالم التي تفرغه من كل تناقضاته ومظالمه التاريخية، وتعطيه محتوى جديداً قائماً على أساس الحق والعدل، وهذا الارهاق يدعوه إلى التشكك في هذه الصورة ومحاولة رفضها لسبب وآخر.

ونحن الآن نأخذ التساؤلات السابقة تباعاً، لنقف عند كل واحد منها وقفة قصيرة بالقدر الذي تتسع له هذه الوريقات.

١- كيف تأتى للمهدي؟

وبكلمة أخرى هل بالامكان ان يعيش الانسان قروناً كثيرة كما هو المفترض في هذا القائد المنتظر لتغيير العالم، الذي يبلغ عمره الشريف فعلاً اكثر من ألف ومائة وأربعين سنة، أي حوالي [١٤] مرة من عمر الإنسان الاعتيادية الذي يمر بكل المراحل الاعتيادية من الطفولة إلى الشيخوخة؟.

وكلمة الامكان هنا تعني أحد ثلاثة معانٍ، الامكان العملي، والامكان العلمي، والامكان المنطقي أو الفلسفي، واقصد بالامكان العملي، أن يكون الشيء ممكناً على نحو يتاح لي أو لك، أو لأنسان آخر فعلاً ان يحققه، فالسفر عبر المحيط، والوصول إلى قاع البحر، والصعود إلى القمر، أشياء أصبح لها امكان عملي فعلاً. فهناك من يمارس هذه الأشياء فعلاً بشكل وآخر.

وأقصد بالامكان العلمي، ان هناك اشياء قد لا يكون بالامكان عملياً لي أو لك، أن نمارسها فعلاً بوسائل المدنية المعاصرة، ولكن لا يوجد لدى العلم ولا تشير اتجاهاته المتحركة إلى ما يبرر رفض امكان هذه الأشياء ووقوعها وفقاً لظروف ووسائل خاصة، فصعود الإنسان إلى كوكب الزهرة لا يوجد في العلم ما يرفض وقوعه، بل ان اتجاهاته القائمة فعلاً تشير إلى امكان ذلك وان لم يكن الصعود فعلاً ميسوراً لي أو لك، لأن الفارق بين الصعود إلى الزهرة والصعود إلى القمر ليس إلا فارق درجة، ولا يمثل الصعود إلى الزهرة إلا مرحلة تذليل الصعاب الاضافية التي تنشأ من كون المسافة أبعد، فالصعود إلى الزهرة ممكن علمياً وان لم يكن ممكناً عملياً فعلاً. وعلى العكس من ذلك الصعود إلى قرص الشمس في كبد السماء فإنه غير ممكن علمياً، بمعنى ان العلم لا أمل له في قوع ذلك إذ لا يتصور علمياً وتجريبياً. امكانية صنع ذلك الدرع الواقي من الاحتراق بحرارة الشمس، التي تمثل آتونا هائلاً مستعراً بأعلى درجة تخطر على بال انسان.

واقصد بالامكان المنطقي أو الفلسفي ان لايوجد لدى العقل وفق ما يدركه من قوانين قبلية - أي سابقة على التجربة - ما يبرر رفض الشيء والحكم باستحالته.

فوجود ثلاث برتقالات تنقسم بالتساوي وبدون كسر إلى نصفين ليس له امكان منطقي، لأن العقل يدرك - قبل أن يمارس أي تجربة - ان الثلاثة عدد فردي وليس زوجاً، فلا يمكن ان تنقسم بالتساوي لأن انقسامها بالتساوي يعني كونها زوجاً فتكون فرداً وزوجاً في وقت واحد وهذا تناقض، والتناقض مستحيل منطقياً. ولكن دخول الانسان في النار دون ان يحترق وصعوده للشمس دون ان تحرقه الشمس بحرارتها ليس مستحيلاً من الناحية المنطقية إذ لا تناقض في افتراض ان الحرارة لا تتسرب من الجسم الاكثر حرارة إلى الجسم الأقل حرارة، وانما هو مخالف للتجربة التي اثبتت تسرب الحرارة من الجسم الأكثر حرارة إلى الجسم الاقل حرارة إلى ان يتساوى الجسمان في الحرارة.

وهكذا نعرف ان الامكان المنطقي أوسع دائرة من الامكان العلمي، وهذا أوسع دائرة من الامكان العملي.

ولا شك في ان امتداد عمر الأنسان آلاف السنين ممكن منطقياً، لأن ذلك ليس مستحيلاً من وجهة نظر عقلية تجريدية، ولا يوجد في افتراض من هذا القبيل أي تناقض،

لأن الحياة كمفهوم لا تستبطن الموت السريع ولا نقاش في ذلك.

كما لا شك أيضا ولا نقاش في ان هذا العمر الطويل ليس ممكناً امكاناً عملياً على نحو الامكانات العملية للنزول إلى قاع البحر أو الصعود إلى القمر، ذلك لأن العلم بوسائله وأدواته الحاضرة فعلاً، والمتاحة من خلال التجربة البشرية المعاصرة، لا تستطيع أن تمدد عمر الانسان مئات السنين، ولهذا نجد أن اكثر الناس حرصاً على الحياة وقدرة على تسخير امكانات العلم، لا يتاح لها من العمر إلا بقدر ما هو مألوف.

وأما بالامكان العلمي فلا يوجد علمياً اليوم ما يبرر رفض ذلك من الناحية النظرية. وهذا بحث يتصل في الحقيقة بنوعية التفسير الفسلجي لظاهرة الشيخوخة والهرم لدى الانسان، فهل تعبر هذه الظاهرة عن قانون طبيعي يفرض على انسجة جسم الانسان وخلاياه بعد ان تبلغ قمة نموها أن تتصلب بالتدريج وتصبح أقل كفاءة للاستمرار في العمل، إلى ان تتعطل في لحظة معينة، حتى لو عزلناها عن تأثير أي عامل خارجي، أو ان هذا التصلب وهذا التناقص في كفاءة الانسجة والخلايا الجسمية، للقيام بادوارها الفسيولوجية نتيجة صراع مع عوامل خارجية كالميكروبات أو التسمم الذي يتسرب إلى الجسم من خلال ما يتناوله من غذاء مكثف، أو ما يقوم به من عمل مكثف أو أي عامل آخر؟.

وهذا سؤال يطرحه العلم اليوم على نفسه. وهو جاد في الاجابة عليه، ولا يزال للسؤال اكثر من جواب على الصعيد العلمي. فإذا أخذنا بوجهة النظر العلمية التي تتجه إلى تفسير الشيخوخة والضعف الهرمي، بوصفه نتيجة صراع واحتكاك مع مؤثرات خارجية معينة فهذا يعني أن بالامكان نظرياً، وإذا عزلت الانسجة التي يتكون منها جسم الانسان عن تلك المؤثرات المعينة أن تمتد بها الحياة وتتجاوز ظاهرة الشيخوخة وتتغلب عليها نهائياً.

وإذا أخذنا بوجهة النظر الاخرى التي تميل إلى افتراض الشيخوخة قانوناًَ طبيعياً للخلايا والانسجة الحية نفسها بمعنى انها تحمل في احشائها بذرة فنائها المحتوم، مروراً بمرحلة الهرم والشيخوخة وانتهاء بالموت.

أقول: إذا اخذنا بوجهة النظر هذه فليس معنى هذا عدم افتراض أي مرونة في هذا القانون الطبيعي، بل هو على افتراض وجوده قانون مرن، لأننا نجد في حياتنا الاعتيادية ولأن العلماء يشاهدون في مختبراتهم العلمية ان الشيخوخة كظاهرة فسيولوجية، لا زمنية قد تأتي مبكرة وقد تتأخر ولا تظهر إلا في فترة متأخرة، حتى ان الرجل قد يكون طاعنا في السن ولكنه يملك اعضاء لينة ولا تبدو عليه اعراض الشيخوخة كما نص على ذلك الاطباء. بل ان العلماء استطاعوا عملياً أن يستفيدوا من مرونة ذلك القانون الطبيعي المفترض، فاطالوا عمر بعض الحيوانات مئات المرات بالنسبة إلى اعمارها الطبيعية، وذلك بخلق ظروف وعوامل تؤجل فاعلية قانون الشيخوخة.

وبهذا يثبت علمياً أن تأجيل هذا القانون بخلق ظروف وعوامل معينة أمر ممكن علمياً، ولئن لم يتح للعلم أن يمارس فعلاً هذا التأجيل بالنسبة إلى كائن معقد معين كالانسان فليس ذلك إلا لفارق درجة بين صعوبة هذه الممارسة بالنسبة إلى الانسان وصعوبتها بالنسبة إلى احياء أخرى. وهذا يعني ان العلم من الناحية النظرية وبقدر ما تشير اليه

اتجاهته المتحركة لا يوجد فيه أبداً ما يرفض امكانية اطالة عمر الانسان، سواء فسرنا الشيخوخة بوصفها نتاج صراع واحتكاك مع مؤثرات خارجية أو نتاج قانون طبيعي للخلية الحية نفسها يسير بها نحو الفناء.

ويتلخص من ذلك: أن طول عمر الانسان وبقاءه قرونا متعددة أمر ممكن منطقياً وممكن علمياً ولكنه لا يزال غير ممكن عملياً، إلا ان اتجاه العلم سائر في طريق تحقيق هذا الامكان عبر طريق طويل.

وعلى هذا الضوء نتناول عمر المهدي [ ] وما احيط به من استفهام أو استغراب. ونلاحظ: انه بعد ان ثبت امكان هذا العمر الطويل منطقياً وعلمياً، وثبت ان العلم سائر في طريق تحويل الامكان النظري إلى امكان عملي تدريجاً، لا يبقى للاستغراب محتوى إلا استبعاد ان يسبق المهدي العلم نفسه، فيتحول الامكان النظري إلى امكان عملي في شخصه قبل أن يصل العلم في تطوره إلى مستوى القدرة الفعلية على هذا التحويل، فهو نظير من يسبق العلم في اكتشاف دواء ذات السحايا أو دواء السرطان.

وإذا كانت المسألة هي انه كيف سبق الإسلام - الذي صمم عمر هذا القائد المنتظر - حركة العلم في مجال هذا التحويل؟.

فالجواب: انه ليس ذلك هو المجال الوحيد الذي سبق فيه الإسلام حركة العلم. أو ليست الشريعة الاسلامية ككل، قد سبقت حركة العلم التطور الطبيعي للفكر الانساني قروناً عديدة؟ أو لم تناد بشعارات طرحت خططاً للتطبيق لم ينضج الإنسان للتوصل اليها في حركته المستقلة إلا بعد مئات السنين؟ أو لم تأت بتشريعات في غاية الحكمة لم يستطيع الانسان أن يدرك اسرارها ووجه الحكمة فيها إلا قبل برهة وجيزة من الزمن؟ أو لم تكشف رسالة السماء اسراراً من الكون لم تكن تخطر على بال انسان، ثم جاء ليثبتها ويدعمها؟! فاذا كنا نؤمن بهذا كله فلماذا نستكثر على مرسل هذه الرسالة - سبحانه وتعالى - ان يسبق العلم في تصميم عمر المهدي؟ وانا هنا لم اتكلم إلا عن مظاهر السبق التي نستطيع ان نحسها بصورة مباشرة، ويمكن أن نضيف إلى ذلك مظاهر السبق التي تحدثنا بها رسالة السماء نفسها. ومثال ذلك انها تخبرنا بأن النبي (ص) قد أسري به ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وهذا الاسراء، إذا أردنا أن نفهمه في اطار القوانين الطبيعية فهو يعبر عن الاستفادة من القوانين الطبيعية بشكل لم يتح العلم ان يحققه إلا بعد مئات السنين، فنفس الخبرة الربانية التي اتاحت للرسول (ص) التحرك السريع قبل أن يتاح للعلم تحقيق ذلك، اتاحت لآخر خلفائه المنصوصين العمر المديد قبل أن يتاح للعلم تحقيق ذلك.

نعم، هذا العمر المديد الذي منحه الله تعالى للمنقذ المنتظر يبدو غريباً في حدود المألوف حتى اليوم في حياة الناس وفي ما انجز فعلا من تجارب العلماء. ولكن أو ليس الدور التغييري الحاسم الذي أعد له هذا المنقذ غريباً في حدود المألوف في حياة الناس. وما مرت بهم من تطورات التاريخ؟ أو ليس قد أنيط به تغيير العالم، واعادة بنائه الحضاري من جديد على أساس الحق والعدل؟ فلماذا نستغرب إذا اتسم التحضير لهذا الدور الكبير ببعض الظواهر الغريبة والخارجة عن المألوف كطول عمر المنقذ المنتظر؟ فان غرابة هذه الظواهر وخروجها عن المألوف مهما كان شديداً، لا يفوق بحال غرابة نفس الدور العظيم الذي يجب على اليوم الموعود انجازه. فاذا كنا نستسيغ ذلك الدور الفريد تاريخياً

على الرغم من انه لا يوجد دور مناظر له في تاريخ الإنسان، فلماذا لا نستسيغ ذلك العمر المديد الذي لا نجد عمراً مناظراً له في حياتنا المألوف؟.

ولا أدري هل هي صدفة أن يقوم شخصان فقط، بتفريغ الحضارة الإنسانية من محتواها الفاسد وبنائها من جديد، فيكون لكل منهما عمر مديد يزيد على اعمارنا الاعتيادية اضعافاً مضاعفة؟ احدهما مارس دوره في ماضي البشرية وهو نوح الذي نص القرآن الكريم على انه مكث في قومه ألف عام إلا خمسين سنة، وقدر له من خلال الطوفان أن يبني العالم من جديد. والآخر يمارس دوره في مستقبل البشرية وهو المهدي الذي مكث في قومه حتى الآن أكثر من ألف عام وسيقدر له في اليوم الموعود أن يبني العالم من جديد.

فلماذا نقبل نوح الذي ناهز ألف عام على أقل تقدير ولا نقبل المهدي؟

المعجز
والعمر الطويل

وقد عرفنا حتى الآن ان العمر الطويل ممكن علمياً، ولكن لنفترض انه غير ممكن علمياً، وان قانون الشيخوخة والهرم قانون صارم، لا يمكن للبشرية اليوم ولا على خطها الطويل أن تتغلب عليه، وتغير من ظروفه وشروطه فماذا يعني ذلك؟ انه يعني ان اطالة عمر الانسان - كنوح أو كالمهدي - قروناً متعددة، هي على خلاف القوانين الطبيعية التي اثبتها العلم بوسائل التجربة والاستقراء الحديثة، وبذلك تصبح هذه الحالة معجزة عطلت قانوناً طبيعياً في حالة معينة للحفاظ على حياة الشخص الذي انيط به الحفاظ على رسالة السماء، وليست هذه المعجزة فريدة من نوعها، أو غريبة على عقيدة المسلم المستمدة من نص القرآن والسنة، فليس قانون الشيخوخة والهرم أشد صرامة من قانون انتقال الحرارة من الجسم الاكثر حرارة إلى الجسم الأقل حرارة حتى يتساويان، وقد عطل القانون لحماية حياة إبراهيم (ع) حين كان الاسلوب الوحيد للحفاظ عليه تعطيل ذلك لقانون فقيل للنار حين ألقي فيها إبراهيم [قُلْنَا يَانَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلاَمًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ][1]، فخرج منها كما دخل سليماً لم يصبه أذى، إلى كثير من القوانين الطبيعية التي عطلت لحماية اشخاص من الأنبياء وحجج الله على الأرض ففلق البحر لموسى. وشبه للرومان انهم قبضوا على عيسى ولم يكونوا قد قبضوا عليه، وخرج النبي محمد (ص) من داره وهي محفوفة بحشود قريش التي ظلت ساعات تتربص به لتهجم عليه، فستره الله تعالى عن عيونهم وهو يمشي بينهم. كل هذه الحالات تمثل قوانين طبيعية عطلت لحماية شخص، كانت الحكمة الربانية تقتضي الحفاظ على حياته، فليكن قانون الشيخوخة والهرم من تلك القوانين.

وقد يمكن أن نخرج من ذلك بمفهوم عام وهو انه كلما توقف الحفاظ على حياة حجة لله في الأرض على تعطيل قانون طبيعي وكانت ادامة حياة ذلك الشخص ضرورية

---

[1] الانبياء: ٢١/ ٦٩.

لإنجاز مهمته التي أعد لها، تدخلت العناية الربانية في تعطيل ذلك القانون لانجاز ذلك، وعلى العكس إذا كان الشخص قد انتهت مهمته التي أعيد لها ربانياً فانه سيلقى حتفه ويموت أو يستشهد وفقاً لما تقرره القوانين الطبيعية.

ونواجه عادة بمناسبة هذا المفهوم العام السؤال التالي:

كيف يمكن أن يتعطل القانون، وكيف تنفصم العلاقة الضرورية التي تقوم بين الظواهر الطبيعية؟ وهل هذه إلا مناقضة للعلم الذي اكتشف ذلك القانون الطبيعي، وحدد هذه العلاقة الضرورية على أسس تجريبية واستقرائية؟

والجواب: ان العلم نفسه قد أجاب على هذا السؤال بالتنازل عن فكرة الضرورة في القانون الطبيعي وتوضيح ذلك: ان القوانين الطبيعية يكتشفها العلم على أساس التجربة والملاحظة المنتظمة، فحين يطرد وقوع ظاهرة طبيعية عقيب ظاهرة اخرى يستدل بهذا الاطراد على قانون طبيعي، وهو انه كلما وجدت الظاهرة الأولى وجدت الظاهرة الثانية عقيبها، غير ان العلم لا يفترض في هذا القانون الطبيعي علاقة ضرورية بين الظاهرتين نابعة من صميم هذه الظاهرة وذاتها، وصميم تلك وذاتها لأن الضرورة حالة غيبية، لا يمكن للتجربة ووسائل البحث الاستقرائي والعلمي اثباتها، ولهذا فان منطق العلم الحديث، يؤكد ان القانون الطبيعي - كما يعرفه العلم - لا يتحدث عن علاقة ضرورية بل عن اقتران مستمر بين ظاهرتين، فإذا جاءت المعجزة وفصلت احدى الظاهرتين عن الاخرى في قانون طبيعي لم يكن ذلك فصماً لعلاقة ضرورية بين الظاهرتين.

والحقيقة ان المعجزة بمفهومها الديني، قد اصبحت في ضوء المنطق العلمي الحديث مفهومة بدرجة أكبر مما كانت عليه في ظل وجهة النظر الكلاسيكية إلى علاقات السببية فقد كانت وجهة النظر القديمة، تفترض ان كل ظاهرتين اطرد اقتران احداهما بالأخرى، فالعلاقة بينهما علاقة ضرورة، والضرورة تعني ان من المستحيل أن تنفصل احدى الظاهرتين عن الأخرى، ولكن هذه العلاقة تحولت في منطق العلم الحديث إلى قانون الاقتران أو التتابع المطرد بين الظاهرتين دون افتراض تلك الضرورة الغيبية.

وبهذا تصبح المعجزة حالة استثنائية لهذا الاطراد في الاقتران أو التتابع دون أن تصطدم بضرورة أو تؤدي إلى استحالة.

وأما على ضوء الأسس المنطقية للاستقراء فنحن نتفق مع وجهة النظر العلمية الحديثة في ان الاستقراء، لا يبرهن على علاقة الضرورة بين الظاهرتين ولكنا نرى انه يدل على وجود تفسير مشترك لاطراد التقارن أو التعاقب بين الظاهرتين باستمرار، وهذا التفسير المشترك كما يمكن صياغته على أساس افتراض الضرورة الذاتية، كذلك يمكن صياغته على أساس افتراض حكمة دعت منظم الكون إلى ربط ظواهر معينة بظواهر اخرى باستمرار وهذه الحكمة نفسها تدعو أحياناً إلى الاستثناء فتحدث المعجزة.

٢- لماذا كل هذا الحرص على اطالة عمره؟

ونتناول الآن السؤال الثاني وهو يقول: لماذا كل هذا الحرص من الله سبحانه وتعالى على هذا الانسان بالذات، فتعطل من أجله القوانين الطبيعية لاطالة عمره؟ ولماذا لا نترك قيادة اليوم الموعود لشخص يتمخض عنه المستقبل، وتنضجه ارهاصات اليوم الموعود فيبرز على الساحة ويمارس دوره المنتظر.

وبكلمة اخرى: ما هي فائدة هذه الغيبة الطويلة وما المبرر لها؟

وكثير من الناس يسألون هذا السؤال وهم لا يريدون أن يسمعوا جواباً غيبياً، فنحن نؤمن بأن الأئمة الاثني عشر مجموعة فريدة لا يمكن التعويض عن أي واحد منهم، غير ان هؤلاء المتسائلين يطالبون بتفسير اجتماعي للموقف، على ضوء الحقائق المحسوسة لعملية التغيير الكبرى نفسها والمتطلبات المفهومة لليوم الموعود.

وعلى هذا الأساس نقطع النظر مؤقتاً عن الخصائص التي نؤمن بتوفرها، في هؤلاء الأئمة المعصومين ونطرح السؤال التالي:

اننا بالنسبة إلى عملية التغيير المرتقبة في اليوم الموعود، بقدر ما تكون مفهومة على ضوء سنن الحياة وتجاربها، هل يمكن أن نعتبر هذا العمر الطويل لقائدها المدخر، عاملاً من عوامل انجاحها وتمكنه من ممارستها وقيادتها بدرجة أكبر؟

ونجيب على ذلك بالايجاب، وذلك لعدة أسباب منها ما يلي:

ان عملية التغيير الكبرى تتطلب وضعاً نفسياً فريداً في القائد الممارس لها مشحوناً، بالشعور، بالتفوق والاحساس، بضآلة الكيانات الشامخة، التي أعدَّ للقضاء عليها ولتحويلها حضارياً إلى عالم جديد، فبقدر ما يعمر قلب القائد المغير من شعور بتفاهة الحضارة التي يصارعها واحساس واضح بأنها مجرد نقطة على الخط الطويل لحضارة الإنسان، يصبح أكثر قدرة من الناحية النفسية على مواجهتها والصمود في وجهها ومواصلة العمل ضدها حتى النصر.

ومن الواضح ان الحجم المطلوب من هذا الشعور النفسي يتناسب مع حجم التغيير نفسه، وما يراد القضاء عليه من حضارة وكيان، فكلما كانت المواجهة لكيان أكبر ولحضارة أرسخ وأشمخ تطلبت زخماً أكبر من هذا الشعور النفسي المفعم.

ولما كانت رسالة اليوم الموعود تغيير عالم مليء بالظلم وبالجور، تغييراً شاملاً بكل قيمه الحضارية وكياناته المتنوعة فمن الطبيعي أن تفتش هذه الرسالة عن شخص أكبر في شعوره النفسي من ذلك العالم كله، عن شخص ليس من مواليد ذلك العالم الذين نشأ في ظل تلك الحضارة التي يراد تقويضها واستبدالها بحضارة العدل والحق، لآن من ينشأ في ظل حضارة راسخة، تعمر الدنيا بسلطانها وقيمها وافكارها، يعيش في نفسه الشعور بالهيبة تجاهها لأنه ولد وهي قائمة، ونشأ صغيراً وهي جبارة، وفتح عينيه على الدنيا فلم يجد سوى أوجهها المختلفة، وخلافاً لذلك شخص يتوغل في التاريخ عاش الدنيا قبل أن ترى تلك الحضارة النور، ورأى الحضارات الكبيرة سادت العالم الواحدة تلو الأخرى ثم تداعت وانهارت، رأى ذلك بعينيه ولم يقرأه في كتاب تاريخ ثم رأى الحضارة التي يقدر لها أن تكون الفصل الأخير من قصة الانسان قبل اليوم الموعود، رآها وهي بذور صغيرة لا تكاد تتبين، ثم شاهدها وقد اتخذت مواقعها في احشاء المجتمع البشري تتربص الفرصة لكي تنمو وتظهر، ثم عاصرها وقد بدأت تنمو وتزحف وتصاب بالنكسة تارة ويحالفها التوفيق

تارة اخرى، ثم واكبها وهي تزدهر وتتعلق وتسيطر بالتدريج على مقدرات عالم بكامله، فان شخصاً من هذا القبيل عاش كل هذه المراحل بفطنة وانتباه كاملين ينظر إلى هذا العملاق - الذي يريد أن يصارعه - من زاوية ذلك الامتداد التاريخي الطويل الذي عاشه بحسه لا في بطون كتب التاريخ فحسب، ينظر اليه لا بوصفه قدراً محتوماً، ولا كما كان ينظر [جان جاك روسو] إلى الملكية في فرنسا، فقد جاء عنه انه كان يرعبه مجرد ان يتصور فرنسا بدون ملك، على الرغم من كونه من الدعاة الكبار فكرياً وفلسفياً إلى تطوير الوضع السياسي القائم وقتئذ، لأن [روسو] هذا نشأ في ظل الملكية وتنفس هواءها طلية حياته، وأما هذا الشخص المتوغل في التاريخ، فله هيبة التاريخ وقوة التاريخ والشعور المفعم بأن ما حوله من كيان وحضارة، وليد يوم من أيام التاريخ تهيأت له الأسباب فوجد وستتهيأ الأسباب فيزول، فلا يبقى منه شيء كما لم يكن يوجد منه شيء بالأمس القريب أو البعيد، وان الأعمار التاريخية للحضارات والكيانات مهما طالت فهي ليست إلا أياماً قصيرة في عمر التاريخ الطويل.

هل قرأت سورة الكهف؟ وهل قرأت عن أولئك الفتية الذين آمنوا بربهم وزادهم الله هدى، وواجهوا كياناً وثنياً حاكماً، لايرحم ولا يترددفي خلق أي بذرة من بذور التوحيد والارتفاع عن وحدة الشرك، فضاقت نفوسهم ودب اليها اليأس وسدّت منافذ الأمل أمام أعينهم، ولجأوا إلى الكهف يطلبون من الله حلا لمشكلتهم بعد ان اعيتهم الحلول وكبر في نفوسهم ان يظل الباطل يحكم، ويظلم ويقهر الحق ويصغى كل من يخفق قلبه للحق، هل تعلم ماذا صنع الله تعالى بهم؟ انه أنامهم ثلاثمائة سنة وتسع سنين في ذلك الكهف، ثم بعثهم من نومهم ودفع بهم إلى مسرح الحياة، بعد ان كان ذلك الكيان الذي بهرهم بقوته وظلمه، قد تداعى وسقط وأصبح تاريخاً لا يرعب أحداً ولا يحرك ساكناً، كل ذلك لكي يشهد هؤلاء الفتية مصرع ذلك الباطل الذي كبر عليهم امتداده وقوته واستمراره، ويروا انتهاء أمره بأعينهم ويتصاغر الباطل في نفوسهم، ولئن تحققت لأصحاب الكهف هذه الرؤية الواضحة بكل ما تحمل من زخم وشموخ نفسيين من خلال ذلك الحدث الفريد الذي مدد حياتهم ثلاثمائة سنة، فان الشيء نفسه يتحقق للقائد المنتظر من خلال عمره المديد الذي يتيح له أن يشهد العملاق وهو قزم والشجرة الباسقة وهي بذرة، والاعصار وهو مجرد نسمة.

أضف إلى ذلك : أن التجربة التي تتيحها مواكبة تلك الحضارات المتعاقبة والمواجهة المباشرة لحركتها وتطوراتها لها أثر كبير في الاعداد الفكري وتعميق الخبرة القيادية لليوم الموعود، لأنها تضع الشخص المدخر أمام ممارسات كثيرة للآخرين بكل ما فيها من نقاط الضعف والقوة ومن ألوان الخطأ والصواب وتعطي لهذا الشخص قدرة أكبر على تقييم الظواهر الاجتماعية بالوعي الكامل على اسبابها، وكل ملابساتها التاريخية.

ثم ان عملية التغيير المدخرة للقائد المنتظر تقوم على أساس رسالة معينة هي رسالة الإسلام، ومن الطبيعي أن تتطلب العملية في هذه الحالة قائداً قريباً من مصادر الإسلام الأولى، قد بنيت شخصيته بناءً كاملاً بصورة مستقلة ومنفصلة وعن مؤثرات الحضارة التي يقدر لليوم الموعود أن يحاربها وخلافاً لذلك الشخص الذي يولد وينشأ في كنف هذه الحضارة وتتفتح افكاره ومشاعره في اطارها، فأنه لا يتخلص غالباً من رواسب تلك الحضارة ومرتكزاتها، وان قاد حملة تغييريه ضدها، فلكي يضمن عدم تأثر القائد المدخر بالحضارة التي

اعد لاستبدالها لا بد أن تكون شخصيته قد بنيت بناءً كاملاً في مرحلة حضارية سابقة هي أقرب ما تكون في الروح العامة، ومن ناحية المبدأ إلى الحالة الحضارية التي يتجه اليوم الموعود إلى تحقيقها بقيادته.

٣- كيف اكتمل اعداد القائد المنتظر؟

ونأتي الآن على السؤال الثالث القائل: كيف اكتمل إعداد القائد المنتظر مع انه لم يعاصر اباه الامام العسكري إلا خمس سنوات تقريباً وهي فترة الطفولة التي لا تكفي لانضاج شخصية القائد فما هي الظروف التي تكامل من خلالها؟.

والجواب: ان المهدي (ع) خلَّف أباه في امامة المسلمين، وهذا يعني انه كان اماماً بكل ما في الامامة من محتوى فكري وروحي في وقت مبكر جداً من حياته الشريفة.

والامامة المبكرة ظاهرة مسبقة اليها عدد من آبائه (ع)، فالامام محمد بن علي الجواد (ع) تولى الامامة وهو في الثامنة من عمره والامام علي بن محمد الهادي تولى الامامة وهو في التاسعة من عمره والامام أبو محمد الحسن العسكري والد القائد المنتظر تولى الامامة وهو في الثانية والعشرين من عمره، ويلاحظ ان ظاهرة الامامة المبكرة بلغت ذروتها في الامام المهدي (ع) والامام الجواد (ع) ونحن نسميها ظاهرة لأنها كانت بالنسبة إلى عدد من آباء المهدي (ع) تشكل مدلولاً حسياً عملياً، عاشه المسلمون ووعوه في تجربتهم مع الامام بشكل وآخر، ولا يمكن أن نطالب باثبات لظاهرة من الظواهر أوضح وأقوى من تجربة امة. ونوضح ذلك ضمن النقاط التالية:

أ- لم تكن امامة الامام من أهل البيت مركزاً من مراكز السلطان والنفوذ التي تنتقل بالوراثة من الأب إلى الابن ويدعمها النظام الحاكم كإمامة الخلفاء الفاطميين، وخلافة الخلفاء العباسيين، وانما كانت تكتسب ولاء قواعدها الشعبية الواسعة عن طريق التغلغل الروحي والاقناع الفكري لتلك القواعد بجدارة هذه الامامة لزعامة الإسلام وقيادته على أسس روحية وفكرية.

ب- ان هذه القواعد الشعبية بنيت منذ صدر الإسلام، وازدهرت واتسعت على عهد الامامين الباقر والصادق عليهما السلام واصبحت المدرسة التي رعاها هذان الامامان، في داخل هذه القواعد تشكل تياراً فكرياً واسعاً، في العالم الإسلامي يضم المئات من الفقهاء والمتكلمين والمفسرين والعلماء في مختلف ضروب المعرفة الاسلامية والبشرية المعروفة وقتئذ، حتى قال الحسن بن علي الوشا: أني دخلت مسجد الكوفة فرأيت فيه تسعمائة شيخ كلهم يقولون حدثنا جعفر بن محمد.

جـ- ان الشروط التي كانت هذه المدرسة وما تمثله من قواعد شعبية في المجتمع الإسلامي، تؤمن بها وتتقيد بموجبها في تعيين الامام والتعرف على كفاءته للامامة شروط شديدة، لأنها تؤمن بأن الامام لا يكون اماماً إلا إذا كان أعلم علماء عصره.

د- ان المدرسة وقواعدها الشعبية كانت تقدم تضحيات كبيرة في سبيل الصمود

على عقيدتها في الامامة، لأنها كانت في نظر الخلافة المعاصرة لها تشكل خطاً عدائياً، ولو من الناحية الفكرية على الأقل، الأمر الذي أدى إلى قيام السلطات وقتئذ وباستمرار تقريباً حملات من التصفية والتعذيب، فقتل من قتل، وسجن من سجن، ومات في ظلمات المعتقلات المئات. وهذا يعني ان الاعتقاد بامامة أئمة أهل البيت كان يكلفهم غالياً ولم يكن له من الاغراءات سوى ما يحس به المعتقد أو يفترضه من التقرب إلى الله تعالى والزلفى عنده.

هـ- ان الائمة الذين دانت هذه القواعد لهم بالامامة لم يكونوا معزولين عنها ولا متقوقعين في بروج عالية شأن السلاطين مع شعوبهم، ولم يكونوا يحتجبون عنهم إلا ان تحجبهم السلطة الحاكمة بسجن أو نفي، وهذا ما نعرفه من خلال العدد الكبير من الرواة والمحدثين عن كل واحد من الأئمة الاحد عشر ومن خلال ما نقل من المكاتبات التي كانت تحصل بين الامام ومعاصريه وما كان الامام يقوم به من اسفار من ناحية، وما كان يبثه من وكلاء في مختلف انحاء العالم الاسلامي من ناحية اخرى وما كان قد اعتاده الشعية من تفقد أئمتهم وزيارتهم في المدينة المنورة عندما يؤمون الديار المقدسة من كل مكان لاداء فريضة الحج، كل ذلك يفرض تفاعلاً مستمراً بدرجة واضحة بين الامام وقواعده الممتدة في ارجاء العالم الإسلامي بمختلف طبقاتها من العلماء وغيرهم.

و- ان الخلافة المعاصرة للأئمة (ع) كانت تنظر اليهم وإلى زعامتهم الروحية والامامية بوصفها مصدر خطر كبير على كيانها ومقدراتها خطر كبير على كيانها ومقدراتها، وعلى هذا الاساس بذلت كل جهودها في سبيل تفتيت هذه الزعامة وتحملت في سبيل ذلك كثيراً، السلبيات وظهرت احياناً بمظاهر القسوة والطغيان حينما اضطرها تأمين مواقعها إلى ذلك، وكانت حملات الاعتقال والمطاردة مستمرة للأئمة أنفسهم على الرغم مما يخلفه ذلك من شعور بالألم أو الإشمئزاز عند المسلمين وللناس الموالين على اختلاف درجاتهم.

إذا أخذنا هذه النقاط الست بعين الاعتبار، وهي حقائق تاريخية لا تقبل الشك، أمكن أن نخرج بنتيجة هي: ان ظاهرة الامامة المبكرة كانت ظاهرة واقعية ولم تكن وهماً من الأوهام، لأن الامام الذي يبرز على المسرح وهو صغير فيعلن عن نفسه اماماًَ روحياً وفكرياً للمسلمين، ويدين له بالولاء والامامة كل ذلك التيار الواسع لا بد أن يكون على قدر واضح وملحوظ بل وكبير من العلم والمعرفة وسعة الأفق والتمكن من الفقه والتفسير والعقائد، لأنه لو لم يكن كذلك لما أمكن أن تقتنع تلك القواعد الشعبية بإمامته مع ما تقدم من أن الأئمة كانوا في مواقع تتيح لقواعدهم التفاعل معهم وللأضواء المختلفة، ان تسلط على حياتهم وموازين شخصيتهم. فهل ترى ان صبياً يدعو إلى امامة نفسه وينصب منها علماً للإسلام وهو على مرأى ومسمع من جماهير قواعده الشعبية فتؤمن به وتبذل في سبيل ذلك الغالي من أمنها وحياتها بدون أن تكلف نفسها اكتشاف حاله وبدون أن تهزها ظاهرة هذه الامامة المبكرة لاستطلاع حقيقة الموقف وتقييم هذا الصبي الامام؟ وهب ان الناس لم يتحركوا لاستطلاع الموقف، فهل يمكن ان تمر المسألة أياماً وشهوراً بل اعواماً دون أن تتكشف الحقيقة على الرغم من التفاعل الطبيعي المستمر بين الصبي الامام وسائر الناس؟ وهل من المعقول أن يكون صبياً في فكره وعلمه حقاً ثم لا يبدو ذلك من خلال هذا التفاعل

الطويل؟

وإذا افترضنا ان القواعد الشعبية لامامة أهل البيت لم يتح لها أن تكشتف واقع الامر فلماذا سكتت الخلافة القائمة ولم تعمل لكشف الحقيقة إذا كانت في صالحها؟ وما كان أيسر ذلك على السلطة القائمة لو كان الامام الصبي صبياً في فكره وثقافته كما هو المعهود في الصبيان، وما كان انجحه من اسلوب ان تقدم هذا الصبي إلى شيعته وغير شعيته على حقيقته وتبرهن على عدم كفاءته للامامة والزعامة الروحية والفكرية. فلئن كان من الصعب الاقناع بعدم كفاءة شخص في الأربعين أو الخمسين قد احاط بقدر كبير من ثقافة عصره لتسلم الامامة فليس هناك صعوبة في الاقناع بعدم كفاءة صبي اعتيادي مهما كان ذكياً وفطناً للامامة بمعناها الذي يعرفه الشيعة الاماميون، وكان هذا أسهل وأيسر من الطرق المعقدة وأساليب القمع والمجازفة التي انتهجتها السلطات وقتئذٍ.

ان التفسير الوحيد لسكوت الخلافة المعاصرة، عن اللعب بهذه الورقة هو أنها أدركت ان الامامة المبكرة ظاهرة حقيقية وليست شيئاًَ مصطنعاً.

والحقيقة أنها أدركت ذلك بالفعل بعد ان حاولت أن تلعب بتلك الورقة فلم تستطيع، والتاريخ يحدثنا عن محاولات من هذا القبيل وفشلها بينما لم يحدثنا اطلاقاً عن موقف تزعزعت فيه ظاهرة الامامة المبكرة أو واجه فيه الصبي الامام احراجاً يفوق قدرته أو يزعزع ثقة الناس فيه.

وهذا معنى ما قلناه من أن الامامة المبكرة ظاهرة واقعية في حياة أهل البيت وليست مجرد افتراض، كما ان هذه الظاهرة الواقعية لها جذورها وحالاتها المماثلة في تراث السماء الذي امتد عبر الرسالات والزعامات الربانية، ويكفي مثالاً لظاهرة الامامة المبكرة في التراث الرباني لأهل البيت (ع) يحيى (ع) إذ قال الله سبحانه وتعالى: [يَا يَحْيَى خُذْ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا][1].

ومتى ثبت ان الامامة المبكرة ظاهرة واقعية ومتواجدة فعلا في حياة أهل البيت، لم يعد هناك اعتراض فيما يخص امامة المهدي (ع) وخلافته لأبيه وهو صغير.

٤- كيف نؤمن بأن المهدي قد وجد؟!.

ونصل الآن إلى السؤال الرابع، وهو يقول: هب ان فرضية القائد المنتظر ممكنة بكل ما تستبطنه، من عمر طويل وامامة مبكرة وغيبة صامتة، فان الامكان لا يكفي للاقتناع بوجوده فعلا. فكيف نؤمن فعلا بوجود المهدي (ع)؟ وهل تكفي بضع روايات تنقل في بطون الكتب عن الرسول الاعظم (ص) للاقتناع الكامل بالامام الثاني عشر على الرغم مما في هذا الافتراض من غرابة وخروج عن المألوف بل كيف يمكن أن تثبت أن للمهدي وجوداً تاريخياً حقاً، وليس مجرد افتراض توفرت ظروف نفسية لتثبيته في نفوس

---

[1] سورة مريم آية ١٢.

عدد كبير من الناس؟

والجواب: ان فكرة المهدي بوصفه القائد المنتظر لتغيير العالم إلى الافضل قد جاءت في احاديث الرسول الاعظم عموماً وفي روايات أئمة أهل السنة خصوصاً، وأكدت في نصوص كثيرة بدرجة لا يمكن أن يرقى اليها الشك، وقد أحصي أربعمائة حديث عن النبي (ص)من طرق اخواننا أهل السنة[1]، كما أحصي مجموعة الأخبار الواردة في الامام المهدي من طرق الشيعة والسنة فكان أكثر من ستة آلاف رواية[2]، وهذا رقم احصائي كبير لا يتوفر نظيره في كثير من قضايا الاسلام البديهية التي لايشك فيها مسلم عادة.

واما تجسيد هذه الفكرة في الامام الثاني عشر [ ] فهذا ما توجد مبررات كافية وواضحة للاقتناع به.

ويمكن تلخيص هذه المبررات في دليلين: احدهما اسلامي والآخر علمي.

فالبدليل الاسلامي نثبت وجود القائد المنتظر، وبالدليل العلمي نبرهن على ان المهدي ليس مجرد اسطورة وافتراض بل هو حقيقة ثبت وجودها بالتجربة التاريخية.

اما الدليل الاسلامي، فيتمثل في مئات الروايات الواردة عن رسول الله(ص) والائمة من أهل البيت (ع) والتي تدل على تعيين المهدي وكونه من اهل البيت ومن ولد فاطمة ومن ذرية الحسين وانه التاسع من ولد الحسين وان الخلفاء اثنا عشر، فان هذه الروايات تحدد تلك الفكرة العامة، وتشخيصها من الامام الثاني عشر من ائمة اهل البيت، وهي روايات بلغت درجة كبيرة من الكثرة والانتشار على الرغم من تحفظ الائمة (ع) واحتياطهم في طرح ذلك على المستوى العام، وقاية للخلف الصالح من الاغتيال او الاجهاز السريع على حياته.

وليست الكثرة العددية للروايات هي الاساس الوحيد لقبولها، بل هناك اضافة الى ذلك مزايا وقرائن تبرهن على صحتها، فالحديث النبوي الشريف عن الأئمة او الخلفاء أو الأمراء بعده، وانهم اثنا عشر اماماً أو خليفة أو أميراً - على اختلاف متن الحديث في طرقه المختلفة -قد أحصى بعض المؤلفين رواياته فبلغت أكثر من مائتين وسبعين رواية مأخوذة من أشهر كتب الحديث عند الشيعة والسنة، بما في ذلك البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود ومسند أحمد ومستدرك الحاكم على الصحيحين، ويلاحظ هنا أن البخاري الذي نقل هذا الحديث كان معاصراً للإمام الجواد والامامين الهادي والعسكري وفي ذلك مغزى كبير، لأنه يبرهن على ان هذا الحديث قد سجل عن النبي (ص)قبل أن يتحقق مضمونه وتكتمل فكرة الأئمة الاثنى عشر فعلاً، وهذا يعني انه لا يوجد أي مجال للشك في أن يكون نقل الحديث متأثراً بالواقع الامامي الاثني عشري وانعكاساً له، لأن الاحاديث المزيفة التي تنسب إلى النبي (ص) وهي انعكاسات أو تبريرات لواقع متأخر زمنياً لا تسبق، في ظهورها وتسجيلها في كتب الحديث ذلك الواقع الذي تشكل انعكاساً له، فما دمنا قد ملكنا الدليل المادي على ان الحديث المذكور سبق التسلسل التاريخي للأئمة الاثنى عشر، وضبط

---

[1] يلاحظ كتاب المهدي عليه السلام للسيد [العم] الصدر [قدس الله روحه الزكية].

[2] يلاحظ كتاب منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر للشيخ لطف الله الصافي.

فـي كتـب الـحديث قبـل تكامـل الواقـع الامـامي الاثنـي عشري، أمكننـا أن نتأكد مـن أن هـذا الحديث ليس انعكاساً لواقع، وإنمـا هـو تعبير عن حقيقـة ربانيـة نطـق بهـا مـن لا ينطـق عن هوى، فقال: ان الخلفـاء بعدي اثنـا عشر، وجـاء الواقـع الامـامي الاثنـي عشري ابتداءاً مـن الامام علي وانتهاءاً بالمهدي ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف.

وأمـا الـدليل العلمـي، فهـو يتكـون مـن تجربـة عاشـتها أمـة مـن النـاس فتـرة امتـدت سبعين سنة تقريباً، وهي فترة الغيبـة الـصغرى. ولتوضـيح ذلك نمهد باعطـاء فكـرة مـوجزة عن الغيبة الصغرى.

ان الغيبة الصغرى تعبر عن المرحلة الأولى من إمامـة القائد المنتظر [ ] فقد قدر لهذا الامام منذ تسلمه للامامة أن يستتر عن المسرح العام ويظـل بعيداً باسمه عن الاحداث وان كان قريباً منها بقلبه وعقله، وقد لـوحظ ان هذه الغيبـة إذا جـاءت مفاجـأة حققت صـدمة كبيـرة للقواعـد الـشعبية للامامـة فـي الأمـة الإسـلامية، لأن هـذه القواعـد كانـت معتـادة علـى الاتصال بالامام في كل عصر والتفاعل معه والرجوع اليه فـي حـل المشاكل المتنوعـة فـإذا غاب الامام عن شيعته فجـأة وشـعروا بالانقطـاع عن قيـادتهم الروحيـة والفكريـة سببت هذه الغيبة المفاجأة الاحساس بفراغ دفعي هائل قد يعصف بالكيان كله ويشتت شمله، فكـان لا بـد من تمهيد لهذه الغيبة لكي تألفها هذه القواعد بالتدريج وتكيّف نفسها شيئاً فشيئاً علـى أساسـها، وكان هذا التمهيد هو الغيبة الصغرى التي اختفى فيها الامام المهدي عن المسرح العام غيـر انه كان دائم الـصلة بقواعده وشيعته عن طريـق وكلائـه ونوابـه والثقـاة مـن اصـحابه الـذين يشكلون همزة الوصل بينه وبين النـاس المؤمنين بخطـه الامـامي. وقد أشـغل مركـز النيابـة عن الامام في هذه الفترة أربعة ممن أجمعت تلك القواعد علـى تقـواهم وورعهم ونـزاهتهم التي عاشوا ضمنها وهم كما يلي:

١- عثمان بن سعيد العمري.
٢- محمد بن عثمان بن سعيد العمري.
٣- ابو القاسم الحسين بن روح.
٤- ابو الحسن علي بن محمد السمري.

وقد مارس هؤلاء الأربعة مهام النيابـة بالترتيب المـذكور وكلمـا مـات أحـدهم خلفـه الآخر الذي يليه بتعيين من الامام المهدي (ع).

وكـان النائـب يتـصل بالـشيعة ويحمـل اسئلتهم إلـى الامـام، ويعـرض مشاكلهم عليـه ويحمل اليهم اجوبته شـفهية أحيانـاً وتحريريـة فـي كثيـر مـن الأحيـان، وقـد وجـدت الجمـاهير التـي فقـدت رؤيـة امامهـا العـزاء والـسلوة فـي هـذه المرسـلات والاتـصالات غيـر المباشـرة. ولاحظت ان كل التوقيعات والرسائل كانت ترد من الامـام المهدي (ع) بخـط واحـد طيلـة نيابة النواب الأربعة التي استمرت حوالي سبعين عامـاً، وكـان السمري هـو آخـر النـواب فقـد اعلن عن انتهاء مرحلة الغيبـة الـصغرى التـي تتميـز بنـواب معينين، وابتـداء الغيبـة الكبـرى التي لا يوجـد فيهـا اشـخاص معينـون بالـذات للوسـاطة بـين الامـام القائـد والـشيعة، وقـد عبـر التحول من الغيبة الصغرى إلى الغيبة الكبرى عن تحقيق الغيبـة الـصغرى لأهدافها وانتهـاء مهمتها لأنهـا حصنت الـشيعة بهـذه العمليـة التدريجيـة عـن الـصدمة والـشعور بـالفراغ الهائـل بسبب غيبة الامام، واستطاعت أن تكيـف وضـع الشيعة علـى أسـاس الغيبـة وتعـدهم بالتـدريج

لتقبل فكرة النيابة العامة عن الامام وبهذا تحولت النيابة من أفراد منصوصين إلى خط عام وهو خط المجتهد العادل البصير بأمور الدنيا والدين تبعاً لتحول الغيبة الصغرى إلى غيبة كبرى.

والآن بامكانك أن تقدر الموقف في ضوء ما تقدم، لكي تدرك بوضوح ان المهدي حقيقة عاشتها أمة من الناس وعبر عنها السفراء والنواب طيلة سبعين عاماً من خلال تعاملهم مع الآخرين، ولم يلحظ عليهم أحد كل هذه المدة تلاعباً في الكلام أو تحايلاً في التصرف أو تهافتاً في النقل. فهل تتصور - بربك - ان بامكان اكذوبة أن تعيش سبعين عاماً ويمارسها أربعة على سبيل الترتيب كلهم يتفقون عليها ويظلون يتعاملون على اساسها، وكأنها قضية يعيشونها بأنفسهم ويرونها بأعينهم دون أن يبدر منهم أي شيء يثير الشك، ودون أن يكون بين الأربعة علاقة خاصة متميزة تتيح لهم نحواً من التواطؤ. ويكسبون من خلال ما يتصف به سلوكهم من واقعية ثقة الجميع وإيمانهم بواقعية القضية التي يدعون أنهم يحسونها ويعيشون معها؟!.

لقد قيل قديماً أن حبل الكذب قصير، ومنطق الحياة يثبت أيضاً ان من المستحيل عملياً، بحساب الاحتمالات أن تعيش اكذوبة بهذا الشكل وكل هذه المدة وضمن كل تلك العلاقات والأخذ والعطاء ثم تكسب ثقة جميع من حولها.

وهكذا نعرف أن ظاهرة الغيبة الصغرى يمكن أن تعتبر بمثابة تجربة علمية لاثبات ما لها من واقع موضوعي والتسليم بالإمام القائد بولادته وحياته وغيبته واعلانه العام عن الغيبة الكبرى التي استتر بموجبها عن المسرح ولم يكشف نفسه لأحد.

٥- لماذا لم يظهر القائد اذن؟.

لماذا لم يظهر القائد إذن طيلة هذه المدة؟ وإذا كان قد أَعدَّ نفسه للعمل الاجتماعي، فما الذي منعه عن الظهور على المسرح في فترة الغيبة الصغرى أو في اعقابها بدلاً عن تحويلها إلى غيبة كبرى، حيث كانت ظروف العمل الاجتماعي والتغييري، وقتئذٍ أبسط وأيسر وكانت صلته الفعلية بالناس من خلال تنظيمات الغيبة الصغرى تتيح له أن يجمع صفوفه ويبدأ عمله بداية قوية ولم تكن القوى الحاكمة من حوله قد بلغت الدرجة الهائلة من القدرة والقوة التي بلغتها الانسانية بعد ذلك من خلال التطور العلمي والصناعي؟!.

والجواب: ان كل عملية تغيير اجتماعي يرتبط نجاحها بشروط وظروف موضوعية لا يتأتى لها أن تحقق هدفها إلا عندما تتوفر تلك الشروط والظروف.

وتتميز علميات التغيير الاجتماعي التي تفجرها السماء على الأرض بأنها لا ترتبط في جانبها الرسالي بالظروف الموضوعية، لأن الرسالة التي تعتمدها عملية التغيير هنا ربانية ومن صنع السماء لا من صنع الظروف الموضوعية، ولكنها في جانبها التنفيذي تعتمد الظروف الموضوعية ويرتبط نجاحها وتوقيتها بتلك الظروف. ومن أجل ذلك انتظرت السماء مرور خمسة قرون من الجاهلية حتى انزلت آخر رسالاتها على يد محمد (

ص)لأن الارتباط بالظروف الموضوعية للتنفيذ كان يفرض تأخرها على الرغم من حاجة العالم اليها منذ فترة طويلة قبل ذلك.

والظروف الموضوعية التي لها أثر في الجانب التنفيذي من عملية التغيير منها ما يشكل المناخ المناسب والجو العام للتغيير المستهدف، ومنها ما يشكل بعض التفاصيل التي تتطلبها حركة التغيير من خلال منعطفاتها التفصيلية. فبالنسبة إلى عملية التغيير التي قادها مثلاً، لينين في روسيا بنجاح كانت ترتبط بعامل من قبيل قيام الحرب العالمية الأولى وتضعضع القيصرية، وهذا ما يساهم في إيجاد المناخ المناسب لعملية التغيير، وكانت ترتبط بعوامل أخرى جزئية ومحدودة من قبيل سلامة لينين مثلاً في سفره الذي تسلل فيه إلى داخل روسيا وقاد الثورة، إذ لو كان قد اتفق له أي حادث يعيقه لكان من المحتمل أن تفقد الثورة بذلك قدرتها على الظهور السريع على المسرح.

وقد جرت سنة الله تعالى التي لا تجد لها تحويلاً في عمليات التغيير الرباني على التقيد من الناحية التنفيذية بالظروف الموضوعية التي تحقق المناخ المناسب والجو العام لانجاح عملية التغيير، ومن هنا لم يأت الإسلام إلا بعد فترة من الرسل وفراغ مرير إستمر قروناً من الزمن.

فعلى الرغم من قدرة الله - سبحانه وتعالى - على تذليل كل العقبات والصعاب في وجه الرسالة الربانية وخلق المناخ المناسب لها خلقاً بالاعجاز لم يشأ أن يستعمل هذا الاسلوب، لأن الامتحان والابتلاء والمعاناة التي من خلالها يتكامل الانسان يفرض على العمل التغييري الرباني أن يكون طبيعياً وموضوعياً من هذه الناحية، وهذا لا يمنع عن تدخل الله - سبحانه وتعالى - احياناً فيما يخص بعض التفاصيل التي لا تكون المناخ المناسب وانما قد يتطلبها أحياناً التحرك ضمن ذلك المناخ المناسب، ومن ذلك الامدادات والعنايات الغيبية التي يمنحها الله تعالى لأوليائه في لحظات حرجة فيحمي بها الرسالة وإذا بنار نمرود تصبح برداً وسلاماً على إبراهيم، وإذا بيد اليهودي الغادر التي ارتفعت بالسيف على رأس النبي (ص) تشل وتفقد قدرتها على الحركة، وإذا بعاصفة قوية تجتاح مخيمات الكفار والمشركين الذين احدقوا بالمدينة في يوم الخندق وتبعث في نفوسهم الرعب، إلا أن هذا كله لا يعدو التفاصيل وتقديم العون في لحظات حاسمة بعد ان كان الجو المناسب والمناخ الملائم لعملية التغيير على العموم قد تكون بالصورة الطبيعية ووفقاً للظروف الموضوعية.

وعلى هذا الضوء ندرس موقف الامام المهدي (ع)، لنجد ان عملية التغيير التي اعد لها ترتبط من الناحية التنفيذية كأي عملية تغيير اجتماعي اخرى بظروف موضوعية تساهم في توفير المناخ الملائم لها، ومن هنا كان من الطبيعي أن توقت وفقاً لذلك. ومن المعلوم ان المهدي لم يكن قد اعد نفسه لعمل اجتماعي محدود، ولا لعملية تغيير تقتصر على هذا الجزء من العالم أو ذاك، لأن رسالته التي أدخر لها من قبل الله - سبحانه وتعالى - هي تغيير العالم تغييراً شاملاً، واخراج البشرية كل البشرية من ظلمات الجور إلى نور العدل، وعملية التغيير الكبرى هذه لا يكفي في ممارستها مجرد وصول الرسالة والقائد الصالح وإلا لتمت شروطها في عصر النبوة بالذات وإنما تتطلب مناخاً عالمياً مناسباً وجواً عاماً مساعداً يحقق الظروف الموضوعية المطلوبة لعملية التغيير العالمية.

فمن الناحية البشرية يعتبر شعور انسان الحضارة عاملاً اساسياً في ذلك المناخ المناسب لتقبل رسالة العدل الجديدة وهذا الشعور بالنفاذ يتكون ويترسخ من خلال التجارب الحضارية المتنوعة التي يخرج منها إنسان الحضارة مثقلاً بسلبيات ما بنى مدركاً حاجته إلى العون، متلفتاً بفطرته إلى الغيب أو إلى المجهول. ومن الناحية المادية يمكن أن تكون شروط الحياة المادية الحديثة أقدر من شروط الحياة القديمة في عصر كعصر الغيبة الصغرى على انجاز الرسالة على صعيد العالم كله، وذلك بما تحققه من تقريب المسافات والقدرة الكبيرة على التفاعل بين شعوب الأرض وتوفير الأدوات والوسائل التي يحتاجها جهاز مركزي لممارسة توعية لشعوب العالم وتثقيفها على أساس الرسالة الجديدة.

وأما ما أشير اليه في السؤال من تنامي القوى والاداة العسكرية التي يواجهها القائد في اليوم الموعود كلما أجَّل ظهوره، فهذا صحيح. ولكن ماذا ينفع نمو الشكل المادي للقوة مع الهزيمة النفسية من الداخل وانهيار البناء الروحي للانسان الذي يملك كل تلك القوى والأدوات؟ وكم من مرة في التاريخ انهار بناء حضاري شامخ بأول لمسة غازية لأنه كان منهار قبل ذلك وفاقداً الثقة بوجوده والقناعة بكيانه والاطمئنان إلى واقعه.

٦- وهل للفرد كل هذا الدور؟!.

ونأتي إلى سؤال آخر في تسلسل الاسئلة المتقدمة وهو السؤال الذي يقول: هل للفرد مهما كان عظيماً القدرة على انجاز هذا الدور العظيم؟ وهل الفرد العظيم إلا ذلك الإنسان الذي ترشحه الظروف، ليكون واجهته له في تحقيق حركتها؟

والفكرة في هذا السؤال ترتبط بوجهة نظر معينة للتاريخ تفسره على أساس ان الانسان عامل ثانوي فيه والقوى الموضوعية المحيطة به هي العامل الأساسي، وفي اطار ذلك لن يكون الفرد في أفضل الأحوال إلا التعبير الذكي عن اتجاه هذا العامل الأساسي.

ونحن قد اوضحنا في مواضع أخرى من كتبنا المطبوعة ان التاريخ يحتوي على قطبين. أحدهما الانسان، والآخر القوى المادية المحيطة به. وكما تؤثر القوى المادية وظروف الانتاج والطبيعة في الانسان يؤثر الانسان أيضاً فيما حوله من قوى وظروف، ولا يوجد مبرر لافتراض ان الحركة تبتدأ من المادة وتنتهي بالإنسان إلا بقدر ما يوجد مبرر لافتراض العكس، فالإنسان والمادة يتفاعلان على مر الزمن وفي هذا الاطار بامكان الفرد أن يكون أكبر من ببغاء في تيار التاريخ، وبخاصة حين ندخل في الحساب عامل الصلة بين هذا الفرد والسماء. فإن هذه الصلة تدخل حينئذ كقوة موجهة لحركة التاريخ. وهذا ما تحقق في تاريخ النبوات وفي تاريخ النبوة الخاتمة بوجه خاص، فان النبي محمد (ص)بحكم صلته الرسالية بالسماء تسلم بنفسه زمام الحركة التاريخية وأنشأ مداً حضارياً لم يكن بامكان الظروف الموضوعية التي كانت تحيط به أن تتمخض عنه بحال من الاحوال، كما أوضحنا ذلك في المقدمة الثانية للفتاوى الواضحة.

وما أمكن أن يقع على يد الرسول الأعظم يمكن أن يقع على يد القائد المنتظر من

أهل بيته الذي بشر به ونوه عن دوره العظيم.

٧- ما هي طريقة التغيير في اليوم الموعود؟!.

ونصل في النهاية إلى السؤال الأخير من الأسئلة التي عرضناها، وهو السؤال عن الطريقة التي يمكن أن نتصور من خلالها ما سيتم على يد ذلك الفرد من انتصار حاسم للعدل وقضاء على كيانات الظلم المواجهة له؟.

والجواب: المحدد على هذا السؤال يرتبط بمعرفة الوقت والمرحلة التي يقدر للامام المهدي (ع) أن يظهر فيها على المسرح وامكان افتراض ما تتميز به تلك المرحلة من خصائص وملابسات لكي ترسم في ضوء ذلك الصورة التي قد تتخذها عملية التغيير والمسار الذي قد تتحرك ضمنه، وما دمنا نجهل المرحلة ولا نعرف شيئاً عن ملابساتها وظروفها فلا يمكن التنبؤ العلمي بما سيقع في اليوم الموعود وان امكنت الافتراضات والتصورات التي تقوم في الغالب على أساس ذهني لا على أسس واقعية عينية.

وهناك افتراض أساسي واحد بالامكان قبوله على ضوء الأحاديث التي تحدثت عنه والتجارب التي لوحظت لعمليات التغيير الكبرى في التاريخ، وهو افتراض ظهور المهدي (ع) في اعقاب فراغ كبير يحدث نتيجة نكسة وأزمة حضارة خانقة. وذلك الفراغ يتيح المجال للرسالة الجديدة أن تمتد وهذه النكسة تهيء الجو النفسي لقبولها، وليست هذه النكسة مجرد حادثة تقع صدفة في تاريخ الحضارة الإنسانية وإنما هي نتيجة طبيعية لتناقضات التاريخ المنقطع عن الله - سبحانه وتعالى - التي لا تجد لها في نهاية المطاف حلا حاسما فتشتعل النار التي لا تبقي ولا تذر ويبرز النور في تلك اللحظة ليطفيء النار ويقيم على الأرض عدل السماء.

وسأقتصر على هذا الموجز من الأفكار تاركاً التوسع فيها وما يرتبط بها من تفاصيل إلى الكتاب القيم الذي أمامنا، فإننا بين يدي موسوعة جليلة في الامام المهدي (ع) وضعها أحد أولادنا وتلامذتنا الأعزاء وهو العلامة البحاثة السيد محمد الصدر - حفظه الله تعالى - هي موسوعة لم يسبق لها نظير في تأريخ التصنيف الشيعي حول المهدي (ع) في احاطتها وشمولها لقضية الامام المنتظر من كل جوانبها، وفيها من سعة الأفق وطول النفس العلمي واستيعاب الكثير من النكات واللفتات ما يعبر عن الجهود الجليلة الذي بذلها المؤلف في انجاز هذه الموسوعة الفريدة. وإني لأحس بالسعادة وأنا أشعر بما تملأه هذه الموسوعة من فراغ وما تعبر عنه من فضل ونباهة وألمعية وأسال المولى- سبحانه وتعالى - أن يقر عيني به ويريني فيه علماً من أعلام الدين. والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين. وقد وقع الابتداء في كتابة هذه الوريقات في اليوم الثالث عشر من جمادى الثانية سنة ١٣٩٧ هـ ووقع الفراغ منها عصر اليوم السابع عشر من الشهر نفسه. والله ولي التوفيق.

محمد باقر الصدر
النجف الأشرف

قرن من الزمن، على وجه التقريب...هو الذي يحاول هذا الكتاب ان يعرض له تاريخا وتحليلا وتبويبا... على ضوء سائر المصادر الاسلامية التي تعرضت لذلك، سواء في ذلك التاريخ العام، أو التاريخ الخاص الذي انبثق عن اقلام علمائنا الابرار.

قرن من الزمن... حافل بروائع الاحداث وجلائل الاخطار... أنموذج فذ من القرون... سواء على الصعيد السياسي العام من حيث ما آلت اليه الخلافة العباسية آنذاك، من الضعف والتصدع... أو من ناحية الأئمة، وكيف كانوا يخوضون غمار البؤس الاخطار بكل حذق وصبر.

أنموذج خاص... لا مثيل له في الدهر، بالاسلوب الخاص الذي اتخذه الامام المهدي عليه السلام في قيادة شعبه، حال اختفائه عن مسرح الناس، عن طريق السفراء الامناء الذين كانوا ينقلون عن التوجيهات، ويقومون بالتنفيذ.

قرن من الدهر... تكفله هذا الكتاب... ولم يكن كله متضمنا للغيبة الصغرى... وان احتلت معظمه... ولكن الكلام في مثل هذه الفترة الحرجة الدقيقة، التي يكتنفها الغموض من العديد من جوانبها، ولم تسلم من الاحكام العشوائية من عدد من الكتاب المسلمين وغيرهم...

هذه الفترة تحتاج في عرضها الامين الدقيق... الى تقديم كبير، للظروف السابقة عليها، حتى نعرف بوضوح وتفصيل العوامل الاساسية التي ادت اليها وبلورت الاحداث فيها.

ومن ثم سار منهج هذا الكتاب، على بيان مقدمة، باديء ذي بدء في بيان نقاط الضعف الاساسية في تاريخنا الاسلامي... والتي تعيق الباحث عن التوصل الى جملة مما يهمه ويؤثر في بحثه، من قضايا الاسلام والمسلمين.

ثم اعطى فكرة كافية عن تاريخ الامامين العسكريين (ع) وهما علي بن محمد الهادي (ع) جد الامام المهدي (ع) والحسن بن علي (ع) ابوه... وما كان يتخذه هذان الامامان من تدابير وما يقومان به من أعمال تجاه الدولة وتجاه قواعدهم الشعبية.

حتى اذا ما حملنا فكرة كافية فكرة كافية... وصلنا الى تاريخ الغيبة الصغرى... لنتعرف على الاتجاهات العامة والاعمال التفصيلية التي كان يقوم بها الامام المهدي (ع) وسفراؤه وما كانت تقوم به الدولة تجاههم من أعمال، وما كانت تتبناه من أفكار.

ومن هنا قسم هذا الكتاب الى قسمين رئسيين – أولهما: يبدأ باشخاص الامام الهادي (ع) الى سامراء عام ٢٣٤ الى وفاة الامام العسكري (ع) عام ٢٦٠... وثانيهما: يبدأ بما انتهى به القسم الأول، وينتهي بوفاة السفير الرابع من سفراء الامام المهدي عام ٣٢٩.

وقد قرنا، كلا من القسمين بفصل تحليلي لأهم الحوداث والاتجاهات التي كانت سائدة في كل من هذين العصرين... بحسب ما يدلنا عليه التاريخ الاسلامي العام... بما له من مصادر متوفرة.

وهذا الكتاب... بما له من اتجاه تاريخي، لا يتكفل الدخول في مجال الجدل

العقائدي الذي قد يثيره الكلام عن الامام المهدي (ع). كاثبات وجوده وطول عمره وغير ذلك... ان لم يكن هذا التاريخ بنفسه كافيا لاثبات القطع بتواتر اخبار المهدي (ع) في الاسلام... وسيكون لهذا الجدل، وغيره من البحوث حول الامام المهدي (ع) مجالات اخرى عسى الله عز وجل ان يوفقنا إلى خوض غمارها في سلسة من البحوث المقبلة في هذه الموسوعة ان شاء الله تعالى.

المؤلف

مقدمة
نقاط الضعف في التاريخ الإسلامي

تمهيد

إننا حين نريد أن نستوحي تاريخنا الإسلامي الخاص، نجده بشكل عام، غامضاً مليئاً بالفجوات والعثرات. يحتاج في تصفيته وترتيبه وأخذ زبدته المصفاة والعبرة المتوخاة إلى جهد كبير وفكر مضاعف جليل.

وهذا يعود إلى عدة أسباب، لعلنا نستطيع أن نلم ببعض جوانبها المهمة فيما يلي:

الجانب الأول:

ما يرجع إلى واقع التاريخ المعاش آنذاك... أي أن نفس حوادث التاريخ وتحركات أعلامه، كان مقتضباً غامضاً مقيداً.

وذلك: أن أئمتنا (ع)، كانوا يمثلون على طول الخط، دور المعارضة الإسلامية الصامدة، ضد خطر الجهاز الحاكم الذي يمثل الانحراف عن تعاليم دينهم القويم، بقليل أو بكثير. فإن الحكم وإن كان قائماً على اسم الإسلام، ولم يكن الخليفة ليتسنم مركزه الكبير، إلا باعتباره خليفة الرسول (ص) والخلفاء الراشدين من بعده. إلا أن شخص الخليفة، إذ لم يكن قد تفهم الإسلام على حقيقته أو تشرب روحه وميزان عدله، فكان يمارس الحكم على مقدار فهمه، وأفق تفكيره، مضافاً إلى سيطرة الآخرين على كثير من مراكز الدولة الحساسة، ممن لا يفضلون على الخليفة نفسه، بالوعي والروح، وليسوا في حال يحسدون عليه من هذه الناحية.

فكان موقف أئمتنا (ع)، ضد الجهات الحاكمة رأياً وتطبيقاً، موقفاً حازماً صارماً، مستمداً من حكمة الله تعالى وقوته وتوفيقه. فكان لهم موقفان أساسيان، لا ترتاح إليهما الجهات الحاكمة:

الموقف الأول:

مطالبتهم الدائمة، نظرياً - على الأقل - بمنصب رئاسة الدولة الإسلامية وتولي الإمامة في الأمة المرحومة، وقيام كيان الأئمة (ع) في تابعيهم وقواعدهم الشعبية الموسعة، على ذلك.

فكان هذا مما يهدد الخلافة الأموية والعباسية في الصميم، ويقض مضاجع الخلفاء، ويجعلهم حذرين كل الحذر مما يقوم به الأئمة من افعال وما يصدر عنهم من أقوال، ويجعلونهم، دائماً، تحت المراقبة والاحتياطات المشددة، بما يملك الحكام من سيطرة ونفوذ.

الموقف الثاني:

مما يرجع إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاصلاح في أمة جدهم رسول الله (ص)، نتيجة للظلم والانحراف والحروب المنحرفة والمصالح الشخصية، التي

كانت نافذة المفعول في المجتمع، والذي خلف - في أغلب فترات التاريخ - بؤساً اقتصادياً وتخلفاً اجتماعياً مؤسفاً.

فكان الأئمة (ع) يحسون بواجبهم، ويشعرون بسمؤوليتهم، بصفتهم الممثلين الحقيقيين لنبي الإسلام(ص)، على ما يعتقدون - على الأقل - تجاه اصلاح الفاسد وتقويم المعوج في الأمة الإسلامية، بمقدار إمكانهم والفرص التي كانت تسنح لهم في خلال الأيام.

وهم في كل ذلك، كانوا يتوخون ما تقتضيه المصلحة الإسلامية العليا في ذلك الحين، بما يواجه المجتمع من مشاكل والدولة من أزمات. فكان موقفهم، تجاه صراع الدولة الإسلامية، بما فيها الجهاز الحاكم، مع الكفر، ومع الأخطار المحدقة بالمسلمين، من قبل الأعداء، مادياً وعقائدياً، موقف المؤيد للجهات الحاكمة، تأييداً محترساً مقتضباً، خشية أن تقع هذه الجهات في الانحراف، حتى في هذا الحقل نفسه.

وكان موقفهم، تجاه المشاكل الداخلية، للدولة الإسلامية، تلك المشاكل التي كان يثيرها حكام أو جماعات منحرفة في الداخل، موقف المراقب والمصلح والناصح. ولم يكن مثل هذا الموقف بسائغ في نظر سائر الحكام من خلفاء ووزراء وقضاة. وكانوا يتقون من ذلك ويحذرونه بعمق، ويجعلون الاحتياطات المشددة أيضاً ضده فكان هذان الموقفان الإسلاميان من أئمتنا (ع) مثيراً لحقد الجهاز الحاكم عليهم وتحذره منهم، قولاً وفعلاً، وبالطبع فإن الأئمة (ع) كانوا يعملون بمقدار الإمكان، وعند وجود الفرص السانحة، آخذين بنظر الاعتبار هذا الضغط المتزايد الوارد إليهم والموجه عليهم فكان هذا الضغط موجباً لكفكفة نشاط الأئمة (ع) وقلة اصلاحاتهم وضآلة تأثيرهم، بالنسبة إلى الحاجات الكبرى للمجتمع.

ومن ثم كان أئمتنا (ع) يقتصرون في غالب نشاطاتهم، على الدوائر الخاصة من أصحابهم، وفي حدود ارتفاع الضغط، أو قلته أو المخاتلة معه، وكانت تتسع هذه الدائرة، أو تضمر أو بحسب الظروف التي يمر بها الامام (ع) وتتناسب كثرتها تناسباً عكسياً مع ضعف الجهاز الحاكم.

فكان إذا ضعفت الخلافة، ووهى جانبها ينفتح أمام الامام (ع) في ذلك العصر، فرصة العمل والجهاد والدعوة كما حدث في زمن الإمام الصادق جعفر بن محمد (ع) الذي عاش في عصر تحول الدولة الإسلامية من الخلافة الأموية إلى العباسية.

فاشتغل ببث العلوم الإسلامية والتعاليم الالهية على أوسع نطاق. وكان إذا قويت الخلافة أو قوي صنائعها والمنتفعون منها، فإنه ينغلق أمام الامام عليه السلام في ذلك العصر، فرص العمل والجهاد والدعوة، إلا في أضيق الحدود. كما حدث في العصر الذي نؤرخه، حيث سيطرت الموالي وجماعة الأتراك على الحكم، وجعلوا الأئمة (ع) تحت أشد الرقابة وأعمق الحذر.

والموقف نفسه، كان هو موقف أصحاب الأئمة (ع) والمجاهدين بين يديهم. فإنهم ان توسع أمامهم (ع) في العمل توسعوا وان ضيق ضيقوا، وكان الامام (ع) ينهى أصحابه، في أوقات الشدة والضيق عن التصريح بما يخالف القانون السائد والوضع القائم.

والامام (ع) بشخصه، بصفته الرئيس الفعلي، لقواعد الشعب الكبيرة، يكون - على كل حال - في حصانة جزئية عن التنكيل الفعلي المكشوف من قبل الحاكمين، لئلا يثيروا عليهم الرأي العام والشعب بأكمله آخذين بنظر الاعتبار، نظر التقديس والإجلال الذي كان ينظره الناس إلى أئمة الهدى (ع)، ذلك النظر الذي أجمع المسلمون على صحته وصوابه وإخلاصه، وإن كان جملة منهم، لا يؤمنون بامامتهم. ومن ثم كان الإمام في حصانة جزئية من التنكيل الفعلي الصريح وهذا هو الذي كان شأن الأئمة (ع) من الإمام الرضا إلى الإمام العسكري (ع). مضافاً إلى أن سياسة الخلفاء قامت بالنسبة إلى الإمام الجواد (ع) ومن بعده، إلى تقريبهم للبلاط، وإسكانهم في بروج عاجية، توخياً إلى فصلهم التام عن قواعدهم الشعبية، ونشاطهم الجهادي، على ما سيأتي تفصيله.

ولئن كان موقف الأئمة، محصناً من الناحية الشكلية، إلا أن موقف أصحابهم وتابعيهم، ومن عرفه الحكام بالولاء لهم، كانوا يذوقون سوط العذاب، إلا أن يتقوا منهم تقاة. فكان أقل ما يلاقيه الفرد منهم العزل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

فينتج من ذلك - بكل وضوح - أمران:

الأمر الأول: ضآلة النشاط السياسي والإجتماعي، من قبل الأئمة (ع) وأصحابهم، ذلك النشاط الذي لو كان موجوداً لفتح آفاقاً تاريخية واسعة، بقيت مطوية وغامضة أمام من يأخذ التاريخ من زاوية موضوعية محضة.

الأمر الثاني: إن جملة من أعمال الأئمة (ع) وأصحابهم وأقوالهم، كانت سرية بطبيعتها وأصل ظروف وجودها، بحيث لم يكن ليتجاوز خبرها الاثنين أو الجماعة القليلة، وكانوا يتبانون على ستره وكتمانه بأمر من الامام (ع)، ولم يكن مما يكتب على صفحات التاريخ. شأن كل حزب سري معارض ينزل إلى حلبات الجهاد.

***

الجانب الثاني:

ما يرجع إلى معرفتنا بذلك التاريخ ومقدار اطلاعنا عليه وهو الذي يمثل الصورة التي اعطاها المؤرخون في كتبهم عن تلك الفترات وهل هي مطابقة للواقع أم لا، وبأي مقدار كانت سعة الصورة ودقتها وعمقها ؟! وإلى أي مدى كان فهم المصور المؤرخ واستيعابه للأحداث، ولما وراءها من فلسفة وعلل ونتائج.

لعل من مستأنف القول... الخوض في البحث الذي يذكر عادة للطعن في أصل التاريخ وكيفية جمعه وترتيبه، ويذكر لذلك عدة وجوه.

الوجه الأول:

إن المؤرخ ليس إلا بشراً مثلنا، له ما لنا من جوانب القوة، وعليه ما علينا من نقاط الضعف، والمشاهد بيننا بالوجدان، فأن قضية ما قد تقع في البلدة مثلاً يشاهدها المئات أو الآلاف، إلا أننا نسمع من كل فرد شاهد عيان نقلاً لحوادثها يختلف عن نقل الآخر بقليل أو بكثير، حتى أنه قد يصل الفرق إلى حد التناقض.

هذا في المشاهدين، فكيف الحال في النقل والرواية، فإن الحال تزداد سوءاً، ولا

يكاد يبقى للحادثة المروية جسم. ولا روح. هذا في البلد الواحد، والمشاهدين الكثيرين، فكيف في بعد الزمان وتفرق المكان وقلة المشاهدين وطول سند الرواية، كما هو متوفر في كتب التاريخ المتوفرة.

الوجه الثاني:

إن المؤرخ، كأي إنسان، ليس إلا مزيجاً غريباً من مجموعة من عواطف وغرائز وعقائد ومسبقات ذهنية وعادات حياتية. ولا يمثل العقل والفكر منه إلا بعضا من هذا المزيج، والمؤرخ وإن كان يتخيل ويفترض أنه يكتب تاريخه بعقله وفكره، إلا أن هذا واضح البطلان. وإنما هو يكتب تاريخه بمجموعة عواطفه وسائر مرتكزاته، وبمقامه في الحوادث التاريخية التي تقترن بخلاف بين جماعتين، أو بعواطف معينة.

الوجه الثالث:

إن هناك نحوين من الملاحظة، بحسب - الاصطلاح العلمي - أولهما: طريقة الملاحظة المنظة التي يعتمد الباحث فيها النظر ويتقصى الحقائق حول حادثة معينة أو عدة حوادث حين وقوعها. ثانيهما: الملاحظة المشوشة غير القائمة على التنظيم والتعمد، كالتاجر يذهب إلى بلد معين ليستورد منها البضاعة، أو السائح يذهب إليه ليشاهده، وحين يعود، يسأل عن ذلك البلد، وعن حقائقه ووقائعه، في حين أنه قد شاهدها صدفة وأحس بها إحساساً عشوائياً، ولم يتعمد فهمها، ولا التفكير فيها على وجه الخصوص.

والتاريخ مدون عادة بالنحو الثاني من الملاحظة. لأن الأشخاص الذين كانوا يعيشون تلك الأزمنة، إنما عاشوها بصفتها حياة عادية، لا يعيدون فيها النظر ولا يتعمقون في أسبابها ونتائجها. ثم يأتي الراوي منهم إلى المؤرخ ليعطي له ما علق في ذهنه من هذا الخضم الزاخر الذي عاشه في حياته، مما قد مر أمامه مروراً عابراً.

لا أريد أن أدخل في البحث عن هذه المشكلات، فإننا ينبغي أن نكون فارغين عن أجوبتها قبل الدخول في البحث التاريخي، وإلا فالاولى لمن يؤمن بحرفية هذه المشكلات وصدقها، ألا يحاول قراءة أي حرف من التاريخ.

طرق تذليل المشاكل التاريخية :

يقتضي التحقيق التاريخي تذليل هذه المشكلات بأحد الأساليب الآتية:

الأسلوب الأول:

الحصول على التواتر في النقل التاريخي، فإذا اتفق كلام عدد كبير من الناقلين على وصف حادثة معينة، كان ذلك كافياً لاثباته تاريخياً، بل القطع به في كثير من الأحيان.

ولو اتفقوا على بعض خصائص الحادثة، كان ذلك ثابتاً بالتواتر، دون ما زاد عليه. ولو اختلفوا في كل الخصائص مع اتفاقهم على أصل الحادثة، كان اصل حدوثها متواتراً فقط.

الأسلوب الثاني:

إننا إذا لم نستطع أن نحصل على التواتر المنتج للعلم، فبالإمكان الحصول على الإطمئنان والظن الراجح بحصول الحادثة ناشئاً من جماعة يطمأن بعدم اتفاقهم على

الكذب، وهو معنى الاستفاضة في النقل؛ فيما إذا اتفق أكثر المؤرخين أو جملة منهم على شيء معين، مع سكوت الباقين عن التعرض إليه أو نفيه.

وهذان الأسلوبان، يدفعان، فيما يتحققان فيه، جميع الشبهات الثلاث التي أوردناها، إذ بعد حصول العلم أو الاطمئنان بوقوع الحادثة، لا يضر بذلك، أن يكون الناقل لها متحيزاً لمذهب أو لمصلحة أو أن ملاحظته لم تكن منظمة، إذ المفروض، اتفاق الناقلين على النقل وعلى وقوع الحادثة.

الأسلوب الثالث:

إننا بعد اليأس عن حصول العلم أو الاطمئنان، من النقل التاريخي في نفسه، نستطيع الحصول على الوثوق بقول الناقل، وإن كان منفرداً، بحيث لا يبقى للشبهات السابقة أثر ملتفت إليه.

وهذا يتم بأحد نحوين:

أولهما: الاطمئنان بعد البحث في ترجمة هذا المؤرخ والاطلاع على خصوصياته الشخصية، بانه ثقة مأمون عن الكذب والدس والخداع، فيطمأن بأنه لم يتعمد الكذب في نقله التاريخي.

ثانيهما: الاطمئنان بوجود الروح العلمية الموضوعية في نفس هذا المؤرخ، باعتبار أن الإنسان بعد أن يتمرس في البحوث العلمية، ويتعود على الأسلوب العلمي، فإنه يغلب على الظن حصول الموضوعية العلمية والتجرد في نفسه، جهد الإمكان. أو على الأقل، لا يضع خبراً مكذوباً نتيجة لمذهبه أو مصلحته، أو بأي دافع شخصي آخر.

الأسلوب الرابع:

الحصول على الاطمئنان بوقوع الحادثة نفسها، بقرائن خارجية أو اعتبارات عقلية، توجب الظن بأنه من المناسب وقوع هذه الحادثة أو عدم وقوعها. كما لو كان القول المنسوب إلى الشخصية التاريخية، أو الفعل المسند إليه، مناسباً مع سلوكه العام المعروف عنه، أو مع وجهة نظره تجاه الدين والحياة.

ولكن هذا لا يضر بوثاقة المؤرخ الناقل، في سائر ما نقله من أخبار التاريخ، إذ قد يكون الكذب غير مستند إلى تعمده الشخصي بل هو إما مستند إلى السهو منه أو من الرواة السابقين عليه أو اللاحقين له، أو إلى عمدهم أحياناً، ولا يتحمل المؤرخ نفسه من المسؤولية العامة، إلا إذا وجدنا في كلامه الكثير من هذه الهفوات، بحيث ينثلم الظن بوثاقته أساساً.

كما أن هذا الأسلوب الرابع، قد يوجب قوة النقل التاريخي الضعيف أو الشاذ، بحصول الاطمئنان به بما تقوم عليه من قرائن وما تحفه من اعتبارات.

وبهذه الأساليب الأربعة، نستطيع أن ندفع الشبهات الثلاثة العامة على النقل التاريخي، أو نقلل من تأثيرها جهد الإمكان. فاحتمال التحيز يرتفع بقليل أو كثير، مع تعدد النقل وقيام القرائن الخارجية على صدقه، كما أن احتمال الكذب بدافع شخصي آخر، يكون مرتفعاً لنفس السبب.

كما أننا بعد تأكدنا يقيناً أو اطمئناناً، من صدق الكلام، لا يهمنا أن تكون الملاحظة منظمة أو غير منظمة، على أن المطلوب في الملاحظة، هو ترسيخ الحادثة في الذهن

وتأكيدها في الذاكرة، وهو ما يتوفر في الملاحظات غير المنظمة أيضاً، كما في الحوادث التي يعتاد الإنسان عليها أو يهتم بها اهتماماً كبيراً أو يتعجب منها تعجباً شديداً أو يفرح بها فرحاً عظيماً أو يخافها خوفاً كبيراً.

فإن الراوي الذي يعيش الحادثة على إحدى هذه المستويات، يندمج بها إلى حد كبير، مما يوجب رسوخها في ذهنه وتعمقها في ذاكرته، مما يفتح للمؤرخ فرصة كبيرة للاستفادة في هذا السبيل. ويندرج كأمثلة لذلك: حوادث الحروب والمناصب السياسية أو الدينية، والأمور المالية المهمة، سواء منها الخاصة او العامة، والمعجزات، والوساطات بين الدول أو بين أهل النفوذ، وغير ذلك.

على أننا لا نعدم الملاحظة المنظمة بالنسبة إلى جملة من المؤرخين، فإن المؤرخ، وإن كان يعرض للحوادث السابقة على عصره، بطريق الرواية، إلا أن بالنسبة إلى سني حياته، وخاصة بعد عزمه على تأليف كتابه التاريخي، لا شك أنه سيلاحظ حوادث عصره بالملاحظة المنظمة الناشئة من تعمد التسجيل وعمق التفكير. وهذا يتوفر عادة في أواخر جوامع التاريخ، كالطبري والمسعودي وابن الأثير وغيرهم.

وعلى أي حال، فقد كان التعرض لهذه المشكلات وحلها استطراداً على ما نحن بصدده، من عرض مشكلات تاريخنا الخاص، وما هو مورد كلامنا في هذا الكتاب. فلئن كان هناك أساليب تخفف من شبهات التاريخ بشكل عام، وتؤثر بدروها في تاريخنا الخاص، إلا أن تاريخنا يستقل بمشاكل وعقبات، يكون تذليلها أصعب وأعمق إلى حد كبير.

مشكلات تاريخنا الخاص:

وتتلخص المشكلة التي نواجهها في حقلنا، وهو تاريخ الأئمة (ع) وأصحابهم، أن المؤرخين الذين تعرضوا لهذا التاريخ، على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المستشرقون، ومن حذا حذوهم وحاول تقليدهم من الشرقيين المسلمين.

وديدنهم العام على أن ينظرو إلى التاريخ الإسلامي من زوايا خاصة، تتلخص فيما يلي :

الأولى: الزاوية المادية التي يؤمنون بها إيمانهم بالحضارة الغربية ووجهة نظرها إلى الكون والحياة، تلك الوجهة التي نتجت بعد عصر النهضة، وانتجت فصل الدين عن الدولة والكفر بسائر القيم الروحية والأخلاقية.

الثانية: الزاوية المسيحية، التي تفترض سلفاً، ومن دون إعطاء أي فرصة للمناقشة، أن الدين الإسلامي باطل، وأن محمد بن عبد الله (ص) ليس بنبي، وأن القرآن ليس كتاباً سماوياً؛ فضلاً عن أصحابه وخلفائه وائمتنا (ع). فضلاً عن أفكار غيبية قد نؤمن بها، كالمعجزات ووجود المهدي، وغيرها.

الثالثة: الزاوية الاستعمارية فإن جملة منهم عملاء - من حيث يعلمون أو لا يعلمون- للدول التي ينتمون إليها أو للحضارة التي يعيشون فيها. فالمستشرق إما مأجور حقيقة أو [عضو شرف] في قائمة الدس والتلفيق، حيث يشعر بضرورة الانتصار لدولته أو

مصالح دينه أو قومه أو لأي شعار من الشعارات المعادية للإسلام.

على أن الأجر المبذول للتبشير الاستعماري المسيحي، ليس بالقليل ولا الضئيل، بل هو مما يعد بملايين يسيل لها لعاب كثير من المفكرين وتشتري بها عقول عدد من الباحثين.

ومن ثم لم تصلح كتب المستشرقين لاعطاء الباحث صورة واضحة سليمة عن التاريخ الإسلامي. وإنما غاية الباحث في الإطلاع على ما كتبوه، هو التعرف على ما فيها من النقد والدس والتلفيق، ومحاولة الجواب عليه، وتذليل ما عرضت فيه من مشكلات.

القسم الثاني :

المؤرخون العامة: من مؤرخي الإسلام غير الشيعة الإمامية أولئك الذين يذكرون تاريخ أئمتنا (ع)، وهم لا يؤمنون بامامتهم ولا بطاعتهم ولا بقيادتهم.

وهذا القسم من المؤرخين، هو الذي تؤلف مؤلفاتهم الجزء الأكبر والأهم من التاريخ الإسلامي العام او التراجم أو الحديث التاريخي، وأقصد به الروايات التي تتضمن حوادث تاريخية معينة. كالطبري وابن الأثير وابو الفداء وابن خلكان وابن الجوزي وابن الوردي؛ وبعض ما تتضمنه الصحاح الستة من الحديث التاريخي.

وأعدل ما يقال بالنبسة إلى تعرض هؤلاء المؤرخين وأمثالهم إلى حياة الأئمة (ع): أنه تعرض موجز عابر، يكتفي بالحادثة الواحدة والفكرة الشاردة، ويتجنب بحذر متعمد الخوض في تفاصيل تواريخهم (ع).

والسبب في ذلك، فيما أرى، يعود إلى عدة أمور:

السبب الأول:

التعصب المذهبي الذي يتجلى على أشكال متعددة في ذهن مؤرخ وآخر:

الشكل الأول: عدم الإيمان بقدسية الأئمة (ع) وكمالهم. بل الميل إلى ضد ذلك من الطعن فيهم والتنزيل من شأنهم.

الشكل الثاني: أن المؤرخ وإن كان يؤمن بقدسيتهم وكمالهم؛ إلا أن ضيق نظره وضحالة تفكيره، تقوده إلى الاعتقاد بأن شيعتهم أعداء تقليديين له ولأهل مذهبه، إذن فمن عطل القول أن يهتم بتمجيد قادة أعدائه وأئمتهم.

الشكل الثالث: أنه وإن كان التعصب على ذهن المؤرخ قليلاً، باعتبار وعيه الإسلامي الصحيح؛ إلا أنه على أي حال مناصر لمذهبه، يود زيادة مؤيديه ورسوخ عقيدتهم فيه. وهو يحتمل - على الأقل - أنه ان أسهب في بيان تاريخ أئمتنا (ع) وأطال في ذكر أقوالهم وأفعالهم، فإنه قد يميل بعض أبناء جلدته اليهم ويجد ما يدعوه إلى الإيمان بإمامتهم وهذا ما لا يريده المؤرخ بأي حال من الأحوال. فهو يترك الإطالة في تاريخهم تمسكاً بمذهبه ومحافظة عليه.

السبب الثاني:

أن تاريخ الأئمة (ع)، لا يعيش في أذهان هؤلاء المؤرخين إلا قليلاً، وفي زاوية مهملة من زواياه فإن الذي يستجلب انظارهم ويستقطب اهتمامهم نحوان من الأشخاص:

النحو الأول: الأشخاص السياسيون الذين تسنموا منصباً في الدولة أو داروا في فلك الخلافة أو كانوا أعداء لها وتولوا الحروب ضدها. وبالجملة كل من سلك مسلك الحكم والسلطان.

النحو الثاني: الأشخاص الدينيون والعلماء المسلمون الذين يقتضي مذهب هؤلاء المؤرخين الإيمان بهم والدعوة إليهم. ولم يكن أئمتنا - في غالب أمرهم - ممن يندرج في أحد هذين النحوين. إذن فلا يجد المؤرخ حاجة في نفسه إلى ذكرهم بأكثر مما تعرض إليه.

السبب الثالث:

ما يعود إلى الجهاز الحاكم المعاصر للمؤرخ.

فأنه من المعلوم أن الصدر الأول من المؤرخين العامة، كالذين سبق أن سميناهم، كانوا يعيشون في عهود الدولة العباسية، التي كانت بمسلكها العام معلنة العداء مع مسلك أهل البيت (ع) وعزل أصحابهم عن المسرح الإجتماعي والسياسي بالكلية.

ومن ثم يتخذ المؤرخ أحد موقفين:

الموقف الأول: الحذر من السلطات واتقاء شرها. وذلك بالتجنب عن الخوض فيما لا يحبون وترك التعرض إلى ما يكرهون. وذلك: إما بترك ذكر تاريخ أئمتنا وأصحابهم أساساً، كأنهم ليسوا أناساً كانوا في الوجود وقدموا إلى البشرية والإسلام أجل الخدمات. وإما أن يذكرهم لكن بأقل القليل، من الجانب الذي يكون خالياً من الخطر، بنحو لا يثير على المؤرخ حقداً أو يحرك نحوه عاطفة.

الموقف الثاني: أن يسير المؤرخ في ركاب الحكام، يواكبهم في أفكارهم، ويحاذيهم في أساليبهم، فينخرط إما أجيراً أو كـ [عضو شرف] في الجهاز الحاكم علماً وفكراً، إن لم يكن عملاً ونشاطاً. ولا ينبغي السؤال - بعد ذلك - عن شأن ذكر الأئمة (ع)، في تاريخه، وهو بهذه الصفة!.

وبالرغم من هذه الدواعي الضخمة، إلى الحذر والاختصار، في تاريخ أئمتنا (ع)، فقد فرض هؤلاء القادة أنفسهم على المؤرخين، وتمثلت جملة من مواقفهم واتجاهاتهم في كلام المؤرخين. إلى حد نستطيع أن نستخلص منه أحد أمرين:

الأول: معرفة مدى رسوخ الذكر الصالح لأئمتنا (ع) في القواعد الشعبية الإسلامية بشكل عام، وتأكد أعمالهم وعلومهم في أذهان الناس إلى حد كانت المسؤولية الأدبية التي يواجهها المؤرخ في ترك التعرض لتاريخ الأئمة (ع)، أقوى من ضغط الحكام ومن التعصب المذهبي، ومن كل سبب رخيص.

الثاني: الاستفادة مما ورد في ما ذكره هؤلاء المؤرخون، عن أئمتنا (ع) في التعرف على بعض حوادث حياتهم وشيء من علو مقامهم وتأثيرهم السياسي والاجتماعي مما يكون مورد نفع كبير - بالرغم من اختصاره ووجود الفجوات الكبرى فيه - فيما نعتقده فيهم (ع)، وما نريد أن نؤرخه من حياتهم.

القسم الثالث:

المؤرخون الإماميون: وهم مؤرخو الأئمة (ع)، الذين يؤمنون بإمامتهم ويعتقدون بقيادتهم ويستضيئون بأفعالهم وأقوالهم. إلا أن الحديث في تواريخهم لا يقل في شجونه عن الحديث في القسمين الأولين، وإن كانت شجوناً بشكل آخر.

فإنه لا يرد عليهم جملة من الاعتراضات التي كانت ترد على أولئك المؤرخين، والسر في ذلك واضح: وهو أن الأئمة (ع) وتابعيهم، كانوا ولا زالوا يمثلون الجبهة الواعية المعارضة للجهاز الحاكم على طول التاريخ، وقد بذلو في هذا السبيل كثيراً من التضحيات فمن غير المحتمل في المؤرخ الإمامي إذا كان مخلصاً غير منحرف، أن يكون تابعاً للجهاز الحاكم الذي يعاديه ويثور عليه، أو أن يكون أجيراً له أو [عضو شرف] يعيش على موائده. كما أنه من غير المحتمل أن يهمل ذكر الأئمة (ع) تحت أي ظرف من الظروف، أو أن يجعل لهم في ذهنه زاوية مهملة أو في تاريخه قسطاً قليلاً، بعد أن كان يؤمن بهم أئمة وسادة وقادة ومثلاً اسلاميين مبدأيين.

إلا أن الشجون تتمثل عندهم في عدة جوانب:

الجانب الأول: أخذهم بالتقية التي يؤمنون بها ويطبقونها في جوانب حياتهم. فإن الضغط الذي عاشوه، كان يقلل من نشاطهم ويكفكف من أعمالهم، ويثير لديهم الحذر والكتمان. فيحملهم على التلميح بدل التصريح والاختصار عوض التطويل.

الجانب الثاني: ما تعرض له المسلمون بشكل عام، والاماميون بشكل خاص، من القتل والتشريد على أيدي أشرار خلق الله وأعداء دين الله. وكانت الحروب تنصب فيما تنصب عليه، على المكتبات الفارهة الزاخرة، فيضاف إلى إتلاف النفوس إتلاف الكتب، بالإغراق والإحراق، لأجل قطع الأجيال المقبلة عن دينها المقدس وعن حديث نبيها وأئمتها وتاريخ أبطالها، وفقههم وعقائدهم.

وكانت أرقام الكتب التالفة، في كل حرب من حروب التتار والمغول والصليبيين، يرتفع إلى مئات الآلاف، فكيف بالمجموع ؟!.

ومن المعلوم أن تلف هذه الكميات الهائلة من الكتب، هو في الواقع تلف لكيمات هائلة من الثروة الفكرية الضخمة التي كان المجتمع المسلم زاخراً بها، من أول ايامه، ولم يبق منها اليوم إلا القليل.

ومن هنا نحتمل، بل نستطيع أن نتأكد، أنه كان لمؤرخي الإمامية وعلمائها، كلام أكثر، ونقل أزيد عن أئمتهم، سواء في الترجمة أو العلم أو العمل أو غير ذلك من جوانب الحياة. وقد تلف ذلك ولم يرد إلينا شيء منه. وقد أصبنا نتيجة لذلك بمحل فكري، وحصل في تاريخنا الإسلامي فجوات مؤسفة، من الصعب علينا التأكد مما يملؤها على وجه التحديد.

ولكن النعمة الالهية والحكمة الأزلية، الثابتة بمقتضى وعد الله تعالى في كتابه الكريم بأن يتم نوره ولو كره المشركون، اقتضت بأن يبقى من الكتب لسد ما هو الضروري من حاجات العقائد والتاريخ والفقه وغيرها من الميادين الإسلامية.

الجانب الثالث: وهو ما يعود إلى الأسلوب العام الذي مشى عليه مؤرخونا، في

حدود ما وصل إلينا من الكتب السالمة من التلف.

ونحن بهذا الصدد نستطيع أن نقسم مؤرخينا إلى قسمين:

القسم الأول:

من سار في أسلوبه التاريخي، على غرار التاريخ العام الذي مشى عليه الأولون قبلهم. كالمسعودي واليعقوبي فقد ساروا - على خلاف اعتقادهم - على ترتيب تسلسل الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين، واسهبوا في بيان التاريخ السياسي للسلطات الحاكمة، ولم يعطوا لتاريخ الأئمة إلا القليل، وإن كان أكثر بقليل من كثير من المؤرخين.

وبذلك حرمنا هؤلاء المؤرخون، من التاريخ الإمامي العام الذي يشمل سائر جوانب الحياة، الذي يعطي جانب الأئمة (ع) وأصحابهم من الاهتمام والشرح بقدر ما يعطي الجهاز الحاكم، ويذكر للجيمع أعمالهم وأقوالهم بتجرد وإخلاص، ويدع الحكم والتحليل للأجيال المقبلة. ولله في خلقه شؤون.

القسم الثاني:

من سار في تاريخه، على طريقة سرد الأحاديث والروايات الواردة عن الأئمة أنفسهم، بالشكل الذي وصلت إليهم على طريقة الرواية المسندة عنهم (ع).

وهذا الذي ذكره هؤلاء المؤرخون، أمثال الشيخ الطوسي والشيخ المفيد والطبرسي وابن شهر أشوب، هو المورد الوحيد الذي أغنانا بثروة مهمة من أخبار الأئمة (ع) وتراجمهم وأفعالهم وأقوالهم. وهو المصدر الأساسي الذي إذا ركن إليه الباحث، فإنما يركن إلى تاريخ الأئمة مأخوذاً من تابعيهم وذويهم، لا من الآخرين الذين لا يعتقدون بهم، ولا يمتون إليهم في العقيدة بصلة.

نقاط الضعف في التاريخ الإمامي الخاص:

وكان هذا الأسلوب الذي اتخذه علماؤنا ومشايخنا، لا يخلو من عدة نقاط ضعف نستطيع أن نعرضها فيما يلي، منطلقين من مورد بحثنا ومحل كلامنا.

النقطة الأولى: أن التأكيد كل التأكيد في كتب هؤلاء الأعلام، والغرض الأساسي لهم، هو الناحية العقائدية بالخصوص. إذ يبذل المؤلف منهم جهداً كبيراً ويكرس كتابه على إثبات إمامة الأئمة، وذكر فضائلهم ومعاجزهم، ويغفلون عن تخصيص فصل يذكرون فيه جهاد الأئمة (ع) ونشاطهم الإسلامي، وما يكتنف ذلك من علاقات وآراء وثورات وحوادث. يستثنى من ذلك ما يمكن. استخلاصه عرضاً مما ورد في خلال ما نقوله من المعجزات والفضائل من حوادث التاريخ. وهو الذي استطعنا أن نعتمد عليه في خلال بحوثنا الآتية.

غير أنه من المعلوم، أن هذه الحوادث تكون أقل عمقاً حين يكون النظر متوجهاً إلى غيرها والتأكيد منصرف إلى سواها، وهو أمر يثير في النفس أشد الأسف.

النقطة الثانية: مجيء هذه التواريخ، في كلامهم، مبعثرة مشوشة إذ تحتوي كل

رواية على قسم صغير من الحوادث، وقسم كبير من التأكيد العقائدي. مما يحتاج ترتيبه وتبويبه وإرجاعه إلى أصوله، إلى جهد مضاعف وعمل كبير.

النقطة الثالثة: مجيء هذه التواريخ مهملة - في غالبها - من المكان والزمان. لا يعلم - في حدود ما نقلوه - عام حدوثها ولا مكانها ولا مقارناتها من حوادث التاريخ.

ومن ثم اكتنف الغموض أسبابها ونتائجها، واحتاج في ردها إلى موضعها الطبيعي من عمل جديد وجهد جهيد. مع مقارنتها ببعضها البعض، وبالتاريخ العام، كما سنضعه فيما يلي من الحديث.

النقطة الرابعة: التطويل فيما ينبغ فيه الاختصار والاقتضاب فيما ينبغي فيه التطويل. فليس العرض على شكل واحد متساوي الجوانب فقد تحتوي الرواية على وصف مسهب للحياة الشخصية لراوٍ معين مقدمة لفهم كلامه مع الامام (ع)، ولكنها لا تكاد تدخل في المجال التاريخي. على حين أنك تجد اقتضاباً مخلاً إذا أردت التعرف على تفاصيل موقف الأئمة (ع) أو أصحابهم أو سفرائهم، من الحوادث السياسية السائدة في عصورهم، كثورة صاحب الزنج أو القرامطة، مثلاً. أو رأيهم في تأسيس دولة الأندلس الإسلامية في قلب أوروبا، ودولة ابن طولون في مصر، وغيرها من حوادث العصر الذي نؤرخ له.

ولن تجد في هذه المصادر إلا إشارات ضئيلة وعبارات قليلة، لا تكفي إلا لتكون فكرة شاحبة ذات فجوات واسعة، عن نشاط الأئمة (ع) ووكلائهم وأصحابهم وقواعدهم الشعبية، ورأيهم في ذلك.

النقطة الخامسة: هي نقطة اسناد الروايات، وحال رواتها السابقين على هؤلاء المؤلفين الإعلام، من الوثاقة والضعف.

فإن هؤلاء الإعلام بذوقهم الموضوعي العلمي، واتجاههم الموسوعي الذي يرمي إلى حفظ كل حديث وارد والتقاط كل وارد وشارد... قد جمعوا في كتبهم كل ما وصلهم من الروايات عن الائمة (ع) أو عن اصحابهم، بغض النظر عن صحتها أوضعفها، وأوكلوا مسؤولية التدقيق والتمحيص إلى مراجعي الكتاب من الباحثين في الأجيال المقبلة، وهذا - إلى هذا الحد - عمل أمين وجليل، حفظوا فيه التاريخ الإسلامي، واستحقوا عليه الشكر والثناء.

ولو كان بأيدينا فكرة واضحة مفصلة عن أحوال الرواة لهذه الأحاديث الكثيرة، لهان الأمر إلى حد كبير، ولأخذنا بالرواية الموثوقة وأهملنا الرواية الضعيفة، ولم نعتبرها إثباتاً تاريخياً كافياً، إلا مع وجود قرائن خاصة تدل على صدقها ومطابقتها للواقع.

إلا أنه من المؤسف القول، أن أعلامنا الأوائل، إذا ألفوا في علم الرجال وصنفوا في تراجم الرواة، اقتصروا في ذلك - في كل كتبهم - على الرجال الرواة للأحاديث الفقهية التشريعية التي تتعرض للأحكام الشرعية، وأولوها العناية الخاصة بصفتها محل الحاجة بالنسبة إلى إطاعة الأوامر الإسلامية.

ولكنهم أهملوا إهمالاً يكاد يكون تاماً ذكر حال الرجال الذين وجدت لهم روايات في حقول أخرى من المعارف الإسلامية، كالعقائد والتاريخ والملاحم وغيرها. ممن قد

يربو عددهم على رواة الروايات الفقهية.

فإن صادف، من حسن حظ الراوي، أن روى في التاريخ والفقه معاً، وجدنا له ذكراً في كتبهم، أما إذا لم يرو شيئاً في الفقه، فإنه يكون مجهولاً، وإن كان من خير خلق الله علماً وعملاً، كما تدل عليه الروايات بالنسبة إلى عدد منهم.

منهجنا في التمحيص:

نستطيع الخروج، من مأزق جهالة حال الرواة، بعدة أمور:

أولاً: الأخذ بالروايات الموثوقة سنداً، أن فرض كون رواتها مذكورين ومنصوص عليهم بالوثاقة.

ثانياً: الأخذ بالروايات المشهورة في طبقة أعلامنا المؤلفين، أو في الطبقات المتقدمة عليهم، إذ لعل كثرة روايتها منهم، دال على اطمئنانهم بوثاقة راويها أو الظن بمطابقتها للواقع. ولعل الشهرة تصل إلى حد تكون بنفسها موجبة للاطمئنان الشخصي بصحة السند وصدق المضمون فتكون بذلك إثباتاً تاريخياً كافياً.

ثالثاً: الأخذ بالروايات التي قام شاهد على صدقها من داخل مضمونها أو بضم قرائن خارجية اليها. كتلك الروايات التي وردت في تاريخنا الخاص، وتضمنت ذكر بعض الحوادث والحقائق التاريخية العامة، كالقرامطة أو ابن طولون، أو بعض الخلفاء العباسيين أو بعض وزرائهم، أو تاريخاً لحادثة معينة، مما نجده صادقاً عند مراجعة التاريخ العام فيكون ذلك دليلاً على صدقها وصحتها لا محالة.

كما قد نستيطع أن نحصل على قرائن من بعضها على البعض، أو من مناسبتها لمقتضى الحال، أو نحو ذلك، على ما سوف يأتي في البحوث الآتية.

رابعاً: الأخذ بالروايات المجردة عن كل ذلك، إذا كانت خالية عن المعارض، ولم تقم قرينة على كذبها وعدم مطابقتها للواقع. وكانت إلى جانب ذلك مما يساعدنا في تذليل بعض المشكلات أو الإجابة على بعض الأسئلة المطروحة على بساط التاريخ، فإننا نضطر إلى الأخذ بها بصفتها المصدر الوحيد للجواب.

ولا يبقى بين أيدينا إلا الروايات التي هناك شاهد على كذبها، وإلا الرويات المتعارضة التي نشير إليها في النقطة الآتية.

ولا يخفى أن كل ذلك، إنما هو بالنسبة إلى الحوادث الجزئية التي يحتاج إثباتها التاريخي إلى شاهد. وأما الأمور التي هي من ضروريات مذهبنا، أو قام عليها التواتر في النقل، فإننا نعتبر ذلك اثباتاً تاريخياً كافياً. بالرغم من أن ضرورة المذهب لا تكون ملزمة لمن لا يلتزم بالمذهب. إلا أن المراد حيث كان هو التعرض لتاريخ الإمام المهدي (ع) في غيبته الصغرى من تاريخنا الخاص كما نؤمن به وصرح به مؤرخو الإمامية، صح لنا الاعتماد على مثل هذه القرينة.

النقطة السادسة: إن أعلامنا المؤلفين، بذوقهم الموسوعي واتجاههم إلى حفظ سائر الحديث، أوردوا بعض الروايات المتعارضة، كالروايات الورادة في جواب: أن المهدي (ع) ماذا نطق في اول ولادته.

أو الواردة في جواب: أن الشلمغاني هل كان وكيلاً للسفير الثالث للإمام المهدي (ع) أو لم يكن؟ وغيرها.

والإنصاف إن من العجيب والطريف الموجب للاعجاب والإكبار لهؤلاء المؤلفين الإعلام، أننا نجد أن تعارض الروايات على هذا الصعيد أقل منه بكثير مما هو في الفقه مثلاً. إذ يعاني الفقيه عناء كبيراً للتوفيق بين المتعارضات وحمل بعضها على بعض، والتوصل في النتيجة إلى الحكم الشرعي المنشود. أما على هذا الحقل التاريخي، فالبرغم من وفرة الروايات وجهالة جملة من رواتها، فالروايات متفقة ومتعاضدة ويندر فيها ما يكون من قبيل المتعارضات إلا أقل القليل.

وعلى أي حال فإننا إذ نكون بحاجة إلى تذليل الصعوبة الناتجة عن التعارض، لننتفع من نتائج الحل في بحوثنا التاريخية، لا بد لنا أن نسير على إحدى الخطوات التالية:

أولاً: إذا كانت إحدى الروايتين أصح سنداً أو أشهر نقلاً، أخذنا بها وطرحنا مدلول الرواية الأخرى، بمقدار التعارض.

ثانياً: إذا كانت الشواهد والقرائن متوفرة على صدق إحدى الروايتين دون الأخرى، أخذنا بما قام الشاهد على صحته وطرحنا الآخر.

ثالثاً: إذا فقدنا المرجحات بين المتعارضين، اسقطناهما معاً عن قابلية الإثبات التاريخي، ولم يمكن الأخذ بأي منهما. ولكن الإسقاط يختص بحدود التعارض في المدلول لا محالة، ولا يعني - بمقتضى القواعد - إسقاط سائر ما دلت عليه الرواية، فيؤخذ به، مع توفر سائر الشرائط فيه.

فهذه هي أهم نقاط الضعف، في أساليب أعلامنا المؤرخين مع بيان النهج الذي سنحاول السير عليه في بحوثنا الآتية.

ثم أننا سنواكب التاريخ مقتسباً من هذا القسم الأخير من أعلامنا المؤرخين، لنحظى بعدة فوائد دفعة واحدة:

الفائدة الأولى:

أن نعرف تاريخ الأئمة (ع) وأصحابهم، من المؤرخين المؤمنين بهم الموالين لهم وصاحب البيت أدرى بالذي فيه.

ومن المحتمل بل المعلوم تسرب بعض الحقائق إلى كتبهم مما حجب عن كتب الآخرين أو تعمدوا إلى تركه. فإن نشاط الائمة (ع) وعلمهم وأقوالهم، كانت - بلا شك - بالنسبة إلى أصحابهم أكثر مما هي بين الآخرين. وقد وصلت إلى أجيالهم المتأخرة دون الآخرين.

الفائدة الثانية:

أن نحظى بزيادات كثيرة غير موجودة في كلام غيرهم، فإن كلام أعلامنا هو المصدر الوحيد لكثير من الحقائق التي تحل لنا المشكلات وتذلل لنا العقبات وتملأ فجوات التاريخ إلى حد كبير، وهي حقائق أهملها الآخرون عندما اقتضبوا الكلام في هذا الحقل، من التاريخ الإسلامي، للدواعي السابقة التي اسلفناها. فلم يكن من الممكن لهذا الحقل أن يكون تاماً وأن تملأ ما به من فجوات، بتخصيص الاعتماد على كتب أخوتنا أهل السنة، في

التاريخ العام وغيره.

على أننا سوف نعتمد على كتب هؤلاء المفكرين ممن تعرض لهذا التاريخ، كابن خلكان وابن الجوزي والخوارزمي وغيرهم. لنستفيد من أقوالهم في تحديد العصر الذي نؤرخه، وخاصة في ما سقط من كلام أعلام مؤرخينا غفلة أو عمداً.

الفائدة الثالثة:

أننا نقتبس هذا التاريخ من اهله، واضحاً صافياً خالياً من الدس ونقاط الضعف والخرافات، بنحو نستطيع به - بكل سهولة - أن نناقش ما انفتحت به الألسنة من مناقشات وإشكالات، ونواجه به سائر الباحثين من مسلمين وغير مسلمين، فإن سائر ما قيل ناشيء إما من الجهل بالتاريخ وعدم الرجوع إلى مصادره الحقيقية، وأما من الاعتماد على الروايات الشاذة والظنون الواهية التي لا تستند على أساس.

فإذا عرضنا التاريخ صريحاً واضحاً ممحصاً، لم يبق أمامنا إشكال، ولم يرد عليه أي سؤال.

وبعد هذه المقدمة، لا بد لنا من الدخول في تفاصيل التاريخ، وحيث كنا بصدد عرض تاريخ الإمام المهدي (ع)، في ولادته وغيبته الصغرى. لا بد أن نلتفت إلى الوراء بقليل لنتعرف على تاريخ أبيه وجده (ع)، لنستطيع ان نلم بوضوح بكل الأسباب التي أدت إلى الحوادث في العصر الذي نؤرخ له.

ومن ثم قسمنا هذا التاريخ إلى قسمين:

القسم الأول
تاريخ الإمامين العسكريين
من عام ٢٣٤هـ إلى عام ٢٦٠هـ

الفصل الأول
في عصرهما (ع)

لا بد، لنا ونحن في صدد الكلام عن تاريخ الإمامين العسكريين، ابتداء من أول سكنى الإمام الهادي (ع)، في سامراء عام ٢٣٤هـ حين اشخصه المتوكل إليها، وانتهاء بوفاة الإمام العسكري (ع) ٢٦٠هـ لا بد لنا أن نلم المامة كافية، بالحوادث الجارية في عصرهما والأفكار السائدة فيه، حتى نكون على بصيرة من أمرنا حين نواجه تاريخ هذين الإمامين (ع)، ونسمع ما يصدر منهما من أقوال وما يقومان به من أفعال.

وسيكون هذا العرض - في واقعه - عرضاً لعصر خلافة سامراء ابتداء من العام المشار إليه إلى قبيل آخره. وسيكون هذا العرض، تحليلياً، لا تاريخياً صرفاً، إذ لا معنى لسرد الحوادث بشكل تفصيلي، مع وجود المصادر الكثيرة للتاريخ العام. وإنما الذي نحن بصدده، هو إعطاء صورة كافية عن اتجاهات الحوادث وأسبابها ونتائجها، بشكل تحليلي منظم.

وعلى ذلك، فالذي يظهر أو يستنتج من التاريخ الإسلامي العام:

إن المعتصم بالله العباسي، حين رأى ازدحام الموالي في جيشه وقواده من الأتراك والمغاربة والفراغنة، في العاصمة بغداد، وتعرضهم إلى الأهالي بالاذى وعدم عنايتهم بالسلوك الحميد تجاه الناس[١]، قرر بناء سامراء ونقل مركز الخلافة اليها، لنقل هذا الجيش إليها.

وانتقل إليها فعلاً عام ٢٢٠ للهجرة[٢]. واستقل هؤلاء القواد بالعاصمة الجديدة وسيطروا شيئاً فشيئاً على دفة الحوادث ومجريات الامور، حتى وصلوا إلى السيطرة على مركز الخلافة نفسها، فأصبحوا يزعجون الخليفة، ويشغبون عليه تارة، ويقتلونه أخرى، ويتحكمون في تنصيب خليفة، ثالثة. وقد ذاق منهم الخلفاء الثمانية الذين تتابعوا على عرش سامراء الأمرّين، حتى خرج منها المعتمد في عام ٢٧٩[٣] إلى حيث مات، واستهل خلفه المعتضد خلافته ببغداد في نفس العام[٤] ومن هنا نرى أن سامراء، كانت عاصمة الخلافة

---

[1] المروج، جـ ٣ص ٤٦٥. والكامل، جـ ٥ص ٢٣٦. وتاريخ سامراء، ص ١٠١.
[2] الكامل نفس الصفحة. وتاريخ سامراء عن الطبري، ص ١٠١. وعن معجم الحموي، ص ١٩.
[3] الكامل، جـ ٦ص ٧٣. والعبر، جـ ٢ ص ٢٤. وتاريخ سامراء، ص ٢٢١.
[4] الكامل، جـ ٦ ص ٧٣. والمروج، جـ ٤ص ١٤٣. وابن الوردي، جـ ١ ص ٢٤٢.

العباسية، أكثر من نصف قرن أصبحت خلالها زهرة البلدان ودرّة التيجان، لا أجمل... ولا أعظم ولا آنس ولا أوسع ملكاً منها[١]، وأصبح طول البناء فيها أكثر من ثمانية فراسخ[٢]. ولكنها اصبحت خراباً بمجرد انتقال الخلافة عنها، وغار نبعها دفعة واحدة، حتى لم يبق منها إلا موضع غيبة الإمام المنتظر المهدي (ع)، ومحلة أخرى بعيدة عنها يقال لها: كرخ سامراء. وسائر ذلك خراب، يستوحش الناظر إليه[٣].

وقد تعاقب على سامراء من خلفاء بني العباس، ثمانية، هم: المعتصم منذ انتقاله إليها عام ٢٢٧هـ، حيث بويع بعده للواثق حتى عام ٢٣٢هـ، حيث بويع بعده للمتوكل حتى عام ٢٤٧هـ يوم قتله الأتراك بعد ليلة حمراء زاخرة باللهو والشرب[٤]، فبويع بعده للمنتصر حيث بقي في الخلافة ستة أشهر ويومين[٥]. وبايع الأتراك بعده المستعين عام ٢٤٨هـ حتى خلع نفسه عام ٢٥٢هـ وبايع للمعتز بالله[٦] حتى خلعه الأتراك عام ٢٥٥هـ، وبويع للمهتدي بالله حتى قتله الأتراك أيضاً عام ٢٥٦هـ. وبويع للمعتمد على الله حتى عام ٢٧٩هـ. وبويع بعده للمعتضد بالله في بغداد وبه كانت نهاية العاصمة [سامراء].

وقد اتصف هذا العصر بعدة خصائص، يشترك بعضها مع بعض ما سبقه من عصور الخلافة، ويستقل بالبعض الاخر. فكان جملة ما يلاحظ على هذا العصر من خصائص، هي:

أولاً: ضعف الخلافة، وسقوط هيبتها من أعين الناس إلى حد كبير. نتيجة لعدة عوامل، منها: استيلاء الأتراك على العاصمة، واستيلاء العمال والأمراء على الأطراف، وانعزال الخليفة انعزالاً يكاد يكون تاماً عن ممارسة الحكم، حتى قال المعتمد، بعد التجربة التي قاساها:

أليس من العجائب أن مثلي	يرى ما قل ممتنعاً عليه
وتؤخذ باسمه الدنيا جميعاً	وما من ذاك شيء في يديه
إليه تحمل الأموال طراً	ويمنع بعض ما يجبى إليه[٧]

ومنها: الليالي الحمراء واللهو والمجون، الذي كان ينغمس فيه الخليفة بعد استلامه كرسي الحكم، وينصرف به جزيئاً أو كلياً عن النظر في شؤون الناس. يستثنى من ذلك المهتدي بالله الذي كان أحسنهم مذهباً وأجملهم طريقة، حاول أن يكون في بني العباس ما كان عمر بن عبد العزيز في بني أمية[٨].

إلا أن ذلك كان بنفسه نقطة ضعف في نظر أصحابه الأتراك والمغاربة

---

[1] تاريخ سامراء، ص ٥٦ عن الحموي.
[2] نفس المصدر والصفحة.
[3] تاريخ سامراء، ص ٩٦ عن الحموي.
[4] الكامل، جـ ٥ص ٣٠٢. وما بعدها.
[5] المصدر، ص ٣١٠. وانظر المروج، جـ ٤ ص ٤٦.
[6] انظر المروج، جـ ٤ ص ٦٠.
[7] الكامل، جـ ٦ ص ٧٣.
[2] الكامل، جـ ٥ ص ٣٥٨. والمروج، جـ ٤ ص ١٠٣. وابن الوردي، جـ ١ ص ٢٣٤.
[7]الكامل ص، ٣٥٥ من نفس الجزء.

والفراغنة، فقاتلوه حتى قتلوه[١].

أما حوادث اللهو والخمر والمنادمة، فهذا أوضح من أن يستشهد له، وكتب التاريخ زاخرة به. ولعل خير ما يذكر في المقام، موقف المتوكل من الإمام الهادي (ع)، حيث أرسل جماعة من الأتراك لكبس بيته والقبض عليه في جوف الليل. فألقوا عليه القبض وهو يقرأ القرآن، وحمل إلى المتوكل، فمثل بين يديه، والمتوكل يشرب وفي يده كأس فلما رآه أعظمه وأجلسه إلى جانبه، وناوله الكأس الذي في يده. فقال: يا أمير المؤمنين، ما خامر لحمي ودمي قط، فاعفني، فأعفاه[٢]، إلى آخر الحادثة التي سوف تأتي في مقبل البحث.

ثانياً: استيلاء الموالى على دفة السياسة العليا، في العاصمة والأطراف، وأكثرهم من الأتراك وعزل الخليفة جزيئا أو كلياً عن النظر في شؤون الدولة.

فمن هؤلاء: بغا الكبير وابنه موسى بن بغاء وأخوه محمد بن بغاء وكيغلغ وبابكيال واسارتكين وسيما الطويل وياركوج وطايغو واذكوتكين وبغا الصغير الشرابي ووصيف بن باغر التركي. وقد تفرد هذان الأخيران بالأمور[٣] وفيهما قيل:

خليفة في قفص ... بين وصيف وبغا
يقول ما قالا له ... كما تقول الببغا[٤]

وكان هؤلاء القواد الموالي تارة ضدّ الخليفة وأخرى ضدّ أعدائه، بحسب ما يرون من المصلحة، فهم في الوقت الذي لا يجد الخليفة سواهم من يرسله إلى الأطراف لقتال العصاة والخارجين عن الطاعة، فإنهم يكونون خارجين عليه في كثير من الأحيان، ويقومون بقتل الخلفاء، واحداً بعد الآخر، إما لتهديد الخليفة بعض قوادهم[٥] أو لتأخر أرزاقهم ورواتبهم[٦].

وقد ذكرنا قتلهم للمتوكل والمهتدي، ونجد لهم حوادث جمة، كخلعهم المعتز والمؤيد ابني المتوكل من ولاية العهد[٧]، واستخلافهم للمستعين[٨]، واستيلائهم على الأموال في عهده[٩]، ومقاتلتهم إياه عندما غضب عليهم واعتصم ببغداد، ومبايعتهم للمعتز وما رافق ذلك من القتال والجهد والبلاء على أهل بغداد حتى أكلوا الجيف[١٠]، وقد تقع الفتنة بينهم حتى يؤدي الحال إلى القتال، حين احتج المغاربة على الأتراك وقالوا لهم: كل يوم تقتلون خليفة وتخلعون آخر وتعملون وزيراً[١١].

---

[2] المروج، جـ٤ ص١١. وأبن خلكان، جـ٢ ص٤٢٤. وابن الوردي، جـ١ ص٢٣٢. وغيرها من التواريخ.
[٢] العبر، ص٥ جـ٢.
[٣] المروج، جـ٤ ص٦١.
[4] المروج، جـ٤ ص٩٢.
[5] الكامل، جـ٥ ص٣٤١.
[7] المصدر، ص٣٠٩.
[8] المصدر، ص٣١١.
[9] المصدر، ص٣١٣.
[10] الكامل، ص٣٢٠. والعبر، جـ٢ ص٢.
[11] الكامل، جـ٥ ص٣٣٣.

وبقي الأتراك وسائر الموالي هم المتنفذين، حتى ظهر صاحب الزنج، بثورته العارمة، على ما سنذكره، فتحول ثقل التفكير والقتال والأموال إلى مواجهته ومدافعته، ونسيت النعرات الشخصية إلى حد كبير.

ثالثاً: الشغب والفتن في بغداد. فإنها لم تكن - وهي يومئذ خالية من الخلافة - خالية من المتاعب بالنسبة إلى سامراء. فكان فيها عدة فتن متتالية:

إحداها: ما كان عام ٢٤٩هـ فقد شغب الجنود الشاكرية ببغداد، ونادوا بالنفير وفتحوا السجون وأخرجوا من فيها، وأحرقوا أحد الجسرين وقطعوا الآخر. وكان أحد الأسباب لذلك احتجاجهم على الأتراك واستعظامهم قتلهم للمتوكل واستيلائهم على امور المسلمين، يقتلون من يريدون من الخلفاء ويستخلفون من أحبوا من غير ديانة ولا نظر للمسلمين[١].

ثانيها: ما كان في أيام المستعين، حين سار إلى بغداد غاضباً من شغب الأتراك والموالي، واستيلائهم على دفة الأمور، فوجهوا وفداً يعتذر إليه ويسأله الرجوع فلم يصغ إلى ذلك. فبايعوا المعتز في سامراء فعقد لأخيه أبي أحمد الموفق بن المتوكل القيادة لحرب المستعين، وجعل إليه الأمور كلها. وجعل التدبير إلى كلباتكين التركي، فسار في خمسين ألفاً من الأتراك والفراغنة وألفين من المغاربة[٢]. وحاصر بغداد، ودام الحصار أشهراً، واشتد البلاء وكثر القتل، وجهد أهل بغداد حتى أكلوا الجيف، وجرت عدة وقعات بين الفريقين، قتل في وقعة منها، نحو ألفين من البغاددة، إلى أن أكلوا وضعف أمرهم وقوي أمر المعتز[٣]. وانتهى الأمر إلى تنازل المستعين عن الخلافة وخلعه لنفسه[٤].

فنرى من هذا المشهد، كيف وقع العداء الفعلي والقتال الشديد بين خليفتين رسميين، معترف بهما من قبل الجمهور، بسبب هؤلاء الأتراك.

ثالثها: ما كان عام ٢٥٢هـ إذ شغب الجند في بغداد مطالبين بالأرزاق، وارادوا أن يمنعوا الخطيب من الدعاء للمعتز. وكان لمحمد بن عبد الله بن طاهر، موقف في محاربتهم وتفريقهم. حتى ما إذا رأى الجند قد غلبوا على اصحابه، أمر بالحوانيت التي على باب الجسر أن تحرق، فاحترق للتجار متاع كثير، فحالت النار بين الفريقين[٥].

رابعها: ما كان للجند ببغداد من الشغب عام ٢٥٢هـ[٦] بسبب مطالبتهم بمبايعة الموفق أبي أحمد بن المتوكل، بعد المعتز. ولكنهم أرغموا، بعد لأي، على مبايعة المهتدي، بعد أن كانت سامراء قد بايعته.

الرابع: من خصائص هذا العصر، وربما كان من أبرز سماته. وقد نشأ من ضعف الخلافة، وعدم امتلاكها زمام الأمور، وصرف سائر الطاقات والنشاطات في

---

[1] الكامل، جـ٥ ص٣١٣.
[2] الكامل، جـ ٥ ص ٣٢١.
[3] العبر، جـ ٢ ص ٢٥٢.
[4] الكامل، جـ ٥ ص ٣٣١.
[5] الكامل، جـ ٥ ص ٣٣٢.
[6] المصدر، ص٣٤٣.

الحروب والمناوشات والعداوات الداخلية، مع الإنصراف عن الأطراف وما يقوم به العمال من الأعمال. فصار أي واحد من أمراء الأطراف في الدولة الإسلامية الواسعة، غير مقيد بالإرتباط الوثيق بالعاصمة، إن شاء كان موالياً وإن شاء أصبح مستقلاً، وناجزوا الآخرين القتال، بحسب أطماعه في ترسيخ ملكه وتوسيع بلاده.

فكانت الحروب تدور في الأطراف، بين الأمراء والولاة. وتستقبل المدن الإسلامية، في كل فترة، وجهاً جديداً يحكمها ويدير شؤونها ويجبي خراجها، ولم يكن لأي حاكم بما فيه الخليفة نفسه، من شفيع إلا سيفه، وما يملك من قوة وعتاد.

فمن أوضح تلك الموارد: الأندلس التي كانت في تلك الفترة مستقلة بالخلافة تحت حكم عبد الرحمن الناصر الأموي[١].

وكان الشمال الإفريقي مستقلاً - إلى حد كبير - تحت أمرة آل الأغلب، إبتداء بزيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب، وبعده أخوه الأغلب[٢]، وانتهاء بزيادة الله بن أبي العباس بن عبد الله[٣]، الذي زال ملكه بسيف أبي عبد الله الشيعي الذي مهد لسلطان المهدي الإفريقي جد الفاطميين، على ما يأتي في تاريخ القسم الثاني من هذا الكتاب. وفي كل ذلك لا تكاد تجد للخلافة في سامراء أو في بغداد أي رأي أو تصرف.

وأما بلاد فارس وما وراء النهر، فقد كانت في عهد المعتصم مسرحاً للقتال، ففي منطقة زنجان وأردبيل وأذربيجان، حصل صدام مسلح بين بابك الخرمي من ناحية وبين حيدر بن كاوس وبغا الكبير من ناحية أخرى عن السلطان. وذلك من عام ٢٢١هـ حتى عام ٢٢٣هـ حيث قدم الأفشين إلى سامراء ومعه بابك وأخوه عبدالله، فقتله المعتصم، وأرسل رأسه إلى خراسان وصلب بدنه بسامراء[٤].

وفي سنة ٢٢٤هـ أظهر مازيار بن قادن الخلاف على المعتصم بطبرستان[٥]، وكان قد اصطنعه المأمون[٦].

وفي سنة ٢٢٣هـ، كان باذربيجان قلاقل وحروب، استمرت ثمانية أشهر، قادها محمد بن البعيث بن الجليس وجماعته. حتى أخضعهم بغا الشرابي من قبل السلطان، وفتح المدينة[٧]. ثم استقدم ابن البعيث إلى سامراء وحبس فيها وجعل في عنقه مائة رطل، فلم يزل على وجهه حتى مات[٨].

وفي عام ٢٣٨هـ، كان قتال في تفليس بين بغا وقواده الأتراك من ناحية وبين إسحاق بن إسماعيل من ناحية أخرى. وأحرق بغا المدينة، فاحترق فيها نحو خمسين ألف انسان، واسروا من سلم من النار وسلبوا الموتى[٩].

---

[1] الكامل، جـ٥ ص٢٣٢.
[2] الكامل، جـ٥ ص٢٥٣.
[3] المصدر، ص١٢٣ جـ٦.
[4] المصدر، جـ٥ ص٢٤٦.
[5] الكامل، جـ٥ ص٢٥٣.
[6] المروج، جـ٣ ص٤٧٣.
[7] الكامل، جـ ٥ ص٢٨١.
[8] المصدر، ص٢٨٤.
[9] المصدر، ص٢٩٢.

وفي عام ٢٥٣هـ في عهد المعتز، حدث قتال في همدان، بين عبد العزيز بن أبي دلف، في أكثر من عشرين ألف من الصعاليك وغيرهم، وبين جيش الخليفة، بقيادة موسى بن بغا[١].

وكانت بلاد فارس، والعراق أحياناً[٢]، مسرحاً خصباً لجيوش يعقوب بن الليث الصفار وحروبه، من سنة ٢٥٣هـ إلى أن توفى عام ٢٦٥هـ وخلفه أخوه عمرو بن الليث، إلا أنه اصبح موالياً للخلافة[٣]. على أن يعقوب كان يجد من مصلحته إظهار الولاء للدولة، وإن كان بمنزلة لا تقوى الدولة على قمعه، فكان الخليفة يستميله ويترضاه[٤] اتقاء لشره ولم يبرز مكنونه إلا في فراش الموت حيث قال لرسول الخليفة إليه: قل للخليفة إنني عليل، فإن مت، فقد استرحت منك واسترحت مني، وإن عوفيت فليس بيني وبينك إلا هذا السيف[٥].

ومنذ عام ٢٦١هـ استقل - إلى حد كبير - نصر بن أحمد الساماني. ببلاد ما وراء النهر، وهي تتمثل بمناطق بخارى وسمرقند إلى خراسان[٦]. حتى توفى عام ٢٧٩هـ، وولي بعده أخوه اسماعيل بن أحمد[٧].

وأما مصر فقد استقل بها أحمد بن طولون - وهو من الأتراك - استخلفه عليها بابكيال التركي عام ٢٥٤هـ في عهد المعتز[٨] وحين ولي المهتدي وقتل بابكيال صارت مصر لياركوج التركي، وكان بينه وبين أحمد بن طولون مودة متأكدة، فوسع ولايته على الديار المصرية كلها، فقوى أمره ودامت أيامه[٩]. حتى توفى مبطوناً عام ٢٧٠هـ[١٠] وكان قد استغنى من ملكه عن الإرتباط بالخلافة[١١] وإن لم يناجزها العداء فعلاً.

ولم تكن الأطراف القريبة من العاصمة، بأحسن حالاً من الأطراف البعيدة. فقد كانت أيضاً مسرحاً لمصالح العمال والقواد من ناحية، ومسرحاً لنشاط الخوارج والزنج ثم القرامطة على ما نشير إليه، من ناحية ثانية.

فمكة والمدينة، كانت تتعرض أحياناً للمصطادين بالماء العكر. فقد أصبحت المدينة عام ٢٣٠هـ وما بعده، مسرحاً لغارات الأعراب المجاورين، حتى ناجزهم بغا الكبير القتال[١٢]. وقتل عام ٢٥١هـ ثلاثمائة رجل من مكة وغلت الأسعار فيها بسبب شغب

---

[1] المصدر، ٣٣٥.
[2] المروج، جـ٤ ص١١٢ وما بعدها.
[3] الكامل، جـ٦ ص٢٤.
[4] المصدر، ص٢١.
[5] نفس المصدر والصفحة.
[6] المصدر، ص٢١.
[7] المصدر، ص٧٤.
[8] الكامل، جـ٥ ص٣٣٩.
[9] المصدر والصفحة.
[10] الكامل، جـ٦ ص٥٥.
[11] انظر نفس المصدر، ص١٣.
[12] الكامل، جـ٥ ص٢٧٠.

مشابه[١].

و أما لو راقبنا سوريا في تلك الفترة، بما فيها حمص وحلب ودمشق، لوجدناها مسرحاً للاطماع وساحة للقتال. ففي عام ٢٢٧هـ في أول خلافة الواثق، كانت دمشق مسرحاً لعصيان مسلح، انتج قتل ما يقارب الألفي شخص، من جيش الخليفة والثائرين[٢]. وفي عام ٢٤٠هـ وما بعده، كانت حمص مجالاً لسوء تصرف العمال والولاة، مما أوجب ثورة الأهالي واضطرابهم[٣]. وتكررت عين المشكلة عام ٢٥٠هـ.

إلا أن هذا العصيان كان أكبر من سابقه، فوجه المستعين إليها موسى بن بغا فحاربها، وقتل من أهلها مقتلة عظيمة، وأحرقها وأسر جماعة من أعيان أهلها[٤].

ولم تسلم سوريا حتى بعد أن احتلها أحمد بن طولون، عام ٢٦٤هـ[٥] من الحروب. إذ بمجرد أن توفى ابن طولون عام ٢٧٠هـ[٦] تحركت نحوها الأطماع، استضعافاً واستصغاراً لخلفه ابنه خمارويه. فسير إليها أبو طلحة الموفق بن المتوكل، قائدين من قواده الموالى، وهما: اسحاق بن كنداج وابن أبي الساج، لاحتلالها، فدخلوها وفتحوا دمشق بعد قتال عظيم[٧]. فسار إليها خمارويه بنفسه من مصر واحتلها مرة أخرى بقتال جديد[٨]. وتكرر القتال عام ٢٧٤هـ و ٢٧٥هـ[٩].

وإذا نظرنا إلى الموصل وما حواليها من البلدان، ومن في تلك المنطقة من الأكراد، لم نجدهم أقل بلاء من سائر بلاد الإسلام. فقد تعرضت عام ٢٥٣هـ لقتال ونهب[١٠] وفي عام ٢٦٠هـ تعرضت لتعسف العامل عليها من قبل الخليفة، وهو اذكوتكين التركي، فإنه اظهر الفسوق وأخذ الأموال، فقاتلوه قتالاً شديداً حتى أخرجوه عن الموصل ونهبوا داره[١١] وتعرضت في العام الذي يليه لحروب أيضاً بسبب رفضهم لعاملين عينهما اساتكين التركي عن الخليفة، واختاروا لهم عاملاً آخر[١٢].

وتعرضت الأكراد لهجوم وصيف التركي عام ٢٣١هـ، وحبس منهم نحو خمسمائة، وحصل وصيف على هذا العمل، جائزة مقدارها خمس وسعبون ألف دينار. وتعرضوا أيضاً لقتال موسى بن اتامش التركي عام ٢٦٦هـ[١٣]. وفي عام ٢٨١هـ حاربهم

---

[1] المصدر، ص٣٣٠.
[2] الكامل، جـ٦ ص٥٦.
[3] الكامل، جـ٥ ص٢٩٣ و ٢٩٤.
[4] المصدر، ص٣١٨.
[5] المروج، جـ٤ ص١٢٣.
[6] الكامل، جـ٤ ص٥٦.
[7] المصدر والصفحة.
[8] المصدر، ص٥٨.
[9] المصدر، ص٦٢.
[10] الكامل، جـ٥ ص٣٣٦.
[11] المصدر، ص٣٧١.
[12] المصدر، ٢٧٤.
[13] الكامل، جـ٥ ص٣٧٢.

الخليفة المعتضد بنفسه[١].

ولعلنا نستطيع أن نعتبر هذه القلاقل جميعاً، هدوًا نسبياً، وبرداً وسلاماً، إذا قسناه إلى الجحيم الذي أوجد صاحب الزنج على العراق في عهد سامراء، والقرامطة في العهد الذي يليه، على ما سنذكره.

الخامس: من خصائص هذا العصر، وليست من مختصاته على كل حال، هو وجود الخوارج، وما يسببونه باستمرار من شغب وحوادث. فكان وجودهم شجى في حلق الدولة وحجر عثرة أمام اطمئنان الأمة.

ويبدأ نشاطهم الملحوظ في هذه الفترة، عام ٢٥٢هـ حين قام مساور بن عبد الحميد بن مساور الشاري البجلي الموصلي، قائد الشراة، وهم الخوارج الذين يدعون إنهم شروا الآخرة بالدنيا.

واستولى مساور على أكثر أعمال الموصل وقوي أمره. فقاتله والي الخليفة على الموصل قتالاً شديداً، فاندحر، فاشتد أمر مساور وعظم شأنه وخافه الناس[٢]. وذلك عام ٢٤٥هـ. وكان أن صلى بالمسجد الجامع بالموصل صلاة الجمعة بالناس وخطبهم[٣]. وفي عام ٢٥٥هـ قاتله عسكر الخليفة فانتصر مساور أيضاً وانهزم عسكر الخليفة[٤].

وفي عام ٢٥٦هـ، ثار بوجه مساور الشاري أحد الخوارج، بسبب اختلاف بينهما في بعض المسائل الكلامية، فاقتتلوا اقتتالاً شديداً أدى إلى فوز مساور وانهزام الخارجي الآخر، وقتل أكثر جيشه[٥].

وبلغ مساور من السيطرة والقوة أن استولى على كثير من العراق ومنع الأموال عن الخليفة فضاقت على الجند أرزاقهم[٦]. وبقي على مثل هذه الحال إلى أن مات عام ٢٦٣هـ[٧].

واختلف الخوارج إلى من يرجعوا بعده، وحدث لذلك بينهم قتال، حتى تم أمرهم على هارون بن عبد الله البجلي الشاري[٨].

السادس: من خصائص هذا العصر ولعله أبعدها خطراً وأعمقها أثراً، ويختص بالقسم الثاني من خلافة سامراء، عند ازدياد ضعفها وتفسخها، وذلك في عهد المهتدي والمعتمد. وهو ظهور صاحب الزنج الذي قتل الألوف من النفوس وهتك الآلاف من الأعراض، احرق عشرات المدن وسبب بشكل غير مباشر إلى أمرين مهمين:

أحدهما: ضعف الخلافة في عهد المعتمد، وبقاء الخليفة صورة بلا واقع لا حل له ولا عقد.

---

[1] الكامل، جـ٦ ص٢٤.
[2] الكامل، جـ٥ ص٣٣٩.
[3] المصدر، ص٢٤٦.
[4] المصدر، ص٣٥٠.
[5] المصدر، ص٣٥٤ وما بعدها.
[6] المصدر، ٣٥٥.
[7] المصدر، جـ٦ ص١٥.
[8] الكامل، جـ٦ ص١٥.

ثانيهما: ترسخ قوة الخليفة في عهد المعتضد، وذلك بعد انهيار الزنج وزوال سامراء كعاصمة للخلافة.

وصاحب الزنج هو الرجل الذي ثار في البصرة عام ٢٥٥هـ[١] اسمه علي بن محمد، وزعم أنه علوي، يتصل نسبه بزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع). ولم يكن كذلك، على ما يذكر التاريخ، فإن نسبه في عبد قيس، وأمه من بني أسد بن خزيمة[٢].

واستمر يعيث في المجتمع فساداً خمسة عشر عاماً، إلى أن قتل عام ٢٧٠ هـ[٣].

وعمدة ما ارتكز عليه في ثورته - مضافاً إلى دعواه الانتساب بالنسب العلوي - أنه وجد دعوته بشكل رئيسي إلى العمال والطبقة الكادحة من الشعب، وخاصة العبيد المماليك منهم، تلك الطبقة التي تلاقي من ارهاق مستخدميها ومالكيها ومن ضغط الدولة أنواع الذل والشقاء. ومن ثم سمى صاحب الزنج أي قائد العبيد. فبدأ بعبيد أهل البصرة ودعاهم للاقبال إليه للخلاص من الرق والتعب، فاجتمع عنده منهم خلق كثير، فخطبهم ووعدهم أن يقودهم ويملكهم الأموال وحلف لهم بالإيمان أن لا يغدر بهم ولا يخذلهم. فأتاه مواليهم وبذلوا له على كل عبد خمسة دنانير ليسلم إليه عبده، فأمر من عنده من العبيد فضربوا مواليهم أو وكلاءهم، كل سيد خمسمائة سوط[٤]. وكان هذا أول الشر. واكتسب العبيد بذلك قوة واندفاعاً وحماساً مضاعفاً، استطاعوا أن يكتسحوا بها منطقة ضخمة من البلاد.

واتسع شرهم من البصرة إلى عبادان وإلى الأهواز[٥] ودستميسان[٦] وواسط[٧] ورامهرمز[٨]، وما بينهما من البلدان والمناطق. وحين احتلوا البصرة، حاربوا أهلها بجيش من الزنج والأعراب ثلاث أيام.

ثم أنه امنهم استجابة لإبراهيم بن يحيى المهلبي، ونادى مناديه من أراد الأمان فليحضر إلى دار إبراهيم. فحضر أهل البصرة قاطبة حتى ملؤا الرحاب. فلما رأى صاحب الزنج اجتماعهم، انتهز الفرصة لئلا يتفرقوا، فغدر بهم وأمر أصحابه بقتلهم، فكان السيف يعمل فيهم وأصواتهم مرتفعة بالشهادة، فقتل ذلك الجمع كله ولم يسلم إلا النادر منهم. وأحرق الجامع، واحترقت البصرة في عدة مواضع منها، وعظم الخطر، وعمها القتل والنهب والإحراق، فمن كان غنياً أخذوا ماله وقتلوه، ومن كان فقيراً قتلوه لوقته[٩]. ومثل

---

[1] المصدر، جـ٥ ص٣٤٦. وابن الوردي، جـ١ ص٢٣٣.
[2] نفس المصدر والصفحة.
[3] المصدر، جـ٦ ص٥١.
[4] الكامل، جـ٥ ص٣٤٧.
[5] المصدر،٣٥٩.
[6] المصدر، جـ٦ ص٨.
[7] المصدر، ص١٦.
[8] المصدر، ص٢٣.
[9] الكامل، جـ٥ ص٣٦٢.

ذلك عمل الزنج بعبادان الأهواز والأبلة[١] وأبي الخصيب[٢].

وحين رأت الدولة ذلك منه، ناجزته القتال ببعض قوادها كسعيد الحاجب[٣] ومحمد المولد[٤] وموسى بن بغا[٥] إلا أنهم لم يؤثروا شيئاً، وكان يستظهر عليهم صاحب الزنج، وكانت اليد الطولى في محاربته ومصابرته والقضاء عليه في النتيجة، لأبي احمد الموفق طلحة بن المتوكل[٦]، بمعونة ولده أبي العباس المعتضد الذي أصبح أول خلفاء بغداد بعد أفول نجم سامراء.

والتحق لمعونته أخيراً عام ٢٦٩هـ لؤلؤ غلام أحمد بن طولون الذي انشق على مولاه، وسار إلى الموفق وهو يقاتل الزنج[٧] وكان له يد طولى في القضاء على حركة الزنج في آخر أيامها[٨] حتى قيل في عسكر الموفق[٩]:

كيفما شئتم فقولوا إنما الفتح للولو

ولم يكن لجيش الموفق تجاه الزنج رحمة، وإنما كانت الحرب معهم حرب إبادة، وقد أعمل معهم سائر أنحاء القتل من الإحراق والإغراق والمطاردة وغير ذلك[١٠].استنفذوا ما لا يحصى من النساء والصبيان والمساجين[١١].

واستأمن إلى الموفق عدداً من قواد الزنج قبل قتله وبعده[١٢]، وقد كان لقتله والقضاء على حركته أثر كبير على سائر الناس بالشعور بالسرور والأمن، وقيلت في ذلك أشعار كثيرة[١٣].

وقد أثرت مواقف الموفق هذه على سيطرته التامة على الأمور كلها في الدولة، على الجيش والتعامل مع ولاة الأطراف وجباية الأموال وعزل وتنصيب الوزراء[١٤]، حتى لم يبق لأخيه المعتمد من الخلافة إلا اسمها، ولا ينفذ له توقيع لا في قليل ولا في كثير[١٥] حتى قال:

أليس من العجائب أن مثلي يرى ما قل ممتنعاً عليه

في ثلاث أبيات، سبقت.

---

[1] المصدر، ص٣٥٩.
[2] المصدر، ص٣٥٨.
[3] المصدر، ص٣٦١.
[4] المصدر، ص٣٦٣.
[5] المصدر، ص٣٦٧.
[6] الكامل، جـ٥ ص٣٩٥. وانظر العبر، جـ٢ ص١٥.
[7] الكامل، جـ٦ ص٤٩.
[8] المصدر، ص٥١.
[9] المروج، جـ٤ ص١٢٤.
[10] انظر مثلا، جـ٦ ص٤٦ من الكامل وغيرها.
[11] انظر المصدر، ص٤٧.
[12] المصدر، ص٥٣.
[13] المصدر، ص٥٣ – ٥٤.
[14] المصدر، ص١٧.
[15] المصدر، ص٤٩.

وبقي الموفق على ذلك حتى مات عام ٢٧٨هـ[١]. فاجتمع القواد وبايعوا ابنه أبا العباس بولاية العهد، ولقب المعتضد بالله[٢] ولا يخفى ما اكتسابه في القوة والسيطرة أثناء حربه للزنج، وتمرسه على أنحاء القتال والقيادة، في تولي الخلافة في العام الذي يلي، أي عام ٢٧٩هـ، بعد المعتمد، فكان أول خلفاء بغداد، بعد أفول نجم سامراء.

***

السابع: من خصائص هذا العصر. وليست من مختصاته، حصول ثورات متعددة في الأطراف داعين إلى الرضا من آل محمد (ص)، أو متمردين على الظلم والعسف الذي كان ينال المجتمع بشكل عام، وينالهم بشكل خاص.

والفكرة الأساسية التي كانت تقوم عليها الدولة، وقتئذ بجميع أجهزتها وطبقاتها، هو النفرة من العلويين، ومطاردتهم والضغط علهيم.

لا يختلف في ذلك الخليفة عن القواد عن الوزراء عن العامة أنفسهم. ولما كانت الدولة تعاني التفكك والضعف، كان مجرد وجود أي شبح للحركة العلوية أو تهمة في ذلك، يثير الرعب لدى الخليفة واتباعه ويتصدى القواد الأتراك ومن اليهم بإنزال أقصى العقوبات بالثائرين.

ونستطيع أن نستشهد من تاريخنا العام لهذا الحقد، بعدة أمور:

منها: ما كان المتوكل يستشعره من الكراهية تجاه علي (ع) والعلويين، وكان آل أبي طالب - على ما ينص التاريخ - في أيامه في محنة عظيمة، قد منعوا من زيارة قبر الحسين (ع) والغري من أرض الكوفة. وكذلك منع غيرهم من شيعتهم حضور هذه المشاهد، وأمر بهدم قبر الحسين (ع) ومحو أرضه وإزالة أثره وأن يعاقب من وجد به[٣] وحرث به وزرع فيه، وكان يقصد من يبلغه عنه أنه يتولى علياً وأهله، بأخذ المال والدم[٤] ولم تزل الأمور كذلك إلى أن استخلف المنتصر، فأمن الناس وأمر بالكف عن آل أبي طالب وترك البحث عن أخبارهم. وأطلق حرية زيارة قبر الحسين (ع)، وغيره من آل أبي طالب[٥].

وسنذكر ما فعله المتوكل من إزعاج الإمام علي بن محمد الهادي (ع) وأشخاصه إلى سامراء من المدينة. لكي يكون تحت رقابته وفي قبضته. وكان يستدعيه إلى قصره بين الفينة والفينة، معداً له مؤامرة القتل فتفشل، وتضطره هيبة الإمام (ع) إلى احترامه وإكرامه[٦].

ومنها: قتل المعتمد للإمام الهادي (ع)، على ما ذكره ابن بابويه الصدوق[٧].

---

[1] المصدر، ص٦٧ وما بعدها.
[2] المصدر، ص٦٩.
[3] المروج، جـ٤ ص٥١.
[4] الكامل، جـ٥ ص٢٨٧. وانظر المقاتل للاصبهاني، ص٤٢٤.
[5] المروج، جـ٤ ص٥١. وانظر المقاتل، ص٤٥٠.
[6] انظر المروج، جـ٤ ص١٠.
[7] مناقب آل أبي طالب، جـ٣ ص٥٠٦.

ومنها: مراقبة الخلفاء للأئمة (ع) على ما سنذكر، وقضائهم على كل ثورة علوية.

ولم يكن القواد الأتراك بأحسن من الخلفاء حالاً من هذه الناحية. بل هم أقل منهم ضبطاً وأكثر تهوراً كموسى بن بغا الذي قضى على ثورة الحسن بن إسماعيل العلوي[١] وعلى بن أوتامش[٢] وصالح بن وصيف[٣] وأحمد بن عبيد الله بن خاقان[٤] وسعيد الحاجب[٥]، ونحوهم ممن يمت إلى الدولة بخوف أو طمع أو حاجة.

في هذا الجو المكهرب العاصف، كان يرى بعض العلويين الذين يتوسمون في أنفسهم القوة والأصحاب، وجوب الثورة على الظلم والفساد، وإظهار كلمة الحق أمام المجتمع السادر في غفلته البعيد عن روح الإسلام وتعاليم القرآن. لعل ذلك يكون سبباً من اسباب توعية الامة وإيقاظ ضميرها. والتفاتها إلى واقع حياتها وواجبات دينها.

وكان الغالب منهم يدعو إلى [الرضا من آل محمد]، ويعنون بذلك: الشخص الذي هو أفضل آل محمد (ص)في ذلك العصر. وليس ذلك إلا أحد أئمتنا (ع) الذين كان يعتقد هؤلاء الثوار بإمامتهم.

وإنها لالتفاتة بارعة: أن يدعو الثائر إلى الرضا من آل محمد (ص)بهذا العنوان العام، ولا يدعو إلى إمام زمانه بالخصوص. وذلك: لئلا يوقف الثائر إمامه الذي يدعو إليه، موقف الحرج تجاه السلطات الحاكمة، وهو يعلم أن الإمام (ع)، أمام سمع الدولة وبصرها، وليس أسهل عليها من أن تتهمه بإثارة الحركة والعصيان، مما يؤدي إلى قتله وخسارة المجتمع المسلم لوجوده. ومعه، فيفكر هذا الثائر أنه إن نجحت ثورته نجاحا كبيراً يجعلها أهلاً لمناصرة امامه (ع)، فهو المطلوب، وإلا كان وصحبه فداء لإمامه ولدينه.

وأئمتنا (ع) - في عصورهم المتأخرة - كانوا لا يعيشون في الحياة إلا قليلاً، ويصعدون إلى بارئهم في ريعان الشباب. فالإمام الجواد محمد بن علي (ع) عاش خمساً وعشرين سنة[٦] والإمام الهادي علي بن محمد (ع) عاش إحدى وأربعين[٧] والإمام العسكري الحسن بن علي (ع) عاش ثمانياً وعشرين عاماً[٨].

مما يدل على سعي الخلفاء في القضاء عليهم وكتم أنفاسهم، ولو بالطريق غير المباشر، مع أنهم لم يستطيعوا أن يحصلوا منهم على أي مستند أو دلالة على مشاركتهم في أي حركة وقيامهم بأي نشاط. فكيف إذا عرفوا منهم ذلك، وحصلوا منهم على شك في ثورة أو تمرد.

لكن، لعلنا نستطيع القول، بأن الأئمة (ع)، شاركوا من قريب أو بعيد، بقيام

---

[1] المروج، جـ٤ ص٦٩.
[2] اعلام الورى، ٣٥٩.
[3] المصدر، ص٣٦٠.
[4] المصدر، ص٣٥٧.
[5] المصدر، ص٣٤٥. وأنظر المروج.
[6] انظر الارشاد، ص٣٠٧.
[7] المصدر، ص٣١٤.
[8] المصدر، ص٣٢٥.

بعض هذه الثورات أو قسم منها، أما مباشرة أو بحسب عموم تعاليمهم وروح إرشاداتهم التي كانت تؤثر في نفوس مواليهم أثر النار في الحطب والنور في الديجور، مما يؤدي بهم إلى إعلان العصيان المسلح على الدولة، ولكن الأئمة (ع) استطاعوا بلباقة تامة وحذر عظيم، إخفاء أي نوع من المستندات والدلالات على مثل هذا التأثير على الدولة القائمة. وكانوا يستعملون الرموز والمعاني البعيدة والأعمال غير الملفتة للنظر، في قضاء بعض الحاجات الخطرة في منطق الدولة. كما هو غير خفي على من راجع رواياتهم، وسنعرف بعض ذلك فيما يلي من البحث.

ولعل هناك سبباً آخر، في عدم دعوة ثوار العلويين إلى شخص الإمام (ع)، وهو أن الثائر منهم، إن لم يكن على اتصال مسبق بالإمام (ع)، فإنه يحتمل أن لا يكون الإمام موافقاً على ثورته، لأنه لا يجد فيها المصلحة الكافية والأهلية الكاملة للتأييد. أما لسوء توقيت الزمان، أو لسوء اختيار المكان، أو لضعف نيات هذا الثائر وأصحابه وقلة إخلاصهم، أو لضعف الثورة في نفسها، بحيث لا أمل فيها للبقاء.

وغير ذلك من المحتملات التي يأخذها الثائر بعين الاعتبار من رأي إمامه (ع)، فلا يدعو إلى شخصه، وإنما يدعو إلى عنوان عام ينطبق عليه: الرضا من آل محمد (ص).

ونحن - لأجل الدقة والموضوعية في البحث - لا نستطيع أن نقول: إن كل الثوار العلويين، كان ثائراً بالمعنى الذي يقوم على أساس الوعي الإسلامي، وهو: الدعوة إلى تطبيق أحكام الإسلام برئاسة الإمام المعصوم (ع). فإنه وإن كان المعتقد أن غرض أكثر الثوار هو ذلك، إلا أن أفراداً منهم ربما كان منحرفاً عن ذلك أو غير واع له. فكانت ثورته إما للدعوة إلى إمامة نفسه، أو إمامة شخص آخر غير الإمام المعصوم عليه السلام، أو لمجرد التمرد على الظلم، أو لحب الظهور والسيطرة ونحو ذلك من الأهداف.

ولعلنا نستطيع أن نضع الحد الفاصل في فهم إخلاص الثائر ووعيه، في كونه داعياً إلى الرضا من آل محمد (ص). فإن عرفنا أنه دعى إلى ذلك، فثورته مخلصة واعية، وإن لم يدع إلى ذلك، ينفتح أمامنا فيه احتمال الإنحراف وعدم الإخلاص.

***

وقد أحصينا من الثوار العلويين في العصر الذي نؤرخه، من خلافة المعتصم إلى نهاية خلافة المعتمد، وهو ما يزيد على نصف قرن، ثمانية عشر ثائراً.

أولهم: محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ويكنى أبو جعفر، وكانت العامة تلقبه بالصوفي، لأنه كان يدمن لباس الثياب من الصوف الأبيض، وكان من أهل العلم والفقه والدين والزهد وحسن المذهب وكان يذهب إلى القول بالعدل والتوحيد، ويرى رأي الزيدية الجارودية.

خرج في ايام المعتصم بالطالقان، فأخذه عبد الله بن طاهر ووجه به إلى المعتصم، بعد وقائع كانت بينه وبينه[١]. وذلك عام ٢١٩هـ، ودعا إلى الرضا من آل محمد، ولكن

[1] المقاتل للاصبهاني، ص٤١١.

أغراه شخص من خراسان إلى الدعوة إلى نفسه[١]. وهناك قوم اعتقدوا بأنه لم يمت وأنه يخرج فيملؤها عدلاً كما ملئت جوراً، وأنه مهدي هذه الأمة[٢].

أقول: وسيأتي في بعض بحوثنا إن شاء الله تعالى مناقشة هذه الدعوى وأمثالها.

ثانيهم: يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب، المكنى بأبي الحسين[٣]، وكانت ثورته لذل نزل به وجفوة لحقته ومحنة نالته من المتوكل وغيره من الأتراك. وكان ذا زهد وورع ونسك وعلم[٤].

ثار عام ٢٥٠هـ في الكوفة، وجمع جمعاً كثيراً، ومضى إلى بيت المال فيها ليأخذ ما فيه، وفتح السجون واخراج من فيها واخرج عنها عمال السلطان. اجتمعت إليه الزيدية، ودعا إلى الرضا من آل محمد، فاجتمع الناس إليه وأحبوه. وتولاه العامة من أهل بغداد، ولا يعلم أنهم تولوا أحداً من بيته سواه. وبايعه من أهل الكوفة من له تدبير وبصيرة في تشيعهم.

حاربه الحسين بن إسماعيل بن إبراهيم بن مصعب، وقتل هذا العلوي في المعركة[٥]. وحمل رأسه إلى بغداد وصلب، فضج الناس من ذلك، لما في نفوسهم من المحبة له، لأمر استفتح به أموره، بالكف عن الدماء والتورع عن أخذ شيء من أموال الناس، وأظهر العدل والإنصاف[٦]. وأنشدوا في رثائه شعراً كثيراً حتى قال أبو الفرج: وما بلغني أن أحداً ممن قتل في الدولة العباسية من آل أبي طالب، رثي بأكثر مما رثي به يحيى، ولا قيل فيه الشعر بأكثر مما قيل فيه.

أشهرها قصيدة علي بن العباس بن الرومي التي أولها:

أمامك فانظر أي نهجيك تنهج　　　طريقان شتى مستقيم وأعوج

وقد ذكرها أبو الفرج بطولها في المقاتل[٧].

ثالثهم: الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. بدأت ثورته عام ٢٥٠هـ أيضاً بطبرستان، فغلب عليها، وعلى جرجان بعد حروب كثيرة وقتال شديد. وما زالت في يده إلى أن مات سنة ٢٧٠هـ[٨]، وخلفه أخوه محمد بن زيد فيها. وكان هذان الأخوان يدعوان إلى الرضا من آل محمد.

واستولى الحسن بن زيد على آمل وعلى الري[٩] وقاتله مفلح وموسى بن بغا عن

---

[1] الكامل، جـ٥ ص٢٣٢.
[2] المروج، جـ٣ ص٤٦٥.
[3] الكامل، جـ٥ ص٣١٤.
[4] المروج، جـ٤ ص٦٣.
[5] الكامل، جـ٥ ص٣١٥.
[6] المروج، جـ٤ ص٦٣.
[7] المقاتل ص٤٥٧.
[8] الكامل جـ٦ ص٥٥.
[9] الكامل جـ٥ ص٣١٧.

الدولة[١] ومحمد بن طاهر[٢] حاكمها على خراسان. وقاتله يعقوب بن الليث الصفار الذي سبق أن سمعنا به. وكان الحسن هذا عالماً بالفقه والعربية، وفيه يقول الشاعر:

لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة وعيد المهرجان

رابعهم: الحسن بن علي الحسني المعروف بالأطروش، حكم طبرستان بعد محمد بن زيد الحسني، وخلفه ولده. ثم الداعي الحسن بن القاسم الذي قتله أسفار بطبرستان[٣].

خامسهم: محمد بن جعفر بن أحمد بن عيسى بن الحسين الصغير بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. ثار في خراسان، عام ٢٥١هـ. فحاربه حاكمها محمد بن طاهر وأسره[٤] وكان يدعو للحسن بن زيد صاحب طبرستان[٥].

سادسهم: ادريس بن موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. ثار بالري مع محمد بن جعفر السابق الذكر، عام ٢٥١هـ[٦].

سابعهم: أحمد بن عيسى بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. دعا للرضا من آل محمد، ثار بعد محمد بن جعفر وحارب محمد بن طاهر، واستولى على الري[٧].

ثامنهم: الحسن بن إسماعيل بن محمد بن عبدالله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الملقب بالكركي. وقيل هو الحسن بن أحمد بن محمد بن إسماعيل... الخ[٨]. كانت ثورته بقزوين، فحاربه موسى بن بغا، وصار الكركي إلى الديلم[٩].

تاسعهم: الحسين بن محمد بن حمزة بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب[١٠] أو الحسين بن أحمد بن حمزة بن عبد الله بن الحسين بن علي بن أبي طالب[١١].

ثار بالكوفة عام ٢٥١هـ، وأجلى عنها عامل الخليفة، فسير إليه المستعين مزاحم بن خاقان فقاتله، وأطبق على أصحابه فلم يفلت منهم أحد، ودخل الكوفة فرماه أهلها بالحجارة، فأحرقها بالنار، فاحترق منها سبعة أسواق[١٢]. وقال المسعودي: أنه اختفى لترك أصحابه له وتخلفهم عنه[١٣].

---

[1] المصدر ص٣٤٥.
[2] المصدر ص٣٢٩.
[3] المروج، جـ٤ ص٦٨.
[4] الكامل، جـ٥ ص٣٢٩.
[5] المروج، جـ٤ ص٦٩.
[6] الكامل، جـ٥ ص٣٢٩.
[7] المروج، جـ٤ ص٦٩.
[8] المروج، جـ٤ ص٦٩. ونسبه ابو الفرج بالنحو الأول وقال: المنكي بالحرون. انظر المقاتل، ص٤٦٩.
[9] المروج، الجزء والصفحة السابقين.
[10] كما في المروج، جـ٤ ص٦٩.
[11] كما في الكامل، جـ٥ ص٣٣٠.
[12] المصدر والصفحة.
[13] جـ٤ ص٦٩.

عاشرهم: محمد بن جعفر بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب كان خليفة الحسين بن محمد الحرون السابق الذكر. ثار بعده بالكوفة، فكتب إليه ابن طاهر بتولية الكوفة، وخدعه بذلك، فلما تمكن بها أخذه خليفة أبي الساج، فحمله إلى سر من رأى، فحبس بها حتى مات[1].

الحادي عشر: اسماعيل بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. ثار في المدينة عام ٢٥٢هـ، وأصاب أهلها في أيامه الجهد والضيق. وخلفه بعد وفاته أخوه محمد بن يوسف، حاربه أبو الساج ولما انكشف من بين يديه، سار إلى اليمامة والبحرين واستولى عليها[2].

الثاني عشر: علي بن عبد الله الطالبي المسمى بالمرعشي. ثار في مدينة آمل عام ٢٥١هـ، وحاربه أسد بن جندان[3].

الثالث عشر: إنسان علوي، حصلت ثورته بنينوى عام ٢٥١هـ من أرض العراق. فحاربه هشام بن أبي دلف، في شهر رمضان، فقتل من أصحابه جماعة، وهرب فدخل الكوفة[4].

الرابع عشر: الحسين بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الأرقط بن محمد بن علي بن الحسين بن علي المعروف بالكوكبي. ثار بناحية قزوين وزنجان، فطرد عمال السلطات، عنها عام ٢٥١هـ[5].

وبقي حاكماً على هذه المنطقة حتى عام ٢٥٢هـ، حيث شارك في الهجوم على الري مع جستان، صاحب الديلم وعيسى بن أحمد العلوي. فقتلوا وسبوا وطردوا واليها الممثل للسلطة. فصالحهم أهل الري على أن يدفعوا لهم مليوني درهم، ويرتحلوا عنها، ففعلوا[6].

وفي سنة ٢٥٣هـ حاربه موسى بن بغا وقضى على حركته باشعال النار في عسكره بحيلة حربية، ودخل موسى بن بغا قزوين فاتحاً[7].

الخامس عشر: إبراهيم بن محمد بن يحيى بن عبدالله بن محمد بن علي بن أبي طالب. ويعرف بابن الصوفي. ثار عام ٢٥٦هـ في مصر، واستولى على مدينة إسنا ونهبها، وعم شره البلاد، فسير إليه أحمد بن طولون جيشاً، فهزمه العلوي، وأسر المقدم على الجيش، فقطع يديه ورجليه وصلبه. فسير إليه ابن طولون جيشاً آخر، واقتتلوا قتالاً شديداً فانهزم العلوي وقتل كثير من رجاله، وسار حتى دخل الواحات[8]. وبقي مختفياً فيها

---

[1] المقاتل لابي الفرج، ص٤٧٠.
[2] المروج، جـ٤ ص٩٤. وانظر الكامل، جـ٥ ص٣٣٥.
[3] الكامل، جـ٥ ص٣٢٩.
[4] المصدر، ص٣٣٠.
[5] المصدر والصفحة.
[6] المصدر، ٣٣٥.
[7] الكامل، جـ٥ ص٣٣٧.
[8] الكامل، جـ٥ ص٣٥٩ و ص٣٦٠.

إلـى عـام ٢٥٩هــ، حيـث ظهـر ثانيـاً ودعـا إلـى نفسه فتبعـه خلـق كثيـر، وسـار بهـم إلـى الأشمونين. فحاربـه أحمد بـن طولـون فـي وقعتين حتـى هرب العلـوي الـصوفي إلـى مكـة، فقبض عليه واليها، وارجعه إلى ابن طولون، فطيف به في البلد ثم سجنه، وأطلقه ثم رجع إلى المدينة، فأقام بها حتى مات[١].

السادس عشر: علي بن زيد العلوي. كانت ثورته بالكوفة عام ٢٥٦هـ. فاستولى عليها، وأزال عنها نائب الخليفة واستقر فيها، فناجزته السلطة القتال عدة مرات، مرتين بقيادة الشاه بن ميكال، وثالثة بقيادة كيجور التركي، حتى قتل بعكبرا سنة ٢٥٧هـ[٢].

السابع عشر: عيسى بن جعفر العلوي، ثار مع علي بن زيد في الكوفة. قال المسعودي أنه عام ٢٥٥هـ، فسرّح إليهما المعتز سعيد بن صالح المعروف بالحاجب في جيش عظيم. فانهزم الطالبيون، لتفرق أصحابهما عنهما[٣].

الثامن عشر: ابن موسى بن عبد الله بن موسى بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. ظهر بالمدينة بعد إسماعيل بن يوسف السابق الذكر[٤].

فهؤلاء هم من يعرف بحمل السيف في هذه الفترة، في وجه السلطات الحاكمة. وأما الذين قتلوا أو طردوا أو سجنوا فهم أضعاف هذا العدد، يشير إلى جملة منهم المسعودي في مروجه[٥] والاصبهاني في مقاتله[٦].

***

ونستطيع أن نستنتج من ذلك أموراً:

الأمر الأول: هو مدى الظلم والعسف الذي كانت تنزله السلطات الحاكمة على العلويين نسباً وعقيدة. وإلا لم يجد هذا العدد الكبير خلال نصف قرن، حاجة إلى هذه التضحيات الكبيرة، فإنه من المعلوم أن ازدياد الثورة تتناسب تناسبا طردياً مع ازدياد الظلم والضغط، وكلما خف الظلم وهان الضغط، قلت الثورة وخف أوآرها.

ومن هنا نجد - مثلاً - أنه في عهد الخليفة المنتصر، الذي كان يميل إلى أهل البيت، خلافاً لأبيه وسلفه المتوكل، لم تحصل ثورة ولم يجر منه على أحد من العلويين قتل أو حبس أو مكروه[٧]. ولكنه بقي في الخلافة ستة اشهر فقط**!!**.

الأمر الثاني: إن الخلافة على ضعفها وعجزها في هذا العهد، وتفاقم هذا العجز كلما طال الزمان عليها في سامراء. إلا أن هذا لم يكن بمانع لها عن قمع الثورات العلوية مهما بعدت عن المركز، ومهما قويت، وذلك: لأن الخليفة بنفسه، وإن كان عاجزاً عن تدبير الأمور العامة، منصرفاً إلى لهوه وقصفه، إلا أن مناوأة الفكرة العلوية، ليست خاصة

---

[1] المصدر، ص٣٦٩.
[2] المصدر، ص٣٦٠.
[3] المروج، جـ٤ ص٩٤.
[4] المصدر والصفحة.
[5] المصدر، ص٩٥.
[6] انظر ص٥٠٦، وما بعدها وما قبلها أيضا.
[7] المقاتل، ص٤٥٠.

به، وإنما هي عامة على كثير من القواد - وبخاصة الأتراك والموالى والعباسيين - ومن الوزراء وحكام الأطراف، حتى المستقلين منهم، كأحمد بن طولون في مصر والسامانية فيما وراء النهر وآل الأغلب في شمال أفريقيا، والتاريخ العام والخاص مليء بالشواهد على ذلك.

الأمر الثالث: إن بعض هؤلاء الثوار كانوا ضحية تخلف الوعي وسيطرة المصلحة على أتباعهم وأفراد جيشهم. فإن درجة الوعي عند الأمة كان منخفضاً جداً، بمعنى أن ما كان يعيش في أذهانهم دائماً هو الشعور بالظلم وتردي الحال اجتماعياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً، وهو ما يدركه كل شخص من زاوية مصلحته وحياته الخاصة. دون شعور واضح واحساس عميق، بالمسؤولية الكبرى الملقاة عليه كفرد من الأمة، في الدعوة إلى تطبيق ما هو البديل العادل لهذا الظلم والطغيان.

ومن هنا كان هؤلاء الثوار يجمعون من الأتباع العدد الكبير نتيجة طبيعية لشعور الناس بالظلم وأملهم في الثائر الجديد. إلا أن هذا العدد الكبير كان ينقسم دائماً إلى قسمين:

أحدهما: وهم الخاصة الأقلون، الواعون لأهدافهم الإسلامية، الهادفون إلى خدمة امتهم وأداء رسالتهم والباذلون مهجهم في سبيل عقيدتهم وربهم.

ثانيهما: وهم الأكثر عدداً، الذين مثلوا المجتمع الذي عاشوه بدرجة وعيه واحساسه فهم يحسون بالظلم من زاوية شخصية مصلحية، وحين ظنوا بالثائر خيراً لمصالحهم اتبعوه وذبوا عنه، ولكنهم حين أحسوا بالموت أو النوم في سجون السلطات، وأيسوا من صاحبهم الثائر، ولّوا منهزمين وتفرقوا عنه وخذلوه كما سمعنا في عدد من الثوار العلويين.

الثامن: من خصائص هذا العصر، وإن لم يكن من مختصاته، قيام الميزان الأساسي والمعيار الغالب، في تقييم الخلفاء والوزراء والقواد والقضاة وغيرهم، ممن بيده السياسة العليا للدولة، وتحديد علاقات الصداقة والحرب، كلها بميزان مادي مالي خالص. لا يختلف في ذلك من يعيش في العاصمة وما حواليها ممن هو بعيد في الأطراف، إلا من شذّ وندر.

ويتضح بجلاء، من استعراض التاريخ، قيام المجتمع بعد انحرافه عن الإسلام وتناسيه لمسؤوليته الكبرى، قيامه على أساس الطبقية الملموسة، فالأموال تتركز بيد الأقوياء والمتنفذين في السلطة، ويحضى الأتراك والقواد الموالي بقسط كبير منها، على حين يعيش سائر الناس بالمستوى المتوسط فما دونه، إلى حال الفقر المدقع، من دون ضمان عيش أو أمل حياة.

وإذا أردنا أن نستعرض تفاصيل ذلك لطال بنا المقام، وخرجنا عن الغرض، لكن يكفي أن تعرف طرفا من ذلك.

فالواثق عام ٢٢٩هـ حبس كتّاب دولته، والزمهم أموالاً عظيمة. أخذ من أحمد بن إسرائيل ثمانين ألف دينار، ومن سليمان بن وهب - كاتب أيتاخ - أربعمائة ألف دينار، ومن الحسن بن وهب أربعة عشر ألف دينار. ومن إبراهيم بن رباح وكتّابه مائة ألف دينار. ومن أحمد بن الخطيب مليوناً من الدنانير، ومن نجاح ستين ألف دينار، ومن أبي الوزير

مائة وأربعين ألف دينار[١].

فمن الطبيعي للإنسان أن يتصور أن هؤلاء الكتاب، كم كان مجموع ثرواتهم بحيث أمكنهم دفع تلك الضرائب. وإذا كان الكاتب العادي لدى الوزير حاصل على مثل هذه الثروات فكيف بالوزير نفسه ومن في منزلته من القواد والقضاة والولاة. ولعل من نافلة القول وواضحه، أن هذه الأموال إنما تحصل في أيدي هؤلاء، على حساب الأمة الإسلامية، وفقر الفقراء، والمصالح الكبرى التي تفوت بذلك.

وأخذ المتوكل من أبي الوليد حين قبض على أبيه أحمد بن داود، قاضي القضاة يومئذ، أخذ منه مائة وعشرون ألف دينار وجواهر قيمتها عشرون ألف دينار. حملها إلى المتوكل اختياراً. ثم صولح بعد ذلك على دفع ستة عشر مليون درهم. وأما أبوه الذي كان قاضياً للقضاة، فصادر جميع أملاكه وضياعه[٢].

ثم عين المتوكل قاضي القضاة يحيى بن أكثم، وذلك سنة ٢٣٧هـ[٣]، إلا أنه عزله عام ٢٤٠هـ وغرمه خمسة وسبعين ألف دينار، وأربعة آلاف جريب في البصرة[٤]. فكم كان هذا الرجل قد حصل عليه من الأموال، خلال هذه السنوات الثلاث؟!.

ومن المستطاع القول أن مقتل المتوكل[٥] وخلع المستعين[٦] والمعتز[٧] والمهتدي وقتلهم، كان بسبب اقتصادي، يعود إلى أطماع الأتراك، وعجز الخليفة عن إيفاء مطالب الدولة من الناحية المالية. ولا يبقى من خلفاء سامراء من مات - في هذه الفترة - حتف أنفه، إلا المنتصر[٨] والمعتمد[٩].

ومن المستطاع القول، بأن الحرب المستعرة التي وقعت في بغداد بين المستعين والمعتز عام ٢٥١هـ، تعود إلى سبب اقتصادي، مرجعه إلى سوء تصرف الأتراك بالأموال بعد تسليطهم الكامل عليها. فإن المستعين كان قد أطلق يد والدته ويد أتامش وشاهك الخادم في بيوت الأموال، وأباح لهم أن يفعلوا ما أرادوا! فكانت الأموال التي ترد من الآفاق يصير معظمها إلى هؤلاء الثلاثة. فأخذ أتامش ما أكثر ما في بيوت الأموال. وكان وصيف وبغا - وهما من الأتراك المتنفذين - بمعزل عن ذلك، فشغبوا عليه وقتلوه وقتلوا كاتبه ونهبوا دوره[١٠].

ثم كان لهذين مؤامرة في قتل المستعين، فشلت وانكشفت له، فقال المستعين لهما: أنتما جعلتماني خليفة تريدون قتلي[١١]. وكان باغر التركي مشتركاً معهما في المؤامرة،

---

[1] الكامل، جـ٥ ص٢٦٩.
[2] الكامل، جـ٥ ص٢٨٩.
[3] المصدر، ص٢٣٧.
[4] المصدر، ص٢٩٤.
[5] المصدر، ص٣٠١.
[6] المصدر، ص٣٣١.
[7] المصدر، ص٣٤١.
[8] المصدر، ص٣٥٥.
[9] المصدر، ص٣١٠.
[10] الكامل، جـ٥ ص٣١٣.
[11] المصدر، ص٣١٩.

فتآمرا ضده وقتلاه[١]. وقد كان قتل باغر الشرارة الأولى التي أشعلت الحرب في بغداد، تلك الحرب التي أدت إلى قتل المستعين عام ٢٥٢هـ[٢].

وقد كان لأُم المعتز تسبيباً إلى قتله. فإن الأتراك طلبوا منه المال، فلم يكن لديه ما يعطيهم، فنزلوا معه إلى خمسين ألف دينار، فلم يكن يمكنه الدفع. فأرسل إلى أمه يسألها مالاً ليعطيهم، فزعمت أن ليس عندها شيء، فقتله الأتراك شر قتلة[٣].

وقد وجدوا عندها، بعد مقتل ابنها من الأموال مالاً يقدر بثمن. فمن النقد مليون وثلثمائة ألف دينار. ووجدوا في سفط قدر مكوك زمرد لم ير الناس مثله، وفي سفط آخر مقدار مكوك من اللؤلؤ الكبار. وفي سفط آخر قدر كيلجة من الياقوت الأحمر الذي لم يوجد مثله. فحمل ذلك كله إلى صالح بن وصيف، فسبها وقال:

عرضت ابنها للقتل في خمسين ألف دينار، وعندها هذه الأموال كلها.

التاسع: من خصائص هذا العصر، وليست من مختصاته أيضاً، استمرار الفتح الإسلامي الذي أوجد بذرته الأولى وركيزته العظمى وروحه الدافقة نبي الإسلام (ص).

إلا أن النبي (ص)أعطى الفكرة الصحيحة الداعية للفتح الإسلامي، فالفتح ليس للقتل ولا الانتقام، وإنما هو رحمة وشفقة على البلاد المفتوحة، وتخليصها من نير العبودية والظلم، وتطبيق النظام الإسلامي الأمثل عليها.

وإذا كان هذا هو المعنى الواعي للفتح، فإنه يترتب عليه أمور:

أولاً: أن تقع المنطقة المفتوحة تحت سيطرة الدولة الإسلامية، وإشرافها من حيث الناحيتين العقائدية والسياسية، أمنا للدولة الجديدة عن الإنحراف واطمئناناً من حدوث شغب أو اضطراب أو انحراف عن تعاليم الإسلام.

ثانياً: أن الفتح لا يكون إلا بإشراف رئيس الدولة الإسلامية وهو النبي (ص) في حياته، أو خليفته الشرعي العادل بعد وفاته. فإن هذا الرئيس هو المطلع على المصالح بشكل أعمق وأدق والممسك بيده زمام السياسة العليا، والمستشعر بشكل أوضح وأوعى، المعنى العظيم للفتح الإسلامي البعيد عن المصالح الشخصية والمنافع الذاتية. ومن ثم لم تكن الفتوحات الإسلايمة، في زمن النبي (ص)والخلافة الراشدة منطلقة إلا بإذن الحاكم الإسلامي الأعلى.

ثالثاً: إن الغنائم ليس لها أهمية تذكر. فإن المقصود إذا كان هو رفع الظلم عن البلد المفتوح، فهو حاصل، سواء غنم الجيش الإسلامي أو لم يغنم. وإنما تكون الغنيمة من قبيل جوائز التشجيع توزع على الجيش الإسلامي المنتصر، رفعاً لمعنوياته وترغيباً له على التكرار.

رابعاً: إن الوعي إذا كان على هذا المستوى الرفيع، كان الجيش الإسلامي هو

---

[1] المصدر، ص٣١٨.
[2] المصدر، ص٣٣٣.
[3] المصدر، ص٢٤١ وما بعدها.

المندفع والمنتصر دائماً والكاسح لعروش الظلم والفساد، عروش كسرى وقيصر.

بل أن الشعب المظلوم المتخلف، وهو يحس بظلامته، بمجرد أن يفهم أن الغزاة المسلمين ليسوا طامعين ولا ناقمين، وإنما قدموا ليطبقوا النظام العادل ويكفلوا لمجتمعهم السعادة والرفاه، فإنهم سوف يكونون قلبياً بل عملياً مع الجيش الفاتح ضد سلطاتهم وحكامهم، وعوناً للجيش الإسلامي ضدهم. ومن هنا وجب على الجيش الإسلامي أن يدعو إلى الإسلام ويعرض محاسنه على أهل البلاد قبل أن يناجزهم القتال.

فهذه أمور أربعة يقتضيها الجهاد الواعي الذي أسس أساسه النبي (ص). وكلها كانت ضئيلة أو منعدمة في الفتح الجاري أثناء العصر الذي نؤرخ له.

فنحن نسمع مثلاً: أن العباس بن الفضل بن يعقوب، خرج عام ٢٣٧هـ إلى قلعة ابن ثور فغنم وأسر وعاد، فقتل الأسرى. وتوجه إلى مدينة قصريانة، فنهب وأحرق وخرب[١].

وفي سنة ٢٣٨هـ خرج حتى بلغ قصريانة، ومعه جمع عظيم، فغنم وخرب. وأتى قطانية وسرقوسة ونوطس ورخوس، فغنم من جميع هذه البلاد وأحرق،وفي سنة ٢٤٢هـ، سار العباس في جيش كثيف، ففتح حصوناً جمة.

وفي سنة ٢٤٣هـ سار إلى قصريانة فخرج أهلها فلقوه وقاتلوه فهزمهم، وقتل فيهم فأكثر. وقصد سرقوسة وغيرهما فنهب وخرب وأحرق. ونزل على القصر الحديد وحصره وضيق على من به من الروم، فبذلوا له خمسة عشر ألف دينار، فلم يقبل وأطال الحصر، فسلموا إليه الحصن على شرط أن يطلق مأتي نفس، فأجابهم إلى ذلك وملكه وباع كل من فيه سوى مأتي نفس، وهدم الحصن[٢].

ونسمع أنه في عام ٢٤٦هـ غزا عمرو بن عبد الله الأقطع الصائفة، فأخرج سبعة عشر ألف رأس. وغزا قربياس وأخرج خمسة آلاف رأس. وغزا الفضل بن قارن في نحو من عشرين مركباً فافتتح حص أنطاكية.

وغزا بلكاجور فغنم وسبى، وغزا علي بن يحيى الأرمني، فغنم خمسة آلاف رأس ومن الدواب والرمك والحمير نحواً من عشر آلاف رأس[٣].

ولعل من أعظم الغنائم في ذلك العصر ما غنمه بازمار عام ٢٧٠هـ، بعد أن قتل من الروم - فيما يقال - سبعين ألفاً وعدداً من قوادهم. وغنم منهم: سبع صلبان من ذهب وفضة، وصليبهم الأعظم من ذهب مكلل بالجواهر، وأخذ خمسة عشر ألف دابة وبغل، ومن السروج وغير ذلك، وأربع كراسي من ذهب ومائتي كرسي من فضة وآنية كثيرة، ونحواً من عشرة آلاف علم ديباج، وديباجاً كثيراً وبزيون وغير ذلك[٤].

ونسمع أنه في سنة ٢٤٨هـ أغزا المنتصر وصيفاً التركي إلى بلاد الروم. وكان سبب ذلك: أنه كان بينه وبين أحمد بن الخصيب شحناء وتباغض، فحرّض ابن الخصيب

---

[1] الكامل، جـ٥ ص٢٨٩.

[2] كل ذلك في الكامل، جـ٥ ص٢٨٩.

[3] المصدر، ص٣٠٠.

[4] الكامل، جـ٦ ص٥٥.

المنتصر وأشار عليه بإخراجه من عسكره للغزو[1]، فنفذ المنتصر ذلك وأمره بالمقام بالثغر أربع سنين يغزو في أوقات الغزو، إلى أن يأتيه رأيه.

ولم يكن محور حركة الفتح الإسلامي واحداً، بل كانت محاوره متعددة، فالخلافة العباسية بقوادها الأتراك وغيرهم كانت تشارك فيه، والدولة الأموية في الأندلس، كانت دائمة المناوشة مع الافرنج. وكان أحمد بن طولون ممن يتولى الغزو أيضاً[2]. ودولة افريقية برئاسة محمد بن الأغلب وأسرته كانت تتولاه أيضاً[3].

وبهذا نرى أن حوادث الفتح، مختلفة اختلافاً اساسياً عن مفاهيم الفتح الإسلامي الواعي الأصيل، فالغزو أصبح للتجارة والحصول على الغنائم، حتى أن القائد الغانم كان يساوم عليه بخمسة عشر ألف دينار فلا يقبل.

ولم تكن الدعوة إلى الإسلام قبل البدء بالقتال موجودة ولا متبعة، مع أن وجوبها من واضحات الشريعة. كما أن الأسرى كانت تقتل، خلافاً لتعاليم الإسلام. كما أن البلاد المفتوحة لم تكن تدخل على أثر الفتح في مجموعة البلاد الإسلامية. بل كان القواد بمجرد أن يحطوا على أرباحهم يتركون البلاد تنادي بالويل والثبور، ويرجعون، من دون أن يجعلوا عليها والياً إسلامياً، أو يطلبوا من أهلها الدخول في دين الإسلام أو دفع الجزية.

كما أن الروم، وهم عبارة عن الافرنج عامة والبزنطيين خاصة، حين كانوا يرون أن الفكرة الأساسية للجهاد في ذلك الحين هو النفعية، كانوا هم أيضاً يقومون بنفس العمل، فيغزون البلاد الإسلامية ويقتلون جملة من أهلها، ويكسبون الربح التجاري ويرجعون، فهم كالمسلمين، من حيث العدة والعدد، فلماذا يمتنعون عن ذلك؟! وماذا يميز المسلمين عنهم من الوعي المقدس الذي كان قد تبخر وانتفى. ومن ثم نجد أن الجيش الإسلامي ليس هو الغالب دائماً في هذا العصر الذي نؤرخه، بل هناك انتصارات يحرزها الروم، كما سبق أن سمعنا.

كما أن الفتح كان، في الأغلب مستقلاً عن خلافة بغداد، وعن رأيها واذنها، وإنما كان القواد وحكام الأطراف يقومون به كل حسب رأيه ومصلحته. ولم نسمع ارسال الخليفة أحداً للغزو إلا فيما سمعناه من المنتصر حين أغزى وصيفاً التركي، على أن هذه الحادثة الوحيدة، لم تكن في سبيل الله، وإنما كانت إيفاءً للاحقاد والتباغض الذي كان بين وصيف وأحمد بن الخصيب، كما سمعناه.

---

[1] الكامل، جـ٥ ص٣٠٧.

[2] المصدر، جـ٦ ص١٤ وما بعدها.

[3] المصدر، جـ٥ ص٢٨٩.

الفصل الثاني
تاريخ الإمام علي بن محمد الهادي (ع)

كانت سامراء عاصمة الدولة العباسية في أوج عزها وعمرانها، وكان المتوكل هو الذي تسنم كرسي الخلافة جاء به جماعة من الموالي والاتراك عام ٢٣٢هـ. وكان قد تسلم الخلافة حاقداً على أئمتنا (ع) وعلى اصحابهم، حذراً منهم كل الحذر. وهذا واضح لمن يراجع التاريخ كل الوضوح[١] بلغ في آل ابي طالب ما لم يبلغه أحد من خلفاء بني العباس قبله، وكان من ذلك ان كرب قبر الحسين (ع) وعفى آثاره.

وفكر المتوكل ان يستقدم الامام علي بن محمد الهادي (ع) إلى سامراء من المدينة، آخذاً بالاسلوب الذي اخترعه المأمون العباسي وسار عليه من بعده تجاه الامام الجواد محمد بن علي (ع)، ومن بعده من الأئمة (ع). فان المأمون حين زوج ابنته أم الفضل للامام الجواد (ع)، كان قد وضع الحجر الأساسي للمراقبة الشديدة والحذر التام من الامام (ع) من الداخل، مضافاً إلى مراقبته من الخارج.

وكان هذا الزواج وتقريبه إلى البلاط، أسلوب ناجح الوصول إلى هذه النتيجة التي يراد بها جعل الامام (ع) بين سمع الخليفة وبصره، وعزله عن قواعده الشعبية الموالية له، وكفكفة نشاطه.

وإذ توفي الامام الجواد (ع)، وتولى الامام الهادي (ع) الامامة بعده، لم يكن ليفوت المتوكل ضرورة تطبيق نفس هذا الاسلوب عليه، فهو يرى ان الامام حال وجوده في المدينة، بعيداً عنه، يشكل خطراً على الدولة لا محالة، اذن فلا بد من استقدامه إلى سامراء حتى يأمن خطره ويهدأ باله، ويضعه تحت الرقابة المباشرة منفصلاً عن قواعده الشعبية.

ومن ثم كانت الوشاية به - وهي ناقوس الخطر - كافيه لحفز المتوكل على ضعضعة حياة الامام الهادي (ع)، ونقله من موطنه وداره في المدينة، إلى العاصمة سامراء، لكي يبدأ تاريخاً جديداً حافلاً في موطنه الجديد.

الاتجاه العام للامام الهادي (ع)
في استقدام المتوكل اياه

لم يكن من المصلحة في نظر الامام (ع)، اعلان الخلاف ضد المتوكل، وكذلك كانت سياسة أبيه وابنائه (ع) بالنسبة إلى الخلافة العباسية، حتى تكللت هذه السلبية بغيبة الامام المهدي (ع).

---

[١] انظر الكامل، جـ ٥ ص ٣٠٤ و ص ٢٨٧. والمروج، جـ ٤ ص ٥١. ومقاتل الطالبين، جـ ٣ ص٤٢٤.

ولعلنا في غنى عن اعطاء الفكرة الكاملة عن سبب هذه السلبية، بعد وضوح ان ما يستهدفه الأئمة (ع) انما هو تأسيس المجتمع الاسلامي العادل الواعي الذي يطبق تعاليم الاسلام بتفاصيلها، ويتعاون افراده في انجاح التجربة الاسلامية.

وهذا انما يتوفر بعد وجود عنصرين:

اولهما: وجود الخلافة الاسلامية بالشكل الذي كان يؤمن به الأئمة (ع)، وهو توليهم بانفسهم منصب الامامة ورئاسة الدولة الاسلامية، أو من يعينونه ويختارونه لذلك.

ثانيهما: وجود المجتمع الذي يملك اكثرية كبيرة أو مائة بالمائة، لو تحقق، من الافراد الواعين المتشبعين بفهم الاسلام نصاً وروحاً، ومستعدين للتضحية في سبيله، ولقول الحق ولو على أنفسهم، ورفض مصالحهم الضيقة تجاهه. والذين يبذلون - نتيجة لذلك - الطاعة المطلقة للحاكم الاسلامي الحق.

ولعلنا نستطيع ان نستوضح أهمية انضمام هذين العنصرين في تكوين الدولة الاسلامية، اذا تصورنا تخلي بعضها عن بعض. في صورة ما إذا تولى الامام الحق منصب الرئاسة في مجتمع متضارب الآراء مختلف الاهواء، يعيش افراده على اللذة الآنية والمصلحة الشخصية، بعيدين عن الاسلام وعن الاستعداد للتضحية في سبيله باقل القليل. هل يستطيع الامام ان يقدم الخدمات الاسلامية المطلوبة، لمثل هذا المجتمع؟.

كلا، فان تطبيق العدل الكامل، يحتاج إلى العمل الدائب والتضحيات الكبيرة والطاعة المطلقة للرئيس العادل، وكل ذلك مما لا يمكن توفره في المجتمع المنحرف وغير الواعي.

ومن ثم لم يكن الأئمة (ع)، يرون المصلحة في تولي رئاسة الدولة الاسلامية في المجتمع المنحرف، الذي أدى بمن تولى هذا المنصب منهم إلى المتاعب المضاعفة وإلى القتل في نهاية المطاف. وهم: جدهم الأعلى أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع)، ومن بعده ابنه الامام الحسن المجتبى (ع)، إذ لو كان المجتمع واعياً ومضحياً في سبيل دينه في عصرهما عليهما السلام لكان لهما خاصة وللامة الاسلامية عامة تاريخ غير هذا التاريخ.

ولم يكن المجتمع في خلال عصور الأئمة جميعهم بأحسن حالاً من المجتمع الأول الذي قتل أمير المؤمنين وخذل ابنه الحسن وقاتل ابنه الحسين (ع). ان لم يكن قد تزايد لهوه وبطره وحرصه على المصالح واللذات، نتيجة لانكباب الخلفاء انفسهم على ذلك، فان الناس بدين ملوكهم، مع انعدام أو ضآلة المد الكافي لتوعية المجتمع وارجاعه إلى فهم دينه الحنيف.

ومن ثم لم يكن لهم في الخلافة مطمع، لانهم لم يكونوا يريدون السير على الخط [الأموي - العباسي] للخلافة، ذلك الخط المنحرف الذي يؤمن للناس اطماعهم ويقسم المجتمع إلى نعمة موفورة وإلى حق مضيع.

فكان الهدف الأساسي للأئمة (ع) ينقسم إلى أمرين مترابطين:

أحدهما: حفظ المجتمع من التفسخ والانهيار الكلي، أو بتعبير آخر: حفظ الثلة المشعة من الحق، المتمثلة بهم وبمواليهم وقواعدهم الشعبية.

ثانيها: السعي إلى تأسيس المجتمع الاسلامي الواعي، ورفع المستوى الايماني في

نفوس افراده، تمهيداً لنيل الخلافة الحقة وتطبيق المنصب الالهي الذي يعتقدون استحقاقه.

وكانوا يعملون على تنفيذ ذلك، في حدود الامكان الذي يناسب مع الحذر من الجهاز الحاكم وتجنب شره. إذ لم يكن من المصلحة، ان يقوم الامام (ع) بحركة ثورية عشوائية بجماعة قليلة تؤدي به وبجميع أصحابه إلى الاستئصال التام، ولا يتحقق شيء من ذينك الغرضين.

فهذا هو السر الاساسي للسلبية التي سار عليها الأئمة (ع) تجاه السلطات الحاكمة، وهو الذي يفسر لنا - على تفصيل وتحقيق لا مجال له هنا - اعلان الامام الحسن (ع) الصلح مع معاوية.

ورفض الامام الرضا (ع) ولاية العهد التي عرضها عليه المأمون.

وهوالسبب الذي ادى إلى الموقف السلبي للامامين العسكريين (ع) اللذين نؤرخ لهما وهو الذي ادى - في نهاية المطاف - إلى غيبة الامام المهدي (ع)، على ما سنعرف.

سفره إلى سامراء:

وشى عبد الله بن محمد الذي كان يتولى الحرب والصلاة بمدينة الرسول المنورة، بالامام الهادي (ع)، وكان يقصده بالاذى. فبلغ إلى الامام خبر وشايته، فكتب إلى المتوكل يذكر تحامل عبد الله بن محمد عليه، وكذبه فيما سعى به[1].

فنرى كيف ان عبد الله بن محمد يمثل الخط العام للدولة، في الفزع من نشاط الامام وتصرفاته، وكيف وصل به الحال إلى ان يرسل إلى المتوكل بخبره، باعتباره حريصاً على مصالح الدولة، ومنتبهاً على مواطن الخطر ؟! ولعله التفت إلى بعض النشاطات المهمة التي كان يقوم بها الامام بعيداً عن السلطات، فاوجس منها خيفة حدت به إلى هذه الوشاية.

الا ان المتوكل كان يعلم بكل وضوح، عدم امكان الحصول على أي مستند ضد الامام (ع)، فان للأئمة (ع) كما سبق، ان قلنا اساليباً من الرمزية والاخفاء يمكنهم خلالها القيام بجملة من جلائل الأعمال.

لعل أهم دلائل الاخفاء، هو تصديه إلى تكذيب الخبر برسالة يرسلها إلى المتوكل نفسه، يكذب فيها التهمة، وينفي عن نفسه صفة التآمر على الدولة. فان نشاطه كان مقتصراً في الدفاع عن قواعده الشعبية وتدبير أمورهم، وليس له ضد الدولة أي عمل، وان كان قد أوجب عمله توهم عبد الله بن محمد لذلك.

والمتوكل هو من عرفناه بموقفه المتزمت ضد الامام (ع) وكل من يمت اليه بنسب أو عقيدة. ولكنه يتلقى رسالة الامام (ع) بصدر رحب، ويرسل له رسالة مفصلة كلها اجلال له واعظام لمحله ومنزلته.

يعترف بها ببرائته وصدق نيته ويوعز بعزل عبد الله بن محمد عن منصبه بالمدينة، ويدعي الاشتياق اليه ويدعوه ان يشخص إلى سامراء مع من اختار من أهل بيته

---

[1] انظر الارشاد، ص٣١٣.

ومواليه[١].

وهذا الطلب، وان صاغه المتوكل بصيغة الرجاء، الا انه هو الالزام بعينه، فان الامام (ع) ان لم يذهب حيث امره يكون قد اثبت تلك التهمة على نفسه واعلن العصيان على الخلافة، وكلاهما مما لا تقتضيه سياسة الامام (ع).

واما عام سفره هذا، فقد ذكر في الارشاد[٢]: ان الرسالة مؤرخة بجمادى الآخرة سنة ثلاث واربعين ومائتين وليس في هذا ما يلفت النظر لولا ما ذكره ابن شهر اشوب من ان مدة مقام الامام الهادي (ع) في سامراء من حين دخوله إلى وفاته، عشرون سنة[٣].

واذ نعرف انه (ع) توفى عام ٢٥٤هـ[٤]، تكون سفرته هذه قبل عشرين عاماً من هذا التاريخ أي سنة ٢٣٤هـ. وهذا انسب بالاعتبار السياسي، باعتبار كونه بعد مجيء المتوكل إلى الخلافة بعامين، فيكون المتوكل قد طبق منهجه في الرقابة على الامام في الاعوام الأولى من خلافته بخلافه على الرواية الثانية، التي تبعد بالتاريخ عن استخلاف المتوكل أحد عشر عاماً. والله العالم بحقائق الأمور.

اعطى المتوكل رسالته إلى احد صنائعه، يحيى بن هرثمة، ليسلمها إلى الامام في المدينة، وامره باستقدامه إلى سامراء. فأسمعه يقول في روايته للحادثة[٥]: فلما صرت اليها - يعني المدينة المنورة - ضج أهلها وعجوا ضجيجاً وعجيجاً ما سمعت مثله. فجعلت اسكنهم واحلف لهم اني لم أؤمر فيه بمكروه، وفتشت بيته، فلم أجد فيه إلا مصحفاً ودعاء وما أشبه ذلك.

فنعرف من ذلك، مدى اخلاص اهل المدينة لامامهم (ع)، وحرصهم عليه، ومدى تأثيره الحسن فيهم، ولم يكن هذا الضجيج الكبير منهم، إلا لمعرفتهم بوضوح سوء نية السلطات تجاه الامام وابتغائها الدوائر ضده. فكان تأسفهم وتأوههم ناشئاً من امرين:

احدهما: انقطاعهم عن الامام (ع)، وحرمانهم من ارشاداته وألطافه ونشاطه الاسلامي البناء. وهذا ما اراده المتوكل، وقد حصل بالفعل بسفر الامام، فانه لم يعد إلى المدينة بعد ذلك.

الثاني: مخافتهم على حياته، لاحتمال قتله عند وصوله إلى العاصمة العباسية. وهذا هو الذي فهمه يحيى بن هرثمة من الضجيج - وحاول ان لا يفهم غيره - فحلف لهم انه لم يؤمر فيه بمكروه.

ولم يثن الضجيج هذا الرجل عن غرضه السياسي في التجسس ففتش دار الامام، بالمقدار الذي حلا له، فلم يجد فيه أي وثيقة تدل على التمرد أو الخروج على النظام العباسي. وبذلك يكون المتوكل قد فقد أي مستمسك يؤيد ما سمعه عنه أو خافه منه.

---

[1] انظر نص الرسالة في الارشاد، الصفحة السابقة وما بعدها.

[2] أنظر، ص٣١٤.

[3] المناقب، جـ٣ ص٥٠٥.

[4]انظر الارشاد، ص ٣٠٧. وابن الوردي، جـ ١ ص ٢٣٢. وابن خلكان، ص ٤٣٥ جـ ٢. والطبري، جـ ١١ ص ١٥٧. والعبر، جـ ٢ ص ٥. وابو الفداء، جـ ص ٢٥٤

[5]انظر المروج، جـ ٤ ص ٨٤ وما بعدها

واستطاع الامام (ع) ان يحافظ على مسلكه العام في السلبية.

وخرج الامام الهادي (ع)، مصاحباً لولده الامام العسكري وهو صبي، مع ابن هرثمة متوجهاً إلى سامراء. وحاول ابن هرثمة في الطريق اكرام الامام واحسان عشرته. وكان يرى منه الكرامات والحجج التي تدل على توليه طرق الحق، وتوضح لهذا الرجل جريمته في ازعاج الامام وزعزعته والتجسس عليه، وجريمة من امره بذلك أيضاً.

ويمر الركب ببغداد - في طريقه إلى سامراء - فيقابل ابن هرثمة واليها - بعد انتقال الخلافة عنها - وهو يومئذ اسحاق بن ابراهيم الطاهري. وهو، بمقتضى منصبه، محل الثقة الكبرى من قبل المتوكل، بحيث جعله والياً على عاصمته الثانية وقائماً مقامه فيها. فنرى اسحاقاً الطاهري يوصي بن هرثمة بالامام مستوثقاً من حياته قائلاً له: يا يحيى ان هذا الرجل قد ولده رسول الله (ص)، والمتوكل من تعلم وان حرضته على قتله، كان رسول الله (ص) خصمك. فيجيبه يحيى: والله ما وقفت له إلا على كل امر جميل[١].

ونحن حين نسمع هذا الحوار بين الرجلين اللذين يمثلان السلطات نفسها ويعيشان على موائدها، نعرف كم وصل الحقد والتمرد على النظام القائم يؤمئذ، وكيف أنه تجاوز القواعد الشعبية إلى الطبقة العليا الخاصة من الحكام، مواضع ثقة الخليفة ومنفذي اوامره. كما نعرف مدى اتساع الذكر الحسن والصدى الجميل لافعال الامام وأقواله بين جميع الطبقات، حتى بين الحكام انفسهم.

وحين يصل الركب إلى سامراء، يبدأ ابن هرثمة بمقابلة وصيف التركي، وقد عرفناه قائداً من القواد الاتراك المنتفعين بالوضع القائم، ممن كان يشارك في تنصيب الخليفة وعزله ومناقشته في اعماله ويظهر من التاريخ ان وصيفاً كان هو الآمر رسمياً على ابن هرثمة، ومن هنا قال له وصيف: والله لئن سقطت من رأس هذا الرجل شعرة، لا يكون المطالب بها غيري.

يقول ابن هرثمة: فعجبت من قولهما، وعرفت المتوكل ما وقفت عليه وما سمعته من الثناء عليه، فاحسن جائزته واظهر برّه وتكرمته[٢]. وقد عرفنا مما سبق ان كل هذا الكرم الحاتمي، على الامام (ع)، لم يكن من أجل حفظ حق الامام، وانما كان تغطية للمنهج السياسي الذي يريد المتوكل اتباعه، وهو عزل الامام عن نشاطه وقواعده الشعبية والحذر مما قد يصدر منه من قول أو فعل.

ومن هنا نرى، ان المتوكل أمر ان يحجب عنه الامام[٣] في يوم وروده الأول إلى العاصمة العباسية. ونزل الامام في مكان متواضع يدعى بخان الصعاليك، فقام فيه يومه[٤].

ومر عليه، وهو في هذا الخان احد محبيه ومقدري فضله، صالح بن سعيد، فاحزنه حال الامام (ع)، فقال له: جعلت فداك في كل الامور ارادوا اطفاء نورك والتقصير بك حتى انزلوك في هذا الخان الأشنع، خان الصعاليك.

---

[1] مروج الذهب، جـ٤ ص٨٥.

[2] المصدر والصفحة.

[3] الارشاد، ص٣١٤.

[4] اعلام الورى، ص٣٤٨. وانظر الارشاد أيضاً نفس الصفحة السابقة.

ويسمع الامام (ع) ما قال، فيجيب وكأنه قد التفت بعد استغراق تفكير وانشغال بال: ههنا انت يا ابن سعيد.

ثم يريد الامام (ع) ان يفهم هذا المشفق بان الحال الدنيوية، وان كانت قد وصلت به نتيجة للظلم والغدر إلى هذا الحد المنحدر، إلا ان ذلك مما يرفعه قدراً ويزيده جهاداً، ويضيف إلى فضائله، فهو لم يخسر شيئاً وانما الأمة الاسلامية هي التي خسرته، وانه يعيش على الأنوار الروحية والذائذ العلمية والنفحات القدسية، فكأنه في روض الجنان. فيومئ الامام بيده، ويقول: أنظر. قال ابن سعيد: فنظرت فإذا بروضات انقات وانهار جاريات وجنات فيها خيرات عطرات وولدان كأنهم اللؤلؤ المكنون، فحار بصري وكثر تعجبي. فقال لي، حيث كنا: فهذا لنا يا أبن سعيد، لسنا في خان الصعاليك[١].

نشاطه السياسي في المدينة:

إذا أردنا ان نلتفت إلى أعمال الامام (ع) ونوع نشاطه الاجتماعي والسياسي، في المدينة المنورة، قبل وروده إلى سامراء، تواجهنا أمور ثلاثة:

احدها: موقفه العام الذي اوجب اثارة واليها عبد الله بن محمد ضده وايصاله الاذى اليه، واوجب السعاية به إلى المتوكل، ذلك الموقف الذي علمنا اطاره العام، واستطاع الامام واضطر التاريخ إلى اخفاء تفاصيله.

ثانيها: موقفه من بغا الكبير حين ورد على رأس جيش إلى المدينة لمنازلة الاعراب المخربين، وسيأتي التعرض له فيما بعد.

ثالثها: رواية تضمنت بعض تعلقيات الامام (ع) على بعض الحوادث السياسية الجارية في ذلك الحين، وهو عام ٢٣٢ أي قبل ذهابه إلى سامراء بعامين بالتاريخ الذي رجحناه.

وذلك: في آخر خلافة الواثق وآخر وزارة محمد بن عبد الملك الزيات وزيره، حيث عذبه المتوكل بعد توليه كرسي الخلافة - بعد الواثق - اشد العذاب حتى مات تحت التعذيب[٢]. فقد سأل الامام (ع) أحد القادمين إلى المدينة من العاصمة سامراء، يدعى بخيران السباطي، سأله عن خبر الواثق. قال: فقلت: جعلت فداك، خلفته في عافية، انا من اقرب الناس عهدا به. عهدي به منذ عشرة أيام، فقال لي: أهل المدينة يقولون إنه مات، قال فقال لي: ان الناس يقولون انه مات. فلما قال لي: ان الناس يقولون، علمت انه يعني نفسه.

ثم قال (ع): ما حال جعفر، يعني المتوكل. قلت: تركته أسوأ الناس حالاً، في السجن، قال: فقال لي: اما انه صاحب الأمر. وإلى هنا نرى الامام (ع) قد تنبأ بموت خليفة وقيام آخر، بالرغم من ان وجود المتوكل في السجن دال على بعد توليه الخلافة لا محالة.

---

[1] الارشاد، ص ٣١٤. واعلام الروى ص٣٤٨.

[2] الكامل، جـ٥ ص٢٨٠.

ثم قال: ما فعل ابن الزيات؟ قلت: الناس معه، الأمر أمره. فقال: اما أنه شؤم عليه. يشير إلى موته تحت التعذيب بيد الخليفة الجديد، جعفر المتوكل.

ثم اراد الامام (ع)، ان يربط هذه الحوادث بقدرة الله وعلمه، فقال للراوي: لا بد ان تجري مقادير الله واحكامه. ياخيران، مات الواثق وقعد جعفر المتوكل، وقد قتل ابن الزيات. فيسأله الراوي: متى جعلت فداك. فقال بعد خروجك بستة أيام[١].

وهنا لا بد ان نلاحظ أمرين:

احدهما: ان الامام قد صرح بهذه الحقائق، حين الأمن من التصريح، بزوال اصحابها عن الحكم. أما المتوكل الذي تولى الحكم، فليس في كلام الامام ما يشعر بالطعن فيه، لكي نعتبره نقداً سياسياً خارجاً عن الاسلوب العام للسلبية.

ثانيهما: ان الامام صرح بذلك بعد أربعة أيام من وقوعه، وهي مدة لم تكن في تلك العصور كافية لتلقي الاخبار عادة. ولذا كان الراوي متأكداً من انه اقرب الناس عهداً بالوضع السياسي. فمن هنا يرجح ان يكون الامام قد اطلع على ذلك بنحو غيبي، في زمان لم تكن الوسائل الحديثة بمتحققة في الوجود.

سلبية الامام تجاه الأحداث:

وقد عاصر الامام الهادي (ع) في سامراء بقية ايام المتوكل، وهي حوالي اربعة عشر سنة، إلى ان قتله الأتراك عام ٢٤٧، ثم أيام المنتصر ثم المستعين ثم قسماً من خلافة المعتز، حيث توفي الامام (ع) عام ٢٥٤، واما المعتز فقد خلعه الأتراك عام ٢٥٥ كما عرفنا.

وقد تتابعت في خلال هذه الأعوام من الحوداث ما لايحصى، مما عرفناه فيما سبق ومما لم نعرفه. ولعل أهم ما عرفناه هو حصار بغداد والقتال الذي وقع فيها بين المستعين والمعتز. والذي ادى إلى تولي الأخير كرسي الخلافة، وخلع الأول نفسه عام٢٥٢.

كما ان هناك نشاط الخوارج الذي كان يومئذ قويا فعالا مدعماً بالمال والسلاح، لمساور الشاري. وهناك الثورات والانتفاضات العلوية وغيرها، وهناك الفتوح والحروب الاسلامية على الحدود، في الاندلس وسمبساط وغيرها. وحروب في داخل الدولة بين مختلف الطامعين في القيادة والظهور، وهناك تغير الوزارات والقضاة وهناك الحالة الأقتصادية، بما فيها مشاكل وتنبيذات، البلاط والوزراء والحاشية. وهناك موقف المتوكل من العلوين وهدمه لقبر الحسين (ع)، الى غير ذلك من الحوادث مما لا يكاد يحصى. ولم يرد الينا تجاه ذلك، أي تعليق من قبل الامام الهادي (ع) على واحد من هذه الحوادث، مهما عظمت اهميته، بل يمكن ان يقال بشكل تقريبي انه لم يرد الينا من موقف الامام (ع) مع الخلفاء - غير المتوكل - إلا أقل القليل.

---

[1] الارشاد، ص٣٠٩. وانظر الفصول المهمة، ص٢٩٦. واعلام الورى، ص٣٤١. ونور الابصار، ص١٦٥.

وقد عرفنا فيما سبق الأسباب التفصيلية التي حدت بالامام الى اتخاذ موقف السلبية تجاة الاحداث. على اننا يمكن ان نضيف الى تلك العوامل ما يلي:

اما بالنسبة الى علاقة الامام بالخلفاء فتتحكم فيها العوامل الثلاثة الآتية:

العامل الأول: ما عرفناه من ضعف مركز الخلافة وسقوط هيبتها عن أعين الناس، وخروج الأمر من يد الخليفة إلى زمرة من القواد الأتراك والموالي البعيدين كل البعد عن الإسلام وذكر الله تعالى. حتى استطاعوا ان يعزلوا الخليفة وينصبوا الآخر، بما فيهم المتوكل نفسه، وان استطاع ان يفك نفسه من هذا الأسر إلى حد ما فيقوم ببعض النشاط الاجتماعي ويبقى في الملك مدة كافية.

اما غير المتوكل من الخلفاء، ممن وردوا إلى الحكم بعده، فقد ازاد تقوقعه على نفسه وبطره وانصرافه عن شؤون الناس، إلى اللهو واللعب، فلم يكن لديهم الادارك الكافي للمسائل الاجتماعية حتى ينظروا إلى الإمام (ع)، أو يكونوا معه علاقة خاصة واتجاهاً معيناً، سوى الاتجاه العام الذي رسمه اسلافهم.

العامل الثاني: ما عرفناه من ان المتوكل كان من متطرفي بني العباس، في عداوة أهل البيت (ع) ومواليهم. وفعل في ذلك ما لم يفعله غيره. وكان من آثار ذلك جلبه الإمام الهادي (ع) إلى سامراء لزيادة مراقبته والحجر عليه، ومعرفة جميع مستويات أعماله، وهو مما يعكس حذراً وتوجساً في اعمال الامام (ع) لا محالة، مضافاً إلى ما قد يريده الامام بسلبيته، من اعلان الاحتجاج الصامت على تلك الأعمال النكراء.

على حين ان ابنه المنتصر حين تولى الخلافة بعد ابيه، ألآن مسلكه مع أهل البيت واظهر الميل اليهم، فكان ان خف الضغط على الامام (ع) واصحابه ومواليه، إلا ما كان من اتجاه الخط العام الضروري لحفظ أساس الدولة العباسية، وكان نتيجة لذلك أقل خوفاً من غيره، من انتفاض العلويين عليه.

العامل الثالث: ان المتوكل كان يشعر بمسؤولية خاصة تجاه الامام (ع)، باعتبار ما جعجع به من بلده واقلق حياته الخاصة والعامة. ولم يكن هذا الشعور بالمسؤولية ليؤثر في مثل حقد المتوكل، باكرام الامام حقيقة، والا فقد كان الخليق به ان يطلق له حريته، وهو ما لا يريده المتوكل أن يكون، وأنما الشيء الذي انتجه هذا الشعور بالمسؤولية أو تحسس الاثم، هو ان الامام أصبح مركز انتباه المتوكل ومحور نشاطه، فكان يجلسه في مجالسه ويركبه في مراكبه على ما يأتي توخياً إلى الأمن منه وكفكفة نشاطه.

واما بالنسبة إلى عدم تعليق الامام (ع) على كثير من الأحداث، الداخلية والخارجية، فلو غضضنا النظر عن العوامل التي ذكرناها في المقدمة، وقلنا ان عدم الوجدان يدل على عدم الوجود - وهذا ما ننكره جزماً باعتبار ظروف النقل التاريخي التي عرفناها - فمن الممكن القول: ان هذه السلبية كانت نتيجة طبيعية، لانعزاله التام عن الشؤون السياسية.

فاننا نعلم، من النظر في احوال زماننا وكل زمن، ان من يعلن عن آرئه السياسية، هو أحد شخصين أو جهتين:

أحدهما: الشخص أو الجهة التي تمارس الحكم فعلاً، فهي مسؤولة - لكي توضح

موقفها من الاحداث - ان تعلن عن رأيها السياسي فيها، حتى يكون هو الميزان أمام الناس والتاريخ، في تقييم هذا الحكم، ولكي تعطي المبررات المنطقية لاجل نشاط معين في مصلحة أو ضد أمر سياسي أو اجتماعي معين.

ثانيهما: الشخص أو الجهة التي تطمع بتولي الحكم في يوم من الأيام ولا يكون محجوزاًَ عليها أو محدداً سلوكها، من جهة قاهرة. فهي تعلن أمام الملأ أرآءها السياسية ومبادئها الاجتماعية، لكي تحاول اقناع الجمهور بها، فتجتلب بذلك المؤيدين والمناصرين، ليكونوا عوناً لها في معركتها السياسية التي تنشدها.

اما الذي لا يكون متصفاً باحد هذين الصفتين، مهما كان فرداً عظيماً ووجيهاً، أو ذو جهة نافذة قوية على الصعيد السياسي، فليس من الضروري أو المتوقع ان يعلن عن أرآئه السياسية.

والامام لم يكن يمارس الحكم، كما هو معلوم، ولم يكن ممن يطمع بالحكم في ذلك العصر المنحرف غير الواعي، كما قلنا. على انه لو كان مريدا ذلك في ضميره، فقد كان مراقباً محجوراً، تعد عليه أفعاله وأقواله. ومعه لا أمل له في الحكم عادة. اذن كان الامام (ع) من الناحية السياسية، فرداً عادياً من الأمة، وانه اراد ذلك لنفسه، بحسب ما رآه من المصلحة، بالرغم من انه من الناحية الدينية الامام والقائد والمثل الأعلى لمحبيه ومواليه.

ولم يكن له (ع)، من امره يومئذ إلا الفتوى والجواب على السؤال الذي يتلقاه، لو وجد مصلحة في الاجابة. ومن الواضح ان شخصاً من صانعي الاحداث في ذلك العصر لم يسأله عن عمل من أعماله، ليأخذ بمشورته ورأيه. فلا يبقى لدينا إلا احتمال ان أصحابه كان لهم الوعي الواسع، وكانوا يسألون إمامهم عن أرآئه السياسية، وكان يجد مصلحة في جوابهم، فيجيبهم. وهذا الاحتمال وان كان له ما يبعده، إلا ان حدوث مثل ذلك، في ذلك الظرف العصيب، لم يكن ليصل الينا أكثر مما وصل منه فعلاً.

مضافاً، إلى أن جملة من الأحداث، كان في مستطاع أصحاب الإمام (ع) وأعدائه، كما في مستطاع المؤرخ اليوم، استنتاج رأيه فيها، بصفته الوجود الممتد لرسول الله (ص) والممثل للقواعد الإسلامية الصحيحة. فنحن لا نحتاج إلى مزيد تفكير حين نريد معرفة رأيه باشخاص الخلفاء أو سلوكهم المنحرف أو الوزراء أو القواد، ونشاطهم غير القائم على أساس العدل الإسلامي، أو رأيه في الخوارج أو في هدم قبر جده الحسين (ع) ومنع الزوار عنه. فإن كل ذلك مما يرفضه رفضاً باتاً ويستنكره أشد الاستنكار. وكذلك الحروب والمناوشات التي كانت تقع في داخل البلاد الإسلامية، قائمة على الطمع والتوسع. وكذلك تنصيب القضاة غير الاكفاء بنظر الامام (ع) وجميع ما يصدرون من أحكام.

أما بالنسبة إلى حروب المسلمين مع الاغيار في الحدود الإسلامية، فمن المستطاع القول بموافقته عليها، باعتبارها القضية التي تخص الإسلام، الذي يمثل الإمام حقيقته وجوهره. ولو كان الجهاد في ذلك الزمان في سبيل الله محضاً - كما كان على عهد رسول الله (ص) - لكان الإمام أول المبادرين إلى تأييده، ولكننا أسلفنا في التاريخ العام أن فكرة الجهاد انحدرت في الأزمان المتأخرة إلى التجارة والمساومة.

فلم تكن هذه الناحية، من الجهاد، بمرضية للإمام (ع)، وبخاصة وأن الاموال المغتنمة، لم تكن تصرف في مصلحة الدين والأمة، وإنما كانت: في الأغلب، تصرف في

الشؤون الخاصة للحكام.

وإنما الذي يكون مرضياً للإمام (ع)، هو نتيجة الجهاد وهو سقوط المنطقة الكافرة بيد المسلمين، ودخولها في بلاد الإسلام وخلاصها من حكم الكفر أو الإلحاد.

الخطوط العامة لمواقف الإمام (ع):

كان الإمام الهادي (ع) في سامراء يمارس وظيفته الاعتيادية بصفته الإمام والقائد لمواليه والمشرف على مصالحهم والمدافع عن قضاياهم بمقدار الإمكان، في تلك الحدود الضيقة التي تحدد بحدود الضغط والرقابة الموجهة إليه وإلى مواليه.

فكان له في ذلك موقفان :

الموقف الأول: اثبات الحق أو نقد الباطل، بحسب وجهة نظره، تجاه الناس من غير الموالين له، سواء على المستوى العالي في الجهاز الحاكم، أو على مستوى القواعد الشعبية العامة.

الموقف الثاني: المحافظة التامة على أصحابه ورعاية مصالحهم وتحذيرهم من الوقوع في الشرك العباسي، ومساعدتهم في إخفاء نشاطهم، وما إلى ذلك، بحسب الإمكان.

ولعلنا نستطيع أن نتكلم في كل موقف من هذين الموقفين، بما يوضح الفكرة ويبسط الأمثلة التاريخية، ويؤسس الاساس لما نريد التوصل إليه في نهاية المطاف، من دون أن نكون مضطرين إلى ذكر كل شاردة وواردة في ترجمته (ع).

الموقف الأول: نشاطه (ع) تجاه من لا يعتقد بامامته:

ويتجلى هذا الموقف في عدة نقاط:

النقطة الأولى: النقد السياسي على المستوى الأعلى وهو ما يعبر عنه بلغة الفقه، أنها كلمة حق أمام سلطان جائر.

ولعل أول وأوضح ما يندرج في هذا الصدد، ما ذكره جماعة من المؤرخين العامة والخاصة، من أنه سعى به (ع) إلى المتوكل، وقيل أن في منزله سلاحاً وكتباً، وغيرها من شيعته وأوهموه أنه يطلب الأمر لنفسه فوجه إليه عدة من الأتراك ليلاً، فهجموا على منزله على غفلة، فوجدوه وحده في بيت مغلق وعليه مدرعة من شعر، وعلى رأسه ملحفة من صوف، وهو مستقبل القبلة يترنم بآيات من القرآن في الوعد والوعيد، ليس بينه وبين الأرض بساط إلا الرمل والحصى، فأخذ على الصورة التي وجد عليها، وحمل إلى المتوكل في جوف الليل.

فمثل بين يديه والمتوكل يستعمل الشراب وفي يده كأس، فلما رآه أعظمه وأجلسه إلى جانبه، ولم يكن في منزله شيء مما قيل عنه ولا حجة يتعلل بها.

فناوله المتوكل الكأس الذي في يده. فقال: يا أمير المؤمنين ما خامر لحمي ودمي قط فاعفني، فاعفاه، وقال: أنشدني شعراً استحسنه، فقال: أني لقليل الرواية للشعر، قال: لا بد أن تنشدني شيئاً. فأنشده:

باتوا على قلل الأجبال تحرسهم غلب الرجال فما اغنتهم القلل
واستنزلوا بعد عز من معاقلهم فأودعوا حفراً يا بئس ما نزلوا
ناداهم صارخ من بعد ما قبروا أين الاسرة والتيجان والحلل
أين الوجوه التي كانت منعمة من دونها تضرب الأستار والكلل
فافصح القبر عنهم حين ساءلهم: تلك الوجوه عليها الدود يقتتل
قد طال ما أكلوا دهراً وما شربوا فأصبحوا بعد طول الاكل قد أكلوا

قال: فاشفق من حضر على علي (ع) وظن أن بادرة تبدر إليه فبكى المتوكل بكاءاً كثيراً حتى بلت دموعه لحيته، وبكى من حضره ثم أمر برفع الشراب. ثم قال: يا أبا الحسن، أعليك دين؟! قال: نعم، أربعة آلاف دينار. فأمر بدفعها إليه، ورده إلى منزله مكرماً[١].

ولعلنا نستطيع أن نفهم من هذه القصة، عدة أمور:

الأول: مقدار الجو المكهرب الذي كان يعيشه الإمام (ع) تجاه السلطات، وكيفية معاملتهم معه، تلك المعاملة التي كان للأتراك اليد الكبرى في ارتكابها وتحمل جريرتها.

الثاني: أن الإمام هو الذي اراد عن علم وعمد أن يكون في جوف الليل، على الحالة التي رأوه عندها. فقد علم بنحو غيبي أو بطريق خاص، بمثل هذا الهجوم المفاجيء. فأخفى مستنداته بنحو تام وبدأ بقراءة آيات في الوعد والوعيد، مما يكون حجة على هؤلاء الأتراك المهاجمين. وإن تخيل الحكام والمؤرخون أيضاً أن القيام بهذه العملية كان على حين غرة منه وغفلة.

الثالث: أن الإمام اعطى لهذا المقام مقاله، بالنحو الذي لا يكون مهدداً مباشرة للكيان القائم، مع كونه واقعاً موقع التأثير البالغ، لكونه تذكيراً بالموت والعقاب في وقت التلبس بعصيان أوامر الله تعالى. وكان له من الشمول لكل موقف سياسي أو شخص منحرف، ما يكفي لمتعظ.

الرابع: أن المتوكل كان في لا شعوره وفي مرحلة غامضة من بواطن نفسه، يعترف بأمرين، أولهما: أن الحق في جانب الإمام، وأن قضيته عادلة. ثانيهما: أن ما يقترفه من الأعمال، انحراف عن الإسلام وعصيان لأوامر الله المتفق على ثبوتها بين المسلمين، فهو يحس بوقع الجريمة ووخز الضمير. إلا أن كلاً من هذين الإحساسين تغطيها أغشية المال والملك والمصالح الشخصية، التي جعلته في قمة المنحرفين والمعادين لأهل البيت.

---

[1]انظر ابن خلكان، جـ ٢ ص ٤٣٤. وأبو الفداء، جـ ١ ص ٤٧. وابن الوردي، جـ ١ ص ٢٣٢. والمسعودي في المروج، جـ ٤ ص١١.

وعلى أي حال فقد استطاع الإمام أن يمس بإنشاده بواطن إحساسه، فأبكاه ونجا من الشر والضرر الذي كان يحاوله ضده، بل زاد المتوكل على ذلك باعطائه المال وصرفه إلى منزله معززاً مكرماً.

***

ومن مثل هذا الموقف ما كان من الامام (ع) مع أحمد بن الخصيب، ومن هو ابن الخصيب؟! هو الذي استوزره المنتصر وندم على ذلك[١]، وذلك لأن ابن الخصيب كان ضيق الصدر بطيئاً في حوائج الناس ظالماً، ومن ذلك أنه ركب ذات يوم فتظلم اليه متظلم بقصة، فأخرج رجله من الركاب فزج بها في صدر المتكلم فقتله فتحدث الناس في ذلك فقال بعض الشعراء في أثر ذلك:

قل للخليفة يا ابن عم محمد	اشكل وزيرك أنه ركال
اشكله عن ركل الرجال فإن ترد	مالاً فعند وزيرك الأموال[٢]

وقد شارك جماعة الأتراك في تنصيب المستعين بعد المنتصر[٣] ولكن المستعين نفاه عام ٢٤٨هـ إلى اقريطش [اليونان][٤]. ورد أن الامام (ع) كان يساير أحمد ابن الخصيب هذا، في اثناء وزارته، وقد قصر أبو الحسن عنه، فقال له ابن الخصيب: سر جعلت فداك. فقال له أبو الحسن (ع): أنت المقدم يقول الراوي: فما لبثنا إلا أربعة أيام حتى وضع الدهق على ساق ابن الخصيب، وقتل[٥].

فهذا من النقد الضمني، وإلقاء الحجة، على هذا الوزير المنحرف، من حيث لا يعلم، ولكن الامام (ع) قال له قولاً صريحاً، نتيجة لاعتدائه عليه والحاحه في الانتقال من الدار التي قد نزلها وتسليمها إليه. قال الراوي: فبعث إليه أبو الحسن: لاقعدن بك من الله مقعداً لا تبقى لك معه باقية، فأخذه الله في تلك الأيام. وهذه هي دعوة المظلوم المستجابة، وخاصة في مثل شأن هذا الإمام الممتحن (ع).

ومن موارد إثبات الحجة على المستوى الحكومي العالي، ما ورد بشكل مشهور عن زرافة حاجب المتوكل، ما حاصله: أن مشعوذاً هندياً أراد أن يأنس المتوكل بلعبه. وكان الامام (ع) حاضراً في المجلس فاراد الهندي أن يخجله ببعض شعوذاته، ووجد من المتوكل رغبة في ذلك. فما كان من الإمام إلا أن أشار إلى صورة أسد مرسومة على إحدى الوسائد فوثبت الصورة على شكل أسد حقيقي فافترس الهندي المشعوذ وعاد إلى شكله الأول على الوسادة.

قال الراوي: فتحير الحاضرون، ونهض علي بن محمد (ع) فقال له المتوكل: سألتك بالله إلا جلست ورددته. فقال: والله لا يرى بعدها. أتسطل أعداء الله على أوليائه،

---

[1] المروج،جـ٤ ص٤٨.
[2] المصدر والصفحة.
[3] الكامل، جـ٥ ص٣١١. والمروج، جـ٤ ص٤٨.
[4] الكامل، ص٣١٢. المروج، جـ٤ ص٦١.
[5]الإرشاد، ص ٣١١. والمناقب، جـ ٣ ص ٥١١.

وخرج من عنده. ولم يرَ الرجل بعدها[١].

النقطة الثانية: إثبات الحجة على المستوى الشعبي العام.

وذلك: بالنحو الذي لا ينافي السلبية والحذر، من السلطة القائمة. وذلك على أحد مستويين: أحدهما، المستوى الشخصي. والآخر، المستوى الجماعي.

المستوى الأول: إثبات الحق وإقامة الحجة تجاه أشخاص باعيانهم. مثل موقف الإمام تجاه ذلك النصراني الذي جاء دار الإمام حاملاً إليه بعض الأموال. وبمجرد أن وصل أمام الدار خرج إليه خادم أسود. فقال له: أنت يوسف بن يعقوب. قال: نعم. قال: فانزل. واقعده في الدهليز، فتعجب النصراني من معرفته لاسمه واسم أبيه، وليس في البلد من يعرفه، ولا دخله قط، ثم خرج الخادم فقال: المائة دينار التي في كمك في الكاغذ، هاتها. فناولها إياه. وجاء فقال: ادخل، فدخل، وكان الإمام وحده. فطالبه الامام (ع) بالإسلام والرجوع إلى الحق نتيجة للآيات التي رآها بقوله يا يوسف، ما آن لك ؟! فقال يوسف: يا مولاي، قد بان لي من البرهان ما فيه كفاية لمن اكتفى. فقال: هيهات أنك لا تسلم. ولكنه سيسلم ولدك فلان، وهو من شيعتنا. يا يوسف، إن أقواماً يزعمون أن ولايتنا لا تنفع أمثالك. كذبوا والله، انها لتنفع. امض فيما وافيت له، فإنك سترى ما تحب. قال الراوي: فمضيت إلى باب المتوكل فنلت كل ما أردت وانصرفت[٢].

وعلى هذا المستوى موقف الامام (ع) تجاه سعيد بن سهل البصري المعروف بالملاح، الذي كان واقفياً، فقال له الإمام (ع)، إلى كم هذه النومة، أما لك أن تنتبه منها. قال: فقدح في قلبي شيئاً وغشي علي وتبعت الحق[٣].

انظر إلى هذه الرمزية التي استعملها الامام (ع) في كلامه، بحيث لم يكن يصلح لفهمه إلى المخاطب، وبذلك أدخله في مواليه وقواعده الشعبية، بعد أن كان حائداً عنه. إلى غير ذلك من الأمثلة التي نكتفي منها بما نقلناه.

المستوى الثاني: إثبات الحق أمام جماعة أو جماعات، عند سنوح الفرصة وتنجز المسؤولية: بشكل هادئ ليس فيه تحد للوضع القائم، أو مقابلة الخط الحكام.

فمن ذلك: أنه كان لبعض أولاد الخلفاء وليمة دعا إليها الإمام الهادي (ع). فلما رأوه انصتوا إجلالاً له. وجعل شاب في المجلس لا يوقره، وجعل يلفظ ويضحك، يدعوه إلى ذلك تجاهل وجود الإمام والتهوين من شأنه أمام جماعة المدعوين. فقال الإمام له: ما هذا الضحك ملء فيك، وتذهل عن ذكر الله، وأنت بعد ثلاثة ايام من أهل القبور. فكف عما هو عليه. وكان كما قال[٤]، حيث مات الشاب في الموعد المحدد. ولم يكن على أحد من المدعوين، إلا أن يعرف موعد موته، ليعرف حق قول الإمام (ع).

ومن ذلك: أن السلطان خرج في يوم من أيام الربيع، إلا أنه صائف، والناس

---

[1] كشف الغمة، جـ٣ ص١٨٤.
[2] كشف الغمة، جـ٣ ص١٨٣.
[3] المناقب، جـ٣ ص٥١١.
[4] المناقب، جـ٣ ص٥١٧.

عليهم ثياب الصيف، أما الامام (ع) فعليه لباد وعلى فرسه ثوب يحميه المطر، وقد عقد ذنب فرسه. والناس يتعجبون منه ويقولون: ألا ترون إلى هذا المدني، وما قد فعل بنفسه. قال الراوي: فلما خرج الناس إلى الصحراء لم يلبثوا أن ارتفعت سحابة عظيمة، هطلت. فلم يبق أحد إلا ابتل حتى غرق بالمطر. وعاد (ع)، وهو سالم في جميعه[١]. وهنا كان يكفي كل واحد من هؤلاء، قليلاً من الإلتفات ليروا كرامة الإمام (ع).

وهنا نلاحظ أن مشاركة الامام (ع) لموكب السلطان في الخروج إلى الصيد - وهو لهو كان مفضلاً عند الخلفاء والوزراء في تلك العصور - ناتجة في الحقيقة عما عرفناه من سياسة الخلافة العباسية في حجز الامام (ع) في بوتقة البلاط، وعزله عن قواعده الشعبية ونشاطه البناء، لكي يكون دائماً تحت الرقابة والنظر.

النقطة الثالثة: جهاده العلمي.

ذلك الجهاد الذي كان يقوم به (ع)، لكي يثبت حقاً أو يدفع باطلاً، أو يجيب عن استفتاءات الخليفة له، أو يدفع تحديه عنه.

أما ما كان من إثبات الحق محضاً، من دون أن يكون مسبوقاً بتحدٍ أو ازعاج. فمنه ما أجاب به (ع) عن سؤال الأهوازيين حين سألوه عن الجبر والتفويض. وهو بيان مطول بدأه بمقدمة حول إثبات الإمامة طبقاً للمفهوم الحق الذي يعتقده، وأتبعه بالجواب الصحيح عن الأمر بين الأمرين[٢].

ومنه ما أجاب به أحمد بن إسحاق حين سأله عن الرؤية وما فيه الخلق[٣].

وأما ما كان من دفعه للباطل، بعد اشتباه المسألة والتردد فيما هو الحق عند البعض، فمنه ما تكلم به (ع) مع فتح بن يزيد الجرجاني، لإزالة بعض الشبهات الواردة في ذهنه[٤]، وما ورد به على رجل عباسي حين عز عليه تقدم الإمام عليه، مع اعتقاده أنه أشرف منه نسباً[٥]!!.

***

وأما المتوكل واستفتاءاته وتحدياته للإمام (ع)، فهو كثير، فإن المتوكل في الوقت الذي يعوزه الفقه في عدد من الوقائع، يضطر إلى الرجوع إلى الإمام لتذليل ما يواجهه من عقبات. ولكنه كان يمزج استفتاءاته بالتحدي، فيسأل عن الحكمة أو الدليل بقصد الإحراج لا بقصد الفهم الصحيح، على ما سنعرف. وكان الامام (ع) يجيبه بالشكل الذي يراه مناسباً مع فهمه وفهم الحاضرين، وموافقاً للمصلحة مع كونه مثبتاً للحق في نفس الوقت.

فمن ذلك أنه قدم إلى المتوكل رجل نصراني فجر بامرأة مسلمة، فأراد أن يقيم عليه الحد، فأسلم. فقال يحيى بن أكثم - وهو قاضي القضاة يومئذ -: قد هدم إيمانه شركه

---

[1] المصدر السابق، ص٥١٦.
[2] انظره في الاحتجاج، جـ٢ ص٢٥١ وما بعدها.
[3] انظره في المصدر والصفحة.
[4] انظره في المصدر، ص٢٦٠.
[5] انظر الاحتجاج، جـ٢ ص٢٦٠.

وفعله. وقال بعضهم: يضرب ثلاثة حدود. وقال بعضهم: يفعل به كذا وكذا.

فلما رأى المتوكل هذا الاختلاف بين الفقهاء. أمر بالكتابة إلى أبي الحسن العسكري الإمام الهادي (ع)، لسؤاله عن ذلك. فلما قرأ الكتاب كتب (ع): يضرب حتى يموت.

فانكر يحيى وانكر فقهاء العسكر - سامراء - ذلك. فقالوا: يا أمير المؤمنين، سله عن ذلك فإنه شيء لم ينطق به كتاب ولم يجيء به سنة.

فكتب إليه: ان الفقهاء قد أنكروا هذا. وقالوا: لم يجيء به سنة ولم ينطق به كتاب. فبين لنا لم أوجبت علينا الضرب حتى يموت.

فكتب (ع): بسم الله الرحمن الرحيم: فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده، وكفرنا بما كنا به مشركين. فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا[١]. فأمر به المتوكل، فضرب حتى مات[٢].

ونستطيع أن نفهم من ذلك بوضوح، أمرين:

الأول: أن المتوكل بالرغم من افتقاره إلى الرجوع إلى فتوى الإمام (ع) لحل معضلته، لم يكن على استعداد لتنفيذ ما أمره الإمام إلا بعد مراجعته والتأكيد عليه في طلب الدليل.

الثاني: أننا نفهم من سياق الآية التي استشهد بها الإمام، طريقة فهمه (ع) للموقف، وهو: أن الإسلام الذي أظهره هذا النصراني ليس إيماناً صحيحاً، وإنما هو لقلقة لسان أظهرها للتهرب من إقامة الحد والنجاة من العقاب. وكل من أظهر الإيمان خوفاً من العدل الالهي، لا يكون الإيمان نافعاً له، ويكون مستحقاً لمثل هذا العقاب الذي أمر به (ع).

وقد يكون موقف المتوكل تجاه الإمام موقف التحدي صرفاً، لا لأجل الحاجة إلى تطبيق الفتوى، ولا لأجل الحاجة إلى فهم الحق في المسألة، ولا لأجل إثبات جدارة الإمام (ع) توخياً للإيمان به، بل لمجرد التحدي. فمن ذلك أن المتوكل يقول لابن السكيت: أسأل ابن الرضا مسألة عوصاء بحضرتي! فيسأله ابن السكيت عن بعض ما يراه صعباً ومشكلاً، فيخرج الامام (ع) ظافراً من هذا التحدي، ويجيب بما هو الحق الصريح. وإذ ينتهي الكلام مع ابن السكيت يبتدر يحيى بن أكثم، فيقول: ما لابن السكيت، ومناظرته، وإنما هو صاحب نحو وشعر ولغة، ورفع قرطاساً فيه مسائل، فأملى علي بن محمد (ع)، على ابن السكيت جوابها[٣].

انظر إلى تعليق ابن أكثم حين قرأ جواب الإمام، تجده قد تخوف من عمق أجوبته ودقة علمه، من أن يشارك في الدعاية له وتأكيد صدق قضيته، وبالنهاية توسيع وتقوية

---

[1] المؤمن: ٨٤ – ٨٥.
[2] المناقب، جـ٣ ص٥٠٩.
[3] المناقب، جـ٣ ص٥٠٧.

قواعده الشعبية، قال يحيى بن أكثم للمتوكل: ما تحب أن تسأل هذا الرجل عن شيء بعد مسائلي هذه. وأنه لا يرد عليه بشيء بعدها إلا دونها. وفي ظهور علمه تقوية للرافضة[١].

فهذه عدة نقاط من الموقف الأول للإمام في العاصمة العباسية.

***

الموقف الثاني:

موقفه مع أصحابه ومواليه.

وهو ما يرجع إلى المحافظة عليهم وحمايتهم من الإنحراف ومن الإرهاب العباسي. ومساعدتهم على قضاء حوائجهم بحسب الإمكان. ويندرج في هذا الموقف عدة نقاط:

النقطة الأولى:

حماية أصحابه وذويه من الإنحراف، وبيع الضمير للحكام بأرخص الأثمان.

ولعل أهم وأوضح موقف وقفه الامام (ع) في هذا الصدد، موقفه في ردع أخيه موسى بن محمد بن علي بن موسى على آبائه الصلاة والسلام، عن الإجتماع مع المتوكل في المجلس الذي كان يريده المتوكل له، وهو مجلس اللهو والشراب، ليتوصل بذلك إلى هتك أخيه الإمام الهادي (ع)، والتشهير به. ولكن الله تعالى أتم نوره، ولم يتوصل المتوكل إلى مقصوده فإن المتوكل، تحت سورة من الحقد والغضب، قال لأصحابه في بعض مجالسه: ويحكم قد أعياني أمر ابن الرضا[٢]، وجهدت أن يشرب معي وأن ينادمني، فامتنع، وجهدت أن أجد فرصة في هذا المعنى فلم أجدها. فقال له بعض من حضر المجلس: إن لم تجد من ابن الرضا ما تريده من هذا الحال، فهذا أخوه موسى قصاف عزاف، يأكل ويشرب ويعشق ويتخالع، فأحضره واشهد به. فإن الخبر يشيع عن ابن الرضا بذلك. فلا يفرق الناس بينه وبين أخيه. ومن عرفه اتهم أخاه بمثل فعاله.

وجاء هذا الاقتراح مناسباً مع اتجاه المتوكل وبلسماً على جرح قلبه. فأمر باستقدامه إلى سامراء مكرماً، وأمر له باستقبال فخم يحضر فيه جميع بني هاشم والقواد وجماهير الناس. وكان عازماً على أنه إذا قدم اقطعه أرضاً وبنى له فيها، وحول إليها الخمارين والقيان - أي الجواري والمغنيات - وأمر بصلته وبره. وزاد على ذلك - لأجل تحقيق غرضه - إن افراد له منزلاً سرياً يصلح أن يزوره فيه.

وإلى هنا، حاول المتوكل، بسلطته على شؤون الدولة، أن تكون مؤامرته على هتك الإمام بواسطة التشهير بأخيه تامة. إلا أن ذلك مما لا يمكن أن يفوت الإمام خبره، ولا يمكن أن يتغاضى عنه. لأنه هو المقصود بالذات، في هذا التخطيط، والعمل ضده، عمل ضد الدين وضد سيد المرسلين، باعتبار أنه يعتقد أنه الممثل الاساسي الأكمل لهذا المبدأ المقدس، فوقف الامام (ع) ضد هذه المؤامرة موقفه الحاسم.

خرج (ع) مع المستقبلين، فتلقى أخاه في قنطرة وصيف، وهو موضع يتلقى فيه القادمون. فسلم عليه ووفاه حقه. ثم جاء دور تحذيره من المؤامرة وتنبيهه على ما ينبغي أن

---

[1] المصدر، ص٥٠٩.

[2] يعني: الامام الهادي (ع).

يتصرف، بالنحو الذي يقتضيه رضاء الله تعالى وتعاليم الإسلام. فقال له الإمام: إن هذا الرجل[١] قد أحضرك ليهتكك ويضع منك، فلا تقر له أنك شربت نبيذاً قط. واتق الله يا أخي أن ترتكب محظوراً. فقال له متجاهلاً: وإنما دعاني لهذا، فما حيلتي. قال له الإمام (ع): فلا تضع من قدرك ولا تعص ربك ولا تفعل ما يشينك، فما غرضه إلا هتكك.

وهنا بدأ الأعراض والتشكيك من موسى أخيه، إذ لعله كان يحسن الظن بالمتوكل وينكر مؤامرته، أو لعله يدركها وليس لديه منها مانع، بالرغم مما فيها من الهتك له ولأخيه ولدينه. فكرر عليه أبو الحسن القول والوعظ، وهو مقيم على خلافه. فلما رأى أنه لا يجيب، وجد الإمام (ع) أن آخر الدواء الكي، وأنه لا بد أن يقول قوله الحاسم، مستمداً من وراء الغيب، فقال له: أما أن المجلس الذي تريد الإجتماع معه عليه لا تجتمع عليه أنت وهو أبداً.

ثم انظر كيف يتم الله نوره، ويأخذ بيد الإمام (ع) ... أن المتوكل لأسباب مجهولة، تحول من ذلك الحماس العظيم للاجتماع مع موسى في دار منفردة في مجلس اللهو والطرب، تحول إلى محاولة إبعاده وحجبه عنه وعدم الإجتماع به. حيث أقام موسى ثلاث سنين، يبكر كل يوم إلى باب المتوكل، فيقال له: قد تشاغل اليوم، فيروح. ويبكر، فيقال له: قد سكر فيبكر، فيقال له: قد شرب دواء. فما زال على هذا ثلاث سنين حتى قتل المتوكل[٢]. ولم يجتمع معه على شراب[٣].

النقطة الثانية:

حمايته لأصحابه من الإرهاب العباسي. وذلك بمقدار إمكانه، ولا ينافي خطه السلبي العام.

ولعل أوضح موقف يروى من ذلك، هو موقف الإمام مع محمد بن الفرج الرخجي، إذ كتب إليه محذراً: يا محمد، اجمع أمرك وخذ حذرك. فلم يفهم ماذا أراد الإمام بكلامه هذا، ولو كان قد فهم لدفع عن نفسه شراً مستطيراً. يقول هذا الراوي: فأنا في جمع أمري لست أدري ما الذي أراد بما كتب، حتى ورد عليّ رسول حملني من وطني مصفداً بالحديد، وضرب على كل ما أملك، وكنت في السجن ثماني سنين.

ثم انظر إلى لطف الإمام (ع) به مرة أخرى، حيث كتب إليه وهو في السجن: يا محمد بن الفرج لا تنزل في ناحية الجانب الغربي قال الراوي: فقرأت الكتاب وقلت في نفسي: يكتب إلي أبو الحسن بهذا وأنا في السجن إن هذا لعجب. فما لبث إلاّ أياماً يسيرة حتى فرج عني وحلت قيودي وخلى سبيلي[٤].

ويندرج في مساعدته لهم بطريق الدعاء. وهو الطريق الغيبي المتوفر دائماً، للانقاذ من المصاعب وحل المشاكل. فكان الإمام (ع) يلجأ إليه حين يجد المصلحة في ارتفاع الصعوبة عن هذا الطريق.

---

[1]يعني: المتوكل العباسي.

[2]نعرف من ذلك أن هذه الحادثة وقعت عام ٢٤٤.

[3]الإرشاد، ص ٣١٢ وغيره.

[4]إعلام الورى، ص ٣٤٢.

فمن ذلك ما حدث به أحد المعاصرين لذلك العصر المتضررين من الحكم العباسي، حيث يقول: قصدت الامام يوماً فقلت: ان المتوكل قطع رزقي. وما أتهم في ذلك إلا علمه بملازمتي لك. فينبغي أن تتفضل علي بمسألته ... ولم يتفضل الامام بالوساطة الى المتوكل - كما طلب - وانما تفضل (ع) بالوساطة مع الله تعالى، وهو غاية المأمول ونهاية المسؤول ذو القوة المتين. فقال لهذا الرجل: تكفى ان شاء الله، يقول هذا الراوي: فلما كان الليل طرقني رسل المتوكل رسول يتلو رسولاً. فجئت اليه فوجدته في فراشه. فقال: يا أبا موسى يشتغل شغلي عنك وتنسينا نفسك. أي شيء لك عندي به. فقلت: الصلة الفلانية، وذكرت أشياء. فأمر لي بها وبضعفها.

وإلى هنا تأكد في ذهن هذا الرجل بان الامام قد نفذ وساطته المطلوبة... فبدر إلى الوزير الفتح بن خاقان وقال له مستفهماً: وافى علي بن محمد إلى ههنا، أو كتب رقعة؟ فأجاب الوزير بالنفي.

قال: فدخلت على الأمام. فقال لي: يا أبا موسى هذا وجه الرضا. فقلت ببركتك يا سيدي، ولكن قالوا: انك ما مضيت ولا سألت. فأجابه الامام (ع) ... انظر إلى جوابه إذ يسند النتيجة إلى الارادة الألهية والعون الألهي حيث لا يوجد المعين. فأن أهل البيت (ع) قد أجابوه إلى كل ما يريد فأجابهم عز وجل إلى كل ما يريدون. وكل من كان كذلك حصل على هذه النتيجة الكبرى. لا محالة. قال الإمام (ع) : إن الله تعالى علم منا أنا لا نلجأ في المهمات إلا إليه. ولا نتوكل في الملمات إلا عليه. وعودنا - إذا سألناه - الإجابة. ونخاف أن نعدل فيعدل بنا[١].

ويشبه هذا الموقف، موقفه (ع) مع أيوب بن نوح - وهو من ثقات أصحابه[٢] - حين تعرض له بالأذى قاضي الكوفة السائر في خط الجهاز الحاكم، المدعو بجعفر بن عبد الواحد القاضي. فكتب إلى الإمام يشكو إليه ما ناله من الأذى. قال الراوي: فكتب إلي: تكفى أمره إلى شهرين. فعزل عن الكوفة في شهرين. واسترحت منه[٣].

ولعلنا في غنى عن التعليق على هذا الموقف من الإمام بأمرين:

أحدهما: إن الإمام (ع) اطلع بطريق سري غيبي أو طبيعي على قرار عزل هذا القاضي قبل شهرين من صدوره.

ثانيهما: ان الإمام (ع) استعمل في الجواب عبارة غامضة، [يمكن أن تخفى على الرقيب]. فإنه لم يكن يمكن أن يفهم أحد أن المقصود هو قاضي الكوفة غير أيوب بن نوح.

النقطة الثالثة:

قضاء الإمام لحوائج أصحابه بحسب الإمكان. لعلنا قد تم لدينا - إلى حد الآن - التعرف على ما كان يعانيه أصحابه وقواعده الشعبية من ضيق في الحالة الإجتماعية

---

[1] المناقب، جـ٢ ص٥١٤.
[2] فهرست الشيخ الطوسي، ص٤٠.
[3] كشف الغمة، جـ٢ ص١٧٦.

والإقتصادية معاً، نتيجة لإبعادهم عن المسرح العام سياسياً واجتماعياً، وقد كان الإمام (ع) يتوخى من وراء مساعدتهم عدة فوائد:

أولاً: قضاء حوائجهم الخاصة.

ثانياً: تركيز ثقتهم به، بصفته قائدهم الأعلى ومأملهم الأسمى عند الظروف القاسية، والمعين عند عدم وجود المعين.

ثالثاً: تجديد نشاطهم الإجتماعي، بحسب ما يراه لهم (ع) وتقتضيه سياسته في ذلك العصر. وهي - على ما عرفنا -: العمل في سبيل الله والعدل الإسلامي بشكل لا يثير الحقد والخطر عليهم.

وأهم ما يندرج في هذا الموقف: أنه دخل على الإمام جماعة من أفضل أصحابه وأوجههم عنده وعند قواعده الشعبية وهم: أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري وأحمد بن إسحاق الأشعري وعلي بن جعفر الهمداني. فشكا إليه أحمد بن إسحاق ديناً عليه. فقال (ع) لعثمان بن سعيد، وكان وكيله: يا أبا عمرو، ادفع إليه ثلاثين ألف دينار وإلى علي بن جعفر ثلاثين ألف دينار وخذ أنت ثلاثين ألف دينار ويعلق على ذلك علماؤنا: بان هذه معجزة لا يقدر عليها إلا الملوك، وما سمعنا بمثل هذا العطاء[١].

وأما نحن فيمكننا أن نستشف من وراء ذلك... الموقف القيادي المركزي الذي كان يقوم به الإمام بين قواعده الشعبية ومواليه. ذلك الموقف الذي كانت تحاول الدولة العباسية الحيلولة دونه... ولم تكن موفقة في ذلك إلى حد كبير. فالإمام يستلم الأموال الطائلة - بالطرق السرية أو العلنية الممكنة - مما يكون لدى مواليه من الضرائب الإسلامية كالخراج والزكاة والخمس. وهذا ما يتضح أيضاً لمن راجع تاريخ آبائه (ع)، وسيأتي في تاريخ ولده الإمام الحسن العسكري (ع) ما يشبه ذلك.

وإنما يتم تسليم هذه الأموال لكي تصرف في المصالح الإسلامية الإجتماعية العامة - بعيداً عن العاصمة العباسية - في تلك المهام التي تقتض صرف عشرات الآلاف من الدنانير. ونحن مهما بلغ بنا الخيال، لا يمكن أن نتصور وصول الدين، في قضاء الحوائج الشخصية، إلى ثلاثين ألفاً. إلا أن يكون ديناً في عمل إجتماعي واسع أكبر من المصالح الشخصية والمسؤولية العائلية. وخاصة في أمثال هؤلاء من الفقهاء والورعين، مضافاً إلى أننا رأينا الإمام (ع) يعطي الاثنين بدون طلب أو شكوى في دين.

وعلى أي حال فهذه هي الخطوط العامة لسياسة الامام (ع)، فيما تمثله من موقفيه الرئيسيين تجاه مواليه وتجاه الآخرين.

موقف الخلافة العباسية من الإمام:

أشرنا فيما سبق أن موقف الخلفاء العباسيين، يتجلى - فيما وصل إلينا من النقل التاريخي - في خصوص المتوكل، ولا يبدو لغيره أثر يذكر. وقد ذكرنا ما يمكن أن يكون

---

[1] المناقب، جـ٣ ص٥١٢.

سبباً لذلك. فمن هنا ينحصر عنواننا في المقام في موقف المتوكل من الإمام (ع). ونستطيع أن نلخص موقفه في عدة نقاط:

النقطة الأولى: تحديه من الناحية العلمية، كما سبق. وقد رأينا كيف يخرج الإمام ظافراً من هذا التحدي.

النقطة الثانية: تقريبه من البلاط ودمجه في حاشية الخلافة بمقدار الإمكان، ليكون الإمام على طول الخط بين سمعهم وأبصارهم فلا تفوتهم منه شاردة ولا واردة. وقد رأينا مقدار نجاحهم الضئيل في ذلك.

وقد سبق أن لاحظنا أن هذا كان هو الهدف الأساسي من استقدام الإمام إلى العاصمة العباسية. وكان الإمام يعطي من نفسه بإزاء ذلك وكأنه يوافق الدولة العباسية على سياستها تجاهه. فكان يحضر موائدهم ويخرج في مواكبهم كما سمعنا. ونستطيع أن نفهم موقف الامام (ع) هذا، لا على أساس التنازل أو التسامح مع الدولة، فإن هذا مما لا يمكن أن يكون من شخصية كشخصية الإمام المبدئية الإسلامية القائدة لجماهير قواعده الشعبية من المسلمين.

وكان أي تنازل منه يعني السعي ضد المصالح الإسلامية لهذه الجماهير، وهو ما لا يخفى ما فيه من قبح وخيانة على الشخص الإعتيادي فضلاً عن القائد الامام. مضافاً إلى أنه لو تنازل لشعرت الدولة بتنازله... فكان في الإمكان أن ينال عندها أقصى الحظوة والمنزلة والراحة... ولارتفع ما كان محاطاً به من المراقبة والضغط مع أنه كان يتزايد باستمرار، حتى أن المتوكل في آخر أيامه انتهى به الأمر إلى زجّ الإمام في السجن على ما سنسمع.

إذن، فلم يكن موقفه متضمناً لشيء من التنازل، وإنما كان ناشئاً من المصالح والمبررات الآتية:

أولها: الضغط والإكراه. فإن السياسة العباسية حيث استقرت على دمج الإمام بالبلاط، كان مقتضى رفض هذه السياسة والإنصراف عن إجابة دعواتهم والحضور في مجالسهم... إعلاناً صريحاً للمعارضة... أو على الأقل إثارة لشك الحكام بأن الإمام متصد للمعارضة وخارج على الدولة، وكل ذلك مما لا يريده الامام (ع) بمقتضى سياسته السلبية تجاه الدولة.

ثانيهما: أن الامام (ع) كان حذراً من براثن الدولة عليه وعلى مواليه. فكأنه أراد التصريح بشكل عملي بعدم وجود ما تخشى منه الدولة عنده، وهذا ما يؤثر نفسياً في تخفيف الشك ضده... ومعه فقد ينفتح مجال جديد لنشاط جديد.

ثالثها: أن الإمام حين يعيش بين أكناف حكام الدولة مع من يحيطهم من القواد والبطانة والمنتفعين والخدم وغيرهم من مختلف الطبقات... فإنه (ع) يستطيع بلباقة تامة واحتراس شديد وبمقدار الفرصة السانحة... أن يقول الحق بينهم ويدافع عن قضيته بين ظهرانيهم... وهناك احتمال كبير - يؤيده احترامهم لشخص الإمام وإكبارهم لعلمه ونسبه - : أن يصل كلامه إلى قلوب بعضهم، فإن السياسي مضافاً إلى كونه حاكماً مصلحياً، هو في عين الوقت إنسان ذو عقل وقلب. وقول الحق يجد طريقه في العقل والقلب من أضيق

طريق.

وبذلك يكتسب الإمام العطف على قضيته في المستويات العليا من الدولة. وقد سبق أن حملنا فكرة عن مقدار نجاحه في ذلك، ولعل فيما يأتي من البحث ما يضيف إلى ذلك شواهد أخرى.

رابعها: إن الكيان الحكومي يومئذ كان قائماً بالصراحة على المحسوبية والمنسوبية... تؤثر فيه المصالح الشخصية وتجد فيها الوساطات طريقها المستقيم.

وهذا وإن كان دالاً على انحدار الأمة إلى حضيض لا تغبط عليه على أي حال، وغير ملائم مع اتجاهات الإمام ومثله... إلا أنه هو الواقع. ومن الممكن الإستفادة من هذا الواقع بما ينفع الناس ويكون مصلحة لهم، أذن فإتصال الامام بالحكام مثل هذا الإتصال الوثيق يفتح أمامه فرصة أوسع للتوسط في تيسير حوائج اصحابه ومواليه وتخفيف ضررهم ودفع الأخطار عنهم... بحسب ما يراه من المصلحة.

ولعلنا نستطيع أن نستوضح ملامح الموقف اللين الذي كان يقفه الامام (ع) تجاه المتوكل، من المثال التالي: فإن المتوكل ابتلي بقرحة وخراج أشرف به على الموت، وكان داؤه عند أطباء عصره منحصراً بأن يمس الجرح بحديدة فلم يجسر أحد أن يقوم بذلك لإحتمال أن المتوكل سوف يأمر بقتل من يقوم بذلك لما سيجده من الألم.

ووجلت أمه وجلاً شديداً ... وكانت تعتقد بالامام (ع) وقربه من الله تعالى... فنذرت أنه إن عوفي أبنها المتوكل فإنها تحمل إلى أبي الحسن الهادي (ع) مالاً جليلاً من مالها. ونبهها الفتح بن خاقان على أن تطلب من الإمام أن يصف دواء للمتوكل. فأرسلت رسولاً بهذا الشأن إلى الإمام. فقال (ع): خذوا كسب الغنم فديفوه بماء الورد وضعوه على الخراج فإنه نافع بإذن الله. أقول: ولا يخفى ما في ذلك من ترطيب للجرح خفي سره على الطب القديم الذي كان يداوي الدمل بإمرار الحديد عليه**!!**.

وعلى أي حال فقد هزأ من حضر مجلس المتوكل من هذا الدواء باعتباره لم يسمع من طبيب. فينبري الفتح بن خاقان مدافعاً عن اقتراحه قائلاً: وما يضر من تجربة ما قال... فوالله إني لأرجو الصلاح به. فأحضروا هذا العقار ووضع على الخراج فانفتح وخرج ما كان فيه.

وبشرت أم المتوكل بعافية ولدها. فحملت إلى أبي الحسن (ع) عشرة آلاف دينار مختومة بختمها، من دون علم ولدها المتوكل.

ويحافظ الامام (ع) على البدرة - وهي حزمة المال - غير مفضوضة الخاتم ولا مستعملة... أياماً... حتى حصلت كبسة سعيد الحاجب على داره بأمر المتوكل، على ما سنذكر في النقطة التالية، فيجد عنده البدرة المختومة، فينقلها مع كيس آخر مختوم وسيف إلى المتوكل، فلما نظر المتوكل إلى خاتم أمه على البدرة بعث إليها وسألها فذكرت له نذرها عند مرضه، وقالت: هذا خاتمي على الكيس ما حركه... وفتح الكيس الآخر فإذا فيه أربعمائة دينار... فأمر أن يضم إلى البدرة بدرة أخرى وقال لسعيد الحاجب: احمل ذلك إلى أبي الحسن... واردد عليه السيف والكيس بما فيه. قال سعيد: فحملت ذلك إليه واستحييت

منه، فقلت له: يا سيدي عزّ علي دخولي دارك بغير إذنك. ولكني مأمور! فقال ليّ: وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون[1].

انظر إلى الإحترام والتقديس الذي يتمتع به الامام (ع) في البلاط، وإلى المكاسب التي حصل عليها فيه، ولا ينبغي أن تفوتنا المبررات السابقة لسياسة الملاينة التي ينتهجها الإمام، بالرغم من انه يتلو حين يدق ناقوس الخطر قوله تعالى: "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون".

النقطة الثالثة: اضطهاد المتوكل للإمام الهادي (ع) حيث أمر بكبس منزل الامام (ع) عدة مرات.

فإن السعايات والوشايات التي كانت ترتفع إلى المتوكل ضد الإمام بين آونة وأخرى... كانت توقظ شكوكه وتثير توجسه الكامن في نفسه تجاه الإمام. ولعلنا نستطيع القول: بان شخصاً من الضالعين بركاب الحكم، يطلع صدفة على بعض آثار نشاط الامام (ع) في سبيل مصالح مواليه، فيبالغ هذا الشخص فيه، تملقاً للدولة، ويجعله خطراً يهدد كيانها القائم، مع أننا عرفنا أن مثل هذا النشاط - بشكله المبالغ فيه - لم يكن موجوداً لدى الإمام (ع). وعلى أي حال يثير هذا الساعي كوامن الخوف والتوجس في نفس المتوكل، فيغريه ذلك بكبس دار الإمام للتأكد من صدق الوشاية أو كذبها.

والملاحظ في هذه العمليات أمران:

أحدهما: أن الوشاية دائماً كانت تبوء بالفشل ويرجع جواسيس الخليفة مؤكدين أنهم لم يجدوا في دار الإمام ما يثير التوجس. مما يوجب عود المتوكل إلى هدوئه واستمراره على إظهار احترام الإمام وتقديره.

وقد سبق أن أرجعنا ذلك، إلى أن الإمام أفلح، بطريق غيبي أو طبيعي، في إخفاء مكامن الشك عن الدولة، بالرغم مما كان يرده من الأموال والكتب وما كان يقوم به من إتصالات، وقد أطلعنا على صور موجزة للأساليب الرمزية التي كان يستعملها الإمام حين يريد التعبير عن أمر محظور في نظر الدولة.

ثانيهما: أن الإمام وإن كان يظهر - عند الكبس على داره - سخطه بتلاوة أية من القرآن كالذي سمعناه من قوله تعالى: وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب... الآية. إلا أنه كان يعين الشرطي المتجسس على مهمته... فيسرج له الضياء ويدله على غرف الدار... توخياً في الإيضاح العملي للدولة بانه لا يملك أي نشاط غريب، على انه لو أظهر أي مناوءة لمثل هذه المحاولة لكان مثيراً جديداً للشك... هو في غنى عنه، ومنافياً لسياسة الإمام السلبية تجاه الدولة.

وقد حدثت عدة حوادث كبس على داره (ع)، فمن ذلك ما سبق أن نقلناه عن ابن خلكان وجمهور من المؤرخين العامة والخاصة، من كبس داره في نصف الليل وحمله إلى المتوكل وهو على مجلس الشراب، واستنشاده الشعر، فأنشد الأبيات التي اولها:

---

[1] الارشاد، ص٣١٠. والمناقب، ص٥١٧.

باتوا على قلل الأجبال تحرسهم غلب الرجال فلم تنفعهم القلل

ومن ذلك كبسة لدار الإمام نتيجة لسعاية البطحائي به إلى المتوكل وزعمه: أن عنده أموالاً وسلاحاً. فأمر المتوكل سعيد الحاجب أن يهجم عليه ليلاً ويأخذ ما عنده من الأموال والسلاح ويحمله إليه، فأخذ سعيد معه سلماً وذهب إلى دار الإمام وصعد عليها من الشارع إلى السطح ونزل خلال الظلام فلم يدر كيف يصل إلى الدار. قال سعيد:

فناداني أبو الحسن (ع) من الدار: يا سعيد، مكانك حتى يأتوك بشمعة. أقول: انظر إلى مساعدته (ع) لهذا المتجسس... وإلى علمه بشخصه قبل رؤيته... وإنما ناداه بذلك لإثبات الحجة عليه، أثناء تلبسه بالجرم...

يقول: فلم ألبث أن أتوني بشمعة، فنزلت فوجدت عليه جبة صوف وقلنسوة منها وسجادته على حصير بين يديه وهو مقبل على القبلة. فقال لي: دونك البيوت - يعني الغرف - فدخلتها وفتشتها، فلم أجد فيها شيئاً، ووجدت البدرة مختومة بخاتم أم المتوكل وكيساً مختوماً معه، فقال لي أبو الحسن (ع): دونك المصلى فارفعه، فوجدت سيفاً في جفن ملبوس. فأخذت ذلك... إلى آخر الرواية كما سمعناها.

ويضطر هذا المتجسس، في نهاية الشوط إلى الإعتذار من الامام (ع) بكونه مأموراً. فيتلو الإمام قوله تعالى: "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون"[١].

وفي حادثة أخرى: يصل إلى المتوكل خبر مال يصل من قم - وهي إحدى مراكز الولاء للإمام (ع) - إليه (ع)، فيأمر وزيره الفتح بن خاقان أن يراقب الوضع ويأتي بالخبر، فيرسل الوزير بعض مأموريه يدعى أبو موسى إلى الإمام، فيجلس في مجلسه ساكتاً، فيطالبه الإمام بتبليغ رسالة المتوكل قائلاً: لا يكون إلا خيراً... يا أبا موسى، لِم لم تعد الرسالة الأولى؟ فيجيب أبو موسى: أجللتك يا سيدي، فيدله الإمام بكل وضوح على طريق الإطلاع على هذا المال وييسر له السبيل إلى ذلك بقوله: المال يجيء الليل وليس يصلون إليه... فبت عندي.

إنما يجيء المال ليلاً تخفياً عن عيون الدولة، ولكن ما الحيلة بعد اطلاع الدولة عليه، وتحديد سياسة الإمام بالسلبية وعلى أي حال، يبات أبو موسى عنده، وحين يجيء الليل يشتغل الإمام بالصلاة، مدة من الزمن... وبينما هو في الركوع في إحدى صلواته، إذ يقطعه بالسلام قبل إتمام ركعات الصلاة، ويقول لأبي موسى: قد جاء الرجل ومعه مال وقد منعه الخادم من الوصول إليّ، فاخرج فخذ ما معه[٢].

النقطة الرابعة:

إلقاء القبض على الإمام علي (ع) حين ضاق المتوكل ذرعاً بحقده على الإمام وبنشاط الإمام الذي لم يكن بمستطاعه التعرف عليه بسعة ووضوح، وقد بذل كل ما في وسعه ولا زال إلى الجانب المهم من ذلك النشاط غامضاً عنه يظن به الظنون ولا يمكنه أن يحيط بمحتواه. وقد حمل المتوكل توجسه وحقده على أن يزج الإمام في السجن، وذلك في

---

[1]انظر الإرشاد، ص٣١١. وانظر الفصول المهمة لأبن الصباغ، ص٢٩٨ وما بعدها بتغيير قليل.

[2] المناقب، ص٥١٥ وما بعدها.

الأيام الأخيرة من خلافته.

ولا يخفى ما في ذلك من التحدي للقواعد الشعبية والجماهير الواسعة المؤمنة بالإمام قائداً ورائداً وموجهاً وإماماً. فإن سجن القائد بمنزلة سجن كل قواعده الشعبية، ويكون تحدياً لها وللمبدأ الذي يتخذه والهدف الذي يهدفه. وهذا ما لم يكن للمتوكل منه مانع، وهو الذي خرب قبر الحسين (ع) ومنع الزوار عنه، على ما سمعنا.

وقد وردت في سجن الإمام روايتان تتفقان على وقوع ذلك في وقت واحد قبل ثلاثة أيام من موت المتوكل، ولكنها تختلف في جملة من التفاصيل.

الرواية الأولى: أنه حين قبض المتوكل على الامام (ع) سلمه إلى علي بن كركر ليزج به في السجن ويراقبه فيه، فصادف ان سمعه بغا او وصيف - الشك من الراوي -، وهما القائدان التركيان المتنفذان في الدولة يومئذ، على ما عرفنا في التاريخ العام... سمع الإمام وهو في السجن يزمزم قائلاً: أنا أكرم على الله من ناقة صالح "تمتعوا في داركم ثلاثة أيام ذلك وعد غير مكذوب" لا يفصح بالآية ولا بالكلام. ولم يفهم هذا القائد التركي مراد الإمام. فسأل عنه، وكان المسؤول هو راوي هذه الرواية. قال الراوي: قلت: أعزك الله... توعد. انظر ما يكون بعد ثلاثة أيام. فلما كان من الغد أطلقه واعتذر إليه.

فلما كان في اليوم الثالث: ثار عليه الأتراك، ومنهم باغر ويغلون واوتامش، وقتلوه وأقعدوا ولده المنتصر مكانه[١].

ويطيب لي ان أعلق على هذه الرواية بأمرين:

أحدهما: أن وعيد الإمام كان رمزياً إلى حد كبير، إلى حد لم يفهمه القائد التركي... وكان من الأهمية في الدولة، بحيث أن الراوي حين فسره خاف أن يصرح بما فهمه بوضوح وإنما اختصر كلامه اختصاراً خشية أن يناله ضرر، ولا زال المتوكل في الحياة والحكم.

ثانيهما: أننا نستطيع أن نعرف بالدقة تاريخ هذا التوعد الذي ذكره الإمام حال سجنه، وهو اليوم الثاني لعيد الفطر من شهر شوال عام ٢٤٧ للهجرة. وقد قتل المتوكل والفتح بن خاقان بيد باغر ويغلون وجماعة من الأتراك، في مجلس شرابه ليلة الرابع من شوال في نفس العام[٢] ولم يكن بغا ولا وصيف ممن شارك في قتله، وسلموا على ابنه المنتصر بالخلافة.

الرواية الثانية: أن المتوكل دفع الإمام أبا لحسن الهادي (ع) إلى سعيد الحاجب - الذي عرفناه - ليقتله. فوضعه سعيد في السجن حتى يتم قتله، وحين قدم الراوي إلى سامراء في ذلك الحين دخل على سعيد. وكان سعيد يعلم بكونه موالياً للإمام (ع). فقال له: أتحب أن تنظر إلى إلهك. يقصد بذلك الإمام استهزاء واستصغاراً. ولكن الراوي كان غافلا فلم يفهم وأجاب: سبحان الله إلهي لا تدركه الأبصار.

فأوضح سعيد مراده قائلاً: هذا الذي تزعمون أنه إمامكم. فصادف ذلك رغبة

---

[1] انظر اعلام الورى، ص٣٤٦.

[2] الكامل، جـ٥ ص٣٠٣.

في نفس الراوي. إلا أنه أجاب بحذر قائلاً: ما أكره ذلك، فأفهمه سعيد القصد من سجن الامام (ع) وقال: وقد أمرني المتوكل بقتله وأنا فاعله غداً. وعنده صاحب البريد فقال: إذا خرج فادخل إليه.

وحين يخرج صاحب البريد من الامام (ع) يدخل الراوي في الدار - يعني الغرفة - التي حبس فيها الإمام، فيرى قبراً يحفر، قال: فدخلت وسلمت وبكيت بكاء شديداً. فقال: ما يبكيك؟ قلت: لما أرى قال: لا تبك فإنه لا يتم لهم في ذلك. فسكن ما بي. فقال: إنه لا يلبث من يومين حتى يسفك الله دمه ودم صاحبه الذي رأيته. قال: والله ما مضى يومان حتى قتل[١].

وهذه الرواية لا تنافي الرواية الأولى، في التوقيت، فإن المراد من قتله من يومين: قتله بعد يومين ويكون سفك دمه في اليوم الثالث، وهو نفس الموعد في الرواية الأولى. كما لا تنافي بينهما في تعيين من دفع المتوكل الإمام إليه، إذ من الممكن أن نفترض أن المسؤول عن قتله هو سعيد الحاجب والمشرف عليه في سجنه هو علي بن كركر الذي تذكره الرواية الأولى. كما أن خلو الأول من ذكر كون الغرض هو قتل الإمام ليس تنافياً صريحاً، إذ من الممكن أن نفترض أن الغرض هو ذلك.

ولكنه لم يرد في تلك الرواية لنسيان الراوي لتفاصيل الحادثة، أو خوفه من بعض سامعيه في ذكر محاولة المتوكل لقتل الإمام أو غير ذلك من الأسباب.

إلا أن الرواية الأولى ارجح من الثانية على أي حال. فإن الثانية تتضمن مضعفاً لإحتمال صحتها غير موجود في الأولى وذلك أنها نسبت للإمام (ع) قوله: أنه لا يلبث من يومين حتى يسفك الله دمه ودم صاحبه الذي رأيته. فيقع السؤال عن صاحبه الذي قصده.

وظاهر الكلام أن المراد به سعيد الحاجب، لأنه هو الذي كان الراوي قد رآه. مع أن سعيد لم يقتل مع المتوكل، بل بقي حياً حتى سنة ٢٥٧ حين أرسله المعتمد لحرب الزنج[٢] وإنما قتل معه الفتح بن خاقان. فلا بد أن نفترض فرضاً مخالفاً لظاهر الكلام: أن الراوي كان قد رأى الفتح بن خاقان أيضاً، وأنه فهم من كلام الإمام ذلك، والله العالم.

كما أن الرواية الأولى تتضمن مرجحاً لإحتمال صحتها، وهو تسمية من باشر قتل المتوكل من الأتراك، وهو مطابق للتاريخ العام بشكل عام، وقد ذكرنا في المقدمة أن هذا يصلح قرينة على صحة الرواية، كما يصلح مرجحاً للأخذ بها عند التعارض، ولكننا بعد إسقاط الأضعف في مقدار التعارض يمكن أن نأخذ بها في مداليلها وتواريخها الأخرى.

خاتمة المطاف:

لا بد لنا في نهاية الحديث عن تاريخ إمامنا الهادي (ع)، أن نشير إلى موقفين له مهمين، يشار إليهما في التاريخ بشكل موجز يكاد يكون عابراً.

---

[1] انظر الخرايج والجرايح، ص٥٩.

[2] الكامل، جـ٥ ص٣٦١.

الموقف الأول: موقفه (ع) من الموالي عامة والأتراك خاصة، وهم من كانت العاصمة العباسية الجديدة - سامراء - تزخر بهم، وقد عرفنا مما سبق مدى تأثيرهم على السلطة وسيطرتهم على الخلفاء، تنصيباً وعزلاً واختياراً وقتلاً. وكان الخليفة يضطر إلى أن يأخذهم بنظر الإعتبار كل الإعتبار.

ولا يخفانا قبل كل شيء، أن هؤلاء الموالي لم يكونوا من الموالين للإمام ولا من قواعده الشعبية. بل كان أكثرهم الغالب ضده ومختلفين معه في المبدأ والمنهج، ومن المسايرين لمبدأ الدولة ومناهجها، والمنتفعين من الخلافة العباسية. وكان جملة منهم قواداً متنفذين بيدهم إعلان الحرب والسلم مع أي شخص في أطراف الدولة. وكانوا يخوضون الحروب في الغالب في الجيش الممثل للدولة وهو المنتصر في الحرب غالباً، وبذلك يغنم الأتراك ومن إليهم أموالاً طائلة، من الثراء على حساب المظلومين المقهورين تحت الحروب.

ولم يكن الامام (ع) ليوافق على تصرفاتهم التي لم تكن قائمة على شيء من تعاليم الدين والعدل الإسلامي الصحيح، وبخاصة أنه يعلم موقفهم ضده وضد مواليه، حتى كان الخليفة العباسي يستخدمهم في الكبس على دار الإمام وحبسه وإزعاجه كما عرفنا.

ومن هنا ينبثق موقف الامام (ع) حيث كان يحاول، بحسب الإمكان، وببطء، وحذر، إقامة الحجة عليهم وإفهامهم صدق مبدئه وعدالة قضيته. ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة المباشرة للإمام وأصحابه ومواليه، فإنه بنشاطه هذا يخفف من غلواء المندفع منهم ضده ويقرب المعتدل منهم إليه، أو يجعل الفرد منهم يشك في حال نفسه ويعيد النظر في سلوكه وشأنه.

ونستطيع أن نقسم موقف الامام (ع) منهم إلى نقطتين، باعتبار موقفه من عامتهم تارة وموقفه من كبرائهم وقوادهم أخرى.

النقطة الاولى: في موقف الامام (ع) من جمهور الموالي وعامتهم في العاصمة العباسية.

ومن المستطاع القول بأن جهوده المستمرة اثمرت بعض الشيء في تقريب بعضهم اليه وايمانهم بفضله وربما بامامته... وكانت جهود الإمام (ع) متواصلة في ذلك.

فمن ذلك: أنه مر به تركي: فكلمه بالتركية. فنزل عن فرسه فقبل حافر دابته. قال الراوي: فحلّفت التركي أنه ما قال لك الرجل؟ قال: هذا كناني باسم سميت به في صغري ببلاد الترك، ما علمه أحد إلا الساعة[1]، ولعلك لاحظت معي هذا التأثير الكبير الذي استطاع الإمام ان يصهر به التركي، بإقامته هذه المعجزة البسيطة له. ومن ذلك: ما عن علي بن مهزيار - وهو من ثقات الأئمة (ع) ومعتمديهم - قال: ارسلت إلى ابي الحسن الثالث - يعني الامام الهادي (ع) - غلامي وكان صقلياً. فرجع الغلام الي متعجباً. فقلت له: مالك يا بني؟ فقال: وكيف لا اتعجب؟ ما زال يكلمني بالصقلية كأنه واحد منا،

---

[1] المناقب، جـ٣ ص٥١٢.

وانما اراد بهذا الكتمان عن القوم[1].

ولعلك لاحظت معي، ان الامام استطاع بتكلمه بتلك اللغة ان يحصل على فائدتين:
احدهما: التأثير على الغلام واكتساب اعجابه وتعجبه من اطلاع الامام ومعرفته، ان لم يعتبرها معجزة من معاجزه.

ثانيهما: انه بهذا الاسلوب اخفى مضمون الكلام عمن لا يريد اطلاعه عليه من عيون الدولة. فتراه يتكلم مع الغلام بلغته مع كونه عالما بكونه يحسن اللغة العربية.

النقطة الثانية: موقفه (ع) من كبرائهم وقوادهم. ولا يخفى ما في الموقف الايجابي منهم من الدقة والحرج، فانهم بصفتهم ممثلين للجهاز الحاكم، يكون الحذر منه حذرا منهم ايضا. وبخاصة ان اكثرهم ينهج نهج عدائه والطعن في شأنه.

ومن ثم لا نجد موقفا منقولا في التاريخ للامام (ع) تجاههم. ما عدا موقفه من بغا الكبير، الذي كان يعتبر واحداً من اثنين او ثلاثة من أهم القواد الاتراك ومتنفذيهم. فانه كان يملك تجاه الامام موقفاً معتدلاً ويشفق على قضيته بعض الشيء، وربما انتج ذلك احياناً استعمال مركزه في رفع بعض الظلامات عنه وعن اصحابه.

يقول المسعودي[2]: وكان بغا كثير التعاطف والبر على الطالبين. ثم ينقل له تعطفاً على بعض الطالبين، حيث كان قد حاول قتل عامل المعتصم على الكوفة، فأمر المعتصم بغا هذا بإلقائه إلى السباع... فلم يلقه. إلا أنه امره بان يجهد ألا يظهر في ايام المعتصم... فوعده بذلك.

وكان هذا النشاط البناء لهذا القائد التركي، في قضاء حوائج المؤمنين، يرد مورد الرضا في نظر النبي (ص). ومن هنا نسمع بغا يقول: رأيت في نومي النبي (ص) ومعه جماعة من اصحابه. فقال لي: يا بغا احسنت إلى رجل من امتي، فدعا لك بدعوات استجيبت له فيك. قال: فقلت يا رسول الله، ومن ذلك الرجل؟ قال: الذي خلصته من السباع. فقلت: يا رسول الله، سل ربك أن يطيل عمري.

فرفع يديه نحو السماء وقال: اللهم أطل عمره وأتم أجله. فقلت: يا رسول الله، خمس وتسعون سنة. فقال رجل كان بين يديه: ويوقى من الآفات؟ فقلت للرجل: من انت. قال: أنا علي بن ابي طالب. فاستيقظت من نومي، وأنا أقول: علي بن أبي طالب[3].

ومهما كان رأيك في صدق الاحلام وكذبها، فإننا وجدنا بغا يعيش نيفا وتسعين سنة حتى توفي عام ٢٤٨[4] وفي نقل آخر انه كان حياً عام ٢٥٣ حين قتل وصيف التركي[5]... وعلى أي حال فهذا لا يعدو ان يكون مرجحاً لطول عمره.

وينقل التاريخ للامام الهادي (ع) موقفاً واحداً اتجاه بغا الكبير يدل على التأييد الضمني له، وذلك اثناء وجود الإمام في المدينة المنورة قبل انتقاله إلى سامراء، فإنه في

---

[1] المصدر والصفحة.
[2] المروج، جـ٤ ص٧٦.
[3] المصدر والصفحة.
[4] المصدر، جـ٤ ص٧٥.
[5]الكامل لابن الأثير، جـ٥ ص٣٣٥.

عام ٢٣٠ هـ أغار الأعراب من بني سليم على المدينة ونهبوا الأسواق وقتلوا النفوس، ولم يفلح حاكم المدينة في دفعهم رغم القتال الشديد، بل انتصروا فازداد شرهم واستفحل امرهم. فوجه إليهم الواثق العباسي بغا الكبير ففرقهم وقتل منهم وأسر آخرين وانهزم الباقون[١].

وبالطبع فإن مثل هذه الحوادث المؤسفة تؤلم قلوب الناس وبخاصة قلب المؤمن الذي يشعر بتعاليم الاسلام والمسؤولية الدينية. فكيف بحال الامام (ع)... ومن ثم نرى الامام حين ورود بغا بجيشه الى المدينة. نراه يقول لاصحابه: اخرجوا بنا حتى ننظر الى تعبئة هذا التركي. يقول الراوي: فخرجنا فوقفنا[٢].

وكان الامام (ع) بصفته الرئيس والموجه لأصحابه ومواليه يريد أن يشجع بغا ويؤيده ضد هذا العمل التخريبي المؤسف، وإن كان التاريخ قد أهمل تماماً، ما إذا وقع بين الإمام وبغا شيء من الكلام أو بين أصحابهما شيء من المداولات.

الموقف الثاني: للإمام (ع) تمهيده لغيبة حفيده محمد بن الحسن بن علي الحجة المنتظر، وذلك بتحضير الذهنية العامة لدى قواعده الشعبية، لتقبل فكرة الغيبة.

وتبليغ الإمام عن ذلك كان منصباً على مواليه ومقتصراً على أصحابه الخاصين، ولم يكن يعم الآخرين، لأنهم لم يكونوا يؤمنون بتسلسل خط الأئمة الإثني عشر، إذن فيكون تبليغهم بذلك تبليغاً بلا موضوع.

ويلاحظ في تبليغ الإمام (ع) التخطيط لحماية الحجة المهدي عند غيبته. فكلام الإمام حوله محاط بهالة من القدسية والغموض، ومشفوع بالتأكيد المتزايد بأنه لا يحل لأحد ذكر اسمه. وذلك توصلاً إلى عدم تسربه إلى الجهاز الحاكم.

وقد وردت عنه - بهذا الصدد- عدة أحاديث نقتصر على بعضها: فمن ذلك قوله (ع) في كلام له: ومن بعدي الحسن ابني. فكيف للناس بالخلف من بعده، قال الراوي: فقلت: وكيف ذلك يا مولاي. قال: لأنه لا يرى شخص ولا يحل ذكر اسمه حتى يخرج فيملأ الأرض قسطا وعدلا، كما ملئت جوراً وظلماً.

ومن غامض قوله (ع) في ذلك: إذا رفع علمكم من بين أظهركم فتوقعوا الفرج من تحت أقدامكم. وقوله. فأنى لكم بالخلف بعد الخلف[٣].

ولا يخفى ما في الغموض من مصلحة خفاء المهدي (ع) حتى من أصحابه ومواليه. فإن المستوى العام الذي يجب ان يشتركوا فيه هو الإيمان بوجوده، وأنه الثاني بعد الإمام الهادي (ع) وهو معنى: الخلف بعد الخلف. إلا أن معرفتهم بالتفاصيل فهو مما لا سبيل إليه، لأن أفراد أصحابه ومواليه يختلفون في مقدار ضبطهم وصمودهم أمام الإغراء والتهديد، فإذا عرفنا أن الدولة كانت مستعدة لبذل المستحيل ومختلف أساليب الإغراء والتهديد في سبيل القبض عليه، لعلمنا أنه يجب أن يبقى اسم المهدي (ع) ومكانه وسائر أموره غامضة ومختفية حتى عن كثير من الموالين، لما يخشى من ضعفهم أمام الجهاز الحاكم.

---

[1]الكامل، جـ٥ ص٢٧٠.

[2]انظر اعلام الورى، ص٢٤٣. وكشف الغمة، جـ٣ ص١٨٧.

[3] انظر الاكمال المخطوط وانظر الخبر الأول في الكافي المخطوط.

ولذا سنرى الإمام الحسن العسكري لا يعرض ابنه المهدي (ع) إلا على القليل من أصحابه بالمقدار الذي تقوم به الحجة على الناس مع الضمان الكامل لنجاته من براثن الجهاز الحاكم، فكان موقف المهدي (ع) تمهيداً لموقف ابنه الإمام العسكري (ع) من ذلك، وتهيئة للذهنية العامة تجاهه.

الفصل الثالث
تاريخ الإمام الحسن بن علي العسكري (ع)

ولد (ع) بالمدينة عام [٢٣٢][١] وانتقل مع أبيه إلى سامراء بأمر المتوكل - على ما عرفنا - عام ٢٣٤هـ وعمره حوالي العامين. ومن ثم فقد قضى القسط الأهم من حياته في العاصمة العباسية، وواكب في العقدين الأولين من حياته، وهي فترة معاصرته لابيه، جميع الظروف والملابسات والمواقف التي كان يواجهها أبوه (ع) أو يقوم بها، وكان يتلقى ذلك بصمت وضبط واتقان استعداداً لتولي الأمانة بعد والده.

وإذ توفي والده الإمام الهادي (ع) عام ٢٥٤هـ[٢] في أيام المعتز العباسي، قبل خلعه بعام واحد سنة ٢٥٥هـ[٣]... يكون عمره (ع) آنئذ، حين تسلمه مركز الإمامة الفعلية الموالية والمؤمنين بقيادته... اثنين وعشرين عاماً.

وقد واكب في عصر إمامته (ع)، عاماً واحداً من أيام المعتز، ثم المهتدي حتى ثار عليه الأتراك وقتلوه عام ٢٥٦هـ [٤]. ثم واكب من أيام المعتمد حوالي أربعة أعوام حتى توفي (ع) عام ٢٦٠هـ[٥]. على حين استمر المعتمد في الحكم إلى عام ٢٧٩هـ، حيث خرج من سامراء وقتل، وبذلك انتهت هذه البلدة عن كونها عاصمة للخلافة العباسية، وعادت الخلافة إلى بغداد... وقد سبق في الفصل الأول أن حملنا عن ذلك فكرة كافية.

موقفه (ع) تجاه الأحداث العامة:

وهنا نواجه نفس الفجوة التاريخية التي كنّا نواجهها في تاريخ الإمام الهادي (ع

---

[1]انظر الإرشاد، ص٣١٥. وأعلام الورى، ص٣٤٩. والإتحاف، ص٦٨ وغيرها.

[2]انظر ابن خلكان، جـ٢ ص٤٣٥. والطبري، جـ١١ ص١٥٧. والكامل، جـ٥ص٣٣٩. وابن الوردي، جـ١ ص٣٣٢. والإتحاف، ص٦٨. والإرشاد، ص٣٠٧. واعلام الورى، ص٣٣٩. والمناقب، ص٥٠٥.

[3]الكامل، جـ٥ ص٣٤١.

[4]المصدر، ص٣٥٥.

[5]انظر ابن خلكان، جـ١ ص٣٧٢. والكامل، جـ٥٣٧٣. وابن الوردي، جـ١ ص٢٣٢. والإتحاف، ص ٦٨. الارشاد، ص ٣١٥. واعلام الورى، ص٣٤٩. والمناقب، ص٥٢٤. والفصول المهمة، ص٣٠٧.

). وهو عدم ورود تعليقات الإمام العسكري (ع) على جملة من الحوادث العالمية في أيامه. وقد أعطينا فيما سبق المبررات الواقعية لذلك مفصلاً.

والمهم أن نعرف أنه واكب عصر الإمام العسكري (ع) العديد من الحوادث المهمة المختصة به، فالعام الأول من إمامته (ع) هو العام الأول لبدء دولة أحمد بن طولون في مصر. حيث بدأت بتولية الحكم على مصر والياً من قبل احد الأتراك هو بابكيال... أولاً. ثم آخر منهم هو ياركوج[١]، حيث استعمله الأخير على ديار مصر كلها وسلطه عليها فقوي أمره وعلا شأنه ودامت أيامه.

وفي ايامه (ع)، كانت سيطرة الحسن بن زيد العلوي على طبرستان، في ثورته الكبرى ضد السلطة التي دامت عدة سنوات، وما قام به وما نفذ ضده من حروب.

ويتكلل كل ذلك، من ناحية الأهمية بالنسبة إلى الكيان العباسي القائم بل لشعب المنطقة كله، بظهور صاحب الزنج بثورته العارمة الصاخبة التي عرفناها فيما سبق وقد استمرت حوالي الخمسة عشر عاماً. وسنجد للإمام (ع) تعليقاً بسيطاً على صاحب الزنج. أما الحوادث الأخرى فلم نسمع منه عليها تعليقاً. وإنما كان كأبيه يقتصر في نشاطه بصفته إماماً موالياً لمواليه وأصحابه مشرفاً على مصالحهم العقائدية والإجتماعية مضافاً إلى تمهيده المباشر لغيبة ولده الحجة بن الحسن المهدي (ع).

ومن الغريب المؤسف، أن ظروفاً صعبة نراها تمر على الخلافة العباسية في هذا العصر بالذات. ضعفت فيها الخلافة، وسيطر على الحكم الموالي والأتراك وجماعة آخرين كالموفق طلحة بن المتوكل. ونرى المهتدي يتحنث ويتشبه بعمر بن عبد العزيز في بني امية، وينصب قبة للمظالم ويتقرب إلى الله بما يعتقده من خدمة الناس وقضاء حوائجهم[٢]. كل ذلك لم يوجب خفة الضغط الموجه ضد الإمام وأصحابه ومواليه، بل كان في ازدياد مستمر وتصاعد كبير، على ما نرى من المعتمد عند وفاة الإمام العسكري وتقسيم أمواله وبدأ الغيبة الصغرى على ما سنسمع، بالرغم مما كان يتمتع به النعتمد من سلبية وانصراف عن شؤون الدولة.

والسبب في ذلك واضح وهو أن التوجس من الإمام وأصحابه والخوف من تحركاته، لو كان مقتصراً على شخص الخليفة أو بطانته لهان الأمر، ولاستطاع الإمام بكثير من الوسائل إخفاء نشاطه وبث تعاليمه بعيداً عن أنظار الدولة. ولكن الأمر ليس كذلك، بل كان هذا التوجس والإنحراف متمثلاً في خط اجتماعي عام لم يكن الخليفة إلا أحد أفراده... يضم كل من سيطر على الدولة وكسر شوكة الخلافة، كالموفق نفسه وجماعة الأتراك والموالي في اكثر قوادهم وعامتهم. كما يضم، إلى جانب ذلك، عدداً كبيراً من المصلحين والمنتفعين و[أعضاء الشرف] في جهاز الدولة الكبير.

فكان هذا الخط الإجتماعي العام يتعاون ويتضامن ضد الخط العام الذي تمثله قيادة الإمام (ع). ويحاول بكل صراحة وجد أن يبعد الإمام وأصحابه عن المسرح السياسي والإجتماعي ويعد عليهم انفاسهم ويحاسبهم على القليل والكثير. فمن ثم لا ينبغي أن نتوقع

---

[1]الكامل، جـ٥ ص٣٣٩.
[2]انظر الكامل، جـ٥ ص٣٥٧. والمروج، جـ٤ ص١٠٣.

خفة الضغط بتوالي الأعوام، بل شدته وترسخه وعمق تأثيره.
وعلى أي حال، فينبغي أن نكون على ذكر من ذلك، في مستقبل البحث فإنه يمثل أحد الأسباب المهمة لحدوث الغيبة.

تفاصيل مواقفه:

إذا نظرنا إلى مواقفه وأعماله (ع)، نجدها امتداداً طبيعياً لمواقف وأعمال والده (ع)، كما هو غير خفي لدى مقارنة بعضها من بعض، ومعرفة أنها تستقى من معين واحد وتتجه اتجاهاً متشابهاً.

ونستطيع أن نقسم مواقفه (ع) إلى أربعة:

الموقف الأول: موقفه تجاه من لا يؤمن بإمامته، حكاماً ومحكومين كإقامة الحجة عليهم أو تعليقه على بعض أعمالهم.

الموقف الثاني: جهاده العلمي في رد الشبهات وإيضاح الحق.

الموقف الثالث: موقفه من أصحابه، محذراً لهم من الوقوع في الشرك العباسي، أو معيناً لهم على نوائب الدهر.

الموقف الرابع: تمهيده لغيبة ولده قائم آل محمد (ص).

فلا بد من الدخول في تفاصيل هذه المواقف:

الموقف الأول: موقفه تجاه من لا يؤمن بإمامته.

ومن خلال تفاصيل هذا الموقف يمكن أن نضع يدنا على عدة نقاط:

النقطة الأولى: موقفه من خلفاء عصره:

كانت السياسة العباسية تجاه الأئمة (ع)، تلك السياسة التي سنها المأمون تجاه الإمام الجواد وطبقها المتوكل تجاه الإمام الهادي، وهي ربط الإمام بالبلاط ودمجه بالحاشية توصلاً إلى دوام مراقبته ودقة الإطلاع على أمره وفصله عن قواعده الشعبية الموالية له... كانت هذه السياسة سارية المفعول تجاه الإمام العسكري، فكان كوالده محجوزاً في سامراء مسؤولاً عن الذهاب إلى بلاط الخلافة كل اثنين وخميس[١].

إلا أن علاقته بالخلفاء كانت باحتراس وحذر مضاعفين، وكانت خالية من الضجيج الذي كان يثار حول والده (ع) بل كانت تقام بشكل روتيني رتيب، تمسكاً بتلك السياسة العامة بدون أن ينقل خبر في التاريخ عن تفاصيل العلاقات بينه وبين كل واحد من خلفاء عصره.

---

[1]المناقب، جـ٣ ص٥٣٣.

وإنما اقتصر التاريخ على نقل تنبؤات الإمام (ع)، بموت من مات في عصره من الخلفاء، وهم اثنان: المعتز والمهتدي.

أما بالنسبة إلى المعتز، فنجد الإمام (ع) يكتب إلى أحد أصحابه قبل موت المعتز بنحو من عشرين يوماً: الزم بيتك حتى يحدث الحادث. فيتخيل الرجل أن المراد الإشارة إلى حادث آخر. فلما قتل بريحة كتب إليه: قد حدث الحادث فما تأمرني. فكتب الإمام إليه: ليس هذا الحادث. الحادث الآخر، فكان من المعتز ما كان[١]. وكلنا يعرف ما الذي كان، من مقتل المعتز عام ٢٥٥هـ بيد الأتراك على اساس ضيق ذات يده عن دفع الرواتب والأرزاق، وبخل أمه عن إمداده بالمال، على ما سمعنا من التاريخ العام في الفصل الأول.

لاحظ معي قول الراوي: فكان من المعتز ما كان، بما فيه من تعمد الإغماض وبعد الإشارة إلى مقتل المعتز. كما أن تعبير الإمام عن ذلك أشد غموضاً. وقد عرفنا إلى الآن تفاصيل الظروف التي اوجبت إغماض العبارتين.

ومثله في الغموض تنبؤه الآخر بقتل المعتز، حيث يروي أن المعتز أمر سعيداً الحاجب بقتل الإمام بعيداً عن عيون الناس. قائلاً له: اخرج أبا محمد إلى الكوفة ثم اضرب عنقه في الطريق. قال الراوي: فجاء توقيعه (ع) إلينا - يعني إلى أصحابه -: الذي سمعتموه تكفونه. فخلع المعتز بعد ثلاث وقتل[٢].

ولا يخفى ما في هذه العبارة الغامضة تجاه الجهاز الحاكم، من وضوح تجاه أصحابه (ع)، ورفع لمعنوياتهم، أن يعلموا أن إمامهم وقائدهم المهدد سيبقى على قيد الحياة. وأن الذي هدده هو الذي سيبوء بالفناء والدمار. مضافاً إلى أنها ستكون دليلاً جديداً على إيمانهم وصدق مقاعدهم، عند تحقق النبوءة فتزيدهم قوة في العمل وتحملاً للتضحية في سبيل الحق.

وأما بالنسبة إلى المهتدي العباسي، فما قد يلاحظه التاريخ من كونه متحنثاً متديناً، يتشبه بعمر بن عبد العزيز، وكان يواصل الصيام وكان يركع ويسجد إلى أن يدركه الصبح[٣]. وأنه بنى القبة للمظالم جلس فيها للعام والخاص وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وحرم الشراب ونهى عن القيان واظهر العدل[٤]... هذا وإن كان تقدماً نحو الحق بالنسبة إلى أسلافه وتخلصاً عن كثير من العثرات والإنحرافات التي وقعوا فيها، إلا أنه على أي حال حق بمقدار فهمه وإدراكه... حق مبتور ناقص... لا يمكن أن يكون هو التطبيق الصحيح للإسلام.

ومن ثم وقف الناس منه موقف الرافض المستنكر، وذلك انطلاقاً من إحدى وجهتي النظر:

وجهة النظر الأولى:

وجهة من يجعل آلهه هواه، ويستصعب الحق والعدل ويستكين إلى اللهو واللعب

---

[1]المناقب، جـ٣ ص٥٣٦.
[2] المناقب، جـ٣ ص٥٣١.
[3] المروج، جـ٤ ص١٠٣.
[4] المصدر، ص٩٦.

الذي عودهم عليه الخلفاء السابقون. فكان مسلك هذا الرجل ضيقاً عليه وإحراجاً لموقفه. يمثل هذه الوجهة أكثر الشعب وأكثر القواد والوزراء والمنتفعين. يقول المسعودي: فثقلت وطأته على العامة والخاصة، فاستطالوا خلافته وسئموا أيامه وعملوا الحيلة عليه حتى قتلوه[١].

وجهة النظر الثانية:

وجهة الامام (ع) الواعية لحقيقة المشكلة الاجتماعية من ناحية وللعدل الاسلامي من ناحية اخرى. فليست المشكلة الاساسية في المجتمع، ما ادركه المهتدي من سوء القضاء او انصراف الخليفة عن مصالح الناس او كثرة البذخ في البلاط او زيادة مكتسبات القواد ورواتبهم. فان كل ذلك وإن كان ظالماً خارجاً عن حكم الاسلام. الا ان ذلك كله فرع الحقيقة الكبرى للمشكلة، وهو انحراف المجتمع اساساً عن العدل الاسلامي وعدم وعيه له وعدم استعداده لتطبيقه والتضحية في سبيله. والحل لا بد ان ينطلق من محاولة ايجاد الوعي وتثقيف الناس، حتى يخضعوا للحكم العادل ويكون طيباً على نفوسهم.

كما ان العدل الاسلامي ليس هو ما يقضي به المهتدي. فإنه على أي حال ليس جامعاً لشرائط القاضي العادل في الاسلام. وبالنتيجة فإن هذا الرجل هو ثمرة لخط طويل، منحرف - في نظر الامام (ع) - وغاصب للحق الأولي الذي يؤمن به الإمام لنفسه ولآبائه. ومن ثم لم تكن سيرة المهتدي لتشفع تجاه الإمام بحيث يخرج بها هذا الرجل عن كونه ظالماً إلى كونه عادلاً.

زد على ذلك، أن هذا الرجل الذي يدعي العدل، قد مارس سجن الإمام (ع)، إذن فهو - على ما هو عليه - ممثل للحقد التقليدي للدولة العباسية تجاه الإمام. وقد صرح الإمام في سجنه لأحد أصحابه المسجونين معه قائلاً: في هذه الليلة يبتر الله عمره. قال الراوي: فلما أصبحنا، شغب الأتراك وقتل المهتدي وولي المعتمد مكانه[٢]. وإذا رجعنا إلى التاريخ العام نرى كيف أن الأتراك بقيادة بابكيال قاتلوه وحاجوه على سيرته وعزلوه وقتلوه.

ومن طريف ما قالوا له: أن الرسول (ص) كان مع قوم قد زهدوا في الدنيا ورغبوا في الآخرة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم. وأنت إنما رجالك ما بين تركي وخزرجي وفرغاني ومغربي وغير ذلك من انواع الاعاجم... لا يعلمون ما يجب عليهم من امر آخرتهم، وإنما غرضهم ما استعجلوه من هذه الدنيا، فكيف تحملهم على ما ذكرت من الواضحة[٣].

ومن طريف ما فعل يومئذ: أنه بعد انهزام جيشه في قتال الأتراك، دخل سامراء وحده مستغيثاً بالعامة مستنصراً للناس، وهو ينادي: يا معشر المسلمين أنا أمير المؤمنين قاتلوا عن خليفتكم. فلم يجبه أحد من العامة إلى ذلك[٤].

---

[1] المروج، جـ٤ ص٩٦.
[2] المناقب، جـ٣ ص٥٣٥.
[3] المروج، جـ٤ ص٩٩.
[4] الكامل، جـ٥ ص٣٥٦.

ونسمع للإمام تنبأ آخر عن موت المهتدي أسبق من ذلك التنبؤ بأيام مقروناً بتعليق سياسي. وذلك: ان المهتدي بعد ان استفحل الامر بينه وبين الموالي، عزم على استئصالهم[١] وحلف قائلاً: لاجلينهم عن جديد الارض. فخطر في ذهن بعض اصحاب الامام ان انشغال المهتدي بذلك يصرفه عن ملاحقة الامام وتهديده له. فكتب الى الامام: يا سيدي، الحمد لله الذي شغله عنك، فقد بلغني أنه يتهددك.

فانظر بما اجاب... انه اذ يعيش الجو السياسي آنئذ يرى بوضوح ان الموالي اقوى من المهتدي واكثر عدة وعدداً. وإذا فهم الموالي قصده ضدهم... فما اسهل من قتلهم اياه. ومن ثم يكون تهديده لهم جناية من نفسه على نفسه وقطعاً لعمره، من دون ان يترتب غرضه. فقد وقّع الإمام بخطه: ذاك أقصر لعمره. عدّ من يومك هذا خمسة أيام ويقتل في اليوم السادس، بعد هوان واستخفاف يمر به[٢]. يشير إلى القتال والمناقشات وعدم خروج الناس لنصرته... فكان كما قال[٣].

موقف المعتمد تجاه الإمام:

نرى للمعتمد موقفاً غريباً لم يسبق لأحد من اسلافه أن قام به، وهو موقف التذلل للإمام والتضرع إليه.

فإنه كان يكفي لهذا الرجل أدنى تفكير... ليتوصل إلى الشك في بقائه في الخلافة يوماً أو بعض يوم فضلاً عن العام والأعوام. إذ يكفي أن يستعرض آجال أسلافه من الخلفاء وكيف كتبها الموالي والأتراك بسيوفهم وآرائهم. ليدرك ضعف موقف الخلافة بشكل عام لا في السيطرة على الحكم فقط، بل في السيطرة على الخلافة نفسها. إذن فهو بصفته سائراً في هذا الخط، فلن يكون احسن حالاً من أسلافه، بل قد يكون - في نظره - أسوأ حالاً باعتبار كونه مغلوباً على أمره مسلوباً عن التصرف بالكلية على حين كانوا أقوى منه وأكثر حرية وأنفذ حكماً.

لذا فقد وجد أقرب طريق لدفع الشر المستطير عن نفسه وضمان طول عمره وامتداد حكمه. ولا زال في أول اعوام خلافته، وأن يقصد الإمام (ع) في داره ويتضرع إليه ويسأله ان يدعو له بالبقاء عشرين سنة في الخلافة، فيجيبه الإمام قائلاً: مد الله في عمرك[٤].

انظر إلى هذه المدة التي حددها لنفسه... إنها اقصى همة المعتمد وأبعد أهدافه**!!** ومهما يكن رأيك في الدعاء... فإننا نجد أن مدة خلافته زادت على العشرين بثلاث سنين من عام ٢٥٦هـ إلى عام ٢٧٩هـ. كما يطلعنا على ذلك التاريخ العام. على حين لم يبق المتوكل - وهو أقوى خلفاء تلك الفترة - في الحكم غير خمسة عشر عاماً، من عام ٢٣٢هـ

---

[1]على ما تقول الرواية – في تاريخنا الخاص – وهو امر غير معروف من التاريخ العام. وإن كان من القرائن الإجتماعية قائمة على صحته.

[2] اعلام الورى، ص٣٥٦.

[3] الارشاد، ص٣٢٤.

[4] المناقب، ص٥٣٠ جـ٣.

إلى عام ٢٤٧هـ.

ولعل السر في زيادة الثلاث سنين على العشرين هو أنه عاش بعد دعاء الإمام عشرين سنة. ولذلك تشير الرواية قائلة: فأجيب - يعني الإمام - وتوفى- المعتمد - بعد عشرين سنة[1]، مع افتراض ان المعتد طلب الدعاء من الإمام بعد ثلاث سنين من خلافته، يعني عام ٢٥٩هـ.

وهو أول عام لإحساسه بالضعف نتيجة لبدء سيطرة الموفق على دفة الحكم والإدارة، بعد أن عقد له المعتمد بنفسه وعينه قائداً لحرب صاحب الزنج قبل هذا التاريخ بعام أي سنة ٢٥٨هـ.

ولكننا نستطيع الآن أن نرى بوضوح السر الطبيعي لإستجابة دعاء الإمام (ع). فإن المعتمد كان واهماً في كون ضعفه وانصرافه عن الحكم موجباً لقلة مدته وقصر عمره. فإن القوم من الأتراك وغيرهم إنما كانوا يقتلون أسلافه نتيجة لغضبهم من تصرفاتهم وأقوالهم. وأما إذا كان الخليفة نكرة سلبياً لا قول له ولا فعل... فهو الأمل الأساسي لهم لكي تنثني لهم الوسادة وتتفتح أمامهم الفرصة في التصرف التام في شؤون البلاد. ولعل المعتمد قد فهم ذلك - لا شعورياً - على الأقل.

ففضل بقاءه في الخلافة على السعي إلى تطبيق المصالح الإسلامية العليا ومن ثم استكان للذل والإنعزال. وبهذا أمكن استجابة الدعاء وبقاء المعتمد في الخلافة هذه المدة المتطاولة التي تزيد على تاريخ وفاة الإمام العسكري بحوالي تسعة أعوام.

ولعلك لاحظت معي أيضاً، كيف أن المعتمد يعرف موطن الحق ويؤمن في باطن نفسه بصحة موقف الامام (ع) وعدالة قضيته، وإن كانت شؤون الملك العباسي قد أخذت بخناق المعتمد واوجبت غلظته على الامام (ع) وعلى اصحابه، واما لو لم يكن المعتمد مؤمنا بذلك لما وجد أي داع في نفسه لمثل هذا الطلب والتضرع، ولاختار شخصاً آخر للقيام بمثل هذه المهمة.

فليكن هذا على ذكر منك فإنه ينفعنا في تفسير جملة من تصرفات المعتمد عند وفاة الامام العسكري (ع).

***

واما موقف الامام (ع) في استجابته لطلب المعتمد في الدعاء له. فقد كان واضحاً كل الوضوح، فهو:

اولاً: لم يرد اعلان التمرد والخلاف على الدولة، للذي عرفناه من سياسته وسياسة ابيه عليهما السلام. وكان رفضه لطلب الخليفة بالدعاء له تجسيداً لموقف التمرد والخلاف على الدولة، بشكل او بآخر، وهو ما لا يريده الإمام عليه السلام .

ثانياً: كان يريد (ع) اثبات الحجة على هذا الرجل وعلى غيره ممن يعرف هذه الواقعة، حين يرى الناس، وبخاصة الخليفة نفسه، في نهاية حياته، أنه قد استجيب الدعاء وقد استمرت مدة حكمه بالفعل عشرين سنة، فيتأكد بذلك من عدالة قضية الإمام وانحراف

---

[1] نفس المصدر والصفحة.

الخط الحاكم.

وقد يخطر في الذهن أن هذا الدعاء من الامام (ع) يستوجب طول عمر شخص يعتقده الإمام نفسه ظالماً منحرفاً. وجوابه: ان الإمام كان يعلم أن المعتمد متى وافته المنية - سواء طال زمانه ام قصر - فلن يخلفه شخص إلا مثله من حيث الفكرة والإتجاه. ولم يكن الإمام على ما عرفنا يخطط لنيل الحكم لكي يكون موت المعتمد موجباً لفوز الأمة الإسلامية بالحكم الإسلامي بقيادة الإمام (ع). إذن فيتمحض الموقف في الحصول على المصالح التي اشرنا إليها، وهي إقامة الحجة ضد موقف المعتمد، لإثبات عدالة قضية الامام (ع) وأصحابه.

خلط تاريخي:

والذي نود أن نشير إليه، ونحن في صدد الكلام عن موقف الإمام من الخلفاء. أنه وقع في هذا الصدد بعض التخليط في الروايات، حيث تذكر موقفاً للإمام العسكري (ع) تجاه المستعين. وهذا لا يمكن أن يكون صحيحاً. فإن هذا الإمام وإن كان معاصراً لعهد المستعين إلا أن ذلك كان في زمان حياة أبيه (ع) قبل توليه الإمامة الفعلية. ونحن نعرف من العقائد الإسلامية ان كل إمام يبقى في زمان أبيه صامتاً غير ذي نشاط، وإنما يبدأ علاقاته ونشاطه كله بعد موت أبيه وتوليه الإمامة الفعلية لمواليه.

فهذه الروايات إما أن تكون مكذوبة، من قبل الرواة أو انها تحتوي على تحريف وتخليط بين أسماء الخلفاء، فإنه قد يحصل مثل هذا الإشتباه لمدى التشابه اللفظي بين القابهم. او انه حصل الاشتباه في اسم الامام (ع)، إذ قد يكون الموقف لأبيه وقد نسب إليه. باعتبار أن كليهما عليهما السلام كان يسمى بالإمام العسكري، وإن كان هذا اللقب على الحسن بن علي (ع) أشهر.

ومثله ما روى من علاقته (ع) بالمتوكل[1]. فإنه لم يكن معاصراً لعصر إمامته (ع).

وقد التفت الإربلي في كشف الغمة[2] إلى هذا التخليط ونسبه إلى غلط الرواة والنساخ ثم قال: وللتحقيق حكم. أقول: وعلى أي حال تسقط هذه الروايات عن كونها صالحة للإثبات التاريخي.

النقطة الثانية: موقف الإمام العسكري من وزراء عصره.

نجد للإمام (ع) موقفاً حافلاً مع الوزير عبيد الله بن يحيى بن خاقان، الذي استوزره المعتمد في اول تسلمه الحكم عام ٢٥٦هـ[3] وله مجلس قصير معه[4] يرويه أبنه أحمد. وكان شديد النصب والإنحراف عن أهل البيت (ع). ومع ذلك نسمعه يقول: ما

---

[1] انظر المناقب، جـ٣ ص٢٢٠.
[2] انظر، جـ٣ ص٢٢٠.
[3] انظر الكامل، جـ٥ ص٣٥٨. والمروج، جـ٤ ص١١١.
[4] انظر الأرشاد، ص٣١٨. واعلام الورى، ص٣٥٧ وغيرها.

رأيت ولا عرفت بسر من رأى رجلاً من العلوية مثل الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا، في هديه وسكونه وعفافه ونبله وكبرته عند أهل بيته وبني هاشم كافة وتقديمهم إياه على ذوي السن منهم والخطر. وكذلك كانت حاله على القواد والوزراء زعامة الناس.

ونحن إذ نسمع هذا المدح والاكبار من أحمد بن عبيد الله، نعرف أثر هذا المجلس الذي سيرويه بنفسه، وتغير عقيدته من النصب إلى الحب، ولكنه على أي حال لم يؤمن بالإمامة.

وإذ يفكر الإمام العسكري (ع) أن يزور عبيد الله بن خاقان أبان وزارته، فإنه يتوخى عدة مصالح ومبررات كلها أو بعضها.

أحدهما: أن هذه الزيارة امتداد لتلك السياسة القديمة التي سار فيها المتوكل تجاه أبيه، من التقريب إلى البلاط، والدمج بالحاشية. ولم يكن الإمام بسلبيته، مريداً الخروج على هذه السياسة أو الإحتجاج ضدها.

ثانيهما: إن الإمام كان يستهدف من وراء هذه الزيارة بعض مصالح أصحابه، أما تأليفاً لقلب هذا الوزير تجاههم، أو أنه كان قاصداً إليه بحاجة مهمة معينة، لم يذكرها له، لانقطاع مجلسه معه بدخول أبي أحمد الموفق زائراً للوزير على ما سنذكر.

ثالثهما: أن هذا الوزير كان يحترم الإمام ويعتقد بقدسيته وعظمته وجدارته، كما يدل عليه كلامه الذي سنسمعه عنه، وكان الامام (ع) يعلم منه ذلك. فذهب لزيارته تأييداً لهذه الجهة في نفسه وإذكاءً لهذا النور في قلبه. وكأنه يريد أن يفهم الدولة بشكل عملي أنه (ع) إلى جنب الوزير في انتقاده للظلم والانحراف الصادر من رجال الحكم، فإنه (ع) يعطي التأييد لكل حق، أينما وجد الحق وليس له عداوة شخصية مع أحد، فإنه قضية أمة ودين، وهي أعلى وأوسع من الأشخاص والأرقام.

وقد اختار الإمام (ع) أن تكون زيارته في مجلسه العام لكي يحقق ذلك الهدف، ولئلا تكون زيارة خاصة قد تثير الشكوك.

وكان مجلس الوزير محتشماً مهيباً باحتشام الوزير وهيبته فكان لا يكنى أحد بحضرته ولا يمشي مستقبلاً أو مودعاً أحداً ولا يجوز الدخول إليه إلا بعد إذنه الخاص.

وفي أثناء جلوسه في مجلسه، وولده أحمد يقف خلفه إذ يدخل حجابه قائلين: أبو محمد بن الرضا بالباب. فيأخذ هذا الخبر اهتماماً في نفس الوزير ويقول بصوت عال محاولاً إسماع الزائر الكريم: ائذنوا له. قال ولده أحمد: فتعجبت مما سمعت منهم ومن جسارتهم أن يكنوا بحضرة أبي، ولم يكن يكنى عنده إلا خليفة أو ولي عهد أو من أمر السلطان أن يكنى.

يقول: فدخل رجل حسن القامة جميل الوجه جيد البدن، حديث السن، له جلالة وهيئة حسنة. أقول: كان عمره في أول وزارة عبيد الله بن خاقان أربعاً وعشرين سنة. وإنما استجلب عمره انتباه أحمد، باعتبار كثرة ما رأى له من تبجيل واحترام، مما لا يكون غالباً للفتى في مثل عمره (ع)، بحسب فهم هذا الرجل وتصوره.

قال أحمد: فلما نظر إليه أبي، قام فمشى إليه خطاً. ولا أعلمه فعل هذا بأحد من بني هاشم والقواد. فلما دنى منه عانقه وقبل وجهه وصدره، وأخذ بيده وأجلسه على مصلاه

الذي كان عليه وجلس على جنبه مقبلاً عليه بوجهه، وجعل يكلمه ويفديه بنفسه. أقول: ولا يخفى أثر هذا الإحترام على مجموع الحاضرين، في مثل هذا المجلس المحتشم.

وبخاصة في نفس أحمد بن عبيد الله، الذي كان متعجباً مما يرى من أبيه.

وبعد برهة قصيرة إذ دخل الحاجب معلناً عن مجيء الموفق [طلحة بن المتوكل] الذي يكلفه المعتمد يومئذ بقتال صاحب الزنج.

وكان الموفق إذا دخل على هذا الوزير تقدمه حجابه وخاصة قواده، فوقفوا يمين مجلس الوزير والدار على شكل صفين من حين دخول الموفق إلى حين خروجه.

وكان الوزير لا يزال مقبلاً على ابي محمد (ع) يحدثه حين سمع بمجيء الموفق. وهو يعلم كل العلم بما في عثور الموفق على الإمام في هذا المجلس من الخطر عليه وعلى الإمام معاً. فأراد أن يعرفه بكل أدب واحترام قبل دخول الموفق. فقال له إذا شئت، جعلني الله فداك يكني بذلك عن طلب القيام منه ثم عانقه وأمر حجابه بالأخذ بيد الإمام وراء أحد الصفين، ليكون في إمكانهم أن يخرجوه خلسة.

وأما احمد بن عبيد الله فقد بقي قلقاً متفكراً في أمر أبيه وأمر الإمام، حتى استغل فرصة سانحة لأبيه فاستأذنه بالسؤال وقال: يا أبه! من الرجل الذي رأيتك بالغداة، فعلت به ما فعلت من الإجلال والكرامة والتبجيل. وفديته بنفسك وأبويك. قال: فقال: يا بني ذاك أمام الرافضة الحسن بن علي المعروف بابن الرضا. ثم سكت وأنا ساكت. ثم قال - وانظر إلى ما قال!-: يا بني لو زالت الإمامة عن خلفائنا بني العباس ما استحقها أحد من بني هاشم غيره لفضله وعفافه وصيانته وزهده وعبادته وجميل أخلاقه وصلاحه. ولو رأيت أباه رأيت رجلاً جزلاً نبيلاً فاضلاً.

وهذا يدل بكل وضوح، على الذي عرفناه في تاريخ الإمام الهادي (ع)، من أن عظمة الإمام وعدالة قضيته قد تمشت في قلوب الناس وأفكارهم، نتيجة لجهود الإمام المتظافرة، فلم تدع حتى المنتفعين من الدولة والمنخرطين في سلكها، فضلاً عن جمهور العامة وسائر الناس.

قال أحمد: فلم تكن لي همة بعد ذلك إلا السؤال عن خبره والبحث عن أمره، فما سألت أحداً من بني هاشم والقواد والكتاب والقضاة والفقهاء، وسائر الناس، إلا وجدته عندهم في غاية الإجلال والإعظام والمحل الرفيع والقول الجميل والتقديم له على اهل بيته ومشايخه. فعظم قدره عندي. إذ لم أرَ له ولياً ولا عدواً إلا وهو يحسن القول فيه والثناء عليه.

النقطة الثالثة: موقف الإمام من صاحب الزنج. نستطيع أن نحلل موقف صاحب الزنج نفسه إلى ثلاثة أمور:

الأول: خروجه على الدولة العباسية وخلافتها.

الثاني: زعمه الإنتساب إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع). حيث زعم أنه علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[١].

---

[1] الكامل، جـ٥ ص٣٤٦ وغيره.

الثالث: خروجه على القانون الإجتماعي السائد بما فيه تعاليم الدين الإسلامي نفسه، من قتله الرجال وسلبه الأموال وإحراقه المدن وسبيه النساء، كل ذلك بالجملة وبلا حساب وباعداد الالآف لا الآحاد ولا العشرات.

أما الأمر الثالث: فموقف الإمام (ع) منه واضح كل الوضوح وهو الإستنكار والرفض التام القاطع لكل تلك الأعمال، على أساس منافاتها الفاضحة لعدالة الدين وتعاليم سيد المرسلين، تلك التعاليم التي يمثل قمتها العليا في نظره - على الأقل -.

ونحن في غنى في معرفة ذلك عن وروده في الروايات. وستأتي الإشارة إلى سبب سكوت الإمام عنه، مضافاً إلى وضوحه وأخذه مسلماً ومفروض الصحة بينه وبين أصحابه.

وأما الأمر الثاني: فهو الذي وردنا عن الإمام (ع) نفيه فإنه بصفته أعظم فرد في عصره من الذرية العلوية، يكون هو المسؤول عن إيضاح صحة نسبة هذا المدعى وبطلانها. وبخاصة بعد أن توجه السؤال إليه في ذلك.

فأجاب قائلاً - ضمن كلام له-: وصاحب الزنج ليس منا أهل البيت[1].

ولا يخفى ما في تجريده عن هذه الصفة من سوق رائجة عند الناس، فإن العقل والشرع وإن حكما بأنه "لا تزر وازرة وزر أخرى" وإنه لا نقص في الأب إذا كان أحد ذريته منحرفاً ظالماً. كيف وإن إبراهيم الخليل على نبينا وعليه السلام كان له ذرية ظالمون، أخرجهم الله تعالى عن عهده بقوله عز من قائل"لا ينال عهدي الظالمون". إلا أن الجمهور سوف يقول ما يشاء ويلوك العلويين بما هم منه براء. ومن ثم نستطيع أن نتصور أثر ادعاء صاحب الزنج الإنتساب إليهم، وأثر تكذيب الامام (ع) إياه.

ولم يسأل الإمام عن التفاصيل السياسية لثورة الزنج لعدم تحمله مسؤولية بيانها باعتباره ليس حاكماً ولا في طريق الحكم. وكل من يكون كذلك لا يكون مسؤولاً عن بيان ارآئه السياسية كما أسلفنا.

مضافاً إلى أن نقد صاحب الزنج في تفاصيله يحتوي على تأييد ضمني للدولة، وبخاصة إذا عرفنا أن المنازل له في حومة القتال هو الموفق الذي خشي عبيد الله بن خاقان ان يجتمع بالإمام في مجلسه، فاستنكار ثورة الزنج يجب أن يعطى من قبل الإمام بحذر بالغ بشكل لا يستشعر منه ذلك التأييد. فإن الأمر الأول الذي ذكرناه لصاحب الزنج وهو خروجه على الدولة العباسية ووقوفه منها موقف المعارض، أمر ينبغي المحافظة على معنويته.

من حيث كونه مؤدياً إلى إضعاف الحكم وكسر شوكته. وهذا معنى الفكرة القائلة: بأن المعارضين - مهما اختلفوا - يشتركون في مناوأة الوضع القائم.

على ان هناك فائدة أخرى قد ينالها الإمام وأصحابه من وراء حركة الزنج. فهي في نظرهم وإن كانت واقعاً مؤسفاً إلا أنها حقيقة واقعة يمكن استغلالها. وذلك، لأن الدولة لم تكن من القوة بحيث يمكن أن تحارب في جبهتين، وأن تعطي لكل جبهة ثقلها المطلوب.

إذن فاتجاهها لحرب الزنج يعني - إلى حد ما - خفة الضغط على الإمام وأصحابه.

---

[1] المناقب، جـ٣ ص٥٢٩.

ولكننا يجب ألا نبالغ في ذلك فإن الدولة كانت تبذل المستحيل في سبيل صد نشاط الإمام والوقوف ضده، بل أنها تراه - في واقعه - أشد خطراً وابعد أثراً من الزنج. وهي - على أي حال - لا تتكلف تجاه الإمام وأصحابه حرباً حقيقية وإنما غاية ما تتكلفه هو البذل على التجسس والسجن والتشريد، وهو أمر لا ينافي القيام بالحرب في جبهة أخرى.

النقطة الرابعة: موقف الإمام من ساجنيه.

وأقصد بهم من يتولى سجنه والإشراف عليه من قبل الدولة، فقد كان عليه السلام يقيم عليهم الحجة الواضحة التي يجعلهم بها يؤمنون به أعمق الإيمان، وبالتالي، بجريمة من أمر بسجنه ورضى به.

إلا أنه كان يقيم الحجة بطريق غير مباشر، لا يستخدم فيه الوعظ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... وإنما يقيمها بأفعاله... بعبادته... بزهده... بالآيات التي يتعمد إقامتها أمامهم بكل بساطة وهدوء.

ومن ثم نرى أن السجّان حين يؤمن به، يختص إيمانه بشخص الإمام من دون ثقافة تفصيلية، تلك الثقافة التي لم تكن متوفرة عند أمثال هؤلاء إلا بأقل القليل. ما لم يفترض ان الإمام يستطيع أن يزرق إليه بالكناية ولباقة التعبير بعض التوجيهات، وخاصة بعد أن أصبح السجان - وهو عين الدولة عليه - موالياً له لا يحتمل في شأنه أن يشي به.

فمن ذلك أنه حُبس أبو محمد (ع) عند علي بن اوتامش، وهو أحد أتراك العاصمة العباسية، وكان شديد العداوة لآل محمد (ع) غليظاً على آل أبي طالب... فما أقام إلا يوماً حتى وضع خديه له، وكان لا يرفع بصره إجلالاً وإعظاماً، وخرج من عنده وهو أحسن الناس بصيرة وأحسنهم قولاً فيه[1].

وهذه الرواية، والتي نذكرها بعدها أيضاً، تهملان ذكر الخليفة الذي أمر بسجن الإمام. هذا من فجوات التاريخ التي يصعب الوقوف فيها على امر يقين.

ومن ذلك أنه عندما حبس الإمام (ع)، دخل العباسيون على صالح بن وصيف فقالوا له: ضيق عليه. فلم يستنكر ابن وصيف ذلك، إلا أنه اراد أن يعلن اعتذاره عن عجزه عن التضييق عليه، فقال: وكلت به رجلين من شر من قدرت عليه: علي بن بارمش واقتامش... فقد صارا من العبادة والصلاة إلى أمر عظيم يضعان خديهما له. ثم إن ابن وصيف أمر بإحضارهما لإستجوابهما أمام النفر العباسيين عن هذا التغير الذي طرأ عليهما. فقال لهما: ويحكما! ما شأنكما في شأن هذا الرجل؟. فانظر بماذا أجابا وكيف يكون قولهما دعاية تلقائية صافية للإمام (ع) أمام هؤلاء المتعنتين. فقد قالا: ما نقول في رجل يقوم الليل كله، ويصوم النهار لا يتكلم ولا يتشاغل بغير العبادة. فإذا نظرنا إليه ارتعدت فرائصنا وداخلنا ما لا نملكه من أنفسنا[2].

ولعلك لاحظت معي معنى عجز الدولة عن التضييق عليه في سجنه. فإن أمرها تجاه الإمام دائرة بين شيئين: فأما أن تقتصر في الإشراف عليه على فرد أو أفراد معينين يواكبون كل الأيام التي يقضيها الإمام في السجن، فهؤلاء سيصبحون بعد قليل من الإندفاع

---

[1] كشف الغمة، جـ٣ ص٢٠٢.

[2] المناقب، جـ٣ ص٥٣٠.

تجاه الإمام بحيث يعد من المستحيل إقناعهم بتعذيبه والتضييق عليه، فلربما قدموا نفوسهم دونه أو عذابهم على راحته، أو اشتغلوا بالعبادة عن تنفيذ ما يوجه إليهم من أمر بهذا الخصوص. وإما أن ترى الدولة ضرورة تجنب ذلك فتستعين بكثيرين يقوم كل يوم واحد أو أكثر في الإشراف على السجن. فهذا يكون أنكى عليها، لأن هؤلاء برمتهم سيؤمنون بالإمام، ويصبحون - بشكل أو بآخر - من قواعده الشعبية ومؤيديه.

ثم أنه من المعتقد أن كلتا الروايتين تعربان عن حادثة واحدة لسجن الإمام (ع)، إلا أن الثانية توسعت في النقل أكثر واقتصرت الأولى على بيان حال علي بن اوتامش مع الإمام.

فإذا تم احتمال: أن يكون المراد من علي بن بارمش في الرواية الثانية هو علي بن اوتامش نفسه... مع حصول التحريف في نقله. إذا تم ذلك لم يبق أي تهافت بين الروايتين. أما صالح بن وصيف فلم يكن هو السجان وإنما كان بمنزلة مدير السجن، اما الإشراف المباشر فلعلي بن أوتامش وصاحبه.

النقطة الخامسة: موقفه (ع) من عامة من لا يؤمن بإمامته، وبخاصة الموالي والأتراك، لأجل إقامة الحق أو دفع الشبهات، ونحن هنا في غنى عن الإشارة إلى ما سبق أن عرفناه في تاريخ أبيه (ع)، من أهمية هذا الموقف في زيادة المخلصين له وتوسيع قواعده الشعبية... وبالتالي: بذر الشك في نفوس الناس من الحكم العباسي السائد.

فمن ذلك أن أبا محمد (ع) كان كثيراً ما يكلم غلمانه بلغاتهم وفيهم ترك وروم وصقالية، قال الراوي: فتعجبت من ذلك. وقلت: هذا ولد بالمدينة ولم يظهر لأحد حتى مضى أبو الحسن (ع)، ولا رآه أحد، فكيف هذا؟ وبينما يحدث نفسه بذلك إذ أقبل الامام (ع) عليه وقال له: إن الله عز وجل ابان حجته من سائر خلقه وأعطاه معرفة كل شيء. فهو يعرف اللغات والأنساب والحوادث. ولولا ذلك لم يكن بين الحجة والمحجوج فرق[1].

فقد دلت هذه الرواية على امور رئيسية ثلاثة:

الأمر الأول: ان الإمام (ع) كان يمتلك غلماناً كثيرين.

ولعلك تتوسع في الظن إلى الإعتقاد بأنه كان يملك إلى جانب ذلك ما يوازيه ويقضيه من الدار الواسعة والأموال والعلاقات. وهذا، لو فرضت صحته فهو ناشيء من أحد منشأين:

المنشأ الأول: ما سبق أن عرفناه من السياسة التي اتبعها العباسيون تجاهه وتجاه والده وجده (ع)، تلك السياسة التي كانت قائمة - بحسب التحليل - على ركائز ثلاثة:

أولها: تقريب الإمام من البلاط والدمج بالحاشية.

ثانيها: مراقبته والفحص عن أموره صغيرها وكبيرها جملة وتفصيلاً.

---

[1] الارشاد، ص٣٢٢ وما بعدها.

ثالثها: إكرامه، واحترامه ظاهراً، لأجل ذر الرماد في عيون الناس وإسكات من يحاول الإحتجاج على مراقبته ومضايقته.

ومن الطبيعي أن يحتاج تقريبه من البلاط إلى حياة مرفهة توازي كل من هو قريب من البلاط ومندمج في الحاشية. ولا يمكن أن تدرك الدولة العباسية غير ذلك، كما أن الدولة كلما شددت على المراقبة والمطاردة احتاجت إلى رماد أكثر لتذره في عيون الناس بطبيعة الحال.

ومن الطبيعي أن نتصور ان الإمام قد حصل على عدد من هؤلاء الغلمان نتيجة لهذه السياسة. والإمام يتقبلها لأمرين: الأول: تمشياً مع سياسته السلبية تجاه الدولة وتجنباً لإثارة الخلاف معها. الثاني: كون ذلك في مصلحة العبيد أنفسهم، من حيث إنقاذهم من براثن الباطل والإنحراف وانتقالهم إلى طريق معرفة الحق... وسيرهم في طريق الإنعتاق في نهاية الشوط.

المنشأ الثاني: ما عرفناه أيضاً من أن الإمام (ع) بصفته الرئيس الأعلى لمواليه والمؤمنين به يستقطب، بحسب الإمكان، كميات الأموال التي كانت ترد إليه من الأطراف من الحقوق الشرعية وغيرها مما يرسله مواليه، وكان يصرف القسم الأكبر منها على المصالح الإجتماعية والإسلامية لأصحابه ومواليه. وقد يبقى عنده - بعد ذلك - كمية من الأموال التي يستطيع الحصول بها على عدد من العبيد، لأجل مصالحه العامة والخاصة ومصالح العبيد أنفسهم أيضاً.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نحتمل - على الأقل - أن جملة الأموال قد ترد إليه - حين ترد - على شكل عبيد لا على شكل نقود. فيكون ذلك موجباً لتكدسهم لديه.

على ان الرواية عبرت بالغلمان، والغلام في اللغة: العبد والأجير... فربما كان عدد منهم أحراراً ولم يكونوا عبيداً. كان يستأجرهم للقيام بأمور معينة تعود إلى مصالحه الخاصة والعامة، والرواية لم تدل على اجتماعهم دفعة واحدة ليقال: أي حاجة إلى هذا المقدار من الأُجراء يومياً.

الأمر الثاني: مما يلاحظ دلالة الرواية عليه كما قلناه أن القاعدة العامة تقتضي كون الإمام خلال حياة أبيه أن يكون منعزلاً عن المسؤولية فارغاً عن شؤون القيادة وأعمالها، وتطبيقاً لهذه القاعدة كان الإمام الهادي (ع) يحجب ابنه عن المجتمع ويبعده عن العلاقات العامة.

وكان التركيز على الإمام العسكري (ع) من هذه الناحية أشد، لأجل تهيئة الذهنية العامة لتقبل احتجابه تقديماً لتهيئتها لغيبة الإمام المهدي (ع)، على ما سوف نشير إليه.

الأمر الثالث: ان الإمام (ع)، مضافاً إلى هدايته لغلمانه الموالي وأقامة الحجة عليهم، فإنه أقام الحجة على الرواي أيضاً، بعد أن تعجب من معرفة الإمام بمختلف اللغات، وكان حاصل مراد الإمام في جوابه: ان الإمام الذي يجب أن يكون المثال الأعلى للشعب المسلم وخير أفراد الأمة الإسلامية، إذا فرض أنه كان جاهلاً باللغات - مثلاً - فإنه يكون مشتركاً مع سائر الأفراد في هذا الجهل وليس له عليهم مزية. وهو معنى قوله (ع): لم

يكن بين الحجة والمحجوج فرق، ومن ثم جعل الله تعالى للإمام هذه الخصوصية وهي العلم بكل شيء، حتى يتحقق فعلاً أنه أفضل سائر أفراد الأمة الإسلامية.

ويندرج في هذه النقطة من مواقف الإمام (ع):

ما روى من أن رجلاً بالأهواز ناظر رجلاً من الثنويه، بقصد افحامه وإقامة الدليل الإسلامي الصحيح ضده. ولكنه كان ضعيف الثقافة الإسلامية، فبدل أن يؤثر فيه تأثر منه، وقويت حجة ذلك الثنوي في نفس هذا الرجل. ثم أن قدم سامرا... يقول:

فحين رأيت أبا محمد أومأ بسبابته: أحد أحد. فخررت مغشياً عليّ[١].

أقول: إنما تكون هذه الإشارة دليلاً على المطلوب، مع أنها تكرار لنفس الدعوى بدون زيادة... باعتبار أن الإمام استطاع استعمال المعجزة لإثبات الحجة، فيكون في مستطاع هذا الرجل أن يقول في نفسه: بأن هذا الإمام قطعي الصدق باعتبار معجزته - وهي علمه بما في نفسي بدون سابق معرفة - وهو يرشدني إلى أن الرب الذي وهبه هذا العلم رب واحد أحد لا إله إلا هو إذن فيثبت المطلوب، بالدليل الأني باصطلاح الفلاسفة.

ويندرج في هذه النقطة ايضاً، ما روي من إقامته للحجة على رجل من وفد جاء إلى سامراء من الأهواز من موالي الإمام (ع).

وقد صادف يوم وصول الوفد، يوم خروج السلطان إلى صاحب البصرة - على حد تعبير الرواية يعني خروج الموفق لمنازلة صاحب الزنج الذي كان مسيطراً على منطقة البصرة والأهواز -، وكان الإمام العسكري (ع) خارجاً من موكب السلطان. أقول: وهذا تطبيق جزئي لسياسة دمج الإمام بحاشية البلاط.

وإذ يرجع الإمام يمر في طريقه على جماعة الوفد... وحين يقرب منهم يقف ويمد يده إلى قلنسوته فينتزعها عن رأسه ويمسكها بيده ويمر بيده الأخرى على رأسه، ثم يلتفت إلى رجل من الحاضرين فيبتسم في وجهه... ويكون لهذا الموقف بالغ التأثير في نفس الرجل، فيبادر إلى القول أشهد أنك حجة الله وخيرته، قال الراوي: فقلنا: يا هذا ما شأنك. قال: كنت شاكاً فيه. فقلت في نفسي: إن رجع وأخذ القلنسوة من رأسه قلت بإمامته[٢].

ويطيب لي ان أعلق على هذه الرواية بما يلي:

أولاً: أننا نستطيع أن نحدد تاريخ مجيء هذا الوفد من الأهواز إلى سامراء. بعد أن عرفنا أنه وقع في اليوم الذي عقد فيه المعتمد للموفق قائداً لحرب الزنج. ونحن نعرف من التاريخ العام أن ذلك قد وقع في ربيع الأول من عام ٢٥٨هـ... وأن المعتمد قد ركب معه يشيعه حين خروجه[٣]. ومن هنا نعرف أن الامام (ع) كان في موكب المعتمد.

ثانياً: إن القواعد الشعبية الموالية للإمام (ع)، قد اتسعت وشملت كثيراً من

---

[1]انظر المناقب، جـ٣ ص٥٣٠. وكشف الغمة، جـ٣ ص٢١٥.
[2]انظر الخرايج والجرايج، ص٦٤ وغيره.
[3]الكامل، جـ٥ ص٣٦٥-٢٣١.

المناطق الإسلامية. وكانوا يرجعون في تحديد وضعهم الديني والإجتماعي والإقتصادي إلى الإمام. ويتم ذلك بأحد طريقين:

الطريق الأول: إرسال الوفود، لنقل الأموال التي تحصل من الحقوق والضرائب الإسلامية وتسليمها إلى الإمام، ولنقل الإستفتاءات والأسئلة حول مختلف الأحوال الشخصية والإجتماعية والعقائدية من اهل البلاد، ومعرفة جوابها من الإمام. وقد ورد هذا الوفد من الأهواز ليقوم بمثل هذه المهمة.

الطريق الثاني: الإتصال بوكلاء الأئمة (ع). فإنه كان لهم وكلاء في مختلف أنحاء البلاد الإسلامية، وفي كل منطقة تخضع للإمام بالولاء، يكون الوكيل مشرفاً عاماً على مصالحهم في حدود تعاليم الإمام وقواعد الشريعة الإسلامية. وسيأتي من الأخبار الكثيرة الدالة على ذلك.

ثالثاً: لعلك لاحظت معي كيفية إقامة الحجة على هذا الرجل على شكل سري لا يطلع عليه غيره، ولا يمكن أن يدخل تحت رقابة أو ضبط. ولو لن ينبس الرجل ببنت شفة لبقيت الحجة مكتومة من غيره إلى الأبد. وبهذا قد حصّل الإمام موالياً متيقناً بإمامته، من دون دخوله تحت طائل رقابة الدولة.

الموقف الثاني: جهاده العلمي: من حيث قيامه بمسؤوليته الإسلامية في رد الشبهات وإقامت الحق، بطريق المناقشة العلمية والجدل الموضوعي. أو إصدار البيانات العلمية أو تأليف الكتب ونحو ذلك.

فمن ذلك موقف الإمام (ع) من الكندي [أبي يوسف يعقوب بن اسحق] فيلسوف العراق في زمانه، حين أخذ في التأليف في تناقض القرآن، وشغل نفسه بذلك وتفرد به في منزله، فسلط الإمام عليه أحد طلابه بكلام قاله له، جعله يتوب ويحرق أوراقه. وملخص الفكرة التي بذرها الإمام في ذهن هذا الفيلسوف، بعد أن وصفه لتلميذه أنه رجل [يفهم إذا سمع]... هو احتمال أن يكون المراد بالآيات القرآنية غير المعاني التي فهمها وذهب إليها.

وحين ذكر له تلميذه هذا الإحتمال فكر في نفسه ورأى ذلك محتملاً في اللغة وسائغاً في النظر. فقال: أقسمت عليك ألا أخبرتني من أين لك. فقال: إنه شيء عرض بقلبي فأوردته عليك. فقال: كلا، ما مثلك من اهتدى إلى هذا، ولا من بلغ هذه المنزلة، فأخبرني من أين لك هذا. فقال: أخبرني به ابو محمد (ع) فقال: الآن جئت به. وما كان ليخرج مثل هذا إلا من ذلك البيت، ثم إنه دعا بالنار وأحرق جميع ما كان ألفه[١].

وهذه الرواية تدل على ان الكندي مر بمرحلة فكرية لم يكن يعترف فيها بالإسلام، وهو وإن كان أمراً محتملاً، إلا أننا لا نستطيع التشبث بهذه الرواية ضد الكندي. فإنها من المراسيل التي لا تصلح للإثبات التاريخي[٢]. ولم نجدها في المصادر الأخرى لتاريخنا الخاص، كما لم نجد ما يوازيها في تاريخ الكندي نفسه، في حدود ما أطلعنا عليه من مصادر.

---

[1]المناقب، جـ٣ص٥٢٦.
[2]قال يرويها ابن شهر أشوب في المناقب عن ابي القاسم الكوفي في كتاب [التبديل] مرسلة – بدون سند.

ومن بياناته العلمية إيضاحه لأبي هاشم الجعفري، وهو من خاصة أصحابه مسألة خلق القرآن[1]. وله (ع) بيانات تفصيلية في تفسير القرآن وفي عصمة الملائكة وفي الأخلاق الفاضلة[2].

ويذكر له ابن شهر آشوب[3]، مرسلاً، بياناً ضافياً، أرسله (ع) إلى علي بن الحسين بن بابويه القمي، وهو من أجلة علمائنا المتقدمين فقهاً ووثاقة، يخاطبه فيه: يا شيخي يا أبا الحسن، ونحن نعرف أن ابن بابويه توفي عام ٣٢٩هـ[4] فتكون وفاته بعد وفاة الإمام العسكري (ع) المتوفي عام ٢٦٠هـ بتسع وستين عاماً، فمن المحتمل أنه [عليه الرحمة] عاصر الإمام شاباً في نحو العشرين من العمر، وكان وهو في مقتبل العمر شيخاً جليلاً له المرتبة الفضلى التي تؤهله لأن يخاطبه الإمام بهذا الاسلوب والله العالم بحقائق الأمور.

وعلى أي حال، فالإمام - حسب الرواية - يؤكد في بيانه هذا على غيبة ولده الإمام المنتظر (ع)، وعلى الخلق الذي ينبغي أن يتحلى به الفرد المسلم في أيام الغيبة، وهو الصبر وانتظار الفرج.

فيكون هذا البيان إحدى تمهيداته (ع) للغيبة، وسوف نعرض لها في مستقبل البحث.

ونسب إليه أيضاً، بشكل غير موثوق، التفسير المشهور: بتفسير الإمام العسكري. وهو يحتوي على تفسير سورتي الحمد والبقرة بإستطرادرت كثيرة حول مناقشات دينية أو مذهبية أو روايات تاريخية وغير ذلك، وهو - على أي حال - ليس بقلم الإمام (ع) بل بتقرير بعض طلابه عن تدريسه إياه. فكان (ع) يدرس الطالب بحسب ما يرآه مناسباً مع فهمه، وكان الطالب يتلقى عنه ويكتب ما يفهمه منه. ومن هنا جاء مستوى التفسير منخفضاً عن مستوى الإمام بكثير. على أن روايته ضعيفة، لا تصلح للإثبات التاريخي.

ونسب إليه أيضاً كتاب ترجمة في جهة رسالة المقنعة. يشتمل على اكثر من علم الحلال والحرام. ألفه سنة خمس وخمسين ومائتين. وأوله: أخبرني علي بن محمد بن موسى[5] يعني والده عليه السلام. إذن فهو كتاب في الفقه بنحو الرواية.

وإذا نظرنا نجد أن المقنعة كتاب في الفقه للشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، احد مشايخ الطائفة الإجلاء وعلمائها القدماء.

المتولد عام ٣٣٦هـ والمتوفي عام ٤١٣هـ. وقد كتب عليه الشيخ محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه شرحه المشهور الموسوم بتهذيب الأحكام.

فخرج فتاواه كلها من الأخبار. أقول: وهذا الكتاب لا يناسب أن يكون هو المقصود لوجود البعد الزمني بينهما، إذ كانت ولادة الشيخ المفيد متأخرة عن وفاة الإمام العسكري (

---

[1]المناقب، جـ٣ ص٥٣٥.
[2]الإحتجاج، جـ٢ ص٢٥٠ وما بعدها.
[3]المناقب، جـ٣ ص٥٢٧.
[4]الكنى والألقاب، جـ١ ص٢١٨.
[5]المناقب، جـ٣ ص٥٢٥.

ع) بست وسبعين سنة، ولا نعلم بوجود كتاب آخر بهذا الأسم في عصره (ع).

على انه لم يعرف معنى قوله: كتاب ترجمة في جهة رسالة المقنعة. فهل هو نقل لهذا الكتاب من لغة أخرى أو هو استدراك عليها أو رد عليها أو تخريج لفتاواها أو أنه مكتوب على غرارها... كل ذلك وغيره محتمل... والله العالم. على أن الرواية في المناقب مرسلة غير قابلة للإثبات التاريخي. وهذا الكتاب غير موجود في اليد فعلاً، ومعه فلا يمكن نسبته إلى الإمام (ع).

الموقف الثالث: موقفه (ع) تجاه أصحابه. محذراً لهم من الوقوع في الشرك العباسي أو معيناً لهم على نوائب الدهر من الناحية الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

والإمام (ع) في هذا الموقف يمارس نشاطه، بصفته إماماً لمواليه، والمسؤول الأعلى عن مصالحهم واغراضهم الإسلامية.

وينقسم هذا الموقف إلى قسمين:

القسم الأول: قضاء الإمام للحاجات الشخصية الخاصة بأصحابه. كإرشادهم إلى حقيقة عقائدية أو الدعاء لهم بمجيء ولد أو الإقتراح عليهم بتسميته أو الدعاء بالشفاء من المرض أو إعطائهم كميات محدودة من المال، ونحو ذلك. وهو ما يخرج بنا استقصاؤه عن الغرض المقصود.

القسم الثاني: وقوف الإمام لمصالح أصحابه وشد أزرهم من الناحية الإجتماعية أو السياسية أو الإقتصادية، وهذا ما نحاول استعراضه فيما يلي وتحديده في عدة نقاط:

النقطة الأولى: تحذيره (ع) لأصحابه من الوقوع في الشرك العباسي أو تبشيره لهم من النجاة منه، فهنا - باعتبار ذلك - جانبان:

الجانب الأول: تحذيره (ع) إياهم من الوقوع في الشرك العباسي أو تهيئته الوسائل للنجاة منه.

فمن ذلك ما سبق في موقفه (ع) مع الخلفاء أنه كتب إلى أحد أصحابه قبل موت المعتز بنحو عشرين يوماً: إلزم بيتك حتى يحدث الحادث[١]، يعني بذلك موت المعتز. وكأنه (ع) كان يرى عليه خطراً يحيط به لو أن الرجل خرج من منزله في حياة المعتز.

ومن ذلك، أنه كتب بنفس المناسبة، وهو موت المعتز، إلى محمد بن علي السمري، وهو من خاصة أصحابه ورابع نواب ولده الحجة المهدي في غيبته الصغرى، كتب إليه مخاطباً أصحابه: فتنة تضلكم. فكونوا على أهبة. قال السمري: فلما كان بعد ثلاثة أيام وقع بين بني هاشم وكانت لهم هنه لها شأن. فكتبت إليه: أهي هذه؟ قال: لا. ولكن غير هذه فاحترسوا. فلما كان بعد أيام كان من أمر المعتز ما كان[٢].

---

[1] المناقب، جـ٣ ص٥٣٦.

[2] كشف الغمة، جـ٣ ص٢٠٧.

ويلاحظ في هذه الرواية عدة أمور:

طريق الخطابات المكتوبة وعدم المواجهة والمشافهة. ويندرج هذا ضمن التخطيط الذي كان يتبعه (ع) للتمهيد إلى الغيبة، على ما أشرنا وسيأتي تفصيله.

الأمر الثاني: أنه ما الذي وقع بين بني هاشم، حين كانت لهم هنه ذات شأن؟... لم يشأ الراوي الافصاح عن ذلك ولم يشأ التاريخ بيانه أيضاً. ولعل نزاعاً أو شغباً وقع بينهم نتيجة لمصالح خاصة أو انحراف لدى بعضهم... فكان لهم نتيجة لوقوع هذا الحادث هنه... يعني قد إتضحت أمام الآخرين احدى نقاط الضعف التي كان ينبغي ان تختفي عنهم وأن يرتفع الهاشميون عن مستواها فيما بينهم.

الأمر الثالث: اننا نستطيع أن نفهم من قوله: فكان من المعتز ما كان... موت المعتز بصفته ابرز الحوادث التاريخية التي طرأت على المعتز بعد إمامة الامام العسكري (ع).

ولكننا ينبغي أن نلوذ بالصمت تجاه السؤال عن المصلحة التي يراها الامام في تحذيره لأصحابه من موت المعتز. وما الذي كان يحدث لأصحابه حين موت المعتز زيادة على حالهم الجارية آنئذ، لو لم يأخذوا حذرهم ؟... هذا مما لا يستطاع الجواب عنه تاريخياً، وإنما هو موكول إلى الظروف والملابسات التي يقدرها الامام (ع) في العصر الذي يعيشه.

ولعلنا نستطيع أن نقدم لذلك اطروحتين محتملتين:

الاطروحة الأولى: ان الدول حين انتهاء رئاسة شخص وابتداء رئاسة خلفه، تكون عادة في ضعف وهبوط. ويكون في هذه الفترة من الهبوط نشاط ملحوظ للحاشية والبطانة والوزراء ونحوهم لأجل صيانة أساس الحكم والكيان القائم عند تبدل الرئيس. وهذه الفترة كانت تعيشها الأمة الاسلامية بين كل خليفتين. وبالطبع... يكون الجزء الأكبر من الحذر والمراقبة موجهاً ضد الامام وأصحابه، بصفتهم أهم الجهات المعارضة للدولة.

وحيث كانت سياسة الامام (ع) قائمة على نوع من السلبية تجاه الدولة... فقد أمر أصحابه بالصمت والكف عن النشاط الاعتيادي، ما دامت الدولة في حالة تأهب وحذر، ريثما يعود المياه إلى مجاريها، ويستتب الأمر للخليفة الجديد.

الاطروحة الثانية: ان مراد الامام التحذير مما وقع عام ٢٥٤هـ حيث أوقع مفلح - وهو أحد القواد الموالين للحكومة - بأهل قم فقتل منهم مقتلة عظيمة[١]. ونحن نعرف ما في قم من القواعد الشعبية المهمة للامام (ع) وبينهم الكبراء والعلماء والأعيان. وهذا العام هو أول أعوام تولي الامام العسكري للأمامة بعد أبيه.

ومن هنا نستطيع ان نفترض ان تحذير الامام كان مرسلاً إلى قم قبيل وقوع هذا الحادث، لأجل ان يأخذ أصحابه اهبتهم تجاهه. وهذا الحادث وان نسب في الرواية - على

---

[1] الكامل، جـ٥ ص٣٣٩.

فرض ارادته - إلى المعتز، حين قال الراوي: فكان من أمر المعتز ما كان. إلا انه لا ينافي قيام [مفلح] به، فان القائد انما يقوم باعماله انطلاقاً من اوامر الخليفة، فصح نسبته اليه.

الجانب الثاني: تبشيره (ع) لأصحابه بالنجاة من بعض ما كان يقع عليهم من الحيف والسجن ونحوه.

ولا يخفى ما في ذلك من رفع لمعنوياتهم، وتجديد لاستعدادهم إلى العمل الجديد... وتركيز ايمانهم بسبب تحقيق النبوءة بالبشارة.

فمن ذلك: ان الامام حين يكون هو وبعض اصحابه في سجن المهتدي العباسي يقول لأحدهم: في هذه الليلة يبتر الله عمره. قال الراوي: فلما أصبحنا شغب الأتراك وقتل المهتدي وولي المعتمد مكانه. وقد سبق الحديث في ذلك.

ومن ذلك: موقفه (ع) تجاه جماعة من أصحابه كانوا رهن الاعتقال تحت اشراف صالح بن وصيف. وهم: ابو هاشم الجعفري وداود بن القاسم والحسن بن محمد العقيقي ومحمد بن ابراهيم العمري وغيرهم. فبينما هم فيه إذ يدخل عليهم الامام ومعه اخوه جعفر. فيخف الجماعة لاستقباله والترحيب به فيقول لهم - فيما يقول -: لولا ان فيكم من ليس منكم لأعلمتكم متى يفرج عنكم. ويومي إلى جمحي كان معهم في الحبس يدعي أنه علوي، ويأمره بالخروج فيخرج. قال الراوي: فقال أبو محمد: هذا ليس منكم فاحذروه، فان في ثيابه قصة قد كتبها إلى السلطان يخبره فيها بما تقولون فيه... فقام بعضهم ففتش ثيابه فوجد القصة يذكرنا فيها بكل عظيمة[١].

ولعلك تلاحظ مقدار صرامة الدولة في ملاحقة أصحاب الامام (ع) وملاحقتهم، حتى في اثناء الاعتقال، حيث وضعت عليهم عيناً يرفع عنهم التقارير إلى الدولة من دون أن يعلموا بهويته. وقد كان بارعاً في أداء عمله بادعاء كونه علوياً لئلا يكون لهم حرج في التكلم أمامه.

ومن هنا نرى ان الامام يكشفه أولاً لأصحابه أمام هذا الرجل نفسه، ثم يحذرهم منه، ثم يخبرهم بالتقرير الذي يحمله. أما تفتيش ثياب الرجل فهو [خطوة ثورية] لم تكن بأمر الامام لمنافاتها لمنهج السلبية... وانما كان ارتجالاً من أحد اصحابه حيث حمله الغضب من هذا الرجل على ذلك. ولم يردعه الامام لأجل الاظهار العملي لصدق قوله عند استخراج التقرير منه.

وسيكون هذا درساً عملياً لهذه الجماعة الصالحة لم يكونوا يعرفوه قبل ذلك، وهو امكان ملاحقة الدولة لهم بالرقابة السرية حتى في السجن، واحتمال أن يكون احد المسجونين عيناً عليهم. ومن هنا يكون لزاماً عليهم تطبيق سياسة السلبية حتى في مثل هذه المواطن.

وهناك أمثلة اخرى لمواقف الامام هذه، يطول بنا المقام عند استيعابها، على اننا لسنا في مقام التفصيل والاستيعاب.

---

[1] أنظر كشف الغمة، جـ٣ ص ٢٢٢. والمناقب، جـ ٣ ص ٥٣٦. وأعلام الورى، ص ٣٥٤. ونور الأبصار، ص ١٦٦ وما بعدها

النقطة الثانية: من موقف الامام تجاه أصحابه: مساعدته لهم بالإمداد المالي لأجل مصالحهم الشخصية والعامة.

ونحن عرفنا فيما سبق الموارد المالية للامام (ع)، حينما تكلمنا عنها في الامام الهادي (ع). وقلنا انها تتكون من الأموال التي تجلب طبقاً للأحكام الاسلامية من مختلف بقاع بلاد الاسلام التي تحتوي على قواعده الشعبية، بواسطة الوكلاء المنتشرين فيها.

وبالرغم من محاولة اخفاء هذه الناحية اخفاءً تاماً، من قبل جانب الامام من جهة، وجانب السلطات من جهة اخرى. والسرية التامة التي كانت تكتنف كثيراً منها. إلا انه وردنا - بالرغم من ذلك - المقدار الكافي لتكوين فكرة واضحة.

فالامام (ع) يقبض من بعض الرسل اربعة آلاف دينار[١]، ومن آخرين مائة وستون صرة من الذهب والفضة[٢]، وبدفع رسول آخر ما معه من المال إلى المبارك خادم الامام بأمر منه (ع)، وكان قد حمله من الموالين في جرجان[٣] وستبقى هذه الأموال ترد إلى حين وفاة الامام وبعده. فمنها مال جليل جمعه محمد بن إبراهيم بن مهزيار[٤]، ومنها سبعمأة دينار يأتي بها أحد الموالين[٥] وثماينة عشر قيراطاً من الذهب وحبة يأتي بها شخص آخر[٦]. فكن على ذكر من ذلك، فإنه يشكل احدى النقاط الرئيسية لنشاط نواب الحجة المهدي (ع) بعد الامام العسكري (ع).

وإذ يتشكل من هذه الواردات المال الضخم الذي يمكنه أن يسد حاجات الالآف من المحتاجين ويمول العشرات من المشاريع الاجتماعية الضخمة... ترى الامام الهادي (ع) فيما سبق يبذل في احدى اعطياته تسعين الفاً من الدنانير لثلاثة من أصحابه. وترى الامام العسكري الآن يبذل ما يفوق هذا الرقم باكثر من ضعفه، حيث وصل الرقم إلى مائتي الف دينار، اعطاه لاثنين من مواليه.

فقد حج أبو طاهر بن بلبل، فنظر إلى علي بن جعفر الهمداني وهو ينفق النفقات العظيمة فلما انصرف كتب بذلك إلى محمد أبي محمد (ع) فأمر لهما بهذا المال[٧].

ويفهم من ذلك بوضوح ان علي بن جعفر الهمداني، كان ينفق النفقات في الحجاز، والرواية وان لم تصرح بالوجوه التي كان ينفق فيها هذه الأموال، حفاظاً على منهج الكتمان. إلا ان ضخامة الارقام تدلنا على كونه مشروعاً اجتماعياً ضخماً أو عدة مشاريع، وإقرار الامام اياه وامداده له يدل على اخلاصه وتوفر المصلحة الاسلامية فيه.

وتستطيع أن تلاحظ بوضوح، كيف استطاع الامام، وهو المضطهد الممتحن مع كل مواليه، ان يقبض هذه الأموال من مواردها وان يعطيها في مصادرها طبقاً للمصالح

---

[1] كشف الغمة، جـ٣ ص٢١٦.
[2] الاحتجاج، جـ٢ ص٢٦٩.
[3] كشف الغمة، جـ٣ ص٢١٧.
[4] الارشاد، ص٣٣١.
[5] اعلام الورى، ص٤٢٠.
[6] الخوايج والجرايح، ص١١٣.
[7] انظر المناقب، جـ٣ ص٥٢٦.

التي يراها، بشكل تقف الدولة العباسية تجاهه عاجزة مكتوفة الأيدي عن منعه، بالرغم من بذل اقصى وسعها في ذلك. ولا زال في الذهن ما سمعناه في تاريخ الامام الهادي كيف انها تحاول السيطرة على كل مال يرد اليه، حتى ولو وصل في جوف الليل. مع ذلك استطاع الامام العسكري (ع) ان يسيطر وان يكون له زمام المبادرة إلى ذلك، باعتبار مسلك السرية والرمزية الذي يلتزمه ومن انكشاف بعض هذا الأموال للدولة، إلا نتيجة لتقصير بعض الأطراف في الأخذ بهذا المسلك.

وعلى أي حال، فهذا مثال لعطائه الضخم ومساعداته الاجتماعية الكبرى. وأما اعطياته على المستوى الخاص، فاكثر من أن تحصى: فمنها: سبيكة من الذهب تقدر بنحو خمسمائة دينار اعطاها الامام (ع) لأبي هاشم الجعفري، إذ شكا اليه الحاجة. وقال: خذها يا أبا هاشم واعذرنا.

ومنها: المائة دينار التي أرسلها اليه أيضاً مرفقة بكتاب يقول (ع) فيه: إذا كانت لك حاجة فلا تستح ولا تحتشم وأطلبها تأتيك على ما تحب إن شاء الله[١].

ومنها: أيضاً الخمسمائة درهم التي أعطاها لعلي بن ابراهيم والثلاثمائة التي أعطاها لإبنه محمد... اعطاهما دون أن يقابلهما... أوصلها اليهما خادمه[٢]. وهذا جزء من مخطط الاحتجاب الذي كان يسير عليه الامام العسكري (ع) تمهيداً لغيبة ولده المهدي (ع) وقد سبق ان عرفنا صوراً منه أيضاً.

النقطة الثالثة: موقفة (ع) في نصح أصحابه وتوجيههم ورفع معنوياتهم.

إذ هم في معمعة التضحية الاجتماعية الكبرى... تلك التوجيهات التي تشكل حجر الزاوية في تأجيج نار الايمان ونور الاخلاص وعاطفة العقيدة عند أصحابه ومواليه، وزرع روح التضحية والجهاد فيهم... وهم أحوج ما يكونون إلى التضحية والجهاد.

وهذا التعليم والتوجيه كان مستمراً من كل إمام من آبائه (ع) تجاه مواليه وأصحابه في عصره، بالشكل الذي يتلائم وحوادث ومتطلبات ذلك العصر. ومن هنا نجد ان الامام العسكري يشارك آباءه في هذا التعليم الايماني والتوجيه الجهادي، حفاظاً على الخط العريض، وسيراً على المخطط الكبير الذي التزموه (ع). فنجد أن شخصاً من أصحابه يكتب اليه يشكو اليه الفقر. وقد سبق ان سمعنا شكايات عديدة مماثلة، ونحن نعرف منشأها بوضوح... ان الفرد من أصحاب الامام (ع) لو ذاب في الدولة وساير الحكام وباعهم ضميره ونشاطه، لنال عندهم المال الوفير والعيش الرغيد والجاه العريض، وانما عانت هذه الزمرة المضطهدة الفقر، باعتبار ما تحاوله الدولة العباسية على استمرار من ابعادهم عن المسرح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتواجه أمامها لديهم صموداً ونبلاً وإرادة. فكانوا ينزلون همومهم وآلامهم بقائدهم الأعلى وموجههم الأكبر... إمامهم العسكري (ع).

فكان تارة يتبرع بالمال، كما سمعنا، واخرى يقوم بالتوجيه الفكري العقائدي،

---

[1] انظرهما في الارشاد، ص٣٢٢.

[2]انظر المناقب، جـ٣ ص ٥٣٧.

لأجل تصعيد روح التضحية والجهاد والصبر على المصاعب في سبيل الحق الكبير والهدف العظيم، تحت قيادتة الرشيدة، فيقول: الفقر معنا خير من الغنى مع غيرنا. والقتل معنا خير من الحياة مع عدونا... ونحن كهف لمن التجأ الينا، ونوراً لمن استبصره بنا، وعصمة لمن أعتصم بنا. من احبنا كان معنا في السنام الأعلى ومن انحرف عنا فإلى النار[١].

ومن ذلك ان أبا هاشم، وقد عرفناه من خاصة أصحاب الامام (ع)، حين يرى معالم الانحراف في المجتمع واتباع المصالح والشهوات، وهو يعلم ان حزب الله هم المفلحون وان حزب الشيطان من أصحاب السعير... يقول: اللهم اجعلني في حزبك وفي زمرتك ان كنت بالله مؤمناً ولرسوله مصدقاً وبأوليائه عارفاً ولهم تابعاً... ثم ابشر[٢]... فهذا هو الانسان الذي يكون في حزب الله فيجيبه الإمام (ع) أنت في حزبه وفي زمرته... عادلاً واعياً... يمثل في عقيدته وسلوكه المستوى العالي للتطبيق الاسلامي العادل... ومن ثم يستحق البشارة ببلوغ قصده ونيل الرضا به، والخلود في الجنة في منتهى شوطه.

ولا يخفى ان هذه التعاليم الاسلامية الواعية، لم يكن يبلغها الامام إلا للخاصة من أصحابه، الذين يتحلون بالصمود تجاه الضغط الحكومي والحفاظ على هذه التعاليم وعدم بثها في متاهات الانزلاق والشبهات.

أما سائر القواعد الشعبية الموالية، فكانت محرومة بشكل عام، من هذا التوجيه العالي الواعي. وذلك لعدة أسباب اهمها أمران: اولهما: ما خطته الدولة للامام من الانفصال عن قواعده الشعبية بتقريبه إلى البلاط ودمجه في الحاشية وقد كان رفض ذلك من قبله (ع) منافياً لسياسة السلبية تجاه الدولة التي اختطها وآباؤه من قبله. وثانيهما: ان الفرد العادي لهذه القواعد يعيش المعترك بكل ثقله، ويتصف عادة بضعف الارادة تجاه التيار الحكومي. فمن المحتمل ان يتسرب منه هذا التوجيه الواعي المضاد للدولة و[الخارج على القانون!!] إلى الجهات الحاكمة. وهو ما لا يريده الامام (ع).

***

الموقف الرابع: تمهيده (ع) لغيبة ولده المهدي (ع).

ان الامام الحسن العسكري (ع) حين يعلم بكل وضوح تعلق الارادة الالهية الازلية بغيبة ولده لأجل أن يكون مذخوراً لاقامة دولة الحق وتطبيق العدل الاسلامي على الانسانية. والأخذ بيد المستضعفين في الأرض الموتورين من دول الظلم والانحراف... ليتبؤوا فيها حيث يشاؤون... يبدل خوفهم أمناً... يعبدون الله لا يشركون به شيئاً... فيؤسسوا بذلك دولة المؤمنين المتقين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

حين يعلم (ع) بذلك... يعرف ان عليه جهداً مضاعفاً ونشاطاً متزايداً في التمهيد لغيبة ولده. والسبب في ذلك: ان البشر - بشكل عام - مربوطون في مدركاتهم بالحس والعادة التي يعيشونها وفي حدود الزمان والمكان. ومن الصعب على الشخص الاعتيادي

---

[1] كشف الغمة، جـ ٣ ص ٢١١.

[2] اعلام الورى، ص ٣٥٥.

ان ينظر نظراً معمقاً تجديدياًَ، أسمى من هذه الحدود، ما لم يطلع الفرد على البرهان الصحيح المدعم بالايمان الراسخ القائل: بأن الكون أوسع من العالم المنظور ومن حدود الزمان والمكان... وان في عالم الوجود قوى كبرى وارادات واسعة، تستقي تدبيرها وادارة شؤونها من الارادة الازلية والحكمة اللانهائية... من الله تعالى.

والانسان كلما سما روحياً، وتعمق فكرياً، استطاع استجلاء هذه الحقيقة الكبرى أكثر، كما انه كلما تسافل روحياً وأخلد إلى الأرض واتبع هواه وتغافل من صوت عقله... كلما كان ابعد من ذلك وأكثر انشداداً إلى حسه وعادته.

ولم يكن المجتمع الذي يعيشه الامام (ع) ... لم يكن - شكل عام - إلا متكونا من الانسان المتسافل روحياً المشدود إلى مصالحه وخدمة ذاته وانحرافه بعيداً عن عمق الايمان وعن سمو الروح ودقة الفكر. لا يختلف في ذلك الحاكم عن المحكوم والمولى عن العبد. ولعل فيما استعرضناه في الفصل الأول من التاريخ العام لهذا العصر ما يعطي فكرة واضحة عن ذلك.

نعم، يستثنى من ذلك - بشكل وآخر - رجال الفكر في ذلك العصر وقادة النهضة العلمية فيه... بما فيهم أصحاب الأئمة (ع) الذين تربوا على توجيهات الامام العسكري وآبائه (ع). إلا أن ذلك لا يكفي في تحقيق الغرض المنشود، فان فكرة الغيبة يجب ان تكون عامة بين سائر الناس وليست خاصة برجال العلم والفكر والنظر.

والغيبة، التي يجد الامام نفسه مسؤولاً عن التخطيط لها، حادث قليل النظير في تاريخ البشرية ويحتوي إلى حد كبير على عنصر غيبي، خارج عن حدود المحسوس والمعتاد من الحياة فان عنصر اختفاء المهدي (ع) وان امكن تفسيره تفسيراً طبيعياً[1]. إلا ان طول عمره متمحض بالارادة الالهية الخاصة وبالعامل الروحي النازل من فوق الكون المنظور... لأجل حفظ مصلحة الاسلام العليا، وانجاز يوم الله الموعود.

اذن، فستكون الغيبة التي يمهد لها الامام العسكري (ع) أمراً غريباً على الاذهان بعيداً عن الطباع، يحتاج إلى تكرار وتفهيم وجهد مضاعف كبير.

وكانت الارهاصات المسبقة والتبليغات المتوالية عن المهدي... متتابعة متواترة عن النبي (ص)... رواها مؤلفوا الصحاح وهم معاصرون أو متقدمون على هذه الفترة بما فيهم البخاري ومسلم واحمد بن حنبل. ومتتابعة متواتره عن الأئمة (ع) يرثها أصحابهم جيلاً بعد جيل حتى أصبحت من ضروريات المذهب بل من قطعيات الاسلام... وكان كل إمام يقوم بدوره الكافي في التبليغ والارشاد إلى هذه الفكرة الكبرى.

وقد كان لكل هذه التبليغات أثرها الكبير في ترسيخ فكرة المهدي في نفوس المسلمين بشكل عام... يأخذ كل فرد منهم ما يناسبه منها بحسب عمق ايمانه وسعة تفكيره واتجاه مذهبه في الاسلام. وستعرف انها استطاعت أن تثير اهتمام السلطة الحاكمة بشكل حاد ومركز، لا بالايمان بها، بل بالوقوف ضدها ومحاولة القضاء عليها.

فالامام العسكري (ع)، وهو يواجه المسلمين بهذه الفكرة، يجد بالرغم من اخلادهم إلى مصالحهم وانحرافهم وحدود حسهم... يجد عندهم مسبقات ذهنيه وقاعدة فكرية

[1]على ما سوف يأتي في الكتاب الثاني من هذه الموسوعة .

مشحونة بالايمان بفكرة المهدي والاعتقاد بإمكان وقوعها، مما يجعل له ارضية ممهدة للسير من قبله بهذا الشوط إلى نهايته.

وانما الأمر الكبير الذي يتحمل الامام العسكري (ع) مسؤوليته، بصفته والداً مباشراً للمهدي (ع) ... هو فكرة التطبيق وانهم قد اظلهم زمان الغيبة وأوشكت على الوجود والتنفيذ. وهو أمر صعب بالنسبة إلى الفرد العادي استطيع ان اسميه بـ[الصدمة الايمانية]. فإن هناك فرقاً كبيراً في منطق ايمان الفرد العادي بين ايمانه بالغيب بشكل مؤجل لا يعلم امده إلا الله تعالى ولا يكاد يحس الفرد بأثره في الحياة... وبين الايمان بالغيب مع اعتقاد تنفيذه في زمان معاصر ويكفيك ان تتصور نفسك وحالتك الايمانية الوجدانية إذا اخبرك شخص لا تشك بصدقه بقرب حدوث يوم القيامة مثلاً أو قرب موتك مثلاً. فإن مثل هذا الخبر يعتبر صدمة للايمان لأنه يحتاج إلى مؤونة زائدة وقوة مضاعفة من الايمان والارادة والتفكير... ويحتاج الفرد فيه إلى حشد كل ما في نفسه من قوى الايمان ومقدمات البرهان. بالشكل الذي يسعفه بالقناعة بأمر غيبي كهذا.

ومن ثم كان على الامام ان يبذل جهداً مضاعفاً لتخفيف هذه الصدمة وتذليلها، وتهيئة الذهنية العامة لتقبل الفكرة الجديدة، وتعويد أصحابه على الالتزام بما تتطلبه الغيبة من انحاء من العقيدة والسلوك. وخاصة وهو يريد تربية جيل واع. متحمل للمسؤولية تجاه ذلك ليكون هو البذرة الاساسية لتربية الاجيال الآتية، التي ستبني بجهدها - الغث والسمين - تاريخ الغيبتين: الصغرى والكبرى.

فإذا عطفنا على ذلك، ما عرفناه من ظروف الامام وأصحابه، والمعانات الصعبة التي كانوا يعيشونها من قبل الدولة. واخذنا بنظر الاعتبار ان فكرة المهدي - وهي الفكرة الاصلاحية الثورية الكبرى - تعتبر في منطق الحكام، امراً مخوفاً يهدد كيانهم ويقض مضاجعهم، ويعتبر التصريح بها والدعوة اليها خروجاً على قانونهم وتمرداً على أساس دولتهم... على حين كان الامام قد اتخذ سياسة السلبية والمسالمة مع الدولة، وعدم مصارحتها بالخلاف.

من كل ذلك نستطيع ان نتميز بكل وضوح دقة مهمة الامام (ع) وصعوبة موقفه، في التوفيق بين سلبيته تجاه الدولة، وبين ايضاح فكرة المهدي للاجيال.

ومن ثم سار الامام على مخطط معين، توصل به إلى كلا الغرضين وحقق كلا الهدفين كما سنرى ونستطيع ان نقسم نشاط الامام (ع) حول ذلك إلى قسمين: أحدهما: نشاطه بلحاظ ولادة المهدي (ع) وتربيته وصيانته وحجبه عن أعين الناس مع إظهاره لبعض خاصته ونحو ذلك. ثانيهما: بيانه لفكرة الغيبة وافهام الناس تكليفهم ومسؤوليتهم الاسلامية تجاهها. وتعويدهم على متطلباتها.

أما القسم الأول فمن المستحسن ارجاء الحديث عنه إلى الفصل الرابع الآتي حين نتعرض لتاريخ المهدي (ع) خلال حياة أبيه، وسنرى حينئذ المواقف التفصيلية التي اتخذها الامام العسكري (ع) تجاه ولده.

وأما القسم الثاني فهو الذي يحسن التعرض له في المقام، وهو ما يعود إلى موقفه (ع) تجاه الآخرين في مخططه للتمهيد للغيبة، بإعتبار المهام الكبرى التي أشرنا اليها.

ويمكن تحديد نشاطه (ع) في هذا السبيل ضمن نقاط ثلاث: النقطة الاولى:

تعاليمه وبياناته عن المهدي، كحلقة من تبليغات آبائه واجداده عنه (ع). مع زيادة جديدة تخص الامام العسكري (ع) بصفته الوالد المباشر للمهدي والمخطط الأخير لغيبته.

وتتخذ هذه البيانات على لسان الامام أشكالاً ثلاثة:

الشكل الأول: بيان عام كبيانات آبائه (ع)، في صفات المهدي بعد ظهوره وقيامه في دولة الحق.

فمن ذلك قول الامام العسكري (ع) في جوابه لبعض أصحابه حين سأله عن القائم إذا قام بم يقضي وأين مجلسه الذي يقضي فيه؟. فكتب (ع): سئلت عن القائم، فأذا قام قضى بين الناس بعلمه كقضاء داود، لا يسأل البينة[١].

واود أن أشير في هذه الرواية إلى جهتين:

الجهة الأولى: ان السؤال والجواب بين السائل والامام (ع) كان بطريق المكاتبة لا المشافهة. وهذا تطبيق لسياسة الامام في الاحتجاب تمهيداً لفكرة الغيبة على ما سنعرف.

الجهة الثانية: ان المزية الرئيسية لقضاء داود (ع) هو عدم المطالبة بالبينة، حيث نراه قال للمدعي: لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه[٢]. من دون ان يلتفت إلى صاحبه فيسأله عن رأيه ولا ان يطالب المدعي بالبينة المثبتة لدعواه.

وعلى أي حال، فتطبيق ذلك من قبل المهدي (ع) يتوقف الجزم به على صحة هذه الروايات التي اعربت عنه. وفي بعضها ما يدل على انه (ع) يقوم بذلك بعد ظهوره مرة واحدة امتحاناً لأصحابه وستيثاقاً منهم؛ كما كانت نفس الحادثة بالنسبة إلى النبي داوود (ع) امتحاناً له [وظن داوود إنما فتناه فاستغفر ربه وخرّ راكعاً وأناب]. ولعلنا نعرض إلى تفصيل ذلك في بعض بحوثنا الآتية[٣].

الشكل الثاني: ان يتخذ بيان الامام (ع) عن المهدي شكل النقد السياسي لبعض الأوضاع القائمة آنئذ، مقترنة بفكرة ان المهدي (ع) حينما يظهر فانه يأمر بتغييرها. وكل ما يأمر المهدي بتغيره فهو باطل للتسالم على كون حكمه قائماً على العدل الاسلامي، كما جاء به رسول الله (ص).

فمن ذلك قوله (ع): اذا خرج القائم يأمر بهدم المنابر والمقاصير التي في المساجد... والمقاصير غرف معينة بناها الخلفاء في المساجد حتى يصلّوا فيها بإمامة الجماعة منفصلين عن جماعتهم، لأجل حفظ غرضين من اغراضهم هما: الأمن اثناء الصلاة من الاعتداء وزرع الهيبة في نفوس الآخرين. وهذا العمل مما يعتقد الامام بطلانه،

---

[1] انظر الارشاد، ص٣٢٣.

[2] ص: ٢٤/٣٨.

[3] انظر الكتاب الثالث من هذه الموسوعة.

ولا زال من واضحات الفقه الامامي فساد الجماعة إذا صليت بإنفصال الامام عن المأمومين. ومن ثم يكون من الحق ان يأمر المهدي بإزالة ذلك عن الوجود.

غير اننا نجد الراوي لم يفهم الوجه في ذلك، وتساءل في نفسه مستغرباً: لأي معنى هذا، فيقبل عليه الامام ويقول: معنى هذا انها محدثة مبتدعة لم يبنها نبي ولا حجة[١].

الشكل الثالث: ان يتخذ بيان الامام شكل الوصية العامة والنصيحة التوجيهية الكبيرة، لقواعده الشعبية. وإعطائهم الفكرة الصحيحة الحقة، فيما هو تكليفهم الاسلامي في سلوكهم النفسي والاجتماعي، تجاه ما سيعانونه، من غيبة امامهم وانقطاعهم عن القيادة المعصومة ردحاً من الدهر.

فنراه (ع) يكتب إلى أحد علمائنا الأبرار أبي الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمي، رسالة بهذا الشأن يقول فيها: عليك بالصبر وانتظار الفرج. قال النبي (ص)أفضل أعمال امتي انتظار الفرج... ولا يزال شيعتنا في حزن حتى يظهر ولدي الذي بشر به النبي (ص)يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً. فاصبر يا شيخي يا أبا الحسن علي، وأمر جميع شيعتي بالصبر. فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين[٢].

فهذا هو أعلى مستوى اسلامي واعي، للسلوك الصحيح للفرد المسلم في اثناء الغيبة، ومن هنا نرى الامام (ع) يؤكد في عبارته هذه على عدة مفاهيم:

المفهوم الاول: الصبر بمعنى تحمل المشاق والعقبات والارتفاع فوق مستوى الآلام التي تنجم عن فعل الظالمين خلال عصر الغيبة، وعن انعدام القيادة الرشيدة الموحدة. فانه يجب ان لا تكون المصاعب مثبطات للعزم وموهنة لقوة الارادة التي يحملها المؤمن بين جنبيه، تجاه مسالمة الباطل والتعاون مع المبطلين.

المفهوم الثاني: انتظار الفرج... وتوقع اليوم الذي ينفذ الله تعالى به وعده الكبير الذي قطعه على نفسه في كتابه الكريم بقوله تعالى: "وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً، يعبدونني لا يشركون بي شيئاً[٣]... الوعد بإعطاء القيادة العلمية والتوجيه البشري العام بيد الزمرة المؤمنة الصالحة، التي كانت في عصور الظلم والفساد مضطهدة خائفة... الوعد الذي تظهر به نتائج جهود كل الانبياء والاوصياء والشهداء والصالحين وتتكلل كل متاعبهم بالنجاح... الوعد الذي يتم بتخطيط من الله عز وجل وتنفيذ من قبل القائد الأكبر الحجة المهدي (ع).

ولا يخفى ما في الانتظار المنسجم مع المبادىء الاسلامية العليا، من الأثر الايجابي على نفس المؤمن وسلوكه. اذا تصورنا ما في اليأس والقنوط من أثر سلبي عليه، في اضعاف معنوياته وكبح جماحه والكفكفة من نشاطه... إذا لم يكن لنشاطه أمل يرجى أو نتيجة تقصد. على حين ان هذا الانتظار أو الأمل يعطيه الدفع الثوري، الكافي ايماناً وسلوكاً لكي ينخرط الفرد في سلك الأنبياء والشهداء والصالحين... ويشارك بمقدار جهده

---

[1] المناقب، جـ٣ ص٥٣٦.

[2]المصدر السابق، ص ٥٢٧.

[3] النور: ٥٥/٢٤.

بتمهيد المقدمات ليوم الله الموعود.

المفهوم الثالث: إعطاء القيادة العامة في زمن الغيبة إلى العلماء بالله، الذين يمثلون خط الإمام (ع) ... ذلك المفهوم الذي أعطاه الامام الصادق (ع) صيغته التشريعية بقوله: ينظر ان من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا، فليرضوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً. فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه، فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد، والراد علينا راد على الله وهو على حد الشرك بالله[١].

واوضحه واعطاه صيغته الاجتماعية الكاملة الامام الهادي (ع) حين قال: لولا من يبقى بعد غيبة قائمكم (ع) من العلماء الداعين اليه والدالين عليه، والذابين عن دينه بحجج الله، والمنقذين لضعفاء عباد الله من شباك ابليس ومردته، ومن فخاخ النواصب، لما بقي أحد إلا أرتد دين الله... ولكنهم الذين يمسكون أزمة قلوب ضعفاء شيعتنا كما يمسك صاحب السفينة سكانها. أولئك هم الافضلون عند الله عز وجل [٢].

والاساس العام الذي تقوم عليه هذه البيانات، هو: ان المسلمين الممثلين لخط الأئمة (ع) وقواعدهم الشعبية الكبرى يجب ان لا تبقى - في زمن الغيبة وانقطاع القيادة المعصومة ومصدر التشريع - خالية عن المرشد والموجه والفكر المدبر... يعطيهم تعاليم دينهم ويرتفع بمستوى ايمانهم وعقيدتهم، ويشرح لهم اسلامهم، ويوجههم في سلوكهم إلى العدل والصلاح ورضاء الله عز وجل. فإن من هذه الجماهير - ان لم يكن الأكثر - من يكون ضعيف الايمان والارادة، يحتاج في تصعيد مستواه الروحي وعمله الايماني إلى مرشد وموجه، وإلا كان لقمة سائغة لمردة ابليس وشباكه من اعداء الدين والمنحرفين وذوي الأغراض الشخصية والمصالح الظالمة.

ومن هنا نرى الامام العسكري (ع) أيضاً يؤكد على ذلك، فإن ابن بابويه حلقة من سلسلة العلماء الصالحين، فهو يريد ان يشجعه أكبر تشجيع ويجعل له بين قواعده الشعبية عنواناً كبيراً وأمراً نافذاً فيقول له تارة: يا شيخي يا أبا الحسن. ويقول له تارة اخرى: وأمر شيعتي بالصبر. فكأن مراسلته مراسلة للجميع وتبليغه بالتعليم تبليغ للكل، لأنه هو المشرف على مصالح هذه الجماهير الموالية للائمة (ع)، في عصره الخاص الذي سيكون من عصور الغيبة في أول وجودها.

المفهوم الرابع: ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ... والعاقبة للمتقين. فليست الأرض لأي حاكم من البشر، وانما هي بإرادة الله وإدارته ... انها لله وإذا كانت لله فهو الذي يعطيها لمن يشاء من عباده ... وقد شاء الله تعالى أن يكون ميراث الأرض والحكم النهائي فيها للمتقين ليكونوا خير خلف لشر سلف، فتملئ الأرض بهم عدلاً بعد ان ملئت جوراً. وإذا كانت هذه هي ارادة الله، فالمؤمن لا بد له ان يخضع لها ويقوم بمتطلباتها.

اذن فليست عصور الظلم والانحراف، التي نعيشها في عصور الغيبة - بالرغم من

---

[1] الوسائل، كتاب القضاء، جـ٣ ص٤٢٤.

[2] الاحتجاج، جـ٢ ص٢٦٠.

وضوحها في الاذهان ورسوخها في النفوس - ليست إلا نتيجة للامهال الالهي الذي قدره لعمر أي حضارة من الحضارات قال الله تعالى: "وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بانعم الله... فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون"[١].

وقال عز وجل: "ولا يحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خيراً لأنفسهم... انما نملي لهم ليزدادوا إثماً ولهم عذاب مهين"[٢].

فليس هذا الكفر والانحراف قدراً اضطرارياً أو وضعاً جبرياً، يجب الاعتراف به والخضوع لتياره... بل هو مهلة لهم وفسحة في حياة حضارتهم، حتى يستكملوا انحرافهم ويتمرسوا في ظلمهم وتتم الحجة الدامغة عليهم ... فإذا اراد الله تنفيذ وعده العظيم، اخذهم بذنوبهم وألبسهم نفس اللباس الذي كانوا يضطهدون به المؤمنين: لباس الجوع والخوف، وأورث الأرض لعباده الصالحين يتبوؤن فيها حيث يشاؤون، تحت راية المهدي (ع)، ولنعم عقبى المتقين.

اقول: ومثل هذا الشكل من البيان بجميع مفاهيمه، مما يختص به الامام العسكري (ع)، ولم يكن ليصدر عن أحد من آبائه (ع) لمدى البعد الزمني بين عصورهم وعصر الغيبة، وانما يصدره الامام العسكري بصفته الامام الأخير فيما قبل عصر الغيبة، والمخطط المباشر لها والمسؤول الأكبر عن تطبيق مستلزماتها. مما يستدعي التفصيل والتأكيد أكثر من ذي قبل بطبيعة الحال.

النقطة الثانية: من موقفه (ع) تجاه الغيبة:

احتجابه عن الناس، إلا عن خاصة اصحابه، وايكال تبليغ الأحكام والتعليمات إلى اسلوب المكاتبات والتوقيعات بينه وبين أصحابه، وانجاز حاجاتهم بواسطة عدد من خاصته.

لأنه (ع) كان يعلم ان المنهج العام لابنه المهدي (ع) في غيبته الصغرى سيسير على هذا النسق، وهو أحتجاب شخص الامام مع ايصال التعليمات بواسطة الخاصة. وهو أمر - كما قلنا - قد يبدو غريباً على الأذهان إذا بدأه المهدي (ع) بدون سابقة، ولعل مضاعفات غير محمودة تنتج من استغراب الناس من ذلك. اذن فلا بد من اتخاذ منهج خاص لتهيئة الذهنية العامة لاستساغة هذا الأسلوب وحسن تقبله.

أما جعل الوكلاء وإيصاء الناس بالرجوع اليهم في مسائلهم ومشاكلهم فهو مما اعتاد عليه الناس ردحاً من الزمن، تحت ظل آبائه (ع). فإنه لم يكن يمكن الارتباط بالبلاد البعيدة ذات القواعد الشعبية الموالية إلا عن هذا الطريق. وانما تنحصر المشكلة في الاحتجاب ومخاطبة الناس - على طول الخط - عن طريق المكتبات وقبض الأموال - على الدوام - عن طريق الوكلاء وهو الأمر الذي ينبغي تهيئة الذهنية العامة له وزرعه في المجتمع من جديد.

---

[1]النحل: ١٦ – آية ١١٢.

[2] البقرة: ٢- ١٧٨.

وكان قد بدأ بالتخطيط لذلك - بعض الشيء - الامام الهادي (ع)، ليكون تعودهم على هذا المسلك تدريجياً بطيئاً موافقاً للفهم العام لدى الناس. روى المسعودي[١]، ان الامام الهادي (ع) كان يحتجب عن كثير من مواليه إلا عن عدد قليل من خواصه. وحين افضى الأمر إلى الامام الحسن العسكري (ع)، كان يتكلم من وراء الستار مع الخواص وغيرهم، إلا في الأوقات التي يركب فيها إلى دار السلطان.

ونحن في حدود التاريخ الذي استعرضناه، قد نجد في عبارة المسعودي شيئاً من المبالغة، بعد ان وجدنا الامام العسكري، يذهب إلى دار السلطان [البلاط] كل اثنين وخميس ويزور الوزير عبيد الله بن خاقان ويزور أصحابه في السجن... ونحو ذلك. إلا اننا إلى جانب ذلك، حملنا من تاريخه (ع) فكرة واضحة، عن سيره على هذا المخطط وإتصاله بأصحابه عن طريق الكتب والمراسلات. حتى اعتاد أصحابه على ذلك وأصبح المفروض عند مواليه ان الأتصال به والسؤال منه لا يكون إلا عن طريق المراسلة. وقد مرت بنا كثير من الشواهد على ذلك.

فهذا تختلج في صدره مسألتان يريد الكتاب - الكتابة - بهما اليه (ع)[٢]، وأبو هاشم الجعفري يكتب اليه شاكياً ضيق الحبس وكلب الحديد[٣]. والامام يكتب إلى أصحابه مبشراً لهم ومحذراً بموت المعتز[٤] أكثر من مرة وبموت المهتدي[٥] أيضاً ومخبراً لهم عن موت الزبيري[٦] ويكتب لهم عن رأيه في صاحب الزنج وعن وصفه لقضاء المهدي القائم في دولته ويعطي. لمحمد بن إبراهيم خمسمائة درهم ولأبيه ثلاثمائة من وراء الباب بواسطة غلامه[٧]. وقد سبق ان سمعنا كل ذلك وشواهده أكثر من أن تحصى.

ولاجل ذلك يدخل عليه أحمد بن اسحاق، وهو من خاصته، فيطلب اليه ان يكتب لينظر إلى خطه فيعرفة عند وروده ليكون آمناً من التدنيس والتزوير. فيكتب له الامام (ع) في ورقة. ثم يلفت نظره إلى احتمال تغير القلم في كتاباته (ع)، قائلاً: يا أحمد أن الخط سيختلف عليك ما بين القلم الغليظ والقلم الدقيق. فلا تشكن[٨].

وكان غاية أمل جمهور مواليه في رؤيته (ع) ... هو الجلوس في الطريق، في وقت مروره ذاهباً إلى البلاط وراجعاً منه. فمن ذلك مما سمعناه من مجيء الوفد من الأهواز ومقابلته في الطريق حين رجوع موكب المعتمد من توديع الموفق حين خروجه لحرب الزنج.

وسمعنا عن ذلك الشخص الذي أثرت فيه شبهة الثنوية، فلقيه الامام في طريق رجوعه من زيارة البلاط وأشار اليه بسبابته: أحد أحد.

---

[1]اثبات الوصية، ص ٢٦٢. وانظر منتهى الامال، جـ ٣ ص ٥٦٥.
[2] الارشاد، ص٣٢٣.
[3] المصدر، ص٣٢٢.
[4] انظر مثلا، كشف الغمة، جـ٣ ص٢٠٧.
[5] المصدر، جـ٣ ص٢٠٤.
[6] كشف الغمة، جـ٣ ص٢٠٧.
[7] المناقب، جـ٣ ص٥٣٧.
[8] المناقب، جـ٣ ص٥٣٣.

ويجلس شخص من الموالين للامام (ع)، في أحد الشوارع فيرى الامام ماراً حين خروجه من منزله قاصداً مجلس الخليفة. فيفكر في نفسه أنه لو صاح الآن بأعلى صوته معلناً بالحق الذي يعتقده مصرحاً بإمامة هذا الامام على البشر اجمعين، فماذا سوف يحدث؟!. قال الراوي: فقلت في نفسي: ترى ان صحت: أيها الناس هذا حجة الله عليكم، فاعرفوه. يقتلوني!.... فلما دنا مني أومأ بإصبعه السبابة على فيه أن اسكت. ثم يراه هذا الرجل فيما يرى النائم محذراً له من القتل وموجباً عليه الكتمان قائلاً: إنما هو الكتمان أو القتل، فاتق الله على نفسك[١].

ومما يندرج في هذا الصدد إفهامه (ع) لأحد أصحابه وهو راكب في الطريق... بالاشارة انه يرزق ولداً ولكنه ليس بذكر... فولدت زوجته ابنة[٢]. وذلك العباسي الذي يجلس للإمام على قارعة الطريق ويشكو له الحاجة ويحلف له: انه ليس عنده درهم فما فوقه ولا غداء ولا عشاء. قال: فقال: تحلف بالله كاذباً وقد دفنت مائتي دينار. وليس قولي هذا دفعاً لك عن العطية. يا غلام اعطه ما معك فاعطاني مائة دينار[٣].

إذن فالامام (ع) كان سائراً على طبق مخطط الاحتجاب، تعويداً لأصحابه وقواعده الشعبية على فكرة الغيبة واسلوبها، ورفعاً لإستغرابهم الذي كان سيحدث لو لم يكن هذا المخطط.

ولعلنا تستطيع - بهذا الصدد - ان نحمل فكرة واضحة من ان فكرة غيبة الامام المهدي (ع) هي بذاتها بكرة احتجاب ابيه، وان اسلوبهما في قيادتهما واحد من الناحية الكيفية لا يختلف. نعم، غيبة المهدي، من الناحية الكمية أشد من احتجاب أبيه وأكثر حذراً وأبعد عن الناس. فالامام العسكري (ع) كان يراه جملة من الناس من أصحابه وغيرهم عند زيارته للبلاط، على حين ان المهدي (ع) لا يراه إلا أقل القليل على طول التاريخ. كما ان الامام العسكري توفي ودفن بمشهد ومرأى من الجميع، على حين ضمن المخطط الالهي طول العمر لإبنه المهدي (ع). وكان الامام العسكري (ع) معروف الشكل والهيئة لدى الناس. وأما الحجة والمهدي (ع) فقد انتهى الجيل الذي رآه في صغره، وتتابعت الاجيال في غيبته الصغرى وغيبته الكبرى، من دون ان تحمل أي فكرة عن شكل المهدي وسحنته وهيئته وجسمه ... إلى غير ذلك من الفروق.

النقطة الثالثة: اتخاذه نظام الوكلاء:

ليس الامام العسكري (ع) أول من سن هذا النظام وإنما كان موجوداً في زمان أبيه الامام الهادي (ع) وما قبله، وكان ذلك أحد الطرق الرئيسية لإتصالهم (ع) بقواعدهم الشعبية وقضائهم لحوائجهم، واتصال القواعد الشعبية بهم. وارسال الأموال، والحقوق الاسلامية اليهم.

وحيث اتخذ الامام العسكري (ع) مسلك الاحتجاب الذي عرفناه كان إلى نظام الوكالة أقرب وله الزم، واتخذه بشكل يشمل أكثر الأمور أو جميعها، مما يتصل بامور

---

[1]انظر الخرايج والجرايح، ص ٥٩.
[2]انظر كشف الغمة، جـ ٣ ص ٢١٦.
[3]الارشاد، ص ٣٢٣. والاعلام، ص ٣٥٢. وكشف الغمة، جـ ٣ ص ٢٠٣.

المجتمع حتى في داخل المدينة التي يسكنها الامام (ع) نفسها. فكانت عامة اتصالاته وتوقيعاته والأموال التي تصل اليه، ما عدا القليل... يتم عن طريق الوكلاء.

وأعلى وأهم من يندرج في هذه القائمة لمدى وثاقته وعظم شأنه: عثمان بن سعيد العمري الزيات أو السمان، الذي سيصبح الوكيل الأول لولده المهدي (ع). وانما يقال له السمان لأنه كان يتجر السمن تغطية على هذا الأمر، يعني على نشاطه في مصلحة الامام (ع). وكان الشيعة إذا حملوا إلى أبي محمد (ع) ما يجب عليهم في الاسلام من الاموال، نفذوا إلى ابي عمرو، فيجعله في جراب السمن وزقاقه، ويحمله إلى أبي محمد (ع) تقية وخوفاً، وحماية للمال عن انظار الحاكمين، لأنهم إذا عرفوه، صادروه، كما سمعنا ما فعله المتوكل في الأموال التي علم وصولها إلى الامام الهادي (ع).

وقد اثنى الامام الهادي والامام العسكري (ع) على السمان ثناء عاطراً، كقول الامام الهادي فيه: هذا أبو عمر والثقة الأمين. ما قاله لكم فعني يقوله وما أداه فعنى يؤديه[١] وقوله: العمري ثقتي فما أدى اليك فعني يؤدي وما قال لك فعني يقول، فاسمع له واطع. فإنه الثقة المأمون[٢].

وقول الامام العسكري (ع) فيه: هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ثقة الماضي، وثقتي في المحيا والممات. فما قاله فعني يقوله وما أدى اليكم فعني يؤديه[٣].

وقوله في العمري وابنه محمد بن عثمان: العمري وابنه ثقتان، فما أديا فعني يؤديان، وما قالا فعني يقولان. فاسمع لهما واطعهما، فإنهما الثقتان المأمونان. قال أبو العباس الحميري: فكنا كثيراً ما نتذاكر هذا القول، ونتواصف جلالة محل أبي عمرو[٤].

وهذا الرجل الجليل وابنه، سوف يكونان وكيلين عن الامام المهدي (ع) في غيبته الصغرى. ولن يكون ذلك نشازاً على الأذهان، بعد ان كانا بهذه المنزلة والرفعة عند أبيه وجده (ع) وعند الجماهير الموالية لهما.

وقد عرفنا ما لأبي هاشم داود بن القاسم الجعفري واحمد بن اسحاق الأشعري، من عظم قدرهما لدى الامام العسكري (ع) ووثاقتهم عنده. وكانا يمارسان أعمال الوكالة عنده أيضاً كما تدل عليه بعض الروايات. ومن وكلائه أيضاً محمد بن أحمد بن جعفر، وجعفر بن سهيل الصيقل[٥].

وسنجد ان نظام الاحتجاب والوكلاء هو الذي سيكون ساري المفعول في الغيبة الصغرى، بعد ان اعتاد الناس عليه، في مسلك الامامين العسكريين (ع)، وخاصة الحسن الأخير (ع).

هل مات الامام مقتولاً؟

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص ٢١٥.
[2] المصدر، ص٢١٩.
[3] المصدر، ص٢١٥.
[4] المصدر، ص٢١٩ و ٢١٥.
[5] مناقب آل أبي طالب، جـ٢ ص٥٢٥.

لم يبق لدينا الآن مما يدخل ضمن غرضنا من تاريخ الامام الحسن العسكري، إلا التعرض لوفاته. وهذا ما نرجئه إلى الفصل القادم فإنه ألصق به كما سيأتي.

وإنما الذي نود الاشارة اليه، هو انه هل من المستطاع القول أن الأئمة (ع) جميعاً ماتوا مستشهدين على أيدي خلفاء زمانهم وبتسبيب من قبلهم... بحيث ان الامام الهادي (ع) قتله المعتز والامام العسكري (ع) قتله المعتمد... أو لا يمكن ذلك؟. وقد يمكن القول - لو انكرناه -: ان الامام مات حتف انفه.

وما يمكن به اثبات استشهاد الامام أحد وجوه ثلاثة محتملة:

الوجه الأول: الاستناد إلى ما روي عن الامام الصادق (ع): ما منا إلا مقتول أو شهيد[١] فجميع الأئمة (ع) إنما يخرجون من الدنيا بالقتل أو الشهادة، وليس فيهم من يموت حتف انفه.

والقاتل لهم على طول الخط ... هو الحكام الذين كانوا دائماً على حذر من الأئمة (ع) ومن نشاطهم الاسلامي. لأنهم (ع) كانوا يمثلون دائماً جبهة المعارضة الصامدة ضد الانحراف الاساسي عن تعاليم الاسلام الذي تمثله الخلافة الاموية والعباسية، ومن ثم تنسب وفاة كل امام - مع عدم وجود اثبات تاريخي آخر - إلى الخليفة الذي توفي في عصره. فالامام الهادي (ع) توفي في عصر المعتز، قد قتله المعتز أو تسبب إلى موته بالسم بشكل من الاشكال. والامام العسكري الذي توفي في عصر المعتمد، قد قتله المعتمد وتسبب إلى ذلك بالسم من طرف خفي.

وعلى هذا الوجه اعتمد جملة من علمائنا قدس الله ارواحهم. قال الطبرسي[٢]: وذهب كثيراً من أصحابنا إلى انه - يعني الامام العسكري (ع) - مضى مسموماً، وكذلك أبوه وجده وجميع الأئمة (ع)، خرجوا من الدنيا بالشهادة. ثم ذكر الطبرسي استشهادهم بالحديث المنقول عن الامام الصادق (ع). ثم قال: والله أعلم بحقيقة ذلك.

أقول: وهذا يتوقف على صحة هذا الحديث وثبوته. ولعل في اعتماد علمائنا عليه ما يرجح ثبوته... والله العلم.

الوجه الثاني: الانطلاق من الفكرة القائلة: بان الامام المعصوم (ع)، خلقه الله تعالى كاملاً في بنيته الجسمية وتركيبه البدني معتدلاً من جميع الجهات. ولا يمكن ان يصيبه الموت أو التلف إلا بعارض خارجي من قتل ونحوه. وأما لو لم يحدث عليه حادث فإنه قابل للبقاء أبد الدهر دون هرم ولا موت.

وإستنتجوا من هذه الفكرة ثلاث نتائج:

النتيجة الأولى: ان رسول الله (ص)، لا بد وان تكون وفاته مسببة عن القتل،

---

[1] اعلام الورى، ص٣٤٩.

[2] اعلام الورى، ص٣٤٩.

فإنه لم يكن قابلاً للموت التلقائي وخاصة في مثل العمر الذي مات فيه. واختلفوا في سبب قتله، فقال جمهور اخواننا أهل السنة: ان السم الذي أكله في الذراع الذي قدمته له اليهودية، أثر فيه بعد عدة سنوات. وقال بعض الخاصة انه (ص) مات نتيجة لعمل تخريبي مباشر من قبل بعض المنافقين.

النتيجة الثانية: ان الأئمة (ع) جميعاً، ماتوا بسبب القتل، ضرباً بالسيف أو تناولاً للسم. فما كان من تلك الأسباب معروفاً وثابتاً تاريخياً، كان مؤيداً لهذه الفكرة التي انطلقنا منها، وما لم يكن له اثبات تاريخي، صارت هذه الفكرة اثباتاً له.

النتيجة الثالثة: ان الحجة المهدي المنتظر (ع)، حيث انه لم يصب بحادث تخريبي يودي بحياته، فهو باق في الحياة. وسوف تستمر حياته ما دام لم يصب بسوء. واما موته بعد ظهوره وقيامه بدولة الحق، فيكون بالقتل أيضاً، على ما ورد في رواياتنا، على ما سنذكره في محله من بحوثنا الآتية[١].

بل ان بقاء الحجة المهدي، طوال هذه المئات من السنين، يكفي اثباتاً لهذه الفكرة، عند من يريد ان يأخذ بمدلولها. فإنه (ع) إمام معصوم، وكل إمام معصوم غير قابل للموت والفناء إلا بعارض خارجي كالقتل، ومن هنا لا يكون (ع) قابلاً للموت مهما طال الزمن، بعد احراز عدم طرو شيء من الحوادث عليه.

والذي أود ان أشير اليه: ان هذه الفكرة، لا تنافي قوله تعالى: "كل نفس ذائقة الموت". ولا تكون هذه الآية دليلاً على بطلانها. لأن الآية تعرب عن موت كل حي، وهو ما يتحقق في الخارج حتى للمعصومين (ع) قبل يوم القيامة على أي حال. وليس المدعى فيهم الخلود أو ضرورة الحياة، وانما المدعى هو وجود قابلية الحياة لدى المعصوم ما لم يحدث حادث يوجب الموت. ومعه يكون تطبيق هذه الآية بالنسبة إلى المعصومين هو طرو الحوادث التي توجب الوفاة.

وعلى أي حال، فإن هذه الفكرة تحتاج إلى اثبات، ولم أجد في حدود تتبعي، نصاً في الكتاب أو السنة يدل عليها. لكن قد يستدل لها بالرواية التي ذكرناها في الوجه الأول: ما منا إلا مقتول أو شهيد. إذا كان المستفاد منها عدم امكان موتهم إلا بطريق الشهادة والقتل.

كما قد يستشهد لهذه الفكرة بما روي عن الامام العسكري (ع) من قوله: ولسنا كالناس فنتعب كما يتعبون[٢] بإعتبار ان ذلك انما هو لأجل توفر القوة البدنية بشكل غير متوفر في سائر الناس. ولازم ذلك ان الناس بقواهم العادية يكونون قابلين للموت، واما إذا كانت هذه القوة العليا موجودة فيكون فيها مقتضى الحياة، ولا تكون قابلة للموت إلا بمؤثر خارجي وحادث طارئ.

الوجه الثالث: لاستشهاد الائمة (ع). وهو وجه خاص بالمتأخرين منهم (ع).

وذلك: نظراً إلى ان الامام الجواد والامام الهادي والامام العسكري (ع)، لم

---

[1] في الكتاب الثالث من هذه الموسوعة.

[2] المناقب، جـ٢ ص٥٣٤. ورجال الكشي، ص٤٨١.

يكتب لهم أن يعمروا، بل وافتهم المنية وهم في ابان شبابهم على اختلاف اعمارهم. فالامام الجواد كان له يوم قبض خمس وعشرون سنة واشهر[١]، والامام الهادي له احدى واربعون سنة[٢]، والامام العسكري له ثمان وعشرون سنة[٣]. على ما عرفنا من تاريخ ولادته ووفاته. والغالب حتى في الفرد العادي، هو ان يعمر أكثر من ذلك، خاصة في الامامين: الجواد والعسكري (ع). بل أن في عصرنا الحاضر من الشباب في هذا العمر من يعتبر نفسه غير خارج من دور الطفولة بعد!! وله بالزواج أمل قريب!! ولو سألته عما بقي لديه من العمر لم يشك في كونه خمسين أو ستين سنة على أقل تقدير.

إذن فلماذا توفي هؤلاء الائمة بهذا العمر القصير؟ ليس لذلك إلا احد سببين: احدهما: المرض. والآخر: القتل من قبل السلطات. أما المرض فهو غير محتمل لأحد أمور ثلاثة:

الأمر الأول: انه غير منقول عن الامام الجواد والامام الهادي عليهما السلام، وانما نقل في الامام العسكري (ع) انه كان معتلاً قبل وفاته على ما سوف نقول في حينه. ولكننا لم نحرز أن هذه العلة مستقلة عن الفعل التخريبي من قبل السلطات. اذ لعلها ناشئة من السم المدفوع اليه، وهذا الاحتمال لا دافع له، وهو المقصود.

الأمر الثاني: انه إذا كان المرض القاتل في إبان الشباب محتملاً في واحد بعينه، فهو غير محتمل في ثلاثة، كلهم يموتون صدفة بسبب مرض يصيبهم في زهرة العمر، من دون سبب مشترك أو علة وراثية ونحو ذلك.

الأمر الثالث: القاعدة التي اعطيت في الوجه الثاني: القائلة بان جسم الامام غير قابل للتلف إلا بعارض خارجي. ولا أقل من احتمالها. فإذا بطل احتمال المرض، غير المستند إلى التخريب، بأحد هذه الوجوه أو جميعها، تعين السبب الآخر للموت وهو وفاته شهيداً بيد السلطات الحاكمة يومئذ، إذ ليس هناك سبب آخر محتمل كسقوط شيء عليه أو وقوعه من شاهق أو قتله بيد لص مثلاً، فإن كل ذلك مما لم يقل به أحد.

وكلنا يعرف شأن السلطات الحاكمة يومئذ. فإننا بعد ان نحمل فكرة مفصلة عن ذلك، من وقوف الأئمة (ع) موقف المعارضة ضد انحرافات الحكام. ومن الحقد الوراثي عند الحكام ضد الخط الذي يمثله الأئمة (ع). وكانت كل مصادر القوة والسلاح ونفوذ الحكم بيد الخلفاء ولم يكن بيد الأئمة ولا أصحابهم شيء. وانما كانوا يمثلون دور المعرضة بشكل أعزل لا يراد به إلا العدل الاسلامي ورضاء الله عز وجل.

أقول ولعل هذا الوجه الثالث على استشهاد الأئمة هو أقرب هذه الوجوه إلى الوجدان، فإنه يورث القطع بنتيجته وهي استشهاد الأئمة (ع) بيد السلطات الحاكمة، سواء كان السبب المباشر لذلك هو الخليفة نفسه، بإعتبار كونه المسؤول الرئيسي في المحافظة على كيان الخلافة العباسية، أو غيره من صنائعه أو المسيطرين عليه، كبعض الموالي والأتراك أو القواد أو القضاة.

---

[1] الارشاد، ص٣٠٧.
[2] المصدر، ص٣١٤.
[3] المصدر، ص٣٢٥.

***

وأما إذا لم تتم عند أحد هذه الوجوه، وتوخينا الاثبات الخاص على كل إمام بمفرده انه مقتول أو شهيد. فسوف لن يسعفنا التاريخ بطائل. حتى ان الشيخ المفيد في الارشاد يقول عن الامام الجواد (ع): وقيل انه مضى مسموماً ولم يثبت بذلك عندي خبر[١].

واما الامام الهادي (ع)، فنجد بعض من تعرض لوفاته يذكر انه: قيل انه مات مسموماً، كإبن الجوزي في تذكرته[٢] والمسعودي في المروج[٣] وقال عنه الطبرسي: انه استشهد[٤] وقال ابن شهر اشوب: انه استشهد مسموماً. وأضاف: وقال ابن بابويه: وسمه المعتمد[٥]. أقول: وهذا غير محتمل لما عرفنا من ان الامام الهادي (ع) توفي في أيام المعتز قبل خلافة المعتمد بسنتين وذلك في عام ٢٥٤هـ واستخلف المعتمد عام ٢٥٦هـ. وعرفنا ان الامام الذي توفي في أيام خلافة المعتمد هو الامام العسكري (ع). اذن فهذا النقل سهو إما من ابن بابويه أو من ابن شهر أشوب رضي الله تعالى عنهما.

واما المفيد في الارشاد والأربلي في كشف الغمة وابن خلكان في تاريخه وسائر مؤلفي التاريخ العام ممن تعرض لوفاة الامام الهادي كابن الأثير وابي الفداء وابن الوردي وابن العماد، فلم يذكروا لوفاته سبباً.

ونفس هذا الموقف يقفه هؤلاء جميعاً بالنسبة إلى الامام الحسن العسكري (ع). يضاف إليهم ابن الجوزي فإنه أيضاً لم يصرح هنا بشيء. وقال ابن شهر أشوب: ويقال انه استشهد[٦]. وأما الطبرسي فقد عرفنا موقفه من ذهاب كثير من الأصحاب إلى انه (ع) ذهب مسموماً للحديث الوارد عن الامام الصادق عليه السلام. وكان تعليق الطبرسي على ذلك قوله: والله أعلم بحقيقة الحال. مما يدل على عدم تأكده منه، على أقل تقدير.

وعلى أي حال. فإنه ان اعوزنا التاريخ، كفانا ما اثبتناه من القرائن العامة على ذلك. والله من وراء القصد.

---

[1] انظر، ص٣٠٧.
[2] انظر، ص٣٧٥.
[3] انظر، جـ٥ ص٨٦.
[4] اعلام الورى، ص٣٣٩.
[5] المناقب، جـ٣ ص٥٠٦.
[6] المناقب، جـ٣ ص٥٢٣.

الفصل الرابع
في تاريخ الإمام المهدي (ع) خِلال حياة أبيه

وهذا الفصل في حقيقته مكمل للقسم الأول من الكتاب ولتاريخ الامام العسكري (ع) بالذات، حيث يعرض إلى موقفه (ع) من ولده مفصلاً، ثم إلى وفاته (ع) وإلى النتائج التي ترتبت على ذلك حيث يبدأ تاريخ الغيبة الصغرى الذي نعقد له القسم الثاني الآتي أن شاء الله تعالى.

عرض عام:

تميزنا بوضوح خلال سيرنا التاريخي، الظروف التي عاشها الامامين العسكريين (ع) وولد فيها الامام المهدي (ع).

فالبلد سامراء عاصمة الدولة العباسية يومذاك. وأبوه وجده (ع)، قد قهرا من قبل السلطات على الاقامة في سامراء تطبيقاً لسياسة التقريب إلى البلاط... التي عرفناها.

وهما (ع) يتكفلان الاصلاح الاسلامي مهما وسعهما الأمر. ويمثلان جانب المعارضة الصامدة أمام انحراف الحكام عن الخط الرسالي الذي جاء به نبي الإسلام (ص) ... بالشكل الذي لا يتنافى مع سياسة الملاينة التي اتخذاها تجاه الدولة.

وهما يقومان في عين الوقت بالرعاية العامة لمصالح أصحابهما ومواليهما في شؤونهم العامة دائماً والخاصة في كثير من الاحيان. ويكون النشاط في الغالب سرياً محاطاً بالكتمان والرمزية قولاً وعملاً. ويختص الصريح منه بالخاص من الأصحاب الذين تعرف منهم قوة الارادة والصمود أمام ضغط الحكام.

والامامان (ع) يقبضان الاموال ويوزعانها بحسب الامكان عن طريق الوكلاء المنتشرين لهم في مختلف بقاع البلاد الاسلامية. والوفود ترد بين حين وآخر من الموالين لهم في الأطراف حاملة المال والمسائل من بلادهم لأجل تسليمها وتبليغها للامام (ع).

واما السلطات، بما فيهم الخليفة نفسه، على اختلاف شخصه، وبما فيهم الأتراك والموالي، وخاصة القواد منهم. وكذلك العباسيون بشكل عام وعلى رأسهم الموفق طلحة بن المتوكل. وكذلك الوزراء والقضاة كإبن ابي داود وابن أكثم وابن ابي الشوارب وغيرهم... كل هؤلاء يمثل خطاً واحداً من الناحية السياسية والاجتماعية، أساسه الانتفاع المصلحي من الدولة القائمة المتمثلة بالخلافة العباسية. والحرص عليها أشد الحرص، حفاظاً على مصالحهم ومنافعهم. فكان ذلك موجباً لحذر السلطات الدائم والتوجس المستمر من كل قول أو فعل يصدر من الامام عليه السلام أو من احد اصحابه... فكان السجن والأغلال هو النهاية الطبيعية لكل من يفكر في ولاء الامام أو التعامل الاجتماعي معه.

بل ان الأمر ليشتد ويتأزم، أحياناً فينتهي الامر إلى القاء القبض على الامام نفسه. ومن المعلوم ان القاء القبض على القائد، هو سجن لكل مبادئه ومثله وقواعده الشعبية وتحد

لها. ويبقى الامام مسجوناً مدة، ثم يخرج ليسجن مرة ثانية.

وكانت السلطات تحاول جاهدة عزل القواعد الشعبية، للإمام عن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فكان الفرد منهم يعاني الخوف والفقر والمرض، من دون ان يجد ناصراً أو معيناً سوى ادعية إمامه (ع) وقلوب اخوانه.

على اننا عرفنا ان الامام لم يكن مريداً الاستيلاء على السلطة في ذلك المجتمع المنحرف... وإنما كان غاية همه رعاية مصالح أصاحبه وادارة شؤونهم... وكان هذا النشاط هو الذي يثير السلطات وينفرها، منظماً إلى وهمها الخاطئ بإحتمال أخذ الامام بحقه الذي يعتقده مشروعاً في الاستيلاء على السلطة... فكانت تبذل الجهود الجبارة ضد ذلك.

وقد استطاع الإمامان (ع)، بالرغم من كل ذلك ومن سياسة المراقبة والتقريب إلى البلاط ... ان يخفيا نشاطهما ويسترا الاموال والواردة اليهما والصادرة عنهما والتعاليم التي تبلغ من قبلهما. وبذلك استطاعا أن يأمنا قسطاً كبيراً من العذاب الذي كان يصيبهما وأصحابهما لولا ذلك، وان يحققا كثيراً من المصالح التي كانت مما يحال دونهما بغير ذلك.

على ان السلطات بمختلف طبقات حكامها وموظفيها وأهل الأمر النافذ فيها، وعلى تفاوتهم في التعصب أو حسن التفكير ... كانوا يعرفون في قرار قلوبهم وداخل نفوسهم، حق الامام ويحترمونه بالغ الاحترام ويعتبرونه خير خلق الله في عصره بما له من العبادة والعلم والاخلاق والنسب ... لا يختلف في ذلك الموالون عن غيرهم، ولا الخلفاء عمن سواهم. وبخاصة المعتمد الذي رأيناه - في ابان احساسه بالضعف - يأتي إلى الامام العسكري (ع) بنفسه ويتوسل اليه ان يدعو له بالبقاء في الخلافة مدة عشرين عام... فيجيبه الامام إلى طلبه ويدعو له.

وهذا الخليفة العباسي، هو الذي عاصر أيام الامام المهدي (ع) من أولها، وتوفي الامام العسكري (ع) في أيامه. وهو الذي تصدى للفحص عن تركة الامام وورثته ومراقبة الحوامل من نسائه على ما سنذكر... وكل ذلك يدل على انه يعرف الحق ويخاف منه... ويفرق من فكرة المهدي ووجوده... لعلمه انه الامام القائم بالحق الساحق للإنحراف والمنحرفين من الحكام والمحكومين.

وقد كانت أفكار المسلمين وبخاصة الموالين للأئمة (ع)، مليئة بالاعتقاد بوجود المهدي (ع) للتبليغ المستمر المتواتر منذ زمان النبي (ص). إلى زمان الامام الحسن العسكري (ع). يتعاضد في ذلك سائر المذاهب الاسلامية. ففي عين الوقت الذي يبلّغ الامامان العسكريان (ع) عن غيبة ولدهما المهدي (ع) ... يكتب البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجة في صحاحهم اخباره وكلهم يعيشون في تلك الفترة من الزمن أو متقدمون عليها قليلاً[1]... ويروون هذه الأخبار عن النبي (ص) جيلاً بعد جيل.

ولم يكن ليفوت الامامان العسكريان عليهما السلام التمهيد المباشر لغيبة الامام المهدي (ع) وتعويد أصحابهم فكراً وسلوكاً عليها، وذلك باتخاذ نظام الوكلاء أولاً، وتخطيط

---

[1]فمن المتقدمين عليها البخاري صاحب الصحيح المتوفي عام ٢٥٦. ومسلم صاحب الصحيح المتوفي عام ٢٦١. ومن المعاصرين لهذه الفترة ابن ماجة القزويني المتوفي عام٢٧٣. وأبو داود السجستاني المتوفي عام ٢٧٥. وأبو عيسى الترمذي المتوفي عام ٢٧٩ [أنظر وفيات الاعيان وغيره].

الاحتجاب عن الناس، ثانياً... وكلا الأمرين سوف يكون مطبقاً في الغيبة الصغرى للمهدي (ع) على ما سنعرف. وقد كان هذا التمهيد بالنسبة إلى الإمام الهادي (ع) قليلاً مجملاً لبعده النسبي عن عهد المهدي (ع). وقد تكفل القسط الأكبر من ذلك أبوه الامام العسكري (ع).

فهذه هي الظروف العامة والخاصة التي ولد فيها الامام المهدي، وقد عرفنا لكل فقرة منها شواهد ودلائل استعرضناها بالتفصيل.

أم المهدي (ع):

يحسن بنا، وقد عرفنا تفاصيل أبيه وجده (ع). ان نحمل فكرة كافية عن أمه الراضية المرضية المجاهدة، كما وردت في التاريخ بشكل عام وفي مصادر الخاصة بشكل خاص.

كانت رضي الله عنها قبيل حملها بولدها المهدي (ع) أمة مملوكة جلبت بواسطة الفتح الاسلامي الذي كان جارياً على قدم وساق في تلك العصور من بعض مدن الكفر إلى سامراء، ودخلت في ملكية بعض أفراد أسرة الامام العسكري (ع).

وكانت تسمى في ذلك المجتمع بأسماء مختلفة، فهي: ريحانة ونرجس وسوسن وصقيل. وان كان الغالب عليها بين أفراد العائلة: نرجس. ويعود تعدد اسمائها إلى أحد أسباب:

السبب الاول: صلة الحب والرحمة بالجارية من قبل مالكها، فهو يناديها بأفضل الأسماء لديه واجملها في ذوقه. ولذا كان جملة منها من أسماء الأزهار. لكن لا على ان يكون كل ذلك اسمها الحقيقي... بل على اساس ان يحتفظ بالاسم الحقيقي في نفسه ويناديها بأي اسم شاء... تودداً واستلطافاً... وهي تعتاد ان تجيب مالكها عن أي اسم وقع اختياره عليه. واذ تسامع الناس بإختلاف النداء زعموا ان لها أسماء كثيرة، ووردنا في التاريخ ذلك.

كذلك كان حال الجواري المحضيات عند مواليهن ... ولعله يكون منطبقاً على أم المهدي (ع).

السبب الثاني: ان المجتمع في ذلك الحين، إذ كان يجلب العبد أو الأمة بطريق السبي من البلاد البعيدة التي لا يحمل عنها وعن لغتها أي فكرة محددة... ويكون للمالك حق التصرف فيه، يستخدمه ويبيعه ويشتريه... ولا يشعر بوجود شخصية هذا العبد أو ارادته، أو أن يكون في مستقبل الدهر علماً من الاعلام... لكي يجب ان يحدد اسمه ويرسم معالم شخصيته لكي تبقى واضحة المعالم في اذهان مؤرخيه. بل ان العبد حين يجلب، يعجز العربي عن نطق اسمه الأصلي غالباً، لقيامه على لغة أجنبية لا يقوى على تلفظ كلماتها... وهو لا يهتم بأن يصنع لعبده أو أمته أسماً معيناً، وانما حسبه ان يدعوه باللغة العربية بأي لفظ جرى على لسانه.

ومن هنا تكونت عادة في ذلك المجتمع، باسباغ عدة اسماء على العبيد... فكان ان اخذت أسرة الامام العسكري (ع) بهذه العادة، واسبغت على هذه الجارية عدة اسماء،

حتى اننا رأينا الاسرة اذ وجدت ان أثر الحمل لا يظهر عليها، على ما سنسمع، لم تتحاش عن إسباغ اسم جديد عليها، هو صقيل.

السبب الثالث: انها رضوان الله عليها عاشت تخطيطاً خاصاً، في تبديل اسمها بين آونة واخرى، ودعائها بعدة اسماء في وقت واحد أو في اوقات مختلفة، عاشت ذلك منذ دخلت هذه العائلة الكريمة، لأنها ستصبح أماً للمهدي (ع) وسترى المطاردة والاضطهاد من قبل السلطات وستعيش في السجن مدة من الزمن... اذن فيجب القيام بهذا المخطط تجاهها إمعاناً في الحذر وزيادة في التوقي عليها وعلى ابنها، ولاجل أن يختلط في ذهن السلطات ان صاحبة أي من هذه الاسماء هي المسجونة وأي منها هي الحامل وأي منها هي الوالدة وهكذا... حيث يكون المفهوم لدى السلطات كون الأسماء لنساء كثيرات، ويغفلون عن احتمال تعددها في شخص امرأة واحدة.

وهذا الاحتمال الثالث، هو - بلا شك - الاحتمال الراجح في أم المهدي (ع).

وإذ نريد ان نعرف أول مالك لهذه الجارية من أسرة الامام عليه السلام ... تواجهنا فرضيتان، بإعتبار اختلاف الأخبار الواردة عن ذلك، احداهما: انها كانت ملكاً للامام الهادي (ع). وثانيتهما: انها كانت ملكاً لحكيمة أخت الهادي عليها السلام ، ولكل من الفرضيتين خبر وقصة...

الفرضية الاولى: انها دخلت أولاً في ملكية الامام على الهادي (ع)، وهو الذي قام بتزويجها لابنه العسكري (ع).

وذلك: ان الامام (ع) حين يريد ان يحصل على زوجة ابنه: أم المهدي (ع)، يدعو نخاساً من بائعي العبيد موالياً له قد علمه أحكام الرقيق وفقهه في تجارته، يدعى بشر بن سليمان النخاس... يدعوه فيأمره بالسفر من سامراء إلى بغداد ويحدد له الزمان والمكان والبائع، ويصف له الجارية وبعض سلوكها، فمن ذلك: انها تمتنع من السفور ولمس من يحاول لمسها، وإذ يضربها النخاس، تصرخ بالرومية صرخة، قال الامام: فاعلم انها تقول: واهتك ستراه!... ومن ذلك: انها تنطق العربية بطلاقة ويعطيه الامام (ع) صرة من النقود وكتاباً ملصقاً بخط رومي ولغة رومية ومختوم بخاتمه الخاص.

ويذهب بشر النخاس إلى بغداد ويشاهد كل ما حدده له الامام، ورآها تدفع عن نفسها المشترين بضراوة قائلة لأحدهم: لو برزت في زيّ سليمان وعلى مثل سرير ملكه ما بدت لي فيك رغبة... فأشفق على مالك، فيقول بائعها النخاس: فما الحيلة ولا بد من بيعك، فتقول الجارية: وما العجلة، ولا بد من اختيار مبتاع يسكن قلبي إلى أمانته، وهنا يقوم بشر إلى بائعها ويقدم له الكتاب ويأمره بدفعه إلى الجارية قائلاً: انه لبعض الاشراف كتبه بلغة رومية وخط رومي، ووصف فيه كرمه ووفاءه ونبله وسخاءه، فناولها لتتأمل منه اخلاق صاحبه فإن مالت اليه ورضيت به فانا وكيله في ابتياعها منك، وقد جرى كل ذلك بحسب وصف الامام وأمره وتخطيطه.

وإذ تقرأ الكتاب، ينقلب منها الحال انقلاباً عجيباً، فتبكي بكاء شديداً، وتقول لبائعها: بعني من صاحب هذا الكتاب، فإن امتنعت قتلت نفسي، وتحلف بالأيمان المحرجة المغلظة على ذلك، واذ يرى بائعها ذلك يطلب من بشر النخاس ثمناً كبيراً، فتطول المعاملة

بينهما حتى يستقر الثمن على مقدار ما في الصرة التي حملها من الامام، فيعطيه للبائع ويستلم الجارية، ويذهب بها إلى الحجرة التي كان يأوي اليها في بغداد.

وإلى هنا رأينا في هذه الجارية أربعة أوصاف يندر وجود واحد منها فضلاً عن المجموع في جارية مسبية حديثة العهد بهذا المجتمع، وكل منها جار على خلاف السلوك الاعتيادي للعبيد، فهي: أولاً: تنطق العربية بطلاقة، وثانياً: تمتنع من السفور وتتحاشى يد اللامس، وثالثاً: ترفض أي مشترٍ يتقدم لشرائها، وتقترح على بائعها أن تعين هي مشتريها لأجل أن يسكن قلبها إلى أمانته. ورابعاً: انها رغبت رغبةً شديدة بالامام (ع)، وبكيت وهددت بالانتحار إذا لم يبعها منه. فماذا قرأت في الكتاب وكيف حصل لها معه هذه الرابطة القوية والرغبة الأكيدة؟!.

كل ذلك يراقبه بشر النخاس ويعجب منه. وتتولد في ذهنه علامات استفهام كبيرة! وتتأكد هذه العلامات وضوحاً حين رآها انها بمجرد أن استقر بها المقام في غرفته في بغداد... اخرجت كتاب الامام (ع) من جيبها وصارت تلثمه وتضعه على خدها وتطبقه على جفونها وتمسحه على بدنها. فيقول لها متعجبا منها: أتلثمين كتاباً لا تعرفين صاحبه؟!.

وإذ تجيبه عن سؤاله... نراها تعطيه بياناً ضافياً، عن تاريخها وأحوالها، يفسر كل تصرفاتها الحالية... نلخص منه المهم فيما يلي: انها مليكة بنت يشوعاء بن قيصر ملك الروم. وأمها من ولد أحد الحواريين المنتسب إلى وصي المسيح شمعون.

ويحدث في يوم من الأيام ان يحاول جدها القيصر تزويجها من ابن اخيه، فيعقد لذلك أعظم مجالسه أبهة وجلالة واكثرها من حيث عدد الحاضرين وأسخاها من حيث الذهب والجواهر الموزعة على أطراف المكان وعلى العرش الموضوع هناك المهيء للعريس الجديد... فبينما يصعد ابن اخيه على هذا العرش تتساقط الصلبان وتنهار الاعمدة ويخر الصاعد على العرش مغشياً عليه. ويتشائم القيصر والأساقفة، ويبادره كبيرهم قائلاً: أيها الملك اعفنا من ملاقات هذه النحوس الدالة على زوال هذا الدين المسيحي والمذهب الملكاني.

وعلى أي حال... فهي ترى في تلك الليلة فيما يرى النائم انه انعقد في قصر جدها القيصر مجلس متكون من المسيح شمعون وعدة من الحواريين. ويدخل محمد(ص) وجماعة معه وعدد من بنيه فيخف المسيح لإستقباله معتنقاً له فيقول له نبي الإسلام (ص) : يا روح الله اني جئتك خاطباً من وصيك شمعون فتاته مليكة لإبني هذا. تقول: وأومى بيده إلى أبي محمد صاحب هذا الكتاب. فنظر المسيح إلى شمعون فقال: قد اتاك الشرف، تصل رحمك برحم رسول الله صلوات الله وسلامه عليه قال: قد فعلت. فصعدوا ذلك المنبر وخطب محمد (ص)وزوجني من ابنه... وشهد المسيح عليه السلام وشهد بنو محمد (ص) والحواريون.

وعلى أثر هذا الحلم يعلق في نفسها حب الامام العسكري ابي محمد (ع)، بالرغم من انها تخاف ان تقص هذه الرؤيا على أبيها وجدها مخافة القتل. ثم انها تصاب على أثر حرمانها من حبيبها بمرض شديد، ويحضر لها جدها كل الأطباء فلا يفهمون من دائها شيئاً. ويطول بها الداء... فيقترح عليها جدها ان تقترح عليه شيئاً ترغبه لكي ينفذ لها رغبتها عسى أن تحس بالسعادة في مرضها. فتقول له: يا جدي أرى أبواب الفرج علي

مغلقة، فلو كشفت العذاب عمن في سجنك من أسارى المسلمين وفككت عنهم الاغلال وتصدقت عليهم ومنيتهم بالخلاص... رجوت ان يهب المسيح وأمه فيّ عافية وشفاء. فينفذ لها جدها القيصر رغبتها... فتتجلد في إظهار الصحة وتتنارل يسيراً من الطعام. فيسر جدها بتحسن حالتها ويزيد في اكرام الأسارى واعزازهم.

ثم انه يزورها في المنام بعد أربع ليال: مريم بنت عمران وفاطمة بنت محمد (ع). فتقوم العذراء بتعريف الزهراء لمليكة قائلة: هذه سيدة النساء أم زوجك ابي محمد (ع). وإذ تعرفها مليكة تتعلق بها وتبكي وتشكو اليها امتناع ابي محمد (ع) من زيارتها فتجيبها الزهراء عليها السلام: ان ابني أبي محمد لا يزورك وانت مشركة بالله على دين مذهب النصارى. ثم تأمرها بأن تشهد الشهادتين، فيدفعها الحب والشوق إلى امتثال هذا الأمر. وتدخل في الاسلام في عالم الرؤيا. واذ تسمع منها الزهراء عليها السلام ذلك، تضمها إلى صدرها وتعدها بزيارة أبي محمد لها.

وبعد ذلك يبدأ أبو محمد بزيارتها كل ليلة، بدون استثناء. قائلاً لها: ما كان تأخيري عنك إلا لشركك، وإذ قد اسلمت فأني زائرك كل ليلة... إلى أن يجمع الله شملنا في العيان.

ثم ان أبا محمد (ع) يخبرها في بعض زياراته، بأن جدها سيجرد جيشاً لقتال المسلمين في موعد حدده لها. وأمرها أبو محمد (ع) - وهو يريد ان يخطط لها طريق الاجتماع به في العيان - أمرها ان تتنكر في زيّ الخدم وتخرج من طريق معين لتلحق بطلائع الجيش الاسلامي، ليأسروها وينقلوها إلى بلادهم. ففعلت ذلك حتى وصلت إلى بشر النخاس. وأنكرت في غضون ذلك شخصيتها، ولم تخبر أحداً بإنتسابها إلى قيصر الروم، وإذ يسألها مالكها عن اسمها: تدعي ان اسمها: نرجس. اذن فهي التي اختارت لنفسها هذا الاسم.

وإذ تنتهي الجارية في قصتها إلى هذا الحد... يستطيع بشر النخاس ان يفسر كل تصرفاتها، ما عدا معرفتها للغة العربية. فيسألها عن ذلك فتخبره بانه بلغ من ولوع جدها وحمله إياها على تعلم الآدب ان عين لها امرأة ترجمان تزورها صباحاً ومساء وتفيدها اللغة العربية، حتى استمر عليها لسانها واستقام.

ويذهب بها بشر النخاس إلى سامراء ويدخلها على الامام الهادي (ع). فيقول لها: كيف أراك الله عزّ الاسلام وذل النصرانية وشرف أهل بيت محمد (ص). قالت: كيف اصف يا ابن رسول الله ما أنت أعلم به مني.

ثم يتصدى الامام (ع) لإمتحانها وسبر اغوار ايمانها ومعرفة درجة اخلاصها. فانظر كيف يخيرها بين العاجل والآجل... بين الدنيا والدين... إذ يقول لها: فإني اريد أن اكرمك: فأيما احب اليك عشرة آلاف درهم أم بُشرى لك بها شرف الأبد. قالت: بل الشرف. واذ وجدها الامام واعية لموقفها مضحية في سبيله بكل غال ورخيص. قال لها: فأبشري بولد يملك الدنيا شرقاً وغرباً ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً. قالت: ممن؟. قال (ع) متسائلاً: ممن خطبك رسول الله (ص)؟ - وعين لها الوقت - قالت: من المسيح ووصيه. قال: فممن زوجك المسيح ووصيه؟ قالت: من ابنك ابي محمد. قال فهل تعرفينه. قالت: فهل خلوت ليلة من زيارته إياي منذ الليلة التي اسلمت فيها على يد سيدة نساء العالمين، أمه.

وعندئذ يستدعي الامام الهادي (ع)، اخته حكيمة ويأمرها بأن تأخذ نرجس إلى منزلها وتعلمها أحكام الاسلام. ويقول: فإني قد زوجت أبي محمد الحسن (ع) وأم القائم (ع)[١].

وأود ان اعلق على هذا الخبر بعدة تعليقات:

التعليق الأول: اننا نستطيع أن نعين تاريخ شراء الجارية وزواج الامام العسكري (ع) بها. فإنه كان في زمان الامام الهادي (ع)، وقد أراد ان يزوج ابنه الحسن (ع) قبل ان يتوفى عام ٢٥٤هـ. ليولد من هذه المرأة الجليلة مهدي هذه الأمة القائم بدولة الحق. وسيأتي ان ولادة المهدي (ع) كانت بعد وفاة جده الهادي (ع). فإذا استطعنا ان نعرف انه لم يمر زمان طويل بين زواجها وولادتها، أكثر من المقدار الضروري للحمل والولادة عرفنا ان زواجها كان في نفس هذا العام ٢٥٤هـ.

التعليق الثاني:انه قد يورد على هذا الحديث بعض الاعتراضات التي يمكن الجواب عنها على أصولنا الأعتقادية، ويبقى الجواب عنها عند من لا يؤمن بهذه الأصول معلقاً على التسليم بها على اننا سنقول اننا غير ملزمين بإعتبار هذا الخبر إثباتاًًًًًًً تاريخياً كافياً.

الاعتراض الأول: أنه متضمن لعلم الامام الهادي (ع) بأمور غائبة غير منظورة. في حين ان الغيب لا يعلمه إلا الله تعالى.

والجواب على ذلك: انه بعد فرض ثبوت امامته، يكون ذلك ممكناً في حقه. ونحن لا ندعي علمه بالغيب مباشرة كعلم الله عز وجل. وإنما ندعي ان الامام إذا أراد ان يعلم شيئاً اعلمه الله تعالى اياه، كما نطقت بذلك بعض الأخبار.

والمصلحة الرئيسية من الناحية الاجتماعية، في ذلك هي ان الامام قائداً لأمة ورئيس لدولة وموكول اليه تطبيق العدل الاسلامي الالهي على البشرية. فأحسن طريق لنجاح عمله وقيادته، من الناحيتين النظرية والعملية معاً، هو ان يكون ملهماً مسدداً من قبل الله تعالى. وكيف لا، وهو منصوب لتطبيق أعلى أهداف الاسلام وممثل لأحد أيام الله الكبرى التي اخذها الله تعالى بنظر الاعتبار في كونه.

الاعتراض الثاني: ان الايمان بمضمون هذا الحديث، متوقف على الايمان بالاحلام. وهو خرافة من الخرافات.

والجواب عن ذلك: يكون بأحد أمور ثلاثة:

أولاً: ان ما هو الخرافة، هو الايمان المطلق بصدق جميع الاحلام، وهذا لم يقل به مفكر، ولا هو الذي ندعيه ولا يتوقف عليه صحة هذا الحديث. وإنما الشيء الذي لا شك

---

[1] انظر اكمال الدين للشيخ الصدوق [نسخة مخطوطة]. وانظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص ١٢٤ وما بعدها. المناقب، جـ ٣ ص ٥٣٨ وما بعدها.

فيه هو صحة بعض الاحلام وتحققها في الواقع. وهذا أمر ضروري لمن راجع حوادث الحياة ونظر في الكتب المؤلفة في ذلك كدار السلام للحاج ميرزا حسين النوري. والاحلام للدكتور علي الوردي. وغيرها.

اذن فمن الممكن ان يكون هذا المذكور في الحديث أحد الاحلام المطابقة للواقع، وخاصة بعد ان اتصف بحوادث ومميزات لا تعدو علم الحياة والعيان. فلو صلحت هذه الرواية للاثبات التاريخي لم تكن هذه الجهة موجبة لضعفها أو الطعن فيها.

ثانياً: ان هناك فكرة تقول: بان رؤية النبي (ص)والأئمة المعصومين (ع) في المنام لا يمكن أن تكون كاذبة. لأن المنام الكاذب من الشيطان والشيطان لا يمكن أن يتصور بصورة النبي أو الامام ويستشهد لذلك بما نسب إلى النبي (ص)من قوله: من رآنا فقد رآنا ويقول الامام العسكري (ع) لأحد أصحابه في المنام أيضاً: واعلم ان كلامنا في النوم مثل كلامنا في اليقظة[١].

فإذا تمت هذه القاعدة - والله العالم بحقيقتها - لم يكن بالامكان ان يقال: بان ذلك الحلم الذي وجد فيه رسول الله (ص) والأئمة (ع) بما فيهم الامام العسكري (ع)، أو هو مستقلاً حين كان يأتيها كل ليلة... حلم كاذب.

ثالثاً: اننا غير مضطرين لأن نلتزم من هذا الحديث بحرفية الرؤيا. بل يمكننا ان نحمله على نحو من الرمزية ونقول: ان أم المهدي عليه وعليها السلام، كانت وهي في بلادها الأولى كانت ملهمة بشكل غامض ببعض خطوط مستقبلها والحنين اليه، بمقدار بحيث انها حين واجهت هذا المستقبل احبته واخلصت له.

وهذه مصلحة الهية عظيمة، باعتبار ما يعلمه الله تعالى من كونها أماً للمهدي (ع)، وما سوف ترى في سبيل ذلك من الضغط والمطاردة والعذاب. اذن فهي تحتاج إلى الهام خاص - ولو بشكل لا شعوري غامض - يوجب تربيتها وتوجيه عواطفها بالشكل المخلص المؤمن. فإنها، لو كانت مجردة عن هذا الالهام وكانت مشتراة من السوق من دون اخلاص سابق وتربية داخلية، لأمكن لها ان تجزع من التعذيب فتبوح بأمر ولدها، ويؤدي الحال إلى القاء القبض عليه وقتله. وهو ما لا يريده الله تعالى أن يكون... كيف؟، وقد ذخره الله عز وجل بقدرته الكبرى لمستقبل الاسلام وارساء قواعد الحق.

أما انكار وجود الالهام كحقيقة كونية الهية، تتحقق بارادة الله تعالى عند وجود المصلحة... فهذا تكذيب للقرآن إذ ينسب الالهام إلى النحل قائلاً: "واوحى ربك إلى النحل ان اتخذي من الجبال بيوتاً ومن الشجر ومما يعرشون. ثم كلي من كل الثمرات، فاسلكي سبل ربك ذللا"[٢]. وينسب عز وجل هذا الالهام ببعض مراتبه إلى الانسان إذ يقول عز من قائل: "فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كانما يصّعد في السماء"[٣].

اذن فلتكن الظاهرة التي احست بها وعاشتها ام المهدي، شكلاً من اشكال الالهام.

---

[1]المناقب، جـ ٣ ص ٥٣٤.

[2] النحل: ٦٨/١٦-٦٩.

[3] الأنعام: ١٢٥/٦.

الاعتراض الثالث: ان هذا الحديث دالّ على ان اسلامها وزواجها كان في عالم الرؤيا. وهو مما لا يمكن ان يعترف بشرعيته وقانونيته.

والجواب عليه: ان هذا الحديث وان كان دالاً على ذلك، إلا اننا لا ندعي الاكتفاء به بطبيعة الحال. وانما اصبحت مسلمة في عالم اليقظة والعيان... أما حال وجودها في بلادها الاولى بعد ان اعتقدت بصحة الطيف ومطابقته للواقع، فاستيقظت معتقدة للاسلام. أو أنها اسلمت حين قالت للامام الهادي (ع): يا ابن رسول الله... فإن هذا الوصف متضمن للاعتراف بالاسلام بكل وضوح، أو انها اصبحت مسلمة حين علمتها حكيمة تعاليم الاسلام امتثالاً لأمر اخيها (ع)، وعلى أي حال فقد تم اسلامها قبل زواجها من الامام العسكري (ع).

واما ما قد يخطر على البال من انها إذا كانت قد بقيت غير مسلمة في عالم اليقظة والعيان حتى حين وصولها إلى سامراء، فكيف زارها الامام أبو محمد (ع) في المنام... فجوابه: ان هذا كلام من يؤمن بالاحلام... وأما من لا يؤمن بها لا يعتبر الزيارة في عالم الرؤيا شيئاً يؤخذ بنظر الاعتبار. ومعه فنقول للمؤمن بالاحلام المتكلم بهذا الكلام: ان زيارة الامام في المنام يكفي فيها الاسلام في المنام! وأما لقاء العيان واليقظة فيحتاج إلى إسلام حقيقي في عالم اليقظة.

وأما زواجها، فلم يكن ما وقع منه في المنام كافياً أيضاً وانما تم بإنشاء الامام الهادي (ع) لعقد الزواج حين قال - كما نطق الحديث -: إني قد زوجت أبا محمد الحسن (ع) وأم القائم (ع). بعد ان احرز رضاها ورضاه. وهو وليهما وولي المؤمنين.

الأعتراض الرابع: ان هذا الحديث دال على تساقط الصلبان وانهيار الاعمدة، من دون سبب ظاهر. فكيف كان ذلك؟.

والجواب عن ذلك: انه مما لا شك فيه، من الناحية الاسلامية، ان ما يعتقده المسيحيون أصبح بعد بعثة نبي الإسلام (ص)باطلاً والمقيم عليه ضالا مضلاً. وان مقتضى الهداية إلى الصراط المستقيم هو الاهتداء بنور الاسلام والاعتقاد بعقائده والالتزام بعدله.

فمن الممكن القول: ان هذا الذي حدث، هو معجزة ألهية حدثت للتوصل إلى غرضين: احدهما: استنكار بقاء هؤلاء على المسيحية مع امكانهم الدخول في الاسلام ومعرفتهم بوجوده، فإن الأولى بمصالحهم ان يعتنقوه لا ان يحاربوه، ثانيهما: استنكار زواج هذه الامرأة من ابن عمها، فإنها مقدرة في علم الله الأزلي لأن تكون زوجة للإمام العسكري وأماً للمهدي. لا ان تكون كما يشاء جدها زوجة لإبن اخيه. بحدوث هذه المعجزة يحصل في قلوبهم تشاؤم من حصول هذا الزواج، فلا يقومون به. كما قد اعرضوا عنه فعلاً.

الاعتراض الخامس: ان هذه الرواية تدل على شيئين متنافيين. فبينما تنص في أولها على ان الامام الهادي (ع) هو الذي كتب الكتاب الذي حمله بشر النخاس إلى الجارية... نراها تدل بعد ذلك على ان كاتبه هو الامام العسكري (ع). كقولها: وأومأ بيده

إلى أبي محمد صاحب هذا الكتاب. وقولها: بعني على صاحب هذا الكتاب.

والجواب عن ذلك: ان الرواية دلت على ان كاتب الكتاب هو الامام الهادي (ع). إلا انها دلت في عين الوقت ان هذه الجارية كانت تتوهم ان كاتبه هو فتى احلامها وزوج مستقبلها الامام العسكري (ع). وليس بين الامرين أي تنافي. ولا نعلم ان ما في الكتاب يدل على تحديد شخصية كاتبه حتى تعرفه بذلك.

اذن فليس شيء من هذه الاعتراضات وارد على هذا الحديث ومضعف لدلالته وما يعرب عنه من حديث وتاريخ. وإنما الاعتراض الوحيد الذي يمكن صدقه، هو ان هذا الحديث ضعيف من ناحية اثباته التاريخي، بإعتبار كونه مجهول الرواة ضعيف السند.

التعليق الثالث: الذي نعلقه على هذه الرواية:

ان هذه الرواية مهملة من حيث التاريخ. ونحن وان استطعنا ان نعرف وقت شراء الجارية إلا انه لا يمكن تحديد وقت هذا القتال الذي وقع بين الروم والمسلمين. ذلك القتال الذي أصبحت مليكة نتيجة له أسيرة للمسلمين. كما انه لا يمكن تحديد مكانه على وجه التعيين فإن سائر أطراف الدولة الاسلامية كانت مسرحاً لحروب ومناوشات وفتوحات في ذلك العصر. وأغلبها كان بين الروم والمسلمين.

فإن لفظ الروم كان يستعمله العرب في ذلك الحين بشكل مجمل واسع المعنى. فإنهم كانوا يصطلحون بهذا اللفظ على كل بلاد مسيحية خارج حدود بلاد الاسلام. وهذا معنى شامل لكثير من مناطق الأرض.

فهو يشمل سوريا ولبنان وتركيا قبل فتحها الاسلامي، ثم يستمر إلى ما وراءها شمالاً مما هو الآن تحت حكم الاتحاد السوفييتي. وقد دخل قسم منه في الاسلام وبقي الكثير منه مسيحياً إلى حد الآن. كما يمتد هذا اللفظ غرباً ليشمل اوروبا كلها بما فيها اليونان وايطاليا وفرنسا واسبانيا وصقلية وغيرها مما كان معروفاً يومذاك. وكانوا إذا أرادوا التدقيق في التعبير عن اوروبا، قالوا: الفرنجة أو الافرنج، تمييزاً لها عن سائر بلاد الروم. وهو أيضاً لفظ مجمل يشمل كل أقطار اوروبا تقريباً.

لا يستثنى من لفظ الروم، بحسب اصطلاحهم... من وجه العالم المعروف يومئذ، إلا ما كان في شرق بلاد الاسلام: كالهند والصين وما كان في جنوبها كافريقيا.

والصحيح تاريخياً ان الروم هم شعب دولة روما، التي هي الآن عاصمة ايطاليا، وكان الاسم الرسمي للملك عندهم هو القيصر. وهي دولة استطاعت ان تسيطر على رقعة ضخمة من العالم... من حوض البحر الأبيض المتوسط. كالشمال الافريقي واليونان وتركيا وسوريا ولبنان وفلسطين، حتى كانت تسمى كل هذه المناطق بدولة الروم، ومن هنا وقع الاجمال والاختلاط في معناه لدى الناس في تلك العصور... وحتى كانت العاصمة لهذه الدولة الجبارة هي القسطنطينية، وهي ليست في ايطاليا، وغير قريبة من روما! وانما تقع في الجزء الاوروبي من تركيا فعلاً. وتسمى اليوم باستانبول. وكان لسقوطها بأيدي الجيش الاسلامي من الاهمية و[الاستراتيجية] الشيء الكثير. اذ يعني انحسار الحكم الرومي عن بلاد الشرق وانكماشه في داخل أوروبا المسيحية.

وعلى أي حال، فإنه يمكن ان يفهم من هذه الرواية ان الملك نفسه كان خارجاً مع جيشه للحرب، وهو ما كان يحدث فعلاً في الحروب المهمة الواسعة. فبذلك يمكن أن نلتفت

إلى الحادثة التي ينقلها التاريخ العام في سنة ٢٤٩هـ، حيث نزل ملك الروم بنفسه إلى الحرب مع خمسين ألفاً، وحصل بينه وبين المسلمين قتال شديد، قتل فيها من الفريقين خلق كثير[1]. فالمظنون ان هذه هي الحادثة المشار اليها في الحديث.

وكان الامام العسكري (ع) في هذا العام، عمره سبعة عشر عاماً، يعيش تحت ظل ابيه (ع) ثم ان أم المهدي (ع) بعد ان سبيت في الحرب بقيت عند مالكها حتى عام ٢٥٤هـ حين أراد بيعها، فاشتراها الامام (ع) ليزوجها من ابنه (ع). والرواية على أي حال، لا تدل على سرعة بيعها بعد الأسر، وان كان المفهوم منها بشكل عام، هو ذلك. والله العالم.

***

الفرضية الثانية: ان المالك لهذه الجارية من اسرة الامام (ع)، هو حكيمة اخت الامام الهادي (ع) وهذه فرضية بسيطة ومختصرة، تكفينا في الاثبات التاريخي ان لم تكفنا الفرضية الأولى، ولم نقتنع بمدلول ذلك الخبر. والخبر الوارد في هذه الفرضية يهمل بالكلية التعرض لأصل هذه الجارية أو ترجمة حياتها أو تاريخ ورودها إلى بلاد الاسلام أو تاريخ شرائها.

وانما يبدأ الحديث انه في يوم من الايام يزور الامام العسكري (ع) عمته حكيمة، فيرى جاريتها فيحد النظر اليها. فتقول له: يا سيدي لعلك هويتها أفارسلها اليك؟. فينفي الامام (ع) الهوى الجنسي عن نفسه، فإنه مناف لمقام الامام وعصمته، ويعطي السبب المنطقي الصحيح لعمله. وذلك انه اجاب عمته قائلاً: لا يا عمة، ولكني اتعجب منها. فقالت له: وما اعجبك؟. فقال (ع): سيخرج منها ولد كريم على الله عز وجل الذي يملأ الله به الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً. فقالت له: فارسلها اليك يا سيدي؟. فيوقف الامام العسكري (ع) ذلك على إذن ابيه، قائلاً: استأذني في ذلك ابي.

قالت: فلبست ثيابي وأتيت منزل ابي الحسن (ع). فسلمت عليه وجلست. فبدأني وقال: يا حكيمة ابعثي نرجس إلى ابني ابي محمد (ع). قالت: فقلت: ياسيدي على هذا قصدتك... ان نستأذنك في ذلك. فقال لي: يا مباركة، ان الله تبارك وتعالى ارد ان يشرككي في الأجر ويجعل لك في الخير نصيب.

وتبادر العمة إلى منزلها، بتزين نرجس وتهيئتها إلى أبي محمد (ع) إلى أبي محمد (ع) وتجمع بينه وبينها في منزلها. فيقيم الامام عندها اياماً، حتى يتوفى والده (ع) بعد ايام، فينتقل الامام العسكري (ع) مع زوجته إلى دار ابيه[2].

وهذه الرواية تتفق مع سابقتها على عدة خصائص، منها: ان أم المهدي (ع) كانت جارية مملوكة، وان اسمها نرجس وان زواج الامام العسكري كان في حياة أبيه واذنه. ولذا نستطيع ان نعتبر اتفاقهما على ذلك اثباتاً تاريخياً كافياً له. إلا ان هذه الرواية تعيّن وقوع الزواج في الأيام الاخيرة من حياة الامام الهادي (ع). ولم يكن هذا واضحاً

---

[1] الكامل، جـ٥ ص٣١٢.

[2] انظر اكمال الدين [نسخة مخطوطة].

من الرواية السابقة.

وليس على هذه الرواية من اعتراض من الناحية الشكلية، إلا اعتراض واحد، وهو ان الامام العسكري (ع) حين زار عمته كيف جاز له ان يحد النظر إلى جاريتها مع انها ليست زوجته ولا مملوكته في ذلك الحين. ويأتي الجواب واضحاً بسيطاً، وهو انه نظر اليها بإذن مالكتها. والمالك إذا اذن لشخص في النظر إلى مملوكته جاز للمأذون له النظر شرعاً في حدود اذن المالك.

وهذا وان لم يذكر في الرواية إلا انه أخذ مفروض التحقق في الرواية، للتسالم الواضح في المجتمع المسلم على عدم جواز النظر إلى مملوكة الغير إلا بإذنه. لذا كان من الواضح في ذهن الراوي ان السامع المسلم سوف يفهم تلقائياً وجود الإذن في النظر... ومن هنا اهمله من سرده من لفظ الرواية.

ولادة الامام المهدي (ع) :

ولد (ع) عند الفجر من يوم النصف من شهر شعبان[١]، وحيث يقع الفجر ما بين الليل والنهار، فقد عبر بعضهم ان ولادته كانت في الليل وبعضهم عبر باليوم حيث قال: في يوم الجمعة كالصدوق في إكمال الدين وابن خلكان في الوفيات.

أما عام ولادته فالمشهور انه عام ٢٥٥هـ[٢]، وليس على ذلك اعتراض إلا ما يذكره الكليني في الكافي والصدوق في اكمال الدين. فإنهما يرويانها على وجهين، فتارة قالا: انه ولد عام ٢٥٥هـ وتارة اخرى قالا: انه ولد عام ٢٥٦هـ[٣]، وتنافيهما في الرواية يوجب الأخذ بالمشهور كما هو واضح.

وعلى ذلك يكون قد ولد (ع) بعد وفاة جده الامام الهادي (ع) بحوالي عام، وبعد مجيء المهتدي العباسي إلى الحكم بأقل من شهر. حيث استخلف المهتدي لليلة بقيت من رجب وولد الامام المهدي في النصف من شعبان في نفس العام. وبقي المهتدي في الحكم حوالي عام واحد حيث أزاله الأتراك وبايعوا المعتمد عام ٢٥٦هـ وبقي المعتمد في الحكم ثلاثاً وعشرين سنة، حتى عام ٢٧٩هـ على ما سمعنا فيما سبق.

ويعاصر الامام المهدي (ع) من حياة ابيه خمس سنوات، حيث يصعد أبوه إلى الرفيق الأعلى عام ٢٦٠هـ على ما سبق ان عرفنا. وقد انصب النشاط الرئيسي خلال ذلك على أمرين رئسيين: احدهما: الحذر التام من السلطة الحاكمة. ثانيهما: تعرف خواص أبيه (ع).

ومهما يكن من أمر، فالمهم الآن ان نحمل فكرة عما تدلنا عليه الروايات من

---

[1] انظر الكافي [مخطوط]. واكمال الدين [مخطوط]. ووفيات الاعيان، جـ٣ ص ٣١٦. والارشاد، ص ٣٢٦. واعلام الورى، ص٣٩٣. ونور الابصار، ص ١٧٠.

[2] انظر الارشاد، ص ٣٢٦. واعلام الورى، ص ٣٩٣. وابن خلكان، جـ٣ ص ٣١٦. وابن الوردي، جـ١ ص ٢٣٢. وأبو الفداء، جـ١ ص ٤٧. والاتحاف، ص ٦٩. واليواقيت والجواهر،ص ٢٨٨. والفصول المهمة، ص ٣١٠. ونور الأبصار، ص ١٧٠.

[3] انظر المصدرين المخطوطين.

حوادث ولادة الامام المهدي (ع).

ان الامام العسكري (ع) تزوره عمته حكيمة في يوم من الأيام، وتبقى عنده إلى المساء. وحين تريد ان تنصرف يرجوها الامام (ع) ان تبيت في داره هذه الليلة، فإنه سيولد فيها المولود الكريم على الله عز وجل، حجة الله في أرضه. فتسأله العمة: ومن أمه؟. فيقول الامام (ع): نرجس! فتنفي العمة أن يكون بنرجس أثر للحمل. فيؤكد لها الامام (ع) ذلك قائلاً: هو ما أقول لك فتفحصها العمة جيداً وتقلبها ظهراً لبطن فلا تجد أثر الحمل. فتعود فتخبره تارة أخرى. فيبتسم الامام (ع) ويعطيها الحجة الواضحة والمبرر الالهي الصحيح في ذلك، قائلاً: إذا كان وقت الفجر يظهر لك الحبل... لأن مثلها كمثل أم موسى لم يظهر بها الحبل ولم يعلم بها أحد إلى وقت ولادتها، لأن فرعون كان يشق بطون الحبالى في طلب موسى عليه السلام . وهذا نظير موسى (ع).

وحاصل البرهان الذي يتضمنه كلام الامام (ع) بعد ايضاح مقدماته هو: أن الله تبارك وتعالى اقتضت حكمته الازلية ان يستهدف في خلق البشرية هدايتها وارشادها واخراجها من الظلمات إلى النور. قال تعالى: "وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون"[١]. ولاجل هذا الهدف الأعلى كانت بعثات الانبياء والرسل مبشرين ومنذرين. ومن هنا كان وعد الله القاطع بإقامة دولة الحق على الأرض. فإن الأرض لله يرثها عباده المتقون.

والهدف الالهي إذا كان لزومياً ومهما، توصل الله تعالى اليه بقدرته، بما شاء من الوسائل والطرق، فإنه القادر على كل شيء الذي إذا أراد شيئاً قال له كن فيكون. فان كان في الامكان تحقق الهدف بالطريق الطبيعي، فهو ... والا توصل الله تعالى إلى ايجاده عن طريق خرق النظام الكوني الطبيعي بالمعجزات. كما تحدثنا عنه وفصلنا القول فيه في رسالتنا عن المعجزة في المفهوم الاسلامي وأهون بالجهد البشري أن يكون حائلاً أو مانعاً بين ارادة الله تعالى وبين تنفيذ ما يريده من الأهداف في خلقه.

وإذ يكون ضغط السلطات الحاكمة عالياً، ويكون لوجود الفرد المطارد أثراً مهماً في تحقق الهدف الالهي، ولم يمكن حفظه من السلطات بطريق طبيعي، اذن يتعين حفظه بطريق اعجازي... توصلا إلى الهدف الكبير وهو هداية البشرية في مستقبل الدهر.

وبين يدينا الآن مثالاً لذلك: احدهما: النبي موسى بن عمران على نبينا وعليه السلام . فان الله تعالى حين تعلق غرضه المهم الملزم بهداية البشرية به في زمان مستقبل... وكان ذلك متوقفاً على ولادته صحيحاً سالماً ولم يكن ذلك ممكناً للضغط العالي المتوجه من قبل سلطات فرعون يومئذ. اذن يتعين حفظه بطريق اعجازي تحفظاً على الغرض الالهي الكبير الذي سيكون موسى (ع) المسؤول الرئيسي لتنفيذه وتطبيقه في حينه.

المثال الثاني: الامام المهدي (ع) الذي تعلق الغرض الالهي المهم الملزم بهداية البشرية به في الزمان المستقبل وتنفيذ وعد الله تعالى بدولة الحق على يده. وذلك يتوقف على ولادته وبقائه سالماً. ومن هنا افاض الله تعالى عنايته الخاصة وارادته

---

[1]الذاريات: ٥١/ ٥٦.

اللانهائيـة، تحفظـاً علـى غرضـه الكبيـر وتحـدياً للجهـد البـشري المتواضـع الـذي تبذلـه السلطات... بإقامة المعجزة في اخفاء الحمل من ناحية وفي بقائه أمداً طـويلاً مـن الـدهر مـن ناحية ثانية.

وحيث كـان المثـال الأول واضـحاً فـي اذهـان المسلمين، اذن فـلا بعـد فـي قـدرة الله تعالى أن يقوم بذلك بالنسبة إلـى المهـدي (ع) ايضاً. والمعجزة فـي اخفـاء الحمـل يكـون - فـي الأرجح - علـى هذا الترتيـب: وهـو ان النطفـة خـلال مـدة الحمـل تنمـو ببطء شديد أو لا تنمو على الاطلاق، ثم انهـا قبـل الـولادة بوقت قصير قـد لا يزيـد علـى دقـائق تنمـو بـسرعة حتـى يكتمـل الجنـين، ويكـون قـابلاً للمـيلاد، فـي الجـو الـسري الخـاص البعيـد عـن أعـين السلطات.

وبذلك لا يتمكن أحد من الفاحصين حتـى القوابـل، خـلال المـدة الاعتياديـة للحمـل... من التعرف علـى وجـوده. فضلاً عـن مجـرد النظـر. وذلـك: لأن الطـب إلـى يومنـا الحاضـر عاجز عن التعرف إلى الحمل في شهره الأول، فكيف بالعصور السابقة... عـصور الخلافـة العباسية فلو بقي الجنين، بارادة الله تعالى، على شكله في الشهر الأول طيلة مـدة الحمـل، لـم يتمكن أحد ان يخمن وجود الحمل على الاطلاق، في تلك العصور.

ولا يخفانـا أيـضاً، مـا فـي التوقيـت فـي الفجـر، مـن اهميـة خاصـة فـي زيـادة الحـذر والخفاء، فإن هذه العائلة كانت في ذلك الوقت في يقظة. وكـل مـن يتـولى الـسلطة والتجسس يغط في نوم عميق.

ثـم ان حكيمـة إذ تـسمع تأكيـد الامـام (ع)، تعـود إلـى نـرجس فتخبرهـا بمـا قـال وتسألها عن حالها. فتقول نرجس: يا مولاتي ما أرى بي شيئاً من هذا. ثم ان نـرجس نامـت واشتغلت حكيمة بالصلاة، لكي تؤدي صلاة الليل، وجلست للدعاء عقيب الـصلاة، وهـي فـي كل ذلك ترقب نرجس. فلا تجد عليها إلا النوم الهـادي لا تقلـب جنبـاً عـن جنـب. وهنـاك مـن الأخبـار مـا يـدل علـى أن نـرجس نفسها قامـت مـن نومتهـا فـأدت صـلاة الليـل ثـم نامـت مـرة اخرى. وهي لا تحس بشيء.

حتى إذا كان وقت طلوع الفجر، وثبت نـرجس مـن نومهـا فزعـة، فضمتها حكيمـة إلى صدرها. وقالت لهـا: اسم الله عليك، هل تحسين بشيء. قالت: نعم يا عمة. أقول: نعـرف من ذلك ان جنينها قد كبـر واكتمـل. وتـم هـذا فـي دقـائق أو أقـل. وهـذا يفسر لنـا وثوبهـا مـن نومها فزعة.

وهنا يأمر الامام (ع) حكيمة بأن تقرأ عليها سورة الدخان التي تبدأ بقولـه تعـالى: "بسم الله الرحمن الرحيم. حم. والكتاب المبين. انـا انزلنـاه فـي ليلـة مباركـة انـا كنـا منـذرين. فيهـا يفـرق كـل أمـر حكيم. أمـراً مـن عندنا إنـا كنـا مرسـلين". ولا يخفـى مـا فـي قـراءة هـذه الآيات من المناسبة لمقتضى الحال.

وحينما يحين وقت الولادة، يحدث نوع من الغموض بين الامرأتين بحيث لا تطلـع حكيمة على نرجس، وقد عبر عن ذلك في بعض الروايـات بـالفترة... وهـي نـوع مـن الغفلـة أو النعـاس... أصـابتهما معـاً. وعبـر عنـه فـي روايـة اخـرى، بقـول حكيمـة: حتـى غيبـت عنـي نرجس فلم أرها، كأنه ضرب بيني وبينهـا حجـاب. والمعنـى المفهـوم منهـا واحـد، والغـرض منه هو عدم الاطلاع على نرجس حين خروج الامام (ع).

وتنتبه حكيمة، فتجد الامام المهدي (ع) ساجداً على الأرض يقول شيئاً من الكلام، يعطى به المفهوم الواعي الكبير الذي خلقه الله من اجله والغرض الذي أوكله اليه والوعد العظيم الذي اناطه به. لكن الروايات تختلف في اللفظ الذي قاله. ففي احدها انه قال: اشهد ان لا اله إلا الله وان جدي محمد رسول الله وان أبي أمير المؤمنين.

ثم عد اماماً اماماً إلى ان بلغ إلى نفسه. ثم قال: اللهم انجز لي ما وعدتني واتمم لي امري وثبت وطأتي، واملأ الأرض بي عدلاً. وفي رواية اخرى انه قال: الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين. زعمت الظلمة ان حجة الله داحضة. ولو أذن لنا في الكلام لزال الشك. وفي رواية ثالثة: انه (ع) تلا قوله تعالى "شهد الله انه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم..." إلى آخر الآية. وفي رواية رابعة: انه تلا قوله تعالى: "ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين..." الى آخر الآية.

ونحن كمسلمين، لا ينبغي ان نستغرب ذلك أو نستنكره، فانه ليس بدعاً في الدهر، وليس شاذاً في افعال الله تعالى وقدرته الكبرى. وهذا القرآن يصرح بكل وضوح بنطق عيسى بن مريم في المهد "قال اني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبياً..." اذن فهو نبي في صغره ايضاً، والمهدي (ع) له الشبه به من كلتا الناحيتين. أما النطق فباعتبار هذا الذي سمعناه. وأما الامامة في الصغر فلانه تولاها وعمره خمس سنوات بعد وفاة ابيه عام ٢٦٠ للهجرة.

وينزل الحجة المهدي (ع) إلى الأرض بدون دماء نظيفاً مفروغاً منه. فيستدعي به أبوه (ع)، فتحمله حكيمة اليه، فيأخذه ويضع لسانه في فيه ويمر يده على عينيه وسمعه ومفاصله. ثم يقول له: تكلم يا بني. فقال: اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمد عبده ورسوله (ص). ثم صلى على أمير المؤمنين وعلى الأئمة إلى ان وقف على ابيه. ثم احجم.

أقول: والروايات تنسب اليه (ع) بعد ميلاده كلاماً واحداً، ولكنها تختلف في زمانه. فالأكثر انه تكلم عند أول ولادته وواحدة منها تقول انه تكلم بعد حمله إلى ابيه - وهو ما نقلناه اخيراً - ويكون مقتضى الجمع بين الروايات انه قد تكلم مرتين، باعتبار ان كل رواية اثبتت شيئاً لم تنفه الرواية الاخرى. إلا ان النتيجة، وهي تكلمه مرتين، يكون منافياً مع فحوى سائر الروايات فالأرجح هو الأخذ بالروايات الأكثر وهو انه تكلم بكلام واحد بعد ولادته مباشرة. فإنها بتعددها تكفي للإثبات التاريخي، وان كان القطع بمثل هذه المسألة مما لا حاجة اليه من الناحية الدينية أو الاجتماعية.

والمفهوم من سياق أكثر الروايات انه لم يكن حال ولادة المهدي إلا أمه وحكيمة. وكان والده يشتغل بالصلاة والدعاء في طرف آخر من الدار، مراقباً للوضع عن كثب، إلا ان هناك رواية تصرح باستقدام عجوز قابلة من جيرانهم بشكل غامض شديد الكتمان، للقيام بالتوليد[١]. وفي هذا منافات لأكثر الروايات، ومعه فالارجح الأخذ بالأكثر دون هذه

---

[1] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص ١٤٥. وأعلم ان ما ذكرناه من قصة الميلاد مستقى من روايات عديدة، موجودة - في الأغلب - في اكمال الدين للشيخ الصدوق. الا ان مما يساعد على سعة الاطلاع في هذا

الرواية.

ما بعد المولد:

يولد الامام المهدي (ع)، شأنه في ذلك شأن آبائه (ع)، مختوناً، ولكن والده يقرر امرار الموسى عليه لإصابة السنة[1]، فإنه لا ينبغي أن تتخلف السنة الاسلامية عن أحد.

ويأمر الامام العسكري (ع)، ابا عمر وعثمان بن سعيد، وهو من أخص أصحابه لديه... بأن يعق عن المولود الجديد عدداً من الشياه وان يشتري عشرة آلاف رطل من الخبز وعشرة آلاف رطل لحماً ويوزعه على الفقراء[2]. وما أكثرهم في ذلك المجتمع المنحرف، وخاصة في القواعد الشعبية للامام المعزولين اجتماعياً واقتصادياً.

وقد وصلت شاة مذبوحة إلى محمد بن ابراهيم الكوفي، باعتبارها عقيقة عن المولود الجديد[3].

ويتباشر الأصحاب الخاصون بميلاد الامام المهدي (ع) فيزور أحدهم الامام العسكري (ع) فيهنؤه بولادة ابنه القائم[4] ويجتمع اثنان من الأصحاب فيبادر أحدهما الآخر قائلاً: البشارة. ولد البارحة في الدار مولود لأبي محمد (ع)، وأمر بكتمانه. فيسأله الآخر السؤال المعتاد... يسأله عن أسم المولود الجديد، فيقول له: سمي محمد وكني بجعفر[5].

ويبقى على الامام العسكري (ع)، وظيفة مزدوجة تجاه ولده الجديد، تحتاج كل منهما إلى تخطيط خاص، ويحتاج الجمع بينهما إلى غاية في الحذر واللباقة الاجتماعية.

الوظيفة الأولى: اثبات وجود الامام المهدي (ع) تجاه التاريخ وتجاه الامة الاسلامية، وتجاه مواليه الذين يعتبرون المولود الجديد إمامهم الثاني عشر بحسب نص النبي (ص) حين قال: يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش. فليس من الممكن ولا المنطقي أن يبلغ الحذر والتوقي إلى اخفائه الكامل بحيث يؤدي إلى انطماس اسمه وانكار وجوده. مع كونه (ع) الامام الثاني عشر لمواليه والقائد المذخور لدولة الحق.

على انه لا بد من اقامة الحجة في وجوده على الموالين خاصة وعلى المسلمين عامة، بحيث يكون هناك تواتر في الأخبار عن وجوده ورؤيته، يدحض به قول من يزعم عدم وجوده، أو انه ليس للامام العسكري (ع) من ولد.

الوظيفة الثانية: حماية الامام المهدي (ع) من السيف العباسي والمطاردة

الصدد مراجعة كتاب الغيبة للشيخ الطوسي والخرايج والجرايح للقطب الراوندي والبحار، جـ١٣ للعلامة المجلسي ومنتخب الأثر للصافي وغيرها.

[1] انظر اكمال الدين المخطوط.

[2] انظر المصدر.

[3] انظر المصدر.

[4] انظر المصدر.

[5] انظر المصدر.

الحكومية، التي عرفنا مناشئها وتخطيط السلطات لها، وتجنيد كل قواها وعيونها من اجلها.

اضف إلى ذلك ما اشرنا اليه من ان الجهاز الحاكم، كان يعرف في دخيلة نفسه حق الامام وعدالة قضيته وصدق قوله.

وانما كان يمنعهم عن اتباع الحق: الملك العقيم والمصالح العريضة المتعلقة بالخلافة العباسية مضافاً إلى تعصب وراثي قديم. ومن هنا كانوا يشعرون ان ولادة المهدي (ع)، وهو الشخص الذي ملأ رسول الله (ص) أسماعهم بانه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً... ان ولادته يعني الحكم على نضامهم بالموت المحتم وفضح مخططاتهم المنحرفة وأساليب عصيانهم لأوامر الاسلام واهمال طاعة الله تعالى وعدم الاهتمام بالأمة الاسلامية. وبعبارة اقرب: انهم كانوا يدركون ان مجتمعهم الذي يحكمونه قد امتلأ... بفعل انحرافهم وسوء تصرفهم... ظلماً وجوراً. إذن فمن المنطقي ان يتصدى الامام المهدي (ع) لكي يملأه قسطاً وعدلاً... وهذا ما يخافونه ويرهبونه.

وهم وإن لم يحددوا بالضبط تأريخ ميلاد الامام المهدي (ع)، لمدى السرية التامة المحاطة فيها تجاههم... إلا انهم يعلمون، على الاجمال ان زمانه قد اظلهم وانه على وشك الوجود. فانه يكفيهم ان يعرفوا ان الامام العسكري (ع) يكون في السلسلة التي وعد بها رسول الله (ص) الامام الحادي عشر... لكي يكون ولده الثاني عشر... وهو المهدي. ويدل على ذلك أيضاً وعلى جهلهم بتحديد التأريخ ما تعرض له من مراقبتهم للحوامل عند وفاة الامام العسكري (ع) ظناً منهم بوجود الامام المهدي (ع) جنيناً في رحم احدى النساء. مع انه كان مولوداً قبل خمس سنوات، كما أطلع على ذلك الخاصة من مواليه.

وإذا كان نشاط الامامين العسكريين (ع)، وهو مقتصر على حفظ مصالح قواعدهم الشعبية، ومشفوعاً بسياسة السلبية والمسالمة مع الجهاز الحاكم على ما قلنا... إذا كان هذا النشاط مثيراً ومغضباً للسلطات... فكيف بالنشاط الموعود للمهدي المنتظر الذي يكون غليظاً في الحق لا يتسامح ولا يسالم ولا يعفو عن الانحراف.

ومن هنا كان عمل السلطات في تلك الظروف اقرب شبهاً بالحركات العصبية التي يقوم بها المخنوق عند خنقه أو الغريق قبل انقاذه... فإنها تعلم بوجود شيء خطر مشرف عليها، شديد الاهمية بالنسبة اليها... ولكنها تشعر بالعجز تجاهه، وضيق الباع في الوصول اليه والوقوف عليه. بالرغم من وجود القوة والمال والضمائر الأجيرة في جانبها، وليس في الجانب الآخر إلا العزل والفقراء والمضطهدون... ولعلها تحس تجاه ذلك بالتحدي لقوتها وعزتها فتزيد من نشاطها وتبذل المستحيل في سبيل الحصول على الامام المهدي (ع) والقبض عليه.

فكانت هاتان الوظيفتان المزدوجتان للامام العسكري (ع)، توقفه في موقف غاية من الدقة والحرج... وبخاصة وان كلتا الوظيفتين ضرورية بالنسبة اليه لا يمكنه ان يتخلى عنهما.

ويزيد الموقف دقة، ان الامام العسكري يعيش في هذا المجتمع الصاخب، تحت الأضواء المسلطة عليه من كل الجهات والرقابة الاجتماعية التي تلاحقه، لعدة اسباب: منها: انه الرجل المثالي الاسلامي في عبادته واخلاقه وعلمه ونسبه في نظر الجميع.

ومنها: انه القائد والموجه لقواعد شعبية واسعة من المسلمين. ومنها: انه يمثل جبهة المعارضة ضد السلطات الحاكمة. ومنها: ان الحكومة تستمر في تقريبه من البلاط ودمجه في الحاشية. ومن المعلوم ان الشخص الذي تكون له بعض هذه الخصائص، فضلاً عن جميعها يكون لولده اهمية كبيرة وخبراً منتشراً واسعاً، وخاصة إذا كان للمولود اهمية خاصة... كان مهدي هذه الامة. اذن فمن طبيعة المجتمع ان تُوجه الانظار من كل حدب وصوب إلى ميلاد الامام المهدي (ع)، وبخاصة من قبل السلطات الذين يعيش في بلاطهم ويزوره في الاسبوع مرتين.

ومن ثم كان أقرب تخطيط للخروج من هذا المأزق، ترك الاعلان الاجتماعي عن ولادة المولود الجديد بالكلية، وكأن شيئاً لم يحدث على الاطلاق، بالنسبة إلى الفهم العام، وترك الأحداث تسير في مجراها الاعتيادي من دون إثارة أي انتباه أو فضول أو شك من أحد في شيء من النشاط أو القول أو العمل. حتى ان خادم الباب في بيت الامام العسكري لم ينتبه إلى شيء ولم يفهم شيئاً[1] واذا لم يحصل الشك والانتباه لم يحصل الفحص والسؤال.

ومما ساعد الامام العسكري (ع) على الاخفاء مساعدة كبرى، تطبيقة سياسة الاحتجاب على نفسه، وانقطاعه عن أصحابه ومواليه إلا بواسطة المراسلات، كما عرفنا، حيث استطاع (ع) بذلك تحقيق نتيجتين اساسيتين: احداهما: تعويد قواعده الشعبية على فكرة الاحتجاب والقيادة غير المباشرة، كما سبق ان أوضحنا. وثانيتهما: استقطاب المهام التي كان يقوم بها، والحوادث التي كان يعيشها... بشكل منفرد بعيد عن الانتباه وتسليط الأضواء والضوضاء... لا يكاد يعرف بكل مهمة أحد إلا أهل الصلات بها. وحيث كان اخفاء ولده من مهامه الرئيسية، فلم يكن ذلك بممتنع عليه بعد تخطيط الاحتجاب.

وقد ساعد على الاخفاء أيضاً مساعدة كبيرة، تحول انتباه الدولة والمجتمع إلى حرب صاحب الزنج الذي بدأ أعماله التخريبية في جنوب العراق والأهواز في عام ميلاد المهدي (ع) ... عام ٢٥٥هـ على المشهور في ميلاده. والمتتبع للتاريخ العام يعرف ما أوجده هذا المخرب من الفزع والقلق في اذهان الشعب عامة والجهاز الحاكم خاصة. ومن المعلوم ان المجتمع الذي يسوده القلق الذهني يكون فكره مركزاً على ما يخاف منه ومن الصعب أن يلتفت إلى شيء آخر. كالفرد الواحد اذا خاف وحشاً تركز نظره وفكره وقوته عليه. فكذلك المجتمع بشكل أو بآخر. فكان وجود صاحب الزنج خير صارف ذهني للفهم العام عن الالتفات إلى ميلاد الامام المهدي (ع).

إلا ان هذه الفكرة سوف تبقى تجيش بشكل غامض في ذهن السلطات المتمثلة في الخليفة المعتمد نفسه... وتتجلى بأوضح صورها على ما سوف يقوم به عند وفاة الامام العسكري (ع). اذ يكون المعتمد في ذلك الحين مرتاحاً بعض الراحة من الناحيتين السياسية والعسكرية... بعد ان أوكل قتال صاحب الزنج إلى اخيه ابي أحمد الموفق، قبل عامين سنة ٢٥٨هـ كما عرفنا، وقد استقل الموفق تدريجاً بالحرب وغير الحرب من شؤون الدولة وعزل الخليفة عن الأمر والنهي وعن النشاط السياسي بالكلية. فمن هنا توفر للمعتمد

---

[1] انظر اكمال الدين [مخطوط].

بعض الوقت للتفكير في أمر آخر... هو البحث عن الوريث الشرعي للامام (ع).

وعلى أي حال، لم يكن إلى حد التاريخ الذي نتكلم عنه، قد ثار حول ولادة المهدي (ع) أي احساس أو التفات أو شك من قبل المجتمع أو السلطات... نتيجة لمجموع هذه الخصائص والملابسات... فكأنه حادث غير موجود!!.

وإلى هنا استطاع الامام الحسن العسكري (ع) أن يضمن بكل بساطة... حماية ولده المهدي (ع) من الجهاز الحاكم ومن كل من يدور في فلكه... وبذلك قام بالوظيفة الثانية خير قيام.

واما الوظيفة الأولى له (ع)، وهي اثبات وجوده للتاريخ وللأمة الاسلامية عامة ولمواليه خاصة... فكان يجب - تحت الظروف التي عاشها الامام - ان تتقلص وان تضمر، وان يختص التبليغ بوجوده ورؤيته، بكل شخص يعلم من قوة ايمانه واخلاصه في عقيدته، ان له من صلابة الارادة ما لا يمكن أن تلين أمام أي ضغط من السلطات، بحيث يكون على استعداد ان يقدم نفسه فداء في سبيل امتثال أمر امامه (ع) بالكتمان. كما انه لا بد ان يعلم من رجاحة عقله واتزانه ولباقته، انه يكتم ذلك في المجتمع كتماناً تاماً، ولا يتهور باذاعة السر إلى من لا ينبغي ان يذيعه له، وله الخبرة الكافية بالخاصة الذين يمكن ان يتبادل وإياهم هذا الخبر... وهكذا كان... وبمقدار هذا التبليغ خطط الامام العسكري (ع).

وكان هذا سبباً لحجب المولود الجديد، حجباً تاماً مطلقاً عن الجمهور غير الموالي له. بل حتى عن جمهور الموالين ممن لم يحرز فيه قوة الارادة وعمق الاخلاص.

وكان كل من يطلعه الامام على المولود الجديد، فيريه إياه أو يخبره عنه، مكلفاً تكليفاً الزامياً بأمرين لا مناص له منهما، وهو يطبقهما بإعتبار اخلاصه وقوة ارادته وايمانه. وهما:

أولاً: وجوب الكتمان. وقد سمعنا فيما سبق ان أحد الأصحاب يقول للآخر: ولد البارحة في الدار مولود لأبي محمد (ع) وأمر بكتمانه ويكتب الامام العسكري (ع) لأحمد بن اسحاق: ولد لنا مولود، فليكن عندك مستوراً وعن جميع الناس مكتوماً. فإنا لم نظهر عليه إلا الأقرب لقرابته والمولى لولايته. احببنا إعلامك ليسرك الله به، مثل ما سرنا به. والسلام[1].

وقد عرفنا، بكل وضوح وجه المصلحة في هذا الكتمان.

ثانياً: حرمة إطلاع أحد على اسمه (ع). وهو أسلوب في الكتمان ورد التأكيد عليه بشكل خاص.

ولا يخفى ان اسم المهدي المنتظر أساساً، معلوم لدى الأمة، بإخبار نبيها (ص) حين قال: اسمه إسمي. وهذا يعني بكل وضوح ان اسمه محمد. وهذه المعرفة لا يختلف فيها الناس من موالين وغيرهم.

ولكن السلطة القائمة، إذ تريد أن تطارد المهدي المنتظر في شخص المولود الجديد، لا بد لها من أمرين: أولاً: ان تعرف ولادته. إذ مع الغفلة عنها، لا يمكنها بطبيعة

---

[1] انظر إكمال الدين المخطوط.

الحال ان تجرد المطاردة الفعلية الحقيقية ضد المولود. وثانياً: ان تعرف شخصه بإسمه. إذ بدونه لا يمكن ان تحارب فيه المهدي المنتظر. لإحتمال أن يكون المهدي هو ولد آخر للإمام العسكري (ع) لعله ولد ولم يولد بعد - فيما تحتمله السلطة - وهي ليس لها غرض معين إلا ضد المهدي المنتظر على وجه التعيين.

مضافاً إلى وضوح ان الاسم يكسب الفرد شخصيته القانونية والاجتماعية التي يمكن أن تعين ويشار اليها به. وأما مع الجهل به إلى جانب الجهل بشكله أيضاً، فيكتسب بذلك نحواً من الغموض وعدم التعيين، في ذهن السلطات، فتحار عند البحث عنه، انها تبحث عن أي شخص على وجه التحديد. وهذا الغموض - على أي حال - يعطي المهدي المبحوث عنه رهبة في صدورهم وهالة قدسية في احساسهم وشعوراً بالعجز تجاهه. وفي هذا ما فيه من التسبب إلى ضعف معنويات السلطة وخاصة الجنود الفاحصين المطاردين من قبل الدولة.

وطبقاً لهذا التكليف الثاني... سمعنا الامام الهادي (ع) حين يبشر بحفيده المهدي (ع) يقول: لانكم لا ترون شخصه ولا يحل لكم ذكره بإسمه. قال الراوي فقلت: فكيف نذكره؟ قال: قولوا: الحجة من آل النبي (ص). ونسمع عثمان بن سعيد العمري، وهو الوكيل الأول للحجة (ع) يقول لمن يسأل عن اسمه: اياك ان تبحث عن هذا[١]. ويقول لآخر: نهيتم عن هذا[٢]. وفي حادثة مشابهة يقول: ابنه الوكيل الثاني محرم عليكم أن تسألوا عن ذلك. ويضيف: ولا أقول هذا من عندي وليس لي ان احلل واحرم، ولكن عنه (ع)[٣] يعني الحجة المهدي (ع). ولكننا لا نجد نهياً عن التسمية وارداً عن الامام العسكري (ع)، وهذا له سبب نقوله في مستقبل البحث ان شاء الله تعالى.

والذي أود ايضاحه في هذا الصدد، أن هناك احتمالاً راجحاً تؤكده الحوادث، هو ان المراد من كتم الاسم كتم الشخص نفسه واخفاء ولادته عمن لا ينبغي أن يصل اليه الخبر. وعليه فهناك تكليف واحد بالكتمان متعلق بالولادة والاسم معاً، بإعتبارهما يعبران عن معنى أصيل واحد. وليس المراد بكتمان الاسم حرمة التصريح به مع غض النظر عن حرمة التصريح بولادته بل المراد بالاسم هو شخص المسمى، ووجوب الكتمان راجع إلى أصل ولادته والمحافظة عليه بشكل عام.

ومن ثم نرى أن من يضطلع ببيان ذلك هو عثمان بن سعيد دون الامام العسكري (ع). وذلك: لما سنسمعه من ان السلطات بعد ان أيست من العثور على الوريث الشرعي للامام العسكري، قررت الجزم بعدم وجوده اساساً، وتقسيم ميراث الامام بين الورثة الآخرين. وبذلك اسقطت السلطة وجود الحجة المهدي (ع) من حساب قانونها وغضت النظر عنه بالكلية. وان كانت المخاوف تبقى تعتمل في نفسها على ما سنسمع. ومن المعلوم والحال هذه ان أي تصريح جديد بإسم المهدي (ع) أو تلويح بشخصه أو تأكيد على ولادته، سوف يثير من جديد التفات السلطات وتجديدها للمطاردة والبحث. وهذا هو الخطر

---

[1] انظر الاكمال المخطوط.

[2] الغيبة، ص٢١٥.

[3] المصدر، ص٢١٩.

الذي كان قد ابتعد عن الامام إلى حد كبير بعد يأس الدولة من العثور عليه.

ومن هنا تأتي التأكيدات من قبل عثمان بن سعيد في هذا الزمن المتأخر نسبياً بالنهي عن التسمية... فهو تارة يقول: أياك ان تبحث عن هذا. فإن عند القوم ان هذا النسل قد انقطع[1]. والمراد بالقوم: الحكام وبهذا النسل: الأئمة (ع). ويعلله في رواية اخرى قائلاً: فإن الأمر عند السلطان ان أبا محمد (ع) مضى ولم يخلف ولداً وقسم ميراثه، واخذه من لاحق له. وصبر على ذلك[2]. إلى غير ذلك من التأكيدات التي سنبينها في فترتها التاريخية الخاصة.

ومن الواضح ان إثارة السلطات من جديد لا يفرق فيه بين ذكر اسمه أو مولده، أو ذكر التعرض لأي شأن من شؤونه.

وأما الامام الهادي (ع)، فالمظنون أنه يشير إلى خصوص هذه الفترة التاريخية، أو اليها وإلى ما بعدها إلى انتهاء زمان الغيبة الصغرى، فإن التصريح بإسمه والإخبار عن ولادته ووجوده، كان خطراً عليه في مثل تلك الأزمنة.

ومعه نعرف ان هذا الحكم غير ساري المفعول إلى ايامنا هذه، إذ من المعلوم عدم وجود إي خطر عليه من التصريح بإسمه هذا اليوم... ان لم يكن - بالعكس - متضمناً للدعوة اليه ونشر فكرته العادلة واهدافه الكبرى وأما الامام الحسن العسكري (ع)، فكان الموقف في ايامه مختلفاً عن الموقف في عصر الغيبة الصغرى الذي يبدأ بوفاته، ويفتتحه عثمان بن سعيد بسفارته عن المهدي (ع) فإن السلطات في ذلك العصر المتأخر كانت قد أيست من القاء القبض على المهدي (ع)، حتى قررت الغاء وجوده القانوني كوريث شرعي لأبيه فكان في التصريح بإسمه اعادة للشك إلى ذهن السلطة. وأما في زمان ابيه (ع) ... فلم تكن السلطة قد التفتت إلى ولادته أو أحست بشيء يدل عليه. ومن المعلوم اختلاف الحالة النفسية عند السلطة بين كونها غافلة أساساً عن الشيء وبين كونها ملتفتة عاجزة آيسة. فإنها في هذه الحالة الثانية تكون أقرب ذهناً وأكثر توجهاً إلى تصيد الخبر الشارد واللفظ الوارد عن الامام المهدي (ع).

إلا اننا سنلاحظ من الامام العسكري (ع)، انه وان لم ينه عن التسمية... إلا انه يأخذ الحيطة من هذه الجهة... فلا يصرح بإسمه لأحد من خاصته ممن يريهم ولده المهدي، بل يكتفي بقوله لهم: هذا صاحبكم يعني أنه الإمام بعده (ع)، ويقتصر في التصريح باسمه على اقل القليل.

وفي الحقيقة أن التكليف الشرعي الإسلامي، المتعلق بالإمام العسكري (ع) بالتبليغ ولإقامة الحجة على وجود ولده والتكليف المتعلق بأصحابه بالإيمان بإمامهم الثاني عشر... يكفي فيه هذا المقدار من الإطلاع وإن كان الإسم مجهولاً. إذ يكفيهم بينهم وبين الله أن يؤمنوا بوجود إمام يرجعون إليه في الأحكام والمشاكل. ولا يتوقف ذلك على معرفة اسمه بعد معرفة شخصه وإمكان الإتصال به عن طريق سفرائه.

***

---

[1] انظر الاكمال [المخطوط].

[2] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٤٧.

وإذ يريد الإمام العسكري (ع) ان يثبت وجود ولده المهدي (ع)، يختار من مواليه وأصحابه من كان له صلابة في الإيمان وعمق في الإخلاص، وبخاصة أولئك الذين يربطون بينه وبين قواعده الشعبية وينقلون منه وإليه المراسلات والتوقيعات. فإنهم خير من يستطيع أن يبلغ خبر ولادة الحجة المهدي إلى الجماهير الموالية للإمام (ع). فإن هذه الجماهير تعرف سلفاً وثاقة هؤلاء الأشخاص وإيمانهم وإخلاصهم واعتماد الإمام عليهم في الربط بينه وبينهم.

ومن ثم لن يفرق شيئاً على الفرد من القواعد الشعبية الموالية بين أن يرى الإمام المهدي بنفسه أو يسمع عنه من أبيه... وبين أن يبلغه وجوده محفوفاً بقرائن الإثبات من قبل هؤلاء الأصحاب الموثوقين... يستلم الفرد منهم الخبر كما يستلم الفتوى من الإمام (ع).

على اننا سنعرف أن الكثيرين من الأصحاب، قد تيسرت لهم رؤيته. كان جملة من حاول الوصول إلى الامام المهدي (ع) في الغيبة الصغرى، تيسر له ذلك. إذن فيكفي الفرد الموالي أن يكثر السؤال من كثيرين ممن يعرف فيه القدم والرسوخ في علاقته مع الإمام العسكري (ع)، وممن شاهد ولده المهدي (ع) من غيرهم... ليحصل عنده التواتر الموجب للعلم بوجود إمامه الثاني عشر. ولئن كان التواتر قد وصلنا من الطرق الخاصة والعامة إلى هذا العصر... فكيف في ذلك الزمن الذي كانت كل القرائن تدل عليه وكل الأيدي تشير إليه، وكان هم ابيه ووكلائه وأصحابه... هو التأكيد على وجوده والتبليغ عنه إلى كل صالح للتبليغ.

ولعل أوسع إعلان يقوم به الإمام العسكري بين أصحابه عن ولادة ابنه وإمامته من بعده، ووجوب طاعته عليهم، هو انه (ع) قبل وفاته بأيام، وقد كان مجلسه غاصاً بأربعين من أصحابه ومخلصيه، منهم محمد بن عثمان العمري ومعاوية بن حكيم ومحمد بن ايوب بن نوح... يعرض عليهم ابنه (ع) ويقول: هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم. اطيعوه ولا تتفرقوا من بعدي فتهلكوا في أديانكم. ويضيف - منبهاً لهم إلى ان هذه هي فرصتهم الوحيدة في المهدي (ع) - قائلاً: اما انكم لا ترونه بعد يومكم هذا[١].

ونجد أنه (ع) عرض على ولده وعلى اصحابه في اليوم الثالث من ولادته، واعطاهم المفهوم الصحيح الأساسي الذي أوكله الله تعالى إليه، وعين لهم تكليفهم تجاهه بصفته الإمام بعد أبيه. وقال لهم: هذا صاحبكم بعدي وخليفتي عليكم... وهو القائم الذي تمد إليه الأعناق بالإنتظار. فإذا امتلأت الأرض جوراً وظلماً، خرج[٢] فملأها قسطاً وعدلاً.

فهذا وذاك هو الإعلان الرسمي الكبير الذي قام به الإمام العسكري (ع)، على طرفي المدة، بعد الميلاد وقبل الوفاة... لكي يكون هو الأساس الضخم لإقامة الحجة تجاه القواعد الشعبية الموالية، وكان خلال هذه المدة يعرضه على أشخاص بمفردهم حين يزورونه. فمنهم: عمرو الأهوازي حيث أراه أبو محمد (ع) ولده المهدي (ع) وقال: هذا صاحبكم[٣].

---

[1] انظر إكمال الدين [نسخة مخطوطة].

[2] انظر الإكمال [المخطوط].

[3] انظر الإرشاد، ص٣٢٩وص٣٣٠ مكرراً.

ومنهم شخص آخر يزور الإمام (ع) ويريد أن يتأكد من وجود الإمام بعده قائلاً: يا سيدي من صاحب هذا الأمر، يعني الإمامة. فيأمره الإمام العسكري (ع) برفع ستر كان مسبلاً على باب غرفة إلى جنبه، فيرفعه الرجل فيخرج إليهم غلام يقدره الراوي بعشر أو ثمان سنين، واضح الجبين أبيض دريّ المقلتين شثن الكفين معطوف الركبتين، في خده الأيمن خال، وفي رأسه ذؤابة. فيجلس على فخذ أبي محمد (ع)، فيقول الإمام للرجل هذا هو صاحبكم، ثم وثب الغلام فقال له أبوه يا بني ادخل إلى الوقت المعلوم[١]، يعني وقت ظهوره عجل الله فرجه.

ولا يخفى في تقدير الراوي لعمر المهدي (ع)، لا ينافي ما عرفناه من أن عمره حين وفاة أبيه خمس سنين، فإن هذا بحسب عدد السنين هو الصحيح، وأما بحسب النظر إلى نمو المهدي (ع) ونشاطه البدني، فلا يمكن أن نستبعد أن يبدو في ظرف خمس سنين أو أقل كابن ثمان سنين أو أكثر. وذلك انطلاقاً من أحد أساسين:

الأساس الأول: الميزان الطبي الطبيعي: فإنه من المشاهد وجداناً أن كثيراً من الناس لا يمكن تقدير اعمارهم بشكل دقيق، إذ يبدو للناظر أنهم أكبر من عمرهم الحقيقي بعدة سنوات أو أصغر بعدة سنوات. فإذا أضفنا إلى ذلك نشاطاً متزايداً وصحة موفورة لم نستبعد أن يبدو الصبي على ضعف عمره الحقيقي... حتى على الموازين الطبية الطبيعية.

الأساس الثاني: ما ورد في بعض رواياتنا من أن نمو الإمام المعصوم يكون عادة أسرع من غيره. فمن ذلك ما ورد عن الإمام العسكري (ع) نفسه يقول: عن اولاد الأنبياء والأوصياء إذا كانوا أئمة ينشؤون بخلاف ما ينشأ غيرهم. وأن الصبي منا إذا كان أتى عليه شهر كان كمن أتى عليه سنة[٢].

ولعل بالإمكان ان نفسر هذا الأساس الثاني بالأساس الأول أيضاً، والله العالم.

وممن عرضه عليه الإمام العسكري (ع)، رجل من أهل فارس قصد الإمام (ع) ليتشرف بخدمته. فأذن له الإمام بذلك، فكان مع الخدم يشتري لهم الحوائج من السوق. وبقي على هذه الحال حتى أصبح خاصاً وارتفعت الكلفة بينه وبين الإمام... فكان يدخل الدار من دون استئذان إذ لم يكن فيها إلا الرجال.

وبينما هو داخل عليه في يوم من الأيام، والرجال عنده، إذ سمع حركة في البيت - يعني الغرفة -. وناداه الإمام: مكانك لا تبرح. يقول: فلم أجسر أخرج ولا أدخل. فخرجت عليّ جارية معها شيء مغطى. ثم أن الإمام ناداه وأمره بالدخول فدخل الغرفة. فنادى الجارية فرجعت، فأمرها الإمام ان تكشف ما معها. فكشفت عن غلام أبيض حسن الوجه، قدره الراوي بسنتين. وقال الإمام: هذا صاحبكم. ثم أمر الجارية فحملته فلم يره بعد ذلك حتى توفي الإمام العسكري أبو محمد صلوات الله عليه[٣].

فنرى أن هذا البواب بالرغم من ملازمته للدار ودخوله من دون استئذان أحياناً...

---

[1] انظر اكمال الدين المخطوط.

[2] انظر اكمال الدين المخطوط.

[3] أنظر الإكمال المخطوط. وأصول الكافي [مخطوط].

لم يفهم بولادة الإمام المهدي (ع) ولم يحس بتجدد أي أمر جديد في الدار. واكتفى الإمام العسكري (ع) بعرضه عليه مرة واحدة كما هو الشأن مع جملة من أصحابه وخاصته. بل حتى لو فرضنا أن هذا البواب قد ورد إلى خدمة الامام (ع) بعد ميلاد ولده (ع)، فإنه أيضاً لم يفهم به إلا في اليوم الذي شاء له الإمام ذلك.

وهذه الرواية وإن كان المفهوم السطحي منها يدل على اختصاص الرؤية بهذا البواب، لكننا لو دققنا النظر نجد ان الرجال الذين كانوا عند الإمام والجارية التي جاءت بالمهدي (ع) كلهم قد شاهدوه بطبيعة الحال. وإن كان الراوي ناقلاً للقصة من زاويته الخاصة.

وممن عرضه الإمام العسكري عليه رجل من أصحابه... يقول: رأيت صاحب الزمان (ع) ووجهه يضيء كأنه القمر ليلة البدر، ورأيت على سرته شعر يجري كالخط. وكشفت الثوب عنه. فوجدته مختوناً. فسألت أبا محمد (ع) عن ذلك فقال: هكذا ولد وهكذا ولدنا، ولكنا سنمر الموسى عليه لإصابة السنة[1]. يشير بذلك إلى أن القانون العام في الأئمة (ع) أن يولدوا مختونين... ولكن السنة الإسلامية في الختان لا ينبغي أن تتخلف عن أحد. فلا بد من إمرار الموسى عليه تحفظاً على شكل الختان، وعلى التعليم الإسلامي العام.

ومن هنا نعرف أن هذه الرؤية كانت قبل امرار الموسى، وهو ما يستحب عمله في الإسلام في اليوم الثالث أو السابع من حياة الطفل.

وممن عرضه الإمام العسكري (ع) من أصحابه :أحمد بن اسحاق بن سعد الأشعري، وهو من خاصة الإمام وثقاته. وأعطاه الفكرة الواعية الصحيحة عن غيبة الإمام المهدي، وافهمه عدة براهين عن إمكان الغيبة وصحتها. ومجال البحث والتدقيق في هذه البراهين ليس هو هذا الكتاب، بعد أن كان مقتصراً على الجهة التاريخية للإمام المهدي (ع). ولعلنا نستقصي الكلام فيها في بحث مقبل.

وعلى أي حال فإن احمد بن اسحاق يقصد زيارة الامام (ع) يريد ان يسأله الخلف من بعده... ومن يتولى الامامة بعد وفاته ويضطلع بشؤون الأمة عند ذهابه إلى ربه. فيدخل على الإمام، فيقول له الإمام مبتدئاً: يا احمد بن اسحاق ان الله تبارك وتعالى لم يخل الارض منذ خلق آدم (ع) ولا يخليها إلى ان تقوم الساعة، من حجة على خلقه، به يدفع البلاء عن اهل الارض وبه ينزل الغيث وبه تخرج بركات الارض.

قال: فقلت: يا ابن رسول الله، فمن الامام والخليفة بعدك؟. فينهض الامام (ع) مسرعاً ويدخل احدى الغرف، ثم يخرج وعلى عاتقه غلام كأن وجهه القمر ليلة البدر. من ابناء ثلاث سنين. ثم يقول: يا أحمد بن اسحاق لولا كرامتك على الله عز وجل وعلى حججه ما عرضت عليك ابني هذا. إنه سمي رسول الله (ص) وكنيه[2]، الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً.

يا أحمد بن اسحاق، مثله في هذه الأمة مثل الخضر (ع)، ومثله مثل ذي

---

[1] انظر الإكمال المخطوط.

[2] أي أنه متحد معه (ص) في الأسم والكنية.

القرنين. والله ليغيبن غيبة لا ينجو فيها من الهلكة إلا من ثبّته الله عز وجل على القول بإمامته ووفقه الله للدعاء بتعجيل فرجه.

قال احمد بن اسحاق: فقلت: يا مولاي فهل من علامة يطمئن بها قلبي؟. فنطق الغلام (ع) بلسان عربي فصيح: أنا بقية الله في أرضه والمنتقم من أعدائه. ولا تطلب أثراً بعد عين، يا أحمد بن اسحاق.

قال أحمد بن اسحاق: فخرجت مسروراً. فلما كان الغد عدت إليه، فقلت له: يا ابن رسول الله، لقد عظم سروري بما مننت عليّ فما السنة الجارية من الخضر وذي القرنين؟، قال: طول الغيبة يا احمد. قلت: يا بن رسول الله، إن غيبته لتطول؟. قال: أي وربي حتى يرجع عن الأمر أكثر القائلين به، فلا يبقى إلا من أخذ الله عز وجل عهده بولايتنا وكتب في قلبه الإيمان وأيده بروح منه. يا احمد بن اسحاق، هذا أمر من أمر الله وسر من سر الله وغيب من غيب الله، فخذ ما آتيتك واكتمه وكن من الشاكرين، تكن معنا في عليين.

وفاة الإمام العسكري (ع):

وإذ يؤدي هذا الإمام الممتحن الصابر مسؤوليته التامة تجاه دينه ومجتمعه وولده، يريد الله تعالى أن يلحقه بالرفيق الأعلى... وذلك عام ٢٦٠ للهجرة... حيث اعتل (ع) في أول يوم من شهر ربيع الأول من ذلك العام[١] ولا زالت العلة تزيد فيه والمرض يثقل عليه حتى توفي في الثامن من الشهر.

ويتوفى سلام الله عليه، عن تسع وعشرين سنة من العمر. وقد سبق أن ذكرنا أن الغالب في البشر أن يكون الفرد في مثل هذا العمر في أوج الصحة، والقوة، فما الذي أودى بهذا الإمام الممتحن الصابر في زهرة شبابه، غير العمل التخريبي من قبل الجهاز الحاكم، ولم يكن ينقل عنه ضعف في المزاج أو اعتلال سابق في الصحة أو مرض وراثي، ولا أي شيء غيره.

وبمجرد أن يعتل الإمام (ع) يصل الخبر إلى الوزير عبيد الله بن يحيى بن خاقان، الذي رأينا الامام (ع) يزوره في بعض الأيام فيحتفي به حفاوة بالغة. ويقول لولده أحمد حين سأله عنه: يا بني لو زالت الإمامة عن خلفائنا بني العباس ما استحقها أحد من بني هاشم غيره.

وهنا تنتصب أمامنا همزة استفهام كبيرة... في سبب الوصول السريع لهذا الخبر إلى الوزير. ربما كان ذلك لإنتشار الخبر في المجتمع باعتبار شعور المجتمع بالأسف تجاه مرض الإمام (ع). وربما كان عن طريق ما لديهم من العيون والمخبرين المنتشرين بين أفراد الشعب المطاردين للإمام ومواليه. وربما كان لإطلاع الوزير على سبب مرضه باعتباره ناشئاً من الجهاز الحاكم نفسه، وهو إلقاء السم إليه من قبل بعض المجرمين من محسوبي الدولة. والذي يبعد الإحتمالين الأولين ما عرفناه من انعزال الإمام واحتجابه حتى من مواليه وجملة من أصحابه فضلاً عن عيون الدولة ومخبريها... فكيف يصل الخبر بمثل هذه السرعة الى الوزير، ما لم يتحقق الإحتمال الثالث... وهو علم الوزير بالسبب، ومن

---

[1] انظر الإرشاد، ص٣٢٥. والمناقب، جـ٣ ص٥٢٤.

هنا نراه يعرف ويجزم أن الإمام يشرف على الموت، ولا يبدي احتمالاً في شفائه، وإنما يعيّن له الجماعة التي تلازمه وترقب ساعة موته. فلو لم يكن يعرف السبب لفكر باحتمال شفائه ولو باعتباره شاباً قوي البنية لا تؤثر في مثله الأمراض عادة.

وعلى أي حال، فهو يركب من ساعته الى البلاط - دار الخلافة - لكي يخبر الخليفة بمرض الامام (ع) ويستصدر منه الأمر بتعيين جماعة من خدمه الثقات لديه للإشراف على حال الإمام ومراقبته في صورة القيام بخدمته وتنفيذ حاجاته. وهكذا كانت السياسة العباسية تجاه الإمامين العسكريين، كان الإكرام والإعظام يستبطن دائماً قصد المراقبة والمطاردة والتنكيل. وقد رأينا ذلك من المتوكل تجاه الإمام الهادي (ع)، بكل وضوح، ونراه الآن بوضوح أيضاً.

ثم يرجع الوزير مستعجلاً، ومعه خمسة من خدم المعتمد، كلهم من ثقاته وخاصته، منهم نحرير الخادم. ومن نحرير هذا؟! أنه الذي تولى سجن الإمام (ع) في يوم من الأيام... وكان يضيق عليه ويؤذيه، وحلف: والله لأرمينه إلى السباع[١].

ويأمرهم الوزير بلزوم دار الحسن (ع) وتعرف خبره وحاله، فإن الإمام في مثل هذا الحال يحتاج إلى الرعاية الدائمة والدولة تحتاج إلى الإتصال الدائم بإخباره، ومعرفة ساعة وفاته. وتحتاج إلى معرفة أمر آخر... أعمق من ذلك وأعقد... وهو السر العميق الذي لا زال الامام (ع) يحافظ على كتمانه خمسة أعوام متطاولة... وهو وجود ولده المهدي (ع).

فلعل بقاء الخدم الخمسة في الدار ومرابطتهم الدائمة فيها... تنتج - ولو صدفة - إطلاع أحدهم على أي تصرف مريب أو على أي همزة للإستفهام تدل الطريق على الإمام المهدي (ع). والدولة كما عرفنا، لم تكن مطلعة إلى ذلك الحين على ولادته... ولكننا قلنا أنها كانت تعرف الحق، وتعترف في دخيلة ضميرها بصدق الإمام... فهي تتوقع - بكل وضوح - إنجاب الإمام العسكري (ع) للمهدي وها قد أوشكت حياته على الإنتهاء، ولم يبلغها وجود ولده... إذن فهي تحاول جاهدة أن تعرف... وأن تتنسم الهواء... وأن تتشمم الأنباء عن ذلك بكل طريق.

وبعث الوزير إلى نفر من المتطببين، فأمرهم بزيارته وتعهده صباحاً ومساءاً. إلا أن طبهم لم يكن مجدياً ورأيهم لم يكن حصيفاً... ولعلهم لم يباشروا العلاج بشكل حقيقي يتوقع معه الشفاء، فإنه لم يمر إلا يومين أو ثلاثة حتى أوصلوا الخبر إلى الوزير بأن الإمام قد ضعف وأن حاله قد ثقل... فأمره هؤلاء الأطباء بملازمة داره وعدم مغادرته.

وبعث إلى قاضي القضاة، وهو في ذلك الحين: الحسين بن أبي الشوارب الذي تولى هذا المنصب منذ عام ٢٥٢هـ[٢] فأحضره إلى مجلسه فجاءه ابن أبي الشوارب، فأمر الوزير ان يختار عشرة ممن يوثق بدينه وورعه وأمانته... فاختارهم له وأحضرهم.

فأرسلهم الوزير إلى دار أبي محمد الحسن (ع) ... حيث الإمام المريض (ع). وأمرهم بملازمته ليلاً ونهاراً. إذن فقد أصبح عدد الملازمين له - سوى الأطباء - خمسة

---

[1] انظر اعلام الورى، ص٣٦٠. والارشاد، ص٣٢٤.

[2] الكامل، جـ٥ ص٣٣٤.

عشر نفراً من قبل الدولة، وكلهم في حالة مراقبة وإنصات وتأهب، ويبقون ملازمين له حتى يتوفى (ع)[١].

ولكن وجود هؤلاء القوم في الدار، لم يمنع الإمام من أن يتفرغ في ليلة وفاته في إحدى غرف الدار، لأجل كتابة عدد كبير من الكتب إلى المدينة... وأن يرسل رسولاً إلى المدائن بكتبه... كل ذلك لأجل حفظ عدد من المصالح الاجتماعية والتخطيط لها إلى ما بعد وفاته (ع).

وإذ يطلع الفجر من اليوم الثامن من ربيع الأول، لا يكون ساعتئذ معه في الغرفة إلا صقيل الجارية، وهي نرجس أم المهدي (ع)، وعقيد الخادم، وهو من خدم الإمام (ع) - تقول الرواية -: ومن علم الله عز وجل غيرهما. تشير إلى وجود ولده المهدي (ع) أيضاً معهم.

فيأمر الإمام (ع) أن يؤتى بماء مغلي بالمسطكي، فجاؤا به في قدح. فيقرر الامام (ع) البدء بأداء صلاة الصبح أولاً... ويأمرهم بأن يساعدوه. فجاؤا له بمنديل وبسطوه في حجره لأجل الوضوء. فيأخذ (ع) من صقيل الماء ويتوضأ ويصلي صلاة الصبح على فراشه... وإذ ينتهي من الصلاة يأخذ القدح لكي يشرب، فيستولي عليه ضعف المرض، فترتجف يده، ويضرب القدح ثناياه مع حركة اليد الرتيبة، ولم يستطع أن يستمر بالشرب. فتأخذ صقيل القدح من يده. فيستلقي ويسلم الروح من ساعته صلوات الله عليه[٢].

وبذلك نفهم أن الإمام استطاع بطريقته في الإخفاء والرمزية، وبلباقته الإجتماعية... أن يقصي الرجال الخمسة عشر، عن مجاورته ويحجبهم عن أموره الخاصة، فيكمل ما ينبغي أن يقوم به من أعمال قبل أن تدركه المنية، ثم يتوفى بمعزل عنهم.

وإذا كان هذا النشاط الذي قام به، قد خفي عليهم، فمن الأولى والأوضح أن يخفقوا في مهمتهم الأساسية... يبقى ما هو أهم في الإخفاء وأعمق في عور الإبهام عليهم... وهو وجود المهدي (ع) ... يبقى في حجابه وخفائه... لم يستطيعوا أن يجدوا له أي أثر أو يقعوا على ما يؤدي إليه أو يدل عليه.

***

وبمجرد أن يذاع خبر وفاته (ع) في سامراء، وهي البلدة التي يؤمن كل من فيها بأن الإمام خير من فيها علماً وزهداً وعبادة ونسباً، لا يختلفون في ذلك باختلاف مناصبهم وأعمالهم باختلاف ولائهم وعدائهم. فمن الطبيعي لهذه البلدة وهي تفقد هذا الرجل العظيم أن تضج ضجة واحدة، وإن تعطل أسواقها، وأن يجتمع الناس للشهادة والسير في جنازة الإمام (ع). حتى كان ذلك اليوم شبيهاً بيوم القيامة وركب بنو هاشم والكتاب والقضاة والعاملون إلى جنازته وتجهيزه.

وإذ يفرغون من تهيئته وتجهيزه، يبعث الخليفة المعتمد إلى أخيه أبي عيسى بن المتوكل، فيأمر بالصلاة عليه. فلما وضعت الجنازة للصلاة عليه، دنى أبو عيسى منه،

---

[1] انظر الإرشاد، ص٣١٩.

[2] انظر الإكمال [المخطوط].

فكشف عن وجهه، فعرضه على الحاضرين من بني هاشم من العلويين والعباسيين والقواد والكتاب والقضاة والعاملين وقال - ما أطرف ما قال - هذا الحسن بن علي بن الرضا (ع)، مات حتف أنفه على فراشه.

وحضره من خدم أمير المؤمنين وثقاته فلان وفلان، ومن القضاة فلان وفلان ومن المتطببين فلان وفلان. ثم غطى وجهه وصلى عليه وأمر بحمله[١].

إن ذهن الجهاز الحاكم، المتمثل الآن بأبي عيسى بن المتوكل، مشحون بالتوجس والحذر، مما يرونه مرتسماً في أذهان الناس بوضوح، وإن لم تصرح به الأفواه، وهو التهمة للجهاز الحاكم بأنه هو الذي سبب موت الإمام (ع) بشكل أو آخر، لأنه كان يمثل دور المعارضة الصامدة الصامتة ضده. ولعلنا نستطيع الآن أن نلمس اللاعج الكبير الذي يختلج في ذهن الجهاز الحاكم بعد أن أجهز على الإمام فعلاً وتسبب إلى موته حقيقة... إنه يريد - بأي طريق - أن يبقى هذا الأمر في غاية الخفاء، وأن يبقى ثوبه على المستوى العام... أبيض نقياً من دم الإمام (ع) حتى لا يبوء بلعنة التاريخ وانتقام الأمة، والمثل يقول: يكاد المجرم أن يقول خذوني**!**.

انظر إلى الأسلوب الطريف الذي نفيت به هذه التهمة، إن الدولة تستخدم شخصيتها وقوتها في [الفتوى**!**] بنزاهتها، أمام هذا الجمع الغفير، وتتخذ من سكوت الجمع دليلاً على الموافقة. متغاضية عن أن شخصاً من هؤلاء لا يمكنه، بأي حال، أن يفتح فاه بأي اعتراض أو استنكار، وإلا سيكون مصيره معروفاً لدى لجميع.

والأطرف من ذلك، أن جميع الحاضرين، وكل المجتمع متسالمون على ذلك في نفوسهم، ويعلمون شأن هذه [الفتوى] إلا إنها الأسلوب الغريب الذي تلجأ إليه السلطات رغم كل ذلك.

***

وكانت هناك صلاة أخرى خاصة، قد صليت على الإمام قبل ذلك في داره... بعيداً عن المستوى الرسمي العام الذي سمعناه... بين أصحابه ومواليه.

وهنا تبرز شخصية جديدة لم تكن قد برزت في التاريخ لحد الآن، هي شخصية [جعفر بن علي] أخو الإمام العسكري وعم الإمام المهدي (ع) ... وهو الذي سيكون له الأثر السيء في إثارة السلطة على عائلة الإمام (ع) على ما سوف نسمع في مستقبل الحديث.

يرى جعفر ان الإمام العسكري (ع) سوف لن يكون له خلف ظاهر ووريث واضح، إذن فهناك فرصة موسعة للإصطياد بالماء العكر. ولا بد - في نظره - من استغلال هذه الفرصة للوصول إلى التزعم على القواعد الشعبية الموالية لأخيه، واستقطاب الأموال التي كانت ولا تزال تحمل إليه من سائر أطراف البلاد الإسلامية، والحصول على إرث أخيه العسكري (ع). ويتم كل ذلك بإدعاء الإمامة بعد أخيه... وأول مستلزمات ذلك وأقربها، هو أن يباشر الآن الصلاة عليه.

ومن ثم نجد الإمام العسكري (ع) بعد وفاته، وقبل إخراجه للجمهور، مسجى في

---

[1] انظر الإرشاد، ص٣٢٠.

داره. وجعفر بن علي واقف على باب الدار يتلقى من موالي أخيه التعزية بالوفاة والتهنئة بالإمامة، وهو مرتاح له كأنه هو الوضع الطبيعي. ولا يخفى أن إجمال الفكرة في أذهان هؤلاء من حيث وجود ولد عند الإمام وعدم وجوده... ساعد على هذا الإبهام إلى حد كبير. وقد عرفنا أن الظروف القاسية التي عاشها الإمام (ع) لم تكن مساعدة بأي حال على إيضاح الفكرة وإبلاغ المفهوم إلى سائر القواعد الشعبية في العاصمة وغير العاصمة.

ولكننا سنسمع بعد قليل أن مخطط جعفر بن علي قد مات في مهده ولم يكتب له النجاح. واستطاع الإمام المهدي أن يستقطب عواطف وقيادة مواليه... أما مباشرة أو عن طريق نوابه وسفرائه على ما سنعرف.

وبعد قليل يخرج عقيد الخادم، الذي سمعنا اسمه في حادثة الوفاة. ويقول له: يا سيدي قد كفن أخوك، فقم للصلاة عليه فيدخل جعفر ويدخل جماعة من الشيعة يقدمهم عثمان بن سعيد العمري المعروف بالسمان، الذي سيصبح النائب الأول للإمام الغائب فيرون الإمام العسكري صلوات الله عليه على نعشه مكفناً. فتقدم جعفر بن علي ليصلي على اخيه.

وإذ صلى جعفر، فقد اكتسب في نظر المجتمع بعض الحق، ووضع لبنة أساسية في مخططه، وحصل على [سابقة قانونية] يمكنه أن ينطلق منها للتغرير بجماهير الموالين، وهو ما لا يمكن أن يحدث مع وجود الإمام المهدي (ع) وقدرته على الأخذ بزمام المبادرة لدفه هذه الشبهة، ورفع البدعة، وإنقاذ مواليه من التورط بغير الحق من حيث لا يعلمون.

إذن فلا بد أن يبادر الإمام المهدي (ع) إلى منع عمه عن الصلاة على الامام (ع) ويحرمه من هذه [السابقة القانونية]، ويحوز هذه السابقة لنفسه، وهو أحق بذلك... لكونه الإمام بعد أبيه والوريث الشرعي له. ومن ثم يشاهد الواقفون صبياً يخرج بوجهه سمرة بشعره قطط بأسنانه تفليج، فيجذب رداء جعفر بن علي. ويقول له: تأخر يا عم، فأنا أحق بالصلاة على أبي. فيتأخر جعفر، من دون مناقشة، وقد اربد وجهه وعلته صفرة، ويتقدم الصبي (ع)، ويصلي على أبيه[1].

لاحظ معي... أنه كان في إمكان المهدي (ع) أن يصلي على جثمان أبيه في الخفاء قبل أن يدعى جعفر للصلاة عليه... لكي تبقى صلاة جعفر بن علي هي الصلاة الرسمية على المستوى الخاص... إلا أن هذا هو الذي لا يريده المهدي، ويحاول التأكيد على نفيه و[إقامة الحجة] ضده.

انظر الآن... أن من جملة الواقفين إن لم يكن أكثرهم، هو ممن هنأ جعفر بالامامة قبل لحظات... يرى الآن بأم عينه فشل جعفر، وتتضح أمامه بدعته ومغالطاته، وسوف يكون كل فرد لساناً في نقل ما راى من الحق إلى الآخرين... فقد كان ذلك بمنزلة الإعلان العام من قبل الإمام المهدي (ع) في فضح مخطط عمه وإحباط مقصوده.

وكان جعفر ليناً في تأخره عن الصلاة... بالرغم من اصفرار وجهه، أسفاً على فشل مخططه، وخجلاً من هؤلاء الحاضرين الذين تقبل منهم التهنئة بالإمامة، من دون أن

---

[1] إكمال الدين [المخطوط].

ينفيها عن نفسه... إنه على أي حال، لا يستطيع مكافحة الحق الراسخ في ضمير الأمة، بسنة رسول الله (ص) وجهود الإمام العسكري (ع) ... فإنه سيفتضح إن فعل ذلك... أكثر مما هو عليه... وسوف لن يرى إلا الإشمئزاز والإزورار من القواعد الشعبية التي يتوقع منها التأييد.

وعلى أي حال، فبعد أن تنتهي هذه الصلاة الخاصة، يحمل جثمان الإمام (ع) للجمهور لكي تصلى عليه صلاة أخرى [رسمية!] ويتم تشييعه وحمله إلى مثواه الأخير، وقد دفن إلى جنب أبيه الهادي (ع).

جعفر بن علي:

يحسن بنا الآن ان نستعرض بإيجاز سوابق جعفر بن علي وماضيه حتى يتضح لنا التحديد التام لموقفه، وما سيقوم به من نشاط.

وأول ما يواجهنا من ذلك، موقف أبيه الإمام الهادي (ع) منه، في اول ولادته، حيث نرى ان العائلة كلها سرت بولادته سوى أبيه (ع) فسألته امرأة في ذلك. فقال: هوني عليك وسيضل به خلق كثير[١].

ولما ترعرع وشب انحرف عن تعاليم الإسلام وعن توجيه والده وإمامه (ع)، واتخذ طريق اللهو وشرب الخمر والمجون تأثراً بهذا الخط المنحرف الذي كان يعيش على موائده الكثيرون في تلك العصور. ومن ثم نرى والده (ع) يأمر أصحابه بالإبتعاد عن جعفر وعدم مخالطته، معلماً إياهم بأنه خارج عن تعاليمه عاصي لأمره ونهيه. وكان يقول لهم: تجنبوا ابني جعفراً، فإنه مني بمنزلة نمرود من نوح الذي قال الله عز وجل فيه: قال نوح: إن ابني من أهلي. قال الله: يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح[٢]. فإن المنطق القرآني، قائم على ان الولد إذا كان مقتفياً خطى والده في اتباع الحق فهو ولده على الحقيقة. وأما إذا كان زائغاً عن الحق منحرفاً عن طريق العدل... فهو وإن كان مولوداً منه، إلا أنه ليس من أهله، لأنه عمل غير صالح. وهذا بعينه هو حال الإمام الهادي (ع) مع ابنه جعفر.

وأصبح هذا المسلك معروفاً عنه مشهوراً فيه، حتى لنرى أن أحمد بن عبيد الله بن خاقان، الذي يروي اجتماع والده بالإمام العسكري (ع)، نراه إذ سألوه عن جعفر يقول: ومن جعفر فيسأل عن خبره أو يقرن بالحسن (ع). جعفر معلن بالفسق فاجر شريب للخمور. أقل من رأيته من الرجال، واهتكهم لنفسه، خفيف، قليل في نفسه[٣]. ونرى أبا الأديان حين رأى جعفر يهنأ بالإمامة - كما سمعنا - يقول في نفسه: إن يكن هذا الإمام فقد بطلت الإمامة، ويضيف لأني كنت أعرفه بشرب النبيذ ويقام في الجوسق - القصر - ويلعب بالطنبور[٤].

---

[1] كشف الغمة، جـ٣ ص١٧٥.

[2] انظر تاريخ سامراء، جـ٢ ص٢٥١. نقلاً عن مدينة المعاجز.

[3] الارشاد، ص٣١٩.

[4] انظر اكمال الدين [المخطوط].

ولكنه بالرغم من ذلك، كان يحاول اخوه الإمام العسكري (ع) جهد الإمكان، الستر عليه والتخفيف من انحرافه. وذلك: باستصحابه معه تارة، وبالتوسط له لدى السلطات تارة أخرى، وهكذا. إلا أن ذلك لم يكن مفيداً في كفكفة جماح جعفر أو التخفيف من إنحرافه.

فقد سمعنا في فصل تاريخ الإمام العسكري (ع) أنه يدخل على اصحابه في السجن لأجل أن يبشرهم بموعد خروجهم، ويدلهم على رجل كان عيناً للسلطات ضدهم، وكان معه أخوه جعفر[١].

وقد كانا معاً مسجونين في عهد المعتمد، فيرسل المعتمد رسولاً إلى السجن لأجل إبلاغ الإمام العسكري سلامه وإطلاق سراحه. وحين يصل الرسول يجد على الباب حماراً ملجماً والإمام قد لبس خفه وطيلسانه، فأدى له الرسالة. يقول الراوي: فلما استوى على الحمار، وقف. فقلت له: ما وقوفك يا سيدي. فقال لي: حتى يجيء جعفر. فقلت: إنما أمرني بإطلاقك دونه. فقال له: ترجع إليه فتقول له: خرجنا من دار واحدة جميعاً، فإذا رجعت وليس هو معي، كان في ذلك ما لا خفاء به عليك.

فمضى الرسول وعاد. قال: يقول المعتمد: قد أطلقت جعفراً لك، لأني حبسته بجنايته على نفسه وعليك، وما يتكلم به، فخلى سبيله فصار معه إلى داره[٢].

ولكن كل ذلك لم يكن مما يؤثر في جعفر، في شدة انحرافه وقوة اندفاعه، ونراه أنه بمجرد أن يرى أخاه قد أسلم الروح، يتصدى للإصطياد بالماء العكر، واستغلال الموقف بالشكل الذي يحرز به الزعامة وجباية الأموال... لولا أن الله تعالى أتم نوره ولو كره المنحرفون.

ويستفاد من الأخبار، ان لهذا الرجل، بصورة رئيسية، ثلاث نشاطات منحرفة مضادة للحق وللإمام المهدي (ع).

أولاً: ادعاؤه الإمامة بعد أخيه الحسن بن علي العسكري (ع)، وقد توسل إلى ذلك بوسائل، منها: ما سمعناه من محاولته الصلاة على أخيه. ومنها: ما سنسمعه من توسطه عند الدولة في ان تجعل له مرتبة أخيه في الزعامة على القواعد الشعبية الموالية. وقد باء في كلتا المحاولتين بالفشل الذريع.

ثانياً: إنكاره وجود الوريث الشرعي للإمام العسكري (ع)، ومن ثم ادعاؤه استحقاق التركة، واستيلاؤه عليها بإذن من السلطات الحاكمة. وسنجد أن الإمام المهدي (ع) يقف بنفسه ضد هذا النشاط بشكل لا ينافي مع غيبته الصغرى.

ثالثاً: إنه حين يسمع الإحتجاج عليه، يوعز إلى الدولة باحتمال وجود المهدي (ع)، فتتجدد في قلبها الشجون، وتبدأ سلسلة من المطاردات والإعتقالات على ما سوف يأتي. وتنتهي الحملة بإضطهاد الموجودين من عائلة الإمام العسكري (ع)، وعدم العثور على الإمام المهدي (ع).

---

[1] اعلام الورى، ص٣٥٤.

[2] تاريخ سامراء، جـ٢ ص٢٥٦.

وهذا هو الذي عبر عنه في الأخبار بكشف ما أوجب الله عليه كتمانه وستره.

ونحن لا بد أن نسير مع كل واحد من هذه النشاطات، لنرى مخطط جعفر بن علي ونتائجه، واسلوب وقوف المهدي (ع) ضده.

ادعاؤه الإمامة بعد أخيه:

وقد ساعدت عدة أمور على تخطيط هذا الإدعاء، أو تخيلها جعفر مساعدة له :

الأمر الأول: ما قلناه من خلو الجو على الصعيد الإجتماعي من منافس ظاهر مطالب بحقه بين الناس، وإذا خلا الجو للقبرة كان لها أن تبيض وتصفر، وللمنحرف أن يصطاد بالماء العكر.

الأمر الثاني: ما قلناه أيضاً من إجمال فكرة وجود المهدي (ع) وولادته فعلاً، في أذهان الناس. الأمر الذي ساعد عليه ما عرفناه من عدم تمكن الإمام العسكري (ع) من الإعلان الإجتماعي العام عن وجود ولده... وكان يوصي كل من يعرضه عليه بالكتمان ووجوب الستر والسكوت.

الأمر الثالث: ما حاوله جعفر من الصلاة على أخيه، باعتبار أنها تعطيه [سابقة قانونية] يستفيد منها اجتماعياً في إدعائه للإمامة. لأن المفروض أنه لا يصلي على الإمام إلا وريثه الشرعي أو الإمام الذي بعده، على ما نطقت به بعض الأخبار.

الأمر الرابع: توسطه إلى الدولة، لكي تجعل له مثل مقام أخيه في شيعته، بإزاء مال سنوي يدفعه إليها مقداره عشرين ألف دينار[1]. انظر إلى مقدار الربح الذي يتوقعه جعفر حين وصوله إلى هدفه وتوليه الإمامة المزعومة... بحيث يستطيع أن يتحمل بها مثل هذه الغرامة السنوية الكبيرة.

وهذا يفسر لنا إطلاعه على مقادير الأموال التي كانت تصل من أطراف العالم الإسلامي إلى أبيه وأخيه، وتقديره للموقف من هذه الناحية تقديراً حسناً.

أنه يشعر بذلك ويريد أن يستفيد منه لمصالحه الخاصة، من دون أن ينظر بعينه للمصادر التي كان أبوه وأخوه (ع) يصرفان فيها هذه الأموال، والمشاريع والمساعدات الإجتماعية التي كانا يقومان بها، مما سمعنا طرفاً منه فيما سبق.

وقد باءت كل هذه الأمور الأربعة بالفشل، بسبب عدة عوامل استطاعت أن تحول ضد نجاحها واستشراء نتائجها:

العامل الأول: كونه مشهوراً بالفسق واللهو والمجون... وقد سمعنا تعليق أحدهم وهو يرى جعفراً يهنأ بالإمامة، بقوله: إن يكن هذا هو الإمام، فقد بطلت الإمامة.

ومن المعلوم أن جميع أفراد المجتمع، وخاصة القواعد الشعبية الإمامية، يدركون أن من أوليات وواضحات سلوك الإمام هو السلوك الصالح والخلق المثالي الرفيع ... كذلك اعتادوا من الإمامين العسكريين (ع) وآبائهما (ع). وأما مع خلاف ذلك، فمن غير المحتمل تقلد الفرد للإمامة بأي حال من الأحوال. وهو ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله

---

[1] انظر الإرشاد، ص٣٢٠ وغيره.

تعالى لإبراهيم الخليل (ع): "قال إني جاعلك للناس إماماً. قال ومن ذريتي. قال لا ينال عهدي الظالمين"[١]. والإنحراف الذي كان عليه جعفر هو الظلم بعينه، إذن فهو لا ينال عهد الله بالإمامة.

العامل الثاني: إن الموقف أصبح مختلفاً اختلافاً كبيراً في الزمان المتأخر عن وفاة الإمام العسكري (ع)، عما كان عليه ساعة وفاته حين تمكن جعفر أن يتلقى التهاني بالإمامة.

فالموقف في تلك الساعة، وإن كان صعباً ومعقداً، حتى أن السمان وهو عثمان بن سعيد الذي سيصبح الوكيل الأول للحجة، وعقيد الخادم الذي رأيناه يحضر وفاة الإمام العسكري (ع) ... لم يكن لهما رأي أو مناقشة في صلاة جعفر على اخيه، بالرغم مما يعلمان به من وجود الامام المهدي (ع).

ومهما تكن وجهة نظرهما آنئذ، فان الموقف اصبح ينكشف والطريق يتعبد، كلما تقدم الزمان، بفضل جهود العاملين في سبيل اعلاء رآية الحق، وعلى رأسهم الوكيل الاول عثمان بن سعيد نفسه. فأننا وان فهمنا ان الفكرة كانت مجملة في اذهان الجمهور العام... إلا ان الصفوة المختارة التي عرض عليها الامام العسكري (ع) ولده، وهم أكثر من خمسين، كانت لا تزال في الوجود متحمسة للدفاع عن قضيتها ضد أي انحراف. يضاف إليهم من يشاهد الحجة المهدي (ع) في غضون هذا الزمن ومن يصل اليه توقيعاته في قضاء حاجاته الشخصية والاجتماعية... وهم عدد ضخم لا يستهان به.

وأول من فتح الباب لإتضاح هذا الطريق هو الحجة المهدي (ع) حين بادر إلى منع عمه من الصلاة على الإمام (ع)، أمام جماعة من مواليه، كان جملة منهم قد هنأ جعفراً بالإمامة وقد رأينا جعفراً لم يمانع في تأخره عن الصلاة.

وإن نفس وقوع الجدل بين الموالين... في إمامة جعفر والمحاولات الجاهدة لإحباط خططه من قبل المخلصين، ليتمخض شيئاً فشيئاً عن وضوح الفكرة وانجلاء الغمامة الذهنية عن العموم.

العامل الثالث: البيان الذي اصدره الإمام المهدي (ع) بنفسه، في نفي إمامة عمه، والتأكيد على بطلانها والبرهنة على كذبها.

وذلك أن جعفر كتب إلى بعض الموالين كتاباً يدعوه إلى نفسه، ويعلمه أنه القيم بعد اخيه، ويدعي ان عنده من علم الحلال والحرام ما يحتاج إليه، وغير ذلك من العلوم كلها. وحين يصل الكتاب إليه يستنكر مضمونه ويشك بما فيه، فيذهب على أحمد بن اسحاق الأشعري، الذي يعرفه وعرفناه أنه أخص أصحاب الإمام العسكري (ع) وأقربهم لديه، فيخبره بأمر هذا الكتاب ويعرضه عليه. فيبادر ابن اسحاق للكتابة إلى الحجة المهدي (ع) بواسطة سفيره ويجعل كتاب جعفر في ضمن كتابه ليطلع عليه المهدي (ع).

فيرد الجواب إلى أحمد بن اسحاق، شديد اللهجة، مستنكراً أشد الإستنكار، متحدياً لجعفر في إثبات الإمامة أقوى التحدي، ويؤسفنا أن يكون ذكر نص الكتاب خروج عما

---

[1] البقرة: ٢-١٢٤.

نتوخاه من الإختصار[1] ولكننا نذكر بإيجاز النقاط التي أكد عليها الحجة المهدي (ع) في كتابه:

أولاً: وجود الخطأ الإملائي في كتاب جعفر:

ثانياً: إن الله تعالى ميز آباءه الأئمة (ع) عن إخوتهم وبني عمهم بميزات، وجعل بينهم فرقاً واضحاً "بأن عصمهم من الذنوب وبرأهم من العيوب وطهرهم من الدنس ونزههم من اللبس، وجعلهم خزّان علمه ومستودع حكمته وموضع سره وأيدهم بالدلائل ولولا ذلك لكان الناس على سواء ولإدعى أمر الله عز وجل - الإمامة - كل أحد، ولما عرف الحق من الباطل ولا العلم من الجهل".

ثالثاً: نفيه لكون جعفر عالماً بالحلال والحرام، وأنه لا يعرف حتى حد الصلاة ووقتها، وإنما يزعم ذلك طلباً للشعوذة.

رابعاً: تذكير الناس بفسقه، وإن ظروف مسكره منصوبه، وآثار عصيانه مشهورة قائمة.

خامساً: تحديه بمطالبته بإقامة آية أو حجة أو دلالة. فإن كان فليذكرها، والإ بطلت دعواه.

سادساً: تحديه من الناحية العلمية. ومطالبة أحمد بن اسحاق أن يمتحنه في ذلك. ويسأله عن آية من كتاب الله يفسرها أو صلاة يبين حدودها وما يجب فيها، فإن لم يجب علم السائل حاله ومقداره من العلم.

سابعاً: نفي ان تكون الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين (ع).

ويختم المهدي (ع) كتابه بالدعاء لله بحفظ الحق على أهله. ويقول: وإذا أذن الله لنا في القول ظهر الحق واضمحل الباطل وانحسر عنكم.

العامل الرابع: مما أدى إلى فشل مخطط جعفر بن علي: هو شعور الدولة بالعجز عن تأييده وإجابة طلبه فإنه إذ يعرض الطلب الذي سمعناه على الوزير عبيد الله بن يحيى بن خاقان، ويقول له: اجعل لي مرتبة اخي... وانا اوصل اليك كل سنة عشرين الف دينار... يشعر الوزير بعجز الدولة تماماً عن إجابته. فإنه لا يمكن بأي حال ان يفرض جعفر اماماً على الجماهير الموالية لابيه (ع) فان العقائد ليست مما يمكن فرضه ولا مما يشترى بالمال، ولا مما يحصل بقوة السلاح ولا بأي طريق آخر، سوى صدق البرهان والتوفيق الالهي لشخص بالامامة. فانه حينئذ يستطيع ان يثبت إمامته لأي احد بالطريق الذي يراه كما تيسر لآبائه (ع) واما مع فقدان ذلك فليس الى فرض الامامة من سبيل.

وان التجربة المعاصرة، لتعيش في ذهن الوزير بوضوح. وهي ان الجماهير الموالية للائمة (ع) بالرغم من اضطهاد الدولة لهم ومطاردتهم والتنكيل بهم ومعاناتهم الفقر والمرض والعزلة السياسية والاجتماعية، كانوا لا يزدادون الا ولاءً وتقرباً من الائمة (ع). فالدولة حين ارادت ان تتوصل الى رفض إمامة الائمة (ع) بكل ما تملك من

---

[1]انظر الإحتجاج، جـ٢ ص٢٧٩ وما بعدها.

سلاح، لم تستطع، فكيف تستطيع الدولة ان تزرع إماما جديدا في هذه القلوب المعارضة لها المنكرة لتصرفاتها المعانية من آلامها ونكباتها.

ولذا نرى الوزير يستهين بجعفر ويزجره ويسمعه ما يكره. ويقول له الحقيقة الواضحة: يا احمق، السلطان اطال الله بقائه جرد سيفه في الذين زعموا ان اباك واخاك أئمة ليردهم عن ذلك. فلم يتهيأ له ذلك، فإن كنت عند شيعة أبيك وأخيك إماماً، فلا حاجة بك إلى سلطان يرتبك مرتبهم، ولا غير سلطان. وإن لم تكن عندهم بهذه المنزلة لم تنلها بنا[١]. ثم أن الوزير استقله واستضعفه وأمر ان يحجب عنه فلم يأذن له في الدخول عليه حتى مات.

وإذ تضيق بجعفر هذه الوجوه، يصعد إلى الخليفة، آملاً أن يجد في البلاط ما لم يجده عند الوزير. فإن جعفر يعلم أن من مصلحة الدولة إيقاع الخلاف والإغتشاش بين الجماهير الموالية لآبائه (ع) وإيقاع الشك فيهم، في اتجاه خط الإمامة وأنه يعرض خدماته على الدولة للقيام بمثل هذا العمل، لا بإزاء مال يقبضه منها. بل بإزاء مال يدفعه إليها.

ولكنه يواجه عند الخليفة المعتمد ما واجه عند الوزير، من الموقف النفسي والإزدراء الإجتماعي.

قال له المعتمد: اعلم أن منزلة أخيك لم تكن بنا. إنما كانت بالله عز وجل، ونحن كنا نجتهد في حط منزلته والوضع منه. وكان الله عز وجل يأبى إلا أن يزيده كل يوم رفعة، لما كان له من الصيانة وحسن السمت والعلم وكثرة العبادة، فإن كنت عند شيعة أخيك بمنزلته، فلا حاجة بك إلينا، وإن لم تكن عندهم بمنزلته، ولم يكن فيك ما كان في أخيك. لم نغن عنك في ذلك شيئاً[٢].

إنه نفس الإسلوب الذي اتخذه الوزير وعين الإتجاه، وهو يؤكد ما سبق أن أكدنا عليه، من معرفة الخليفة بالحق وإيمانه بصدق الإمام العسكري وعدالة قضيته، وإنما كان يمنعه من اتباعه التمسك بالسلطان وبالمصالح الشخصية والنظر إلى الهدف القصير.

وإنما يصرح المعتمد بهذا التصريح الخطير، بالنسبة إليه وإلى كيانه... باعتباره يواجه جعفراً وهو ابن الإمام وأخو الإمام. وهو من أعرف الناس بهما، بالرغم من انحرافه عنهما. فليس هذا التصريح بالنسبة إليه سراً يكشف أمراً خفياً يذاع، وليس جعفر من القواد الأتراك أو من متعصبي بني العباس ليخشى المعتمد من سطوتهم عليه. كما أنه ليس من الجماهير الموالية للإمام - بشكل عام -، ليخاف تحولهم إلى الولاء نتيجة لهذا التصريح، وإنما جاء هذا التصريح عفو الخاطر، باعتباره العذر الوحيد في رفض طلب جعفر وبيان العجز عن تنفيذه.

ادعاؤه أنه الوريث الشرعي لتركة الإمام العسكري (ع):

وقد انطلق جعفر بن علي في ادعائه هذا من فكرتين ادعائيتين أيضاً:

---

[1] الارشاد، ص٣٢٠.

[2] انظر الاكمال [المخطوط]. وانظر الخرايج والجرايح، ص١٨٦.

إحداهما: عدم وجود ولد للإمام العسكري (ع)، ليكون هو الوريث الشرعي. ومن هنا كان هو الوريث، باعتباره أخاً للموروث.

ثانيتهما: كونه الإمام بعد أخيه، إذن فهو - على اقل تقدير - المشرف الأساسي والولي الأعلى على هذه الأموال الموروثة.

وكلا هذين الأمرين، قد علمنا زيفهما بكل وضوح، بعد وجود الحجة المهدي (ع) ولداً للإمام العسكري (ع) وكونه هو الإمام بعده، دون عمه.

ولكن جعفر انطلق من هذه المدعيات إلى الحجز على ميراث الامام (ع) كله، والإستيلاء عليه ومنع سائر الورثة منه، وساعدته السلطات على ذلك، فإنها بعد أن بحثت وبذلت جهدها في الفحص والمطاردة، ولم تقع للمهدي على أثر، لم تجد وريثاً غير جعفر، ولم تجد في دعوى جعفر للوراثة الشرعية كذباً واضحاً - في مرتبة الإثبات القانوني على الأقل - فسمحت له بالإستيلاء على مجموع التركة.

ولئن كانت عاجزة عن تنفيذ مطلبه الأول، حتى لقد انصرفت عنه وهي آسفة، فمطلبه هذا على أي حال ممكن التنفيذ، وتمكينه من التصرف في الأموال أمر ميسور.

وهذا هو الذي يشير إليه عثمان بن سعيد في بعض مجالسه مع أصحابه - على ما سمعنا - قائلاً: فإن الأمر عند السلطان أن أبا محمد (ع) مضى ولم يخلف ولداً وقسم ميراثه. وأخذه من لا حق له. وصبر على ذلك. وهو ذا عياله يجولون وليس أحد يجسر أن يتعرف عليهم أو ينيلهم شيئاً[١].

انظر إلى الأثر الإجتماعي التخريبي الذي انتجه مخطط جعفر، فإنه وإن فشل في الإمامة، إلا أنه لم يفشل في الإستيلاء على الميراث. ولم يكتف بحصته من الإرث، بحسب ما هو المشروع في الإسلام، لو كان وارثاً... بل استولى على المجموع. فنتج عن ذلك بطبيعة الحال، أن أفراد العائلة الآخرين لم يبق لهم مأوى ولا ملبس ولا مطعم. فبقوا يجولون في الطرقات... لا يستطيع أحد ان يلتفت إليهم او يدعي معرفته بهم أن يمدهم بشيء من الخير، لأنه بذلك يعرض نفسه للتنكيل من قبل الدولة.

***

يبقى اعتراض واحد قد يخطر على الذهن، وهو أن المهدي (ع) نفسه كان يتمكن من أن يظهر ويسيطر على العالم، ويمد عائلته بما تحتاج إليه من أسباب المعاش، فلماذا لم يفعل؟.

وجواب ذلك واضح كل الوضوح، وهو: إنه لو كان يظهر في ذلك الحين، لكان يقتل لا محالة، بعدما عرفنا وسنعرف الجهود المضنية التي تبذلها الدولة في البحث عنه، ولفشل مخططه في هداية العالم والسيطرة عليه، إذ لا يطيعه يومئذ ولا يسير في إمرته إلا أقل القليل من أصحابه ممن لا يغني لفتح شبر من الأرض، فضلاً عن البسيطة كلها. وأما المجتمع فلن يستمع إلى ندائه، وسيكون عوناً للدولة عليه.

وإنما أعد الله تعالى ظهوره عند وجود عدد مهم من ذوي النفوس القوية والقلوب

---

[1]الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٤٧ ص٢١٩.

المؤمنة والعقول الواعية. بحيث يستطيع أن يفتح بهم العالم، كما سيأتي برهانه في الكتاب الثاني من هذه الموسوعة. وحيث لا يكون الوقت ملائماً للظهور، وكانت هداية العالم لا تتحقق إلا بالتأخير إذن فمن المنطقي جداً بل الضروري حقيقة، التضحية بمصالح عائلته الخاصة في سبيل ذلك الهدف الإلهي الأعلى.

وربما يعترض هنا فيقال: إنه وإن لم يمكنه الظهور، إلا أنه يمكنه مساعدة أهله حال غيبته. فإنه يمكن إرسال الأموال إليهم بالطريق الذي كانت تخرج به التوقيعات والمراسلات عنه (ع).

وجوابه أيضاً واضح، بعد العلم ان التوقيعات والمراسلات، إنما كانت تصدر عن المهدي (ع) في النطاق السري الخاص الذي لا يتجاوز مواليه، إلى أي شخص يشك بارتباطه بالسلطة أو ضعفه تجاهها، إذ من الواضح ان السلطة لو كانت تطلع على هذه المراسلات، لكانت المستمسك الرئيسي الذي تأخذه ضده (ع).

إذا عرفنا ذلك نعلم أن دفع المهدي (ع) للأموال إلى عائلته بشكل يغنيهم وييسر حالهم، يكون ملفتاً للنظر ومثيراً للتساؤل في ذهن السلطة، وخاصة وان هذه العائلة لا زالت تحت المراقبة والتركيز... فيكون له من المضاعفات ما لا يخفى، وأما مواصلتهم سراً بالمال اليسير عن طريق سفرائه... فهو أمر محتمل، لا يمكن نفيه.

***

وقبل أن ننطلق إلى النشاط الثالث لجعفر بن علي، يحسن بنا أن نتميز بوضوح موقف الإمام المهدي (ع) من عمه تجاه ذلك، بحسب ما هو المروي في تاريخنا الخاص.

حيث نجد الإمام (ع)، يقف أمام عمه وجهاً لوجه، ويصارحه بالحق، توخياً إلى كفكفة اندفاعه والتخفيف من النتائج المؤسفة التي ترتبت على اعماله... لو كان جعفر. ممن يمكن أن يؤثر فيه النصح والتوجيه.

فنراه (ع)، حينما ينازع جعفر أهله في الميراث، ويحاول الإستيلاء عليه، يخرج (ع) على عمه من موضع لم يعلم به ويجابهه بالقول: يا جعفر مالك تعرض في حقوقي. ثم يغيب عنه، ويذهب (ع) إلى حيث لا يعلم به عمه، فيتحير جعفر ويبهت، ويطلبه بعد ذلك في الناس ويحاول أن يقع له على أثر فلم يستطع.

وفي حادثة أخرى بعد ذلك، نجد المهدي (ع) يقف من عمه مثل هذا الموقف الحاسم. وذلك: أن الجدة أم الإمام العسكري (ع)، توفيت، وكانت قد أوصت أن تدفن في الدار... إلى جنب زوجها وولدها الإمامين العسكريين (ع). ونازع جعفر، محتجاً بمزاعمه القديمة وقال: هي داري لا تدفن فيها.

وهنا... تكتسب القضية شأناً أكبر من الميراث... إنه ضرورة احترام هذه الجدة المقدسة، وتنفيذ وصيتها، طبقاً لتعاليم القرآن الكريم. والدار وإن كانت لجعفر، بحسب قانون السلطات الحاكمة، ولكنها في، الواقع، ملك للوريث الشرعي الحقيقي، وهو الولد، وليس للأخ أي حصة من المال مع وجود الولد، في قانون الإسلام. ومن لا يملك ليس له حق في أن يأذن وأن يتصرف.

ومن هنا بادر الإمام المهدي (ع)، إلى مجابهة عمه بالقول - بنحو الإستفهام

الإستنكاري-: يا جعفر، دارك هي؟. ثم لم يستطع جعفر ان يراه بعد ذلك[1].

وسنبقى جاهلين - باعتبار غموض النقل التاريخي - بما إذا كان لهذا القول أثره في نفس جعفر وضميره، فسمح بدفن الجدة في الدار... أو لم يسمح... وكان سبيل هذا القول هو سبيل القول الأول، وهو التسامح به والعصيان له.

وعلى أي حال، يكون المهدي (ع) قد أدى ما يشعر به من المسؤولية تجاه أعمال جعفر، من ضرورة إفحامه في دعاواه الباطلة والتوصل - جهد الإمكان - إلى التخفيف من نتائجها السيئة.

كشفه ما أوجب الله عليه ستره:

وهو الإفصاح عن وجود المهدي (ع)، بنحو أو آخر. أمام السلطة، مما أوجب شدتها في المراقبة والمطاردة.

ونحن في هذا الصدد، لا بد أن نعود بالكلام عن تاريخ الإمام (ع)، من حيث تركناه، لنعرف - بالتفاصيل - الترابط بين الحوادث التاريخية التي انتجت أن يقوم جعفر بمثل هذا العمل.

تركنا جثمان الإمام العسكري مسجى في الدار وقد انتهى ولده المهدي (ع) من الصلاة عليه... بعد أن سحب عمه عنها فتأخر وقد علا وجهه الإصفرار. ولكننا نجده مع ذلك، لا يترك موقفه، بل يبقى مستمراً في مخططه ممثلاً دور الإمام بعد أخيه.

وإذ ينتهي الإمام المهدي (ع) من الصلاة، ويذهب، وقد اتضح لجميع الحاضرين وجه الحق... يتوجه أحدهم إلى جعفر بالسؤال عن هذا الصبي الذي اقام الصلاة، لكي يقيم الحجة على جعفر ويفهم ما إذا بقي مستمراًُ على مخططه بعد اتضاح الحق أولاً، فيقول له: يا سيدي من الصبي؟. فيجيب جعفر: والله ما رأيته قط ولا أعرفه.

ولعله صادق في انه لم يره، فإنه - بفسقه - لم يكن أهلاً لأن يريه الإمام العسكري (ع) إياه. ولكنه كاذب في نفي معرفته، بعد أن سمع هذا الصبي يقول: تأخر يا عم فأنا أحق بالصلاة على ابي. وهل لو كان قد بقي جاهلاً بمعرفته، أن يصمد على موقفه ويكذب الصبي في دعواه... او يعيد الصلاة مرة ثانية، مع ان شيئاً من هذا لم يحدث. مما يدل على اتضاح الحق لكل الحاضرين، وتسالمهم على أنه هو الإمام المهدي (ع).

وبعد فترة من الوقت، يرد وفد من الوفود التي كانت تتواتر على الإمام العسكري (ع) من أطراف العالم الإسلامي، فتصل إليه وتسلمه ما تحمله من الأموال من مختلف من دفعوا الحقوق الإسلامية في تلك البلاد. وتسأله ما تشاء من المسائل الشخصية والإجتماعية، فتنهل منه مختلف التعاليم والتوجيهات.

ويكون هذا الوفد من قم، يدخل سامراء وهو لا يعلم بوفاة الإمام العسكري (ع) ... فيسأل عنه الناس فيقول لهم الناس: أنه قد فقد. قالوا: فمن وارثه؟... فيشير الناس إلى أخيه جعفر بن علي. فيسأل الوفد عنه، فيقال لهم: إنه قد خرج متنزهاً وركب زورقاً في

---

[1] انظر كلا الحادثتين في إكمال الدين [المخطوط].

دجلة يشرب ومعه المغنون. فيتشاور الوفد فيما بينهم ويقولون: هذه ليست من صفة الإمام... وقال بعضهم: أمضوا بنا حتى نرد هذه الأموال على اصحابها، ثم يقررون مقابلته واختباره.

فانتظروا رجوعه من نزهته، ودخلوا عليه وحيوه وعزوه وهنوه. وقالوا له: يا سيدنا نحن قوم من أهل قم، ومعنا جماعة من الشيعة وغيرها. وكنا نحمل إلى سيدنا أبي محمد بن علي الأموال. فقال: أين هي؟... قالوا: معنا!... قال: احملوها إليّ!... وإلى هنا يرى جعفر إحدى أمنياته في استيلائه على الإمامة قد تحقق، وقد كسب الربح الأول في اليوم الأول.

ولكن يقف دون ذلك حجر عثرة وعائق صعب، لم يستطع اقتحامه. وذلك أنهم قالوا له: إلا أن لهذه الأموال خبراً طريفاً، فقال: وما هو؟ قالوا: أن هذه الأموال لجمع - أي لعدد من الناس - ويكون فيها من عامة الشيعة الدينار والديناران، ثم يجعلونها في كيس ويختمون عليه، وكنا إذا وردنا بالمال على سيدنا أبي محمد (ع) يقول: جملة المال كذا وكذا ديناراً، من عند فلان كذا وكذا ومن عند فلان كذا وكذا، حتى يأتي على أسماء الناس كلهم. ويقول ما على الخواتيم من نقش.

أنظر إلى إسلوبهم الذي استطاعوا به [اصطياد] جعفر وإفحامه... إنهم ولا شك، لم يكونوا بحاجة لأن يسمعوا كل هذه التفاصيل من الإمام العسكري (ع) في كل مرة يغدون عليه. وإنما كان هذا هو الأسلوب الاساسي الذي يعرفون به إمامة الإمام الجديد إذا تولى هذا المنصب العظيم بعد أبيه. لأجل أن يتأكدوا أن الأموال قد دفعت إلى وليها الحقيقي والإمام الصادق الذي استطاع إقامة الحجة.

فكان الوفد، يطلب إقامة الحجة من الإمام الجديد عن هذا الطريق... وعلى هذا الأساس طلبوا من جعفر ذكر التفاصيل، فإن أجاب علموا أنه هو الإمام، ودفعوا إليه عن طيب خاطر ورضاء ضمير. وإن لم يجب... فهو ليس بإمام، وليس له الصلاحية لقبض هذه الأموال في الشريعة الإسلامية.

ولكن جعفر يحاول أن يجد في كلامهم نقطة للمناقشة ليحاول النفوذ منها... فيقول لهم: كذبتم. تقولون على أخي ما لا يفعله. هذا علم الغيب... متغافلاً عن قوله تعالى: "لا يطلع على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول". وأنه يمكن لكل شخص أن يعلم ما يعلمه الله تعالى إياه. فليس مستبعداً أن يكون الإمام، وهو الوجود الثاني للقيادة الإسلامية بعد الرسول(ص) والإمتداد الطبيعي لرسالته العالمية... أن يكون ملهماً من قبل الله عز وجل بعض الحقائق ليستعملها في شؤون قيادته، وإقامة الحجة بها على إمامته، عند اقتضاء المصلحة لذلك.

فلما سمع القوم كلام جعفر، جعل بعضهم ينظر إلى بعض... أن هذا ليس هو الإمام، وليس في الإمكان دفع المال إليه... وقد فشل في نتيجة الإختبار. فقال لهم جعفر: احملوا هذا المال إليّ. قالوا: إنا قوم مستأجرون، وكلاء لأرباب المال. لا نسلم المال إلا بالعلامات التي نعرفها من سيدنا أبي محمد الحسن بن علي (ع). فإن كنت الإمام فبرهن لنا. وإلا رددنا الأموال على أصحابها يرون فيها رأيهم.

إنه تحد صارخ لجعفر... وهو تحد لا يستطيع إلا الإمام الحق ان يخرج من

مأزقه. أما صاحب المخطط التخريبي فلم يعلمه الله تعالى شيئاً ليقوله لأحد. وأحسّ جعفر بالإنهيار والضغف مرة أخرى، بعد تنحيته عن الصلاة على أخيه... إن للإمامة مسؤوليات. لا يستطيع ظهره أن ينوء بها... ولكنه لا يستطيع أن يتنازل أو يتخاذل... لا بد أن يقف صامداً على مخططه إلى آخر الخط. فإنه إذا فشل في المحاولة الأولى بالحصول على المال، فسوف يفشل في المحاولات التالية... أمام الوفود الأخرى، أن أقرب طريق وأقوى ضمان للإستيلاء على هذه الأموال هو التوسط لدى السلطات، لأجل إلزام هؤلاء القوم بدفعها.

ومن هنا يبادر جعفر بالذهاب إلى المعتمد، وهو يمثل أعلى سلطة في البلاد - من الناحية القانونية على الأقل -، لكي يتملق له ويشكو عنده هذا الوفد ليساعده في ابتزاز ما عندهم من المال.

وإذ يسمع المعتمد الشكوى يأمر بإحضار الوفد، فيحضرون وتدور بينه وبينهم، المحاورة التالية:

قال الخليفة: احملوا هذا المال إلى جعفر.

قال الوفد: اصلح الله أمير المؤمنين. إنا قوم مستأجرون، وكلاء لأرباب هذه الأموال، وهي وداعة جماعة. وأمرونا أن لا نسلمها إلا بعلامة ودلالة. وقد جرت بهذا العادة مع أبي محمد الحسن بن علي (ع).

فقال الخليفة: وما كانت العلامة؟.

قال الوفد: كان يصف الدنانير وأصحابها، والأموال وكم هي. فإذا فعل ذلك سلمناها إليه، وقد وفدنا عليه مراراً، فكانت هذه علامتنا معه ودلالتنا. وقد مات. فإن يكن هذا الرجل صاحب هذا الأمر - يعني الإمامة - فليقم لنا بما كان يقيمه لنا أخوه، وإلا رددناها على أصحابها.

وهنا بدر جعفر فقال: يا أمير المؤمنين، إن هؤلاء قوم كذابون على اخي... وهذا علم الغيب.

نفس الإستدلال من القوم. ونفس الجواب من جعفر. يريد به افحام القوم أمام المعتمد، لأجل ان يكسب مساعدته ضدهم. وهم وإن لم يوافقوا على اعتراضه، باعتبار اعتقادهم بالإمامة، واعتبروا ذلك دليلاً على عدم إمامته. إلا أن المفروض في المعتمد، وهو يمثل خطا لا يؤمن بالامامة، أن يوافق على هذا الإعتراض ويلزم القوم بما لا يعتقدون. إلا أنه يشاء الله تعالى... ويريد المعتمد أن ينصر الحق أمام جعفر، وعلى طول الخط... ليبوء مخططه بالفشل. إن المعتمد غير مطلع على نوايا جعفر وأهدافه بالتفصيل... إلى حد الآن، ولكنه يعلم أنه خائن لمسلك أبيه وأخيه. والخائن يجب ترك نصرته والوقوف إلى جانبه... إن المعتمد لا ينطلق في جوابه من حيث انطلق جعفر في اعتراضه... وإنما ينطلق من منطلق الوفد نفسه ... من الحقيقة الواضحة بأن الوكيل لا يستطيع التصرف إلا في حدود إذن موكله، وحيث ذكر هؤلاء أنهم غير مأذونين بتسليم المال إلا بعد الدلالة وإقامة الحجة، إذن فلا بأس بعدم تسليمهم للمال.

ومن هنا قال المعتمد: القوم رسل، وما على الرسل إلا البلاغ المبين. فبهت

جعفر ولم يرد جواباً، أنه يسمع من المعتمد لأول مرة ما لم يكن يتوقع... إنه قول منصف، إلا أن جعفر ليأسف أن يكون قول المنصف دائماً، ضد مخططه.

ثم يطلب القوم من الخليفة أن يأمر لهم شخصاً يدلهم على الطريق، حتى يخرجون من البلدة، فأمر لهم بنقيب فأخرجهم منها.

وإذ يصبحون في خارج البلدة، يحدث ما لم يكن في الحسبان... أنهم جاءوا إلى هذه البلدة يحملون الأموال إلى الإمام (ع) ... ومن غير المنطقي أن يرجعوا إلى بلدهم آيسين ويعلنوا عدم وجود الإمام، فتبقى الأمة في حيرة وضلال، مع أن الحجة المهدي موجود وقادر على الإتصال بهم وإفهامهم ما هو الحق. إن ذلك لن يكون بادرة حسنة في منطق الدعوة الإلهية. إذن فلا بد من الإتصال بهذا الوفد، وإقامة الحجة عليه وإفهامه وجود إمامه... على الطريقة المتبعة مع سائر الموالين... ليكون هذا الوفد لساناً للحق في بلاده ونقطة انطلاق إلى القواعد الشعبية الموالية. وستكون مقابلة هذا الوفد للإمام المهدي (ع) ثاني اتصال له بالناس في يوم وفاة ابيه، وكان الأول هو صلاته عليه [سلام الله عليهما].

يرسل المهدي (ع) خادمه، إلى خارج البلدة، ويعطيه المفتاح الرئيسي لإفهام هذا الوفد الحائر ما هو الحق. فيأمره بأن يتبعهم ويناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم... ويلقنها إياه ويخرج الخادم خارج البلدة، ويصيح بهم بأسمائهم، قائلاً لهم: أجيبوا مولاكم.

وهنا يجد القوم أن هذا الخادم قد علم الغيب! فيخطر لهم احتمال أنه هو الإمام... غافلين عن إمكان التعلم لأي أحد إذا وجد الفرصة المناسبة. فيبدرونه قائلين: أنت مولانا؟ فقال الخادم: معاذ الله، أنا عبد مولاكم، فسيروا إليه. واستصحبهم معه حتى وصلوا إلى دار الإمام العسكري (ع)، فدخلوا. فوجدوا الإمام المهدي (ع) قاعداً على سرير كأنه قمر، عليه ثياب خضر. فسلموا عليه فرد (ع). ثم قال (ع): جملة المال كذا وكذا دينار. حمل فلان كذا وحمل فلان كذا. ولم يزل يصف، حتى وصف الجميع ثم وصف ثيابهم ورحالهم وما كان معهم من الدواب، فخروا سجداً لله عز وجل لما عرفهم، وقبلوا الأرض بين يديه، وسألوه عما أرادوا، فأجابهم، فحملوا إليه الأموال.

وهنا، وأمام ذلك الوفد القمي، يفتح الإمام المهدي (ع)، باب التاريخ الجديد، تاريخ الغيبة الصغرى، تاريخ الوكالة والسفارة، وهو تاريخ سوف يعيشه الناس سبعين عاماً من الدهر على ما سنسمع... فيأمر الوفد أن لا يحمل إلى سر من رأى بعدها شيئاً من المال، وأنه ينصب لهم ببغداد رجلاً تحمل إليه الأموال وتخرج منه التوقيعات... ويخرج الوفد[1].

***

وبقي جفعر يجتر حقده... إنه يعلم من هو المقصود بهذه الأموال، فما هو بالبعيد عن بيانات أبيه وأخيه، وقد رأى المهدي (ع) في هذا اليوم وهو يدفعه عن الصلاة... إذن فهو المقصود بالأموال. وستصل إليه حين يشاء.

وما دام المعتمد، معتمده من أول الأمر، بعد أن باع ضميره للسلطات وتمرغ في أوحال الإنحراف، فمن المنطقي في نظره أن يشكو وفد القميين مرة أخرى، إلى الخليفة...

---

[1] انظر اكمال الدين [المخطوط].

إنه سيقول له: إنهم دفعوا المال إلى المهدي. وسوف لن تكون هذه الشكوى ضد الوفد نفسه، بعد أن وقف المعتمد إلى جانبهم، بل ستكون ضد المهدي نفسه، وتتضمن بكل صراحة تأليباً للسلطات عليه.

وتجد السلطات بغيتها القصوى وهدفها الأعلى الذي كانت ولا تزال تجد في طلبه فلا تقع عليه. إنه الآن رهن يديها وقريب المتناول منها... أليس عمه الآن يعرب عن وجوده ويدل على نشاطه... إنها ستقبض عليه... وبذلك تستطيع أن تتخلص من الوجود الرهيب الذي يقض مضاجعها ويملؤها رعباً وفرقاً، لأنه سوف يبدل ظلمها عدلاً ويحول جورها قسطاً.

يفكر المعتمد بذلك بمنطق المصلحة العليا والمهمة التي يمليها عليه الملك والجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في دولته، ويمليها عليه هذا العدد الضخم من القواد والوزراء والقضاة والعاملين في الدولة، ويمليها عليه سائر المحسوبين والمنسوبين الى الدولة، والموالين لها، والسائرين في خطها بشكل وآخر. فيأتي كل ذلك في ذهنه ضخماً مجللاً مهما لا يمكنه التخلي عنه بحال من الاحوال... وأي فشل ذريع وفضيحة كبرى سوف تناله وتنال دولته لو حصل ذلك... ولا يمكن أن يحول احترامه للإمام العسكري (ع) والإيمان بعدالة قضيته، دون ذلك، ودون المبادرة إليه بكل حزم وشدة.

ومن هنا نرى المعتمد حيث يستمع لكلام جعفر. ووشايته بالمهدي (ع)، يرسل الخيل والرجال إلى دار الإمام الحسن العسكري (ع)، فيكبسونه ويفحصون في كل غرفة ودهاليزه، فلا يجدون شيئاً، وليتهم يكتفون بذلك، وإنما اشتغلوا بالنهب والسلب والغارة على ما رأوا من متاع الدار.

وبينما هم مشغولون بالنهب، يتحين الامام المهدي (ع) فرصة غفلتهم، ويخرج من الباب، تقول الرواية: وهو يومئذ أبن ست سنين - وقد عرفنا انه ابن خمس سنين - فلم يره احد منهم حتى غاب[1].

انهم لا يعرفون بالتحديد عمن يبحثون وأي شخص سوف يجدون، فالفكرة غامضة في اذهانهم بعيدة عن مخيلتهم... فلم يكن من البعيد، أن لا يلتفتوا وهم في نشوة السلب والنهب، إلى وجود صبي يخرج من بين أيديهم، بكل بساطة وبلا ضوضاء.

ولا يجد هؤلاء الرجال في الدار، بعد أن تبعثر أصحابها وتشتت شملها إلا الجارية صقيل أم المهدي (ع)، فيقبضون عليها ويرفعونها إلى الجهات الحاكمة.

ومن هنا تبدأ المحنة الأساسية لهذه الجارية الصابرة المجاهدة. تلك المحنة التي واجهتها، بكل صمود وإخلاص وإيمان. واستطاعت برغم الضغط الحكومي ان تخرج ظافرة في المعركة، وأن لا تبوح بالسر العزيز الذي باح به جعفر، وقد أوجب الله تعالى عليه كتمانه، وأبقت ولدها محجوباً مصوناً من الإعتداء.

إنهم - أولاً - طالبوها بالصبي، فأنكرته، ومعناه أنها ادعت أنها لم تلد، وأنه لا جود لهذا الصبي على وجه الأرض... إنها تخبر بما لا تعتقد... ولكنه كذب جائز بل واجب في الشريعة الاسلامية. فإننا نعرف ان الكذب يكون جائزاً في ما إذا كان سبباً في إصلاح

---

[1] الخرايج والجرايح، ص١٦٤.

ذات البين، ويكون واجباً فيما إذا توقف عليه إنقاذ نفس محترمة من الموت أو ما دونه من أنواع التنكيل الشديد... وهو الآن كذلك بالنسبة إلى ولدها المهدي (ع). فكيف إذا توقف على هذا الكذب البسيط مستقبل الإسلام وسعادة البشرية وقيام المهدي بدولة الحق.

وتزيد الوالدة الصابرة الممتحنة في إخفاء ولدها، وتأخذ الحيطة له. فتدعي ان بها حملاً. ويقع كلامها في ذهن الحكام موقعاً محتملاً. فإننا عرفنا أن الدولة كانت تنتظر ولادة المهدي (ع) من الإمام العسكري (ع). وها قد انتهت حياته ولم تر له ولداً، فهو إذن أما موجود في الخارج أو محمول في الأرحام. وحيث لا تكون الدولة مسبوقة بوجوده في الخارج، وهي قد جردت حملة التفتيش ولم تجده... إذن فهو حمل... ومن المحتمل ان يكون هذا الحمل الذي تدعيه هو المهدي المطلوب، فحسبهم ان يراقبوا هذه الجارية الى حين ولادته، ليحصلوا على الغاية المتوخاة ويقبضوا على المهدي حين ولادته.

ومن هنا وقعت هذه الجارية تحت المراقبة الشديدة المستمرة. حيث جعلوها بين نساء المعتمد ونساء الموفق ونساء القاضي ابن ابي الشوارب... وهنّ نساء أعلى رجال لدولة. ولا زالوا يتعاهدون أمرها في كل وقت ويراعونها وطالت المدة ولم يحصلوا على شيء.

وبقيت الجارية على هذه الحال حتى واجهت الدولة مشكلات اساسية في المجتمع، واضطرت إلى خوض الحروب في عدة جبهات، فاشتغلوا بذلك عن هذه الجارية، فخرجت عن أيديهم، والحمد لله رب العالمين.

وتعد الرواية أربع حوادث رئيسية شغلت الدولة[1]، وكلها حقائق راهنة نسمعها في التاريخ العام:

إحداها: اقتراب يعقوب بن الليث الصفار من العاصمة بعد أن كان يمارس نشاطه في الأطراف، فإنه بعد أن استولى على بلاد فارس ونازل الحسن بن زيد العلوي فيها في وقعات عديدة شعر المعتمد في سنة ٢٦٢ بالعجز عن يعقوب بن الليث، فكتب إليه بولاية خراسان وجرجان، فأبى يعقوب ذلك حتى يوافي باب الخليفة، فخاف المعتمد. فتحول من سامراء إلى بغداد. وجمع أطرافه وتهيأ للملتقى. وبذلك تحولت جبهة القتال من فارس إلى بغداد. وتحول معاندوا الصفار من الحسن بن زيد وغيره من حكام الأطراف، إلى الخليفة نفسه.

وجاء يعقوب في سبعين ألف فارس، فنزل واسط، فتقدم المعتمد وقصده يعقوب. فقدم المعتمد أخاه الموفق بجمهرة الجيش واستطاع الموفق أن يهزم الصفار، فاستبيح عسكره وكسب اصحاب الخليفة ما لا يعد ولا يوصف. وعاد الصفار بنفسه منهزماً الى فارس[2].

وبالرغم من ان المعتمد كان قد عقد للموفق لحرب صاحب الزنج منذ عام ٢٥٨،

---

[1]قالت الرواية: إلى أن دهمهم أمر الصغار، وموت عبيد الله بن يحيى بن خاقان بغتة، وخروجهم من سر من رأى، أمر أصحاب الزنج بالبصرة، وغير ذلك. انظر إكمال الدين [المخطوط] مع سائر تفاصيل القبض على أم المهدي(ع).

[2]انظر الكامل، جـ٦ ص٧-٨. والعبر في اخبار من غبر ،جـ٢ ص ٢٤.

وخرج بنفسه لتشييعه كما سمعنا. إلا أننا نرى الموفق إلى حين منازلته للصفار. لم ينازل الزنج منازلة فعالة، وإنما كانت تلك المهمة ملقاة على عاتق قواد آخرين في الدولة، ولم ينازله الموفق، إلا بعد أن ظهر عجز الآخرين واندحارهم، في زمن متأخر جداً.

ثانيهما: خروج هؤلاء الحكام: المعتمد والموفق، من سامراء إلى بغداد... كما سمعنا.

ثالثهما: موت عبيد الله بن يحيى بن خاقان، الوزير، الذي استوزره المعتمد من حين تسلمه للحكم عام ٢٥٦. وكان له مع الامام العسكري (ع) واخيه جعفر موقفاً محموداً، فقد حصل موته فجأة بسبب سقوطه على دابته في الميدان. فسال دماغه من منخريه واذنه فمات لوقته وذلك عام ٢٦٣[١].

رابعهما: مشاكل صاحب الزنج: وقد حملنا عنه في الفصل الاول فكرة مفصلة وقد كان الى ذلك الحين يحاول سبق الزمن في التخريب والقتل والاحراق وإبادة الجيوش التي تنازله واستباحة الاموال والنساء على ما عرفنا.

ولعلنا نستطيع ان نضع ايدينا على سبب آخر، لانشغال الدولة عن أم المهدي (ع)، هو موت ابن ابي الشوارب، قاضي القضاة عام ٢٦١[٢] الذي عرفنا انها سلمت الى نسائه.

وعلى أي حال، فنفهم من ذلك أن أم المهدي (ع)، بقيت تحت رقابة الدولة أكثر من عام، بل أكثر من عامين، لأننا عرفنا أن إلقاء القبض عليها كان بعد وفاة الإمام العسكري (ع)، بمدة غير طويلة، نتيجة لوشاية جعفر... إذن فقد تم ذلك خلال شهر ربيع الأول من عام ٢٦٠.

على حين ان هذه الحوادث التي دهمت الدولة، وقع أولها وهو موت ابن أبي الشوارب عام ٢٦١، وكانت واقعة الصفار عام ٢٦٢ وموت الوزير عام ٢٦٣. والمظنون أن حادثة الصفار بما أوجبته من خروج المعتمد والموفق من سامراء، كانت هي السبب الرئيسي في خروجها من الأسر. وقد وقعت بالتحديد خلال شهر جمادى الثانية من عام ٢٦٢[٣] فتكون أم المهدي (ع)، قد بقيت في الأسر عامين وما يزيد على الشهرين.

ومن هنا تعرف، ان المقصود الأساسي من حجزها ومراقبتها ليس هو البحث عن جنينها او انتظار ولادتها، وإلا كان يكفي للتأكد من ذلك أن تمضي عدة أشهر فقط، وإنما كان المقصود هو اضطهادها وعزلها عن مجتمعها أولاً، واحتمال اتصال ولدها بها خلال هذه المدة، لو كان موجوداً، ثانياً. إلا أن مخططهم باء بالفشل الذريع.

تعليق على الأحداث:

أود في ختام هذا الفصل أن اشير إلى عدة نقاط مهمة، عسى أن تتجلى بعض

---

[1] انظر الكامل، جـ٦ ص١٥. وأنظر الطبري أيضاً.
[2] الكامل، جـ٦ ص٢١.
[3] على ما يظهر عن ابن الأثير في الكامل، جـ٦ص٨.

جوانب الغموض فيما عرفنا من التاريخ.

النقطة الأولى: إن غيبة الإمام المهدي (ع)، ليس لها مبدأ معين نستطيع أن نشير إليه. وإنما الأمر هو الذي عرفناه من وجود الإمام (ع) من حين ولادته، في جو من الكتمان والحذر والإحتجاب، وحرص والده (ع) على المحافظة البالغة عليه وعدم وصول خبره الى السلطة أو من يدور في فلكها أو من يلين امامها، ولم يكن يعرض ولده إلا على الخاصة من أصحابه كما عرفنا.

وبقي نفس هذا المعنى ساري المفعول، بعد وفاته (ع)، متمثلاً في حرص الإمام المهدي (ع) نفسه وحرص سفرائه وأصحابه في الكتمان والحذر، ومن الملاحظ في سيرة الإمام المهدي (ع) انه كلما كان الزمان يمر كان يحجب نفسه عن اصحابه أكثر، فإنهم كلما اعتادوا على مقدار من الإحتجاب زادهم عليه شيئاً قليلاً... وهكذا. وهذا هو الملاحظ من حين ولادته في زمان أبيه إلى آخر غيبته الصغرى حين بدأت الغيبة الكبرى، وبدأ الإحتجاب التام إلا بإذن الله عز وجل.

وسوف نناقش في مستقبل البحث، الخرافة القائلة بأن بدأ الغيبة كان من حين نزول المهدي (ع) إلى السرداب، تلك الخرافة التي نفخ فيها جملة من المفكرين وضخمها عدد من المؤرخين، واعتبروها من المأخذ على عقيدة الإمامية في المهدي. وسنرى أن رواية واحدة مجهولة السند واردة في ذلك، على أننا لو اعتبرناها اثباتاً تاريخياً، فهي تنص على أنه خرج من السرداب أمام الجلاوزة الذين كبسوا على الدار على ما سنسمع.

مضافاً إلى أن الإعتقاد بذلك متضمن لمفهوم خاطىء كاذب... وهو أن المهدي (ع) وقبل نزوله إلى السرداب لم يكن محتجباً وكان من المتيسر لكل الناس ان يروه، وكانت حادثة السرداب هي الحد الفاصل بين الظهور والإحتجاب. وقد عرفنا بكل وضوح وتفصيل، بطلان ذلك وعدم قيامه على أساس، وقد حملنا فكرة كافية عن حرص والده على حجبه وإخفائه، فلم يكن لحادثة السرداب أي أثر.

على أننا سنعرف أن هذه الحادثة لا تصلح، من حيث وجودها التاريخي - لو صحت - أن تكون مبدأ للغيبة، فإننا سنعرف أنها وقعت بفعل المعتضد العباسي، وقد استخلف عام ٢٧٩ أي بعد وفاة الإمام العسكري (ع) وبدأ عصر الغيبة الصغرى... عصر إمامة المهدي (ع) وقيادته للمجتمع بواسطة السفراء... بتسعة عشر عاماً. فاسمع واعجب!!.

النقطة الثانية: إن الإمام المهدي (ع)، بدأ بنفسه عصر سفارته ووكالته، المسمى بعصر الغيبة الصغرى، حيث استطاع أن يتصل بالمجتمع، متمثلاً بوفد القيمين، ويصرح لهم شفوياً، بتنصيبه للسفير حتى يكون الناس على بينة من أمرهم في نشاطهم وتصرفاتهم وأموالهم، وتكون الحجة قائمة، في هذا النص القانوني، على صدق السفارة والسفير.

ولم يكن أمر السفارة غريباً على أذهان الجماهير الموالية، بعد أن كان نظام الإمامين العسكريين (ع) قائماً على ذلك، وقد اعتاد الناس عليه وألفوه. وقد عرفنا المخطط الذي سار عليه هذان الامامان عليهما السلام لتعويد الناس وتأليفهم على هذا النظام.

إلا أنه من الملاحظ ان الامام المهدي (ع)، إذ يوعز إلى الوفد بحمل المال إلى وكيله في بغداد... لا يسمي لهم شخصاً معيناً يكون هو الوكيل. وذلك لعدم حاجتهم إليه. باعتبار إن هذا المال الذي كانوا يحملونه قد وصل إلى الإمام نفسه، وسوف لن يحملوا مالاً آخر قبل مضي عام من الزمن تقريباً، فان الوفد من كل بلد يكون عادة في كل عام مرة، فاذا جاؤا حينئذ فسوف يستطيعون التعرف عليه والسؤال عن اسمه، وسوف يدلهم الكثيرون عليه.

اذن فغاية ما يستطيع هذا الوفد أن يبلغه الآن إلى جماهير الموالين في سامراء وقم وغيرهما من المدن، هو أن يعطيهم أصل فكرة الوكالة، وضرورة الرجوع إلى الوكيل في بغداد، وعدم لزوم البحث عن مقابلة المهدي (ع) بنفسه.

وأما اسم الوكيل، وتعيينه في عثمان بن سعيد العمري، فهذا ما يحتاج إلى بيان آخر، وفي الحق أنه قد صدرت فيه عدة بيانات بعضها من الإمام العسكري (ع) وبعضها من المهدي (ع) نفسه على ما سنسمع في القسم الثاني من هذا التاريخ.

النقطة الثالثة: أن مركز الثقل والإدارة الاساسية للقواعد الشعبية الموالية اجتماعياًً واقتصادياً، ستنتقل بإيعاز من الإمام المهدي (ع) من سامراء إلى بغداد. بالرغم من بقاء سامراء عاصمة للخلافة العباسية ما دام المعتمد في الحياة، تسعة عشر عاماً اخرى وتنتهي بانتهاء حياته عام ٢٧٩ ثم ينتقل مركز الثقل في الخلافة ايضاً الى بغداد مع بدء خلافة المعتضد بن الموفق بن المتوكل، في ذلك العام.

إن الوكيل منذ الآن، سيمارس نشاطه في بغداد، وستحمل الأموال إليه هناك، وتخرج التوقيعات منه. وفي ذلك ما لا يخفى من البعد عن الرقابة المباشرة للسلطات وعن الإحتكاك الدائم بالطبقة الأرستقراطية في العاصمة، من القواد الأتراك وغيرهم ممن يمثل خط الدولة على طوله.

ولئن كان الإمامان العسكريان قد فرضت عليهم الإقامة الجبرية في سامراء وسياسة التقريب من البلاط والدمج في حاشية الخليفة... وكان الإمامان لا يريدان إعلان الإحتجاج وإثارة النزاع... لئن كان ذلك فهو أمر خاص بحياتهما. وأما بعد أن ذهبا إلى ربهما العظيم صامدين صابرين، وآلت الإمامة إلى المهدي (ع)، وهو الثائر على الظلم والطغيان... فقد آن لهذه السياسات المنحرفة ان تنتهي، ولهذا المخطط الحكومي أن يقف عند حده. ينبغي لوكلاء المهدي (ع) أن يواجهوا الجمهور متخلصين من هذا العبء متحررين من هذا الإضطهاد... حتى يستطيعوا أن يمارسوا عملهم بشكل أفضل وبحرية أوسع، وبخاصة أن مواقفهم - بصفتهم وكلاء عن المهدي الغائب (ع) - تجعل موقفهم دقيقاً وحرجاً تجاه السلطة، ويزيد حراجة فيما إذا كانوا يمارسون عملهم في سامراء.

على أننا ينبغي أن لا نبالغ في الحرية التي سيكتسبونها عند البعد عن العاصمة ... إنها حرية نسبية، بمعنى أن حالهم في بغداد أحسن بقليل وإخفاء نشاطهم أسهل. ولكن الخط العام الذي كانت ولا زالت تمشي عليه الحكومة، موجود أيضاً وهو مطاردة الجمهور الموالي ومراقبته وإبعاده عن الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية، فالحجز والضيق بمعناه العام، لا تختلف فيه بغداد عن سامراء شيء.

وهذه الحرية النسبية التي سيكتسبها الوكلاء في بغداد، ستبقى سارية المفعول، ما

دامت بغداد بعيدة عن العاصمة... أن تسعة عشر عاماً يمر على ذلك كفيل بترسخ الوكلاء اجتماعياً والتفاف الجماهير الموالية حولهم... بحيث لن يكون لانتقال العاصمة إلى بغداد، تارة أخرى، أهمية ضد نشاطهم، كالأهمية التي ستكون فيما لو انتقلت العاصمة مع بدء عصر الوكالة، أو وجدت الوكالة في قلب العاصمة.

وهذا كله يجري في النطاق الخاص، وأما السلطات الحاكمة، فسوف لن تكون مسبوقة بذلك، لما يحيط كل نشاط يقوم به الوكلاء من السرية والرمزية، بشكل يشبه من بعض الوجوه ما رأيناه من الإمامين العسكريين (ع). على أنه المستطاع القول بأن الوكلاء أضيق من الإمامين عليهما السلام نشاطاً وأقل منهما رمزية، وإن كانوا أكثر منهما سرية وتستراً، وقد أوجبت هذه السرية تعذر تطبيق تلك السياسة القديمة على الوكلاء، من قبل السلطات، بطبيعة الحال. واما على المستوى الحكومي، فالحملة ضد المهدي (ع) ومحاولة العثور عليه ستبقى سارية المفعول عشرين عاماً على اقل تقدير، حتى بعد الإنتقال إلى بغداد، ولا تسأم الحكومة، من ذلك ولا تيأس... وإن اسقطت وجوده القانوني وميراثه عن نظر الإعتبار، وبالطبع، فإنه مما يجدد عزمها ويثيرها، ما يبلغها، بشكل غير مباشر عن نشاط الوكلاء وما ترى من اعتقاد الجمهور الموالي بوجود المهدي (ع) وغيبته، ونيابة هؤلاء السفراء عنه (ع) ... ولكنها لن تستطيع النجاح... وسيحالفها الفشل... إلى آخر الخط.

النقطة الرابعة: إننا سبق أن عرفنا عدة حوادث ولم نعرف تاريخها المحدد، منها: توسل جعفر بن علي بالوزير عبيد الله بن خاقان، على ان يجعل له مرتبة أخيه (ع)، ومنها: توسله بالمعتمد لتنفيذ نفس الغرض. ومنها: وقوف المهدي (ع) تجاه أطماع جعفر حين مطالبته بالإرث، ومنها: وقوفه (ع) مطالباً تنفيذ وصية جدته.

ومن المؤسف أننا لا نستطيع الوصول إلى التحديد المنضبط لهذه الأمور، فإنه من مناطق الفراغ في التاريخ على أي حال. وإنما غاية ما نتوخاه هو الإلتفات، إلى ما تقتضيه طبيعة الأشياء في ترتيب هذه الحوادث.

المظنون ان أولى هذه الحوادث وقوعاً، هو مطالبة جعفر بن علي بالإرث، فإن مناقشات الإرث تقع عادة في غضون الايام الاولى من وفاة المورث، وخاصة اذا كان احدهم حريصاً ومستعداً للمناقشة والجدل، كجعفر نفسه.

واما توسله الى السلطات، فقد كان بعد ان مضت مدة كافية ثبت فيها بالتجربة عند جعفر، بأن مخططه قد فشل وأن إمامته قد رفضت لدى كل من اتصل به من جماهير الموالين وشيوخهم، وهذا ما يحتاج الى بعض الزمان، حتى يتمخض الجدل الذي قام بين الموالين حول اثبات ذلك او رفضه، ونشر الموقف الذي اتخذه المهدي (ع) تجاه عمه، بينهم.

وحيث كانت السلطات هي الركيزة الاساسية لجعفر في مخططه، فقد لجأ إليها، مبتدئاً بالوزير ومنتهياً بالخليفة، لعلها تستطيع ان تفرض جعفراً على الموالين فرض، وقد عرفنا ما واجهه من عجز السلطات ورفضها لطلبه.

وعلى أي حال فمن المستطاع القول ان هذه الحوادث الثلاث جميعاً، قد حدثت خلال الاشهر الاولى المتعقبة لوفاة الإمام العسكري (ع) في نفس عام ٢٦٠.

واما وفاة الجدة عليها السلام، فهو متأخر عن مطالبته بالارث، كما تدل عليه الرواية نفسها[١] ولكنه على أي حال غير محدد الموعد فلعله كان في نفس السنة ولعله كان في العام الذي يليه. وعلى أي حال فقد حصلت وفاتها في غضون ممارسة جعفر لنشاطه واصراره على دعواه، قبل ان ييأس من تنفيذ مخططه ويرفع يده عنه ويتوب.

النقطة الخامسة: انه لا بد لنا من اجل حفظ الحقيقة والموضوعية في البحث ان نذكر من اشرنا اليه قبل قليل، وهو ان جعفر بعد ان مضى عليه زمان يمارس النشاط العدائي للامام المهدي وعائلته، والممالىء للسلطات الحاكمة أيس من نجاحه وسيطر عليه الحق فكبح جماح نفسه وترك عمله ورفع اليد عن سلوكه المنحرف، وتاب الى الله من ذنوبه.

وعندئذ يخرج التوقيع من الامام المهدي (ع) في العفو عنه والتجاوز عن تقصيره، تطبيقاً لقوله تعالى: "فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم"[٢]. وقوله تعالى: "وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى"[٣].

يخرج هذا التوقيع بواسطة السفير الثاني: محمد بن عثمان بن سعيد العمري، جواباً على سؤال في ضمن عدة استفتاءات تقدم بها: اسحاق بن يعقوب إلى الإمام المهدي (ع) بواسطة هذا السفير. وكتب الإمام (ع) فيما يخص جعفر قائلاً: وأما سبيل عمي جعفر وولده، فسبيل إخوة يوسف (ع)[٤]. يشير بذلك إلى عفو الله تعالى عن إخوة يوسف (ع)، بعد ان كانوا قد ناصبوه العداء وغرروا به، على ما تحدث القرآن ثم عفا عنهم حين اعتذروا و"قالوا: تالله لقد آثرك الله علينا وإن كنا لخاطئين. قال: لا تثريب عليكم اليوم. يغفر الله لكم. وهو أرحم الراحمين"[٥].

وهذا البيان من الإمام المهدي (ع)، يدل على العفو عن جعفر، لنفس السبب الذي عفي به عن إخوة يوسف، وهو اعتذراهم ورجوعهم إلى الحق وتوبتهم عما فعلوه.

ومن المؤسف أن لا يكون تاريخ هذا البيان معروفاً بالتحديد وإنما غاية ما نعرفه هو خروجه بواسطة الوكيل الثاني للإمام المهدي (ع)، محمد بن عثمان العمري المتوفي عام ٣٠٥[٦]. واما تاريخ توليه الوكالة بعد ابيه فمجهول لجهالة تاريخ وفاة ابيه عثمان بن سعيد على ما سنسمع. ومن هنا لا نستطيع ان نحدد مقدار الزمان الذي استمر جعفر يمارس فيه نشاطه. ولا الزمان الذي تاب فيه وصدرعنه العفو. غير انه كان قبل سنة ٣٠٥، وهو تاريخ مديد غير محدد وهذا من فجوات التاريخ المؤسفة. وعلى الله قصد السبيل.

---

[1] انظر إكمال الدين [المخطوط].
[2] المائدة: ٣٩/٥.
[3] طه: ٨٢/٢٠.
[4] انظر الإكمال المخطوط. وتاريخ سامراء، جـ٢ ص٢٤٩ عن الإحتجاج، وفي الإحتجاج، جـ٢ ص٢٨٣ ط- النجف عام ١٣٨٦ قال وسبيل ابن عمي جعفر وهو خطأ تورطت فيه المطبعة.
[5] يوسف: ٩١/١٢-٩٢.
[6]انظر هامش الإحتجاج، جـ٢ ص٢٨٢ عن خلاصة العلامة. وانظر الخلاصة، القسم الأول، ص١٤٩.

خاتمة هذا القسم:

استطعنا في هذا القسم الأول: أن نحيط بالمهم من الظروف والملابسات التي اكتنفت حياة الإمامين العسكريين (ع) تلك الظروف التي انبثقت فيها الغيبة الصغرى كما احطنا بالمهم من تاريخ الامام المهدي (ع)، بحسب ما ورد في تاريخنا الخاص، في ولادته ونشأته في زمان أبيه، وما نتج عن ذلك بشكل مباشر بعد وفاة أبيه.

وبذلك ينتهي القسم الأول من هذا التاريخ، وهو في واقعه قسم تمهيدي، لما كرس له هذا التاريخ من ذكر للغيبة الصغرى والإحاطة بخطوطها العامة وأساليب الإمام (ع) في تدبير أمور مواليه وقيادتهم وهذا ما نتعرض له خلال القسم الثاني.

القسم الثاني
تاريخ الغيبة الصغرى
من عام ٢٦٠ الى عام ٣٢٩

تمهيد
في تحديد الغيبة الصغرى

تبدأ الغيبة الصغرى من حين وفاة الإمام العسكري (ع) وتولي الإمام المهدي (ع) الإمامة. وقد بدأها (ع) بالإيعاز بنصب وكيله الأول، حين قابله وفد القيمين كما سمعنا.

ولذا نجد ان الأمر لا يخلو من المسامحة إذا قلنا أن الغيبة الصغرى بدأت بإصدار هذا البيان، لا بساعة وفاة أبيه (ع)، على أن الأمر ليس مهماً، بعد اتحاد تاريخها، في نفس اليوم الواحد، بل الصباح الواحد، حيث توفي الإمام العسكري بعد الفجر من اليوم الثامن من شهر ربيع الاول عام ٢٦٠ وقابل وفد القيمين الإمام المهدي (ع) قبل الظهر في نفس اليوم.

ومن المستطاع القول بان المميزات الرئيسية لهذه الفترة ثلاثة:

الميزة الأولى: كونها مبدأ تولي الإمام المهدي (ع)، للمنصب الإلهي الكبير في إمامة المسلمين بعد أبيه الراحل (ع). لكي يتولى مسؤوليته الكبرى في قيادة قواعده الشعبية خاصة والبشرية كلها عامة، الى قواعد السعادة والسلام.

الميزة الثانية: عدم الإستتار الكلي للمهدي (ع)، وإنما كان يتصل بعدد مهم من الخاصة، لأجل مصالح كبرى سنعرفها فيما بعد، على حين بدأ الإستتار الكلي – إلا فيمن شاء الله عز وجل – بانتهاء هذه الفترة.

الميزة الثالثة: وجود السفراء الأربعة، الموكلين بتبليغ تعاليم الامام المهدي (ع) الى الناس من قواعده الشعبية بحسب الوكالة الخاصة المنصوص عليها من قبل المهدي (ع) نفسه او من قبل ابائه (ع). وكان الاسلوب الرئيسي للمهدي (ع) في قيادة قواعده الشعبية وإصدار التعليمات وقبض الأموال، هو ما يكون بتوسط هؤلاء السفراء وما يتسنى لهم القيام به من قول أو عمل.

وقد خسرت الأمة الإسلامية هذه الوكالة الخاصة، بوفاة السفير الرابع. وانتقل التكليف الإسلامي، بعده إلى الإتكال على الوكالة العامة، الثابتة في الكتاب والسنة، كما هو المعروض في محله من كتب البحوث والأحكام الإسلامية.

ولم تخل هذه الفترة من تشاويش وصعوبات، عاناها السفراء والمهدي (ع) - وهو في غيبته - من أجل ادعاء أفراد متعددين للوكالة الخاصة زوراً، ومعارضتهم للسفراء الحقيقيين، وإغرائهم للناس بالجهل. غير أنه كانت تكتب لهم الخيبة والفشل، نتيجة للجهود الواسعة التي يبذلها السفراء في تكذيبهم وعزل الناس عنهم، استشهاداً بأقوال الإمام المهدي (ع) وبياناته فيهم.

وأهم هؤلاء المدعين، وأكبرهم تأثيراً في جماعات من الناس هو الشلمغاني ابن ابي العزاقر. وسيأتي التعرض الى موقفه وموقف المهدي (ع) منه تفصيلاً.

كما ان هذه الفترة، لم تخل من مصاعب بلحاظ المطاردة الحادة التي كانت السلطات توجهها الى الامام المهدي (ع) بالخصوص، وقواعده الشعبية على وجه العموم. وبلحاظ المناقشات وانحاء الكلام والطعن الذي كان يصدر من القواعد الشعبية غير الموالية للأئمة (ع)، وخاصة أولئك المتملقين للدولة والمستأكلين على مائدتها والمنتفعين بسياستها.

ولعل الثغرة التي كان يمكن لهؤلاء ان يصلوا اليها في مناقشاتهم كانت أوسع بعض الشيء مما كانت عليه مناقشات امثالهم في زمان ظهور الائمة (ع) فان القواعد الشعبية الموالية. كانت في هذه الفترة فاقدة للاتصال المباشر بشخصية الامام (ع)، تلك الشخصية الفذة النيرة التي تعطي من توجيهها وتدبيرها في نقض الشبهات وحل المشكلات، الشيء الكثير، مما يصعب على الوكلاء والسفراء القيام به الا بشكل يكون أضيق دائرة واقل درجة.

على ان الامام المهدي (ع) في بياناته ومقابلاته للآخرين لم يكن يأل جهداً في المناقشة والتوجيه والتدبير، على ما سنذكر في مستقبل البحث بتوفيق الله عز وجل.

مضافاً إلى أن فكرة غيبة المهدي (ع) وطول عمره وما يترتب على ذلك من فائدة، ونحوها من الأسئلة التي أصبحت تثار من قبل المناقشين، لم يكن لها أي موضوع أو مجال في زمان ظهور الأئمة (ع). وهذا بنفسه يكلف السفراء، ومن ثم الإمام المهدي (ع) نفسه إلى مناقشة مثل هذه الشبهات وتذليل هذه المشكلات بنحو منطقي مقنع.

والآن يمكننا أن نستعرض تاريخ الغيبة الصغرى، معتمدين عدة فصول:

الفصل الأول
في التاريخ العام لهذه الفترة

تبدأ هذه الفترة التي نؤرخها: عصر الغيبة الصغرى، بوفاة الإمام العسكري (ع)، في الثامن من شهر ربيع الأول عام ٢٦٠ كما قلنا، وتنتهي بوفاة السفير الرابع أبي

الحسن علي بن محمد السمري في النصف من شعبان، عام ٣٢٩[١].

وهي سبعون عاماً حافلة بالأحداث الجسام والتقلبات العظام انتقل فيها عمر التاريخ الإسلامي من عقده الثالث إلى عقده الرابع. وانتقلت الوكالة الخاصة أو السفارة عن الإمام المهدي (ع) بين أربعة من خيار خلق الله وخاصته، هم عثمان بن سعيد العمري وابنه محمد بن عثمان، والحسين بن روح، وعلي بن محمد السمري ﭬ وانتقلت الخلافة بين ستة من خلفاء بني العباس، بينهم المعتمد الذي عاصر وفاة الإمام العسكري (ع)، ومبدأ الغيبة الصغرى... حتى عام ٢٧٩، حيث آلت الخلافة الى المعتضد الى عام ٢٨٩، فاستخلف المكتفي الى عام ٢٩٥، وبعده المقتدر الى عام ٣٢٠، ثم القاهر بالله سنة ٣٢٢، ثم الراضي بالله حتى عام ٣٢٩ وهو عام وفاة النائب الرابع السمري عليه الرحمة، ونهاية العهد الذي نؤرخ له.

والخطوط العامة للمجتمع، هي ذاتها التي عرفناها في التاريخ العام السابق الذي عرفناه... فضعف الخلافة يتفاقم بمضي الأعوام، ولئن كان سيطرة الموالي والأتراك على دفة الحكم، وتأثيرهم في نصب الخليفة وعزله، في الفترة السابقة، ملفتاً للنظر، باعتبار كونهم جديدوا عهد بمثل هذا العمل، فقد أصبح تأثيرهم في هذا التاريخ طبيعياً وأمراً حتمياً، فهم القواد والمحاربون والمالكون للأطراف والمتصرفون بشؤون الدولة، وخاصة الخلفاء حيناً واعداؤهم أحياناً، والمؤثرون في عزل الخليفة ونصبه بكل بساطة ووضوح. بل من المستطاع القول... بأنهم بالرغم من كونهم شجى في حلق الخلافة، إلا أنهم الساعد الأيمن لها والمستفيد منها، والمتاجر باسمها في طول البلاد وعرضها.

وقلما يموت الخليفة حتف أنفه. فالمعتمد يكثر من الأكل في عشاء على الشط ببغداد، فيموت مبطوناً[٢]. والمعتضد يموت مسموماً من قبل إحدى جواريه أو غيرها[٣]، والمقتدر يموت بشر قتلة من قبل قوم من المغاربة والبربر، وكان منفرداً منقطعاً عن أصحابه فشهروا سيوفهم في وجهه، فقال لهم: ويحكم أنا الخليفة! فقالوا: قد عرفناك يا سفلة... انت خليفة ابليس... وقتلوه واخذوا جميع ما عليه حتى سراويله، وتركوه مكشوف العورة الى ان مر به رجل من الاكرة فستره بحشيش ثم حفر له موضعه ودفن وعفي قبره[٤].

والقاهر ثار عليه جماعة من القواد الساجية والحجرية واقتحموا عليه قصره، فلما سمع القاهر الأصوات والجلبة، استيقظ مخموراً وطلب باباً يهرب منه... ولا زال يماطلهم منفرداً حتى أدركوه وقتلوه[٥].

وهذا القاهر، هو الذي ذاق طعم الخلافة لمدة يومين في غضون أيام سلفه، حيث خلع المقتدر وشهد جماعة على خلعه. وذلك بأيدي بعض القواد الموالي والوزراء. ولكن القاهر حين رأى المقتدر راجعاً إلى دست الخلافة قائلاً له: يا أخي قد علمت أنه لا ذنب

---

[1]الغيبة للشيخ الطوسي، ص ٢٤٢.

[2] الكامل، جـ٦ ص٧٣.

[3] المروج، جـ٤ ص١٨٤.

[4] الكامل، جـ٦ ص٢٢١.

[5] المصدر، ص٢٣٧.

لك. وأنك قهرت... ولو لقبوك بالمقهور لكان أولى من القاهر. بكى القاهر وقال: يا أمير المؤمنين نفسي نفسي... أذكر الرحم التي بيني وبينك[١].

وأما حال الوزارة والوزراء، الذين يتناوبون على دست الحكم، وسرعان ما يبدو فشلهم في معاملة الناس وفي توزيع الأموال وتدبير الشؤون السياسية، فيعزلون. وقد يذوقون بعد العزل صنوف العذاب والسجن ونهب الأموال، فحدث عن هذه الحال ولا حرج... بما يطول المقام في ذكر تفاصيله.

والصعوبات والحروب المتكررة التي تتكبدها الدولة من الخوارج كثيراً. ومن الاكراد[٢]، والاعراب[٣] أحياناًً، ومن الخارجين عليها الطامعين في الملك والغلبة على الأطراف دائماً... قائمة باستمرار على قدم وساق.

والفتح الإسلامي، لا زال تجارياً لا يقصد به إلا السلب والنهب والغارة. ويعتبر بالنسبة إلى الدولة مورداً ضخماً، يصرف أكثره في الخلافات الداخلية والمصالح الشخصية. ولم يكن الفتح محل عناية الدولة أكثر من ذلك، إلى حد أصبحنا نسمع أنه ضعفت الثغور الجزرية في ايام المقتدر عن دفع الروم عنهم: كملطية وميافارقين وآمد وارزن وغيرها، وعزموا على طاعة ملك الروم والتسليم إليه لعجز الخليفة عن نصرهم، وأرسلوا إلى بغداد يستأذنون في التسليم ويذكرون عجزهم ويستمدون العساكر لتمنع عنهم... فلم يصغ إليهم احد. فعادوا خائبين[٤]. لأن العاصمة علمت أن هذا الموقف لن يكون تجارياً، وإنما هو لأجل إنقاذ حقيقي لمنطقة إسلامية من براثن الإستعمار الكافر.

والحروب في أطراف الدولة الإسلامية، بين الطامعين المترئسين، قائمة على قدم وساق بنحو خارج عن اختيار العاصمة وامرها، على الاغلب، وتكون هذه الحروب هي الحكم الفصل في ابراز أمير وفشل أمير. يكفيك ما كان يقوم به يعقوب بن الليث الصفاء في بلاد فارس والأهواز إلى أن مات عام ٢٦٥ فآلت إليه قيادة الحروب إلى أخيه عمرو[٥] وما يقوم به الجخستاني وخلفه رافع بن هرثمة في هراة حتى قتل عام ٢٧٩[٦]، وما عمله الخلنجي بمصر[٧] عام ٢٩٢ وما بعده، والحسين بن حمدان عام ٣٠٣[٨]. والحروب الطاحنة التي عملها مرداويج في فارس، حتى ملك طول البلاد وعرضها وهتك المحارم وطغى وعمل له سريراً من ذهب يجلس عليه، وسريراً من فضة يجلس عليه أكابر قواده، وخافه الناس خوفاً شديداً[٩]. حتى قتله خدمه في الحمام عام ٣٢٣[١٠].

إذن فالخطوط العامة الرئيسية هي بذاتها موجودة، والناس هم الناس، وإنما المهم

---

[1] المصدر، ص٢٠٢.
[2] المصدر، جـ٦ ص١١٣.
[3] المصدر، جـ٤ ص١٧٥.
[4] الكامل، جـ٦ ص٢٠٦.
[5] المصدر، ص٢١.
[6] المصدر، ص٧٤.
[7] المصدر، ص١١١.
[8] المصدر، ص١٥٠.
[9] الكامل، جـ٦ ص١٩٨.
[10] المصدر، ص٢٤٤ وما بعدها.

أن نتعرض لبعض التفاصيل التاريخية التي يختص بها هذا العصر. وهي عدة أمور:

الأمر الأول: انتقال الخلافة إلى بغداد، وإعراضها عن سامراء إعراضاً تاماً. حيث بويع للمعتضد أبي العباس بن الموفق في بغداد عام ٢٧٩[١]. وبقيت سامراء لقمة سائغة للإضمحلال والفناء. وقد حاول المكتفي عام ٢٩٠ الرجوع إليها، فصرفه وزيره عن ذلك لجسامة الأموال التي يجب أن تصرف فيها قبل انتقاله، فبقيت سامراء على الخواء والتخلف.

الأمر الثاني: شهد هذا العصر، نهاية صاحب الزنج، علي بن محمد بعد أن عاث في البلاد الفساد وقتل وأحرق واستعبد الشيء الكثير حيث قتل عام ٢٧٠[٢]. وقد خلف قتله الشعور بالسرور والبهجة في المجتمع. وقيلت في ذلك الأشعار[٣].

وكان أعظم من بلي في قتاله بلاء حسناً طلحة بن المتوكل الموفق وابنه المعتضد بالله ولؤلؤ غلام أحمد بن طولون الذي انشق على مولاه. وقد سبق أن ذكرنا ان الحروب التي قام بها المعتضد في هذا المضمار أهلته للخبرة والقوة والإلتفات إلى السياسات العامة، والإدارة التي طبقها في أثناء خلافته.

ومن طريف ما ينقل عن المعتضد أنه بالرغم من قسوته المظلمة واستهانته بالدماء. وآلام التعذيب خلال خلافته[٤]، كان متسامحاً مع العلويين، حتى أنه ورد من محمد بن زيد من بلاد طبرستان مال ليفرق في آل أبي طالب سراً، فغمز بذلك إلى المعتضد، فأحضر الرجل الذي كان يحمل المال إليهم. فانكر عليه إخفاء ذلك، وأمره بإظهاره وقرب آل أبي طالب[٥].

وإنما كان ذلك بسبب رؤيته في المنام أمير المؤمنين (ع)، حيث بشره بمصير الخلافة إليه، وأوصاه بولده خيراً، فقال له المعتضد: السمع والطاعة يا أمير المؤمنين[٦].

وهو الذي عزم على لعن معاوية بن أبي سفيان على المنابر، وأمر بإنشاء كتاب يقرأ على الناس[٧]، يذكر فيه الشيء الكثير من مثالب بني امية، والأحاديث النبوية، والآيات القرآنية في الطعن فيهم، ووجوب البراءة منهم بالطالبيين وبقي مصّراً على كلامه، حتى قال له القاضي يوسف بن يعقوب: فما نصنع بالطالبيين الذين يخرجون من كل ناحية ويميل إليهم خلق كثير من الناس لقرابتهم من رسول الله (ص)، فإذا سمع الناس ما في هذا الكتاب من إطرائهم كانوا إليهم أميل وكانوا هم أبسط السنة وأظهر حجة منهم اليوم، فأمسك المعتضد ولم يأمر في الكتاب بعد ذلك بشيء[٨].

---

[1] المصدر، ص٧٣ وما بعدها.
[2] الكامل، جـ٦ ص٥١ وما بعدها.
[3] المصدر، ص٥٣ وما بعدها.
[4] انظر المروج، جـ٤ ص١٤٤ وص١٥٩.
[5] انظر المروج، جـ٤ ص١٨١.
[6] نفس المصدر والصفحة.
[7] انظره في هامش الكامل، جـ٦ ص٨٥. نقلاص عن الطبري.
[8] الكامل، جـ٦ ص٨٧.

ومن طريف ما ينقل عن المعتضد[١] أنه في عام ٢٨٤ ظهر له شخص في صور مختلفة في داره. فكان تارة يظهر في صورة راهب ذي لحية بيضاء وعليه لباس الرهبان، وتارة يظهر شاباً حسن الوجه ذا لحية سوداء بغير تلك البزة، وتارة يظهر شيخاً أبيض ببزة التجار. وتارة يظهر بيده سيف مسلول وضرب بعض الخدم فقتله!! فكانت الأبواب تؤخذ وتغلق، فيظهر له أين كان في بيت أو صحن أو غيره. وكان يظهر له في أعلى الدار التي بناها. فأكثر الناس القول في ذلك واستفاض الأمر واشتهر في خواص الناس وعوامهم، وسارت به الركبان، وانتشرت به الأخبار، والقول في ذلك على حسب ما كان يقع في ذهن واحد منهم.

والمظنون ان هذه الظاهرة، ليست من الجن، ولا الشياطين، ولا من اختلال في العقل، وإنما هو نتيجة للإحساس بوخز الضمير نتيجة للظلم والقسوة التي كان يستعملها تجاه الناس. بنحو كان يشعر انها من مقومات شخصيته وملكه ولا يمكنه التخلي عنه، إذن فهو مضطر إلى عصيان صوت الضمير وتحمل وخزه في كل وقت. وإذا تفاقم الشعور بالاثم فقد يصل الى مثل هذا الخيال. إذ قد يتجسد له بعض الذين قتلهم بين يديه تحت التعذيب، حتى ليحسبهم حقيقة واقعة .

ومن المعلوم أن هذا الوهم يتبع شخص المعتضد حيث وجد ولا تحول دونه الأبواب والأقفال والحراسة مشددة، ومن أجل ذلك كانت تختلف أزياء هذا الشبح وأحواله، بحسب اختلاف اتجاه تفكير المعتضد في خلوته.

وأما أن هذا الشبح قد قتل أحد الخدم بسيفه، فهذا مما لا يمكن تصديقه، وإنما هو من النسج الذي أضيف إليه من قبل الناس، حينما تداولوا هذه الحادثة وسارت بها الركبان.

الامر الثالث: مما اختص به هذا العصر:

أنه شهد نهاية الدولة الطولونية في مصر، فإنها كانت قد بدأت عام ٢٥٤ في عهد المعتز بأحمد بن طولون التركي، حيث ولاه عليها بايكبال التركي، من قبل الخلافة العباسية، على ما سبق، وبقي مالكاً لمصر وسوريا، متحدياً للعاصمة أحياناً[٢] حتى مات مبطوناً عام ٢٧٠[٣]. فخلفه ابنه خمارويه[٤] الذي أصهر إليه المعتضد عام ٢٧٩[٥]، وبقي مستمراً على ملك أبيه إلى أن قتله مخموراً بعض خدمه، ومنهم من شرح لحمه من أفخاذه وعجيزته، وأكله السودان من مماليكه[٦].

وبقيت الدولة الطولونية حتى عام ٢٩٢ حيث استولى الخليفة المكتفي على دولتهم وأموالهم، وولى على مصر عيسى النوشري[٧]، وانقرضت بذلك دولتهم وزال ملكهم بعد أن لعبت دوراً في التاريخ حوالي الأربعين عاماً.

---

[1] انظر المروج، جـ٤ ص١٧١.
[2] الكامل، جـ٦ ص١٣.
[3] الكامل، جـ٦ ص٥٥.
[4] الكامل، جـ٦ ص٥٥.
[5] المروج، جـ٤ ص١٤٥.
[6] مروج الذهب، جـ٤ ص١٥٨.
[7] الكامل، جـ٦ ص١١١.

الأمر الرابع: ظهور شخص في شمال إفريقيا يدعي أنه هو المهدي، وانه من ذرية اسماعيل بن جعفر بن محمد الصادق (ع)، وهو جد الفاطميين في مصر، وقد استولى على دولة واسعة الأرجاء عام ٢٩٦[١]، بعد ان مهد له ابو عبد الله الحسين بن احمد بن محمد بن زكريا الشيعي، من أهل صنعاء وقضى على دولة آل الأغلب في تلك المنطقة، وطرد آخر أمرائها زيادة الله بن محمد[٢] وملك قسماً كبيراً من الشمال الإفريقي بما يقابل ليبيا وتونس والجزائر من الدول الحاضرة.

وبعد أن استتبت له الأمور وخافته القبائل، اخرج رجلاً يدعى بعبيد الله بن الحسن من سجنه في سجلماسة، وأعلنه مهدياً وتبرع له بكل ملكه، فاستقامت له البلاد ودانت له العباد، وباشر الأمور بنفسه وكف يد أبي عبد الله الشيعي مما كان عليه، ويد أخيه أبي العباس فسعى أبو العباس إلى التشكيك في مهدويته، قائلاً: إن هذا ليس الذي كنا نعتقد طاعته وندعو إليه، لأن المهدي يختم بالحجة ويأتي بالآيات الباهرة، فأخذ قوله بقلوب كثير من الناس، منهم انسان من كتامة يقال له شيخ المشايخ، فواجه المهدي بذلك وقال: إن كنت المهدي فاظهر لنا آية فقد شككنا فيك. فلم يكن من هذا المهدي**!!** إلا أن قتله[٣]. وعلى أي حال فقد باشر الفتح الإسلامي مستقلاً عن سلطات بغداد، وحاول احتلال مصر مرتين، فلم يفلح، نتيجة لما كانت تبذله الخلافة العباسية في دفعه، كانت أولاهما عام ٣٠١[٤]، وثانيتهما عام ٣٠٧[٥] واحتل قسماً من المغرب عام ٣١٥، وبنى مدينة محصنة سماها المهدية، وجعلها عاصمة لملكه، وجعل لها سوراً محكماً وأبواباً عظيمة، وزن كل مصراع مائة قنطار. وكان ابتداء بنائها يوم السبت الخامس من ذي القعدة سنة ٣٠٣[٦]. وبقي على ذلك إلى أن توفي عام ٣٢٢[٧]، وخلفه ولده محمد الملقب بالقائم إلى أن توفي عام ٣٣٣[٨] بعد أن قاتل أبا يزيد الخارجي قتالاً مريراً[٩].

ومن الطريف أن تقع دولة هذا المهدي المدعي في غضون الغيبة الصغرى للمهدي المنتظر (ع). وقد سبق أن أشرنا في بعض أبحاثنا إلى أن هذه الدعوة للمهدوية، وامثالها مما كانت على مدى التاريخ، إنما هي استغلال منحرف لايمان الأمة بالمهدي الذي بشر به النبي (ص)، ولسنا الآن ونحن في مقام العرض التاريخي، بصدد مناقشة هذه الدعوى وإنما نحيلها إلى أبحاثنا الأخرى.

وإنما نقتصر في المقام على القول: أننا لا نعني بالمهدي إلا ذلك القائد الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ويحكم البشرية جمعاء بالعدل الإسلامي فكل مدعٍ للمهدوية إذا

---

[1] المصدر، ص١٣٣.
[2] المصدر، ص١٣٠.
[3] الكامل، جـ٦ ص١٣٤.
[4] المصدر، ص٤٧.
[5] المصدر، ص١٦١.
[6] المصدر، ص١٩٠.
[7] المصدر، ص٣٣٨.
[8] المصدر، ص٣٣٣.
[9] المصدر، ص٣٠٥ وما بعدها.

انقضت حياته ولم يتوفق لهذا الهدف، فليس هو المهدي المقصود.

الأمر الخامس: ظهور القرامطة، بما كبدوا الشعب المسلم من انحراف ودماء وما كبدوا الدولة العباسية من اموال ونفوس.

ويحسن الآن التكلم مجملاً في عقائدهم أولاً، وفي اعمالهم ثانياً، لنكون على خبرة كافية عنهم، تنفعنا في مستقبل البحث.

أما عقائدهم: فالذي يظهر من كتب الفرق كالنوبختي وسعد بن عبد الله الأشعري، انهم فرقة من الإسماعيلية يؤمنون بسبعة أئمة هم: علي بن ابي طالب، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومحمد بن اسماعيل بن جعفر، هو الإمام القائم المهدي وهو رسول. هو حي لم يمت وأنه في بلاد الروم ومعنى القائم عندهم أنه يبعث بالرسالة وبشريعة جديدة ينسخ بها شريعة محمد (ص). وإن محمد بن اسماعيل من أولي العزم من الأنبياء، وهو عندهم نوح وابراهيم وعيسى ومحمد ومحمد بن اسماعيل.

وزعموا أن محمد بن اسماعيل هو خاتم النبيين الذي حكاه الله عز وجل في كتابه، وان الدنيا اثنا عشر جزيرة، في كل جزيرة حجة وان الحجج اثنا عشر ولكل حجة داعية ولكل داعية يد يعنون بذلك ان اليد رجل له دلائل وبراهين يقيمها ويسمى الحجة الاب والداعية الام واليد الابن يضاهون قول النصارى في ثالث ثلاثة.

وهم من الباطنية القائلين بأن جميع الاشياء التي فرضها الله تعالى على عباده وسنها نبيه (ص) وأمر بها فلها ظاهر وباطن وان جميع ما استعبد الله به العباد في الظاهر فأمثال مضروبة وتحتها معان هي بطونها، وعليها العمل وفيها النجاة. وأن ما ظهر منها ففي استعماله الهلاك والشقاء.

قالت المصادر: وهذا أيضاً مذهب عامة أصحاب أبي الخطاب واستحلوا أعراض الناس بالسيف وقتلهم... واعتلوا في ذلك بقول الله عزوجل: اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم، ورأوا سبي النساء وقتل الأطفال، واعتلوا بذلك بقول الله تبارك وتعالى: "لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً". وزعموا أنه يجب عليهم أن يبدأوا بقتل من قال بالامامة من ليس على قولهم، وخاصة من قال بإمامة موسى بن جعفر وولده من بعده، وتأولوا في ذلك قول الله تعالى: "قاتلوا الذين يلونكم من الكفار"[١].

وذكر بروكلمان: انهم يؤمنون بالشركة بالاموال، وبالتأويل الباطني للشريعة، ويعدون المريد إعداداً ليأخذ أخيراً بالطاعة العمياء للجماعة ولرؤسائه، وحرر من جميع القيود العقائدية، ومن جميع أغلال القانون في وقت واحد[٢].

وذكر لهم ابن الأثير صلاة خاصة تختلف عن صلاة سائر المسلمين، وآذاناً يختلف عن آذانهم، يذكرون فيه الأنبياء من أولي العزم واحداً واحداً وذكر ان قبلتهم بيت المقدس وعطلتهم يوم الإثنين[٣].

---

[1] انظر النوبختي، ص٧٤ وما بعدها. والأشعري، ص٢٦ وما بعدها بلفظ واحد في المصدرين تقريباً.
[2] تاريخ الشعوب الإسلامية، جـ٢ ص٧٣ وما بعدها.
[3] الكامل، جـ٦ ص٧٠.

ولكنه ينقل في موضع آخر[1] عن رجل منهم أعرب عن عقيدته أمام السلطات، فذكر أنه لا بد لله من حجة في أرضه، وان إمامهم هو المهدي المقيم ببلاد المغرب، وهو عبيد الله بن الحسن الذي أشرنا إليه فيما سبق. وقد كان معاصراً لهم في ذلك الحين، إلا أن حركة القرامطة أسبق من حركة هذا المهدي المدعي. فإن حركته كانت عام ٢٩٦ كما عرفنا. في حين أن ظهور القرامطة في ابتداء امرهم بسواد الكوفة، كان قبل ذلك بثمانية عشر سنة، عام ٢٧٨[2].

ويدل على اعتقادهم أيضاً بإمامة عبيد الله بن الحسن، ما سنسمعه من تعنيفه للقرامطة على قلعهم للحجر الأسود من الكعبة، بحيث أوجب إرجاعهم له على أثر ذلك. وقد ينافي في اعتقادهم هذا ما عرفناه من إيمانهم بكون محمد بن اسماعيل بن جعفر بن محمد، هو المهدي. مع العلم أنه لا يحتمل وجود مهديين في العالم، ويبعد جداً إعتقادهم بذلك... والله العالم بحقائق الأمور.

وأما اعمالهم: فلم يكد المجتمع المسلم يشعر بالراحة، بعد القضاء على صاحب الزنج، عام ٢٧٠ كما عرفنا، حتى ابتلي من جديد بحركة القرامطة بعد ثمانية سنوات من هذا التاريخ.

وكانوا يتصفون بالصرامة والشدة والإستهانة بالدماء، إلى حد لم يكن ليقف أمامهم جيش مقاتل، أو تصمد أمامهم مدينة محاربة. وكان مجرد احتمال مهاجمة القرامطة لبعض المناطق يوجب بثّ الرعب في الناس، وانهيار معنوياتهم إلى حد كبير.

وقد كبدوا العراق وسوريا والبحرين، تضحيات جليلة. إلى ان قتل قائدهم [صاحب الشامة] بعد القبض عليه وتعذيبه عام ٢٩١[3] وشيخهم زكرويه بن مهرويه عام ٢٩٤[4]. وكبيرهم في البحرين أبو سعيد الجنابي عام ٣٠١[5]. ومعنى ذلك أن صاحب الشامة وزكرويه قتلا قبل حركة المهدي المغربي عام ٢٩٦.

ولكن ذلك لم يفل من عزمهم، إذ شهد عام ٣١١ مأساة البصرة التي احدثوها بقيادة أبي طاهر سليمان بن أبي سعيد الهجري القرمطي فقد وضع السيف في اهل البصرة وقتل خلقاً كثيراً وطرح الناس أنفسهم في الماء فغرق أكثرهم. وأقام أبو طاهر سبعة عشر يوماً يحمل ما يقدر عليه من المال والأمتعة والنساء والصبيان[6] ثم هاجم الكوفة هجوماً مميتاً عام ٣١٥[7].

وأما هجومهم على قوافل الحجاج وإبادتهم لهم، أعواماً متعددة فحدث عنه ولا حرج. بدأت عام ٢٩٤ بقيادة زكرويه، حيث غدروا بقافلة خراسانية للحجاج وقتلوهم عن آخرهم. وبقي يقاتل القوافل حتى جمع القتلى كالتل، وأرسل خلف المنهزمين من يبذل لهم

---

[1] المصدر، ص١٨٨.
[2] انظر الكامل، جـ٦ ص٦٧.
[3] الكامل، جـ٦ ص١٠٨.
[4] المصدر، ص١١٦.
[5] المصدر، ص١٤٧.
[6] الكامل، جـ٦ ص١٧٥.
[7] المصدر، ص١٨٦.

الأمـان فلمـا رجعـوا قتلهم وغنمـوا مليـوني دينـار. وكـان فـي جملـة مـا أخـذوا فيهـا أمـوال الطولونيـة وأنـشابهم[1]. وتكـرر عـام ٣١٢ حـين نهـب أبـو طـاهر القرمطـي قوافل الحجـاج، وأخذ جمال الحجاج جميعها ومـا أراد مـن الأمتعـة والأمـوال والنسـاء والصبيان، وعـاد إلـى هجـر. وتـرك الحجـاج فـي مواضـعهم، فمـات أكثـرهم جوعـاً وعطـشاً مـن حـر الـشمس[2]. فتسببوا فـي هذا العـام إلـى أن لا يحـج مـن النـاس أحد[3]. وفـي العـام الـذي يليـه ٣١٣، جبـى القرامطة ضريبة من الحجاج وكفوا عنهم فساروا إلى مكة[4].

وتكللت هذه الجرائم عام ٣١٧، بالهجوم المباشر على مكـة المكرمـة وقتـل الحجـاج ونهبهم، وسفك الدماء فـي المسجد الحـرام وطـرح القتلـى فـي بئـر زمـزم، وأخـذ أبـو طـاهر كسوة البيـت فقسمها بـين أصـحابه ونهـب دور أهـل مكـة، وقلـع الحجـر الأسـود وأنفذه إلـى هجر[5] حيث بقي ثلاثين سنة[6].

قالوا: فلما بلغ ذلك المهدي أبا محمد عبيد الله العلوي بإفريقية كتب إليـه ينكـر ذلـك ويلومه ويلعنـه ويقيم عليـه القيامـة! ويقـول: قد حققـت علـى شيعتنا ودعـاة دولتنـا اسـم الكفـر والإلحاد بما فعلت وإن لن ترد على اهل مكة وعلى الحجاج وغيرهم مـا أخـذت مـنهم وتـرد الحجر الأسود إلى مكانه وترد كسوة الكعبة، فأنا بريء منك في الدنيا والآخرة.

فلما وصله هذا الكتاب أعاد الحجر الأسود، واستعاد ما امكنه من الأموال مـن أهـل مكة فرده. وقال: إن الناس اقتسموا كسوة الكعبة وأموال الحجاج ولا أقدر على منعهم[7].

وفـي هـذا دلالـة واضـحة علـى تبعيـة القرامطـة للمهـدي الإفريقـي وكـونهم القـائمين بنـشر دعوتـه وقتـل مخالفيـه فـي الـشرق. ومـن ثـم صـح لـه أن ينـصب مـن نفسه قيمـاً علـى اعمـالهم ومـشرفاً علـى تـصرفاتهم، وكأنـه لـم يجـد مـن أعمـالهم شـيئاً منكـراً إلا قلـع الحجـر الأسود. ولله في خلقه شؤون.

وعلى أي حال، فمن المستطاع القول، أن أكثر هذه الفترة التـي نـؤرخ لهـا، كانـت مسرحاً لعبث القرامطة بين مد وجزر.

الأمر السادس: من خصائص هذا العصر، أنه شـهد مـيلاد الدولـة البويهيـة، عـام ٣٢١[8]، حيث اتسعت قيـادة وسيطرة عمـاد الدولـة علـى بـن بويـه فـي فـارس، وتوسـع ملـك الدولة البويهية نتيجة لذلك في ظروف لسنا الآن بصدد تفصيلها.

الأمر السابع: قلة عدد الثوار العلويين في هذه الفتـرة التاريخيـة فإننـا قد لاحظنـا في الفترة السابقة كثـرة عـدد الثـوار مـنهم، حيث قـارب عـدد القـائمين بالـسيف، ممـن وصـلنا ذكره، منهم: العشرون ثـائراً فـي أقل مـن نـصف قـرن، بينمـا نـرى أن الـسبعين سـنة التاليـة،

---

[1] المصدر، ص١١٦.
[2] الكامل، جـ٦ ص١٧٧.
[3] المصدر، ص١٨٠.
[4] المصدر، ص١٨٢.
[5] المصدر، ص٢٠٤.
[6] تاريخ الشعوب الاسلامية، جـ٢ ص٧٥.
[7]الكامل، جـ٦ ص٢٠٤ وما بعدها.
[8] المصدر، ص٢٣٠.

وهي الفترة التي نؤرخ لها الآن، تكاد تكون خالية من ذلك إلا في حدود الأفراد القلائل.

وأبو الفرج الأصبهاني، وإن ذكر في المقاتل لهذه الفترة عدداً من المقتولين، إلا أن من باشر الحرب منهم لا يزيد على اثنين أو ثلاثة. والباقون كلهم بين ميت في السجن وبين مقتول بسيف القرامطة أو بسيف الدولة العباسية بدون حرب[١].

ويعود السبب في ذلك إلى أمرين:

الأمر الأول: استغراق أكثر هذه الفترة بحروب القرامطة وتحركاتهم ضد الدولة. ومن الواضح أن كل ثورة تحدث في معارضة الدولة في ذلك العصر، فإنها تنسب من قبل دعايات الدولة إلى تأييد القرامطة وممالاتهم والإشتراك معهم ضد الجهاز الحاكم. وهذا ما لا يريده الثوار لأنفسهم... كيف لا، وهم يعلمون أن القرامطة مختلفون معهم في العقيدة... ويستحلون دماءهم، بل يبدؤون بقتلهم قبل غيرهم، لما عرفنا من تأولهم لقوله تعالى: "قاتلوا الذين يلونكم من الكفار". وقد قتلوا بعضاً منهم في طريق مكة[٢]. فإتهامهم بتبعية القرامطة، كما حدث لإثنين منهم[٣] أمر غير صحيح.

الأمر الثاني: وهو - بكل تأكيد - أهم من السبب الأول. وهو انتهاء زمن ظهور الأئمة المعصومين (ع) وانقطاع اتصالهم بالناس، بأول يوم من وفاة الإمام العسكري (ع) وابتداء الغيبة الصغرى التي نعرض الآن لتاريخها.

وقد عرفنا في تاريخ الفترة السابقة، مدى تأثير وجود الأئمة (ع) وتوجيههم المباشر وغير المباشر للثورات الداعية إلى الرضا من آل محمد (ص)... بنحو استطاع الأئمة أن يخفوه عن السلطات تماماً، ومن المعلوم ما للأئمة (ع) من مكانة في المجتمع الإسلامي وتأثير معنوي في النفوس. وتأريخ جليل حافل بجلائل الأعمال، مما يوفر لكلامهم وتوجيههم وخاصة في نفوس الثائرين الغاضبين على الظلم والعصيان، طريقاً مهيعاً للإندفاع والتأثير.

واما في هذه الفترة، وبعد أن غاب آخر الأئمة المهدي (ع) وانقطع عن الإتصال بالناس والإحتكاك بقواعده الشعبية... فقد تضاءل ذلك الدافع الثوري والتوجيه القوي إلى التمرد والقيام بالسيف.

وأما الوكلاء الأربعة الذين أمسكوا بأزمة الأمور في هذه الفترة وكانوا همزة الوصل بين الامام وقواعده الشعبية، فهم وان كانوا في غاية الورع والصلاح، الا انهم على أي حال لا يتمتعون بمثل مكانة الائمة (ع) في قلوب المجتمع المسلم. على انه لم يكن من المصلحة على الاطلاق ان يصدر منهم الأمر بالتمرد وتوجيه الثورات ولو بشكل سري وغير مباشر. وذلك: لاجل المحافظة على المصالح التي كانوا يقومون بها بين قواعدهم الشعبية، وهم يعلمون - في حدود الظروف المعاشة يومئذ - ان هذه الثورات لن تكون

---

[1] المقاتل، جـ٣ ص٤٩٥ وما بعدها.

[2] المصدر، ص٥٠٠.

[3] المصدر، ص٤٩٩.

احسن حالاً من سوابقها التي باءت بالفشل واخمدت في مهدها. اذن فالتعرض للثورة او التحريض عليه، لن ينتج الا التغرير بحياة الوكلاء، والتضحية بخيط الاتصال بالامام الغائب (ع)، والتغرير بمصالح القواعد الشعبية الموسعة التي اوكلت إليهم قيادتها، وهي مهام جسام لا تعادل التحريض على ثورة معلومة الفشل والخسران.

مضافاً إلى اسقلال الوكلاء عن المهدي (ع) بالتحريض أمر غير صحيح بطبيعة الحال، ومناف لوظيفتهم الإجتماعية الإسلامية، وأما تحريضهم على الثورة بأمر من المهدي (ع)، فهم مما لا يحدث، فإن المهدي (ع) لن يقوم إلا بثورته الكبرى حين يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً. ولن تكون التمردات الصغرى مهمة في نظره ولا دخيلة في وظيفته الإسلامية.

وعلى أي حال، فالذي أشعر به ملياً، أن نوع الثورات الداعية إلى الرضا من آل محمد، قد انقطع بانقطاع عهد الظهور، عهد اتصال الأئمة (ع) بالناس، وكل الثورات اللاحقة لذلك في التاريخ الإسلامي إلى عصرنا الحاضر، إنما هو انعكاس صحيح أو منحرف أو تأثر بقليل أو بكثير بتلك الثورات الجليلة المخلصة. التي بدأت بثورة الحسين (ع)، وانتهت بانتهاء عصر الظهور.

الفصل الثاني
الاتجاهات العامة في هذه الفترة

ويتدرج في ذلك الإتجاه العام للإمام المهدي (ع) نفسه، خلال هذه الفترة التي تمثل غيبته الصغرى، كما يندرج فيه الإتجاهات العامة لمواليه المعتقدين بإمامته ولسفرائه الذين يمارسون قيادة المجتمع بالوكالة عنه وللدولة بما فيها من حكام وسلطات.

ونتكلم في ذلك ضمن عدة أقسام:

القسم الأول: الإتجاه العام للإمام المهدي (ع).

كان الإتجاه العام لسياسة المهدي (ع). في اتصاله بقواعده الشعبية، وقيادته لهم، على ما يدلنا عليه تاريخنا الخاص... مندرجاً في عدة نقاط.

النقطة الأولى: إقامة الحجة على وجوده بشكل حسي واضح، لكي يكون مستمسكاً واضحاً أكيداً لدحض ما قد يثار من الشبهات والاسئلة حول ولادته ووجوده.

وكانت هذه النقطة مما سار عليه والده الامام العسكري (ع)، كما عرفنا في تاريخ الفترة السابقة، حيث رأيناه يعرض ولده المهدي على الخاصة من اصحابه، وينص على امامته بعده، وانه هو الذي يملأ الارض قسطاً وعدلاً.

واستمر المهدي (ع) سائراً على ما سار عليه ابوه في ذلك لاستمرار الاسئلة والاشكال عن قصد او غير قصد، خاصة مع اختفاء الامام وغموض مكانه. ووجود الانحرافات بين اصحابه، كالذي عرفناه من عمه جعفر، وسمعناه ونسمعه عن الشلمغاني وغيره.

وكان للمهدي (ع) لاثبات وجوده بالطريق الحسي الواضح عدة طرق:

الطريق الاول: تمكين عدد من الخاصة من مشاهدته عياناً وايصاؤهم بتبليغ ما شاهدوه الى الناس، وخاصة القواعد الشعبية الموالية للامام عليه السلام، مع إيصاؤهم بكتمان المكان وغيره من الخصوصيات التي قد تدل عليه وتيسر للسلطات طريق الوصول إليه.

الطريق الثاني: إقامة المعجزة بطريق غير مباشر لبعض الأشخاص ممن لا يواجهه مباشرة. بإرسال رسالة شفوية اليه عن طريق خادم او غيره تتضمن اسم الشخص [ان كان مما ينبغي عادة ان يكون مجهولاً] ووصفه للمال الذي يحمله والبلد الذي جاء منه ونحو ذلك، مما لا يمكن ان يصدر الا عن حجة الله تعالى على خلقه.

الطريق الثالث: الاجوبة على المسائل وحل المشكلات وقضاء الحاجات عن طريق وكلائه بطريق منطقي حكيم منسجم مع اسلوب آبائه (ع) في مثل هذه المواقف، بنحو يعلم بعدم تمكن السفير من ان يأتي بمثله او ان يخطر على باله. وخاصة إذا اقترف

ذلك بأمر يجهله السفير اساساً، مما قد أثبته المهدي (ع) في توقيعه.

الطريق الرابع: التزام نحو معين من الخط، الذي كان يعرفه الخاصة من مواليه، وموالي أبيه (ع)، فإن اختلاف الخطوط باختلاف الأشخاص من أوضح الواضحات. وهو يستخدم على التعرف على صاحبه في مختلف المجالات، القانونية والفقهية وغيرها.

فكان لخط الإمام المهدي (ع)، مميزاته الخاصة التي يعرفها الخاصة، والتي لا يمكن تقليدها. كخط أي شخص آخر، حتى للسفير نفسه، على انها محفوظة بذاتها ومتشاكلة على أيدي السفراء الأربعة، على اختلاف خطوطهم الشخصية وطبائعهم النفسية[١].

فهذه هي العناوين العامة لهذه الطرق، وسيأتي التعرض للتفاصيل التاريخية في مستقبل البحث.

النقطة الثانية: الإختفاء عن السلطات اختفاءاً تاماً، بحيث يتعذر وصولهم إليه مهما كلفهم الأمر، ويتم ذلك بعدة طرق:

الطريق الأول: عدم تمكين المشاهدة، إلا ممن يحرز فيه عمق الإخلاص وعدم إفشاء السر الذي قد يؤدي إلى الخطر.

الطريق الثاني: إيصاء الشخص المشاهد - تأكيداً لذلك - بعدم الافشاء والاحتياط من هذه الناحية على إمامه. بحيث يكون الفرد ذو مهمة مزدوجة، فهو يجب عليه التبليغ عن مشاهدة الامام عليه السلام كما يجب عليه الالتزام في اخباره وتبليغه بان لا يزلق الى ما لا يحمد عقباه.

الطريق الثالث: تحريم التصريح بالاسم، ومنعه منعاً تاماً، الى حد يمكن ان يقال: انه كان مجهولاً عن الكثير من الخاصة الموالية، فضلاً عن سائر المسلمين، وخاصة من يمت الى السلطات بصلة.

ومن هنا كان يعبر عنه الخاصة - عند الحاجة - بتعبيرات مختلفة تشير اليه اجمالاً، ولا تعنيه شخصياً... كالقائم، الغريم، والحجة، والناحية وصاحب الزمان ونحو ذلك، ويتجنبون بالكلية التعرض لاسمه الصريح. فانهم "ان وقفوا على الاسم اذاعوه وان وقفوا على المكان دلوا عليه"[٢].

الطريق الرابع: الاختفاء التام عن السلطات، وعن كل من لا يواليه... اختفاء تاماً مطلقاً. فلئن كان (ع) في غضون الغيبة الصغرى، قد يجتمع ببعض الموالين، فانه لا يجتمع بمن سواهم على الاطلاق. الا ما كان لاقامة الحجة، واظهار التحدي للسلطات مع عدم امكان إلقاء القبض عليه. كما حدث لرشيق صاحب المادراي حين ارسلته السلطات للكبس على دار المهدي (ع) في سامراء على ما سوف نسمع.

الطريق الخامس: تحويل مكانه بين آونة واخرى. بنحو غير ملفت للانظار.

---

[1] انظر للنموذج البحار، جـ١٣ ص٩٥. والغيبة للشيخ الطوسي، ٢١٦ وص٢٢٠.

[2] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٢٢.

وهذا هو المستنتج من مجموع الروايات الدالة على مكانه في الجملة. حيث تدل بعضها على وجوده في مكان. وتدل بعضها على وجوده في مكان ثان او ثالث وهكذا... وهذا صحيح باختلاف الازمان وتعدد الايام والسنين خلال الغيبة الصغرى... وسنسمع تفصيل ذلك في فصل آت من هذا التاريخ.

الطريق السادس: السكوت التام... ومن ثم الغموض المطلق، بل الجهل الكامل بطريقة اتصال الوكيل الخاص بالمهدي (ع). هل هو بطريق المواجهة أو بطريق آخر، وأين تحدث المواجهة وكيف؟ ولو لم تحدث المواجهة فكيف تصل أجوبة المسائل وحلول المشكلات. كل ذلك كان مجهولاً تماماً لدى كل إنسان مهما كان خاصاً ومقرباً، ما عدا السفير نفسه، الذي يضطلع بهذه المهمة.

ومن الممكن القول بان السفير كان منهياً عن التصريح به أساساً لكل أحد، ومن ثم كان الشخص يقدم السؤال ثم يأتي بعد يومين أو أكثر ليأخذ جواب سؤاله. ولم يرد في الروايات أي إشارة لطريقة استحصال الجواب من الإمام (ع).

الطريق السابع: إيكال الوكالة الخاصة، او السفارة، إلى أشخاص يتصفون بدرجة من الإخلاص عظيمة، بحيث يكون من المستحيل عادة أن يشوا بالإمام المهدي (ع)، أو أن يخبروا بما يكون خطراً عليه ولو مزق لحمهم ودق عظمهم. ولا يتوخى بعد ذلك أن يكون السفير هو الأعمق فقهاً أو الأوسع ثقافة، فإن السفارة عن الإمام (ع) لا تعني إلا التوسط بينه وبين الآخرين، ولا دخل للأفضلية الثقافية فيه، ومن هنا قد تسند الوكالة الخاصة إلى المفضول من هذه الجهة، توخياً لتلك الدرجة من الإخلاص.

وهذا هو الذي ذكر في بعض الروايات، حيث اعترضوا على أبي سهل النوبختي، فقيل له: كيف صار هذا الأمر [أي السفارة] إلى الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح دونك؟ فقال: هم اعلم وما اختاروه. ولكن انا رجل القى الخصوم واناظرهم، ولو علمت بمكانه كما علم ابو القاسم وضغطتني الحجة، لعلي كنت ادل على مكانه وابو القاسم، فلو كان الحجة تحت ذيله وقرض بالمقاريض ما كشف الذيل عنه[١].

النقطة الثالثة: قبض المال وتوزيعه بواسطة سفرائه او غيرهم.

والمال المقبوض يكون عادة من الحقوق الشرعية التي يعطيها اصحابها من الموالين للامام (ع)، في مختلف البلاد الاسلامية فكان اذا اجتمع عند قوم اموال من هذه الحقوق، ارسلوها بيد احد امنائهم الى الناحية. وقد يكون المال المقبوض هبة شخصية للامام (ع)، من قبل احد مواليه، عيناً او ثوباً او غير ذلك. وقد يكون المال موصى به من قبل احد الأشخاص للإيصال إلى الامام (ع) بعد موته، أو غير ذلك من الوجوه.

وهذه الأموال منها ما يصل إلى الإمام مباشرة، ومنها ما يبقى في يد الوكيل، يوزعه بحسب نظر الإمام وقواعد الإسلام.

كما أن حامل الأموال إلى الإمام، قد يوفق إلى دفعها إلى السفير مباشرة. وقد لا يستطيع حتى ذلك، بل يؤمر بوضع المال في مكان معين، يذهب بعده في حال سبيله،

---

[1] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٠. والبحار، جـ١٣ ص٩٨.

وذلك بحسب اختلاف الظروف والأحوال التي يعيشها السفراء بشكل خاص والقواعد الشعبية الموالية بشكل عام، على ما سوف نشير إليه في مستقبل البحث.

النقطة الرابعة: أجوبته (ع) على الأسئلة التي كان إيصالها إلى الامام (ع) من أهم مهام السفراء. والتي كانت تجتمع عند السفير بكثرة من مختلف طبقات الموالين.

والجواب قد يكون توقيعاً أي جملة مختصرة مكونة من بعض كلمات، وقد يكون مطولاً مسهباً، بحسب ما يراه المهدي من مصلحة السائل والمجتمع.

تندرج في ذلك الأسئلة الفقهية والعقائدية التي كانت توجه إليه والطلبات الشخصية كاستئذان بالحج وسؤاله عن ميلاد الولد او التوفيق بين زوجين متشاكين. كما يندرج في ذلك مناقشاته للشبهات التي كانت قد تنجم بين الموالين، وللدعاوي الكاذبة بالسفارة عنه (ع) ولعن المدعي وكشف اتجاهاته المنحرفة.

كما يندرج في ذلك، ما خرج عنه (ع)، من الترحم على السفير الاول وتعزية ولده السفير الثاني. وما خرج في بيان انقطاع السفارة بعد السمري السفير الرابع... وغير ذلك من التوقيعات... كما سيأتي التعرض لكل ذلك تفصيلاً إن شاء الله تعالى.

النقطة الخامسة: قضاؤه (ع) لحوائج الناس من قواعده الشعبية، من الناحية الشخصية.

يندرج في ذلك المال الذي يأخذه بعضهم من المهدي (ع) مباشرة إذا وفقوا للقائه. والمال الذي يأخذه الآخرون من السفراء او غيرهم ممن يمت إلى الامام بصلة، وهي بمجموعها، أموال مهمة لا يستهان بها.

كما يندرج في ذلك نصحه (ع) لمستنصحيه بالقيام بعمل معين كالحج او غيره، او الامتناع عنه، بحسب ما يرى من المصلحة التي يتضح بعد ذلك للمسائل مطابقتها لمقتضى الحال. كما يندرج في ذلك الاكفان والحنوط والاثواب التي كان يعطيها لبعض الخاصة مع الطلب او بدونه. وذلك قبل موت ذلك الشخص بقليل وسيأتي التعرض لتفاصيل ذلك فيما يلي من البحث.

النقطة السادسة: عدم التعرض في كلام المهدي (ع)، إلى شيء من الحوادث العامة في المجتمع أو في الدولة أو في الخارج، وما يقوم به الخلفاء أو الوزراء أو القواد أو الأمراء أو القضاة، أو غيرهم ممن له شأن أو ممن ليس له شأن.

فإنه بالرغم مما عرفناه من وجود الحوادث المهمة في التاريخ العام... تلك الحوادث التي أقلقت الدولة وكلفت المجتمع الشيء الكثير... ومنها ما حرك ضمير المسلمين، كقلع القرامطة للحجر الأسود ونقله إلى هجر.

بالرغم من ذلك، لا نجد في كلامه وتوقيعاته وتوجيهاته (ع)، أي تعرض لهذه الحوادث على الإطلاق أو أي تعليق عليها. وذلك لمبررات ثلاثة مجتمعة او متفرقة.

المبرر الاول: ان هذا الاعراض الكامل، يشكل احتجاجاً صامتاً وشجباً سلبياً، لمجموع الخط الذي يسير عليه الناس المنحرفون وذوو المصالح الشخصية الصانعين لتلك الحوادث الممثلين لها على مسرح التاريخ ابتداء من الدولة وانتهاء بقواعدها الشعبية ... ذلك الخط المنفصل عن خطه (ع). والمنهج المغاير لمنهجه... ذلك الخط الذي تشترك

الدولة واعداؤها بالسير عليه والانتفاع به، فانهم مهما اختلفوا في شيء فهم لا يختلفون في معادات الإمام (ع) وإنكار وجوده، ومطاردة قواعده الشعبية.

والمهم لديه، وهو المؤمل لإقامة الحق المطلق في الأرض، أن يهمل هذا الإنحراف إهمالاً تاماً، ويتسامى عن مسيرته أو القول فيه أو التعليق عليه جملة وتفصيلاً. حتى كأن شيئاً لم يحدث، وكأن الموجود في الأرض ليس إلا حقه المطلوب وأهدافه المنشودة.

المبرر الثاني: إن ديدن المهدي في بياناته وتوقيعاته كان في الغالب مكرساً على أجوبة الأسئلة التي كانت ترفع إليه من مواليه بواسطة سفرائه، ولم يخرج منه توقيع ابتدائي بدون سؤال، إلا نادراً فيما يخص حال سفرائه كالتعزية بسفيره الأول، والإعلان عن انقطاع السفارة بموت الرابع.

ومن هنا يصبح من المنطقي، أن لا نتوقع من المهدي (ع) تعليقاً على أحد الحوادث العامة، إلا إذا سأله عنه بعض الموالين أو طلب منه التعليق عليه، وهذا مما لم ينقل في رواياتنا حدوثه.

والسبب في إهمال السؤال عن هذه الأمور، هو: ان القواعد الشعبية الموالية للإمام عليه السلام تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: وهم الأكثر والأغلب... اناس يقل وعيهم ويتضاءل فهمهم الإجتماعي إلى حد كبير. فهم وإن اطلعوا على أحكامهم الدينية من الناحية الشخصية، على مذهب اهل البيت (ع). إلا أنهم لم يكونوا مدركين بوضوح، الإتجاه الإجتماعي والسياسي لأئمتهم (ع) خاصة ولأحكام الإسلام عامة.

وخاصة، وإن التاريخ القريب الذي عاشوه كان يذكي أوار الجهل ويؤكد هذا التخلف فيهم، وذلك لما عرفناه من السياسة العباسية في عزل الأئمة (ع) عن قواعدهم الشعبية، وحجزهم في العاصمة وتقريبهم الى البلاط... لأجل الاغراض التي عرفناها وفصلناها. ومما سبب نمو جيل من الشعب الموالي منفصل عن قادته وموجهيه، محروم من علومهم ووعيهم وثقافتهم.

وقد أصبح هذا الجيل، خلال الغيبة الصغرى هو الجيل السائد الذي يمثل الاغلبية الكاثرة، الجاهلة... ومن ثم لا ينبغي ان نتوقع من مثل هذا الجيل ان يسأل عن رأي الامام (ع) أو فتوى الإسلام في أي شيء من الحوادث الإجتماعية أو الدولية.

القسم الثاني: وهم الأقل... واعون مثقفون بتعاليم الأئمة السابقين (ع)، وهم العارفون لإتجاهاتهم وطرق تفكيرهم وتدبيرهم... فمثل هؤلاء... إما أن يكونوا عالمين برأي الإمام (ع) سلفاً بدون حاجة إلى سؤال، وذلك لوضوح اتحاد اتجاهه (ع) مع اتجاه آبائه. وهم يعرفون القواعد الإسلامية العامة التي يقيسون بها الأحداث الإجتماعية والدولية، فالفرد منهم يسأل نفسه عن تفسير الأحداث ويجيبها، ويتخذ تجاهها مسلكاً موزوناً بميزان وعيه وفهمه الإسلامي الذي تلقاه عن أئمته (ع)، من دون الحاجة إلى تجشم مؤونة السؤال.

وإما أن لا يكون الفرد من هؤلاء الخاصة عالماً بالرأي الإسلامي في حادثة أو

عدة حوادث... ولكنه مع ذلك لا يمكنه السؤال عنها، لأن هؤلاء الخاصة معروفون للدولة، تراقب أعمالهم. وتحسب عليهم أقوالهم... وهذا يكون من أكبر الموانع عن السؤال عن مثل تلك الأمور.

المبرر الثالث: خوف الإمام المهدي (ع) على قواعده الشعبية من عسف الدولة وضيق الخناق، إذا وجد لديهم رأي الإمام في أمر سياسي أو حادث اجتماعي. وذلك بأحد اعتبارين:

أحدهما: أن التعليق إذا كان على ما يمس الدولة من قريب أو بعيد، أو على ما تؤيده من أشخاص أو أحداث... كان ذلك إعلاناً صريحاً للخلاف على الدولة... الأمر الذي لا يعرض الفرد الذي وجد عنده او سمع منه ذلك، للخطر فقط... بل يعرض جماعة كبيرة من متعلقيه بل سائر افراد الشعب الموالي للامام (ع)، إلى أنحاء من الخطر وأنواع من التهديد هم في غنى عنه لولا ذلك، وهو مما لا يريده لهم الإمام المهدي (ع)، كما لم يكن يريده لهم آباؤه (ع).

ثانيهما: إن تعليق الإمام على الأحداث سواء كان مما يوافق الدولة أو يخالفها، يدل على وعي من وجد عنده أو سمع منه، بل يدل على وعي جماعة ممن يكون بمستواه الثقافي والفكري، وهذا معناه - كما تدركه الدولة بوضوح - كون الفرد والجماعة على مستوى الأحداث، وعلى مستوى تحمل المسؤولية. وإجابة نداء الحق وإطاعة تعاليم الإمام المهدي (ع) على أي مستوى من المستويات.

وهذا ما تخافه الدولة وتخشاه بكل كيانها وطبقاته، وتقف دونه بكل قواها. فإذا عطفنا على ذلك إحساس الدولة بما يصدر عنها من ظلم وجهلها بقلة الواعين المخلصين، استطعنا أن نشعر بعظم الخطر وتفاقم الخطب.

ومن ثم كان المهدي (ع) يرى ضرورة التخلص من هذا الإحساس أساساً، وذلك: بعدم إشعار الدولة بوعي الواعين من مواليه، تجنيباً لهم عن الأخطار، وتمكيناً لهم بالإتصال بالناس بشكل أوسع، من أجل حفظ المصالح الكبرى التي يتوخاها الإمام المهدي في المجتمع.

وان من اسهل الطرق لذلك، هو ان لا يوجد بينهم او على السنتهم أي تعليق [رسمي] على أي حادث اجتماعي أو سياسي، اذا وجد شيء من ذلك فلا بد ان يبقى منحصراً في النطاق الخاص، محروساً عن الوصول إلى الدولة أو إلى أي عميل من عملائها، ومن ثم نسمع أنه حين كان جماعة من الخاصة في مجلس السفير الثاني محمد بن عثمان العمري يتذاكرون شيئاً من الروايات وما قاله الصادقون (ع)، حتى أقبل ابو بكر محمد بن أحمد بن عثمان المعروف بالبغدادي، ابن أخي أبي جعفر العمري رضي الله عنه. فلما بصر به أبو جعفر، قال للجماعة: أمسكوا فإن هذا الجائي ليس من أصحابكم[١].

والذي أود الإلماع إليه في المقام مختصراً، هو أن ندرة التعليق الإجتماعي الواعي، من الإمام المهدي (ع)، إنما يدل على وجود مثل هذه المصالح، ولا يدل على

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٥٦.

كون الإمام المهدي (ع) بعيداً عن الأحداث منصرفاً عن تطورات المجتمع.

ولا نريد في المقام، ان نستشهد، بما نعتقده في الإمام من العصمة والتعليم الإلهي، وأنه متى ما شاء أن يعلم فإنه يعلم، كما لا نريد أن نقول بأن نفس فكرة السفارة وما يترتب على ذلك من المصالح لأكبر دليل على استيعاب المهدي للأحداث، ووعيه الكامل للمشاكل وحلولها الإسلامية على المستوى القيادي لا على المستوى الإعتيادي.

بل غاية ما نذكره هو الاشارة الى الروايات المتعددة الواردة في تاريخنا الخاص، الدالة بكل وضوح على ذلك، كتركه (ع) للجواب على سؤال شخص كان قد اصبح قرمطياً[١]، وكالذي قاله لعلي بن مهزيار الاهوازي في شأن أهل العراق[٢]، وكالبيان الذي صدر منه (ع) للشيخ المفيد عليه الرحمة، وقد تضمن جملة من الأخبار والافكار[٣]، وقصة شقه لثوب المرجي[٤]. وغير ذلك من الروايات الدالة على استعراض الإمام المهدي للأحداث ومتابعته للمشاكل الإجتماعية، وسيأتي تفصيل ذلك بما يزيده وضوحاً ورسوخاً.

فهذه هي النقاط الرئيسية للاتجاه العام الذي كان يلتزمه الامام المهدي (ع) ابان غيبته الصغرى. استعرضناه بنحو الاختصار، وسيأتي تفصيل الحوادث المشار إليها، في الفصول الآتية من الكتاب.

***

القسم الثاني: الإتجاه العام للشعب الموالي.

كان الإتجاه العام للشعب الموالي لخط الإمام (ع)، خلال الغيبة الصغرى مركّزاً حول عدة نقاط، تكاد تكون مترابطة:

النقطة الأولى: الاعتماد التام والتوثق الكامل من السفراء وحسن الظن بهم بأفضل أشكاله... بما هم أهل لذلك. لما هو معروف عند الشعب الموالي من نصوص أئمته الماضين (ع) في توثيق وتجليل ومدح السفيرين الأولين، على ما سوف نعرضه في ترجمتها. مضافاً إلى التجربة الفعلية، والمعاشرة من قريب أو بعيد... التي عاشها الناس مع السفراء الأربعة، قبل سفارتهم وبعدها، فعرفوا بالإخلاص والإيمان والصدق والتقوى، بنحو يجعلهم في السنام الأعلى من خاصة الشعب الموالي.

فكانوا لا يشكون، بأي حال من الأحوال، بما ينقله أحد السفراء إليهم شفوياً أو كتبياً عن المهدي (ع). مضافاً إلى ما عرفناه من استدلالهم على صدق الرسالة من خطها، ومن مضمونها، ومن أسلوب تبليغها.

النقطة الثانية: الرجوع في مشكلات الأمور العقائدية والفقهية والشخصية إلى الإمام (ع)، عن طريق سفرائه، لكي يذللها لهم برأيه وحكمته... على ما سوف يأتي تفصيله في مستقبل البحث.

---

[1] الارشاد، ص٣٣٢.
[2] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٦١.
[3] انظر الاحتجاج، ص٣٢٢.
[4] انظر منتخب الأثر، ص٣٨٦ وغيره.

وبذلك يكون المهدي (ع) وهو في غيبته قد أخذ زمام الإدارة لقواعده الشعبية ومواليه، وتدبير أمورهم، وإرشادهم، فيما ينبغي أن يفعلوا أو أن يتركوا.

النقطة الثالثة: الاعتماد على التسالم على أمر من الأمور الموجودة بين أفراد الشعب الموالي أو الرأي العام الذي يوجد لديه، تجاه أي مسألة أو مشكلة.

فكان الفرد منهم، يرجع - فيما يرجع إليه من قواعد شريعته - إلى ما تسالم عليه اخوانه في العقيدة تجاه الأمر الذي يفكر فيه، لو كان أمراً متسالماً عليه، كما هو الحال في عدد من الأمور والأفكار... التي لا يستطيع الفرد مخالفتها إلا بإعلان مخالفته مع الشريعة نفسها، والكشف عن انحرافه وفساد عقيدته أو سلوكه.

وهذا التسالم، تستقيه القواعد الشعبية من خاصتها وموجهيها وعلمائها على وجه العموم، ومن السفراء على وجه الخصوص. وأما هؤلاء الخاصة فيتسالمون على الأمر نتيجة للقواعد الاسلامية التي يعرفونها أو باعتبار صدور نص فيها من قبل الامام المهدي (ع) على يد أحد سفرائه، أو باعتبار تجربة حسية عاشوها مع سلوك الفرد الذي تسالموا على انحرافه.

وذلك كالتسالم على وثاقة السفيرين الأولين[١]، وعلى وثاقة السفير الثالث الحسين بن روح[٢] بل على وثاقة السفراء الأربعة جميعهم. وكالتسالم على انحراف ولعن الشلمغاني ابن أبي العزاقر[٣] والتسالم بان كل من ادعى السفارة بعد السمري فهو كافر ضال مضل[٤].

فكانت هذه الأمور وأمثالها من الأمور الواضحة، غير القابلة للمناقشة، يتلقاها الخلف عن السلف والجاهل عن العالم والعامة عن الخاصة. وتعتبر جزءاً من معالم الدين.

فهذه هي النقاط الرئيسية، لما كانت تتوخاه القواعد الشعبية الموالية في علاقتهم مع إمامهم المهدي وسفرائه.

***

القسم الثالث: الاتجاه العام للسفراء.

يتلخص الاتجاه العام للسفراء الأربعة، في حياتهم الاجتماعية الاسلامية، في عدة نقاط:

النقطة الأولى: الاضطلاع بقيادة قواعدهم الشعبية الموالية للامام المهدي (ع)، من الناحية الفكرية والسلوكية طبقاً لاوامره (ع)، أو بتعبير آخر: التوسط في قيادة المهدي (ع) للمجتمع وتطبيق تعاليمه فيه، طبقاً للمصالح التي يراها ويتوخاها.

النقطة الثانية: الاخلاص في السفارة عن المهدي (ع)، وفي خدمة قواعدهم الشعبية المفتقرة إلى قيادتهم، وسفارتهم كل الافتقار... والتضحية في سبيل ذلك بالغالي

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢١٥.

[2] المصدر، ص٢٢٧.

[3] المصدر، ص٢٥٠.

[4] المصدر، ص٢٥٥.

والنفيس.

النقطـة الثالثـة: أن لا يكـون عملهـم ملفتـاً للنظـر، وأن تكـون حيـاتهم وتجـاراتهم طبيعية جداً، غير مثير لأي تساؤل أمام الدولة وعملائها وقواعدها الشعبية.

فقد سمعنا كيف أن عثمان بن سعيد العمري السفير الأول، كان يوصل الأموال إلى الإمـام العسكري (ع) فـي جـراب الـدهن الـذي كـان يتـاجر بـه. ولـم يتغيـر الخـط الأساسـي الذي كانت تسير عليه الدولة بعد وفاة الامام العسكري (ع) وبدء الغيبة الصغرى... فنعلم من ذلك استمرار العمري على أمثال هذا الاسلوب عند سفارته عن المهدي (ع) خـلال هذه الفترة.

كما أننا سمعنا أن الحسين بن روح السفير الثالث، لم يكن لـه خدم ولـم يكن حولـه جماعة، على حين كان لمدعي السفارة زوراً خدم وجماعة[١].

على ان هذا المسلك لم يكن خاصـاً بالسفراء، بـل شـاملاً لسائر الخاصـة ممـن كـان ينتهج النهج الصحيح المتفق عليه. فمن ذلك أنه كان علي بـن الحسين بـن موسـى بـن بابويـه القمي، مستمراً في تجارته، يجلس كل يـوم ويخـرج حسابه ودواتـه كمـا يكـون التجـار[٢]. إلا أن ذلـك لا ينـافي قيامـه بالواجـب، وايفـاءه لحـق العقيـدة الحقـة... إذ يـأمر بجـر الحسين بـن منـصور الحـلاج مـن رجلـه واخراجـه مـن محـل تجارتـه، باعتبـار ادعائـه الـسفارة كـذباً وزوراً[٣].

النقطـة الرابعـة: التـزامهم بمـسلك التقيـة: مهمـا أحـوجهم الأمـر إلـى ذلـك... ويجعلونه طريقاً لتهدئـة الخـواطر عليهم وإبعـاد النظـر عنهم لكـي تنفسح لهـم فرصـة أوسـع ومجال أكبر للعمل، مما إذا كانوا مراقبين ومطاردين بشكل مستمر أكيد.

فمـن ذلـك: أن أبـا القاسـم الحسين بـن روح عليـه الرحمـة، كـان يحـضر مجـالس العامـة غيـر المـوالين للأئمـة (ع). فصادف فـي بعـض المجـالس أن تنـاظر اثنـان، فـادعى أحدهما: أن ابا بكر أفضل الناس بعد رسول الله (ص) ، ثم عمر ثم علي. وقال الآخر: بـل علي أفضل من عمر. فزاد الكلام بينهمـا. فقـال ابـو القاسـم ﵁: الـذي اجتمعـت الـصحابة عليه، هو تقديم الصدّيق ثم بعده الفـاروق ثـم بعده عثمـان ذو النـورين ثـم الوصـي وأصـحاب الحديث على ذلك، وهـو الـصحيح عنـدنا، فبقـي مـن حضر المجلس متعجبـاً مـن هذا القـول. وكـان العامـة الحـضور يرفعونـه علـى رؤوسـهم وكثـر الـدعاء لـه، والطعـن علـى مـن يرميـه بالرفض**!!**[٤]. هذا وهو قائد الرافضة وسفير إمامهم.

فقد ظهر ابو القاسم رحمه الله في قوله هذا أشد تطرفـاً مـن كـلا المتنـاظرين. فإنهمـا كانا متفقين على تقديم أبي بكر بالأفضلية علـى الجميـع كمـا كانـا متفقين علـى تـأخير عثمـان عن الجميع... واختلفا في افضلية عمر وعلي. أما أبـو القاسـم فقد أظهـر أن عليـاً هـو الرابـع في الأفضلية والمتأخر عن الجميـع... ولله فـي خلقـه شـؤون... إلـى حـوادث أخـرى مـن هذا

---

[1] البحار، جـ٦٣ ص٧٩.

[2] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٨.

[3] المصدر والصفحة.

[4] انظر الغيبة، ص٢٣٧.

القبيل، لعلنا نستعرضها في الفصل الآتي.

وعلى أي حال، فمن المحرز المتيقن أن هذا الاتجاه الذي كان يسير عليه السفراء، قد استقوا خطوطه العامة من المهدي (ع) بحسب ما يرى من المصالح في ذلك الحين والظروف التي كانت تعيشها قواعده الشعبية تجاه الدولة والآخرين. وكان كل سفير منهم يطبقه بمقدار ظروفه وشكل تطور الحوادث في زمنه.

وأما بحسب ما هو المعلوم من درجة إيمانهم واخلاصهم، تلك الدرجة التي أهلتهم لنيل السفارة الخاصة دون غيرهم من الخاصة، فهم كانوا على استعداد لأكبر التضحيات وأوضحها، لو اخذوا التعاليم بالقيام بشيء منها من المهدي (ع)، أو اقتضتها المصالح الإسلامية العليا كيف وقد سمعنا شهادة أحد الخاصة العظماء في حق الحسين بن روح رحمه الله، انه لو كان الحجة تحت ذيله وقرض بالمقاريض ما كشف الذيل عنه.

ولكن كلما كان الموقف أشد وأدق والنشاط المفتقر إليه في قيادة القواعد الشعبية الموسعة أكبر، والمصالح المتوخاة تطبيقها فيهم أعظم، كانت الحاجة إلى صرف نظر الدولة ومن يسير على خطها عن هذا النشاط وتلك المصالح... أشد وأكثر. وقد استطاع السفراء كما قد استطاع الأئمة (ع) قبلهم، أن ينالوا بمسلك التقية أو السلبية من المصالح العامة في قيادة قواعدهم الشعبية وهدايتها والمحافظة عليها، أضعاف، ما كان في الإمكان أن ينالوا من الحركات الانتحارية العشوائية... لو كان فيها شيء من الخير !!.

***

القسم الرابع: الاتجاه العام للدولة.

ونريد بالدولة... الجهاز الحاكم... خليفة ووزراء وقضاة وقواداً ومحسوبين... يعطف على ذلك من يسير في ركاب الدولة عقيدة ومصلحة بنحو من الأنحاء... من أفراد الشعب المسلم... الذي يمثل مع الدولة خطاً واتجاهاً محفوظاً على ترتب الأجيال وتطاول السنين.

وهذا الخط التاريخي الطويل، لا شك أنه كان موجوداً في هذه الفترة بأوضح صوره، شأنه في ذلك شأن الفترة السابقة. حيث أشرنا إلى أن ضعف الخلافة في السياسة العامة، لا يعني بحال تخفيف الوطأة على خط الأئمة (ع)، لما قلناه من أن اتجاه الدولة العام ليس بيد الخليفة وحده، بل بيد مجموع الجهاز الحاكم.

إلا أن الشيء الذي يظهر من التاريخ الإسلامي العام، وتؤيده بعض القرائن التاريخية، هو أن الخلافة في هذه الفترات بالذات، كانت متسامحة إلى حد ما، وغاضة للنظر عن الشعب المسلم الممثل لخط الأئمة (ع).

فالمعتضد، وهو أقوى خلفاء هذه الفترة، وأكثرهم غلظة وسيطرة وقد تولى الحكم في اوائل هذه الفترة، بعد تسع سنين من وفاة الامام الحسن العسكري (ع) ... والجرح لما يندمل والعواطف لما تهدأ فكانت فترة خلافته من أعقد الفترات في الغيبة الصغرى.

ولكن المعتضد، مع ذلك، لم يكن - كما سمعنا في الفصل الأول من هذا القسم - شديداً تجاه العلويين، وبالتالي تجاه سائر الخط الذي يمثله الشعب الامامي، فهو الذي رأيناه يعمم كتاباً على الناس في الطعن على بني أمية، حتى قال له بعض القضاة ما قال ... ويسمح بتقسيم المال الذي ورد من محمد بن زيد العلوي في بلاد طبرستان، ليوزع على آل

أبي طالب سراً ... فأنكر المعتضد ذلك، وأمر الرجل بإظهار ذلك، وقرب آل أبي طالب.

وقد يدل على هذا الاتجاه، ان المعتضد ومن لحقه من الخلفاء في هذه الفترة ومن يحف بهم من القواد، كانوا يحاربون العدو المشترك بينهم وبين خط الائمة (ع)... وهو كل من القرامطة الذين سمعنا من عقائدهم، عزمهم على قتل كل من يخالف رأيهم في الامامة، اياً كان مذهبه. وهم - في حدود تلك الفترة - العامل الأشد وطأ على الدولة واقسى ضراوة على المجتمع. والخوارج، وهم اطول مدى واعمق تاريخاً وأرسخ تأثيراً على المدى البعيد. وكانوا يكبدون الدولة إلى جانب القرامطة الشيء الكثير.

الا ان الدولة - بالطبع - لم تكن تشعر بحال، عند منازلتها لهؤلاء الأعداء، إنهم العدو المشترك بهذا المعنى، ولا يهمها أن يكونوا كذلك أو لا يكونوا. بل لعل الاتجاه العام للدولة، من هذه الناحية مركز حول كونها العدو المشترك للقرامطة والخوارج من ناحية ولخط الأئمة (ع) من ناحية أخرى، وأقصى ما تدرك الدولة من الفرق بينهما، هو أن القرامطة والخوارج حاقدون دائماً، ومستحلون لقتل المسلمين على طول الخط. في حين أن لخط الأئمة رؤية وحكمة وتقية... لا ينافيها قيام الثورات منهم بين آن وآخر في مختلف البقاع الاسلامية.

على ان الدولة تعرف بوضوح قرب خط الأئمة (ع) إلى قلوب المسلمين، وإلى واقع التشريع الاسلامي. كما يبدو واضحاً من تصريح القاضي يوسف بن يعقوب السابق، وقد دلت عليه القرائن التاريخية الكثيرة كما سمعنا في غضون البحوث السابقة. على حين ان القرامطة والخوارج بعيدون عن الضمير الاسلامي وعن قناعة الجماهير المسلمة بفكرتهم وصواب رأيهم.

ولكن الدولة، على أي حال، تدرك بشكل أو بآخر، قيامها بعمل مشترك مع خط الأئمة (ع) أحياناً. وذلك: عند رفضها لعمالة جعفر بن علي، كما سبق أن سمعنا. وعند قتلها لأبن أبي العزاقر على يد الخليفة الراضي عام ٣٢٢[١]. وعند قتلها للحسين بن منصور الحلاج على يد المقتدر عام ٣٠٩[٢]. وكلا هذين الأخيرين قد ادعيا السفارة عن المهدي (ع) زوراً. وكان لأبن أبي العزاقر موقف عدائي كبير، على ما سنسمعه.

هذا هو الخط العام لاتجاه الدولة، كما ترسمه هذه القرائن التاريخية، ولكننا يجب أن لا نتناسى في هذا الصدد عدة أمور، لا بد أن تدخل في نظر الاعتبار فقد يتغير الميزان حينئذ.

الامر الأول: تصريح رواياتنا بأن الامر كان حاداً جداً في زمان المعتضد، والسيف يقطر دماً - كما يقال -[٣]، وأن سنوات تلك الفترة على وجه العموم [مليئة بالظلم والجور وسفك الدماء] كما صرح به المستشرق رونلدسن[٤].

الامر الثاني: جو التكتم المكهرب الذي كان يعيشه الشعب الامامي بشكل عام،

---

[1] الكامل، جـ٦ ص٢٤١.

[2] المصدر، ص١٦٧.

[3] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٧٩. والبحار، جـ١٣ ص٨٤.

[4] عقيدة الشيعة، ص٢٥٧.

والخاصة منهم بشكل خاص، والسفراء الأربعة بنحو أخص. إذا كانت السفارة سراً بين الخاص من اهل هذا الشأن، وكان ما يحمل إلى ابي جعفر - السفير الثاني - لا يقف من يحمله على خبره ولا حاله وإنما يقال: امض إلى موضع كذا وكذا فسلم ما معك من غير ان يشعر بشيء، ولا يدفع إليه كتاب الوصول لئلا يتسرب إلى الدولة شيء من ذلك[١].

وقد سمعنا مقدار الخفاء والتكتم الذي كان يلتزمه السفير الأول عثمان بن سعيد، حين كان ينقل المال في جراب الدهن... ومقدار التقية التي كان يسير عليها السفير الثالث ابن روح في حياته العامة.

وسيأتي التعرض لتفاصيل هذا المسلك فيما يلي من البحث والذي نريد التوصل اليه الآن، وهو ان هذا المسلك يدل لا محالة على سببه. فان هؤلاء السفراء لو كانوا يشعرون بنسيم من الحرية أو غض النظر من الدولة، في أي يوم من ايامهم لم تصل الحال إلى هذا التكتم الشديد والإخفاء المضاعف العميق. فهذا المسلك نفسه، يدل بكل وضوح على ما كان يشعر به هؤلاء من الضغط والمطاردة والمراقبة ومن العقاب الصارم والنتائج الوخيمة لو ظهر منهم أمر أو حصلت الدولة تجاههم على مستمسك خطير.

الأمر الثالث: مظاهر الاضطهاد الواسع للقواعد الشعبية الامامية ولعدد من كبرائهم ايضاً. يكفينا في ذلك العدد الضخم الذي ضبطه أبو الفرج في المقاتل[٢] ممن قضت عليه الدولة من العلويين، وفيهم العظماء والفقهاء. ونحن وإن ذكرنا قلة وجود الثورات الداعية إلى الرضا من آل محمد خلال هذه الفترة، إلا أن المصروعين تحت يد الدولة، مما لا يمكن احصاؤه.

الأمر الرابع: المطاردة الجادة للإمام المهدي (ع)، ومحاولة القاء القبض عليه مهما كلفها الأمر، والدولة وان اعتبرته في ظاهر قانونها الشخصي غير معترف بوجوده، إلا أنها تعرف بوضوح - متمثلة بشخص الخليفة وبعض خاصته - كون المهدي (ع) هو الممثل الحقيقي للحق والعدل الاسلامي المطلق الذي يهز كيانها المنحرف من الصميم.

ومن ثم كانت الدولة تجرد بين الحين والحين، حملة لكبس داره وتفتيشها، ولم تكن تفلح في أي منها بالوصول إلى غرضها المطلوب. وقد ورد في تاريخنا الخاص ثلاث حملات للكبس، نذكرها في مستقبل البحث إن شاء الله تعالى، مضافاً إلى الانتباه المتواصل، والاصغاء الدائم إلى كل كلمة وكل عمل يشير إليه أو يدل عليه من قريب أو من بعيد... فإذا كان رأي الدولة ومسلكها تجاه الامام القائد هو ذلك، فكيف رأيها ومسلكها تجاه القواعد الشعبية؟. وكم ستشعر هذه القواعد بالضغط والمطاردة. بمجرد أن تعرف - وهي دائماً ملتفتة عارفة - بمطاردة إمامها وغيبة قائدها خوفاً وتكتماً من السلطات.

فهذه الأمور تبرهن بكل وضوح، على الجو المكهرب الذي كان يعيشه الشعب الموالي للإمام (ع)، بالرغم من الهدوء والتسامح الظاهري الذي يعكسه التاريخ العام عن الدولة في تلك الفترة.

ومن المستطاع القول، ان الدولة انما لم تنكل بهم وتذيقهم ظلمة السجن وحر

---

[1] البحار، جـ١٣ ص٨٢. وغيره من المصادر.

[2] راجع، ص٤٨٧ وما بعدها جـ٣.

السيف بوضوح... لأنهم كانوا أبرع منها في تدبير أمورهم وإخفاء نشاطهم، إلى حد لن تستطع عيون الدولة أن تصل إلى شيء صادر منهم يعد خطراً على الدولة أو يدل من قريب أو من بعيد على وجود المهدي (ع).

والدولة إذ تعدم ذلك، تكون بطبيعة الحال، أهدأ بالاً، مما إذا عثرت على شيء من ذاك القبيل. ومن ثم استطاعت الدولة ان تحافظ على هدوئها النسبي الظاهري خلال فترة الغيبة الصغرى، بفضل جهود السفراء وخواصهم بالاخفاء و التكتم، بحيث لا يظهر منهم ما يثيرها أو ينفرها.

***

وبعد هذه الجولة الموجزة في الاتجاهات العامة السائدة في المجتمع خلال هذه الفترة... لا بد لنا من الدخول في تفاصيل تاريخ الغيبة الصغرى. فنتكلم أولاً عن الوكلاء الأربعة في حياتهم الشخصية ووكالتهم وأسلوب نشاطهم، ونحو ذلك من الأمور. ثم نتكلم عن ظاهرة الوكالة المزورة التي ادعاها عدة أشخاص في تلك الفترة، مع الإلماع إلى أساليبهم وطرق دفعهم ومحاربتهم من قبل المهدي (ع) من ناحية، ومن قبل الدولة من ناحية أخرى. ثم نبدأ بالتكلم عن المهدي (ع) بشخصه، لنتعرف على حياته ونشاطه وتوجيهاته، خلال هذه الفترة. وهذا ما نعتمده خلال الفصول الآتية.

الفصل الثالث
السفراء الأربعة
حياتهم ونشاطهم

عرفنا ان السفراء الاربعة، الذين تولوا الوكالة الخاصة عن الإمام المهدي (ع) خلال غيبته الصغرى هم كل من: عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد بن عثمان العمري، والحسين بن روح النوبختي، وعلي بن محمد السمري. ووجودهم يشكل في الواقع المزية الرئيسية لهذه الفترة، وبانتهائهم انتهى عهد الغيبة الصغرى.

وضبط السفراء بهذا الشكل من ضروريات المذهب لدى المعتقدين بغيبة الامام المهدي (ع)، ومن واضحات تاريخهم الخاص، فلا حاجة إلى تجشم العناء في اثباته.

وإنما المهم هو التكلم أولاً في حياتهم الشخصية وترجمة كل واحد منهم وسرد ما ورد في شأنهم من نصوص. ثم التكلم ثانياً عن أساليبهم في التبليغ وطرقهم في الاتصال بالناس. ومن ثم نقسم هذا الفصل إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول
في تراجم السفراء الأربعة

ان التعرض إلى حياة السفراء الأربعة الخاصة والعامة، سيكون في حدود ما وصل إلينا من تاريخهم.

السفير الأول:

هو الشيخ الموثوق محمد بن عثمان بن سعيد العمري، أبو عمرو الأسدي. وإنما سمي العمري نسبة إلى جده. وقد قال قوم من الشيعة: إن أبا محمد بن علي العسكري (ع) قال: لا يجمع على امرىء بين عثمان، وأبو عمرو، وأمر بكسر كنيته فقيل: العمري[١] بفتح العين وسكون الميم.

ويقال له العسكري أيضاً، لأنه كان من عسكر وهي سامراء ويقال له: السمان لأنه كان يتجر بالسمن تغطية على الأمر. وكان الشيعة إذا حملوا إلى أبي محمد (ع) ما يجب عليهم حمله من الأموال أنفذوا إلى أبي عمرو، فيجعله في جراب السمن وزقاقه، ويحمله

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢١٤.

إلى ابي محمد (ع) تقية وخوفاً[١].

له من الأولاد: محمد وهو السفير الثاني، وأحمد[٢].

لم يرد في المصادر التاريخية تحديد عام ولادته، ولا عام وفاته، وإنما يرد اسمه أول ما يرد كوكيل خاص للإمام الهادي (ع)[٣]. وكان يستوثقه ويمدحه بمثل قوله: هذا أبو عمر الثقة الأمين. ما قاله لكم فعني يقول، وما أداه إليكم فعني يؤديه[٤].

وهذا النص بنفسه، يدل على سنخ النشاط الذي كان يقوم به أبو عمرو، وهو نقل المال والمقال من الامام الهادي (ع)، وإليه فكان يمثل مع جماعة آخرين دور الوساطة بينه وبين قواعده الشعبية، في الفترة التي عرفنا أن الامام (ع) بدأ بتطبيق مسلك الاحتجاب عن مواليه تعويداً لهم على الغيبة التي سوف يواجهونها في حفيده المهدي (ع).

وحين يلقى الإمام الهادي (ع) ربه عام ٢٥٤، يصبح أبو عمرو وكيلاً خاصاً موثوقاً للإمام العسكري (ع)، ذا نشاط ملحوظ وبراعة في العمل. فقد سمعنا كيف كان يحمل المال في زقاق السمن، ويسير على المسلك الذي يخطه له الإمام في الإخفاء والتكتم، ويظهر أمام الناس كتاجر اعتيادي بالسمن، تغطية على حاله ومسلكه وعقيدته.

وكان الامام العسكري (ع) يكثر من مدحه والثناء عليه في مناسبات مختلفة، وأمام اناس كثيرين.

فمن ذلك انه (ع) قال: هذا ابو عمرو الثقة الامين. ثقة الماضي وثقتي في المحيا والممات. فما قاله لكم فعني يقوله، ما أدى إليكم فعني يؤدي[٥]، وقال أمام وفد من اليمن: امض يا عثمان، فإنك الوكيل والثقة المأمون على مال الله[٦]...

حتى اشتهر حاله وجلالة شأنه بين الشعب الموالي. قال ابو العباس الحميري: فكنا كثيراً ما نتذاكر هذا القول، ويعني مدح الامام العسكري له، ونتواصف جلالة محل ابي عمرو[٧]، وقال وفد اليمن حين سمع من الامام مدحه: يا سيدنا ان عثمان لمن خيار شيعتك، ولقد زدتنا علماً بموضعه من خدمتك وانه وكيلك وثقتك على مال الله تعالى[٨]. فلم تزل الشيعة مقيمة على عدالته[٩] وتتسالم على وثاقته وجلالة قدره.

وحين يولد للامام العسكري (ع) ولده المهدي يبعث إلى أبي عمرو يأمره بأن يشتري عشرة الاف رطل خبز وعشرة آلاف رطل لحم ويفرقه على بني هاشم، وأن يعق

---

[1] المصدر السابق، ص٢١٤.
[2] نفس المصدر، ص٢٥٦.
[3] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢١٥ ورجاله ص.
[4] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢١٥.
[5] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢١٥.
[6] نفس المصدر، ص٢١٦.
[7] نفس المصدر، ص٢١٥.
[8] المصدر نفسه، ص٢١٦.
[9] المصدر والصفحة.

بكذا وكذا شاة[١].

وينص الإمام العسكري (ع) في مجلس حافل بالخاصة، يعدون بأربعين رجلاً، عرض فيه ولده المهدي (ع) ونص فيه على امامته وغيبته... ينص على وكالة عثمان بن سعيد عن المهدي (ع) وسفارته له قائلاً: فاقبلوا من عثمان ما يقوله، وانتهوا إلى أمره، أو اقبلوا قوله فهو خليفة إمامكم والامر إليه[٢].

وحين يلقى الإمام العسكري (ع) ربه، عام ٢٦٠، يحضر أبو عمرو وعثمان بن سعيد تغسيله، ويتولى جميع أمره في تكفينه وتحنيطه واقباره[٣]. وبرر الشيخ الطوسي ذلك بأنه كان "مأموراً بذلك للظاهر من الحال التي لا يمكن جحدها ولا دفعها إلا بدفع حقائق الأشياء في ظواهرها"[٤] يشير إلى اختفاء المهدي (ع)، وعدم تمكنه من القيام بتغسيل والده والقيام بأمره. ولكننا - على أي حال - سبق أن سمعنا كيف أن الإمام المهدي (ع)، اقام الصلاة على ابيه بنفسه، ودفع عن ذلك عمه جعفر امام جماعة من الناس، منهم عثمان بن سعيد السمان نفسه. ومن ثم يمكن القول: بأنه يمكن للامام المهدي (ع) ان يغسل اباه في داره سراً، قبل ان ينقل جثمانه امام الجمهور. وظاهر عبارة الشيخ قيامه (ع) بالتغسيل بحضور ابي عمرو. ثم قيام ابي عمرو بنفسه بباقي شؤونه من تكفين وتحنيط واقبار. والله العالم بحقائق الامور.

وعلى أي حال، فهو يصبح من ذلك الحين السفير الاول للمهدي (ع)، بنص الامام العسكري (ع)، كما سمعنا، ونص الامام المهدي أمام وفد القميين، كما سبق في القسم الاول من هذا لكتاب... فيضطلع بالمهمة العظمى في ربط الامام بقواعده الشعبية وتبليغ توجيهاته وتعاليمه وانحاء تدبيره وادارته اليه وتنفيذ اوامر الامام وتوجيهاته فيهم.

ويبقى أبو عمرو مضطلعاً بمهام السفارة، قائماً بها خير قيام، إلى أن يوافيه الأجل. فيقوم ابنه أبو جعفر محمد بن عثمان بتغسيله وتجهيزه[٥]. ويدفن كما قال أبو نصر هبة الله محمد: في الجانب الغربي من بغداد، في شارع الميدان في أول الموضع المعروف بدرب جبلة في مسجد الدرب، يمنة الداخل إليه، والقبر في نفس قبلة المسجد.

قال الشيخ الطوسي: رأيت قبره في الموضع الذي ذكره، وكان بني في وجهه حائط، به محراب المسجد، وإلى جنبه باب يدخل إلى موضع القبر في بيت ضيق مظلم، فكنا ندخل إليه ونزور مشاهرة. قال: وكذلك من وقت دخولي إلى بغداد وهي سنة ثمان واربعمائة إلى سنة نيف وثلاثين واربعمائة.

ثم نقض ذلك الحائط الرئيس أبو منصور محمد بن الفرج، وأبرز القبر إلى برّا - أي الى الخارج - وعمل عليه صندوقاً، وهو تحت سقف يدخل إليه من أراده ويزوره.

قال الشيخ: ويتبرك جيران المحلة بزيارته، ويقولون: هو رجل صالح، وربما

---

[1] الاكمال المخطوط.

[2] الغيبة للشيخ، ص٢١٧.

[3] المصدر، ص ٢١٦.

[4] المصدر والصفحة.

[5] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٢١.

قالوا: هو ابن داية الحسين (ع). ولا يعرفون حقيقة الحال فيه. وهو إلى يومنا هذا - وذلك سنة سبع وأربعين واربعمائة - على ما هو عليه[١].

أقول: وقبره الآن مشيد معروف ببغداد، يزار ويتبرك به.

ونستطيع أن نعرف من جهالة الناس لحقيقة قبره في زمان الشيخ الطوسي (رض) مقدار الغموض والكتمان الذي كان يحيط السفارة المهدوية، في حياة السفير وبعد مماته، بل بعد ما يزيد على مائتي سنة على دفنه.

ولم يفت أبو عمرو قبل وفاته، أن يبلغ أصحابه وقواعده الشعبية، ما هو مأمور به من قبل المهدي (ع)، من إيكال السفارة بعده إلى ابنه محمد بن عثمان، وجعل الأمر كله مردوداً إليه[٢].

ويكون لوفاته رنة أسى في قلوب عارفي فضله ومقدري منزلته وخاصة الامام المهدي (ع) نفسه، فنراه يكتب إلى ابنه السفير الثاني يعزيه بابيه قائلاً: إنا لله وانا إليه راجعون. تسليماً لأمره ورضاءً بقضائه. عاش أبوك سعيداً ومات حميداً، فرحمه الله وألحقه بأوليائه ومواليه (ع)، فلم يزل مجتهداً في أمرهم ساعياً فيما يقربه إلى الله عز وجل وإليهم. نضر الله وجهه وأقال عثرته.

في فصل آخر من كتابه اليه يقول (ع): اجزل الله لك الثواب واحسن لك العزاء، رزيت ورزينا وأوحشك فراقه وأوحشنا فسره الله في منقلبه. كان من كمال سعادته أن رزقه الله تعالى ولداً مثلك يخلفه من بعده، ويقوم مقامه بأمره، ويترحم عليه، وأقول: الحمد لله، فإن الأنفس طيبة بمكانك وما جعله الله تعالى فيك وعندك. أعانك الله وقواك وعضدك ووفقك، وكان لك ولياً وحافظاً وراعياً وكافياً[٣].

وفي هذين النصين، من المعاني الإسلامية السامية، في اسلوب الترحم على المؤمن والدعاء له والثناء عليه، ما فيه بصيرة لمن ألقى السمع وهو شهيد.

السفير الثاني:

هو الشيخ الجليل محمد بن عثمان بن سعيد العمري، تولى السفارة بعد أبيه، بنص من الامام العسكري (ع)، حيث قال (ع) لوفد اليمن الذي أشرنا إليه: واشهدوا عليّ أن عثمان بن سعيد وكيلي، وان ابنه محمد وكيل ابني مهديكم[٤]. وبنص أبيه على سفارته بأمر من المهدي (ع)[٥].

وكانت قواعده الشعبية مجتمعة على عدالته وثقته وأمانته، لا يختلف في ذلك اثنان من الامامية، وكيف لا وفيه وفي أبيه، قال الإمام الحسن العسكري (ع)، لبعض أصحابه:

---

[1] المصدر، ص٢١٨.
[2] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٢١.
[3] المصدر، ص٢٢٠ وما بعدها.
[4] المصدر، ص٢١٦.
[5] المصدر، ص٢١٨ وص٢٢١.

العمري وابنه ثقتان فما أديا فعني يؤديان، وما قالا لك فعني يقولان، فاسمع لهما واطعهما فإنهما الثقتان المأمونان[١].

وكلمات الإمام المهدي (ع) فيه، متظافرة ومتواترة، فقد سمعناه يعزيه بوفاة أبيه ويثني عليه الثناء العاطر، ويشجعه وهو في أول أيام اضطلاعه بمهمته الكبرى. وقال في حقه: لم يزل ثقتنا في حياة الأب - رضي الله عنه وأرضاه وانضر وجهه - يجري عندنا مجراه ويسد مسده، وعن أمرنا يأمر الإبن وبه يعمل[٢]. وغير ذلك من عظيم الاجلال والإكبار[٣].

والتوقيعات كانت تخرج على يده، من الإمام المهدي (ع) في المهمات، طول حياته، بالخط الذي كانت تخرج في حياة أبيه عثمان. لا يعرف الشيعة في هذا الأمر غيره ولا يرجع إلى أحد سواه. وقد نقلت عنه دلائل كثيرة. ومعجزات الإمام ظهرت على يده. وأمور أخبرهم بها عنه زادتهم في هذا الأمر بصيرة[٤].

وبقي مضطلعاً بمسؤولية السفارة نحواً من خمسين سنة[٥]. حتى لقي ربه العظيم في جمادى الأولى سنة خمس وثلثمائة[٦] أو أربع وثلاثمائة[٧]. ومعنى ذلك انه توفي بعد وفاة الإمام العسكري (ع) بخمس وأربعين سنة، وحيث أن والده رضي الله عنه، قد اضطلع بالسفارة عدة أعوام فالأولى ان يقال: ان سفارته امتدت حوالي الأربعين عاماً، لا نحواً من الخمسين، كما قال الشيخ في الغيبة.

وإذ يكون تاريخ وفاة أبيه مجهولاً، مع الأسف، يكون مبدأ توليه للسفارة مجهولاً أيضاً، غير أننا نعرف أنه كان سفيراً قبل عام ٢٦٧ لإن ابن هلال الكرخي طعن في سفارته، وكان أحد المنحرفين عن خطه على ما سنسمع في الفصل الآتي، وكانت وفاة ابن هلال عام ٢٦٧[٨] أي بعد وفاة الامام العسكري بسبع سنين، وبذلك يمكن القول على وجه التقريب: ان الشيخ عثمان بن سعيد تولى السفارة خمس سنوات وتولاها ابنه اربعين سنة.

وبهذا التحديد لمدة سفارته، نستطيع ان نعرف، انه رضي الله عنه، اطول السفراء بقاء في السفارة ومن ثم يكون اكثرهم توفيقاً في تلقي التعاليم من الامام المهدي (ع) واوسعهم تأثيراً في الوسط الذي عاش فيه، والذي كان مأموراً بقيادته وتدبير شؤونه.

وكان لابي جعفر العمري، كتب مصنفة في الفقه، مما سمعه من ابي محمد الحسن العسكري (ع)، ومن الصاحب المهدي (ع) ومن ابيه عثمان بن سعيد عن ابي محمد وعن ابيه علي بن محمد [الامام الهادي] (ع). فيها كتب ترجمتها: كتب الأشربة. ذكرت الكبيرة أم كلثوم بنت أبي جعفر أنها وصلت إلى أبي القاسم الحسين بن روح - رضي الله عنه - عند الوصية إليه، وكانت في يده قال أبو نصر وأظنها قالت: وصلت بعد ذلك إلى ابي الحسن

---

[1] الغيبة، ص٢١٩.
[2] المصدر، ص٢٢٠.
[3] نفس المصدر والصفحة.
[4] نفس المصدر، ص٢٢١.
[5] نفس المصدر، ص٢٢٣.
[6] انظر الغيبة، ص٢٢٣. والكامل، جـ٦ ص١٥٩. وابن الوردي، جـ١ ص٢٥٥.
[7] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٢٣. واعلام الورى، ص٤١٦.
[8] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٥. ورجال النجاشي، ص٦٥.

السمري رضي الله عنه وأرضاه[1].

كان يعلم - بارشاد من الامام المهدي (ع) - بزمان موته، إذ حفر لنفسه قبراً وسواه بالساج. يقول الراوي: فسألته عن ذلك، فقال: للناس أسباب. وسألته عن ذلك، فقال: قد أمرت أن أجمع أمري فمات بعد ذلك بشهرين.

وكان قد أعد لنفسه ساجة نقش النقاش آيات من القرآن الكريم وأسماء الأئمة (ع) على حواشيها. قال الراوي: فقلت له: يا سيدي ما هذه الساجة؟ فقال لي: هذه لقبري تكون فيه أوضع عليها أو قال: أسند عليها. وقد عرفت عنه. وأنا في كل يوم أنزل فيه فاقرأ جزءاً من القرآن فيه وأصعد. وأظنه قال: فأخذ بيده وادناه.

فإذا كان يوم كذا وكذا من شهر كذا وكذا من سنة كذا وكذا صرت إلى الله عز وجل، ودفنت فيه وهذه الساجة معي. فقال الراوي: فلما خرجت من عنده اثبت ما ذكره، ولم أزل مترقباً به ذلك، فما تأخر الأمر، حتى اعتل ابو جعفر، فمات في اليوم الذي ذكره من الشهر الذي قاله من السنة التي ذكرها[2].

ولم يفت أبو جعفر العمري رضي الله عنه، أن يوصي إلى خلفه السفير الثالث: الحسين بن روح، بأمر من الحجة المهدي (ع) . وسنعرف تفاصيل ذلك فيما يلي.

وعندما توفي أبو جعفر العمري، دفن عند والدته في شارع باب الكوفة في الموضع الذي كانت دوره ومنازله فيه. قال الراوي: وهو الآن في وسط الصحراء. أقول: وقبره الآن مشيد معروف [بالخلاني] يزار للذكرى والتبرك. قدس الله روحه.

السفير الثالث:

هو الشيخ الجليل أبو القاسم الحسين بن روح ابن أبي بحر النوبختي. من بني نوبخت.

وهو كغيره من السفراء وغيرهم، لم تذكر عام ولادته، ولا تاريخ مبدأ حياته. وإنما يلمع نجمه أول لمعانه كوكيل مفضل لأبي جعفر محمد بن عثمان العمري، ينظر في أملاكه، ويلقي باسراره لرؤساء الشيعة وكان خصيصاً به، حتى أنه كان يحدثه بما يجري بينه وبين جواريه لقربه منه وأنسه. فحصل في انفس الشيعة محصلاً جليلاً لمعرفتهم باختصاصه بأبي جعفر وتوثيقه عندهم. ونشر فضله ودينه، وما كان يحتمله من هذا الأمر [يعني الدعوة الإمامية المهدوية]. فمهدت له الحال في طول حياة أبي جعفر، إلى أن انتهت الوصية إليه بالنص عليه. فلم يختلف في أمره ولم يشك فيه أحد[3].

وقد قدم بعض الموالين بمال على ابي جعفر العمري مقداره أربعمائة دينار للإمام (ع) . فأمره بإعطاءها إلى الحسين بن روح. وحين تردد هذا الشخص في ذلك، باعتبار عدم وصول السفارة إليه يومئذ. فأكد أبو جعفر عليه ذلك وأمره مكرراً بإعطاء المال لأبن

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٢١.

[2] الغيبة، ص٢٢، انظر كل هذه التفاصيل.

[3] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٢٧.

روح، وذكر له أن ذلك بأمر الإمام المهدي (ع) [١].

وكان تحويله على أبي القاسم ابن روح قبل موته بسنتين أو ثلاث[٢] حتى ما إذا اشتدت بأبي جعفر العمري حاله، اجتمع لديه جماعة من وجوه الشيعة، منهم: أبو علي بن همام وأبو عبد الله بن محمد الكاتب وأبو عبد الله الياقطاني وأبو سهل اسماعيل بن علي النوبختي، وأبو عبد الله بن الوجناء، وغيرهم من الوجوه والأكابر. فقالوا له: ان حدث، فمن يكون مكانك؟ فقال لهم: هذا أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي، القائم مقامي، والسفير بينكم وبين صاحب الأمر (ع)، والوكيل والثقة الأمين، فارجعوا إليه في أموركم وعولوا عليه في مهماتكم، فبذلك أمرت. وقد بلغت[٣].

ويروي عن أبي جعفر بن أحمد بن متيل، وهو من متقدمي أصحابه واجلائهم، أنه قال: لما حضرت أبا جعفر محمد بن عثمان العمري الوفاة، كنت جالساً عند رأسه أسأله وأحدثه، وأبو القاسم ابن روح عند رجليه. فالتفت إلي ثم قال: أمرت أن أوصي إلى أبي القاسم الحسين بن روح. قال ابن متيل: فقمت من عند رأسه وأخذت بيد أبي القاسم وأجلسته في مكاني، وتحولت إلى عند رجليه[٤]. إلى غير ذلك من تأكيدات أبي جعفر عليه، وإعلان وكالته. والسبب المهم في هذا التأكيد، هو كون الحسين بن روح، لم يكن قد عاش تاريخاً زاهراً حافلاً بإطراء وتوثيق الأئمة (ع)، كالتاريخ الذي عاشه السفيران السابقان، حتى قبل توليهما للسفارة. ومن ثم احتاج أبو جعفر العمري، من أجل ترسيخ فكرة نقل السفارة إلى الحسين بن روح، وتوثيقه في نظر قواعده الشعبية الموالية لخط الإئمة (ع) أن يكرر الإعراب عن مهمته في إيكال الأمر إليه، وأن يأمر بدفع أموال الامام (ع) إليه قبل وفاته بعامين أو أعوام... بأمر من الإمام المهدي (ع) .

على ان أبا القاسم ابن روح، على جلالة قدره وقربه من السفير الثاني واختصاصه به، لم يكن خير أصحابه، ولم يكن الأخص تماماً به، فقد كان لأبي جعفر من يتصرف له ببغداد نحو من عشرة أنفس وأبو القاسم ابن روح - رضي الله عنه - فيهم. وكلهم كانوا أخص به من ابن روح، حتى أنه كان إذا احتاج إلى حاجة أو إلى سبب فإنه ينجزه على يد غيره، لما لم تكن له تلك الخصوصية. فلما كان وقت مضى أبو جعفر - رضي الله عنه - وقع الإختيار عليه، وكانت الوصية إليه[٥].

فكان في إيكال السفارة إليه، مصلحتان مزدوجتان أولاهما: وصول هذا المنصب إلى الشخص المخلص إخلاصاً بحيث لو كان المهدي تحت ذيله وقرض بالمقاريض، لما كشف الذيل عنه. كما سمعنا في حقه وقد سبق أن قلنا: أن مهمة السفارة إنما تستدعي هذه الدرجة من الإخلاص لأهميتها وخطر شأنها، ولا تستدعي العمق الكبير في الثقافة الإسلامية، أو سبق التاريخ مع الأئمة (ع)، فإنها إنما تعني بشكل مباشر نقل الرسائل من

---

[1] انظر المصدر السابق، ص٢٢٤.
[2] نفس المصدر، ص٢٢٥.
[3] نفس المصدر، ص٢٢٧.
[4] انظر الغيبة، ص٢٢٦.
[5] المصدر، ص٢٢٥.

المهدي (ع) وإليه، وتطبيق تعاليمه... وهذا يكفي فيه ما كان عليه أبو القاسم بن روح، من الإخلاص والثقافة الإسلامية.

المصلحة الثانية: غلق الشبهة التي تصدر من المرجفين، من أنه إنما أوكل الأمر إلى ابن روح، باعتبار كونه أخص أصحاب أبي جعفر العمري، وألصقهم به... فإنه لم يكن بأخصهم ولا بألصقهم. وإن كان من بعض أخصائه في الجملة.

بل كانت الأذهان بعيدة عنه وكان احتمال الإيكال إليه ضعيفاً عند الواعين والمستبصرين بشؤون المجتمع من أصحابه، حتى احتاج أبو جعفر لأجل ترسيخ فكرة الإيكال إليه وإيضاحها، إلى تكرار الإعلان عن ذلك، وتقديمه على ساعة موته بسنوات. وإنما كانت الظنون تحوم حول اشخاص آخرين، أرسخ من أبي القاسم ثقافة وتاريخاً كجعفر بن أحمد بن متيل، وأبيه، باعتبار خصوصيته وكثرة كينونته في منزله، حتى بلغ أنه كان في آخر عمره لا يأكل طعاماً إلا ما طبخ في. منزل جعفر بن أحمد بن متيل وأبيه، وبالرغم من ذلك فقد أوكلت السفارة إلى الحسين بن روح. فسلم به الأصحاب، وكانوا معه وبين يديه، كما كانوا مع أبي جعفر رضي الله عنه[١]. ولم يزل جعفر بن أحمد بن متيل من جملة أصحاب أبي القاسم ابن روح وبين يديه كتصرفه بين يدي أبي جعفر العمري... إلى أن مات رضي الله عنه فكل من طعن على ابي القاسم فقد طعن على أبي جعفر، وطعن على الحجة صلوات الله عليه[٢].

وعلى أي حال، فقد تولى الحسين بن روح السفارة فعلاً، عن الإمام المهدي (ع) ... بموت أبي جعفر العمري عام ٣٠٥، كما عرفنا إلى أن لحق بالرفيق الأعلى في شعبان عام ست وعشرين وثلاثمائة. فتكون مدة سفارته حوالي الواحدة والعشرين سنة. فإن استطعنا أن نضيف العامين أو الثلاث، التي أمر فيها أبو جعفر العمري قبل موته بتسليم الأموال إليه، ونص عليه بالوكالة، وتصورنا أن السفارة حينئذ كانت مسندة إلى شخصين دفعة واحدة... فتكون مدة سفارته ثلاث وعشرون عاماً، أو أكثر.

وكان أول كتاب تلقاه من الإمام المهدي (ع)، كتاب يشتمل على الثناء عليه، ومشاركة الحملة التي بدأها أبو جعفر العمري في تعريف الحسين بن روح للرأي العام والأصحاب، ممن مشى على خط الأئمة (ع)، وقد مثل هذا الكتاب آخر وأهم خطوة في هذا الطريق لكي يبدأ هذا السفير بعدها مهمته بسهولة ويسر. وقد دعا له المهدي (ع) في الكتاب، وقال: عرفه الله الخير كله ورضوانه، وأسعده بالتوفيق وقفنا على كتابه، وثقتنا بما هو عليه. وأنه عندنا بالمنزلة والمحل اللذين يسرانه زاد الله في إحسانه إليه. إنه ولي قدير. والحمد لله لا شريك له وصلى الله على رسوله محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً.

وقد وردت هذه الرقعة يوم الأحد لست خلون من شوال سنة ٣٠٥. بعد حوالي الخمسة أشهر من وفاة أبي جعفر العمري، الذي توفي في جمادى الاولى من نفس العام.

وقد اضطلع أبو القاسم منذ ذلك الحين بمهام السفارة. وقام بها خير قيام، وكان من مسلكه الإلتزام بالتقية المضاعفة، بنحو ملفت للنظر، بإظهار الإعتقاد بمذهب أهل السنة من

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٢٥.

[2] المصدر والصفحة.

المسلمين. يحفظ بذلك مصالح كبيرة، ويجلب بها قلوب الكثيرين، على ما يأتي التعرض له فيما يلي من البحث. حتى أننا نسمع أنه يدخل عليه عشرة أشخاص تسعة يلعنونه وواحد يشكك، فيخرجون منه تسعة منهم يتقربون إلى الله بمحبته وواحد واقف. يقول الراوي: لأنه كان يجارينا من فضل الصحابة ما رويناه وما لم نروه، فنكتبه نحن عنه رضي الله عنه[١]. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على لباقته وسعة اطلاعه وتوجيهه على هذا المسلك من قبل الإمام المهدي (ع). وقد تولى رضي الله عنه أيام سفارته الحملة الرئيسية ضد ظاهرة الإنحراف عن الخط، وإدعاء السفارة زوراً، بتبليغ القواعد الشعبية توجيهات المهدي (ع) في ذلك، وشجبه ظاهرة الإنحراف عن الخط وإدعاء السفارة زوراً، بتبليغ القواعد الشعبية توجيهات المهدي (ع) في ذلك وشجبه لظاهرة الإنحراف. كما سيأتي التعرض له في الفصل الآتي.

وبقي مضطلعاً بمهامه العظمى، حتى لحق بالرفيق الأعلى عام ٣٢٦ كما عرفنا، ودفن في النوبختية في الدار التي كانت فيه دار علي بن أحمد النوبختي النافذ إلى التل، أو إلى درب الآخر وإلى قنطرة الشوك رضي الله عنه[٢]. أقول: كذا قال التاريخ. وقبره اليوم في بغداد معروف... مقصد ومزار.

السفير الرابع:

هو الشيخ الجليل أبو الحسن علي بن محمد السمري أو السيمري أو الصيمري. والمشهور جداً هو الأول مضبوطاً بفتح السين والميم معاً. والآخرين مضبوطين بفتح أولهما وسكون الياء وفتح الميم وربما قيل بالضم أيضاً.

لم يذكر عام ميلاده، ولا تاريخ فجر حياته، وإنما ذكر أولاً كواحد من أصحاب الإمام العسكري (ع)[٣]. ثم ذكر قائماً بمهام السفارة المهدوية ببغداد، بعد الشيخ ابن روح، بإيعاز منه عن الإمام المهدي (ع)[٤].

ولم يرد في هذا الإيعاز خبر معين، وإنما يعرف بالتسالم والإتفاق الذي وجد على سفارة السمري بين الموالين، الناشىء لا محالة من تبليغ ابن روح عن الإمام المهدي (ع). وقد سبق أن قلنا أن مثل هذا التسالم والإتفاق، كانت القواعد الشعبية الموالية للإمام (ع) تعتمده وتتبعه فيتبع في ذلك الجاهل العالم والبادي الحاضر. ووجود هذا التسالم مأخوذ في التاريخ جيلاً بعد جيل عن جيل الغيبة الصغرى، مما يعلم بوجوده ويحرز تحققه بالقطع واليقين.

تولى السفارة من حين وفاة أبو القاسم بن روح عام ٣٢٦، إلى أن لحق بالرفيق

---

[1] المصدر، ص٢٢٨.
[2] الغيبة، ص٢٣٨.
[3] رجال الشيخ الطوسي، ص٤٣٢ بعنوان الصيمري. وانظر كشف الغمة، جـ٣ ص٢٠٧.
[4] اعلام الورى، ص٤١٧.

الأعلى عام ٣٢٩ في النصف من شعبان[1] فتكون مدة سفارته عن الإمام المهدي (ع) ثلاثة أعوام كاملة، غير أيام.

ولم ينفتح للسمري، خلال هذا الزمان القصير، بالنسبة إلى أسلافه القيام بفعاليات موسعة، كالتي قاموا بها، ولم يستطع أن يكتسب ذلك العمق والرسوخ في القواعد الشعبية كالذي اكتسبوه. وإن كان الإعتقاد بجلالته ووثاقته كالإعتقاد بهم.

فما ذكره بعض المستشرقين، من أنه - أي السمري - ربما أدركته الخيبة، فشعر بتفاهة منصبه وعدم حقيقته كوكيل معتمد للإمام المفترض[2]... ناشيء من عقيدة ذلك المستشرق في إنكار الإسلام وإنكار وجود المهدي (ع) . وإلا فأي تفاهة في مثل هذا المنصب الخطير الذي عرفنا خطوطه وأهميته. وهو يمثل القيادة العامة للملايين، بالنيابة عن إمامهم، في ظروف معاكسة خطرة، ودولة مراقبة ومطاردة لهذا الخط وللسائرين عليه.

كما ان الشعور بعدم حقيقة الوكالة، أمر لا معنى له على الإطلاق بالنسبة إلى موقفه المباشر من الامام المهدي (ع)، وتلقي التعليمات والتوقيعات منه، واستيثاق قواعده الشعبية وعلماء الطائفة يومئذ به وركونهم إليه. وإنما كلام هذا المستشرق ناشيء من عقائده الخاصة ولله في خلقه شؤون.

نعم، لا يبعد ان يكون لما ذكره ذلك المستشرق من كون تلك السنوات "مليئة بالظلم والجور وسفك الدماء"[3]، دخل كبير في كفكفة نشاط هذا السفير، وقلة فعالياته. فإن النشاط الإجتماعي يقترن وجوده دائماً، بالجو المناسب والفرصة المواتية. فمع صعوبة الزمان وكثرة الحوادث وتشتت الاذهان، لا يبقى هناك مجال مهم لمثل عمله المبني على الحذر والكتمان.

وهذا بنفسه، من الاسباب الرئيسية لانقطاع الوكالة بوفاة السمري وعزم الإمام المهدي (ع) على الإنقطاع عن الناس، كما انقطع الناس عنه، وفرقتهم الحوادث عن متابعة وكلائه... إلى أسباب أخرى نشير إليها في فصل آت من هذا التاريخ.

ولذا نجد السمري رضي الله عنه. يخرج إلى الناس قبل وفاته بأيام، توقيعاً من الإمام المهدي (ع)، يعلم فيه انتهاء الغيبة الصغرى وعهد السفارة بموت السمري، ويمنعه أن يوصي بعد موته إلى أحد ليكون سفيراً بعده.

ويقول (ع) فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم

يا علي محمد بن السمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك. فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك. فقد وقعت الغيبة التامة. فلا ظهور إلا بإذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض

---

[1] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٢. وفي أعلام الورى أنه توفي عام ٣٢٨،ص٤١٧ والمعتمد ما ذكره الشيخ الطوسي قده.

[2] عقيدة الشيعة لرونلدسن، ص٢٥٧.

[3] المصدر والصفحة.

جوراً وسيأتي لشيعتي من يدعي المشاهدة ،ألا فمن أدعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم".

فكان هذا خطاب خرج من الإمام المهدي (ع)، عن طريق السفارة الخاصة... آخر ارتباط مباشر بينه وبين الناس في الغيبة الصغرى.

قال الراوي: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقيل له: من وصيك من بعدك. فقال: [لله أمر هو بالغه] وقضى، فهذا آخر كلام سمع منه. رضي الله عنه وأرضاه[١].

وأودع الأرض في قبره الذي هو في الشارع المعروف بشارع الخلنجي من ربع المحول، قريب من شاطيء نهر أبي عقاب[٢]. أقول: وله الآن في بغداد مزار معروف.

تلخيص وتطبيق:

ظهر مما سبق أن فترة الغيبة الصغرى دامت على التحديد تسعاً وستين عاماً وستة أشهر وخمسة وعشرين يوماً. شغل منها السفير الأول: عثمان بن سعيد، حوالي الخمس سنوات، أي أنه لم يتعد فترة خلافة المعتمد، فكما عاصر هذا الخليفة وفاة الإمام العسكري (ع) عاصر أيضاً وفاة السفير الأول رضي الله عنه.

وشغل السفير الثاني: محمد بن عثمان حوالي الأربعين عاماً منها عاصر فيها بقية خلافة المعتمد، ثم خلافة المعتضد، ثم خلافة المكتفي ثم عشر سنوات من خلافة المقتدر، حين توفى عام ٣٠٥ من الهجرة.

وشغل السفير الثالث: الحسين بن روح، بعد وفاة سلفه، وأحد وعشرين عاماً، عاصر فيها بقية خلافة المقتدر، وقسماً من خلافة الراضي حيث خلفه السفير الرابع علي بن محمد السمري، حيث بقي في السفارة ثلاث سنين، وتوفي عام وفاة الراضي نفسه، وإن عاصر خلفه المتقي مدة خمسة أشهر وخمسة أيام.

فما ينقل عن بعضهم من أن مدة الغيبة الصغرى أربعاً وسبعين سنة[٣]. مبني على التسامح في الحساب. أو على ادعاء أن الغيبة الصغرى تبدأ من حين ميلاد الإمام المهدي نفسه عام ٢٥٥. أي قبل خمس سنوات من عام وفاة الإمام العسكري (ع). فإذا أضفناها إلى التسع وستين سنة، كان المجموع ٧٤ عاماً.

إلا أن هذه الدعوى، مبنية على التسامح في الإعتبار أيضاً. فإن الإمام المهدي (ع) وإن كان غائباً في حياة أبيه (ع)، كما سبق أن عرفنا، إلا أن هذه الغيبة لا تعد من الغيبة الصغرى البتة. لأن المهدي كان طول مدتها معاصراً لأبيه (ع)، والإمام في زمان أبيه غير متحمل للمسؤولية، ولا تربع على منصب الإمامة، وإنما يتولاها - على أي حال - بعد أبيه لا محالة، إذن فالإمام المهدي (ع)، إنما تولى الإمامة بعد وفاة أبيه (ع).

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٣.

[2] المصدر والصفحة.

[3] انظر البحار، جـ١٣ ص....

ونحن إنما نتحدث عن غيبته عن قواعده الشعبية بصفته إماماً مفترض الطاعة عليهم، حيث يكون المفروض - لولا الغيبة - أن يكون مرتبطاً بهم وقائداً لهم وموجهاً لمجتمعهم، وهذا مما لم يتحمل المهدي (ع) مسؤوليته في حياة أبيه، إذن فيتعين القول: بأن الغيبة الصغرى للإمام المهدي (ع)، هي غيبته بصفته إماماً، مع اقترانها بفكرة السفارة، ومعه تكون مدتها ما قلناه لا ما أدعوه.

القسم الثاني
في نشاط السفراء

بعد هذه الجولة، في تراجم السفراء الأربعة، ينبغي لنا أن نحيط علماً بأوجه النشاط والفعاليات التي كان يقوم بها السفراء وأساليبهم في ذلك. والنتائج المتوخاة منها. ونحو ذلك من التفاصيل.

ونحن خلال هذا البحث، لا نحاول استقصاء كل ماورد في تاريخهم من أخبار، وإنما حسبنا أن نعطي لكل عنوان من الأمثلة ما يجليه دون إسهاب وتطويل.

ونحن إذ نتحدث عن نشاط السفراء، نتحدث عنهم بنحو عام لإنهم يكادون أن يكونوا متماثلين في الأسلوب متشابهين في الأهداف باعتبار صدورهم من مصدر واحد. هي توجيهات الإمام المهدي (ع). بحسب ما يرى من المصالح، ما عدا ما قد يقوم به بعض السفراء من عمل إضافي وأسلوب زائد، سنراه في مستقبل البحث.

ونتكلم في هذا القسم عن حقلين رئيسين:

أولهما: في الخصائص العامة والمضمون الإجتماعي للسفارة.

وثانيهما: في تفاصيل أعمال السفراء.

الحقل الأول: في الخصائص العامة والمضمون الإجتماعي للسفارة.

ويقع الحديث حول ذلك ضمن عدة أمور:

الأمر الأول: ان ما أشرنا إليه قبل قليل من كون السفراء على العموم متماثلين في الأسلوب والأهداف، لم يؤثر على بحثنا فحسب، بل أثر فعلاً على النقل التاريخي لإعمالهم وللتوقيعات التي تخرج على ايدهم. ففي عدد مهم من الموارد يهمل اسم السفير إهمالاً، وإنما يقال مثلاً: كتبت إلى الناحية. وجاء الجواب. ولا يكون هناك أي تعرض للسفير المتوسط في الأمر.

والسر في ذلك غير خفي، فإن المدبر الحقيقي للأمور، ومن يتكفل حل المشكلات، هو الإمام المهدي (ع) نفسه من دون دخل لشخص السفير في ذلك، سوى كونه ناقلاً للسؤال وواردا بالجواب.

فليس المهم في نظر السائل حين يروي سؤاله أن يذكر الواسطة فيه وإنما المهم أن يذكر حل المشكلة الذي صدر عن الإمام المهدي (ع) فحسب.

مضافاً إلى ما في إهمال ذكر السفير، من الأخذ بالحيطة والحذر له لاحتمال تسرب اسمه إلى السلطات. وإنما يذكر اسم السفير في المحافل الخاصة عند ارتفاع الخطر واطمئنان النفوس.

ومن هنا نكون نحن امام هذا النقل التاريخي، في إجمال من ناحية نسبته إلى أي سفير من السفراء. بل يعتبر هذا النقل نقلاً عن الامام (ع) نفسه بواسطة أحد سفرائه في الجملة. وإن كان لا يبعد وجود الظن والترجيح في نسبة جل هذه التوقيعات إلى السفيرين الثاني والثالث لإستغراق سفارتهما أكثر فترة الغيبة الصغرى، وانفتاح فرص العمل في عهدهما أكثر نسبياً من الآخرين. وإن كان هذا الترجيح لا يصل - بطبيعة الحال - إلى حد الإثبات التاريخي.

نعم، وجد في عدد آخر مهم من النقول التاريخية تسمية السفير بشخصه، أما تبرعاً من الراوي أو لخصوصية في الحادثة تقتضي الإشارة إليه، ففي مثل ذلك تكون نسبته إلى السفير المعين إثباتاً تاريخياً كافياً.

الأمر الثاني: إن السفارة صرفت عن العلويين صرفاً تاماً، وأنيطت بغيرهم، مع أن في العلويين يومئذ من يعلو شأنه في العلم والفقه والعبادة.

والسر في ذلك واضح جداً، يبرزه التاريخ الذي عاشه العلويين من حين ثورة الحسين (ع) إلى العصر الذي نؤرخ له، وهو تاريخ الثورات والتمرد على الواقع الفاسد، والإحتجاج على الظلم والطغيان فكانت الصورة الرئيسية التي تحملها الدولة على كل علوي، هو كونه موالياً للأئمة (ع)، من ناحية، وثائراً على الظلم والفساد من ناحية أخرى أو بتعبير آخر: أنه ثائر على كيانها القائم بشكل لا تستره تقية ولا يجدي في تغييره حذر.

وإذا كانت النظرة تجاه الفرد هي تلك، فاخلق به أن يكون عاجزاً عن النفع العام والعمل الإجتماعي، لدى المراقبة والمطاردة والتنكيل الذي يحيط به... ومن ثم يكون عاجزاً عن مهام السفارة المهدوية التي لم تؤسس إلا للنفع العام والعمل الإجتماعي.

وهذا بخلاف الحال في غير العلويين، ممن لا تكون هذه النظرة تجاههم متحققة، فأنهم مهما كانوا خاصين بالأئمة (ع) ومقربين منهم، الا انه في مستطاعهم على طول المدة ان يغطوا اختصاصهم هذا بالحذر والكتمان، في القول والعمل، ويكون العمل - في حدود ذلك - ممكناً لهم، على أي حال.

ومن هنا يكون الفرد منهم، إذا كان على المستوى الرفيع من الاخلاص وقوة الارادة، أكثر تسلطاً على القيام بمهام السفارة وافسح مجالا لها، من أي شخص علوي.

الامر الثالث: ان جميع السفراء الاربعة، مارسوا أعمالهم في بغداد ولم يرد قيامهم باي عمل اجتماعي في خارجها يدل على ذلك عدة أمور:

احدها: ما قاله الامام المهدي (ع)، لوفد القميين في اليوم الاول من وفاة ابيه (ع) كما سبق ان سمعنا، من انه ينصب لهم ببغداد رجلا تحمل اليه الاموال وتخرج من عنده التوقيعات.

ثانيهما: ماسمعناه ايضا من انه كان لابي جعفر العمري رضي الله عنه من يتعرف له في بغداد عشرة أنفس كلهم اخص به من ابن روح. مما يدل على ان محل تجارته ومحل عمله منحصر في هذه المدينة.

كما انه يدل على ان العمل التجاري لابن روح كان في بغداد ايضاً فاخلق بان

يكون عمله الاجتماعي هناك ايضاً، على مانشير اليه.

ثالثهما: ماعرفناه ايضاً من ان قبورهم جميعاً في بغداد. اذن فقد قضوا حياتهم جميعاً في بغداد، وماتوا فيها ودفنوا في ارضها.

والسر في ذلك واضح، فان عملهم التجاري حيث كان موجوداً في بغداد، فان عملهم الاجتماعي لايمكن ان يكون خارجاً عن هذا النطاق. لما عرفناه من ان نشاطهم وسفارتهم كانت مبتنية على مضاعفة الكتمان والتخفي. فكان ذلك يمنع عن ان يقوموا بعمل ليس له مبرر من واقع حياتهم أو تجاراتهم... بحيث يكون ملفتاً للنظر وجالباً للانتباه. وإنما هم يقتصرون، بحسب ظاهر حالهم على تجاراتهم واعمالهم الاعتيادية، غير الملفتة للنظر كما سبق ان اشرنا.

ومن هنا نعرف، ان السفير إذا اقتضى عمله التجاري البقاء في بغداد، لم يتطلب منه الخروج الى محل آخر، لم يكن من المصلحة ان يخرج بقصد تنفيذ اعمال سفارته محضا. لانه بذلك لا يمكنه ان يعطي التبرير المقنع للسلطات وعيونها ومن يدور في فلكها تبريراً مستمداً من واقع حياته أو تجارته. وان هو اعطى التبرير الواقعي، خرج عن مسلك الكتمان والحذر.

الا ان عدم النقل لذلك، لايعني بحال ان السفير قد يحتاج الى الخروج من بغداد لغرض حياتي او تجاري مشروع من ناحية الدولة او غرض عبادي كالحج فيستطيع ان يقوم - ضمناً - بعمله المهم بصفته سفيراً للامام المهدي (ع).

كما ان انحصار وجود هؤلاء السفراء في بغداد لايعني انحصار توجيهات وتوقيعات الامام المهدي بهذا البلد. لما سنعرف من اتصال السفراء بالوافدين إلى بغداد من الاطراف، ولما سنراه من وجود وكلاء عديدين لهؤلاء السفراء في مختلف البلاد الاسلامية. وكانوا ينشرون تعاليم الامام المهدي (ع) عن طريقهم. وكان الاتصال بينهم وبين السفراء قائماً على قدم وساق، على ما سنسمع.

الامر الثالث: انه لم يرد الينا في النقل التاريخي الخاص، قيام السفراء باعمال اجتماعية واسعة ومؤسسات مهمة، حتى على النطاق الخاص... إلا اقل القليل.

والسر في ذلك يكمن في احد امور اربعة، تتضح مما قلناه في غضون البحوث السابقة من هذا القسم من التاريخ.

الامر الأول: احتمال عدم قيامهم اساساً بمثل هذا النشاط باعتباره مخالفاً لمسلك الكتمان الذي كانوا يسيرون عليه. والنشاط الواسع، مهما حاولوا اخفاءه، فان أثره يظهر لامحالة، ولو بالوسائط للسطات، مما يوجب تسليط خطرها عليهم، ومن ثم على خط المهدي (ع) كله.

فوجود مثل هذا التحذر في اذهانهم، كان يحد من نشاطهم بطبيعة الحال.

الامر الثاني: انه يصح ان نفترض انهم قاموا بنشاط اجتماعي كبير ولو على النطاق الخاص، مع امكان عرضه أمام السلطات والآخرين على انه عمل لشخص السفير بصفته تاجراً متديناً لا بصفته سفيراً عن الامام المهدي (ع).

إلا أن نفس تلك الظروف الصعبة التي عاشوها كانت تمنع من روايتها ونقلها، لئلا

يتسرب سرها إلى السلطات، وهذا بنفسه أوجب عدم وصول أخبار نشاطهم إلينا في النقول التاريخية.

الامر الثالث: احتمال أن خبر النشاط الذي كانوا يقومون به كان مما يتناقله الخاصة في ذلك العصر. إلا أن المؤرخين وأصحاب المجاميع من اصحابنا، أهملوا التعرض إليها، لا لشيء إلا لأنهم يقتصرون في النقل على موارد فضائل الأئمة ومعاجزهم، فما خرج عن ذلك من الحوادث مهما كان مهماً ومؤثراً فإنهم لا يعيرونه الأهمية المطلوبة، ويندر أن يكون مروياً في مجاميعهم.

الأمر الرابع: احتمال أن يكون النشاط مروياً في بعض المجاميع التاريخية، ولكنه تلف في عشرات الآلاف من الكتب التي تلفت في حملات أعداء الإسلام على البلاد الإسلامية. كالمغول والصليبيين وغيرهم.

وعلى أي حال، فكل واحد من هذه الأمور الأربعة، وإن كان لا يزيد على الإحتمال، إلا أن واحداً منها أو أكثر متحقق جزماً ولكننا - في النتيجة - نبقى مفتقرين إلى النقل التاريخي الذي يوصل لنا قيام السفراء بنشاط واسع مهم.

الأمر الرابع - من هذا الحقل الأول -: أننا يجب أن لا نبالغ في التوقع من السفير، أن يقوم بعمل اجتماعي فعال. وإنما الميزان الأساسي الصحيح لقياس قيمة العمل الذي قام به كل سفير، هو أن يكون متضمناً للقيام بمسؤوليته على الوجه الذي كلف به وطلب منه. وهذا ما قام به كل واحد منهم خير قيام.

والغرض الأساسي من السفارة امران:

الغرض الاول: تهيئة الاذهان للغيبة الكبرى، وتعويد الناس تدريجياً على الاحتجاب، وعدم مفاجئتهم بذلك، فإنه ينتج نتيجة سيئة لا محالة، إذ قد يؤدي إلى الإنكار المطلق لوجود المهدي (ع).

ومن ثم رأينا كيف أن الإمامين العسكريين (ع) بدءا الإحتجاب عن الناس تدريجاً، وضاعفه الإمام العسكري (ع) على نفسه كما أن الإمام نفسه تدرج في عمق الإحتجاب كما سمعنا... فكانت فترة السفارة ايضاً، إحدى الفترات المرحلية لتهيئة الأذهان لهذا التدرج.

ومن المعلوم ان هذا الغرض من السفارة يتحقق بنفس تحقق فكرة السفارة، ووجود السفير في المجتمع ولو بأقل ما يقوم به من عمل فضلاً عن اضطلاعه بالمسؤولية بالنحو المطلوب.

الغرض الثاني: القيام بمصالح المجتمع، وخاصة القواعد الشعبية الموالية للأئمة (ع)... تلك المصالح التي تفوت بطبيعة الحال بانعزال الإمام واختفاؤه عن مسرح الحياة... شأن أي مصلحة للمجموع تفوت بفوات القائد والموجه.

ومن ثم جعلت السفارة، لكي يقود الإمام المهدي (ع) برأيه إن فاتت قيادته بشخصه، ويكون التطبيق بين السفراء في حدود الإمكان، وبحسب المصالح والتصرفات

التي يراها ويخططها المهدي (ع) نفسه.

وهذا الغرض، قد قام به كل واحد من السفراء خير قيام، حيث اضطلع بحفظ مصالح المجتمع، في حدود الجو المكهرب والمراقبة الشديدة والتحفظ. وهذا الجو مما لا ينتج أكثر من ذلك.

الأمر الخامس: تدل كثير من النقول، على ما سيأتي تفصيله، على كون السفراء عالمين بالغيب، بنحو وآخر. فنرى مثلاً: أن الحسين بن روح يتكلم باللسان الآبي[1] من دون سبق تعليم، وأنه يفهم ما في خاطر الآخر، فيجيب عنه ابتداء[2]. ومحمد بن عثمان العمري يعين عام وشهر ويوم وفاته[3]. وعلي بن محمد السمري يترحم على الشيخ علي بن الحسين بن بابويه القمي، فيكتب المشايخ تأريخ ذلك اليوم[4]، إلى غير ذلك من الحوادث.

وقد سبق أن أشرنا مجملاً إلى الجواب عن شبهة استحالة ذلك بغض النظر عن الأسس الفلسفية النظرية لهذه المسألة.

وتفصيله: أن ما نؤمن باختصاص الله عز وجل به من علم الغيب هو العلم الإبتدائي، الذي يكون أزلياً لا بتعليم من أحد فإنه سبحانه يكون عالماً بما يكون غائباً عنا ومجهولاً لنا، من أجزاء الكون، وبما كان وما يكون من الأزل إلى الأبد. وهذا العلم يستحيل ثبوته لغير ذاته المقدسة جل وعلا.

وأما علم الغيب الذي ننسبه إلى الانبياء والأئمة (ع) اجمعين فهو تعليم من قبل العالم بالغيب جل وعلا. والبشر قابل للتعليم، ولا يكون الانبياء والائمة (ع) أسوأ تعلماً من غيرهم، وهم في مراق كبيرة من الكمال.

إلا ان انحاء هذا التعليم تختلف، فهو في الانبياء بالمباشرة والمشافه - لو صح التعبير - عن طريق الوحي ونحو. وهو في الأئمة (ع) بالتلقي عن النبي (ص) جيلاً بعد جيل حتى الامام الثاني عشر: المهدي (ع). بل ان الروايات اثبتت للامام شيئاً اكثر من ذلك وهو ان الامام متى ما أراد أن يعلم فانه يعلم، الراجع إلى ان الامام (ع) وهو القائد للأمة الإسلامية جميعاً، بل لوجه البسيطة باعتبار عالمية الدعوة الاسلامية والدولة الاسلامية... قد أعطي القابلية من الله عز وجل على ذلك، إذ جاء لمصلحة تمكينه من القيادة العامة... انه متى احتاج إلى شيء أخطره الله في ذهنه وصار ذلك معلوم له بعد أن كان مجهولاً.

ومن هنا كان علم الغيب - بهذا المعنى - ممكناً من الائمة (ع)، بل واقعاً بتواتر الروايات والنقل عنهم (ع)، بما فيهم الامام الثاني عشر المهدي (ع) على ما سيأتي.

وأما بالنسبة إلى غير الأئمة من الناس، فيكون بالتعلم من الأئمة (ع). فمثلاً يخبر الامام المهدي سفيره الرابع بموعد وفاة ابن بابويه القمي أو يخبر سفيره الثاني بموعد

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٩٥.
[2] المصدر، ص١٩٩.
[3] المصدر، ص٢٢٢.
[4] المصدر السابق، ص٢٤٢.

وفاة نفسه أو يعلّم سفيره الثالث اللسان الآبي، ولو بمقدار حاجته في تلك الواقعة، إلى غير ذلك من الأمثلة.

وهناك امران آخران، يمكن ان ننسبهما إلى السفراء في علة ما يخبرون به من علم الغيب.

أحدهما: الحدس الاجتماعي، الذي يحصل لمن يعيش في معمعة المجتمع، إذا كان ذكياً وبعيد النظر... فانه يستطيع أن يحدس بوقوع بعض الحوادث قبل وقوعها، بلحاظ ما يعرف من مجموع الملابسات والسفراء ليسوا بادنى من هذا المستوى في الذكاء وبعد النظر على أي حال، وكانوا يعيشون الحوادث بكل احساسهم... ففي الامكان أن يحدسوا بأمور عديدة قبل وقوعها.

ثانيهما: الحدس الايماني: وهو ما يعبر عنه فيقال: المؤمن ينظر بنور الله تعالى. فان الايمان وعمق الاخلاص لله عز وجل يعطي - بمقدار درجته - نحواً من الصفاء الذهني والكمال النفسي يستطيع الانسان بواسطته استشمام الحوادث قبل وقوعها، والحديث عنها قبل حدوثها.

وهذا في واقعه، درجة ضعيفة جداً، من درجات العلم الذي قلنا بامكانه للامام المعصوم (ع) . والفرق بينهما انما هو في درجة الايمان والاخلاص بين الامام وغيره. فالامام يبلغ به كماله النفسي إلى ان يصيب الواقع بعلمه بوضوح. واما غيره، فقد يحدس وقد لا يحدس... كما قد يصيب حدسه الواقع وقد يخطئ.

وعلى أي حال، فبالمقدار الذي نثبته من الحدس لسائر المؤمنين المخلصين بالدرجة العليا، يمكن ان نصدق بثبوته للسفراء ايضا. فانهم في هذه المرتبة من الايمان والاخلاص، بطبيعة الحال.

الا ان كلا من الحدس الاجتماعي والحدس الايماني، لايمكن ان ايصل الى بعض ما اخبر به السفراء، كتحديد وفاة شخص مع المكان او الزمان. فينحصر تفسير مثل هذا المستوى من العلم عند السفراء بالتعلم من الامام المهدي (ع) ومعه يكون من الواضح، ان أي شيء قالوه، في هذا الصدد كما يكون فضيلة من فضائل السفير، كذلك يكون - بالاولى - فضيلة للامام المهدي نفسه باعتباره الموجه والمعلم لذلك.

الامر الخامس: كان الخط الذي يستعمله الامام المهدي (ع) في توقيعاته وبياناته، خطا موحدا يعرفه الناس المتتبعون لذلك. فهو لا يختلف باختلاف اشخاص السفراء واختلاف خطوطهم، مما يحصل القطع بصدوره عنه (ع) كما سبق ان اشرنا وقلنا بان استعمال الخط في معرفة صاحبه أمر عقلائي متسالم عليه بين الامم. ولئن كان يمكن افتراض ان احد السفراء ذو فن في مضاهات الخط وتزويره، فهو بالنسبة إلى مجموعهن يكون - عادة - من المحالات.

وقد توخى الامام المهدي (ع)، ان تصدر بياناته ن بنفس الخط الذي كانت تصدر به بيانات ابيه (ع). فاننا عرفنا ان الامام العسكري (ع)، استعمل مسلك الاحتجاب تعويدا للناس على فكرة الغيبة، وكان يتصل بقواعده الشعبية عن طريق التوقيعات والبيانات المكتوبة. فقد كان خط الامام العسكري (ع) معروفاً لدى جملة من

قواعده الشعبية وخاصة من كان من خاصتهم ومبرزيهم وقد سمعنا كيف طلب احدهم من الامام العسكري (ع) عند مقابلته ان يكتب شيئاً في ورقة، حتى يطابقه مع التوقيعات الصادرة منه لاجل ان يأمن من التزوير فقد استعمل الامام المهدي (ع) نفس الخط طيلة مدة الغيبة الصغرى، فقد كانت الاجوبة تخرج من ناحيته المقدسة بالخط الذي يخرج في حياة الحسن (ع)[1]. لسبق معروفية هذا الخط عند الاصحاب، مع جهالة خط الامام المهدي (ع) لو كان خطاً مستقلاً ذو شكل جديد، فقد يتدخل فيه احتمال التزوير.

وبذلك تكون شهادة الخط أوسع وأعلى من شهادة السفير، بكون هذا البيان صادراً عن الامام المهدي (ع). فاذا انضمت الشهادتان وتصادقتا على ذلك، كان في ذلك الكفاية لمن كان له قلب والقى السمع وهو شهيد.

وقد يعترض: بانه كيف يمكن ان يكون الوالد والولد على شكل واحد في الخط؟ مع ان العادة بين الناس تقضي بخلاف ذلك. وجوابه يكون من وجوده:

أولاً: امكان ذلك في نفسه... وان كان لا يحدث إلا نادراً. إلا ان حدوثه بين الوالد والولد، أقرب من الحالات الاخرى كما هو واضح.

فان شكل الخط منوط بعوامل عضلية في اليد والبدن ونفسية وفكرية وراثية واجتماعية، متعددة وانحفاظ هذه العوامل وتشابهها في الوالد، من الناحيتين الوراثية والاجتماعية، قريب إلى حد كبير.

ثانياً: ان فرض ان خط الامام المهدي (ع)، يختلف في نفسه عن خط والده، فهو اختلاف ليس بالكثير، فان الخط ينحفظ فيه التسلسل الوراثي، كما ينحفظ في الوجه والبدن، فكما يحمل الابن بعض الملامح العامة من ابيه في خلقه، كشكل وجهه ويده وطريقة مشيه وتكلمه... كذلك تنحفظ المعالم العامة للخط بنفس المقدار.

فإذا اضيف إلى ذلك، ان هناك تعمدا خاصا وعناية معينة قام به الوالد والولد، لتطبيق خط احدهما على الآخر، لمصلحة من المصالح المطلوبة لهما. فبالامكان ان يكون خط الولد قريباً من خط الاب إلى حد كبير.

فاما ان يكون هذا القريب هو المقصود من النقل التاريخي بتشابه الخطين: أو ان الامام المهدي (ع)، لاجل حفظ المصالح العامة كان قادراً ان يمثل خط ابيه (ع)، لمدى القرب بينهما. وان كان لو خلي ونفسه، ولم تتوفر تلك المصالح لكان الفرق بينهما واضحاً.

ثالثاً: انه مع مع غض النظر عن هذه الطرق الطبيعية. فان المصالح ما دامت مهمة، يتوقف عليها حفظ المجتمع طيلة زمان الغيبة الصغرى اذ مع اختلاف الخط يقع احتمال التزوير، ومع وقوعه ينفتح للشبهات مجال كبير.

فما دامت المصلحة مهمة تمس العقيدة والمجتمع المسلم وإقامة الحجة على الحق، وهي مصالح ملحوظة لله عزوجل، في هدايته لخلقه فكان من مقتضى حكمته الازلية، أن يعطى المهدي (ع) قدرة في تكييف خطه على شكل خط أبيه، متى احتاج الأمر إلى ذلك،

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢١٦.

ولو كانت هذه القدرة بسبب إعجازي، خارج عن مجرى القوانين الطبيعية.

إذن نعرف بأحد هذه الوجوه، إمكان مشابهة خط الإمام المهدي لخط أبيه (ع).

فكانت التوقيعات والبيانات تخرج على يد السفير الأول بالخط الذي كانت تخرج على يده أو على يد غيره من الوكلاء في زمن الإمام العسكري عنه (ع).

وحين مضى السفير الأول إلى ربه عز وجل، واضطلع الثاني بمهامه، كانت الكتب تخرج عنه بنفس الخط الذي كانت تخرج أيام سلفه[١]، إلى حد أصبح هذا معروفاً واضحاً فيعبر ويقال: إن هذا التوقيع بخط مولانا صاحب الدار[٢] يعني الإمام المهدي (ع).

وبقي الخط محفوظاً في عهد السفيرين الاخيرين ايضاً... إلى نهاية الغيبة الصغرى. والتاريخ وإن لم ينص على ذلك بوضوح إلا أن السبب في ذلك هو وضوح هذا المعنى في أذهان الرواة المعاصرين لتلك الفترة. إذ ان الأربعين عاماً التي قضاها السفير الثاني في سفارته... والتوقيعات التي خرجت على يده بخط واحد، كافية في ترسيخ هذه الفكرة في أذهان كل من اطلع على ذلك من القريب والبعيد... إلى حد يكون من القول المستأنف تكرار التأكيد عليه بالنسبة إلى السفيرين الأخيرين. فما سكت عنه في النقل، إلا لأن ذلك متيقن الوجود على أي حال.

الأمر السادس: بقيت في التوقيعات التي كان يصدرها المهدي (ع) جهات هامة لا بد من بحثها في هذا الصدد.

الجهة الاولى: في معنى التوقيع:

يطلق التوقيع في لسان رواياتنا، مطابقاً مع العرف السائد آنئذ على الكلمات القصار التي تمليها أقلام الكبراء في ذيل الرسائل والعرائض ونحوها، لأجل جواب السؤال الذي تتضمنه أو حل المشكلة التي تحتويها أو التعبير عن وجهة نظر معينة فيها.

إذن فتوقيعات الإمام المهدي (ع)، ما كان يذكره (ع) بخطه في جواب الأسئلة والعرائض بواسطة سفرائه من الكلمات القصار، في مختلف ميادين المعرفة... من الناحية العقائدية أو الفقهية او الإجتماعية أو غيرها.

الجهة الثانية: في احتياج التوقيع إلى سؤال.

لم تكن التوقيعات الصادرة عنه (ع) مقتصرة على الجواب على الأسئلة فقط، وإن كان الأغلب هو ذلك، بل كانت التوقيعات والبيانات المهدوية، تتخذ أحياناً شكل بيان ابتدائي يطول ويقصر حين تقتضي المصلحة ذلك، بدون سؤال يقتضيه ويتطلبه. ومن أمثلته التوقيع الذي أصدره (ع) مترحماً على سفيره الأول، والبيان الذي أعلم فيه انتهاء السفارة بموت السفير الرابع... وقد سمعناها. والرسالة التي رويت عنه (ع) للشيخ المفيد رحمه الله. وسيأتي التعرض لها في الفصل الثالث من هذا القسم من التاريخ[٣].

---

[1] انظر الغيبة، ص٢٢٦.

[2] المصدر والصفحة.

[3] ذكر السيد (ع) هذا الموضوع في [تاريخ الغيبة الكبرى] في الفصل الخامس من القسم الاول منه.

الجهة الثالثة: أن التوقيع كما يعتبر عملاً للإمام المهدي (ع) باعتبار معناه وخطه، فإنه هو الذي كتبه حلاً لمشكلة أو جواباً على سؤال أو بياناً لمصلحة... كذلك يعتبر عملاً من أعمال السفير، باعتبار أن للسفير يداً في إظهاره إلى النور وإطلاع اصحابه وقواعده الشعبية عليه. بل أن السفير أيضاً واسطة في إيجاده بنحو من الأنحاء، إذ لولا أن المهدي (ع) يعلم بوجود السفير الأمين لنقله لما كتبه.

ومن هنا فكما يمكن أن تندرج التوقيعات في هذا الفصل الذي نحن بصدده وهو نشاط السفراء، كذلك يمكن أن تندرج في فصل آت، نعقده لأعمال المهدي ونشاطه الخاص، وتندرج ذلك في كلا الفصلين بهذا الاعتبار، بنحو لا يلزم منه التكرار جهد الإمكان.

الجهة الرابعة: في مدة خروج التوقيع.

يحتاج خروج التوقيع جواباً على سؤال معين إلى حوالي اليومين أو الثلاثة ... كما هو ظاهر عدد من الروايات. كقول الراوي في إحداها: فلما كان بعد أيام. قال لي صاحبي الا نعود إلى ابي جعفر فنسأله عن حوائجنا التي كنا سألناه[١] وقوله في رواية أخرى: ثم أخبرني - أي السفير أخبره بالجواب - بعد ذلك بثلاثة أيام[٢].

كما أن الجواب يأتي شفوياً، يبلغه السفير نفسه، كقول ابن روح لبعضهم: إنكم أمرتم بالخروج إلى الحائر[٣]. وقد لا يرد الرد على السؤال أصلاً، لبعض المصالح التي يراها المهدي (ع)، وقد تكرر ذلك في عدة موارد، مثاله: ذلك الراوي الذي سأل الامام (ع) أن يدعو له أن يرزق ولداً ذكر، فلم يجبني[٤] اليه لأنه يعلم بعدم كونه من الرزق المقسوم. ومثله ذلك الرجل الذي كان من الأصحاب فقدم سؤالاً، فلم يرد جوابه. قال الراوي: فنظرنا في العلة فوجدنا الرجل قد تحول قرمطياً[٥]. وما دام قد انخرط وتبع القرامطة. إذن، فمقتضى الدعوة المهدوية ان لا يجاب، فإنها والمنحرفين على طرفي نقيض.

وعلى أي حال، فمدة الثلاثة أيام أو نحوها مدة معقولة في رد الجواب، وعليه تحمل سائر الروايات التي تعرضت إلى خروج الرد من دون ذكر المدة... باعتبار وضوح ذلك في الأذهان، وتكرره إلى حد أصبح متسالماً عليه، لا يحتاج إلى تكرار وتأكيد.

وفي خلال هذه المدة يمكن افتراض ان السفير حصل على الجواب حصولاً اعتيادياً، غير اعجازي. فقد كان السفير عادة يجمع عدة اسئلة في ورقة واحدة، كما يظهر من عدد من الروايات[٦] ويرد الجواب عنها دفعة واحدة في درج واحد.

ومن هنا يمكننا ان نتصور - أعتيادياً - ان السفير في هذه المدة يحمل الاسئلة معه الى الامام المهدي (ع) فانه المطلع الوحيد على مكانه فيقابله فيه ويعرض عليه الاسئلة.

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٨٤.
[2] المصدر، ص١٩٥.
[3] المصدر نفسه، ص١٨٨.
[4] المصدر، ص١٩٥.
[5] الارشاد الشيخ المفيد، ص٢٣٢.
[6] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٨٤. وص١٩٠ او غيرها.

فيقرؤها الامام ثم يجيب على واحد واحد منها... إن شاء كتابة وإن شاء شفوياً. وإن شاء لم يجب بحسب ما يرى من المصالح التي يتوخاها.

الا ان بعض الروايات، تدل على خلاف ذلك. فبعضها تنيط ورود الجواب بعدة ساعات، من الصبح إلى ما بعد صلاة الظهر[١] وفي بعضها انه يرد الجواب والمداد رطب لم يجف[٢]. وهناك رواية تنيط الجواب بنفس الآن. حيث يخطر السؤال على ذهن الشخص، فيرى الجواب مكتوب على الورقة في ذلك الحين. وقد وجد الراوي ذلك غريباً على الاذهان. فأقسم عليه قائلاً: فوالذي بعث محمداً (ص) بالحق بشيراً[٣].

فلو صحت هذه الرواية، امكننا أن نفترض ان السفير يتلقى الأجوبة بهذا الأسلوب أيضاً، من دون أن يذهب إلى مقابلة الإمام المهدي (ع).

ويمكن أن يرجح ذلك بمرجحات:

أحدهما: كون هذا الأسلوب طريقة سرية للغاية لا تخطر في ذهن السلطات على الإطلاق. ومن هنا كانت أنسب بكثير بمسلك التكتم والحذر الذي كان يسير عليه السفراء وهو أولى جداً من أن يرى السفير ذاهباً إلى مكان المهدي (ع) عائداً منه على انه قد تعرض للإمام المهدي (ع) مصلحة في تغيير مكانه في بعض الأيام من دون علم السفير، فيترتب على ذلك انقطاع الجواب إلى حين اللقاء.

والمهدي (ع) قد يضطر على السفر البعيد، زيادة في الحيطة، أو لأجل الذهاب إلى الحج[٤]، فينفصل عن السفير - وهو في بغداد - انفصالاً تاماً. ولا يمكن للسفير متابعته، بالخروج من بغداد والرجوع إليها، لأن ذلك، مما يثير عليه الإستفهام والإنتباه.

ثانيهما: إنه يظهر من جملة الروايات، أن المهدي (ع)، كان يمضي الوقت في اول الغيبة الصغرى إلى عدة سنوات في سامراء على ما سوف يأتي. ومعه كيف يمكن للسفيرين الاول والثاني مقابلته... وهما لا يستطيعان الخروج من بغداد بشكل ملفت للنظر. على أن الخروج من بغداد إلى سامراء كان يستدعي السفر أياماً متعددة، مما يوقف تجاراتهم ويحس الناس بغيابهم وهذا غير وارد في تواريخنا على الإطلاق.

ثالثهما: إن كل من شاهد المهدي (ع) في فترة غيبته الصغرى لم يجد معه أحد سفرائه ولا في مرة واحدة... لا داخلاً إليه ولا خارجاً عنه ولا باقياً عنده. بل إن علي بن مهزيار بقي عند المهدي (ع) عدة أيام[٥]. فلم يجده إلا منفرداً، لم يدخل عليه أي شخص آخر.

رابعها: قول: محمد بن عثمان العمري السفير الثاني، وهو يتحدث عن لقائه مع

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٩٢.

[2] المصدر، ص٢٥٢.

[3] الاحتجاج، جـ٢ ص٣٠٠.

[4] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٢١.

[5] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٦١.

المهدي (ع) : آخر عهدي به عند بيت الله الحرام وهو يقول: اللهم أنجز لي ما وعدتني[1]. وهذا يستلزم بكل وضوح عدم وقوع المقابلة ما بين موسم الحج إلى زمان هذا الكلام، فبهذه المرجحات. قد يستنتج استحصال السفراء على الأجوبة والتوقيعات، بطريق إعجازي، بدون مقابلة أو بالمقابلة بسبب إعجازي. وهذا يناسب مع كون المهدي (ع) في أي مكان من الارض، وبكونه بعيداً عن إلفات النظر وقريباً من مسلك الحذر. ونحن نقول بإمكان المعجزة عقلاً إذا توقفت عليها مصلحة الدعوة الإلهية. كما أثبتناه في محله. إلا أن كل هذه المرجحات لا توجب إلا الظن، ومجرد إمكان الشيء لا يعني وقوعه في الخارج... فإننا ننكر توقف الدعوة الإلهية على خروج التوقيع الإعجازي دائماً، وإن كان ثبوته أحياناً محتملاً، كما في الرواية التي اشرنا إليها.

ومناقشات جملة من هذه المرجحات واضحة، وبعضها يحتاج إلى عمق في العرض، نحمل به فكرة عن إتجاه المهدي (ع) في أسلوب مقابلته لسفرائه.

فإننا سبق أن عرفنا أن أسلوب وكيفية استحصال السفير على الجواب مجمل جداً في الروايات، حتى يكاد أن يكون مجهولا مطلقاً. ولم يصرح ولم يلوح به أي سفير من السفراء لشخص من الخاصة فضلاً عن سائر الناس. ولم يتصد شخص لسؤال أي سفير عن ذلك بحسب ما وردنا من نقول.

ومعنى ذلك، أن المقابلات التي كانت تحدث مع السفراء هي من السرية والحذر بمنزلة عظيمة حتى لا يمكن أن يخطر في ذهن بشر مكان ذلك أو زمانه. والله وحده هو العالم به. ومعه تكون سائر مرجحات الطريقة الإعجازية مندفعة وغير صحيحة.

أما المرجح الأول: وهو كون الطريقة الإعجازية أنسب بالكتمان والحذر، فهو وإن كان صحيحاً، إلا أنه يمكن بالدقة اتخاذ مكان وزمان خفيين للمقابلة، لا يفطن إليهم أحد. والمهدي بعمق نظره هو الذي كان يدبر ذلك. ومن المعلوم أن الدولة في ذلك الحين لم يكن لها من شبكات الإستخبار والتجسس ما عليه الدول فعلاً. بل كانت دون ذلك بكثير، مما يسهل المهمة، ويجعل إخفاؤها أيسر.

ولا نريد باتخاذ المكان الخفي للّقاء: انه لا يتم إلا في سراديب بعيدة أو أماكن شاذة، وإنما قد يكون ذلك متحققاً وإن لم يكن قابلاً للبقاء مدة طويلة على غفلة من الناس. وقد يكون - وهو الأرجح والأشد خفاء إبقاء على السرية - أن تكون العلاقة بين المهدي وسفيره على صعيد المجتمع الواضح علاقة بائع ومشتري أو دائن ومدين أو عامل وصاحب عمل وهكذا، ويكون المهدي (ع) قد اتخذ اسماً آخر وشخصية أخرى تختلف عن واقعه تماماً، ويكون له بعض العلاقة مع السفير بصفته شخصاً من التجار، فيدس له السفير الأسئلة والطلبات بشكل غير ملفت للنظر، فيأخذها المهدي ويجيب عليها بصفته الحقيقية. وهذه الطريقة محتملة على أي حال، وسيأتي إيضاح تفاصيلها في التاريخ القادم إن شاء الله.

وأما مسألة اضطرار المهدي إلى السفر بعيداً عن بغداد أو ذهابه إلى الحج... فهو أمر قد يتحقق إلا أنه لا يمنع عن خروج التوقيعات في الوقت المناسب ولا دليل لنا على

---

[1] المصدر السابق، ص٢٢٢.

تتابع خروج التوقيعات عنه بشكل منظم، في كل إسبوع أو في كل شهر، بحيث اعتاد الناس على ذلك، بل المظنون أن المسافات الزمنية، ما بين التوقيعات مختلفة بنحو مشوش حتى لا يكون تأخرها أحياناً موجباً لإلفات النظر أو إثارة التساؤل. ومن ثم يمكن أن نتصور أن المهدي (ع)، يذهب إلى الحج أو إلى أي مكان أراد، ثم يرجع إلى بغداد أو إلى بعض المناطق القريبة منها لأجل تمكين سفيره من مقابلته.

وأما المرجح الثاني، وهو سكنى المهدي (ع) في أول الغيبة الصغرى في دار أبيه في سامراء... فإن نفس الروايات الدالة على ذلك، تدلنا على عدم حصول المقابلة أحياناً بينه وبين السفير، بل كان السفير في تلك الفترة يحول من جاء بالاموال إلى بغداد، ويأمره بحملها إلى سامراء، على ما سوف يأتي في الفصل الرابع من هذا التاريخ.

وهذا هو الذي يفسر ايضاً ندرة صدور التوقيعات والبيانات على يد السفير الأول، وكثرتها على يد السفيرين اللذين بعده.

وأما المرجح الثالث: وهو أن من شاهد الإمام (ع) لم يجد عنده أحداً من سفرائه... فهو واضح بعد الذي عرفناه من توخي إخفاء المقابلة عن كل بشر، حتى عن الخاصة الذين يشاهدون الإمام المهدي (ع). فمن الممكن بل لا بد ان نفترض، كون المقابلة تقع في أوقات غير أزمنة تلك اللقاءات ومقابلة علي بن مهزيار له عدة أيام ليست بدعاً من ذلك. وقد عرفنا أنه لم تكن ثمة ضرورة إلى خروج التوقيع يومياً أو اسبوعياً، بل من الممكن تأخر خروجه خلال هذه الأيام.

وأما المرجح الرابع: وهو عدم مقابلة السفير الثاني له (ع) منذ موسم الحج... فبالإمكان أن نفترض، إن لم يكن راجحاً فعلاً، قرب هذا الحديث من موسم الحج، بمدة معتادة لتأخر التوقيعات.

إذن فالطريق الإعجازي لخروج التوقيع، وإن كان ممكناً عقلاً إلا أنه لم يدل عليه دليل خارجاً، ومما لا تتوقف عليه مصلحة الدعوة الإلهية المتمثلة بالمهدي (ع) وسفرائه، بعد إمكان ما قلناه في هذه المناقشات. نعم، نحن لا ننكره بل نقول بضرورته عند وجود هذا التوقف... ولعل تلك الرواية التي أشرنا إليها من هذا القبيل، على تقدير صدق نقلها وصحة سندها.

إذن فالراجح، إن لم يكن المتيقن، أن اتصال السفير بالإمام واستحصاله التوقيعات والتوجيهات منه، يكون عادة بطريق طبيعي غاية في الخفاء والستر والحذر، ومما يؤيد ذلك، وجهان:

الوجه الأول: إن الغالب، كما عرفنا، تأخر التوقيعات لعدة أيام بعد توجيه السؤال. ومعنى ذلك حصول مقابلة الامام المهدي (ع) في الأثناء. ولو كان البناء على حصول الطريق الإعجازي، لامكن استحصال الجواب بمجرد كتابة السؤال، أو بمجرد إطلاع السفير عليه مما يوفر المصالح ويقلص الجهود. أو على الأقل، كان في إمكان السفير - زيادة في الحيطة - تأخير الرد عدة ساعات أو يوماً واحداً، ولم يكن مضطراً للتأخير لعدة أيام.

الوجه الثاني: ان المهدي (ع) - كما تدل عليه الروايات - كان ينيل سفراءه

المطالب العقائدية والثقافة الإسلامية، كما كان يحملهم الجواب على عدد من الأسئلة شفوياً كما سمعنا فهل كان ذلك عن طريق المعجزة؟! وكيف؟، ونحن نسمع السفير الثالث يؤكد قائلاً: لأن أخر من السماء فتخطفني الطير أو تهوى بي الريح في مكان سحيق أحب إلي من أن أقول في دين الله برأيي، ومن عند نفسي. بل ذلك من الاصل ومسموع من الحجة[١].

فهذه أربع جهات من مهم الحديث عن شؤون التوقيع المهدوي وخصائصه. وبها تم الكلام عن الأمر السادس في هذا الحقل.

الأمر السابع: في خفاء السفراء على السلطات:

إن مسلك التستر والحذر الذي سلكه السفراء، أنتج تماماً ما هو المقصود، وهو الخفاء على القواعد الشعبية السائرة في ركاب السلطات، وعيون الدولة، وعلى المنتفعين منها والضالعين بركابها.

وليس أدل على ذلك، مما سمعناه من موقف السفير الثالث في تفضيل الخلفاء الثلاثة جميعاً على أمير المؤمنين علي بن ابي طالب، في مجلس للعامة... فرفعه العامة على رؤوسهم وكثر الدعاء له والطعن على من يرميه بالرفض[٢].

وإن دلّ هذا على شيء، فإنما يدل على جهلهم التام بسفارته وأنهم غاية ما يحملون عنه من فكرة... أنه متهم بالرفض... وهذا القول منه ماح لهذه التهمة ودليل على كذبها في نظرهم... وإذا لم يكن رافضياً فكيف يكون سفيراً لإمام الرافضة.

وهذا هو الذي كان يتوخاه ابن روح من كلامه ذلك... إبعاد احتمال السفارة عن أذهانهم إبعاداً تاماً، وجعلها بشكلها لا يمكن أن تخطر في ذهنهم، فضلاً عن أن يصدقوا بها.

وإذا كانوا لا يعلمون به، فهم لا يعلمون بأسلافه أيضاً، ولا بخلفه بطريق أولى. يندرج في هذه القائمة، سائر السائرين على هذا الخط من حكام ومحكومين، غير شخص الخليفة.

فإن حول بعض أشخاص الخلفاء قرائن تاريخية تدلنا على أنه كان عارفاً بالحق وبموضعه، كما صرح به الشيخ الصدوق في إكمال الدين[٣]. وقد فصلنا القول فيه في تاريخ الفترة السابقة.

فكان أن سمعنا موقف المعتمد من الإمام العسكري (ع) حين طلب منه الدعاء له بالبقاء بالحكم، ورأينا موقفه نفسه من جعفر بن علي حين ادعى الإمامة بعد أخيه، حاول التوسط إلى الدولة لنيل ذلك.

ونسمع في هذه الفترة... بالنسبة إلى المقتدر أنه كان للشيخ بن روح محل عظيم عنده[٤]. هذا وان كان يمكن تفسيره باعتبار جهل المقتدر بتشييعه فضلاً عن سفارته، لما سمعناه من التزامه بالتقية والحذر. فكان المقتدر يقربه لأجل علمه وسعة إطلاعه وحضور

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٩٩.

[2] المصدر نفسه، ص٢٣٧.

[3] انظر المصدر المخطوط.

[4] انظر الغيبة للشيخ، ص٢٥٢ وص١٨٧.

خاطره، جاهلاً بواقعه وحقيقته.

وهذا الإحتمال، وإن كان لا يخلو من قوة في الذهن إلا أن له مضعفات تاريخية وقرائن موهنة له. منها: ان المقتدر نفسه حبسه مدة يسيرة منها وأن الشيخ أبن روح استتر مدة من الزمن[١]. ولو كان بالمنزلة التي سمعناها مع غض النظر عن سفارته لما كان هناك موجب لذلك كما هو واضح. وإنما يحدث ذلك، لما قد يبلغ السلطات بشكل غامض وغير مباشر، ما قد يقوم به ابن روح من اعمال بصفته سفيراً عن الامام المهدي (ع). واذ لا يكون لها اي مستمسك ضده فانها تغض النظر عنه وتطلق سراحه وعلى أي حال، يكون مسبوقاً في الجملة بذلك.

ومنها: ما اذا ضممنا هذا الموقف من المقتدر، الى موقف المعتمد قبله وموقف الراضي بعده، فاننا قد نحصل على سلسلة من الخلفاء العارفين بالأمر، إلى بعض الحدود، وإن لم يجدوا أي أسلوب معين للوقوف ضده أو الحيلولة دونه، ثم نسمع بالنسبة إلى الراضي، في حادثة يأتي التعرض لها في الفصل الآتي، أنه ذكر أبن روح في مجلسه، ذكره أحد مؤيدي الشلمغاني المدعي للسفارة زوراً... فقال عن صاحبه الشلمغاني، أنه لم يدع الإلهية، وإنما أدعى أنه الباب إلى الامام المنتظر مكان ابن روح[٢].

فلم يسأله الراضي عن ابن روح هذا، ولم يستفصله عن خبره، ومن أين يعرف أنه كان سفيراً؟ ولو كان الراضي جاهلاً بذلك ومحاولاً التنكيل بالسفير لأحفى السؤال عن ذلك، ولكان بيده أول مستمسك يدله على الإمام المهدي (ع). فيدل ذلك على أنه كان عالماً به إلى حد ما، بل وعالماً بسفارته عن الإمام المنتظر(ع) الذي أشار الرجل في كلامه.

إذن فالمعتمد والراضي، بل والمقتدر أيضاً على احتمال كبير، كانوا يعلمون بالإتجاه الذي يسير فيه خط الأئمة (ع) وبممثليه إلى حد كبير.

وتنفتح أمامنا ثلاثة أسئلة لا بد من التصدي للجواب عنها.

السؤال الأول: هل كان الخلفاء الآخرون يعلمون بذلك أيضاً، أم أن هذا العلم خاص بهؤلاء؟.

السؤال الثاني: إن هؤلاء الخلفاء من أين علموا بذلك، ومن أي طريق وصلهم الخبر؟.

السؤال الثالث: وهو الأهم، أنهم إذا عرفوا ذلك، فلماذا غضوا النظر عن السفراء، ولم يلقوا القبض عليهم، لأجل فصلهم عن قواعدهم الشعبية أولاً. واستجوابهم عن الإمام المهدي ثانياً. تمشياً مع الخط العام للدولة في محاربة الخط العام للأئمة (ع)؟.

---

[1] نفس المصدر، ص١٨٣.

[2] الكامل، جـ٦ ص٢٤١.

وتوخياً لتقسيم الكلام، يقع الجواب، ضمن بيانات ثلاثة لكل سؤال بيان:

البيان الأول: أننا حيث عرفنا الجهل التام بحال السفراء، من سائر القواعد الشعبية الموالية للدولة، بمختلف طبقاتها فإنه لا يبقى أي دليل على اطلاع جميع الخلفاء بذلك.

فإن الخلفاء لم يكونوا يتقابلون أثناء خلافة أحدهم وبدأ عهد الآخر... لكي نفترض أنه أسر بهذا الأمر، بل إن الخليفة منهم يتولى منصبه إما بعد موت الآخر، أو بعد أن يشارك في عزل سلفه وقتله، وفي كلا الحالين لم يكن الظرف يسمح بمثل تلك المقابلة.

كما أن الخليفة الجديد دائماً غير مسبوق بتوليه للخلافة قبل أن يتولاها فعلاً، تحت ظروف وتأثيرات معينة، فهو لم يكن يستعد لجعل نفسه أهلاً للخلافة قبل ذلك، حتى يسأل سلفه عن بعض الأمور التي قد تخفى عليه.

ومن ثم يستحيل عادة أن نفترض أن الخبر بحال السفراء تسلسل بين أشخاص الخلفاء واقتصر عليهم. بل أن افتراض ذلك يعني أن هذا الخبر موجود بين الطبقات العليا من رجال الدولة يتناقلون فيما بينهم لكي يكون كل خليفة مسبوقاً بالحال من قبل خلافته.

وشيوع الخبر بهذا النحو غير محتمل أساساً. فإننا إذا افترضناه لم يكن بد من تجديد الحملات الشعواء على السفير وعلى قواعده الشعبية. بل لعل المهدي (ع) نفسه يكون في خطر ولم يكن لإبن روح ولا لغيره أي مجال للتقية والمداراة. ولكننا عرفنا أنه كان متمكناً من مدارات الطبقات العليا فضلاً عن الدنيا، وهذا معناه - بكل وضوح - جهل تلك الطبقات بالأمر، إذن فمن أين يصل خبر السفراء إلى سائر الخلفاء.

ومعه فيتعين أن يكون هؤلاء الخلفاء العالمين بخبر السفراء، هم وحدهم المطلعون على ذلك. إلا أن يكون غيرهم قد سلك نفس سبيلهم في الإطلاع على الخبر. على ما سنذكره في البيان الثاني... وهذا لم يرد في التاريخ ما يدل عليه.

كما يتعين أيضاً أن يكون الخليفة العالم بالخبر حريصاً على عدم التصريح به أمام أي شخص. إذ لو صرح به أمام بطانته وخاصته لانتشر الخبر، ولبدأت الحملات القوية ضد السفراء من حيث أن القواد والموالي كانوا أشد تطرفاً من أشخاص الخلفاء في ذلك، ولكان هذا االقول من الخليفة أحسن مستمسك ضده من قبل مواليه ومعارضيه على حد سواء.

البيان الثاني: أننا بعد أن عرفنا أن أي خليفة من خلفاء هذه الفترة لا يمكنه أخذ الخبر، من سلفه ولا من خاصته. كما لا يمكن أن نفترض أنه حصل عليه بعد توليه الخلافة من قبل بعض الموالين للسفراء، لأن شخص الخليفة، وهو أعلى قمة الدولة، أولى من يجب الحذر منه، وأخص من ينبغي التكتم أمامه. ووصول الخبر إليه بالواسطة غير محتمل أيضاً لعدم إطلاع أحد على سفارة السفير ما لم يكن قوي الإرادة صلب الإيمان قابلاً للصمود أمام المطاردة والتعذيب.

إذن فيتعين، أن يكون هؤلاء الخلفاء الإثنين أو الثلاثة، قد عرفوا حال السفراء قبل توليهم للخلافة، وتصيدوا أخبارهم عن طريق إتصالهم ببعض القواعد الشعبية للسفير، من

عامتهم أو خاصتهم، ممن يكون مسبوقاً بالخبر.

وإيضاح ذلك: أننا عرفنا أن الفرد من الخلفاء لم يكن عالماً بأنه سيتولى الخلافة، وقد لا يخطر في ذهنه أن ذلك سيحدث له في يوم من الأيام، لكثرة رجال بني العباس الصالحين لها في نظره، وعدم ابتناء الخلافة على أساس قانوني مضبوط. وإنما ينصّب الخليفة عجالة بعد موت سلفه تحت ظروف غير معينة وبرأي جماعة غير معينين، فاحتمال تولي الفرد العباسي للخلافة كان ضعيفاً، بل قد يكون في غاية الوهن لدى الكثرة الكاثرة منهم... إلا بمجرد الصدفة وتجمع الظروف المقتضية لذلك، عند موت أحد الخلفاء... تلك الظروف المشوشة التي لا يمكن أن يحسب لها حساب قبل أيام فضلاً عن أعوام.

وإذا كان الفرد بنفسه جاهلاً بخلافته، قبل حدوثها. فبالأولى أن يجهلها الناس، بل أن يغفلوا عنها غفلة مطلقة.

إذا عرفنا ذلك، فهمنا بوضوح، كيف يتسنى لجماعة من علماء العامة وأهل السنة. بما فيهم بعض بني العباس، الإتصال بالخاصة وغير الخاصة من الموالين لخط الأئمة (ع). وعقد المجالس العلمية المتعددة معهم، بل وعقد أوثق الصلات القائمة على تبادل حسن النية في جملة من الأحيان بينهم. فقد كان هذا هو ديدن الائمة (ع) مع علماء العامة، ولازال هذا الديدن محفوظاً ومتبعاً بين أصحابهم إلى هذه الفترة التي نؤرخ لها.

ويكفينا أن نسمع حضور السفير ابن روح نفسه لمجالسهم كما أن أبا سهل النوبختي كان يعرب عن مناظراته ومحاجاته[1] إلى غير ذلك مما يطول تعداده. وبالجملة... كان الإرتباط بين علماء المذاهب الإسلامية كبيراً في بغداد في تلك الفترة.

وكان الخاصة الموالون، إذا وجدوا من شخص انفتاحاً وتقبلاً وذهناً واسعاً وصدراً رحباً، ازددوا ثقافة ومعرفة وإطلاعاً. وإذا اطمأنوا بشخص وأحسوا منه الميل إليهم والقناعة باتجاههم، زرقوا له بعض ما يعرفون مما هو أعلى من المستوى العام المعروف من الإسلام.

ومن ثم يكون المظنون، بل المتعين جزماً، بعد سد سائر الاحتمالات الأخرى، كما سبق... أن يكون الراضي والمقتدر قد استقيا معرفتهما عن هذ ا الطريق... حيث كانا قبل خلافتهما يعيشان العقيدة على البساطة والصفاء بعيداً عن جو الدولة الصاخب، فامتزجا بعلماء الخاصة فأحسوا منهما الانفتاح والميل إلى حد ما، فزرقوا إليهما بعض ما يعتبر سراً عن الآخرين كاسم السفير وعمله.

ومن ثم لم يندهش الراضي من إيراد اسم الحسين ابن روح ولم يستفسر من المتكلم عن حاله ولم يسأله عن سفارته ومكانه، فإن الحسين بن روح كان قد تولى السفارة قبل خلافة الراضي بعدة سنوات عام ٣٠٥ واستخلف الراضي عام ٣٢٢، وتوفي ابن روح عام ٣٢٦ كما عرفنا. فيمكن للراضي أن يكون قد عرف بسفارته قبل خلافته بزمن ليس باليسير.

كما ان الراجح أن المقتدر، إنما يبدي الاحترام المتزايد لابن روح باعتبار ذلك.

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٠.

وهذا البيان يشمل أي خليفة يفترض أنه يحمل فكرة عن السفراء من خلفاء تلك الفترة. ما عدا المعتمد الذي بدأت تلك الفترة أثناء خلافته. فإنه لا ضرورة إلى افتراض كونه مسبوقاً بالاتصال بعلماء الخاصة قبل خلافته.

بل يكفي فيه ما علمناه من احترام الإمام العسكري (ع) والإيمان بقدسيته وصدق سجيته... إلى حد طلب منه أن يدعو له. فإن مسلك الإمام في العلم والتقوى، كاف لأخذ مثل هذه النتائج المهمة.

ولم يعلم من المعتمد أنه كان عالماً بالسفراء بقليل ولا بكثير. وخاصة أن خبر السفارة في أول وجودها، وهو محاط بالكتمان والحذر، أقل انتشارا من أزمنتها المتأخرة. علماً أن شخص الخليفة وخاصته، هم أولى من يكتم عنه ويتقي منه. فلم يكن ليصل إليهم الخبر بحال من الأحوال وإنما حصل بعض الخلفاء المتأخرين على الخبر، قبل خلافتهم، بصفتهم أفراداً من علماء العامة المتفتحين.

البيان الثالث: أننا نستطيع أن نجيب عن السؤال الثالث بوجهين:

الوجه الأول: وهو مترتب على البيان الثاني الذي ذكرناه. وذلك: أن الخليفة العالم بأمر السفراء، لما لم يصبح عالماً، بأمرهم إلا بعد كونه منفتحاً على خطهم ومطمئناً إليه بقليل أو بكثير. فهو لا يستطيع التخلص نفسياً وفكرياً من هذا الإطمئنان، بعد توليه للخلافة.

إذن فبالرغم من كونه يجد نفسه عالماً بحقيقة السفراء، ومسؤولاً عن حماية خط الخلافة العباسي. إلا أنه يحس بالمسؤولية أيضاً تجاه السفراء، في حفظهم والستر عليهم، وفاء للخط الذي انفتح عليه قبل خلافته. وفي الحدود التي لا تنافي الأمن العام في الدولة.

ومعه فهو لا يصرح برأيه لأحد من خاصته، حفاظاً على السفراء وعلى نفسه أيضاً. أما محافظته على السفراء فباعتبار علمه أنه لو صرح بذلك لخرج الأمر من يده ولبدأت الحملات على السفراء وقواعدهم الشعبية من دون الرجوع إلى رأيه... من قبل قواده ووزرائه، فإنهم لم ينفتحوا انفتاحه ولم يروا رأيه، وأما محافظته على نفسه فلعلمه أنهم لو علموا بحاله لما انتخبوه، وانهم على استعداد لإزالته بمجرد تهمته بذلك فضلاً عن العلم به منه. وعلى أي حال، نرى الخليفة يلوذ بالصمت تكتماً وحذراً.

ومن هنا يتضح: أن هذا الشأن خاص بالخليفة وحده ولا يشمل الآخرين. ومن هنا نجا السفراء من المطاردة الفعلية، واستطاعوا التكتم، في عهد المقتدر والراضي العارفين بشأنهم، لأن من يعلم بهم وهو شخص الخليفة، غير عازم على مطاردتهم، ومن هو عازم على مطاردتهم، وهم الآخرون، غير عالمين بشأنهم.

كما يتضح: إن القواعد الشعبية العامة الموالية للدولة، بمختلف طبقاتها، كانت خالية الذهن عن إتصالات الخليفة قبل خلافته. أو أنهم - على الأقل - علموا بها ولكنهم لم يطلعوا على ميله وانفتاحه ومن هنا وقع عليه الاختيار للخلافة. فإنه كان يتكتم جزماً بذلك قبل خلافته وبعدها، بحيث يخفى حاله على الآخرين وعلى التاريخ العام المدون أيضاً.

كما يتضح من ذلك، انه يمكن القول: بأن قتل المقتدر للحسين بن منصور الحلاج عام ٣٠٩، وقتل الراضي لابن ابي العزاقر الشلمغاني عام ٣٢٢، كما سبق ان عرفنا -

وكلاهما ادعيا السفارة زوراً -. قد كان مستنداً الى انفتاحهما ايضاً. أي ان ما قلناه سابقاً من ان قتلهما لهذين الرجلين المنحرفين، عمل مشترك في مصلحة خط السفراء ... هذا المعنى كان ملحوظاً للخليفة فعلاً، وإن ألبسه بلباس آخر، تكتماً وتحذراً.

يبقى سؤال واحد وهو ان الخليفة على فرض انفتاحه على خط السفراء وميله اليه، كيف رضي بان يتولى الخلافة، ولماذا لم يسلمها إلى من يرى أنها حقه بعد أن تولاها.

ومختصر الجواب: أننا إن فرضنا أن الخليفة كان قد أصبح قبل خلافته شيعياً مخلصاً تماماً... إذن فقد يصبح معرضاً للقتل على تقدير تصريحه برأيه ورفضه للخلافة. على أنه - لو كان كذلك - لعلم أنه ليس هناك من يدفع الخلافة إليه، فإن المهدي (ع) غائب والسفير غير مأمور بتولي الخلافة... كما أنه ليس هناك من يقبل تنازله عنها فإنه لو تنازل يعود الحكم إلى شخص عباسي آخر، لا إلى من يعتقده أهلاً لذلك، ولعله يكون أسوأ اتجاهاً ضد السفراء منه فيما إذا تولاها.

وإن لم نفرض في مثل هذا الخليفة ذلك، ولا حاجة إلى مثل هذا الإفتراض بطبيعة الحال، بل يكفي فيه افتراض كونه وفياً للصحبة السابقة مع الخاصة، محترماً لعلمهم وتقواهم... وهذا هو الذي أكدنا عليه في البيان الثاني. فأذا كان الحال كذلك، فإنه لا يحتمل في حقه رفض الخلافة حين تعرض عليه، بما فيها من ملك وقوة وإغراء. فإنها مما تنال بالسيف وتهرق في سبيلها الدماء. فكيف إذا حصل عليها بطريق سهل بسيط.

***

الوجه الثاني: ان نغض النظر عن الوجه الاول فنفترض الخليفة عالماً بسفارة السفراء، وغير حريص على الوفاء معه، بل يرى السير على خط الدولة ألزم والمحافظة على امنها وصيانتها ارجح.

الا اننا نقول: انه كان عاجزاً عن تجريد الحملات على السفراء للقبض عليهم واستجوابهم وتعذيبهم. أو على الاقل، لم يكن يرى من مصلحة الدولة حدوث ذلك.

وذلك: لما يراه الخليفة عياناً ويعيشه من التصدع في اركان الدولة والحروب في أطرافها عن قرب وعن بعد ... فصاحب الزنج اولاً والقرامطة ثانياً والخوارج ثالثاً وقواد الاطراف رابعاً، ومشاكل الوزراء والحرس وتمرداتهم واحتجاجاتهم على كثير من الاوضاع خامساً ... كل ذلك مما يشتت قوى الدولة ويدعها تحارب في عدة جبهات وتضطر لصرف الاموال في مختلف الجهات.

مضافاً الى ان نجم الخلافة كان لا زال مستمراً بالافول، ولم تواجه الأمة بعد المعتضد - خلال هذه الفترة - خليفة قوياً يؤبه به ويركن إليه.

فالخليفة لم يكن يجد القدرة، أو لم يكن يجد المصلحة، في أن تفتح الدولة جبهة جديدة للحرب، بتجديد الحملات ضد السفراء، وما يحتمله من استتباع ذلك من تحركات وإراقة دماء في نفس العاصمة بغداد ... مسكن الخلافة والسفراء، وما قد يستتبعه من ثورات في الأطراف من قبل المخلصين الداعين الى الرضا من آل محمد ... وقد عرفنا مقدار حذر الدولة من هذه الثورات وفرقها من حدوثها.

وما قلناه من قلة هذه الثورات خلال هذه الفترة ... إنما هو أمر ندركه بعد نجاز

الحوادث وتمخض النتائج خلال التاريخ. ولم تكن الدولة يومئذ بمدركة لذلك، وهي تعيش تلك الاحداث مباشرة وقريبة العهد من كثير من هذه الثورات ومعاصرة لبعضها بالفعل والتي من اهمها دولة طبرستان. فكل ذلك مانع لا محالة للدولة عن ان تجرد الحملات ضد السفراء، حفاظاً على البقية الباقية من قوى الدولة، في جبهاتها المختلفة.

وهذا هو الذي يوضح لنا ... كيف ان الخليفة لا يصرح للآخرين بما يعلمه من امر السفراء. فإنه يعلم انه لو صرح بذلك لخرج الأمر من يده، ولبدأ الآخرون الحملات التي لم يكن مقتنعاً بكونها صحيحة وذات مصلحة بالنسبة إلى الدولة.

يضاف إلى ذلك إمكان افتراض أن الخليفة العالم بأمر السفراء كان يعلم أيضاً بعدم عزمهم على القيام بأي حركة اجتماعية عامة، ومن ثم فهو لا يشكل خطراً مباشراً على الدولة، ومن هنا كان يرى الخليفة بوضوح أن الوقوف في وجه الأعداء المحاربين عن قرب في البلاد أو عن بعد، أولى من صرف المال والجهد ضد أمر لا ضرر منه. خاصة وهو يحتمل أن السفراء وقواعدهم الشعبية لو جوبهوا بالتحدي لأمكن أن يصبحوا له جبهة قتال أخرى لا تقل ضرراً عن أي جبهة أخرى بل قد تزيد.

الأمر الثامن: في مقدار ارتباط السفراء بقواعدهم الشعبية ذكرنا فيما سبق، انه لم يكن يعرف باسم السفير إلا من عرف فيه الإخلاص العظيم والإستعداد للتضحية والفداء. وهم الخاصة الأقلون بطبيعة الحال.

إلا أن المفهوم من مجموع النقل التاريخي في روايتنا، أن القواعد الشعبية الموالية في بغداد خاصة وفي العراق عامة، كانت تعرف - على العموم - فكرة السفارة وكيفية الإتصال بالسفير ولو بوسائط. وإن عدداً مهماً من خاصتهم وعلمائهم ومبرزيهم، كانوا على إتصال مباشر بهم وعلم بمسؤولياتهم. وقد يقوم جملة منهم بالوساطة بين السفير والمجتمع لإبلاغ توقيعات المهدي وتوجيهاته إلى الناس. قال الشيخ الطوسي: وقد كان في زمان السفراء الممدوحين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل[١].

وقد يرتبط الفرد العادي من القواعد الشعبية الموالية، بواحد من هؤلاء الخاصة، لقضاء مقصوده عن طريق السفير، من دون معرفته بشخص السفير ولا مكانه ولا عمله الإجتماعي الظاهر. ولا يكون هذا الواسطة على استعداد للتصريح بذلك باعتبار كون الفرد العادي، غير قادر على الكتمان، ولا على مستوى المسؤولية والإخلاص. وسنسمع أسماء جماعة من هؤلاء الوسطاء في الفصل الأخير من هذا القسم من التاريخ.

وعلى أي حال فقد سمعنا فيما سبق أنه كان لأبي جعفر العمري في بغداد نحواً من عشرة أنفس، منهم أبو القاسم أبن روح ﷺكانوا وكلاء على الأموال والتجارات. إلا أن استعمالهم على ذلك كان للتغطية على الأمر وزيادة الحذر والكتمان. كما هو الحال في السفير نفسه، وفي الواقع كانوا وكلاء في المال وفي قيادة قواعدهم الشعبية. وقد سمعنا كيف أن الحسين بن روح ﷺ يلقي بأسراره إلى الرؤساء من الشيعة[٢].

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٥٧.

[2] الغيبة، ص٢٢٧.

كما نسمع أن ابن روح رضي الله عنه، كان له الوكلاء منهم الشلمغاني قبل إنحرافه[1]، وآخرين. وفي بعض الروايات يعبر بقول الراوي: كتبت إلى الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح، وهو ظاهر بوجود واسطة بينه وبين الراوي... لعدم وجود البريد يومئذ بالنحو المعروف الآن.

فكان الأمر في بغداد والأطراف يجري على هذا النسق، فكانت توزع تعاليم الإمام المهدي (ع) وتجبى الضرائب الإسلامية والحقوق الشرعية، بشكل هرمي، يكون السفير قمته، والوكلاء الخاصون وسطه، والقواعد الشعبية الموالية قاعدته، وذلك مبالغة في الخفاء والحذر والتستر.

وأما في الأطراف البعيدة، فالأمر في مبدأ الغيبة الصغرى وتحقق فكرة السفراء، كان مختلفاً عن ذلك إلى حد كبير، فقد كان الأمر عند الكثيرين غامضاً مجملاً.

صحيح، أن المهدي (ع) نفسه أسس الأساس الرئيسي لإرتفاع هذا الغموض، منذ اليوم الأول للغيبة الصغرى، حين ذكر لوفد القميين أنه سيعين لهم رجلاً في بغداد تدفع إليه الأموال وتخرج عنه التوقيعات. فكان لهذا الوفد أثره الكبير في إيضاح الفكرة في العراق وفي قم وأطرافها إلى حد كبير.

إلا أن الإنتشار المطلوب لهذه الفكرة. يحتاج إلى عدة سنوات خاصة وهو يعيش جو التكتم والحذر، في كل أصقاع البلاد الإسلامية ومن هنا كان الأمر في مبدأ الغيبة الصغرى غامضاً لدى الكثيرين ومبهماً مجملاً.

فهذا محمد بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازي، يرد العراق شاكاً بعد وفاة الإمام العسكري (ع)، باحثاً عن خلفه[2]. وفي الدينور حين أراد أهلها بعد وفاة الإمام بسنة أو سنتين، أن يسلموا أموالهم إلى أحمد بن محمد الدينوري ليحملها إلى حيث يجب تسليمها... فأجابهم: يا قوم هذه حيرة ولا نعرف الباب في هذا الوقت.

انظر إنه يعرف السفارة وكونها مطبقة في ذلك الحين، ويعرف كونها في بغداد، لكونه قصد بغداد بعد ذلك باحثاً عن السفير، كما جاء به النقل[3]. ولكنه يعترف بجهله باسم وشخص السفير [الباب] في ذلك الوقت.

وفي مصر، خرج أبو الرجاء المصري ، وكان من الصالحين، بعد مضى الإمام العسكري (ع) بثلاث سنين، خرج في طلب خلفه[4] والتعرف على وظيفته وتكليفه في تلك الفترة.

ومن الطبيعي أن يثور مثل هذا الغبار في أول فترة الغيبة الصغرى في المناطق النائية عن المركز. ولكنه ينجلي تدريجياً بعد أن يستطيع هؤلاء الباحثون عن الأمر أن يحصلوا على المراد، فيعرفوا شخص السفير أو يقابلوا الامام (ع) نفسه أحياناً. فيرتفع شكهم ويرجعون إلى بلدانهم لكي يبلغوا ما رأوا من الحق، مضافاً إلى تبليغ وفد القميين وما

---

[1] المصدر، ص١٨٣.
[2] انظر الغيبة، ص١٥٩. والمنتخب، ص٣٨٣.
[3] انظر البحار، جـ١٣ ص٧٩.
[4] انظر اكمال الدين المخطوط وغيره.

يقوم به من جهد، فيستتب اليقين وتهدأ النفوس.

وإذ تتضح جلية الأمر يصبح نفس النظام الهرمي مطبقاً في الأطراف أيضا، حيث يرجع الناس هناك إلى الوكلاء المبثوثين في البلدان ويرجع هؤلاء بالمراسلة إلى السفير في بغداد.

***

فهذه هي أهم الأمور التي تحدد الخصائص العامة والمضمون الإجتماعي للسفارة، الذي عقدنا من أجله هذا الحقل الأول.

الحقل الثاني: في تفاصيل أعمال السفراء:

سبق أن قلنا أننا خلال هذا البحث لا نحاول استقصاء كل ما ورد في تاريخهم من أخبار، بل حسبنا أن نعطي لكل عنوان نعقده من الأمثلة ما يجليه، من دون تطويل.

كما أننا حين نتحدث عن نشاط السفراء، نتحدث عنهم بنحو عام لإنهم لا يكادون يتميزون في الأساليب، باعتبار صدورهم من منبع واحد، هي توجيهات الإمام المهدي (ع). وكل ما يستقل به بعض السفراء من خصائص راجع إلى اختلاف المصالح التي يراها المهدي (ع) في ذلك، بحيث لو كان السفير الآخر في محله لقام بنفس العمل لا محالة.

وفي هذه الحدود يقع الكلام في اعمال السفراء، ضمن عدة نقاط:

النقطة الأولى: إقامة الحجة على إثبات صدقهم بإظهار المعجزات على المستوى الذي سبق أن عرفناه وبحثناه، ينقطع لسان الطاعن ويزداد يقين المتيقن.

ووجه الحاجة إلى مثل ذلك العموم، هو أن منصب السفارة عن الإمام المهدي (ع)، منصب مهم جليل تصبو إليه الأنظار وتتشوق إليه النفوس. ومن ثم لم يكتف جماعة ممن لا حريجة له في دينه بمجرد الأمل بالحصول عليها. بل ادعى جماعة السفارة فعلاً عن الإمام المهدي (ع) كذباً وزوراً، استدراراً للأموال واستجلاباً للأنظار، فلحقته لعنة الله والمهدي والتاريخ، على ما سنعرف في الفصل القادم.

ومن ثم احتاج السفراء إلى إقامة الحجة على صدقهم من ناحيتين:

إحداهما: كون السفير صادقاً في قوله، وغير طامع بالزعامة المزيفة في دعواه للسفارة.

وهذه الناحية، وإن كانت تثبت بأمور عديدة، منها: وثاقة السفير في نفسه بحسب التجربة التي يعيشها الناس معه، ومنها: مدح الأئمة (ع) للسفيرين الأولين... وقد كان ذلك مشهوراً معروفاً بينهم ومنها إيعاز كل سفير إلى خلفه أمام جمع من الخاصة. إلا أن المعجزة - على أي حال - ذات أثر حسي مباشر أقوى في إزالة الشك للشاك وأنفع في التأثير على أولئك الوافدين الذين لم يعيشوا تلك الأمور وإنما نقلت إليهم بعضها بنحو السماع الظني.

ثانيتهما: إفحام المدعين للسفارة زوراً وإظهار كذبهم ودجلهم وذلك لإنه إذا

اتضح للفرد جلياً قدرة السفير على إقامة خوارق العادة وعجز الآخر عن ذلك، تعين لديه صدق الأول وكذب الثاني لا محالة.

وقد سبق أن حملنا عن بعض المعجزات فكرة مختصرة، ونعرض له الآن، بشيء من التفصيل مقروناً ببعض الأمثلة:

فمن ذلك: ما قاله الحسين بن روح للراوي الذي ناقشه في بعض الأمور العقائدية، فغدا عليه من الغد وهو يقول في نفسه: أتراه ذكر لنا يوم أمس من عند نفسه؟ فابتدأه ابن روح، بدون سبق الكلام قائلاً: يا محمد بن إبراهيم، لئن أخر من السماء فتخطفني الطير أو تهوى بي الريح في مكان سحيق أحب إليّ من أن أقول في دين الله برأيي ومن عند نفسي. بل ذلك من الأصل ومسموع من الحجة صلوات الله وسلامه عليه[١].

انظر كيف اقترنت أمور ثلاثة أنتجت نتيجة واضحة. احدها: شك المخاطب. والآخر: التأكيد الذي ذكره أبن روح في كلامه والثالث: أن ابن روح ابتدأه بالكلام بما في نفسه قبل أن يعرب عنه وهو خرق للنواميس الطبيعية، وعلم الغيب ببعض مراتبه، وبذلك ارتفع شكه، ولم يكن شكه ليرتفع دون ذلك.

ومن ذلك: أن ابن روح رضي الله عنه، تكلم مع امرأة من أهل آبة، بلغة قومها. فإنها جاءت تحمل معها ثلاثمائة دينار لكي تسلمها الى السفير، وقد استصحبت معها مترجماً، ليكون واسطة في التفاهم بينهما ولكن أبو القاسم بن روح أقبل عليها وتكلم معها بلسان آبي فصيح بادئاً بسؤال أحوالها وحال صبيانها، فاستغنت عن الترجمة، وسلمت المال، ورجعت[٢].

انظر لهذه الحجة الساذجة البسيطة، التي تزيل ما قد يكون علق في قلب هذه المرأة الوافدة من الشك، أو من ثقل المسؤولية بدفع المال إليه.

ومن ذلك إخبار السمري بوفاة علي بن الحسين بن بابويه القمي فكتب المشايخ تاريخ ذلك اليوم، فورد الخبر انه توفي في ذلك اليوم[٣].

ومن ذلك: أن أبا جعفر العمري أخرج إلى محمد بن متيل، ثويبات معلمة، وصريرات فيها دراهم، وقال له: تحتاج أن تصير نفسك إلى واسط في هذا الوقت، وتدفع ما دفعته إليك إلى أول رجل يلقاك عند صعودك من المركب في واسط[٤]. وبعد أن ينفذ ابن متيل هذا الامر يرى الشخص المقصود، كما وصفه العمري، ويظهر له من تضاعيف الحادثة أن صرة الثياب هي كفن لمحمد بن عبيد الله الحايري وصرة الدراهم كراء الحمالين والحفار.

ومن ذلك : أن أبا جعفر العمري رضي الله عنه وصله رسول من قم إلى بغداد يحمل أموالاً للإمام (ع). وعندما دفعها إليه وأراد الإنصراف، قال له أبو جعفر: قد بقي شيء

---

[1] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٩٩.

[2] الغيبة، ص١٩٥.

[3] انظر الغيبة، ص٢٤٢. ومنتخب الأثر، ص٣٩٩.

[4] انظر منتخب الاثر، ص٣٩٦. واكمال الدين المخطوط.

مما استودعته، فأين هو؟. فقال له الرجل: لم يبق شيء يا سيدي في يدي إلا وسلمته. فقال له أبو جعفر: بلى قد بقي شيء فارجع إلى ما معك وفتشه وتذكر ما دفع إليك.

فمضى الرجل وأجهد نفسه أياماً في البحث والتفكير، فلم يفلح فعاد إلى أبي جعفر يائساً. فقال له أبو جعفر: فإنه يقال لك - يعني من قبل المهدي (ع)-: الثوبان السردانيان اللذان دفعهما إليك فلان ابن فلان، ما فعلا. فقال له الرجل: إي والله يا سيدي، لقد نسيتهما حتى ذهبا عن عقلي، ولست أدري الآن، أين وضعتهما.

وبحث الرجل عنهما طويلاً. وسأل كثيراً فلم يقف لهما على خبر فرجع إلى أبي جعفر فأخبره. فقال له أبو جعفر: يقال لك إمض إلى فلان بن فلان القطان الذي حملت إليه عدلي القطن، في دار القطن، فافتق أحدهما، وهو الذي مكتوب عليه كذا وكذا، فإنهما في جانبه.

فتحير الرجل مما أخبر به أبو جعفر، ومضى لوجهه إلى الموضع ففتق العدل المذكور، فإذا الثوبان في جانبه، قد اندسا مع القطن فأخذهما وجاء بهما إلى أبي جعفر وسلمهما إليه[١].

انظر إلى صراحة أبي جعفر ﵁، بأن هذه التعليمات ليست منه. وإنما هي اوامر الإمام المهدي (ع) وتعاليمه، وهذا معنى ما قلناه من أن ما يخبر به السفراء من الأمور الغائبة. إنما هي بتعليم منه (ع). وهي تدل بوضوح - أمام هذا الرسول القمي - على صدق سفارة السفير وحقانية دعواه. بل على جلالة شأنه، وعناية الإمام المهدي به.

وانظر إلى هذا التزريق التدريجي للاخبار عن الثوبين الضائعين إذ أخبره أولاً عن شيء ضائع، ثم أخبره عن جنسه وهو أنهما ثوبان سردانيان. ثم أخبره عن مكانهما، وكان يفصل بين كل إخبار وآخر عدة أيام. وهذا يوفر حشداً نفسياً من التوجه الذي يمهد طريق اليقين بالنتيجة والشعور بضعف النفس وتفاهتها أمام هذا التيار الجارف من الحجج الدامغة... التي لا تفسير لها إلا كونها واقعة في طريق الله عز وجل رب العالمين العلي العظيم.

ومع ذلك: أن الشلمغاني بعد إنحرافه وتزويره، أرسل إلى الشيخ الحسين بن روح يسأله أن يباهله. وقال: أنا صاحب الرجل - يعني الإمام المهدي (ع)- وقد أمرت بإظهار العلم. وقد أظهرته باطناً وظاهراً. فباهلني. فأنفذ إليه الشيخ ﵁ في جواب ذلك: أينا تقدم صاحبه فهو المخصوم. فتقدم العزاقري، فقتل وصلب. وأخذ معه ابن ابي عون. وذلك في سنة ٣٢٣[٢].وسيأتي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى في مستقبل هذا البحث.

النقطة الثانية : المساهمة في إخفاء المهدي (ع). وهو ما كان كل واحد من السفراء، يكافح في سبيله ويؤكد عليه ملياً. وكيف لا، وهو على مستوى المسؤولية التي عبر عنها بعض الخاصة من معاصريهم بأنه لو كانت الحجة تحت ذيله وقرض بالمقاريض ليكشف الذيل، عنه لما كشفه كما سبق أن سمعنا .

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٧٩.

[2] الغيبة، ص١٨٧.

فمن ذلك: أن عبد الله بن جعفر الحميري وأحمد بن اسحاق الأشعري وهما من أجلاء علماء الأصحاب وخاصة الموالين لخط الأئمة (ع). كما عرفنا من القسم الأول من هذا التاريخ طلبا من ابي عمرو عثمان بن سعيد السفير الأول أن يخبرهما عن اسم الإمام المهدي (ع) فقال: نهيتم عن هذا.

وفي رواية أخرى عن نفس الواقعة أنه قال: محرم عليكم أن تسألوا عن ذلك. ولا أقول هذا من عندي وليس لي أن أحلل وأحرم ولكن عنه (ع). فإن الأمر عند السلطان أن أبا محمد (ع) مضى ولم يخلف ولداً وقسم ميراثه اخذه من لا حق له، وصبر على ذلك . وهو ذا عياله يجولون وليس أحداً يجسر أن يتعرف إليهم وينيلهم شيئاً. وإذا وقع الإسم وقع الطلب. فاتقوا الله وأمسكوا عن ذلك[١].

وقد درسنا فيما سبق، بكل تفصيل الظروف المقتضية لهذا النهي المشدد عن ذكر الإسم، حتى أمام مثل هؤلاء الخاصة. خوفاً من أن يتسرب ببطء - ولو عن غير قصد - إلى اصحاب النيات السيئة والنفوس المريضة من عملاء الدولة أو ممن يلين لها ويخاف من سطوتها، فيصرح بسره ويكشف ما في نفسه.

وخرج التوقيع من المهدي (ع) إلى محمد بن عثمان العمري السفير الثاني رضي الله عنه، إبتداء من غير مسألة: ليخبر الذين يسألون عن الإسم: إما السكوت والجنة، وإما الكلام والنار. فإنهم إن وقفوا على الإسم أذاعوه. وإن وقفوا على المكان دلوا عليه[٢].

إنه (ع) يأمر سفيره أن يخبر أولئك الفضوليين الذين يسألون عن الإسم... أنهم مأمورون بالسكوت. فإنهم إن تقدموا بشيء في هذا السبيل، فالنار مثواهم وبئس المصير.

وانظر إلى العلة التي يذكرها... إنه يشير إلى ضعف الإخلاص والإرادة عند الفرد المسلم. وإن كان سائراً في خط الأئمة (ع) فإنه إن اطلع على الإسم أفشاه، وصرح به تحت الضغط الحكومي العالي، وإن عرف المكان دل عليه الناس والسلطات.

وقد أثيرت هذه التساؤلات في أغلب أمرها، في السنوات الأولى من فترة الغيبة، وهذا ملحوظ مما نقلناه من أن التحريم صادر عن السفيرين الأولين، ولم يصدر من السفيرين الأخيرين شيء ملحوظ في ذلك.

وعلى أي حال. فقد كان المتسائلون يغفلون أو يتناسون التبليغات القديمة من الأئمة الماضين (ع)، كقول الإمام الهادي الذي سمعناه في القسم الأول من هذا التاريخ: إنكم لا ترون شخصه ولا يحل ذكره باسمه. قال الراوي: فقلت فكيف نذكره؟ فقال: قولوا: الحجة من آل محمد (ص)[٣]. وقول الإمام الصادق (ع): صاحب هذا الأمر لا يسميه باسمه إلا كافر[٤].

وعلى أي حال، فهذا الكتمان الشديد، منوط بعدم وجود مصلحة كبرى في الدلالة على مكان الإمام (ع) ومقابلته، أما لو وجدت مثل هذه المصلحة، لم يكن إلى ذلك من بد،

---

[1] الغيبة، ص٢١٩. وانظر أصول الكافي [المخطوط].

[2] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٢٢.

[3] انظر اصول الكافي [المخطوط].

[4] المصدر السابق [المخطوط].

ومما يندرج في ذلك: أن أبا جعفر العمري ﵁، حين رأى أن أبا طاهر بن بلال، وهو أحد مدعي السفارة زوراً، يحتكر الأموال التي للإمام (ع) ولا يدفعها إلى سفيره الحق، اصطحبه وأدخله إلى بعض دوره. يقول أبو طاهر: فأشرف عليّ من علو داره فأمرني بحمل ما عندي من المال إليه. فقال: فقال له أخوه: ومن أين علمت أنه صاحب الزمان. قال: قد وقع عليّ من الهيبة له ودخلني من الرعب منه ما علمت أنه صاحب الزمان[1].

فكان المهدي (ع) - فيما تدل عليه هذه الرواية - يرى المصلحة في ان يقابل المدعي المزور وجهاً لوجه، ويأمره بدفع الأموال وعدم احتكارها. فكان أن ذهب به السفير إلى بعض دوره، وتمت المقابلة هناك. وكانت المقابلة قصيرة ورهيبة بالنسبة إلى هذا المزور... وهو يعلم بكذب نفسه، وسوء تصرفه.

والطريف في امره أنه اضطر إلى الاعتراف بعدم معرفته بصاحب الزمان المهدي (ع) شخصياً، بالرغم من أنه يدعي السفارة عنه، وهذا يدل بكل وضوح على كذبه وإفحامه.

وكان المهدي (ع) يعلم بأن هذا الرجل، بالرغم من سوء تصرفه فإنه لن يدل السلطات عليه، لأنه - في واقعه - يعيش باسم السفارة عن المهدي (ع) ويقبض الأموال من الناس ويتكلم معهم على هذا الأساس... فمن غير المنطقي بالنسبة إليه أن يدل السلطات على تلك الدار التي تمت فيها المقابلة. مضافاً إلى أن اتصاله بالسلطات قد يكون سبباً لإنزالهم العقاب عليه وتجريده من أمواله، بصفته مدعياً للسفارة، مضافاً إلى ما يفكر به هذا الشخص، بشكل اليقين أو الظن على الأقل، من أن الإيعاز إلى السلطات بذلك، سوف لن يجدي نفعاً في القبض على المهدي (ع). فإنه يستطيع أن يخفي نفسه بمختلف السبل ولن يكون هذا بأهم من حوادث الكبس التي وقعت على دوره (ع)، فلم يتهيأ للسلطات القبض عليه بحال.

النقطة الثالثة: إلتزام السفراء بالتكتم والحذر. وقد سبق أن عرفنا هذا المسلك، وحملنا عن أسبابه ونتائجه فكرة كافية، وغاية غرضنا في هذه النقطة أن نعرض أمثلة من ذلك، في حدود ما ورد من تاريخ.

فمن ذلك: ما سمعناه من أن أبا جعفر العمري ﵁... وقد كان الأمر حاداً جدا والسيف يقطر دماً... كان يتسلم الأموال الراجعة إلى الامام (ع) من اصحابها بصفته تاجراً من التجار، ولا يدفع بها وصلاً لئلا يتسرب إلى السلطات.

وكان ما يحمل إلى أبي جعفر من المال، لا يقف من يحمله على خبره ولا حاله. وإنما يقال له: امض إلى موضع كذا وكذا، فسلم ما معك، من غير ان يشعر بشيء. ولا يدفع له كتاب لئلا يوقف على ما تحمله منه.

وحين نص أبو جعفر قبل موته بسنتين أو ثلاث على الحسين بن روح، وأمر بتسليم الأموال إليه. كان يطالب ابن روح بالوصول. فشكا ذلك إلى ابي جعفر. قال الراوي: - وهو أحد حملة المال إليه - فأمرني ان لا أطالبه بالقبوض يعني الوصولات... وقال: كل

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٦.

ما وصل إلى أبي القاسم فقد وصل إلي. فكنت أحمل بعد ذلك، الأموال إليه ولا أطالبه بالقبوض[١].

وحين آلت السفارة إلى الحسين بن روح بعد وفاة العمري، ازداد تمسكاً بالحذر والكتمان، إلى حد إظهار التدين بمذهب أهل السنة والجماعة والدفاع عنه. وقد سمعناه يُظهر تأخير أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) في الأفضلية على جميع الخلفاء الراشدين الثلاثة.

ولم يكتف ابن روح بإظهار ذلك، بل شمل لطفه وعطفه معاوية بن أبي سفيان أيضاً... فقد بلغه أن بواباً له قد لعن معاوية وشتمه فأمر بطرده وصرفه عن خدمته. قال الراوي: فبقي مدة طويلة يسأل في أمره، فلا والله ما رده إلى خدمته[٢].

إن أبن روح لم يمدح معاوية... ولكنه في نفس الوقت لا يرى من صالح عمله كسفير عن الإمام المهدي (ع) وجود من يلعن معاوية في بيته أو عند بابه... حتى لا يكون هذا مستمسكاً ضده عند الدولة في يوم من الأيام .

وكان رضي الله عنه ، يستعمل نفس هذا الأسلوب مع سائر الناس ما عدا من يعلم بإخلاصه وقوة إيمانه، حتى أنه كان عشرة ذاهبين إلى ابن روح تسعة يلعنونه وواحد يشكك، فيخرجون من عنده، تسعة يتقربون إلى الله بمحبته وواحد واقف[٣].

وهم إنما أصبحوا من محبيه، باعتبار إفاضته في فضائل الصحابة ودعوته الى مذهب الخلفاء الراشدين. لا باعتبار انه قد أثر على هؤلاء في جلبهم إلى خط الائمة (ع)، وجعلهم مخلصين له. ولذا يقول الراوي: لانه كان يجارينا في فضل الصحابة ما رويناه وما لم نروه فنكتبه لحسنه عنه، رضي الله عنه .

ولهذا المسلك فائدة جمة في ابعاد النظر عنه، وحسن ظن العامة به واحترام الخليفة المقتدر له. إلا انه مع ذلك لم ينج من السجن اياماً يسيرة في دار المقتدر عام ٣١٢[٤]. وبالطبع كان لمسلكه هذا، الأثر الكبير في تخفيف السجن عليه وقصر مدته.

النقطة الرابعة: إخراج توقيعات الإمام المهدي (ع) وحل المشكلات وتذليل العقبات التي قد تصادف بعض قواعدهم الشعبية في طريقها.

وفي الحقيقة ان المشكلات إنما تحل والحاجات إنما تقضى، نتيجة لتعاليم الإمام المهدي (ع) الواردة في توقيعاته، ومن هنا يعتبر التوقيع عملاً من أعماله، وإن استند إلى السفير باعتبار إظهاره والعمل على تطبيقه، كما سبق ان قلنا.

وعلى أي حال، فنحن ذاكرون العناوين العامة للتوقيعات مع مثال واحد لكل منها، محيلين التفصيل إلى ما سنسمعه في الفصل الخاص بأعمال المهدي (ع) من هذا التاريخ.

ونحن إذا لاحظنا أثر التوقيعات من الناحية الإجتماعية في حل المشكلات وقضاء الحاجات، نراها تندرج ضمن عدة أمور:

---

[1] المصدر، ص١٨٠.
[2] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٣٧.
[3] المصدر، ص٢٣٨.
[4] المصدر، ص٢٥٢ وص١٨٧.

الأمر الأول: حل المشكلات العائلية، وتحويل الأسرة إلى أسرة سعادة وهناء.

فمن ذلك: أن زوجاً حمل زوجته إلى بيت أبيها، فأقامت فيه سنين، لا يسمحون لها بالرجوع إلى منزل زوجها، ولا تجدي محاولات الزوج في ذلك، ثم أنه أتى بغداد وسأل الدعاء من الإمام عن طريق الحسين بن روح. فخرج التوقيع: والزوج والزوجة فأصلح الله ذات بينهما. فسهل الله له نقل زوجته بأيسر كلفة، وأقامت معه سنين عديدة وأنجبت منه أولاداً.

قال الزوج [وهو الراوي]: واسأت إليها إساءات استعملت معها كل ما لا تصبر النساء عليه، فما وقعت بيني وبينها لفظة شر ولا بين أحد من أهلها إلى أن فرق الزمان بيننا[١].

الأمر الثاني: تيسير الشفاء لأمراض قد أزمنت وطال علاجها.

فمن ذلك: أن شخصاً خرج به ناسور. فعرضه على الأطباء وأنفق في التداوي عليه مالاً، فلم يجد فيه شيئاً، فكتب رقعة إلى الامام (ع) يسأل فيها الدعاء. فخرج التوقيع إليه قائلاً: ألبسك الله العافية وجعلك معنا في الدنيا والآخرة.

يقول: فما أتت عليّ جمعة حتى عوفيت، وصار الموضع مثل راحتي. فدعوت طبيباً من أصحابنا وأريته إياه. فقال: ما عرفنا لهذا دواء، وما جاءتك العافية إلا من الله بغير احتساب[٢].

الأمر الثالث: طلب الولد.

فمن ذلك: أن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، أرسل إلى أبي القاسم بن روح بواسطة أبي جعفر محمد بن علي الأسود، يسأل الإمام المهدي (ع) أن يدعو له أن يرزقه ولداً ذكراً. فسأله أبو جعفر الأسود لأبن بابويه ولنفسه، فأخبره ابن روح بعد ذلك بثلاثة أيام: أنه (ع) قد دعا لأبن بابويه، وأنه سيولد له ولد مبارك ينفع الله به، وبعده أولاد. ولكنه لم يدع له وقال: ليس إلى ذلك من سبيل، فلم يولد له[٣].

الأمر الرابع: سؤال الدعاء لمهام الأمور:

فمن ذلك: أن القاسم بن العلا، وهو من الوكلاء في أذربيجان على ما سنسمع في مستقبل الأمر، ولد له عدة بنين فكان يكتب إلى المهدي (ع) يسأل الدعاء له فلا يجاب بشيء في امره فما توا كلهم فلما ولد له ولده الحسين، كتب فأجيب إلى ذلك .وبقي إبنه في الحياة [٤].

الأمر الخامس: الإستئذان بالسفر .

فمن ذلك: أن رجلاً يمانياً كان في بغداد فأراد أن يخرج مع قافلة يمنية متهيئة

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٨٦. وانظر، ص١٩٧ أيضاً.

[2] الارشاد، ص٣٣٢.

[3] انظر الغيبة، ص١٩٥ وانظر ايضا، ص١٨٨.

[4] انظر الارشاد، ص٣٣١.

للخروج. فكتب يستأذن في الخروج. فخرج التوقيع قائلاً. لا تخرج معهم فليس لك في الخروج معهم خيرة، وأقم بالكوفة فامتثل الأمر وأقام بالكوفة وخرجت القافلة متوجهة الى اليمن. فخرجت عليهم بنو حنظلة فاجتاحتهم واستأصلتهم.

فكتب هذا الرجل يستأذن في ركوب البحر، فلم يؤذن له. فبقي متطلعاً سائلاً عن اخبار المراكب التي خرجت في تلك السنة. فعرف بعد ذلك انها جميعاً قد غرقت وتقطعت من الرياح البوارح ولم يسلم مركب منها[١].

الامر السادس: الاستئذان بالخروج الى الحج.

فمن ذلك: أن رجلاً من بني نوبخت عزم على الحج في إحدى السنين وتأهب له فخرج إليه من المهدي عليه السلام خطاب يقول نحن لذلك كارهون فاغتم الرجل وضاق صدره، وكتب إلى الناحية: أنا مقيم على السمع والطاعة، غير أني مغتم بتخلفي عن الحج. فخرج إليه الجواب: لا يضيق صدرك، فإنك تحج من قابل. فلما كان من قابل - أي السنة الآتية - كتب الرجل يستأذنه فورده الاذن. فكتب الى الناحية، اني عادلت محمد بن العباس وانا واثق بديانته وصيانته. فورد الجواب: الاسدي نعم العديل فان قدم فلا تختر عليه .قال الرواي: فقدم الاسدي فعادلته[٢].

انظر كيف يتوخى الامام المهدي (ع) مصالح اصحابه ومواليه يذلل مشاكلهم ويحل مصاعبهم بسعة صدر وانفتاح على الحوادث. حتى انه يختار لهذا لرجل عديله ورفيق سفره. فينهاه عن شخص ويعين له شخصاً آخر، وهو الاسدي. والظاهر انه ابو الحسين محمد بن جعفر الاسدي الذي كان وكيلاً للسفراء في تلك الفترة .

الامر السابع: طلب الناس تزويدهم باكفان وحنوط .

فمن ذلك: أنه كتب محمد بن زياد الصيمري يسأل المهدي (ع) كفناً. يتيمن بما يكون من عنده، فورد الجواب: إنك تحتاج إليه سنة إحدى وثمانين. فمات - رحمه الله تعالى - في الوقت الذي حدده وبعث إليه بالكفن قبل موته بشهر[٣].

والمظنون أن المراد بالسنة المحددة، هو سنة إحدى وثمانين ومائتين. وإن كان يحتمل إنه يراد به السنة الحادية والثمانين من عمره على ما ذكره المجلسي[٤].

وهذه طلبات كثيراً ما نجدها في الروايات، والسر في ذلك واضح وهو أن المؤمن يهتم بطبيعة الحال بما بعد موته، لتأمين راحته وسعادته هناك، وإن أفضل الطرق لذلك عند الموالين للإمام (ع) هو أن يكون لهم كفن مسته يد الإمام وباركته أنفاسه واشتري بماله، يدفع بها ضغطة القبر وسوء الحساب .

أضف إلى ذلك أن طلباً من هذا النوع، بعيد كل البعد عن الأمور السياسية، والمهاوي الإجتماعية، وإنما هي مسألة شخصية محضة. يعذر الإنسان إن رعاها وبذل اهتمامه بها. كما أن الكفن المدفوع من قبل السفير ليس فيه أي دلالة على المهدي (ع) أو

---

[1] انظر الارشاد، ص٣٣٢.
[2] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٥٧.
[3] انظر الغيبة، ص١٨١.
[4] انظر البحار، جـ١٣ ص٨٣.

علامـة علـى مكانـه، ولا يمكـن أن يكـون ملفتـاً للنظـر، وإن وصـل إلـى السلطات. بخـلاف التوقيع، فإن خط المهدي (ع) ولحن خطابه واضح فيه. فيكون مصدراً للخطر وإن وقع عند السلطات.

ومن ثم انفسحت فرصة حسنة، في توزيع السفراء للأكفان الصادرة عن الامام (ع) بين مواليه وعارفي فضله.

الأمر الثامن: تحذير الوكلاء من السلطات.

فإنـه خـرج إلـى الـوكلاء فـي بعـض الأيـام أمـر بـأن لا يأخـذوا مـن أحـد شـيئاً وأن يتجاهلوا بالأمر، فلم يعلم الوكلاء السبب.

يقول تاريخنا الخاص: وكان السبب أن وصل إلى مسامع عبد الله بن سليمان الوزير، وجود وكلاء للمهدي (ع) في بغداد وغيرها من النواحي، فهّم بالقبض عليهم. فنصحوه أن يرسل لكل وكيل شخصاً يدعى أنه له مال يدفعه للإمام. فمن قبض من الوكلاء شيئاً قبض عليه.

فقام الوزير بهذه المحاولة، إلا أن تعاليم الإمام المهدي (ع) كانت قد سبقته إلى الوكلاء، فتنصل الجميع من الوكالة وتجاهلوا أمرها. فحبطت مؤامرة الوزير، ونجا الوكلاء من براثن السلطات[١].

وهذا، بشكل عام واضح كل الوضوح، فإنه يعكس تطرف السلطات، ضد هذا الخط المقدس. كما أنه يدل على تعدد الوكلاء في بغداد وغيرها. وهو معنى الذي قلناه من أنهم وكلاء للسفير لا للمهدي مباشرة .وإن كان المهدي (ع) حريصاً على سلامتهم اجمعين .

إلا أن الإعتراض الذي يرد على هذه الرواية، هو أن خلفاء هذه الفترة، ابتداء بالمعتضد والمعتمد وانتهاء بالراضي والمتقي، ليس من وزرائهم من يدعى عبد الله بن سليمان. لكن قد يراد به بنحو من التجوز في التعبير: أبا جعفر محمد بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان الذي استوزره القاهر إبان خلافته[٢]، ومعه فتصح هذه الرواية .

وعلى أي حال، فهذه أمور ثمانية، لا على وجه الحصر، مما كان السفراء فيه الواسطة الأمينة الرحيمة، بين الإمام المهدي وقواعده الشعبية، في حل مشكلاتهم وقضاء حوائجهم .

النقطة الخامسة: قبض السفراء للأموال وتوزيعها وإيصلها إلى حيث يجب دفعها، وهو من واضحات وظائفهم ومهمات أعمالهم، بصفتهم حلقة الوصل بين الإمام وقواعده الشعبية، وتتمثل هذه الأموال بما يملكه الإمام من الحقوق الشرعية الإسلامية في أموال الناس .

وقد عرفنا من تاريخ الفترة السابقة، كيف أن الموالين لخط الأئمة (ع)، كانوا يحملون من أطراف البلاد الإسلامية هذه الأموال إلى الأئمة (ع)، وكانت الوفود تفد إليهم

---

[1] انظر اعلام الورى، ص٤٢١.

[2] انظر المروج، جـ٤ ص٢٢١. والكامل، جـ٦ ص٢٢٩.

حاملة الأموال والأسئلة فتسلم إليهم الأموال وتستقى منهم أجوبة المسائل وحل المشكلات.

وكان الإمام (ع) في اول مقابلة يصف للوفد المال قبل قبضه ويذكر جنسه وكميته ودافعه وغير ذلك، إلزاماً للحجة تجاه الوفد فإذا علم الوفد بإمامته، وورد عليه في السنوات الأخرى حاملاً بعض الأموال له يحتج إلى ذلك.

حتى ان الإمام العسكري (ع) أثناء حياته كلف ابنه المهدي (ع) أن يصف أموالاً حملها أحد الوفود من قم، ففصل القول في أوصافها[١] لأجل لإقامة الحجة على الناس في إمامة المهدي (ع). وقد سمعنا المهدي (ع) وهو يصف المال لوفد القميين الذي ورد إلى سامراء يوم وفاة الإمام العسكري (ع).

واستمرت الوفود تصل بالأموال إلى السفراء من بعيد، إلى جانب أموال أخرى يحملها الأفراد من قريب إليهم. ويكون من وظيفة السفراء إزاء ذلك حين يتسلمون المال أن يصفوه أيضاً، ويذكورا خصائصه. لأجل إقامة الحجة على الآخرين، وإثبات صدق السفير. وذلك بتعليم من الإمام المهدي (ع).

فمن ذلك: ان محمد بن ابراهيم بن مهزيار سلم مالاً جليلاً إلى رسول الامام عليه السلام بدلالة الوصف[٢] ودفع أحمد بن محمد الدينوري إلى وكيل المهدي (ع) ستة عشر ألف دينار من أهل الدينور، دفعها بدلالة الوصف أيضاً[٣].

وظاهر بعض الروايات، أن الأموال كانت تحمل في السنوات الأولى من الغيبة الصغرى، إلى سامراء حيث يكون من يقبضها هناك ويسلمها إلى المهدي، وذلك بدلالة من السفير نفسه، كما فعل أبو جعفر العمري مع الدينوري المشار إليه[٤].

ثم انقطع ذلك، واستمر السفير على قبض المال بنفسه مع إعطاء الوصل به[٥] ربما اقترن بالدعاء للمالك أيضاً[٦] وربما اقترن بالتذكير بمال يجب دفعه إلى الإمام، نسيه الحامل[٧].

ولن ننس لحد الآن تلك المرأة من أهل آبة التي حملت للحسين بن روح ثلاثمائة دينار فكلمها بلسان آبي فصيح[٨] كما لم ننس ذلك الرجل الذي ورد قم إلى بغداد بأموال ليدفعها إلى أبي جعفر العمري، فذكره أبو جعفر بالثوبين السردانيين[٩].

كما لا ينبغي أن ننسى الرسل الحاملين للأموال ممن كان يحولهم أبو جعفر العمري في أعوامه الأخيرة على الحسين بن روح. وكان أحدهم حاملاً لأربعمائة دينار[١٠].

---

[1] انظر اكمال الدين المخطوط.
[2] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٧١.
[3] انظر البحار، جـ١٣ ص٧٩.
[4] البحار، جـ١٣ ص٧٩.
[5] الارشاد، ص٣٣٥.
[6] اكمال الدين [المخطوط].
[7] الارشاد، ص٣٣٥.
[8] الغيبة للشيخ، ص١٩٥.
[9] المصدر، ص١٧٩.
[10] المصدر، ص٢٢٤ وص٢٢٥.

وطولب ابن روح بدفع الوصولات فشكا ذلك إلى أبي جعفر. قال الراوي: فأمرني أن لا أطالبه بالقبوض وقال: كل ما وصل إلى أبي القاسم فقد وصل إليّ. فكنت أحمل بعد ذلك الأموال إليه ولا أطالبه بالقبوض[١].

وإنما امتنع السفراء عن دفع الوصولات باعتبار صعوبة الوقت وكان السيف يقطر دماً في زمان المعتضد كما سبق أن سمعنا، وكان ما يحمل إليه من الأموال لا يقف من يحمله على خبر أبي جعفر ولا على حاله بل ينفذه إليه كما ينفذ التجار إلى أصحابهم على يد من يثقون به. وكان يقال للفرد: إمض إلى موضع كذا فسلم ما معك، من غير ان يشعر بشيء ولا يدفع إليه كتاب، لئلا تطلع السلطات عليه[٢].

ومن هنا نستطيع أن نعرف ان الوصلات لم تدفع إلا لفترة قليلة نسبياًً من عهد الغيبة الصغرى. حيث بدأ المعتضد خلافته عام ٢٧٩ أي بعد تسعة عشر عاماً من مبدئها، والمظنون أنها لم تدفع بعد ذلك خلال الخمسين عاماً التالية إلى نهاية هذه الفترة.

***

فهذا هو حال قبض الأموال من قبل وكلاء المهدي وسفرائه ثم لا يهمنا أن نفكر في ان هذه الأموال هل تبقى لدى السفراء أم تدفع إلى المهدي (ع). لأنها عل أي حال تكون تحت إشرافه ورهن تعليماته فإنها إن دفعت إليه مباشرة فهو غاية المطلوب. وإن بقيت في يد السفارة، فلا مانع منه فإن يد الوكيل كيد الأصيل.

وعلى أي حال، فمن المؤكد - عادة - وصول جملة من الأموال إلى الإمام المهدي (ع) مباشرة. بل ظاهر بعض الروايات أن وظيفة السفير في قبضه للأموال هو إيصالها إليه (ع)[٣].

وبهذه الأموال كان المهدي (ع) يزجي حاجته الشخصية، ويوزع منها على عدد من مواليه، عند مقابلته شخصياً أو بدون ذلك. وكان (ع) لا يجيز رد المال الذي أعطاه ويعتبره أمراً ينبغي الإستغفار منه[٤]. وتكون من هذه الأموال قيمة الأكفان التي يدفعها إلى مواليه والأموال التي يعطيها كأجرة للحمال والدفان[٥]، وما كان يجريه لبعض مواليه جرياً على ما كان عودهم عليه أبوه العسكري[٦].

وأما توزيع السفراء للمال، فهو- في التاريخ الخاص - نادر الوجود. مع العلم أنه كان مما يحدث جزماً لوجوب إيصال الأموال والحقوق الشرعية إلى مستحقيها شرعاً، أو صرفها في سبيل الله والمصالح الإسلامية العامة، وقد عرفنا الظروف التي اوجبت الكتمان والحذر، وفهمنا الخطر الذي كان يحيق بالسفراء لو أنهم وزعوا الاموال علناً. ولا ينبغي أن ننسى بهذا الصدد الكلام الذي سمعناه عن السفير الأول، وعن حال عائلة الإمام المهدي (ع) : "وليس أحد يجسر أن يتعرف عليهم أو أن ينيلهم شيئاً".

---

[1] الغيبة للشيخ، ص٢٢٦.
[2] المصدر السابق أيضاً، ص١٨٠.
[3] الغيبة للشيخ، ص١٧٨.
[4] الارشاد، ص٣٣٣.
[5] انظر الغيبة، ص١٩٣. ومنتخب الاثر، ص٣٩٦.
[6] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢١٩.

فالتوزيع كان يقع سرياً للغاية بعيداً عن أعين الدولة، ولا يصرح به إلا نادراً، ومن هنا لم تصلنا أخباره، ولعل الأغلب هو توزيع الأموال على الأسلوب التجاري، أي يعطي الفرد بصفته دائناً مثلاً حتى لا يكون مثاراً للشك لدى السلطات.

ومن هذا النادر ما دفعه الشيخ ابن روح رضي الله عنه، من المائة درهم إلى أحدهم مع حنوط وأكفان[١] حتى لا يكون ملفتاً للنظر.

والطريف في هذا الصدد أن الأموال التي كان يوزعها المهدي (ع)، لمن شاهده وغيرهم، بحسب نقلها في التاريخ أكثر جداً مما وردنا توزيعه عن طريق السفراء، وسيأتي التعرض لذلك في الفصل الخامس الخاص بالمهدي (ع).

النقطة السادسة: الجهاد العلمي للسفراء.

حول المناقشات العقائدية وحلول المشاكل العلمية التي كان يقوم بها السفراء، سواء من ذلك ما كان لتوجيه أصحابهم وصقل أفكارهم. أو لأجل الإحتجاج ضد الشبهات التي يثيرها الآخرون، والدفاع عن الحق بلسان مخلص سليم.

ونحن في هذا الصدد لا بد أن نعرض صفحاً عن أمرين لهما محلهما في الفصلين الآتيين من هذا التاريخ:

أحدهما: المناقشات والتوجيهات الفقهية والعقائدية والإجتماعية الصادرة على أيدي السفراء من الامام المهدي. فان ذلك يعتبر من اعمال المهدي نفسه وسياتي التعرض له في الفصل الخامس من هذا التاريخ.

ثانيهما: مناقشة السفراء لمدعي السفارة أو الوكالة عن المهدي زوراً فإن هذا مما نذكره عن قريب في الفصل الآتي.

تبقى بين يدينا التوجيهات والمناقشات التي يذكرها أحد السفراء الأربعة من عند أنفسهم، باعتبار ما يعرفونه من الحق، في حدود تعاليم الامام المهدي (ع) ومسلكهم العام.

يندرج في ذلك ما سمعناه عن السفير الاول في النهي عن التصريح باسم المهدي، والشكوى من جور السلطات وسطوتهم، وقد سبق أن سمعناه أكثر من مرة.

وللشيخ ابن روح مناقشات عديدة، فمن ذلك مناقشته لبعض المتكلمين المعروف بترك الهروي، في فضل الزهراء على سائر بنات النبي (ص). حتى قال الهروي: فما رأيت أحداً تكلم وأجاب في هذا الباب بأحسن ولا أوجز من جوابه[٢].

ومن ذلك مناقشاته لرجل حول مقتل الإمام الحسين (ع) بيد اعداء الله عز وجل. وقد أجاب بجواب مطول وأكد فيه أن حكمة الله عز وجل قد جرت في ان أنبياءه وأولياءه يكونون في حال غالبين وأخرى مغلوبين، وفي حال قاهرين وأخرى مقهورين. ولو جعلهم عز وجل في جميع أحوالهم غالبين وقاهرين ولم يبتلهم ولم يمتحنهم، لاتخذهم الناس آلهة من دون الله عز وجل، ولما عرف فضل صبرهم على البلاء والإختبار.

---

[1] الغيبة للشيخ، ص٩٣.
[2] الغيبة للشيخ، ص٢٣٩.

ولكن جعل أحوالهم في ذلك كأحوال غيرهم، ليكونوا في حال المحنة والبلوى صابرين وفي حال العافية والظهور على الأعداء شاكرين ويكونوا في جميع أحوالهم متواضعين غير شامخين ولا متجبرين... إلى آخر كلامه.

وحين شك الراوي في ان هذا الكلام، هل قاله من عنده أم هو من تعاليم الإمام المهدي (ع). قال له ابن روح: يا محمد بن إبراهيم، لأن أخر من السماء فتخطفني الطير أو تهوي بي الريح من مكان سحيق أحب إلي من أن أقول في دين الله برأيي ومن عند نفسي، بل ذلك من الأصل ومسموع من الحجة صلوات الله وسلامه عليه[١].

ومن تعاليمه أيضاً ﷺ، ما قاله لأحمد بن محمد الصفواني: أن يحيى بن خالد سمم موسى بن جعفر (ع) في إحدى وعشرون رطبة وبها مات، وان النبي (ص) والأئمة (ع) ما ماتوا إلا بالسيف أو السم. وقد ذكر عن الرضا (ع) أنه سم وكذلك ولده وولد ولده[٢].

انظر كيف بتّ ﷺ، في هذه المسألة التي كانت ولا زالت محل الخلاف بين المسلمين عموماً والمؤرخين خصوصاً، من ان النبي (ص) هل مات مسموماً أو لا؟ فقد جزم ابن روح بكونه (ص) مات مسموماً، ليس هو فقط، بل عدد من الأئمة (ع) أيضاً. والباقون ماتوا بالسيف على أيدي أعداء الله ورسوله.

ولعلك لاحظت معي أن أمثال هذه المناقشات مما لا ينافي مع جو التقية والحذر، الذي كان يسلكه السفراء على العموم والشيخ ابن روح على الخصوص، إذ ليس في هذه المسائل [فتوى رسمية] للدولة أو وجهة نظر خاصة لعلماء العامة، ينبغي له التحرز من مناقشتها ومجابهتها.

ولكننا لا زلنا نذكر: أن الثقافة المعطاة منه ﷺ، ليست هي دائماً الثقافة التي تتفق مع خطه واعتقاده. بل قد يمتزج بها غيرها، لو اقتضى ذلك مصالح عمله كسفير مؤد لواجبه تجاه إمامه (ع) ومجتمعه.

ولعل أهم مثال لذلك، ما سمعناه فيما سبق مختصراً، ونذكره الآن تفصيلاً، من أنه تناظر في بعض مجالس العامة اثنان، فزعم أحدهما: أن أبا بكر أفضل الناس بعد رسول الله (ص) ثم عمراً ثم علي. وقال الاخر: بل علي افضل من عمر. فزاد الكلام بينهما. فقال: ابن روح ﷺ : الذي اجتمعت عليه الصحابة هو تقديم الصديق ثم الفاروق، ثم بعده عثمان ذو النورين ثم علي الوصي واصحاب الحديث على ذلك، وهو الصحيح عندنا.

فجعل علياً أمير المؤمنين (ع) دون عثمان في الفضل بحسب ظاهر كلامه. وهو ما لم يكن مقصوداً لكلا المتناقشين، وإنما اختلفا في تفضيله على عمر مع اتفاقهم على تفضيله على سائر البشر بعده.

وحيث كان يعلم الراوي، الذي يسمع هذا الكلام أن هذا مخالف لخطه وبعيد عن اعتقاده فوقع عليه الضحك. ولم يستطع أن يمنع نفسه، رغم محاولته، حتى خشي أن يفتضح، فقفز خارجاً عن المجلس.

---

[1] انظر الغيبة للشيخ، ص١٩٩. والاحتجاج، ص٢٨٨.

[2] الغيبة للشيخ، ص٢٣٩.

وانتبه إليه ابن روح وعرف قصده، فبادر إليه بعد خروجه من المجلس، وقصده في داره، فطرق عليه الباب، وأنبه على ضحكه وقال له: يا أبا عبد الله - أيدك الله - لم ضحكت؟! فأردت ان تهتف بي كأن الذي قلته عندك ليس بحق. قال الراوي: فقلت له: كذلك هو عندي! فقال لي: اتق الله أيها الشيخ، فإني لا اجعلك في حل. تستعظم هذا القول مني فقلت: يا سيدي. رجل يرى بأنه صاحب الإمام ووكيله، يقول ذلك. لا يتعجب منه ويضحك من قوله هذا!!. فقال لي: وحياتك لئن عدت لاهجرنك... وودعه وانصرف[١].

فانت ترى ان المناقشة بين هذا الرجل وابن روح، قائمة على تخيل الراوي المناقضة بين مسلك ابن روح وبين كلامه. والفرد انما يكون وكيلاً للامام وسفيراً عنه مع الانسجام مع خطه واخلاصه له... دون ما اذا كان مظهراً لغير ما يبطن، ولهذا اظهر الرجل التشكيك - جدلاً - بالسفارة. لا باعتبار كونه معتقداً لهذا التشكيك كما هو معلوم.

وكان كلام ابن روح منصباً على التأكيد من طرف خفي على الإنسجام بين خطه الأصلي وكلامه، وأن ما قاله إنما هو باعتبار الإخلاص له والإلتزام به، باعتبار المصالح التي يستطيع أن ينالها والمشاكل التي يذللها بمثل هذا الكلام... وتوجيهات الإمام المهدي (ع) المتعلقة بذلك، وهو معنى قوله: كأن الذي قلته عندك ليس بحق، والله العالم.

ثم أنه رضي الله عنه أكد على ذلك، وهدد الرجل بهجرانه. لئلا يكون هذا الرجل وامثاله، عائقاً امام مسالك ابن روح ومصالحه وتطبيقات اوامر امامه (ع) فقد يسبب له خرقاً كبيراً في المجتمع، قد تترتب عليه من الاضرار وتنتفي من المصالح ما لا سبيل الى تداركه.

فهذا هو مهم الكلام في اعمال السفراء ونشاطهم ومسالكهم العامة، وبه ينتهي القسم الثاني من هذا الفصل الثالث وبه ينتهي هذا الفصل، والحمد لله رب العالمين.

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٣٧.

الفصل الرابع
السفارات المزورة عن المهدي (ع)

ابتليت السفارة عن الإمام المهدي (ع) والسفراء، بعد أعوام قلائل من أول عهدهم، بدعاوى السفارة كذباً وزوراً، طمعاً في ابتزاز الأموال والتزعم على الناس.

مناشيء التزوير:

السفارة الكاذبة في واقعها تشويه منحرف لمفهوم السفارة الصادقة العادلة، ومن هنا جاءت متأخرة عنها بسنوات، وذلك: لأن القواعد الشعبية الموالية في زمان الإمامين الهادي والعسكري (ع)، وإن كانت قد اعتادت على وجود السفراء عن الإمام عند احتجابه عن الناس تمهيداً للغيبة الصغرى، كما عرفنا، إلا أنه من المحتمل اساساً للفرد العادي - لو التفت الى ذلك - ان يحتجب الامام المهدي (ع) عن قواعده الشعبية، ولا يوكل عنه شخص على الاطلاق.

وانما ثبت عزمه (ع) على التوكيل خلال هذه الفترة، عن طريق تصريحه هو (ع) وتصريح ابيه العسكري (ع) واعمال السفراء في اثبات وكالتهم وقد استعرضنا كل ذلك بالتفصيل.

فاذا ثبت عزمه (ع) على إيجاد الوكالة أو السفارة عنه. انفتح باب إمكان دعوى السفارة الكاذبة وتزوير الدعوى بالإتصال بالمهدي (ع). خاصة بعد معلومية أن الإتصال به سر لا يمكن لأحد الإطلاع عليه أو السؤال عن مكانه وزمانه. فتكون دعوى الإتصال به سراً بمكان من الإمكان. ولن يمنى المزور بصعوبة وإحراج من هذه الجهة.

يعضده في ذلك عدة أمور: إحداها: ضعف الإيمان وسوء الإخلاص وقابليته للإنحراف. ثانيهما: الطمع بالأموال التي يحصل عليها عن هذا الطريق. إذ يتخيل المزور أن الحقوق الشرعية التي تدفع إلى السفير الصادق ستدفع إليه. ثالثها: فسح المجال للشهرة الإجتماعية والتقدم بين الناس، والتحكم في القواعد الشعبية الموالية للإمام عليه السلام، وإصدار الأوامر والنواهي بزعم أنه صادر عنه(ع).

ولا يهم بعد ذلك، أن نفهم أن مدعي السفارة الكاذبة، هل كان يعتقد ضمناً بكذب السفير الصادق، كما صرح به الشلمغاني بالنسبة إلى السفير الثاني، على ما سنسمع، أو كان المزور يعتقد بكذب فكرة السفارة اساساً، إذن فلا فرق في نظره بينه وبين ذلك السفير، فكما ادعى غيره السفارة يمكن له أيضاً ذلك.

أو كان المزور يعتقد بصدق السفارة وصدق السفير، ولكنه كان طامعاً بالمصالح الشخصية التي أشرنا إليها، فأدعى السفارة تقديماً لمصالحه الشخصية على المصالح الدينية، شخصية وإجتماعية.

لا يهمنا إثبات مثل هذه الإتجاهات لمدعي السفارة، بعد ثبوت كذبهم في الدعوى، أي اساس كان. يبقى هنالك عدة اتجاهات للمزور قد تخطر في الذهن يحسن التعرض لها ومناقشتها.

الإتجـاه الأول: أن يرسـل الإمـام المهـدي (ع) سـفيراً ويـأمره بتبليـغ بعـض التعليمات، ثم يكذبه وينفي سفارته بلسان سفير آخر. وهذا غير محتمل اساساً لما نعتقده في الإمـام المهـدي (ع) مـن العـصمة التـي هـي فـي حقيقتهـا عمـق فـي العدالـة والإخـلاص والإيمـان، ومعـه يكـون اجل واعظم من ان يقوم بمثل هذا التغرير والغدر. فـان مثل هذا العمـل غـدر بمثـل هـذا الـسفير المفـروض. وتغريـر بـالجهـل بالـنسبة الـى القواعـد الـشعبية الموالية... وكلاهما ظلم يجل عنه المعصوم ويتنزه.

الإتجـاه الثـاني: أن يرسـل الإمـام المهـدي (ع)، سـفيراً علـى اسـاس الـدوام والإستمرار ،ويكـون الـسفير فـي مبدأ أمره عـادلاً صـادقاً. ولكـن هذا الـسفير لقلـة إخلاصـه وضـعف إيمانـه، يتـأثر بـالأموال والمغريـات، فيـصبح منحرفـاً وتظهـر منـه العقائـد والأعمـال الباطلة. فيعلن الإمام المهدي (ع) على يد سفير آخر عزله عن السفارة ولعنه.

وهذا ممـا لـم يحـدث فـي الخـارج، وإنمـا الـذي حدث أن الـشلمغاني كـان وكـيلاً عن السفير ابن روح فعزله السفير بعد انحرافه، على ما سنسمع ولم يكن سفيراً للمهدي بحال. على ان هذا غير ممكن اساساً، بحسب ما عرفناه من سياسة الإمام المهدي (ع) في تعيين السفراء، من أن السفارة موقف دقيق وخطر، فلا بد أن يكون شخص السفير بمرتبـة مـن الإخلاص بحيث لو كان المهدي (ع) تحت ذيله وقرض بالمقاريض ليكش الذيل عنـه لمـا كشفه، وهذه المرتبة من الإخلاص لا يحتمل توفرها بالنسبة إلى من ينحرف بعد ذلك ويفسد حاله، عقيدة وسلوكاً.

فـإن الفسق بعد الإيمـان، لا يكـون إلا مـن نقطـة ضـعف مركـوزة فـي نفس الفـرد، ناشئة من تقصيراته وسوء اختيـاره. ومن الـصعب جداً بـل غيـر الممكن عـادة ان نتـصور شخـصاً مؤمنـاً حقـاً مـن دون ان يـشوب إيمانـه وإخلاصـه نقـص أو تقـصير... ثـم ينحـرف انحرافاً كبيراً بحيث يكون مستحقاً للّعنة والتشنيع.

إذن، فالشخص القابل للإنحراف في مستقبل أمره، لا يكون قـابلاً للسفارة أساسـاً، وضـعف الإيمـان أمـر لا يخفـى علـى الفـرد الـواعي فـضلاً عن الإمـام المهـدي (ع). إذن فكيف يرسله سفيراً؟! وخاصـة أنـه مـن المحتمـل أن يكشف عن المهـدي (ع) ويـدل عليـه السلطات عليه بعد الإنحراف. وهذا خطـر، كـان يخطـط الإمـام دائمـاً للتفـصي عنـه والتحـذر منـه.

علـى انـه لـو كـان الفرد سفيراً حقـاً فـي مبدأ أمـره، لأمكـن لـه أن يتلقـى مـن تعـاليم المهدي (ع) وتوجيهاته، ما يصون بـه إيمانـه مـن الإنحـراف وعقيدتـه مـن الإسفاف. وقد عرفنا كيف كان السفراء الصادقون يتلقون العلوم والتوجيهات منـه (ع)، لأجل تكميلهم وتعميق ثقافتهم الإسلامية بغض النظر عن المصالح العامة.

الإتجـاه الثالـث: ان يرسـل الإمـام المهـدي (ع) سـفيراً فـي قـضايا معينـة أو أزمات محددة، لا على اساس الدوام والإستمرار. وهذا مـا يحتمل حدوثـه، وهو فـي واقعـه مـن الـسفارة الـصادقة، لا مـن الكاذبـة، وهـذه الـسفارة تنتهـي عـادة بـأداء العمـل الموكـل الـى الفرد، ولا تستتبع الإنحراف بعدها على أي حال.

الإتجـاه الرابـع: أن نتـصور أن مـدعي الـسفارة كاذبـاً. لا يعلـم بكـذب نفسه، بـل

يتخيل نفسه صادقاً. وذلك: لأنه استطاع أحد المحتالين الماكرين أن يخيل له أنه هو المهدي، فيجتمع به في الخفاء ويعطيه التعاليم ويقبض منه الأموال بزعم كونه هو المهدي. ويبقى السفير معتقداً بصحة سفارته، وهو كاذب في الحقيقة، وخاصة وهو لم يشاهد الإمام المهدي (ع) قبل ذلك، ولم يحمل من شخصه أي فكرة سابقة. إلا أن هذا وإن كان محتملاً في حق بعض البسطاء مبدئياً لعدة أيام أو لعدة أشهر - مثلاً - ولكن مثل هذا التزوير غير قابل للبقاء، لان هذا السفير المغرر به، سينكشف له خلال الزمان ما في صاحبه الماكر من هفوات ونقص وقصور... بحيث يثبت لديه أنه ليس مهدياً بل رجل ماكر محتال.

وإذا لم ينتبه انتبه الناس إلى ذلك، وخاصة العلماء الموالين لخط الأئمة (ع) ومفكريهم ومبرزيهم... فإننا لا ننسى بهذا الصدد الأجوبة والبراهين والحجج التي اعتاد الناس صدورها من السفراء الأربعة، وكانوا يتطلبونها من كل مدع للسفارة، فإذا عجز السفير أو عجز صاحبه عن إقامة الحجة، ثبت تزويره، لا محالة.

على أن مثل هذه السفارة، بل كل سفارة كاذبة، تكون مبتورة الأول عادة، غير منصوص عليها من قبل شخص سابق قام الدليل على صدقه. وإنما تكون قائمة فقط على اساس زعم المدعي. على حين عرفنا كيف أن السفارة الصادقة منصوص عليها من قبل الإمام المهدي (ع) وأبيه العسكري (ع). مضافاً إلى نص بعضهم على بعض، وما ظهر على أيديهم من الحجج والبراهين.

التسلسل التاريخي للتزوير:

بدأ - التزوير على ما يدل عليه تاريخنا الخاص - في عهد السفير الثاني الشيخ محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه، وأما أبوه السفير الأول، فقد كان أقوى وأسمى من أن يعارضه معارض، بعد تاريخه المجيد مع الإمامين العسكريين الماضيين (ع) وثناؤهما العاطر عليه، واداؤه لمختلف أنواع الجهاد في عهدهما وبموجب توجيهاتهما وتعاليمهما، فلن يكون للظنون أن تحوم وللمطامح أن تطمح لمعارضته أو مضايقته، فإنها ستجابه بالنقد والإنكار من كل جانب.

كما أن الظرف لم يكن ليساعد على دعوى السفارة. فإن الغيبة الصغرى لا زالت في أولها، وتتبع السلطات ومطاردتهم للمهدي (ع) ولكل من يمت إليه بصلة، قوية، وعائلته يتسكعون في الطرقات لا يجرؤ أحد على التعرف عليهم أو الإقتراب منهم، وقد كانت سفارة عثمان بن سعيد جهاداً كبيراً وتضحية عظمى، فكيف ان يعرض الشخص نفسه للمطاردة والخطر تلقائياً بانتحال السفارة.

على ان التزوير لا يكاد يحتمل وجوده قبل أن يعتاد الناس على هذا النحو من السفارة عن الامام المهدي، وهذا الإعتياد يحتاج في تحققه إلى زمن بطبيعة الحال، تعيشه القواعد الشعبية تجاه السفارة الصادقة. وهو ما لم يتحقق في أول الغيبة الصغرى، وخلال الأعوام القليلة التي قضاها عثمان بن سعيد في السفارة.

وقد توفر المزورون خلال الفترة الطويلة التي قضاها السفير الثاني في سفارته. وتاريخنا الخاص، وان لم يضع النقاط على الحروف من حيث تواريخ التزوير وعدد من جهاته، على ما سنسمع... إلا أنه على أي حال يدل على بدء السفارة الكاذبة في زمن هذا

السفير.

فقد ادعى السفارة زوراً عن الإمام المهدي (ع) في زمان أبي جعفر محمد بن عثمان العمري ﷺ، عدة أشخاص: أولهم: أبو محمد الشريعي. قال الراوي: وأظن اسمه كان الحسن. وهو أول من أدعى مقاماً لم يجعله الله فيه[١]. ومحمد بن نصير النميري، ادعى ذلك الأمر بعد الشريعي[٢]. وأحمد بن هلال الكرخي[٣]. وأبو طاهر محمد بن علي بن بلال البلالي[٤]. وأبو بكر محمد بن أحمد بن عثمان المعروف بالبغدادي، ابن أخي أبي جعفر العمري ﷺ، واسحاق الأحمر[٥] ورجل يعرف بالباقطاني[٦].

وقد كان بعضهم صالحين في مبدأ أمرهم، ومن أصحاب الإمامين الهادي والعسكري (ع). فانحرفوا وسلكوا مسلك التزوير. فجابههم العمري ﷺ بكل قوة وانتصر عليهم، وخرجت من المهدي (ع) التواقيع والبيانات بلعنهم والبراءة منهم، والتأكيد على كذب سفارتهم وسوء سريرتهم.

واما الشيخ الحسين بن روح السفير الثالث، فقد ابتلي بأشدهم تأثيراً، وأوسعهم أصحابا: محمد بن علي الشلمغاني العزاقري[٧]. وكان في مبدأ امره مؤمناً مستقيماً، بل وكيلاً لابن روح. ثم ظهر انحرافه وسقم عقيدته على ما سيأتي تفصيله.

وآخرهم في دعوى السفارة الكاذبة - على ما يظهر من عبارة الشيخ الطوسي[٨] - ابو دلف الكاتب، حيث كان على ذلك الى ما بعد وفاة السمري السفير الرابع. قال الراوي، فلعناه وبرئنا منه، لأن عندنا أن كل من ادعى الأمر بعد السمري، فهو كافر منمس ضال مضل.

بقي شخص ممن نسبت إليه دعوى السفارة، هو الحسين بن منصور الحلاج، المعروف بمذهبه الصوفي، وله في هذه الدعوى مكاتبة مع ابي سهل ابن اسماعيل بن علي النوبختي ... كشفه فيها ابو سهل وأفحمه. ولم يعين تاريخ هذه المكاتبة، إلا أنها كانت - على المظنون - في زمن الحسين بن روح.

فهؤلاء هم الذين قامت حركة التزوير على ايديهم، فلا بد من التعرض إليهم، في حدود ما دل عليه تاريخنا... معتمدين نفس الترتيب الذي ذكرناه في تعدادهم، فإنه يرجع إلى ناحية تسلسلهم في تاريخ دعوى السفارة في الجملة.

أولهم: أبو محمد الشريعي.

قال الراوي: أظن اسمه كان الحسن، وكان من أصحاب أبي الحسن علي بن محمد الهادي (ع)، ثم أصبح من اصحاب الحسن بن علي العسكري (ع).

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٤.
[2] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٤.
[3] المصدر، ص٢٤٥.
[4] المصدر والصفحة.
[5] البحار، جـ١٣ ص٧٩.
[6] المصدر والصفحة.
[7] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٨.
[8] المصدر، ص٢٥٥.

ثم أنه انحرف، وكان اول من ادعى مقاماً لم يجعله الله فيه، ولم يكن اهلاً له، وكذب على الله تعالى وعلى حججه (ع)، ونسب اليهم ما لا يليق بهم وما هم منه براء. فلعنته الشيعة وتبرات منه.

وخرج توقيع الامام (ع) بلعنه والبراءة منه. ثم ظهر منه القول بالكفر والإلحاد[١].

هذا ما قاله التاريخ، ولم يزد.

ثانيهم: محمد بن نصير.

النميري[٢] الفهري[٣] كان من اصحاب الامام العسكري (ع). فانحرف وافتتن، وأصبح يستخدم اسم صحبته للإمام العسكري (ع)، هذا العنوان العظيم الذي يعرف الناس شأنه وجلالته، في الربح المادي والمنفعة الشخصية.

فكتب الامام العسكري (ع) كتاباً شديد اللهجة ضده وضد شخص آخر يدعى بابن بابا القمي ويسمى الحسن بن محمد... يكشف فيه انحرافهما ويظهر البراءة منهما، ويقول مخاطباً احد اصحابه: أبرأ إلى الله من الفهري والحسن بن محمد بن بابا القمي، فأبرأ منهما. فاني محذرك وجميع موالي، وأني ألعنهما، عليهم لعنة الله. مستأكلين، يأكلان بنا الناس، فتانين مؤذيين، آذاها الله. ارسلهما في العنة واركسهما في الفتنة ركساً إلى آخر بيانه (ع)[٤].

وكان يدعي انه رسول نبي، وأن علي بن محمد الهادي (ع) ارسله وكان يقول بالتناسخ، ويغلو في ابي الحسن الهادي (ع) ويقول فيه بالربوبية، ويقول باباحة المحارم وتحليل نكاح الرجال بعضهم بعضاً في ادبارهم ويزعم ان ذلك من التواضع والاخبات والتذلل في المفعول به وانه من الفاعل احدى الشهوات والطيبات. وان الله لا يحرم شيئاً من ذلك.

رآه بعض الناس وغلام له على ظهره، قال الراوي: فلقيته فعاتبته على ذلك، فقال إن هذا من اللذات، وهو من التواضع لله وترك التجبر[٥].

وتبعه في أقواله جماعة، سموا بالنميرية، ذكروا أن منهم: محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات[٦]، وهو لا محالة، والد علي بن محمد بن موسى بن الفرات الذي وزر بعد ذلك للمقتدر المعاصر لسفارة ابن روح، استوزره عام ٢٩٩هـ[٧] وبقي ما يزيد على

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٤.

[2] المصدر، ص٢٤٤.

[3] الكشي، ص٤٣٨.

[4] المصدر والصفحة.

[5] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٤ وما بعدها. ورجال الكشي، ص٤٣٨ بلفظ مقارب. ونحوه في فرق الشيعة، ص٩٣.

[6] فرق الشيعة، ص٩٣.

[7] المروج، جـ٤ ص٢١٣.

الثلاث سنين في الوزارة. فمن هذا يظهر كيف تؤيد السلطات خط الإنحراف الداخلي عن الأئمة (ع)، بنحو خفي لا يكاد يلتفت إليه.

وعلى أي حال، فإنه حين اعتل محمد بن نصير النميري العلة التي توفي فيها. قيل له - وهو مثقل اللسان - لمن الامر من بعدك؟!. فقال بلسان ضعيف ملجلج: احمد: فلم يدروا من هو، فافترقوا بعده ثلاث فرق. قالت فرقة: أنه أحمد ابنه. وفرقة قالت: هو احمد بن محمد بن موسى بن الفرات [وهو اخو علي بن محمد بن موسى وزير المقتدر]. وفرقة قالت: انه احمد بن ابي الحسين بن بشر بن يزيد. فتفرقوا فلا يرجعون الى شيء[١].

ثالثهم: احمد بن هلال.

الكرخي[٢] العبرتائي[٣] ولد عام ١٨٠ للهجرة وتوفي عام ٢٦٧[٤] أي انه عاصر الامام الرضا (ع) ومن بعده حتى الامام العسكري (ع) الذي توفي عام ٢٦٠ كما عرفنا. وعاصر الغيبة الصغرى لمدة سبع سنوات ادعى خلالها الوكالة عن المهدي. له كتاب يوم وليلة، كتاب نوادر، يرويه النجاشي في رجاله عنه بسنده اليه[٥] اتخذ مسلك التصوف وحج اربعا وخمسين حجة عشرون منها على قدميه لقيه اصحابنا في العراق وكتبوا عنه[٦].

ذمه الامام العسكري (ع) على ما روي عنه[٧] وبعده تبنى المهدي (ع) التحذير منه فكتب الى قوامه بالعراق[٨]، احذروا الصوفي المتصنع. وورد على القاسم بن العلا، نسخة ما كان خرج من لعن ابن هلال.

فانكر رواة اصحابنا بالعراق ذلك، لما كانوا كتبوا من رواياته فحملوا القاسم بن العلا على ان يراجع في امره، فخرج اليه من الامام المهدي بيان مفصل، نصه:

"قد كان امرنا نفذ اليك في المتصنع ابن هلال - لا رحمه الله - بما قد علمت. ولم يزل - لا غفر الله ذنبه ولا اقال عثرته - يداخلنا في امرنا بلا اذن منا ولا رضى. يستبد برأيه فيتحامى ديوننا. ولا يمضي من امرنا اياه الا بما يهواه ويريده. ارداه الله في ذلك في نار جهنم فصبرنا عليه حتى بتر الله بدعوتنا عمره. وكنا قد عرفنا خبره قوماً من موالينا في ايامه وأمرناهم بإلقاء ذلك إلى الخاص من موالينا. ونحن نبرأ إلى الله من ابن هلال. لا رحمه الله ولا ممن لا يبرأ منه.

وأعلم الإسحاقي[٩] سلمه الله وأهل بيته بما اعلمناك من حال هذا الفاجر، وجميع

---

[1] انظر الغيبة للشيخ، ص٢٤٥. وفرق الشيعة، ص٩٤. ورجال الكشي، ص٤٣٨.
[2] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٥.
[3] انظر رجال النجاشي، ص٦٥. ورجال الكشي، ص٤٤٩.
[4] انظر رجال النجاشي، ص٦٥.
[5] انظر المصدر، ص٦٥.
[6] رجال الكشي، ص٤٤٩.
[7] انظر رجال النجاشي، ص٦٥.
[8] يعني وكلاؤه والقائمون بامره اجتماعيا.
[9] المظنون انه: احمد بن اسحاق الاشعري القمي.

من كان سألك ويسألك عنه من أهل بلده والخارجين ومن كان يستحق أن يطلع على ذلك. فإنه لا عذر لا حد من موالينا في التشكيك فيما روى عنا ثقاتنا. قد عرفوا باننا نفاوضهم بسرنا ونحمله إليهم، وعرفنا ما يكون من ذلك إن شاء الله تعالى"[١].

وواضح من هذاالبيان أنه صادر بعد موت ابن هلال، لعله مات بعد التوقيع السابق وقبل هذا البيان. كما أنه يتضح منه ان ابن هلال كان يتلقى الأوامر من الإمام المهدي (ع)- ولو بالواسطة - إلا أنه كان يستبد برأيه فيها، ولا يطبق منها إلا ما يريد وكيف يريد. فدعا عليه الإمام المهدي (ع) فبتر الله عمره.

وعلى أي حال، فقد ثبت قوم على إنكار ما خرج فيه. ولم يفد فيهم هذا القول البليغ، فعادوا القاسم بن العلا على ان يراجع فيه. فخرج إليهم من الإمام المهدي (ع):

"لا شكر الله قدره. لم يدع المرزأة بأن لا يزيغ قلبه بعد أن هداه، وأن يجعل ما من به عليه مستقراً ولا يجعله مستودعاً. وقد علمتم ما كان من أمر الدهقان - لعنه الله - وخدمته وطول صحبته فأبدله الله بالإيمان كفراً حين فعل ما فعل، فعاجله الله بالنقمة ولم يمهله، والحمد لله لا شريك له وصلى الله على محمد وآله وسلم"[٢].

وهذا التوقيع في واقعه، بيان لإنحراف هذا الشخص بعد الإيمان. وكيفية ذلك بحسب القواعد العقائدية الإسلامية، إنه - في الحقيقة - راجع إلى سوء عمل الشخص الناشيء من بعض نقاط الضعف في إيمانه وإخلاصه، فيترتب على عمله ازدياد البعد عن الإيمان والإخلاص أكثر فاكثر... فيزيغ الله قلبه ويبدله بعد الإيمان كفراً.

والذي يظهر من تاريخنا أن ابن هلال بقي مؤمناً صالحاً، خلال سفارة السفير الأول، ولكنه بمجرد أن ذهب السفير الأول إلى ربه بدأ بالتشكيك بسفارة السفير الثاني، بحجة إنكار النص عليه من قبل الإمام العسكري (ع)، ويقول: لم أسمعه ينص عليه بالوكالة.

وليس أنكر أباه - يعني عثمان بن سعيد - فإما أن أقطع أن أبا جعفر وكيل صاحب الزمان. فلا أجسر عليه. فقالوا قد سمعه غيرك، فقال: أنتم وما سمعتم. ووقف على أبي جعفر، فلعنوه وتبرؤوا منه[٣].

وترتب على تشكيكه هذا في أبي جعفر ﵁، عدم دفعه أموال الإمام (ع) إليه وعصيانه للأوامر الصادرة منه عن المهدي (ع)، مما أدى به إلى منزلق الكفر والجحود.

قال الشيخ الطوسي: ثم ظهر التوقيع على يد أبي القاسم بن روح بلعنه والبراءة منه، في جملة من لعن. وهذا لا يكاد يناسب ما عرفناه من كون وفاته عام ٢٦٧، فإن ابن روح إنما أصبح سفيراً عام ٣٠٥، أي بعد ثمان وثلاثين عاماً. وهو زمان كفيل بمحو آثار ابن هلال من الأذهان إلى حد كبير. بحيث يكون التصدي لبيان كفره وجحوده أمراً مستأنفاً. وإن عرفنا كون البيان الصادر ضده قد خرج بعد وفاته، إلا أنه لا يمكن ان يكون بعيداً عن وفاته هذا البعد. وانما المعقول ان يصدر ذلك في الاشهر أو الاعوام القليلة

---

[1] رجال الكشي، ص٤٥٠.
[2] رجال الكشي، ص٤٥٠.
[3] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٥.

اللاحقة لوفاته.

وكونه صادراً إلى القاسم بن العلا، لا يعني كونه من ابن روح لأن ابن العلا كان وكيلاً لإبن العمري ولإبن روح معاً، على ما سيأتي ومن هنا يرجح أن يكون البيان صادراً عن طريق العمري أبي جعفر لا عن طريق ابن روح. رضي الله عنهما. والله العالم.

ثم أنه لا يبدو من التاريخ بوضوح انه ادعى السفارة عن الإمام المهدي (ع) زوراً، غايته ان الشيخ الطوسي ذكره في قائمة المذمومين الذين ادعوا البابية - أي السفارة - من الإمام المهدي (ع)، ولم يظهر مما ذكره الشيخ ولا غيره ذلك، وإنما الذي عرفناه هو كونه وكيلاً صادقاً - بالواسطة - عن الإمام المهدي (ع)، ولم يتضح أنه بقي على دعواه للوكالة بعد انحرافه وخروج التحذير منه، والله العالم.

رابعهم: محمد بن علي بن بلال.

أبو طاهر، البلالي[١]. كان من أصحاب الإمام العسكري (ع)[٢]، وعده ابن طاووس[٣]، من السفراء الموجودين في الغيبة الصغرى والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الإمامية القائلون بإمامة الحسن بن علي (ع) فيهم، وظاهره كونه بمنزلة القاسم بن العلا والأشعري والأسدي ونحوهم في الوثاقة والجلالة. إلا أن الشيخ الطوسي ذكره في المذمومين الذين ادعوا البابية. فتابعناه هنا على ذلك ،وتوقف العلامة الحلي في ما يرويه من أجل ذلك أيضاً[٤].

قال الشيخ: وقصته معروفة فيما جرى بينه وبين أبي جعفر محمد بن عثمان العمري - نضر الله وجهه - وتمسكه بالأموال التي كانت عنده للإمام (ع)، وامتناعه من تسليمها وادعاؤه أنه هو الوكيل. حتى تبرأت الجماعة منه ولعنوه، وخرج فيه من صاحب الزمان ما هو معروف.

وقد كان له جماعة من الأصحاب والمؤيدين، منهم أخوه أبو الطيب وابن حرز ورجل من أصحابنا. وقد انفصل منه هذا الأخير، لما نذكره فيما يلي.

وقد جاهد أبو جعفر العمري رضي الله عنه، واستعمل الأساليب لردعه وتقويم انحرافه. وأخذ الأموال منه لإيصالها إلى الإمام (ع) فلم يفلح وبقي ابن بلال على انحرافه وتمسكه بالأموال والأصحاب.

فمن ذلك: أن أبا جعفر قصد ابن بلال في داره، وكان عنده جماعة، فيهم أخوه ابو الطيب وابن حرز، فدخل الغلام فقال: أبو جعفر العمري على الباب، ففزعت الجماعة لذلك وأنكرته للحال التي كانت جرت. ولم يستطع ابن بلال ان يحجبه. فقال: يدخل.

فدخل أبو جعفر رضي الله عنه، فقام له أبو طاهر والجماعة وجلس في صدر المجلس، وجلس أبو طاهر كالجالس بين يديه. فأمهلهم إلى أن سكتوا. ثم قال العمري: يا أبا طاهر

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٥.
[2] جامع الرواة، جـ١ ص١٥٣. والخلاصة، ص٦٩.
[3] جامع الرواة، نفس الصفحة.
[4] الخلاصة، ص٦٩.

أنشدتك بالله ألم يأمرك صاحب الزمان بحمل ما عندك من المال إلي فقال ابن بلال: اللهم نعم. فنهض أبو جعفر رضي الله عنه منصرفاً ووقعت على القوم سكتة، فلما تجلت عنهم قال له أخوه أبو الطيب: من أين رأيت صاحب الزمان؟ فقال أبو طاهر أدخلني أبو جعفر إلى بعض دوره فأشرف علي - يعني صاحب الزمان - من علو داره فأمرني بحمل ما عندي من المال إليه - يعني إلى العمري -.

فقال له ابو الطيب: ومن أين علمت أنه صاحب الزمان؟ قال: قد وقع علي من الهيبة له، ودخلني من الرعب منه، ما علمت انه صاحب الزمان (ع) قال ذلك الرجل من اصحابنا: فكان، هذا سبب انقطاعي عنه[1].

فنجد ان ابا جعفر العمري رضي الله عنه، قام تجاه ابن بلال بعملين مهمين:

أولهما: أنه وفر له طريق مقابلة الإمام المهدي (ع) ليأخذ منه الأمر بدفع المال إليه. وهذه حادثة كبرى في حدود ما عرفناه من السرية والتكتم والحذر، ومبني على الإطمئنان من ابن بلال، ولو باعتبار ابتناء مصالحه على عدم الإفشاء والإيصال إلى السلطات، كما سبق أن ذكرناه.

ثانيهما: تذكيره بهذه الحادثة، ونشدانه بالله تعالى بصدور الأمر من الإمام المهدي بدفع المال. وذلك أمام جماعة من أصحابه، وأقامة الحجة عليهم في ذلك، مما أوجب انفصال أحدهم ورجوعه إلى خط السفراء الصادقين M، وقد يوجب انفصال غيره مما لم يروه التاريخ. كما أن الجماعة الحاضرين في مجلسه، لاحظوا منه خضوعه لأبي جعفر وارتباكه من حضوره، واعترافه بعدم المعرفة السابقة بشخص الإمام المهدي (ع) وتهيبه ورعبه منه، عند مقابلته. وكل ذلك يؤثر عليهم نفسياً، في الإبتعاد عن ابن بلال والشعور بالنفرة منه بصفته مدعياً للسفارة إذ لو كان صادقاً لما حدث كل ذلك.

خامسهم: محمد بن أحمد بن عثمان.

أبو بكر المعروف بالبغدادي، ابن أخي أبي جعفر العمري السفير الثاني رضي الله عنه عثمان بن سعيد السفير الأول رضي الله عنه.

وأمره في قلة العلم والمروة أشهر من أن يذكر[2]، كان معروفاً لدى عمه أبي جعفر العمري بالإنحراف. ولم يكن معروفاً لدى البعض الآخرين من أصحابه. ومن هنا كان جماعةمن الأصحاب، وهم خاصة الموالين، في مجلس العمري رضي الله عنه، وهم يتذاكرون شيئاً من روايات الأئمة (ع)، فأقبل عليهم أبو بكر محمد بن أحمد بن عثمان، إبن أخيه، فلما بصر به أبو جعفر رضي الله عنه، قال للجماعة مشيراً إليه: إمسكوا فإن هذا الجائي ليس من

---

[1] الغيبة، ص٢٤٦.
[2] المصدر، ص٢٥٥.

أصحابكم[1]، فقد أمرهم بقطع الحديث الإسلامي الواعي، الذي لا يناسب معه وجود المنحرفين أمثاله.

ادعى السفارة، وكان له أصحاب، منهم أبو دلف محمد بن المظفر الكاتب. وقد كان في ابتداء أمره مخمساً[2] مشهوراً بذلك، لأنه كان تربية الكرخيين وتلميذهم وصنيعتهم. وكان الكرخيون مخمسة، لا يشك في ذلك أحد من الشيعة. وقد كان أبو دلف يقول ذلك ويعترف به، ويقول: نقلني سيدنا الشيخ صالح، قدس الله روحه ونور ضريحه، عن مذهب أبي جعفر الكرخي إلى المذهب الصحيح. يعني أبا بكر البغدادي[3]، وسيأتي الكلام عن أبي دلف مستقلاً فيما يلي.

ثم أن أبا بكر البغدادي، حين أرسل عليه وجوه الخاصة وعلمائهم وسألوه عن دعواه السفارة، أنكر ذلك وحلف عليه، وقال: ليس إلي من هذا الأمر شيء، وعرض عليه مال، لكي يأخذه بالوكالة عن الامام المهدي (ع) وإنما عرض عليه ذلك امتحاناً. فأبى وقال :محرم علي أخذ شيء منه، فإنه ليس إلي من هذا الأمر شيء ولا ادعيت شيئاً من هذا.

قال الراوي: فلما دخل بغداد، مال إليه - أبو دلف الكاتب - وعدل عن الطائفة وأوصى إليه، لم نشك أنه على مذهبه، فلعناه وبرئنا منه، لأن عندنا أن كل من ادعى الأمر بعد السمري، فهو كافر منمس ضال مضل[4].

وكان أبو دلف هذا، يدافع عن ابي بكر البغدادي ويفضله على ابي القاسم الحسين بن روح وعلى غيره، فلما قيل له في وجهه ذلك قال: لأن ابا جعفر محمد بن عثمان قدم اسمه على اسمه في وصيته فقلت له: فالمنصور أفضل من مولانا أبي الحسن موسى (ع)، قال: وكيف؟ قلت: لأن الصادق (ع) قدم اسمه على اسمه في الوصية فقال لي: أنت تتعصب على سيدنا ومولانا وتعاديه، فقلت: والخلق كلهم تعادي أبا بكر البغدادي وتتعصب عليه غيرك وحدك وكدنا نتقاتل ونأخذ بالأزياق[5].

وحكي انه توكل لليزيدي بالبصرة، فبقي في خدمته مدة طويلة وجمع مالاً عظيماً. فسعى به إلى اليزيدي، فقبض عليه وصادره وضربه على أم رأسه حتى نزل الماء من عينيه، فمات أبو بكر ضريراً[6].

ولم يذكر التاريخ عام وفاته، إلا أننا يمكن أن نستنتج من بعض ما سبق، أنه كان موجوداً خلال سفارة الحسين بن روح، فإنه أوصى الى أبي دلف الكاتب بعده، فأصبح أبو دلف مدعياً للسفارة بعد السمري فيكون أبو بكر البغدادي قد مات في زمان مناسب مع هذه الوصية والله العالم.

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٥٦.

[2]المخمسة من الغلاة يقولون :أن الخمسة سلمان وأبا ذر والمقداد وعمار وعمرو بن أمية الضمري، هم الموكلون بمصالح العالم من قبل الرب، كذا في هامش الغيبة، ص٢٥٦.

[3] الغيبة، ص٢٥٦.

[4] المصدر، ص٢٥٥.

[5] الغيبة، ص٢٥٥.

[6] المصدر، ص٢٥٦.

سادسهم وسابعهم: اسحق الأحمر والباقطاني.

روى في البحار[1] بسنده عن ابي جعفر محمد بن جرير الطبري بإسناده مرفوعاً إلى أحمد الدينوري. أنه حمل من أموال الشعب الموالي في الدينور ستة عشر ألف دينار، إلى بغداد، وبحث عمن أشير إليه بالنيابة - أي السفارة - فقيل له: ان ههنا رجلاً يعرف بالباقطاني يدعي بالنيابة، وآخر: يعرف باسحاق الأحمر يدعي النيابة، وآخر يعرف بأبي جعفر العمري يدعي النيابة.

قال: فبدأت بالباقطاني، وصرت إليه فوجدته شيخاً مهيباً له مروة ظاهرة وفرس عربي وغلمان كثير، ويجتمع الناس يتناظرون قال: فدخلت إليه، وسلمت عليه، فرحب وقرب وسر وبر. قال: فأطلت القعود إلى ان خرج أكثر الناس، قال: فسألني عن ديني فعرفته أني رجل من اهل الدينور وافيت ومعي شيء من المال، أحتاج أن اسلمه. فقلت: أريد حجة - يعني برهاناً على صحة سفارته التي يدعيها - فلما أعوزه ذلك قال: تعود إلي في غد. قال: فعدت إليه من الغد، فلن يأت بحجة. وعدت إليه في اليوم الثالث، فلم يأت بحجة، وعدت إليه في اليوم الثالث، فلم يأت بحجة قال: فصرت إلى اسحق الأحمر فوجدته شاباً نظيفاً، منزله أكثر من منزل الباقطاني، وفرسه ولباسه ومروته أسرى وغلمانه أكثر من غلمانه، ويجتمع عنده من الناس أكثر مما يجتمع عند الباقطاني. قال: فدخلت وسلمت، فرحب وقرب. قال: فصبرت إلى أن خف الناس قال: فسألني عن حاجتي، فقلت له، كما قلت للباقطاني وغدت إليه بعد ثلاثة أيام، فلم يأت بحجة.

قال: فصرت إلى أبي جعفر العمري، فوجدته شيخاً متواضعاً عليه مبطنة بيضاء، قاعد على لبد في بيت صغير ليس له غلمان ولا له من المروة والفرس ما وجدت لغيره... إلى آخر الرواية.

ونستطيع أن نفهم من هذه الرواية عدة أمور:

الأول: إن هذين الرجلين ادعيا السفارة في أول زمان سفارة العمري رضي الله عنه. يعني في أوائل فترة الغيبة الصغرى، قبل ان يصل خبر السفارة المحقة إلى الأطراف، حتى أن هذا الرجل الدينوري كان جاهلاً بالسفارة والسفير، وهو الذي سمعناه يقول لأهل الدينور حين كلفوه بحمل الأموال: يا قوم هذه حيرة ولا نعرف الباب في هذا الوقت، ونجده يبحث في بغداد عن السفير عدة أيام.

الثاني: إن هذين المدعيين، لم يكونا يفهمان مسلك التكتم والحذر الذي كان يتخذه السفراء الصادقون، وهو إن دل على شيء، فإنما يدل على كذبهم وانحرافهم... إلى حد لا يجدون حرجاً من انكشاف امرهم اتجاه الدولة واطلاع السلطات عليهم. حيث نجد الناس يجتمعون عندهما يتناظرون، ولا نجد مثل ذلك عند العمري رضي الله عنه.

---

[1] انظر، جـ١٣ ص٧٩.

الثالث: ان هذين المدعيين، كانا يبذلان على انفسهما المال، من أجل زيادة الأبهة والفخفخة، على حين لا نجد العمري يعمل ذلك، والسر في ذلك واضح، وهو أن العمري لا يتصرف بالأموال إلا بإذن الإمام المهدي (ع)، وفي حدود تعليمه وتوجيهه. وهي تحدد بحدود المصالح العامة لا بالزخارف والبهارج، على أنه لو فعل ذلك لألفت إلى نفسه النظر وقد تحوم عليه الشكوك والأنظار، وهو ما لا يريده لنفسه واصحابه.

على حين لم يكن هذان المدعيان بمتورعين عن صرف المال في ذلك سواء مما قبضاه من المال بدعوى السفارة وما كان من أموالهما الخاصة. ولا مانع لديهما من اطلاع السلطات عليهما فإنهما - على أي حال - ليسا بأولى ولا أهم من جعفر بن علي الذي توسط إلى السلطة مباشرة لأجل تنصيبه للإمامة.

وما ذلك إلا لأن خط الإنحراف دائماً يناسب مع خط الإنحراف ولا يخشاه... وإن كان على شاكلتين، وخاصة حين يشعران أن لهما عدواً مشتركاً هو خط السفراء العادل.

ثامنهم: محمد بن علي الشلمغاني.

المعروف بابن أبي العزاقر أو العزاقري، أبو جعفر، نسبته إلى شلمغان، وهي قرية بنواحي واسط[١].

كان شيخاً مستقيم العقيدة والسلوك صالحاً[٢] متقدماً في أصحابنا[٣] حتى أن الشيخ أبا القاسم الحسين بن روح نصبه وكيلاً عنه عند استتاره من المقتدر وكان الناس يقصدونه ويلقونه في حوائجهم ومهماتهم[٤].وكانت تخرج على يده التوقيعات من الامام المهدي (ع) عن طريق ابن روح[٥].

له من الكتب التي عملها في حال الاستقامة: كتاب التكليف. قال الشيخ الطوسي: اخبرنا به جماعة من ابي جعفر ابن بابويه عن ابيه عنه الا حديثاً واحداً منه في باب الشهادات انه يجوز للرجل ان يشهد لاخيه اذا كان له شاهد واحد من غير علم[٦] كان الشلمغاني يكتب باباً باباً من هذا الكتاب، ويعرضه على الشيخ ابي القاسم رضي الله عنه فيصححه. فاذا صح الباب خرج، فنقله وامرنا بنسخه. يعني امرهم ابن روح[٧] فكثرت نسخه عند الاصحاب.

وفي رواية اخرى: انه لما انتهى من الكتاب طلبه ابن روح لينظر فيه، فجاؤا به فقرأه من أوله إلى لآخره، فقال: ما فيه شيء إلا وقد روى الأئمة (ع) إلا موضعين أو

---

[1] الكامل، جـ٦ ص٢٤١.
[2] انظر الغيبة، ص١٨٣. ورجال النجاشي، ص٢٩٣. وفهرست الشيخ الطوسي، ص ١٧٣.
[3] رجال النجاشي، ص٢٩٣.
[4] الغيبة، ص١٨٣.
[5] الغيبة، ص١٨٤.
[6] الفهرست، ص١٧٣.
[7] الغيبة، ص٢٣٩.

ثلاثة، فإنه كذب عليهم في روايتهما لعنه الله[١].

وله كتاب [التأديب] أخذه الشيخ الحسين بن روح رضي الله عنه منه، وأنفذ الكتاب إلى قم، وكتب إلى جماعة الفقهاء بها. وقال لهم: انظروا في هذا الكتاب وانظروا فيه شيء يخالفكم ؟. فكتبوا إليه: أنه كله صحيح، وما فيه شيء يخالف، إلا قوله: الصاع في الفطرة نصف صاع من طعام. والطعام عندنا مثل الشعير كل واحد صاع[٢].

فمن هنا نجد ان في كل من هذين الكتابين، قد دس الشلمغاني فرعاً فقهياً مخالفاً لما عليه مذهب الأصحاب، وإن كان مستقيماً مؤمناً وهذا يدل على ما قلناه من وجود ضعف في ايمان كل شخص ينحرف في حياته بحيث يكون من الاول، قابلاً هذا للانحراف عند اجتماع ظروفه وشرائطه.

ويمكن أن نفهم وضوح ذلك لأبن روح رضي الله عنه، حين كان يتوجس من كتب الشلمغاني، فيحاول أن يشرف عليها أو يعرضها على الموثوقين من اصحابه وعلماء مذهبه.

وللشلغماني ايضاً كتاب الغيبة، وروى عنه الشيخ الطوسي في الغيبة[٣]. وله كتاب الاوصياء، روى عنه الشيخ ايضاً في الغيبة[٤]. وله عدة كتب اخرى رواها النجاشي في رجاله[٥] ولم يعلم ان هذه الكتب، مما كتبه في حال استقامته او بعد انحرافه.

ثم انه حمله الحسد لابي القاسم بن روح على ترك المذهب والدخول في المذاهب الردية[٦]، وظهر منه مقالات منكرة[٧]، واصبح غالياً[٨]، يعتقد بالتناسخ وحلول الالوهية فيه[٩].

وكان من عقائده انه يعتقد القول بحمل الغد. ومعناه انه لا يتهيأ اظهار فضيلة للولي الا بطعن الضد فيه، لإنه يحمل سامعي طعنه على طلب فضيلته فاذا هو افضل من الولي اذ لا يتهيأ إظهار الفضل إلا به، وساقوا المذهب من وقت آدم الأول إلى آدم السابع، لأنهم قالوا: سبع عوالم وسبع أوآدم، ونزلوا إلى موسى وفرعون ومحمد وعلي مع ابي بكر ومعاوية[١٠].

قال ابو علي بن همام: سمعت محمد بن علي العزاقري الشلمغاني يقول: الحق واحد، وانما تختلف قمصه. فيوم يكون ابيض ويوم يكون في احمر ويوم يكون في ازرق قال ابن همام: فهذا اول ما انكرته من قوله، لانه قول اصحاب الحلول[١١].

---

[1] المصدر السابق، ص٢٥٢.
[2] نفس المصدر، ص٢٤٠.
[3] انظر الغيبة، ص٢٤٠.
[4] انظر، ص٢٠٨ وما بعدها.
[5] انظر، ص٢٩٤.
[6] رجال النجاشي، ص٢٩٣.
[7] فهرست الشيخ، ص١٧٣.
[8] انظر رجال للشيخ، ص٥١٢.
[9] الكامل في التاريخ، جـ٦ ص٢٤١.
[10] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٥٠.
[11] المصدر، ٢٥١.

وكان يقول لاصحابه وتابعيه: إن روح رسول الله (ص) انتقلت إلى أبي جعفر محمد بن عثمان العمري ﭬ. وروح أمير المؤمنين علي انتقلت الى بدن الشيخ ابي القاسم الحسين بن روح ﭬ، وروح فاطمة الزهراء عليها السلام انتقلت الى ام كلثوم بنت ابي جعفر ﭬما. وكان يزعم لهم ان هذا سر عظيم ويأخذ عليهم ان لا يكشفوه لاحد، إلى معتقدات غريبة أخرى[1] لا حاجة إلى الإسهاب فيه.

وكان ابن أبي العزاقر وجيهاً عند بني بسطام، وذلك: أن الشيخ أبا القاسم بن روح ﭬ، كان قد جعل له عند الناس منزلة وجاهاً. فكان عند ارتداده يحكي كل كذب وبلاء وكفر لبني بسطام، ويسنده عن الشيخ ابي القاسم ﭬ، فأنكره وأعظمه، ونهى بني بسطام عن كلامه وامرهم بلعنه والبراءة منه. فلم ينتهوا، واقاموا على توليه، وذلك انه كان يقول لهم: أنني أذعت السر، وقد أخذ علي الكتمان، فعوقبت بالإبعاد بعد الإختصاص، لأن الأمر عظيم لا يحتمله إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو مؤمن ممتحن، فيؤكد من نفوسهم عظم الأمر وجلالته.

فبلغ ذلك أبا القاسم ﭬ، فكتب إلى بني سطام بلعنه والبراءة منه وممن تابعه على قوله وأقام على توليه، فلما وصل إليهم وأظهروه عليه، بكى بكاء عظيماً. ثم قال إن لهذا القول باطناً عظيماً وهو ان اللعنة الإبعاد، فمعنى قوله: لعنه الله، أي باعده الله من العذاب والنار، والآن قد عرفت منزلتي، ومرغ خديه في التراب. وقال :عليكم بالكتمان لهذا الأمر[2].

وقد ترتب على بعض هذه العقائد ان الكبيرة أم كلثوم بنت أبي جعفر العمري ﭬما، دخلت على أم أبي جعفر بن بسطام، فأعظمتها غاية الإعظام حتى أنها انكبت على رجلها تقبلها، فلما أنكرت ذلك منها، أخبرتها بما قاله لهم العزاقري من العقائد، وأن روح الزهراء عليها السلام قد تجسدت فيها، فكيف لا تعظمها وتكبر شأنها؟. ولم يفد تكذيب الكبيرة أم كلثوم لهذه العقائد، وردعها لتلك المرأة عنها، لما سبق من العزاقري بأنه سر عظيم وقد أخذ عليهم أنه لا يكشفونه لأحد.

وحين رأت الكبيرة أم كلثوم ذلك، بادرت إلى ابي القاسم بن روح ﭬ، فأخبرته بالقصة، فقال يا بنية!، إياك أن تمضي إلى هذه المرأة بعد ما جرى منها ولا تقبلي لها رقعة ان كاتبتك ولا رسولاً ان انفذته اليك، ولا تلقيها بعد قولها. فهذا كفر بالله تعالى والحاد. وقد احكمه هذا الرجل الملعون في قلوب هؤلاء القوم ليجعله طريقاً الى ان يقول لهم: بأن الله تعالى قد اتحد به وحل فيه كما يقول النصارى في المسيح (ع). ويعدو الى قول الحلاج لعنه الله.

قالت: فهجرت بني بسطام، وتركت المضي اليهم، ولم اقبل لهم عذراً. ولا لقيت أمهم بعدها.

وشاع هذا الحديث في بني نوبخت، فلم يتبق أحد إلا وتقدم إليه الشيخ أبو القاسم وكاتبه بلعن أبي جعفر الشلمغاني والبراءة منه، وممن تولاه ورضي بقوله أو كلمه. ثم

---

[1] انظر الكامل، جـ٦ ص٢٤١ وما بعدها.

[2] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٩.

ظهر توقيع من صاحب الزمان (ع) يلعن أبي جعفر محمد بن علي والبراءة منه وممن تابعه وشايعه بقوله وأقام على توليه، بعد المعرفة بهذا التوقيع[١].

وكان خروج التوقيع ضده عام اثني عشر وثلاثمائة، يقول الامام المهدي (ع) فيه: "ان محمد بن علي المعروف بالشلمغاني، وهو ممن عجل الله له النقمة، ولا أمهله، وقد ارتد عن الإسلام وفارق، وألحد في دين الله، وأدعى ما كفر معه بالخالق جل وعلا وافترى كذباً وزوراً وقال بهتاناً وإثماً عظيماً. كذب العادلون بالله وضلوا ضلالاً بعيداً وخسروا خسراناً مبيناً.

وإننا قد برئنا إلى الله تعالى وإلى رسوله وآله صلوات الله وسلامه ورحمته وبركاته عليهم منه، ولعناه عليه لعائن الله تترى من الظاهر والباطن في السر والعلن، وفي كل وقت وعلى كل حال، وعلى من شايعه وتابعه أو بلغه هذا القول منا وأقام على توليه بعده.

وأعلمهم أننا من التوقي والمحاذرة منه على ماكنا عليه ممن تقدمه من نظرائه من الشريعي والنميري والهلالي والبلالي وغيرهم، وعادة الله عندنا جميلة. وبه نثق، وإياه نستعين وهو حسبنا في كل أمورنا ونعم الوكيل".

وقد صدر هذا التوقيع حين ألقي القبض على الشيخ الحسين بن روح ﷺ، وأنفذه من السجن في دار المقتدر إلى أحد أصحابه: شيخنا أبو علي بن همام، فوزعه أبو علي توزيعاً عاماً. ولم يدع أحداً من الشيوخ إلا أقرأه إياه وكتب بنسخته إلى سائر الأمصار. فاشتهر ذلك، في الطائفة، فاجتمعت على لعنه والبراءة منه[٢].

قال الراوي: وجدت بخط أحمد بن إبراهيم النوبختي وإملاء أبي القاسم الحسين بن روح ﷺ، على ظهر كتاب فيه جوابات ومسائل أنفذت إلى قم، يسأل عنها: هل هي جوابات الفقيه (ع) - يعني الامام المهدي - او جوابات محمد بن علي الشلمغاني لانه حكى عنه انه قال: هذه المسائل انا اجبت عنها فكتب اليهم على ظهر كتابهم:

" بسم الله الرحمن الرحيم، قد وقفنا على ظهر هذه الرقعة وما تضمنته فجميعه جوابنا، ولا مدخل للمخذول الضال المضل المعروف بالعزاقري - لعنه الله - في حرف منه، وقد كانت أشياء خرجت إليكم على يدي أحمد بن بلال[٣]، وغيره من نظرائه، وكان من ارتدادهم عن الإسلام مثل ما كان من هذا عليهم لعنة الله".

وأراد الراوي أن يتاكد، عما إذا كان ما خرج من هؤلاء المنحرفين قبل انحرافهم عن الإمام المهدي (ع) هل هو صحيح أو مزور أيضاً. قال الراوي: فاستثبت قديماً من ذلك، فخرج الجواب: "على من استثبت، فإنه لا ضرر من خروج ما خرج على أيديهم، وإن ذلك صحيح"[٤]. فإنه لا تنافي بين الإنحراف المتأخر وصحة القول والنقل المتقدم حال إيمان الفرد واستقامته.

---

[1] انظر كل ذلك في الغيبة، من ص٢٤٨ إلى ص٢٥٠.

[2] انظر كل ذلك في الغيبة، من ص٢٥٢ ـ ٢٥٤.

[3] لعل المراد: أحمد بن هلال، فإن ابن بلال اسمه محمد بن بلال، لا أحمد كما سبق.

[4] الغيبة الشيخ الطوسي، ص٢٢٨.

ومثل هذا التثبت، ما سئل الشيخ ابن روح رضي الله عنه، عن كتب أبن أبي العزاقر بعدما ذم وخرجت فيه اللعنة، فقيل له: فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملاء. فقال: أقول فيها ما قاله ابو محمد الحسن بن علي صلوات الله عليهما وقد سئل عن كتب بني فضال فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاء؟، فقال صلوات الله عليه، خذوا بما رووا وذروا ما رأوا[١].

فنرى ابن روح يعقد مقارنة بين كتب العزاقري وكتب بني فضال، حيث يفهم من كلام الامام العسكري (ع) قاعدة عامة، وهي: إن الإنحراف في العقيدة، لا ينافي إمكان صحة الرواية.

فما على الفرد إلا أن يأخذ بما رووا من أخبار ويدع ما رأوا واعتقدوا من العقائد المنحرفة والطرق الضالة. لا يفرق في ذلك بين بني فضال وابن أبي العزاقر.

وحين احس الشلمغاني بالتحدي والمجابهة من قبل الشيخ ابن روح والمجتمع الموالي له، اراد ان يباهل ابن روح حتى يضع المجتمع امام حد الواقع، وذلك: أنه بعد أن اشتهر أمره وتبرأ منه ابن روح واجتمع الشلمغاني بجماعة من رؤساء الشيعة في مجلس الوزراء ابن مقلة - وزير الراضي عام ٣٢٢[٢] - فوجد ان كل فرد منهم يحكي عن الشيخ أبي القاسم لعنه والبراءة منه. فقال: اجمعوا بيني وبينه حتى آخذ بيده ويأخذ بيدي فإن لم تنزل عليه نار من السماء تحرقه، وإلا فجميع ما قاله فيّ حق.

فبلغ ذلك إلى الراضي فأمر بالقبض عليه، وقتله فقتل، واستراحت الشيعة منه[٣].

يدلنا ذلك على ما أشرنا إليه فيما سبق من أن الخليفة الراضي كان عارفاً للحق وفياً له، في حدود قدرته ومصلحته، وقد سبق أن ربطنا ذلك بإتصالات شخصية كان يقوم بها الخليفة قبل خلافته مع الخاصة من موالي الإمام وعلمائهم.

كما أننا نفهم من ذلك بوضوح، كيف أن هؤلاء الخاصة يجتمعون في دار الوزير ويتناقشون فيه، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ما سبق منا من وجود الإتصالات الواسعة بينهم وبين سائر بني الإسلام من وجود الإتصالات الواسعة بينهم وبين سائر بني الإسلام من علماء ووجهاء. فإن الفرد من علمائنا في تلك الفترة لم يكن يفرق في وضعه الإجتماعي عن أي فرد آخر، ليس له طبقية خاصة أو نطاق معين، غير ما يمليه عقيدته ودينه، فهو - في الأغلب - تاجر يتصل بالبائعين والمشترين، ويتصل بالشريف والوضيع وله علاقات مع سائر بني الاسلام من علماء ووجهاء.

ولكننا يجب ان لا ننسى في هذا الصدد مسلك الحذر والتقية التي كانوا يسيرون عليه، فنحن نلاحظ:

اولاً: ان الحسين بن روح لم يكن معهم في مجلس الوزير، زيادة في التكتم والحذر، ولو كان معهم لما زاد حاله عن ذلك، كما سمعناه منه في مجالس اخرى عند المقتدر وغيره.

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٣٩.
[2] الكامل، جـ٦ ص٢٣٨.
[3] الغيبة، ص٢٥٠.

ثانياً: إن المناقشة في الطعن على الشلمغاني ولعنه، لم يكن ينافي الحذر والتقية، إذ أن مسلك الدولة منذ أعوام على معادات الشلمغاني ومطاردته، كما سنسمع بعد قليل.

كما ان هذا النقل التاريخي يدلنا بوضوح على ان مقتل الشلمغاني من قبل الخليفة، كان من أجل انحرافه عن ابن روح. وهذا هو ما احتملناه فيما سبق من أن الدولة المتمثلة في شخص الخليفة كانت تشعر بالفعل في قتلها للشلمغاني - وربما للحلاج أيضاً - بأنها تقوم بعمل مشترك تتفق عليه مع خط السفراء رضوان الله عليهم.

ومن خبر آخر عن مباهلة الشلمغاني، قال الراوي: أنفذ محمد بن علي الشلمغاني العزاقري إلى الشيخ الحسين بن روح يسأله أن يباهله، وقال، أنا صاحب الرجل - يعني المهدي (ع) -.

وقد أمرت بإظهار العلم، وقد أظهرته باطناً وظاهراً، فباهلني! فأنفذ إليه الشيخ - رضي الله عنه - في جواب ذلك: أينا تقدّم صاحبه فهو المخصوم، فتقدم العزاقري فقتل وصلب وأخذ معه ابن أبي عدن. وذلك في سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة[١].

وقد اثبتت هذه المباهلة، ضد مقصود الشلمغاني فإنه أراد أن يضع المجتمع بإزاء الأمر الواقع نتيجة للمباهلة، فحصل ذلك وثبت ما هو الحق والواقع، لكن إلى جانب الشيخ ابن روح رضي الله عنه، وظهر كون الشلمغاني مخصوماً مبطلاً.

خطوط من تاريخ الشلمغاني:

هناك بعض التفاصيل التي ينبغي تحديدها قبل التعرض إلى حادثة قتل الشلمغاني، وهي تتلخص في عدة أمور:

الأمر الأول: أننا سمعنا من تاريخنا: أن الشلمغاني كان وكيلاً صالحاً لأبن روح حال استتاره عن المقتدر[٢].

وسمعنا أيضاً أن التوقيع الذي أرسله الإمام المهدي (ع) منذ وصل إلى ابن روح وهو في سجنه في دار المقتدر، فأوصله ابن روح إلى ابن همام، فوزعه الأخير بين مشايخ أصحابه.

إذن فاستتار أبن روح متقدم زماناً على سجنه، وانحراف الشلمغاني واقع ما بين هاتين الحادثتين، ونحن وإن كنا نعلم تاريخ سجن ابن روح، وهو عام ٣١٢ كما سبق. إلا أننا لا نعلم تاريخ استتاره ولا مدته لكي نحدد عام انحراف الشلمغاني، وغاية ما يمكن تحديده هو أنه انحراف في زمان خلافة المقتدر وهو تاريخ غير كاف في نفسه.

وعلى أي حال فالمهم هو معرفة تاريخ البيان الذي صدر ضده، ولا بد أن يكون بعد انحرافه بقليل، بحيث لا يبقى له مجال للعمل العام بالوكالة عن ابن روح خلال ذلك. وتاريخ صدوره مضبوط بعام ٣١٢ نفسه.

الأمر الثاني: أخرج الشيخ في الغيبة عن أبي علي محمد بن همام، وهو الذي

---

[1] الغيبة للشيخ، ص١٨٦.

[2] الغيبة للشيخ،ص١٨٣.

سمعناه أنه وزع بيان الإمام المهدي (ع) في لعن الشلمغاني على المشايخ.

انه قال: أن محمد بن علي الشلمغاني لم يكن قط باباً - وكيلاً - إلى أبي القاسم ولا طريقاً له، ولا نصبه أبو القاسم لشيء من ذلك على وجه ولا سبب. ومن قال بذلك فقد أبطل - يعني قال بالباطل - وإنما كان فقهياً من فقهائنا، وخلط وظهر عنه ما ظهر، وانتشر الكفر والإلحاد عنه فخرج فيه التوقيع على يد أبي القاسم بلعنه والبراءة ممن تابعه وشايعه، وقال بقوله[١].

وهذا خلاف ما سمعناه في الرواية الأخرى[٢]، من ان الشلمغاني كان حين استقامته واستشار الشيخ ابن روح، سفيراً بينه وبين الناس في قضاء حوائجهم ومهماتهم، وكانت التوقيعات تخرج على يديه عن طريق ابن روح.

وقد أشرنا فيما سبق، أنه لا تنافي بين الإنحراف المتأخر والوكالة حال الإستقامة، فإن الإستقامة ما دامت موجودة تترتب عليها كل الآثار الإسلامية كقبول روايته وإمكان وكالته، وخاصة وإن ابن همام في الرواية الأولى يعترف باستقامته في مبدأ أمره، وتنتفي هذه الآثار بانحرافه، وعلى أي حال فقد عرفنا ان النقل بثبوت الوكالة أكثر ومعه يكون الإعتماد عليه أكثر.

الأمر الثالث: نسمع من التاريخ العام[٣] أن ابا جعفر الشلمغاني اتصل بالمحسن بن أبي الحسن بن الفرات في وزارته الثالثة.

وقد سبق أن عرفنا أن أبا الحسن بن الفرات هذا هو علي بن محمد بن موسى بن الفرات، الذي وزر للمقتدر ثلاث مرات، كانت وزارته الثالثة عام ٣١١[٤]. وكان ولده محسن بن علي هو الغالب على الأمور في هذه الوزارة[٥] حتى عزل عام ٣١٢ واختفى ولده محسن وصودر ابن الفرات على جملة من المال مبلغها ألف ألف دينار[٦].

وقد عرفنا ابن الفرات هذا فرعاً من أب وأخ منحرفين، اتبعا محمد بن نصير النميري الذي ادعى السفارة زوراً، وخرج فيه من الإمام العسكري (ع) توقيعات شديدة اللهجة.

وكان ابنه المحسن وقحاً سيء الأدب ظالماً ذا قسوة شديدة، وكان الناس يسمونه: الخبيث بن الطيب[٧]. ويروى له في التاريخ أثناء وزارة أبيه الثالثة عدة شنائع في التعذيب والمصادرات[٨].

فهذا هو الذي اتصل به ابن أبي العزاقر، فانظر بمن يستجير وعلى من يتكل، وكيف يهرب من الحق إلى الباطل، صريحاً وبلا مواربة. ومن الراجح أنه اتصل به عام

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٥٠.
[2] المصدر، ص١٨٣ وما بعدها.
[3] الكامل، جـ٦ ص٢٤١.
[4] الكامل، جـ٦ ص١٧٣.
[5] مروج الذهب، جـ٤ ص٢١٤.
[6] الكامل، جـ٦ ص١٧٧.
[7] المصدر، ص١٧٤.
[8] انظر المصدر والصفحة.

٣١٢ الذي رجحنا فيما سبق أنه عام انحرافه.

وعلى أي حال، فبعد عزل ابن الفرات استوزر المقتدر عبد الله بن محمد ابن عبيد الله الخاقاني[١] وذلك عام ٣١٢[٢]. فطلب الشلمغاني وطارده وحاول القبض عليه، فاستتر الشلمغاني وهرب الى الموصل. فبقي سنين عند ناصر الدولة الحسن بن عبد الله بن حمدان في حياة ابيه عبد الله بن حمدان[٣]. ويروي النجاشي في رجاله انه اخبر بقائمة كتبه عند استتاره بمعلثايا، وهي قرية من اعمال الموصل.

فانظر إلى ضعف الدولة وضيق سلطانها، إذ نرى حكومة بغداد لا تستطيع القبض على شخص بالموصل، ويكون في إمكان بعض امرائها إجارته منها، وإبعاده عنها.

ونعرف من هذا السياق ايضاً، ان التوقيع الذي صدر ضده من الإمام المهدي (ع)، كان قبل اختفائه في الموصل، فانه ايضاً كان عام ٣١٢، كما عرفنا. ومن المعلوم صدوره حال وجوده في بغداد واختلاطه بالناس. كما ان محاولته للمباهلة مع ابن روح، كانت بعد عوده الى بغداد، قبل مقتله بعدة شهور.

وذلك انه انحدر الى بغداد واستتر، وظهر عنه ببغداد انه يدعي لنفسه الربوبية. وقيل أنه اتبعه على ذلك: الحسين بن القاسم بن عبد الله بن سليمان بن وهب، الذي وزر للمقتدر عام ٣١٩[٤]، وأبو جعفر وأبو علي ابنا بسطام[٥]، وابراهيم بن محمد بن ابي عون وابن شبيب الزيات وأحمد بن عبدوس. كانوا يعتقدون الربوبية فيه. وظهر ذلك عنهم، وطلبوا أيام وزارة ابن مقلة حين وزر للمقتدر عام ٣١٦[٦] فلم يوجدوا[٧].

إذن الشلمغاني هرب إلى الموصل عام ٣١٢ وعاد إلى بغداد عام ٣١٦. وسلطات المقتدر بالرغم انها حاولت القبض على الحسين بن القاسم بن عبد الله بن سليمان بن وهب عام ٣١٦ بتهمة اتباع الشلمغاني واعتقاده الربوبية فيه، فإن المقتدر استوزره عام ٣١٩، كما رأينا. وهو معنى ما قلناه من ان الدولة كانت تؤيد من طرف خفي خط الإنحراف في خط الموالين للأئمة (ع).

مقتله:

اتفق تاريخنا الخاص والتاريخ العام على ان الراضي قتله عام ٣٢٢[٨]، وذلك أنه لما كان في شوال لهذا العام ظهر الشلمغاني من بعد استتاره ببغداد، فقبض عليه الوزير ابن مقلة[٩]، وكان هذا أول عام من تولي الراضي للخلافة، وكان أبو علي محمد بن مقلة هو

---

[1] مروج الذهب، جـ٤ ص٢١٤.
[2] الكامل، جـ٦ ص١٧٨.
[3] الكامل، ص٢٤١.
[4] انظر، ص٢٦٤.
[5] الكامل، جـ٦ ص٢١٥.
[6] الكامل، جـ٦ ص١٩٢.
[7] انظر المصدر، ص٢٤١.
[8] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٨٧ وص٢٥٠. والكامل، جـ٦ ص٢٤١.
[9] الكامل نفس الصفحة.

أول وزرائه[١].

فقبض عليه الوزير ابن مقلة وسجنه، وكبس داره، فوجد فيها رقاعاً، وكتباً ممن يدعي عليه أنه على مذهبه يخاطبونه بما لا يخاطب به البشر بعضهم بعضاً. وفيها خط الحسين بن القاسم، فعرضت الخطوط فعرفها الناس. وعرضت على الشلمغاني فأقر أنها خطوطهم وأنكر مذهبه، وأظهر الإسلام، وتبرأ مما يقال فيه.

وأخذ ابن ابي عون وابن عبدوس معه وأحضرا معه عند الخليفة وامرا بصفعه فامتنعا، فلما أكرها مد ابن عبدوس يده، وصفعه وأما ابن ابي عون فإنه مد يده إلى لحيته ورأسه، فارتعدت يده، فقبل لحية الشلمغاني ورأسه، ثم قال: إلهي وسيدي ورازقي.

فقال الراضي: قد زعمت أنك لا تدعي الإلهية، فما هذا؟.

فقال: وما علي من قوله ابن أبي عون؟ والله يعلم أنني لا قلت أنني إله قط. فقال ابن عبدوس: إنه لم يدع الألوهية. وإنما ادعى أنه الباب إلى الإمام المنتظر مكان ابن روح، وكنت أظن أنه يقول ذلك تقية.

ثم أحضروا عدة مرات، ومعهم الفقهاء والقضاة والكتاب والقواد وفي آخر الأيام أفتى الفقهاء بإباحة دمه. فصلب الشلمغاني، وابن أبي عون في ذي القعدة وأحرقا بالنار[٢]. وكان الحسين بن القاسم بالرقة فأرسل الراضي إليه فقتل آخر ذي القعدة، وحمل رأسه إلى بغداد[٣].

وبذلك، انتهى حساب الشلمغاني، تجاه الدولة وقواعدها الشعبية وتجاه المؤمنين به، وتجاه السفير الشيخ أبي القاسم بن روح رضي الله عنه. وبالتالي تجاه الإمام المهدي (ع) نفسه، وقواعده الشعبية.

وانتصر الإمام المهدي (ع) وسفيره، من حيث أراد الله تعالى لهما النصر.

تاسعهم: الحسين بن منصور الحلاج.

الصوفي المشهور، ولا نريد أن ندخل في هذا الصدد، في ترجمته وتفاصيل حياته، ولا فيما يصدر منه من العجائب التي كانت تستهوي العوام وتستغويهم، وإنها هي حق أو باطل. وما اختلف الناس فيه من ذلك، فإن ذلك كله خارج عن تاريخ الإمام المهدي (ع) في غيبته الصغرى. وإنما فصلنا القول في الشلمغاني لإرتباطه بهذا التاريخ ارتباطاً عضوياً. فليرجع في تفاصيل ترجمة الحلاج إلى مصادره.

وإنما نقتصر من ذلك على ما هو مربوط بنا في هذا التاريخ. من حيث أنه ادعى السفارة عن الإمام المهدي (ع). ومما نذكره سيتضح ما هو الحق تجاه عقيدة الحلاج وسلوكه.

وذلك: أنه لما قدم بغداد وأراد أن يغري أبا سهل ابن اسماعيل بن علي النوبختي،

---

[1] المروج، جـ٤ ص٢٣١.
[2] الكامل، جـ٦ ص٢٤١.
[3] المصدر، ص٢٤٢.

وهو من علمائنا الأجلاء في تلك الفترة. ويمت إلى الشيخ ابن روح النوبختي رضي الله عنه برابطة النسب.

وتخيل أنه ممن تنطلي عليه حيله وخدعه. فكاتبه وأدعى له أنه وكيل الإمام المهدي (ع)، وقد أخرج الخطيب البغدادي شيئاً من ذلك، كما اخرج الشيخ في غيبته بعض التفاصيل حوله.

قال الخطيب البغدادي[1]: أخبرنا علي بن أبي علي عن أبي الحسن أحمد بن يوسف الأزرق، أن الحسين بن منصور الحلاج لما قدم بغداد يدعو، استغوى كثيراً من الناس والرؤساء، وكان طمعه في الرافضة أقوى لدخوله من طريقهم[2]. فراسل أبا سهل بن نوبخت يستغويه. وكان أبو سهل من بينهم مثقفاً فهماً فطناً، فقال أبو سهل لرسوله: هذه المعجزات التي يظهرها قد تأتي فيها الحيل. ولكن أنا رجل غزل ولا لذة لي أكبر من النساء وخلوتي بهن، وأنا مبتلى بالصلع، حتى أني أطول قحفي وآخذ به إلى جبيني وأشده بالعمامة، وأحتال فيه بحيل، ومبتلى بالخضاب لستر المشيب، فإن يصل لي شعراً، وردّ لحيتي سوداء بلا خضاب، آمنت بما يدعوني إليه كائناً ما كان، إن شاء قلت: إنه باب الإمام. وإن شاء قلت: إنه الإمام. وإن شاء قلت: إنه النبي، وإن شاء قلت: إنه الله.

قال: فلما سمع الحلاج جوابه، أيس منه وكف عنه.

قال الشيخ[3]. بعد نقله نحواً من ذلك، مع زيادة أن الحلاج زعم لأبي سهل في مراسلته، أنه وكيل صاحب الزمان (ع)، وهذا واضح أيضاً من كلام الخطيب البغدادي باعتبار قول أبي سهل: إن شاء قلت: أنه باب الإمام... أي وكيله. وأضاف الحلاج - برواية الشيخ - وقد أمرت بمراسلتك وإظهار ما تريده من النصر لك لتقوى نفسك ولا ترتاب بهذا الأمر.

وبعد أن كشفه أبو سهل وأفحمه وأظهر عجزه أمسك الحلاج عنه ولم يرد إليه جواباً ولم يرسل إليه رسولاً. وصيره أبو سهل أحدوثة وضحكة، ويطنز - أي يسخر - به عند كل أحد، وشهر أمره عند الصغير والكبير، وكان هذا الفعل سبباً لكشف أمره وتنفير الجماعة منه.

وحين ذهب الحلاج إلى قم كاتب علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، وهو من أجلاء علمائنا، أبو الشيخ الصدوق قدس الله سرهما وادعى له الحلاج: أنه رسول الإمام ووكيله.

فلما وصل خطابه إلى ابن بابويه، مزقه وقال لرسول الحلاج: ما أفرغك للجهالات! فقال له الرجل: فإن الرجل قد استدعانا، فلم خرقت مكاتبته؟ وضحكوا منه وهزؤوا به.

ثم نهض إلى دكانه ومعه جماعة من أصحابه وغلمانه، وعندما وصل نهض لإحترامه كل من كان هناك غير رجل رآه جالساً في الموضع فلم ينهض له ولم يعرفه ابن

---

[1] انظر الكنى والألقاب، جـ2 ص168.

[2] يقصد بكونه بالأصل شيعياً ودعوته في واقعها انحراف عن هذا المذهب.

[3] الغيبة، ص248.

بابويه.

فلما جلس وأخرج حسابه ودواته، كما يكون التجار. أقبل على بعض من كان حاضراً فسأله عنه، فأخبره. فسمعه الرجل يسأل عنه فأقبل عليه، وقال له: تسأل عني وأنا حاضر؟!. فقال له أبن بابوية أكبرتك أيها الرجل وأعظمت قدرك أن أسألك. فقال له: تخرق رقعتي، وأنا أشاهدك تخرقها. فقال له. فأنت الرجل إذن. ثم قال. خذ يا غلام برجله وبقفاه وسحبوه من الدار سحباً، ثم قال له، أتدعي المعجزات، عليك لعنة الله، فأخرج بقفاه، قال الراوي. فما رأيناه بعدها بقم.

يتضح من هذا التاريخ أمور:

الأمر الأول: أن أمر الحلاج كان أهون وأوضح لدى خاصة الموالين من أن يخرج فيه التوقيع عن الإمام المهدي (ع). فقد كان لهم من الموازين والقواعد الإسلامية، ما يكشفون به عن خدعه وأباطيله من دون حاجة إلى سؤال من المهدي (ع) وجواب، ولم يستفحل به الأمر ليصل الحال إلى حد الحاجة إلى ذلك.

ولا ننسى في المقام قول ابن روح في الشلمغاني: فهذا كفر بالله تعالى وإلحاد، قد أحكمه هذا الرجل الملعون في قلوب هؤلاء القوم ليجعله طريقاً إلى أن يقول لهم: بأن الله تعالى اتحد به وحل فيه، كما يقول النصارى في المسيح (ع). ويعود إلى قول الحلاج لعنه الله[١]. فقد حكم على عقائد الشلمغاني بالبطلان باعتبار رجوعها في نهاية المطاف إلى قول الحلاج، فكيف يقول في الحلاج نفسه.

على انه لم يكن الذي التفت إلى فساد قوله، هو الحسين بن روح وأصحابه، فحسب بل التفتت إلى ذلك السلطات، وخافت على شعبها من أن يؤثر الحلاج في إنحرافه عن أصل الإسلام، وهو الدين الحنيف الذي تقوم الخلافة على اساس منه. فقبضوا عليه، وأفتى الفقهاء بإباحة دمه. ولما سمع الحلاج ذلك. قال: ما يحل لكم دمي واعتقادي الإسلام ومذهبي السنة، ولي فيها كتب موجودة، فالله الله من دمي، ولكن الخليفة المقتدر، أذن في قتله حين رأى الفتاوى. فضرب ألف سوط وقطعت يده ثم رجله ثم يده ثم رجله. ثم قتل ثم أحرق بالنار وألقى رماده في دجلة، ونصب الرأس ببغداد، وأرسل على خراسان لأنه كان له بها أصحاب[٢].

فأعجب من الخطيب البغدادي، إذ سمعنا منه انه يعتبر الحلاج محسوباً على الشيعة، على حين نرى الحلاج بنفسه يعترف أمام السلطات أن مذهبه السنة وله فيها كتب موجودة.

الأمر الثاني: أن الحلاج، كان يخدع كل قوم من جهة قناعتهم واعتقادهم، ليجلبهم بعد ذلك إلى ما يريده لهم من العقائد الباطلة والأقوال المنحرفة. وإذ يكون الناس في فراغ عقائدي وضعف في الدعوة والإرشاد الإسلامي بينهم، لم يكن بإمكانهم أن يفرقوا

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٤٩.

[2] انظر الكامل، جـ٦ ص١٦٨ - ١٦٩.

بين المعتقد الحق والباطل وبين ما هو معجزة وما هو خدعة، وقد استغل الحلاج هذا الواقع المرّ استغلالاً كبيراً واصطاد في هذا الماء العكر اصطياداً مضاعفاً. حتى ضج منه أهل الإسلام بمختلف مذاهبهم.

وقد كان منطلقه إلى خداع القواعد الشعبية الموالية للأئمة (ع)، هو ادعاء الوكالة عن الإمام المهدي (ع). ثم يعلو منه إلى غيره[١]، لتخيله أن هذا الأمر مفهوم لهم معتاد بالنسبة إليهم. ولولا وقوف ابي سهل النوبختي في بغداد وابن بابويه القمي في قم ضده لكان له أثر مؤسف كبير.

الامر الثالث: انه يتضح ايضاً من هذا التاريخ، ما سبق ان ذكرناه من كون علمائنا في تلك الفترة، لم يكونوا يشكلون طبقة منفصلة لهم حدود معينة وعلاقات محدودة. بل كان حالهم حال غيرهم في اتخاذهم عملاً يرتزقون منه، وينطلقون الى اللقاء مع مختلف الطبقات عن طريقه. كالذي سمعناه عن ابن بابويه الذي كان الى جانب تجارته من أكابر العلماء العاملين لتلك الفترة. ويكفينا من جهاده هذه الصورة الواضحة من قيامه ضد الحلاج وفضحه في المجتمع المسلم.

عاشرهم: محمد بن المظفر.

أبو دلف، الكاتب. وقد سمعنا عند الحديث عن أبي بكر البغدادي أن أبا دلف هذا كان مخمساً مشهوراً، ثم انه آمن بأبي بكر البغدادي واعتبر مذهبه هو الصحيح[٢]، وكان يدافع عنه بحرارة ويقدمه على الحسين بن روح رضي الله عنه[٣]، حتى اوصى له ابو بكر البغدادي بعد وفاته[٤]، واصبح بذلك مدعياً للسفارة بعد السمري، وكان هذا علامة كذبه لدى الاصحاب، على ما سبق.

وكان ابو دلف معروفاً بالإلحاد ثم اظهر الغلو ثم جن وسلسل وصار مفوضاً، قال الراوي: وما عرفناه قط، إذا حضر في مشهد - يعني مجتمعاً على الناس - إلا استخف به، ولا عرفته الشيعة إلا مدة يسيرة، والجماعة تتبرأ منه وممن يومي إليه وينمس به[٥]. وأمره في الجنون أكثر من أن يحصى[٦].

***

فهؤلاء عشرة، ممن مثلوا خط الإنحراف الداخلي الكبير أثناء فترة الغيبة الصغرى، ضد السفراء وقواعدهم الشعبية، وبالنتيجة ضد الإمام المهدي (ع) وضد المصالح الكبرى التي كان يتوخاها في المجتمع، وقد عرفناهم وجملة من أساليبهم وطرق الوقوف ضد تيارهم، والحمد لله رب العالمين.

---

[1] الغيبة للشيخ، ص٢٤٧.
[2] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٥٦.
[3] انظر المصدر، ص٢٥٠.
[4] المصدر، ص٢٥٥.
[5] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٥٤.
[6] المصدر، ص٢٥٥ وما بعدها.

تحليل مجابهة الإنحراف.

كان الإهتمام الكبير للإمام المهدي (ع) وسفرائه في الوقوف ضد هذا التيار، أكبر من الوقوف ضد أي تيار آخر. وذلك لعاملين أساسين:

أحدهما: لاحظناه مما سبق، من كون هذا العمل مما ينسجم وسياسة السلطات. فلا يكون منافياً لمسلك الحذر والتكتم، وحيث كان في ردع القواعد الشعبية الموالية عن هؤلاء المزورين مصلحة كبرى كما هو معلوم، ولا مانع منه من قبل السلطات... إذن فمن المنطق أن ننتظر ازدياد نشاط السفراء والوكلاء في ذلك، وتعدد التوقيعات بخصوصه.

ثانيهما: وهو الأهم، المبتني على قاعدة عامة في منطق الجماعات البشرية، تقول: ان الهدم الناشىء في داخل الجماعة يكون أضر بها وأشد عليها من الهدم الوارد عليها من الخارج، في الأعم الأغلب. بل ان المنحرفين في كل جماعة، ليمثلون خط المناوئ جنباً الى جنب مع الجماعات الأخرى المعادية.

ومن ثم كان المنحرفون عن الاسلام، والمتاجرون باسمه، أشد على الإسلام من الكفار والمشركين، وأكثر تأثيراً في الأبعاد عنه. وهم - في واقعهم - يد عاملة في مصلحة القوى العالمية المناوئة للأسلام.

ولذلك، كان هؤلاء المنحرفون، المدعون للسفارة زوراً، أشد على القواعد الشعبية وأضربها - لو أستفحل امرهم - من السلطات المنحرفة لانهم يتاجرون باسم الامام المهدي (ع)، ويدخلون الى عقول السذج عن طريق مهم معتاد بالنسبة اليهم وهو السفارة عنه وقبض الاموال بالوكالة عنه. ثم انهم يزرقون من عقائدهم المنحرفة وسلوكهم الباطل في نفوس الآخرين، تحت هذا الشعار، ما يحلو لهم وما يشاءون.

على حين ان السلطات لا تملك الا الحديد والنار والسجون، ولم تكن هذه الامور يوماً بصالحة في القيام ضد العقيدة أو التأثير عليها. لا تستطيع السلطات ان تدخل الى اذهان الموالين للأئمة (ع)، عن طريق ديني باي حال من الاحوال. وليس ادل على ذلك، من رفض المعتمد لعمالة جعفر بن علي، حين كان يائساً من تأثيره في فرض عمالته على موالي اخيه (ع).

فكان من الواجب الوقوف ضد هذا التيار الداخلي المنحرف، الذي كاد ان يبلغ مبلغاً عظيماً، لولا ما بينه الامام المهدي (ع) من بينات وما قام به السفراء من نشاط مضاعف كبير. الى جانب شعور الدولة بالمعادات مع هؤلاء المنحرفين ومطاردتها لهم. ولم يخطر لها ان تستفيد منهم في سبيل هدم الجماعة الموالية وتفريق شملها وتشتيت كلمتها مما اوجب تظافر نشاط السفراء والدولة على حربهم ومطاردتهم.

ولم تكن الدولة بقادرة على جرهم الى جانبها والاستفادة منهم في مصلحتها لعدة عوامل.

الاول: ان دعوتهم - على الاغلب - كانت خارجة عن أصل الاسلام بشكل مكشوف واضح، لدى عموم الناس، بحيث لا يمكنهم التأثير الكبير. ولا ينفعون السلطات حتى لو ارادوا ذلك.

الثاني: ان توقيعات الامام (ع) وموقف سفرائه، كان قوياً فعالاً في التأثير على الجماعة الموالية. بحيث لم يبق لهؤلاء المزورين باقية، يمكن أن تصلح سنداً للدولة، حتى لو أرادت استخدامها.

الثالث: ان الدولة، كانت تخاف على قواعدها الشعبية من التشتت والانهدام. فأنها على اي حال قائمة على اساس الإلتزام بالإسلام، ومنتفعة في أصل وجودها من شعاراته. فإذا دخلتها الدعوات المنحرفة عنه بشكل علني صريح، كان ذلك مضراً بها لا محالة.

الرابع : ان الدولة كانت تخاف - في حدود ما تفهم - بأن يؤثر هؤلاء المنحرفون، بشكل أو آخر، في صرف بعض قواعدها الشعبية عن مذهبهم وتقريبهم إلى خط الأئمة (ع)... ولو باعتبار أن هؤلاء المنحرفين مدعين للسفارة عن الإمام المهدي (ع)، وهو القائد الفعلي لذلك الخط، وهو الخط الذي تفرق منه السلطات وتخشاه. وقد سبقت بعض الشواهد على ذلك[١].

الخامس: أن هؤلاء المنحرفين، كانوا في الأعم الأغلب مشتركين مع خط الأئمة والسفراء، في الشعور بالظلم وعدم الإعتراف بشرعيتها، وهذا الشعور نفسه يجعلهم يرهبون أن يبيعوا ضميرهم للسلطات ويكرسوا نشاطهم من أجلها. وهم يشعرون بكل عمق، إنهم لن يحصلوا من القواعد الشعبية أحداً، لو شعر الناس منهم مثل هذا الإتجاه.

وهذا هو الذي جعلهم طرفاً للعداء مع السلطات ومع السفراء على حد سواء. ولم يكن في مستطاعهم، وهم يمثلون أضيق الإتجاهات وأضعفها، أن يحاربوا في جبهتين، ويبذلوا نشاطهم في أكثر من ميدان واحد، مما عجل في خاتمة أمرهم، وإنهاء حسابهم، وتوفيق الله للأمة الإسلامية عموماً والموالين خصوصاً للخلاص منهم.

---

[1] انظر الكامل، جـ٦ ص٨٧.

الفصل الخامس
الامام المهدي (ع)
حياته ونشاطه خلال هذه الفترة

ويقع الكلام في ذلك ضمن عدة حقول، نذكر عناوينها أولاً، لنكون على ذكر منها حين ندخل في التفاصيل. فهي:

أولاً: حياته الخاصة خلال غيبته الصغرى.

ثانياً: محاولات القبض عليه من قبل السلطات.

ثالثاً: مقابلاته للناس من حيث اسلوب ذلك وأهدافه.

رابعاً: تصرفه في الأمور المالية.

خامساً: حله للمشكلات العامة والخاصة.

سادساً: نصبه لوكلاء غير السفراء الأربعة.

سابعاً: إعلانه انتهاء السفارة وبدأ الغيبة الكبرى.

وقد عرفنا الشيء الكثير عن الإتجاهات والأساليب التي كان يتبناها الإمام المهدي (ع)، مما يندرج في عدد من هذه العناوين. وعلينا في هذا الفصل ترتيب ما عرفناه مع الزيادة عليه.

وتجنباً للتكرار، سيكون التعرض إلى ما عرفناه مما سبق ضئيلاً إلى حد كبير، وسيكون الجهد مكرساً على ما يستجد في هذا الفصل من تاريخ وأفكار.

الحقل الأول
حياة المهدي (ع) الخاصة

من حيث صفته ومكانه ومقدار عمره، وعدد من خصائصه الشخصية خلال غيبته الصغرى.

شكله:

كان سلام الله عليه وعجل فرجه، يوم وفاة أبيه، حين رآه الناس يصلي على ابيه... صبياً بوجهه سمرة، بشعره قطط بأسنانه تفليج، كما سبق ان سمعنا.

ثم يصفه من رآه بعد ذلك خلال غيبته الصغرى، بأنه شاب حسن الوجه طيب الرائحة، هيوب، ومع هيبته متقرب إلى الناس. قال الراوي: فتكلم، فلم أرَ أحسن من كلامه ولا أعذب من منطقه في حسن جلوسه[١]. وفي رواية أخرى كأنه شاب أسمر لم أرَ قط في حسن صورته واعتدال قامته[٢]. وفي رواية ثالثة: فتى حسن الوجه طيب الرائحة يتبختر في مشيته[٣]. وفي رواية رابعة: أنه ليس بالطويل الشامخ ولا بالقصير اللازق بل مربوع القامة مدور الهامة صلب الجبين أزج الحاجبين، أقنى الأنف، سهل الخدين، على خده الأيمن خال[٤]. إلى غير ذلك من الروايات[٥].

ونسمع من سفيره محمد بن عثمان رضي الله عنه، حين سئل عن رؤيته للمهدي (ع) ... يصف عنقه في حسنه وغلظه، فيشير بيده ويقول: وعنقه هكذا[٦] أو قال: ورقبته مثل[٧]. وإنما أكد على صفة عنقه ليدل على صفة الرجولة فيه، وأنه لم يبق كما عهده الناس في حياة أبيه صبياً صغيراً، أو غلاماً عشارياً عليه رداء تقنع به[٨].

إذن فهو (ع)، قد تقدم وتطور من حيث شكله، فأصبح شاباً بعد أن كان غلاماً وقوياً بعد أن كان ضعيفاً وكبيراً بعد أن كان صغيراً، وكان سفراؤه يواجهونه في شبابه هذا.

ففي زمان العمري السفير الثاني، حاول شخص أن يقابل المهدي (ع) فوفر له العمري فرصة المقابلة، فرآه شاباً من أحسن الناس وجهاً وأطيبهم رائحة، بهيئة التجار،

---

[1] الغيبة للشيخ، ص١٥٢.
[2] المصدر، ص١٥٣.
[3] الغيبة للشيخ، ص١٥٩.
[4] المصدر، ص١٦١.
[5] انظر المصدر ايضا، ص١٥٦ وص١٦٣ وص١٨٢. وغيره من المصادر كثيرة.
[6] المصدر، ص٢١٥.
[7] المصدر، ص٢١٩.
[8] المصدر، ص١٥٥.

وفي كمه شيء كهيئة التجار[1].

وكونه (ع) بهيئة التجار، يدلنا على لباسه خلال هذه الفترة بل على عمله أيضاً... وهو التجارة، حيث يستطيع أن يواجه الناس كتاجر من التجار من دون ان يعرف الناس حقيقته، ولعله تاجر مستقل عن تجارة سفيره أو لعله يعمل في تجارة أو يعمل سفيره في تجارته. وقد عرفنا مما سبق أن هيئة الكثير من علماء الخاصة بما فيهم السفراء أنفسهم ووكلائهم، وعملهم الإجتماعي الظاهر، كان على ذلك. ومن هنا اتخذ قائدهم وإمامهم نفس العمل والملبس، وهو أمر أبعد ما يكون عن إلفات النظر وإثارة الشكوك.

ثم يوصف لباسه حال الإحرام للحج: وهو (ع) يحضر الموسم كل سنة، يرى الناس ويعرفهم، ويرونه ولا يعرفونه[2]، ويكون في أثناء حجه متزراً ببردة ومتشحاً بأخرى، وقد عطف بردائه على عاتقه[3]، شأنه في ذلك شأن كل حاج محرم يلبس ثياب الإحرام. وفي رواية أخرى عليه إزآران[4].

مكانه وانتقالاته:

كان حال حياة أبيه (ع) في سامراء. دلت على ذلك جميع الروايات الناقلة لمشاهدته في تلك الفترة، وقد سبق أن سمعنا قسطاً كبيراً منها. ومن الطبيعي أن يبقى في سامراء يوم وفاة أبيه يصلي على أبيه ويقابل وفد القميين، ليحولهم على بغداد، حيث يعين لهم سفيراً جديداً.

ويبقى في سامراء ردحاً من السنين بعد ذلك، كما تدل عليه حوادث تحويل السفيرين الأولين بأموال الوفود إلى سامراء، كما سيأتي في الحقل الخاص بذلك، ويدل عليه أيضاً ما قامت به السلطات من المطاردة له والكبس على داره في سامراء من قبل المعتمد والمعتضد. حيث يكون (ع) موجوداً هناك ولكنه يستطيع التخلص والهروب، إذن فهو إلى زمان خلافة المعتضد التي تولاها عام ٢٧٩. كان ساكناً في دار ابيه في سامراء فلو فرض -كما هو المظنون- ان الكبس الذي أمر به المعتضد كان في اول عام من خلافته، فمعنى ذلك أن المهدي (ع) بقي هناك تسعة عشر سنة بعد وفاة أبيه (ع).

وقد أبعد المهدي (ع) عن نفسه كل الآثار، وكل ما يلفت النظر ويثير الشك، حتى وكلائه أصبحوا بعيدين عنه، لكي لا يوجهوا الأنظار إليه أولاً، ولكي يعيشوا في قلب الحوادث الإجتماعية شأن كل من يريد أداء الخدمة الصالحة لمجتمعه وأمته، ثانياً. ولكي يبعدوا هم بدورهم عن أرصاد الدولة وعاصمة الملك حال كونها في سامراء خلال هذه التسعة عشر سنة ثالثاً.

أما هو فلا ينبغي أن يعيش الحوادث ولا أن يختلط بالناس، بل يبقى بعيداً يكتفي بسماع الأخبار والإطلاع على الآثار، يعيش هموم الأمة الإسلامية ذهنياً إن لم يستطع أن

---

[1] الغيبة للشيخ، ص١٦٤.
[2] المصدر، ص٢٢١.
[3] إكمال الدين المخطوط.
[4] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٥٦.

يعيشها خارجاً... حتى تهدأ النائرة، ويندمل الجرح وتخف المطاردة، ويمضي الردح الأول من الغيبة الصغرى ليستطيع بعد ذلك أن يقوم بعمل جديد.

والمتتبع لخروج التوقيعات والبيانات عن الإمام المهدي (ع) خلال الفترة الأولى من غيبته، يرى بوضوح قلتها وندرتها. إلى حد لا يكاد ينقل عن السفير الأول، بل السفير الثاني في أول سفارته توقيع ذو بال، إلا في حدود قليلة وعند الحاجة الكبيرة، وما ذلك إلا لأن الحاجة إلى الحذر في هذه الفترة ألزم، والبعد ما بين المهدي (ع) وسفرائه من حيث المكان أكثر.

وحين تنتهي هذه الفترة الحرجة، ولا يزال محمد بن عثمان سفيراً في ذلك الحين، تنفتح له (ع)، فرصة جديدة في الخروج والتجول بنحو لا يمكن أن يعرفه الناس ولا أن يشار إليه بحقيقته، فإن أكثر الناس لم يروه في حياة أبيه، ومن رآه منهم كان قد رآه طفلاً أو صبياً والآن قد أصبح شاباً وسيماً، فلا تكاد ملامحه أن تكون محفوظة معروفة بعد مرور هذه الفترة، على ان جيلاً من الناس مات وجيلاً قد واجه الحياة من جديد، وهو لا يعرف من شكل المهدي شيئاً. وكلما طالت المدة ابتعدت صورته عن أذهان الناس وذابت ذوباناً كلياً.

ومن هنا انفسحت للمهدي (ع) فرصة جديدة، لأن يدخل بغداد لنراه تارة بزي التجار[١]. وأخرى آمراً محمد بن علي بن بلال، أن يدفع ما لديه من الأموال إلى سفيره العمري[٢]. وأصبح يحضر موسم الحج في كل عام، كما سمعنا ماشياً[٣]، بل أصبح يخالط الحجاج من خواصه ويحدثهم[٤] ويعلمهم الأدعية ويعطيهم التعليمات[٥]. بل أنه ليكشف حقيقته امام البعض إذا اقتضت المصلحة ولم يكن في ذلك خطر[٦]. وكان يسكن خلال فترة الحج في تلك الديار المقدسة. ومن هنا سنرى ان جملة من مقابلاته تمت هناك، من قبل الباحثين عنه المريدين التشرف بلقائه.

وكما يذهب إلى الحج، فإنه يذهب إلى كربلاء لزيارة جده سيد الشهداء أبي عبد الله الحسين، يوم عرفة، فيوصل إلى أحدهم مالاً[٧] على ما سيأتي.

بل أنه يصل إلى مصر. على ما يظهر من بعض الروايات، وينزل الإسكندرية في خان ينزله الغرباء، يصلي في مسجده بأهل ذلك الخان. ثم يسافر مع أحدهم، ويأخذ طريق البحر[٨].

ثم أنه يعود من هذه الأسفار إلى بغداد ليباشر الإتصال بسفرائه، وإدارة مصالح المجتمع، والوقوف في وجه المنحرفين، عن طريق التوقيعات والبيانات.

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٦٤.
[2] المصدر، ص٢٤٦.
[3] المصدر، ص٣٥٨.
[4] انظر المصدر نفسه، ص١٥٢.
[5] المصدر، ص١٥٦.
[6] المصدر، ص١٥٢.
[7] المصدر، ص١٨١.
[8] المصدر، ص١٨٣.

هذا ونسمع قول المهدي (ع) - في رواية علي بن ابراهيم بن مهزيار - يابن المازيار! أبي أبو محمد عهد إلي أن لا أجاور قوماً غضب الله عليهم ولعنهم، ولهم الخزي في الدنيا والآخرة، ولهم عذاب أليم وأمرني أن لا أسكن من الجبال إلا وعرها ومن البلاد إلا عفرها. والله مولاكم أظهر التقية، فوكلها بي، فأنا في التقية إلى يوم يؤذن لي فأخرج[1].

وهذا الخبر لو صح لكان معارضاً لعدد من الأخبار أهمها طريقة استحصال التوقيعات منه (ع)، إلا ببعض الفروض البعيدة أو الإعجازية التي نحن في غنى عن افتراضها، والمهدي (ع) في غنى عن اتخاذها. ومعه تكون تلك الأخبار مقدمة على مدلول هذا الخبر. وقد سبق أن عرفنا أن الحذر والتقية يتم مع سكناه المدن ايضاً لعدم معرفة الناس بشكله وعدم الإلتفات إلى حقيقته. وليست التقية متوقفة على سكنى الجبال وعفر البلاد. ان لم يكن ذلك ملفتاً للنظر وجالباً للشك احياناً والله العالم بحقائق الامور.

عمره الشريف:

ولد (ع) في النصف من شعبان عام ٢٥٥، كما عرفنا، فيكون عمره حين وفاة أبيه في شهر ربيع الأول من عام ٢٦٠ كما سبق، أربع سنوات وحوالي ستة أشهر. وقال المسعودي وثمانية أشهر[2].

ولعله مبني على رواية أخرى لم نأخذ بها، وفي هذا العمر تولى منصب الإمامة وقيادة الأمة وآتاه الله الحكم صبياً.

وقد عرفنا أنه لم يكن شكله يوم وفاة أبيه موافقاً مع هذا العمر، بل كان صبياً يافعاً يقول من يراه أنه ابن ثمان أو عشر سنين، وقد أعطينا لذلك التبريرات الكافية فيما سبق ويكون عمره الشريف حين شوهد في الحج عام ٢٩٣، شاباً أسمر، قال الراوي: لم أرَ قط في حسن صورته واعتدال قامته[3]... ثمان وثلاثون عاماً.

ويكون عمره عند وفاة سفيره الثاني في جمادى الأولى عام ٣٠٥ خمسين عاماً غير ثلاثة أشهر. وعند وفاة سفيره الثالث الحسين بن روح رضي الله عنه عام ٣٢٦ واحداً وسبعين عاماً.

ويكون عمره عند وفاة سفيره الرابع الشيخ السمري، عام ٣٢٩، وانتهاء فترة الغيبة الصغرى... أربعاً وسبعين عاماً، قضى منها أربع سنين ونصف في حياة أبيه (ع)، وتسعة وستين عاماً ونصف وخمسة عشر يوماً في الغيبة الصغرى، ثم بدأت الغيبة الكبرى حيث لا ظهور إلا أن يأذن الله تعالى بالفرج لكي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

ويكون عمره يوم انتهى المسعودي من كتابه إثبات الوصية، وهو عام اثنتين وثلاثين وثلاث مائة... أي بعد انتهاء الغيبة الصغرى بثلاث سنوات... يكون عمره

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٦١.
[2] اثبات الوصية، ص٢٦٣.
[3] الغيبة، ص١٥٣.

الشريف ستاً وسبعين سنة واحد عشر شهراً ونصف شهر، كما ذكر المسعودي[1].

هذا بحسب عدد السنين، وأما بحسب شكله، فكان (ع) لا يزال شاباً. يقدره الناظر بحوالي العشرين عاماً على ما يستفاد من مجموع اوصافه، وهذا أمر ممكن بل ضروري الثبوت، باعتبارين:

أحدهما: وهو الأمر الأساسي، الإيمان بقدرة الله تعالى الذي خلقكم أول مرة، والذي يحي العظام وهي رميم، وبيده ملكوت كل شيء، وهو على كل شيء قدير.

فإذا عرفنا المصلحة الكبرى المتوقفة على وجود المهدي (ع) والمسؤولية الكبرى المناطة به، وإنها من الأهمية والرسوخ في الإسلام إلى حد يعمل الله عز وجل إرادته الخاصة في تنفيذها... نعرف كيف يمكن أن يحفظ الله تعالى المهدي لأجل ذلك الهدف الكبير.

ثانيهما: نموه البطيء في غيبته الكبرى بحيث يقدر له من العمر حين ظهوره أربعين عاماً كما ورد في الروايات[2].

إذن، فهو بالرغم من نموه السريع في صغره في حياة أبيه، حتى نما في الأربع سنوات، ما ينمو به الإنسان خلال ثمان أو عشر سنين... أصبح نموه يتباطأ بعد ذلك. ففي خلال السبعين عاماً لغيبته الصغرى نما بمقدار حوالي العشر سنين من العمر الطبيعي، حيث كان في أولها يقدر بحوالي عشر سنوات، وكان في آخرها يقدر بحوالي العشرين.

ثم هو في السنوات المتطاولة المتمادية في غيبته الكبرى ينمو بمقدار العشرين الباقية من سن الأربعين الطبيعي للإنسان، ليظهر في آخرها وهو كابن الأربعين، وهو السن الذي يكون فيه الرجل في غاية الرشد والنضج والحنكة.

ثم أن المظنون أن نموه أمام الناس بعد ظهوره سوف يكون طبيعياً كشخص له أربعون سنة، فما فوق.

ومن طريف ما ورد في هذا الصدد، ما في عقد الدرر عن أبي عبد الله الحسين (ع)، أنه قال: أنه لو قام المهدي لأنكره الناس، لأنه يرجع إليهم شاباً موفقاً وإن من أعظم البلية أن يخرج إليهم صاحبهم شاباً، وهم يظنونه شيخاً كبيراً[3]، والمراد من قوله، يرجع إليهم أنه يظهر لهم بعد غياب، لا أنه يكون شيخاً ثم يتحول شاباً بطريق إعجازي.

هذا كله، بحسب المصالح الإلهية الكبرى، المذخورة ليومه الموعود.

فهذه لمحات من حياته الخاصة، وستعرف جملة أخرى من تفاصيلها في الحقول التالية.

الحقل الثاني
محاولة السلطات القبض عليه

---

[1] انظر إثبات الوصية، ص٢٦٣.
[2] نظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٥٨. وكتاب المهدي، ص٢٠٨.
[3] كتاب المهدي، ص٢٠٨ .وانظر عقد الدرر المخطوط.

كان القبض عليه، أحد الأهداف الكبرى للدولة، من حيث أنها تعلم ما في كيانها من ضعف وانحراف وتسيب. وتعلم أن المهدي (ع) هو المذخور لرفع الظلم والجور عن بني البشر، إذن فهو يناقض بأساس وجوده وعمق هدفه، كيان هذه الدولة من الصميم، ويشكل ضدها الخطر الأصيل.

ولم تكن الدولة لتعلم أنه سيتأخر ظهوره، ما حصل له من التأخر بعد ذلك، فإن من مميزات ظهور الإمام المهدي (ع) كونه محتمل الظهور في كل وقت، لكي يخافه كل ظالم ويخشاه كل منحرف.

وقد سبق أن دللنا على ان الخلفاء كانوا عالمين بوجوده وهدفه ولا أقل من احتمالهم لذلك. وهو يكفي لتصديهم إلى تحصين دولتهم ضد خطره وتجريد الحملات للقبض عليه.

وقد جردت السلطات ثلاث حملات للقبض عليه، إحداها قام بها المعتمد في الفترة القليلة المتأخرة عن وفاة الإمام العسكري (ع) والأخريين قام بهما المعتضد الذي تولى الحكم بعده، واما الخلفاء المتأخرون فلم ينقل عنهم ذلك، ولعلهم كانوا قد أيسوا من ذلك يأساً تاماً.

أما محاولة المعتمد، فقد سبق أن سمعناها في القسم الأول من هذا التاريخ، عند استعراض ما قام به جعفر بن علي من محاولات وأعمال فلا نعيد.

وقد عرفنا ما تلا ذلك من انشغال الدولة بحرب صاحب الزنج وغيره، مما اوجب انحراف السلطات ذهنياً عن أن تجرد حملات أخرى للكبس والتفتيش، أثناء خلافة المعتمد، وهي التسعة عشر عاماً التي قضاها في الحكم بعد وفاة الامام العسكري.

الا ان التجسس المستمر والتلفت الدائم من قبل السلطات، كان قائماً على قدم وساق، ومستمراً خلال الزمان، وكان يجابه كما عرفنا باساليب السرية والكتمان والمضاعفة التي كان يقوم بها السفيران الاولان في هذه الفترة الصعبة من الغيبة الصغرى، بما في ذلك تحريم التصريح باسمه والدلالة على مكانه، إلا لمن امتحن الله قلبه للإيمان.

وفي خلال هذه الأعوام التسعة عشر، يكون التجسس قد أنتج شيئاً مهماً بالنسبة إلى الدولة. وهو ثبوت فكرة السفارة لديها، وأن هناك من يدعي السفارة عن الإمام المهدي (ع) ويقبض المال بالوكالة عنه[١] إذن فهو موجود، ليس هذا فقط، بل يحاول قيادة قواعده الشعبية وقبض الأموال منهم. ومن ثم كانت من أعظم مهام المعتضد عند توليه للخلافة أن يجدد الحملات لمحاولة القبض على المهدي (ع).

ومن ثم يبادر، فيبعث على ثلاث نفر، فيهم آمرهم، رشيق صاحب المادراي، ويأمرهم أن يخرجوا إلى سامراء مخففين لا يكون معهم قليل ولا كثير، إلا أن يركب كل واحد منهم فرساً ويجنب معه آخر. ووصف لهم محلة وداراً، وقال: إذا أتيتموها تجدون على الباب خادماً اسودا فاكبسوا الدار ومن رأيتم فيها فاتوني برأسه[٢].

---

[1]أعلام الورى، ص٤٢١.

[2] انظر تفصيل الرواية في الغيبة، ص١٤٩ وما بعدها. الخرايج، ص٦٧. والبحار، ج١٣ ص١١٨.

انظر لمقدار ما أتت بـه أخبـار التجسس... إنـه يعلم بدار المهدي (ع) وهي دار ابيه... إنها دار معروفة في سامراء، لها تاريخ مجيد وليس في هذا ما يلفت النظر... ولكنـه يعلم بالعبد الجالس على باب الدار. فإنـه من الأخبـار المتـأخرة، إذ لـم تكن الحالـة فـي حيـاة الإمام العسكري (ع) بهذا الشكل بالتعيين.

كما أنه يعلم بوجود شخص آخر غير هذا العبد، في داخل الدار وهو الإمام المهدي (ع) لا محالة، وعلى الأقل يعلم انها دار سكناه وإن كـان يحتمل عدم وجوده فيها ساعة الكبس ولكن لا أقل من احتمال وجوده، والكبس دائماً مغامرة ومقامرة.

وهو لا يحاول أن يرى المهدي او ان يكلمـه، وإنمـا يـأمر بقتلـه رأسـاً وحمل رأسـه إليه، وبذلك يتحقق الهدف الأعلى لكيان الدولة الزائف.

وهو لا يعين لهم شخصاً أو اسماً معينـاً، بل يغمض من هذه الناحيـة أنـه يريـد أن يبقي هذا الأمر خفياً حتى على هؤلاء القائمين بالحملة، ولا يهمه بعد ذلك أن يقتلوا شخصاً غير المهدي ويأتوه برأسه، فحسبه أنه قام بالمحاولة على أي حال.

ويتوخى المعتضد من هذا الإغماض أهدافا:

الأول: عدم إثارة مسألة المهدي (ع) أمام هؤلاء الجلاوزة، وعدم تنبيههم إلـى ذلك، مهمـا أمكن، لكـي لا يكـون ذلك رأس الخيط بالنسبة إليهم أو إلـى احدهم للبحث عن الحق في خط الإمام المهدي (ع) او الميل إليه.

الثاني: عدم كشف مهمتهم الحقيقية أمامهم، محافظة على سمعته وسمعة الدولة. فإنهم إن عرفوا ان المعتضد يكلفهم القبض على المهدي (ع)، أمكن تسرب الخبر إلى المجتمع، فيترتب على ذلك، ما لا يحمد للمعتضد عقباه.

الثالث: عدم كشف مهمتهم الحقيقيـة أمـامهم للمحافظـة علـى سرية المطلب. حتى عن خاصة الدولة، وجهاز استخباراتها. فإن الأمر أهم وأدق من ان يعرفه النـاس. وقد كـان أشخاص الخلفاء وحدهم يعرفون ذلك في الغالب، وقد عرفنا وجه مصلحتهم في الحرص على سرية المطلب وإبهامه. وبدأت الحملة كما أمر المعتضد، وتوجه الثلاثة إلى سامراء، وبحثوا عن الدار، فوجدوها، كما وصفها لهم المعتضد. ورأوا في الدهليز خادماً أسود وفي يده تكة ينسجها. فسألوه عن الدار ومن فيها فقال: صاحبها. قال رشيق: فوالله ما التفت إلينا وقل اكتراثه بنا.

ثم أنهم استمروا على مهمتهم، فكبسوا الدار وجاسوا خلالها فوجدوا غرفـة سرية. وعليها ستر جميل جديد. قال رشيق: ما نظرت قط إلى أنبل منـه، كأن الأيدي رفعت عنه في ذلك الوقت.

ولم يكن في الدار أحد. فرفعوا الستر، فرأوا بيتاً كبيراً كأنـه بحر فيه ماء، وفي أقصى البيت حصير يبدو كأنه على الماء. وفوقه رجل من أحسن النـاس هيئة. قائم يصلي، وبقي مشتغلاً بصلاته متوجهاً إلى ربه لم يلتفت إليهم، كأنه لم يرهم ولم يسمعهم.

فسبق أحد الرجلين اللذين كانا مع رشيق ليتخطى البيت، فغرق في الماء، وما زال يضطرب، حتى أنقذوه وأخرجوه، وغشي عليه وبقي ساعة، ثم هم الرجل الآخر أن يتخطى

البيت فغرق في الماء أيضاً. فأصابه ما أصاب صاحبه.

فبقي رشيق وهو قائد الحملة، مبهوتاً واجماً، وأيس من نيل الغرض، وأراد أن يلطف من خاطر هذا المصلي ويزيل ما قد يكون قد علق بذهنه من هذه الحملة، فتوجه إليه قائلا: المعذرة إلى الله واليك فوالله ما علمت كيف الخبر ولا إلى من أجيء. وأنا تائب إلى الله. قال رشيق: فوالله ما التفت إلى شيء مما قلنا. وما انتقل عما كان فيه فهالنا ذلك، وانصرفنا عنه.

انظر كيف انتصر المهدي (ع) على هؤلاء الجلاوزة المنحرفين وكيف استطاع أن يؤثر على أعصابهم هذا التأثير الرهيب، فقد كان يمكنه أن يدبر أمره بحيث يختفي منهم كما لا يراهم ولا يرونه... بأن يكون خارج تلك الدار ساعة الكبس. ولكنه دبر الأمر بحيث يتحدى السلطات ويقيم عليها الحجة، في إثبات حقه.

فقد ملأ مكانه، بأسلوب طبيعي أو إعجازي بالماء، وبقي آمناً لا حاجة له أن يلتفت إلى هذه الحملة، أو أن يعيرها أية أهمية، حتى خادمه الأسود، كان مطمئناً من تدابير مولاه وإمامه، وحفظ الله تعالى إياه، فلا حاجة إلى الخوف والاهتمام.

والمهدي (ع)، يعلم سلفاً أن لا يكون مع هؤلاء الجلاوزة سلاح يقذف به كالسهم، ليصل إليه وهو على مصلاه في نهاية الغرفة.

وإنما يستصحبون معهم السيف، لقطع رأسه، وهو لا يمكن أن يعمل مع هذه التدابير.

والعلم بساعة ورودهم ونوع سلاحهم، ونحو ذلك ليس بدعاً على علم الإمامة. وليس أعجب من هذا التدبير الذي أرهب به السلطات وانتصر عليهم.

وكأن الجلاوزة ظنوا أنهم متوهمون في حسبان المكان مملوءاً بالماء وأنه شيء من خداع النظر. حيث حاول اثنان منهم اقتحام المكان. ونفس كلام رشيق يوحي بهذا الظن حيث يقول: كأن بحراً فيه ماء. وفي أقصى البيت حصير قد علما أنه على الماء. أي أنهم ظنوا ولم يتأكدوا بحسب ما يدل عليه السياق، إلا أن التجربة الفعلية المكررة، في غرق اثنين منهم يقطعون الشك باليقين، فإنه سواء كان حصول الماء طبيعياً أو إعجازياً، فإنه يوجب الغرق. ولا يعني بحال كونه وهمياً غير واقعي.

واما وقوف الإمام (ع) على الماء. فإن كان حقيقياً، فهو إعجازي لا محالة، لا يكون إلا بقدرة الله عز وجل، لإقامة الحجة على المنحرفين والظالمين، والمعجزة عند إقامة الحجة ممكنة بل ضرورية كما برهنا عليه في بحوث أخرى، وعليها قامت الدعوة الإلهية في خط الأنبياء الطويل.

على أننا يمكن أن نتصور أن المهدي (ع) قد أعد لنفسه في آخر هذا الماء قطعة صغيرة من الأرض، بمقدار الحصير لكي يصلي عليها، وكان الماء يغمرها، فلم يبد منها شيء، فتوهموا ان الحصير على الماء.

وحين أيس رشيق من بلوغ الغرض، وذاق صاحباه الغرق والعذاب، اضطر إلى الانصياع للتحدي والاعتراف بالعجز. انه لم يكن يتوقع شيئاً مما رآه فضلاً عن كل ما رآه ولم يعلم إلا أن المعتضد أرسله على شخص ما، ليقبض عليه ويأخذ برأسه، وأما مثل هذا التدبير الحاسم فهو لم يواجه مثله من قبل أي شخص آخر حاول القبض عليه، أنه يواجه

الهول والتحدي الصريح لأول مرة في حياته، بشكل لا يجد له حيلة، ولا يعرف إلى تذليله طريقاً.

إذن، فلصاحب هذا البيت شأن غير اعتيادي شأن أعلى من القوى الإعتيادية التي يعرفها رشيق، والمعتضد إنما أغمض له الشك لسبب في نفسه... إذن لعله يعرف شأن صاحب هذا البيت على الإجمال. إنه هو الذي أوقعه في هذا الهول والتحدي. بالرغم ان التحدي في واقعه متوجه إلى المعتضد نفسه أكثر مما هو متوجه إليه.

وعلى أي حال، فينبغي التملص من المسألة، وإلقاء المسؤولية كلها على كاهل المعتضد، والإعتذار من صاحب الدار، ذي الشأن المجهول الرهيب.

ولكن ماذا يجدي لديه الإعتذار، إنه اعتذار المتلبس بالجرم، إنه قبل لحظات، بل وحتى بعد الإعتذار، لو استطاع أن يقبض عليه ويقطع رأسه لفعل، إذن فليس لاعتذاره أي قيمة ولا أهمية.... ولا ينبغي الاعتناء به بحال.

وصحب هؤلاء الجلاوزة هولهم في داخل قلوبهم، وتوجهوا تواً إلى بغداد، ليحملوا هذا الخبر العجيب الرهيب إلى المعتضد، وكان المعتضد ينتظرهم، وقد أمر الحجاب والحرس على ان يدخل هذا الوفد عليه في أي وقت كان، ليلاً او نهاراً فان مهمتهم أعمق وأعقد من ان تحتمل التأجيل.

ودخل عليه الوفد يحمل هولة بين جنبيه، وصب أمامه الحكاية كما وقعت. فقال: ويحكم لقيكم احد قبلي وجرى منكم إلى أحد سبب او قول ؟!، فقالوا: لا !. فقال: أنا نفي من جدي أي ليس من بني العباس-، وحلف بأشد الأيمان له انه رجل ان بلغه انهم اخبروا بهذين الخبر ليضربن اعناقهم. قال رشيق: فما جسرنا ان نحدث به الا بعد موته.

ان المعتضد، لم يجد فيما رووه له، هولاً او أمرا غريباً فانه يعرف أن من حاول القبض عليه من العمق والسمو بحيث لا يكون مثل هذا الأمر غريباً منه. وقد سبقت من آبائه (ع) إلى أسلاف المعتضد أمور كثيرة من هذا القبيل.

إنه يعرف ذلك جيداً، ولكنه يخاف منه على قواعده الشعبية وأساس ملكه، إن هؤلاء الثلاثة بالرغم من أنه حاول الإغماض لهم في كلامه. قد اطلعوا على الحقيقة وواجهوا الحق، حتى اضطر رشيق إلى التنازل والتوبة، إلا أنه لا ينبغي أن يكون الناس الآخرون كرشيق عارفين بالحق أو منصاعين له، ومن ثم نراه يحلف لهم بأغلظ الأيمان ويهددهم بالقتل، أن بلغه أنهم أخبروا أحدا بذلك، فلم يجسروا أن يخبروا به إلا بعد موته، فإن إيمانه وتهديده إنما يكون رسمياً في حال حياته وبطشه لا بعد موته وفوته.

يبقى احتمال واحد، وهو أن لا يكون هذا الذي وجدوه هو المهدي بل شخص آخر غيره، فإن اسمه لم يرد في الرواية، بل لعل رشيق قائد الحملة لم يعين في ذهنه، من بعد رجوعه أنه المهدي (ع) بالتعيين.

ولكننا نستطيع الجزم بكونه هو المهدي بعدة قرائن:

الأولى: إقامة الحجة بالمعجزة أمام أعضاء الحملة والسلطات المتمثلة بالخليفة نفسه.

فان الحادثة تحتوي على عنصر غيبي لا محالة، فلإن استطعنا أن نفهم الماء الذي

شاهدوه وغرقوا فيه والحصير الذي عليه بنحو طبيعي اعتيادي... فلا يمكن أن نفهم علمه بموعد مجيئهم ونوع سلاحهم على الطريق الاعتيادي. مع انصرافه عن المجتمع في تلك الأيام وسرية هذه الحملة سرية تامة، يهتم المعتضد بإخفائها اهتماماً بالغاً.

وقد التفت المعتضد نفسه إلى هذه الحجة الواضحة، ومن هنا زاد اهتمامه بالإخفاء، حفاظاً على الخط العام للدولة بين قواعدها الشعبية.

وقد علمنا بالبرهان الدال على إمامة المهدي (ع)، انه ليس هناك في ذلك العصر، من يقيم المعجزة بإعداد من الله عز وجل سواه. تعين القول بأن هذا الشخص الذي وجدوه، هو المهدي (ع) لا سواه.

الثانية: أنه مع غض النظر عن الجانب الإعجازي، تستطيع الجزم بأنه لم يكن في العالم في ذلك العصر، فضلاً عن سامراء التي كانت مهجورة وغامرة بعد انتقال الخلافة عنها إلى بغداد... ليس هناك من يستطيع القيام بهذا التدبير الدقيق لتحدي السلطات والتخطيط لإرعابهم غير الإمام المهدي (ع). فإنه لم يكن التكتيك دقيقاً على أي المستويات الاعتيادية في ذلك العصر، حتى لدى السلطات نفسها، ما عدا ما كان من المهدي نفسه من إنقاذ سفرائه وقيادة قواعده الشعبية كما عرفنا مفصلاً، فليس عجيباً أن يضع مثل هذا التخطيط، مثل هذا العقل القيادي.

الثالثة: قول المعتضد - برواية الراوندي[١] - حين أمرهم بالتوجه إلى سامراء: الحقوا واكبسوا على دار الحسن بن علي، فانه توفي، ومن رأيتم في داره فأتوني برأسه.

ومن يكون في تلك الدار يومئذ إلا ابنه الإمام المهدي (ع)؟.

ومن يمكن ان يخطر في ذهن المعتضد ممن يحتمل أن يسكن في تلك الدار أو يستجير بها ويكون خطراً على الدولة والكيان القائم غيره؟.

وظن المعتضد، أن هذه الحملة، إنما فشلت باعتبار قلة العدد وسرية التوجيه والتنفيذ. ولا أقل من احتمال نجاح الحملة لو كثر العدد وانكشف الغرض. ولم يستطع أو لم يرد أن يفهم أن هذا العقل الذي تحداه مرة واحدة، يمكنه أن يتحداه عشرات المرات. ولن تستطيع أي قوة في البشر أن تسيطر عليه أو أن تقضي عليه.ومن هنا جرد حملة أكبر، وبعث عدداً أكثر، وأتبعه بجيش كبير، فانظر إلى هذا الجبن من الفرد الواحد، والفزع الذي تتصف به الدولة تجاه هذا الأمر العظيم.

وأود في هذا الصدد أن أذكر الرواية بنصها[٢]، قال الراوي: ثم بعثوا عسكراً أكثر، فلما دخلوا الدار سمعوا من السرداب قراءة القرآن فاجتمعوا على بابه وحفظوه حتى لا يصعد ولا يخرج. وأميرهم - يعني قائد الحملة - قائم حتى يصل[٣] العسكر كلهم، فخرج من السكة التي على باب السرداب، ومر عليهم. فلما غاب، قال الأمير: انزلوا عليه. فقال:

---

[1]انظر الخرايج والجرايج، ص٦٧.

[2] انظر البحار، جـ١٣ ص١١٨.

[3] في المصدر: يصلي. وهو غلط مطبعي لا محالة.

أليس هو مر عليك. فقال: ما رأيت. قال: ولم تركتموه. قالوا: إنا حسبنا أنك تراه.

انظر لهذا التحدي الجديد من قبل المهدي (ع) للسلطات أنه تحد أبسط، ولكنه أعمق وأعقد في نفس الوقت. فإن ذلك التحدي على تعقيده، لم يكن إلا لدفع ثلاثة أنفار. وأما هذا التحدي على بساطته، فهو لدفع جيش كبير من جلاوزة السلطان، وتسجيل الفشل على مهمتهم.

إنه يقرأ القرآن، وهل في قراءة القرآن أي ضير حتى في نظر السلطات؟. إن القرآن الكريم هو حلقة الوصل بين جميع الفئات الإسلامية، والعلامة الرئيسية لتمسك الفرد بالإسلام. فالمهدي يريد أن يفهم ضمناً - لو كانوا يفهمون - حرمة الاعتداء عليه وقتله، باعتباره مؤمناً بالقرآن الذي تعترف السلطات بقدسيته.

وهو في حين الوقت يتحداهم بقراءته. إنه لا يخافهم ولا يخشاهم. فإنه يعلم بوجودهم ويسمع ضوضاءهم ولكنه لا يسكت عن القراءة ولا يخفي نفسه، بل إنه ليغرق في التحدي فيخرج أمامهم، بحيث يراهم ويرونه، ولكنهم لا يقبضون عليه، مع أنهم قادمون لأجل ذلك بالذات.

وهو يقرأ القرآن بالسرداب ،والسرداب دائماً هو المقر الطبيعي للفارين، الذين لا ينسجمون مع الحياة الاجتماعية، إما لانحرافها أو لحصول حرب أو غير ذلك.

ومن طريف حال هؤلاء الجلاوزة، أنهم لم يبادروا للقبض عليه. بل وقفوا على باب السرداب يحافظون عليه، ويتجنبون عن اقتحامه. إنهم يخافون مواجهة المهدي (ع) ويحتاجون إلى مدد أكبر وعدد أكثر. فهم منتظرون لوصول المدد من بغداد إلى سامراء.

وفي هذه الأثناء استغل الامام المهدي (ع) أروع لحظة من لحظات ذلك الحصار، لحظة اقترنت بالدقة بالتوقيت والضبط في التدبير والعناية الإلهية، إنها لحظة غفلة قائد الحملة عن الترصد والانتباه. لحظة لم يأت فيها المدد، ولم تصدر الأوامر بعدُ إلى اقتحام المكان. ولو كان المهدي (ع) قد تأخر لحظة أخرى لقبضوا عليه لا محالة.

استغل المهدي تلك الفرصة السانحة، وخرج أمامهم من السرداب، واختفى حيث لا يمكن أن يصل إليه وهم هذا الجيش المهاجم.

ولم يلتفت قائدهم إلى خروجه، كان ذهنه سارحاً إلى الخارج حيث يقبل المدد الكبير، كان في حالة انتظار، وهي حالة تحطم الأعصاب وتأخذ بالأفكار، وخاصة في مثل ذلك الموقف الصعب الدقيق.

ثم كأنه يستبطئ مجيء المدد فيفكر بالاقتحام بما لديه من الرجال لعله يستطيع تحقيق الهدف، فتتدحرج الكلمات على شفتيه: انزلوا إليه. ودهش الحاضرون أن يأمرهم قائدهم باقتحام السرداب الفارغ ! بعد أن شاهدوا المهدي (ع) يخرج أمامهم ويختفي.

ثم فكر قليلاً! كان ينبغي أن يقبضوا عليه... فلئن كان هو غافلاً فإنهم انتبهوا له، وكلهم يعلمون أن مهمتهم هي القبض عليه، فلماذا لم يقبضوا عليه حين رأوه، ومن هنا توجه إليهم معاتباً: ولم تركتموه.

وكان جوابهم واضحاً صريحاً. أنا حسبنا، أنك تراه. فإن الجيش ليس له أن يتصرف قبل قائده ومن دون أمره، هكذا اعتادت الجيوش على مدى التاريخ، وبالأولى حين يرون القائد ملتفتاً إلى الشخص المطلوب. ويأمر بشيء بصدده. إنهم حسبوه ملتفتاً -

ولم يكن لحسن القدر وجمال التوفيق - ملتفتاً.

وهكذا تظافرت هذه الأمور الصغيرة لكي تنتج النتيجة الكبيرة لكي ينفذ المخطط الإلهي العظيم لإنقاذ مستقبل البشرية بالمهدي من الظلم والجور إلى القسط والعدل.

وأريد، في هذا الصدد، أن أهمس لك بكلمة قليلة المؤنة كبيرة الأهمية.

وهو أن هذا السرداب الذي عرفناه بنص هذه الرواية، في دار الإمام العسكري (ع) التي يسكنها الإمام المهدي (ع) في الفترة الأولى من غيبته الصغرى.

هذا السرداب، هو الذي أصبح سبباً للحملات الضخمة المركزة عل مذهب الاعتقاد بالغيبة، من قبل عدد ليس بالقليل من علماء الإسلام ومفكريهم. باعتبار تصوير المسألة على أن المهدي (ع) غائب في السرداب، وقد أضافوا على ذلك إضافات غريبة، رواياتنا منها براء. فمن ذلك: أنه دخل السرداب وأمه تنظر إليه، وإنه يسكن السرداب طيلة مدة غيبته.

إذن فكيف يأكل ويشرب حتى أصبح اسم المهدي عندهم: صاحب السرداب. وزعم ابن جبير أن هذا السرداب كان في الحلة ولم يكن في سامراء، ونظم آخر من ذلك شعراً:

ما آن للسرداب أن يلد الذي غيبتموه بجهلكم ما آنا

فعلى عقولكم العفاء فإنكم ثلثتم العنقاء والغيلانا[1]

حتى ان أمثلهم طريقة، وهو الكنجي في البيان[2]، حاول الاعتذار عن ذلك وتقريب إمكان بقائه في السرداب هذه المدة الطويلة بدون طعام وشراب بقدرة الله تعالى.

وتصبح هذه الحملة المركزة هواء في شبك. بعد كل الذي قدمناه وبسطناه وحللناه من رواياتنا وتاريخنا الخاص، ويتضح أن هذه الكلمات إنما قيلت نتيجة للجهل المطلق برواياتنا والبعد الكبير عن مصادرنا وكتبنا، وإمساكهم للقلم والقرطاس دون مراجعة وتثبت وتدقيق.

فالمركز الأول، كان هو سامراء بلد الإمامين العسكريين (ع)، وليس هو الحلة، كما زعم ابن جبير. وليس المهدي محبوساً في السرداب. وليس هناك على وجه الأرض من يعتقد ذلك بحق. بل هو يحضر الحج ويكلم الناس وينصب السفراء ويقبض الأموال ويكتب التوقيعات، ويواكب الأحداث عن كثب، ويقف بوجه الانحراف والتزوير، ولديه فرص كبير، لأن يعيش كما يعيش أي فرد من الناس.

وأما هذه الرواية التي ورد فيها ذكر السرداب فقد عرفنا تفاصيل مدلولها، فالسرداب مكان طبيعي للاختفاء من الهجوم أو الحرب أو الوباء أو نحو ذلك على مدى التاريخ، وليس أمراً خاصاً بالمهدي (ع). وقد كان المهدي (ع) طبقاً لذلك يتخذ سرداب

---

[1]انظر بهذا الصدد المصادر التالية: الصواعق المحرقة، ص١٠٠. ووفيات الأعيان، ج١ ص٣٧٢. والكامل، ج٥ ص٣٧٣، وتاريخ ابن الوردي، ج١ص ٢٣٢. وشذرات الذهب، ج٢ ص١٤١. والعبر في خبر من غبر، ج٣ ص٣٠. وتاريخ أبي الفداء، ج١ ص٤٧. ومصادر أخرى عقائدية وتاريخية.

[2] أنظر، ص١٢٢ وما بعدها.

داره مخبأ للطوارئ في أثناء الفترة الأولى من غيبته الصغرى، التي تمثل اصعب الفترات بالنسبة إليه.

وليس لأمه ذكر في الرواية، على أنها تنص كما سمعنا أنه لم يبق في السرداب بل خرج أمام أعين المهاجمين، فمن أين عرفوا بقاءه في السرداب فحملوا همّ طعامه وشرابه؟!. وسيأتيك في البحوث الآتية تفاصيل عديدة، تزيد ذلك ايضاحاً وتفصيلاً كما ان اعتبار هذه الحادثة هي مبدء غيبة الامام المهدي (ع). كما يظهر من قوله: دخل السرداب وأمه تنظر إليه فكأنه غاب منذ ذلك الحين، وكما يظهر أيضاً من هامش كتاب البحار، حيث أضاف الكاتب عبارة تدل على ذلك[1].

إلا أن هذا في غاية السخف والافتراء، فقد أوضحنا فيما سبق أن الغيبة ليس لها مبدأ معين، بل كان المهدي (ع) مختفياً من أول ولادته، وقد زاد اختفاؤه شيئاً فشيئا، وقد مثلت الغيبة الصغرى وتعيين السفراء مرحلة من مراحل غيبته، وحيث بدأت إمامته ونصب السفراء بوفاة أبيه كانت الغيبة الصغرى بادئة منذ ذلك الحين ومنتهية بوفاة السفير الرابع.

ومعنى ذلك: إن الغيبة الصغرى بدأت قبل خلافة المعتضد بتسعة عشر عاماً، إذ توفي الإمام العسكري عام ٢٦٠ واستخلف المعتضد عام ٢٧٩. فلو كان قد جرد هذه الحملات في العام الأول من خلافته، كانت هذه الحملات متأخرة عن مبدأ الغيبة بنفس هذا المقدار من الأعوام.

وصاحب البحار قدس الله روحه، لا يرضى بأي حال عن العنوان الذي كتبه كاتب النسخة الحجرية من كتابه، حيث نراه قدس سره يؤكد أن ابتداء الغيبة الصغرى مع وفاة الإمام العسكري، ويستنتج أنها أقل من سبعين عاماً بقليل، ثم يذكر احتمال أن يكون مبدؤها ولادة الإمام المهدي (ع) نفسها[2]، ومعه تزيد مدتها على السبعين عاماً بقليل، ولم يذكر أي احتمال أو وهم في أنها تبدأ عند حدوث حملة المعتضد في القبض عليه. وليس في أي شيء من رواياتنا ما يدل على ذلك، ونسبته إلى المذهب زور وبهتان.

على انه على هذا التقدير، تكون مدة الغيبة الصغرى، ستون عاماً. وهو مما لم يحتمله أحد، وغير مناسب مع شيء من تواريخ السفراء التي ذكرناها. يكفينا من ذلك أنه في ذلك العام الذي حدثت فيه حملة المعتضد، كان السفير الأول قد توفي وقد مضت من سفارة السفير الثاني حوالي الأربعة عشر سنة. كما يظهر من التواريخ التي ضبطناها فيما سبق.

الحقل الثالث
مقابلته للآخرين

---

[1] قال في الهامش ما لفظه: في بيان أول الغيبة، ص١١٨ جـ١٣.
[2] انظر، جـ١٣ ص١٠٠.

خلال غيبته الصغرى وأسلوبه وأهدافه من ذلك.

كانت المقابلات مع المهدي، تجري مع العديدين اللذين يعلم من درجة إخلاصهم وإيمانهم أو من ظروفهم وأسلوب مقابلتهم أنهم لم يصلوا إلى ما يضر الإمام المهدي وأن يدلوا السلطات عليه.

وكانت المقابلات تجري في الغالب بطلب من الآخرين، يكونون مدة من الزمن بصدد البحث عن المهدي (ع) وتمني مقابلته. فيوفر لهم هذه الفرصة بنحو سري بالغ في التكتم والحيطة، ويوصيهم في الغالب أن لا يصرحوا بما شاهدوا ويجعلوا ذلك مكتوماً إلا عن الخواص الذين يعلم الفرد بوثاقتهم وإخلاصهم.

وتجري غالب المقابلات، بعيداً عن السفراء الأربعة، في الديار المقدسة أثناء موسم الحج. إما في المسجد الحرام نفسه، أو في بعض الأطراف على ما سيأتي، وقلما تتم المقابلات في مكان آخر إلا نادراً خاصة في بغداد، حيث وجود السفراء، وحيث العاصمة بسلطانها وعيونها وأضوائها. على حين أن الفرد في الحج، يحس بالتوجه إلى الله والإنقطاع عن علائق الدنيا، خاصة في السفر على وسائط النقل القديمة، التي كان الحاج عليها يحسب للموت حسابه ويوصي بوصيته قبل خروجه هذا... إلا في بعض الموارد الإستثنائية التي تقتضي المصلحة وجودها في بغداد أو سامراء أو في أي محل آخر.

ومن الطريف في بعض المقابلات، التي يوفرها المهدي (ع)، مع البعض، يقضي حوائجهم ويوجه إليهم تعليماته. إلا أنهم يبقون غافلين عن كونه هو المهدي عليه السلام غير ملتفتين إلى ذلك، حتى ما إذا فارقهم وعملوا بتعاليمه، وأنتج عملهم شيئاً كبيراً مثيراً للعجب والإعجاب، عرفوا ان ذاك هو الإمام المهدي (ع).

وهذا النحو من المقابلات تتم حين يعلم المهدي (ع) أن الغاية التي يتوختها والمصلحة التي يريد تحقيقها، تتم بدون الكشف عن شخصيته وحقيقته. وأما لو كانت المصلحة المتوخاة لا تتحقق إلا بالإفصاح عن هذا الواقع، كإقامة الحجة وعرض الأطروحة التامة الحقة عن غيبته ومستقبله، على ما سنسمع تفصيله. فعندئذ لا بد أن تتم المقابلة مع التعارف بين الطرفين، وقد تستمر المقابلة يوماً أو عدة أيام.

ونحن فيما يلي لا نتوخى سرد جميع المقابلات مع الإمام المهدي (ع) وإلا لطال بنا المقام. فإنها عديدة كثيرة في تاريخنا. وإنما نتوخى حصر الأهداف المتعددة من المقابلات بحسب الإمكان، ونمثل لكل هدف بمثال واحد على الاقل.

فإن المهدي (ع) كان يتوخى بحسب ما وردنا في التاريخ الخاص عدة غايات ومصالح من وراء توفير الفرص للآخرين لمقابلته. وهي تكاد تنحصر بالأمور التالية:

أولاً: إثبات وجوده بنحو حسي مباشر.

ثانياً: إقامة الحجة على الإمامة وقيادة الحاضر والمستقبل.

ثالثاً: إعطاء وعرض الأطروحة التامة والبيان الكامل الحق لفلسفة غيبته وأهدافه في مستقبله.

رابعاً: قضاء حوائج المحتاجين من الناحية المالية.

خامساً: ممازجة الناس، وإعطاؤهم بعض التعليمات وتعليمهم بعض الأدعية والأذكار.

سادساً: قبض المال ممن حمله إليه، وإن كان الأغلب فيه جريانه عن طريق غيره، إذا لم يكن عن طريق أحد السفراء الأربعة، على ما سوف يأتي، كما أن ذلك لم يكن هو الهدف الأساسي أو الوحيد من أي مقابلة معروفة، ولكنه قد يقترن بغيره من الأهداف.

والمهم من هذه الأهداف، من الناحية الإسلامية، هي الثلاثة الأولى وتليها الثلاثة الأخيرة، فلا بد من التعرض إلى كل واحد من هذه الأهداف، وعرض بعض الأمثلة لكل واحد، معتمدين نفس هذا الترتيب الذي ذكرناه، مع العلم أن المقابلة قد تحقق اكثر من هدف واحد على ما سنرى، وسنحمل فكرة خلال ذلك، عن الأساليب العامة التي كان المهدي (ع) يتخذها للمقابلة، وسلامة أمره خلالها وبعدها.

الهدف الأول: إثبات وجوده بنحو حسي مباشر.

لكي يرجع المشاهد فيروي مشاهدته لمن يثق بإيمانه وإخلاصه، وهذا الهدف يتوفر في كل مقابلة، لا يستثنى منها شيء. حتى تلك المقابلات التي يكون الإطلاع على حقيقة المهدي (ع) بعد فراقه، فإنه بعد معرفة حقيقته (ع)، ينفتح مجال كبير للأخبار الحسي برؤيته ومقابلته.

وهذا هو مراده عليه السلام، حين قال لبعض من رآه - عام ٢٦٨ -: يا عيسى ما كان لك أن تراني لولا المكذبون القائلون بأين هو. ومتى كان. وأين ولد، ومن رآه، وما الذي خرج إليكم منه، وبأي شيء نبأكم. وأي معجزاتكم... يا عيسى، فخبر أولياءنا ما رأيت. وإياك أن تخبر عدونا فتسلبه. قال: فقلت: يا مولاي، ادع لي بالثبات. فقال: لو لم يثبتك الله ما رأيتني[1].

وواضح جداً من هذا الهدف الأساسي الذي أراده المهدي (ع) من هذه المقابلة، هو إقامة الدليل الحسي على وجوده. ضد الشبهات التي كانت ولا زالت تثار من قبل الآخرين من أهل الإسلام بما فيها السلطات والمنتفعين منها.

والمهم أن لا يسري التشكيك إلى قلوب المؤمنين به والموالين له. فتكون هذه المقابلة، والخبر الذي يحمله كل من رآه (ع) دليلاً حسياً مباشراً على وجوده، خاصة بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون في أطراف البلاد الإسلامية، ولا يمكنهم أن يصلوا إلى السفراء أو يحصلوا عن طريقهم على التوقيعات.

ويمكننا أن نلاحظ في هذا النص أمرين:

أحدهما: كيف أن المهدي (ع) يعيش على مستوى معرفة الأحداث الإجتماعية والإطلاع عليها، والتجاوب مع آمالها وآلامها. إنه يحمل هم المستوى العقائدي لمواليه، بكل جد واهتمام، من حيث التعرف عليه والإعتراف بوجوده وإمامته.

---

[1] انظر اكمال الدين المخطوط.

ثانيهما: إن كل من يفوز بلقائه، لا بد أن يكون من أعلى مستويات الإخلاص والإيمان. وهو المستفاد من قوله (ع): لو لم يثبتك الله ما رأيتني. وليس ذلك مما يتوفر للفرد العادي الخائض بالشبهات والراكض وراء المصالح، فإنه مضافاً إلى أنه ليس أهلاً لذلك، فإنه يشكل نقطة خطر في الكشف عن الإمام المهدي (ع) والدلالة عليه.

الهدف الثاني: إقامة الحجة على وجوده.

وأنه هو المهدي القائم صاحب الأمر، وصاحب الزمان، المنتظر الذي ذخره الله تعالى ليومه الموعود، يوم يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

وهذا المعنى موجود في أكثر مقابلته (ع) إن لم يكن كلها. والسر في ذلك واضح: فإن شكله غير معروف للقاصدين، ومجرد دعوى أنه المهدي غير قابلة للتصديق، وإنما يحتاج كل من يقابله بغير معرفة سابقة، إلى دليل يشهد للمهدي (ع)، على ثبوت حقيقته وصدق مدعاه، شأنه في ذلك - إلى حد كبير - شأن النبي (ص) حين كان يستدل على نبوته بالحجج والمعجزات. بل إن حال المهدي (ع) لأشد تعقيداً، فإن كل نبي حين يقيم بعض المعجزات، فإنه يظهرها للناس، ويكشفها أمام المجتمع، فتأتي أمام الملأ صريحة واضحة يؤمن بها كل من يراها، إذا كان له قلب وألقى السمع وهو شهيد... وتكون علنية تنتقل إلى غير المشاهدين بالتواتر. أما الإمام المهدي (ع) فهو مضطر بالنسبة إلى كل فرد يقابله إلى ان يقيم الحجة على إثبات شخصيته وحقيقته.... على إنفراد. ولا مجال له بطبيعة الحال الإكتفاء بالمعجزات التي أقامها تجاه فرد، ان يعتبرها سارية المفعول تجاه فرد آخر كما هو واضح.

والحجج التي يقيمها المهدي (ع) لمن يقابله من الناس، على قسمين، إما أن تكون من قبيل علم الغيب، بالمعنى الذي نؤمن بإمكانه بالنسبة إلى الإمام، كما سبق أن بيناه. وإما أن تكون شيئاً آخر من قبيل التصرف في بعض الأمور التكوينية، كجعل الحصاة ذهباً ونحو ذلك، وهذا أيضاً نقول بإمكانه للنبي والإمام عند لزوم إقامة الحجة على اثبات الحق، على بحث وتفصيل موكول الى محله من بحوث العقائد الاسلامية.

وبمثل هذه الحجج، يعرف الفرد ان الذي قد قابله هو الامام المهدي (ع) لو لم يكن قد عرفه اثناء مقابلته. ومن هنا يقع الكلام في نقاط ثلاث:

النقطة الاولى: اقامة الحجة عن طريق اظهار علم الغيب لمن يقابله (ع).

فمن ذلك: ما ورد في خبر عيسى بن مهدي الجوهري الذي قصد الفحص عن الامام المهدي (ع) وأراد مقابلته. وكان هذا الرجل مسبوقاً بمرض اشتهى فيه السمك والتمر. فلما ورد المدينة عام ٢٦٨ في سفره للحج، دعاه خادم إلى مقابلة الإمام المهدي (ع) وسماه باسمه الكامل. قال الراوي: فكبرت وهللت وأكثرت من حمد الله عز وجل والثناء عليه، فلما صرت في صحن القصر رأيت مائدة منصوبة، فمر بي الخادم إليه فأجلسني عليها. وقال لي: مولاك يأمرك أن تأكل ما اشتهيت في علتك وأنت خارج من [فيد]. فقلت: حسبي بهذا برهاناً. فكيف آكل ولم أر سيدي ومولاي. فصاح بي - يعني الإمام المهدي (ع) -: يا عيسى، كل من طعامك فإنك تراني. فجلست على المائدة فنظرت فإذا عليها سمك حار يفور. وتمر إلى جانبه أشبه التمور بتمورنا، وبجانب التمر لبن. فقلت في

نفسي: عليل وسمك وتمر ولبن!. فصاح بي: يا عيسى، أتشك في أمرنا؟ أفأنت أعلم بما ينفعك ويضرك؟ فبكيت واستغفرت الله تعالى واكلت من الجميع. وكلما رفعت يدي منه لم يتبين موضعها فيه. فوجدته اطيب ما ذقته في الدنيا.

فاكلت منه كثيراً، حتى استحييت، فصاح بي: لا تستح يا عيسى فإنه من طعام الجنة لم تصنعه يد مخلوق فاكلت فرأيت نفسي لا تنتهي عنه من اكله فقلت: يا مولاي حسبي، فصاح بي: اقبل إليّ. فقلت في نفسي: آتي مولاي ولم أغسل يدي! فصاح بي يا عيسى وهل لما أكلت غمر. فشممت يدي وإذا هي أعطر من المسك والكافور... إلى آخر الحديث[١].

ومن ذلك: ما روي عن الحسن بن الوجناء النصيبي. قال: كنت ساجداً تحت الميزاب في رابع أربع وخمسين حجة بعد العتمة. وأنا أتضرع في الدعاء، إذ حركني محرك. فقال: قم يا حسن بن الوجناء قال: فقمت، فاذا جارية صفراء نحيفة البدن، اقول انها من ابناء الاربعين، فما فوقها، فمشت بين يدي وأنا لا أسألها عن شيء، حتى أتت بي دار خديجة صلوات الله عليها، وفيها بيت - يعني غرفة - بابه وسط الحائط. وله درجة ساج يرتقي إليه، فصعدت الجارية.

وجاء في النداء، اصعد يا حسن، فصعدت، فوقفت بالباب. وقال لي صاحب الزمان (ع): يا حسن أتراك خفيت عليّ ؟ والله ما من وقت في حجك إلا وأنا معك فيه، ثم جعل يعد عليّ أوقاتي. فوقعت على وجهي، فحسست بيده قد وقعت علي فقمت... إلى آخر الحديث[٢].

وهنا يمكن أن يقال: إن إخبار المهدي (ع) لإبن الوجناء، بأوقات حجه، كان عن مشاهدة لا عن غيب، باعتبار أنه كان موجوداً معه فعلاً، وإن لم يعرفه الرجل، إلا أن دلالة الجارية على مكانه وإعلامها باسمه يكفي في إقامة الحجة لا محالة، إلا أن ابن الوجناء نفسه اقتنع بأن كلام الإمام المهدي (ع) معه، لم يكن بالأمر الطبيعي، بل كان علماً ميتافيزيقياً غيبياً، واعترف بكونه حجة كافية عليه، كما يدل عليه وقوعه على وجهه.

يبقى سؤال جانبي، وهو ان هذا الخبر دال على ان ابن الوجناء رأى الجارية، بحيث استطاع أن يصفها بنحو لا يخلو من دقة، فكيف جاز له بحسب الشرع الإسلامي، والمفروض أنه من الأشخاص الأخيار القابلين لمقابلة المهدي (ع).

وجواب ذلك يكون من وجوه أهمها اثنان:

أولاً: أن هذا الوصف يكفي فيه رؤية الوجه، وهيئة الجسد العامة. وكشف الوجه جائز في الإسلام بمقتضى فتاوى كثير من الفقهاء. وتكون هذه الرواية دليلاً عليه، لو صحت مستنداً للحكم الشرعي.

---

[1] البحار، جـ١٣ ص١٢٣.

[2] البحار، جـ١٣ ص١١٢.

ثانياً: اننا لو تنزلنا جدلاً عن الوجه الأول، فيمكن افتراض كون هذه الجارية مملوكة للإمام المهدي، من الواضحات في الشرع جواز النظر إلى الجارية مع إذن مالكها، ومجرد الإحتمال بهذا المصدر يكفينا لتبرير العمل من الناحية الشرعية.

النقطة الثانية: إقامة الحجة، عن طريق إظهار المعجزة، بالتصرف ببعض الأمور التكوينية.

فمن ذلك: أن رجلاً يدعى بالآودي أو الأزدي، كان عند أدائه الطواف، وكان قد طاف ستاً وبقي عليه الطواف السابع، رأى عن يمين الكعبة شاباً حسن الوجه طيب الرائحة هيوباً ومع هيبته متقرب إلى الناس. قال الراوي: فتكلم فلم أرَ أحسن من كلامه ولا أعذب من منطقه، في جلوسه، فذهبت أكلمه، فزيرني الناس، فسألت بعضهم: من هذا ؟ فقال: ابن رسول الله يظهر للناس في كل سنة يوماً لخواص شيعته، فيحدثهم ويحدثونه، فقلت: مسترشد أتاك فأرشدني هداك الله.

قال: فناولني حصاة، فحولت وجهي، فقال لي بعض جلسائه: ما الذي دفع إليك ابن رسول الله. فقلت: حصاة، فكشفت عن يدي فإذا أنا بسبيكة من ذهب. وإذا أنا به قد لحقني فقال: ثبتت عليك الحجة وظهر لك الحق وذهب عنك العمى، أتعرفني؟ فقلت: اللهم لا؟ فقال المهدي(ع) أنا قائم الزمان... إلى آخر الحديث[1]، حيث يعطيه البيان الحق والأطروحة الصحيحة لغيبته باختصار، كما يأتي في الهدف الثالث من مقابلته (ع).

يتضح من هذا الخبر بجلاء، أنه كان من عادة الإمام المهدي (ع) في غيبته الصغرى قبل عام الثلاثمائة، أنه حين كان يحج يجتمع بالخاصة الحجاج ويمازحهم ويتكلم معهم، ويعطيهم ما أراد من التعاليم والتوجيهات إلا انه لا دليل على معرفتهم له على حقيقته، وإنما كانوا يعرفونه باعتباره ابن رسول الله ومعه قد يعرف بعضهم حقيقته وقد لا يعرفون. وقد خص (ع)، هذا الرجل بكشف حقيقته له، لكي يظهر الحق له ويبلغه إلى إخوانه الآخرين.

النقطة الثالثة: إقامة الحجة لمن لا يعرفه عند المقابلة، ولا يلتفت إليه الفرد إلا بعد مفارقته.

فمن ذلك: الرسالة الشفوية التي أرسلها المهدي (ع)، مع أبي سورة بعد أن رافقه في السفر من دون أن يعرفه. ثم قال له: إمض إلى أبي الحسن علي بن يحيى فأقرأ (ع)، وقل له: يقول لك الرجل ادفع إلى أبي سورة من السبع مائة دينار التي مدفونة في موقع كذا وكذا مائة دينار.

فمضى أبو سورة من توه وساعته، إلى دارعلي بن يحيى، فدق الباب، فقيل له: من هذا ؟ فقال: قولي لأبي الحسن هذا ابو سورة فسمعه يقول: ما لي ولأبي سورة.

قال الرواي: ثم خرج إليّ فسلمت عليه وقصصت عليه الخبر. فدخل وأخرج إليّ مائة دينار، فقبضتها: فقال لي: صافحته؟ فقلت: نعم. فأخذ بيدي، فوضعها على عينه

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٥٢.

ومسح بها وجهه[١].

انظر لهذه الرسالة الشفوية التي أقام فيها المهدي (ع) الحجة بدون أن يعلم أبو سورة، وإنما ينكشف صدقها عند إيصالها. وقد عرف ابن يحيى ذلك، حتى أنه تبرك باليد التي لامست يد الإمام المهدي (ع) وسيندرج هذا الخبر أيضاً في توزيع المهدي (ع) للمال وقضائه لحوائج الناس.

فهذه هي النقاط الثلاث التي ينقسم إليها الهدف الثاني.

الهدف الثالث: من مقابلة المهدي (ع) للآخرين:

إعطاؤهم الأطروحة الصحيحة الكاملة لفلسفة غيبته والبيان الحق لأهداف مستقبله لكي يحملها الفرد إلى أبناء عقيدته وإخوانه ويثقفهم بما سمعه من الإمام المهدي (ع)، من تعاليم.

وقد سبق أن سمعنا في القسم الأول من هذا التاريخ، من الإمام العسكري (ع)، حين كان يعرض ولده المهدي (ع) على الآخرين، إنه بين مثل هذا البيان عدة مرات، أهمها بيانه المفصل لأحمد بن اسحق الأشعري. إلا أن المرة والمرات القليلة، لا تكفي في توجيه القواعد الشعبية الموسعة، بل لا بد من تكرار ذلك وتأكيده. وبخاصة حين يقترن الموضوع بأمور توجب غرابته في الأذهان وبعده عنها، فلا بد أن يتصدى المهدي (ع) بنفسه في اثناء مقابلاته لبيان ذلك، بنحو مختصر حيناً ومفصل أحياناً.

ولو تعمقنا قليلاً، لرأينا أن نفس عرض هذا البيان، من قبل الإمام المهدي (ع) كاف في إقامة الحجة على صدقه بأنه هو المهدي. بل إنه ليربو في الأثر على المعجزات التي سبق أن أشرنا إليها، من حيث التأثير المنطقي الدقيق، فإن العرض الحقيقي الكامل لمسألة الإمام المهدي. بما تكتنفه من مشكلات وعوائق، وتذليل جميع ذلك بالبينة والبرهان، لهو أقوى دليل على صدقه واخلاصه، على حين لم يكن مسبوقاً ببيانه من أحد إلا من قبل الأئمة الماضين آبائه (ع).

فالمهدي (ع) حين كان يبين اطروحته الكاملة، لم يكن أبداً في مستوى أقل من مستوى المعجزات التي يقيمها في الموارد الأخرى.

فمن ذلك ما بينه الامام (ع)، للأودي حين أعطاه حصاة فتحولت في يده إلى ذهب، كما سبق، قال له: أنا قائم الزمان، أنا الذي أملؤها عدلاً كما ملئت جوراً، إن الأرض لا تخلو من حجة، ولا يبقى الناس في فترة، فهذه أمانة في رقبتك فحدث بها اشقائك من أهل الحق[٢].

ومنه ما بينه (ع)، لإبراهيم بن مهزيار حين قابله في بعض أطراف مكة، وقال له فيما قال: إعلم يا أبا اسحق، إنه - يعني الإمام العسكري (ع)- قال صلوات الله عليه: يا بني، إن الله جل ثناؤه لم يكن ليخلي اطباق ارضه وأهل الجد من طاعته وعبادته، بلا حجة يستعلي بها وإمام يؤتم به ويقتدى بسبيل سنته ومنهاج قصده.

---

[1] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٦٣.

[2] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٥٢. وإكمال الدين المخطوط.

وأرجو يا بني أن تكون أحد من أعده الله لنشر الحق وطي الباطل وإعلاء الدين وإطفاء الضلال، فعليك يا بني، بلزوم خوافي الأرض وتتبع أقاصيها، فإن لكل ولي من أولياء الله عدداً مقارعاً وضداً منازعاً، افتراضاً لثواب مجاهدة أهل نفاقه، وخلافة أولي الإلحاد والفساد، فلا يوحشنك ذلك[1].

ومنه: ما بينه (ع) في الدعاء، وما أكثر ما في الدعاء من حكم وفوائد. حيث قال: اللهم صل على وليك المحبي لسنتك والقائم بأمرك الداعي إليك الدليل عليك، وحجتك على خلقك، وخليفتك على أرضك وشاهدك على عبادك.

اللهم أعز نصره ومد في عمره، وزين الأرض بطول بقائه. اللهم أكفه بغي الحاسدين وأعزه من شر الكائدين وادحر عنه إرادة الظالمين وتخلصه من الجبارين.

اللهم أعطه في نفسه وذريته وشيعته ورعيته وخاصته وعامته وعدوه وجميع أهل الدنيا، ما تقرّ به عينه وتسر به نفسه، وبلغه أفضل أمله في الدنيا والآخرة، إنك على كل شيء قدير.

اللهم جدد به ما محي من دينك، وأحي به ما بدل من كتابك. وأظهر به ما غير من حكمك، حتى يعود دينك به وعلى يديه، غضاً جديداً خالصاً مخلصاً لا شك فيه ولا شبهة معه. ولا باطل عنده ولا بدعة لديه.

اللهم نور بنوره كل ظلمة، وهدّ بركنه كل بدعة، واهدم بعزته كل ضلالة، وأقصم به كل جبار واخمد بسيفه كل نار، واهلك بعدله كل جبار، وأجر حكمه على كل حكم، وأذلّ لسلطانه كل سلطان.

اللهم أذل كل من ناواه وأهلك كل من عاداه، وامكر بمن كاده واستأصل من جحد حقه واستهان بأمره وسعى في إطفاء نوره وأراد إخماد ذكره[2].

فنرى من هذه البيانات، أن المهدي (ع) يؤكد على عدة أمور:

الأمر الأول: الإشارة إلى الحديث النبوي الشريف المتواتر، بأن المهدي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

الأمر الثاني: القاعدة الإلهية العامة التي تقتضي نصب الإمام الذي يكون حجة على عباده في كل زمان ومكان، وهي أن الأرض لا تخلو من حجة، ولا يبقى الفاسد في فترة، يعني من دون إمام، إذن فلا يمكن أن يمر الزمان من دون أن يكون لله عز وجل حجة على خلقه. ومعه فيتعين أن يكون الإمام موجوداً في كل زمان. إذن فيتعين وجود الإمام المهدي (ع) أثناء غيبته، إذ لو لم يكن موجوداً انقطعت الحجة وحصلت الفترة.

الأمر الثالث: أنه (ع) ذخره الله عز وجل لمستقبل الإسلام وأعده لنشر الحق وطي الباطل وإعلاء الدين وإطفاء الضلال، وهذه هي الأطروحة الحقة لمستقبل المجتمع المسلم عند ظهور المهدي (ع). وهو المراد من الحديث النبوي: أنه يملأ الأرض قسطاً

---

[1] انظر اكمال الدين [المخطوط].
[2] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٧٠.

وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

الأمر الرابع: الإشارة إلى أنه يعيش أمداً طويلاً، يقدره الله عز وجل لأجل تنفيذ الوعد الكبير.

الأمر الخامس: الدعاء له بأن ينجيه الله عز وجل من كيد الأعداء، وشر المعتدين، وذلك لغرضين:

أولهما: استجابة الله تعالى لهذا الدعاء، وتحقق هذا المطلوب الكبير، لأجل ادخاره ليومه الموعود.

ثانيهما: إعطاء التوجيه للقارئ أو الداعي، بأن يتمنى سلامة الإمام المهدي (ع) من الأعداء وبغي الظالمين وشر الكائدين، فيدعو الله تعالى بذلك، وهو لا شك يجيب دعاءه.

الأمر السادس: إن للمهدي (ع) القابلية الكاملة لقيادة المجتمع الإسلامي ودحر الأعداء وإقامة العدل الإلهي الكامل، وهو المستفاد من قوله: اللهم نور بنوره كل ظلمة وهدّ بركنه كل بدعة، واهدم بعزته كل ضلالة.

الأمر السابع: أنه (ع) بعد ظهوره يجدد ما محي من الدين بفعل طول الزمن أو تبديل المنحرفين والظالمين، وما غُيّر من احكام القرآن حتى يعود العدل الإسلامي الصحيح والدين الإلهي على يديه غضاً جديداً خالصاً مخلصاً، لا شك فيه ولا شبهة معه، ولا باطل عنده ولا بدعة لديه.

الأمر الثامن: إظهار أقصى الحرمة والعقوبة، في معاداته أو إنكار حقه أو مناوأته. سواء في حال غيبته أو بعد ظهوره، ويشمل ذلك: الخروج على تعاليم دينه وعصيان أوامر شريعته، فإن مخالفة الدين مخالفة له، ومناوأته مناوأة له، بطبيعة الحال.

فهذه هي الأمور الأساسية في دعوته الكبرى أثناء غيبته وبعد ظهوره، عجل الله فرجه.

***

يبقى أمران آخران واردان فيما ورد، من كلماته (ع)، لا بد من ذكرهما ومعرفة الوجه فيهما:

الأمر الأول: ما ورد في كلامه (ع) مع إبراهيم بن مهزيار وكلامه (ع) مع علي بن إبراهيم بن مهزيار، من أن أباه الإمام العسكري (ع) أمره بلزوم خوافي الأرض وتتبع أقاصيها، وأن لا يسكن من الجبال إلا وعرها ومن البلاد إلا عفرها.

وعلل ذلك في حديثه مع إبراهيم بن مهزيار: بأن لكل ولي من أولياء الله عدواً مقارعاً وضداً منازعاً. وفي حديثه مع علي بن إبراهيم بقوله: والله مولاكم أظهر التقية فوكلها بي. فأنا في التقية إلى يوم يؤذن لي بالخروج[١]. وكلاهما يعني الحذر من الأعداء والاتقاء من شرهم والابتعاد من كيدهم أثناء غيبته، توصلاً لحفظه لأجل تنفيذ اليوم

[1] الغيبة، ص١٦١.

الموعود.

وقد سبق أن قلنا أن للإمام المهدي (ع) غنى عن ذلك؛ بجهل الناس بشكله ونوعية حياته وعمله ومكانه، وقد أصبح هذا الأمر في الأزمة الأخيرة واضحاً، لوضوح استحالة تعرف أي شخص على حقيقته ما لم يشأ هو ذلك.

إن أفضل أسلوب للاختفاء هو جعل الحياة بسيطة واضحة عادية ليس فيها أي شيء ملفت للنظر، تسير كما تسير حياة أي فرد آخر، واما تعقيد الهارب الحياة على نفسه، وتضييق السبل والدخول في مواقف صعبة والأماكن الحرجة، فإنها لا تزيده إلا خطراً ولا تقربه إلا من الشر فإن عيون السلطات والأعداء تحوم دائماً حول الأماكن الشاذة التي قد يسكنها الهاربون، والحياة المعقدة التي قد يتخذها الفارون. فتخليص النفس من هيئة الهارب وحياته، وإسباغ الحياة الطبيعية عليها، أفضل طريق للنجاة في أغلب الأحيان.

ولكننا - على أي حال - إذا التفتنا إلى العلة لمذكورة لذلك وهو الحذر من الأعداء والاتقاء من كيد المعاندين والمنحرفين. عرفنا أن هذا الحذر متى توقف على ذلك، كان ذلك ضرورياً لا محالة.

أعني: أن الحياة الطبيعية، وإن كانت في الغالب هي السبيل الأفضل لنجاة الهارب، إلا أنها ليست دائماً كذلك، لا محالة. فإذا واجه الهارب ظرفاً لا تكتب له فيه النجاة إلا بالفرار إلى البراري والشعاب، كان ذلك ضرورياً جزماً.

ومن هنا يمكن أن يكون أمر الإمام العسكري (ع) لولده باختيار أقاصي الأرض، ووعرها مكاناً له، مقيداً بقرينة التعليل، بما إذا كان هناك حاجة إلى ذلك. وأما إذا لم يحتج إلى ذلك ولم يكن من حضوره المواسم والحواضر والاتصال بالسفراء والإختلاط بالناس خطر، كان ذلك ممكناً له لا محالة، إن لم يكن ضرورياً له لممارسة نشاطه الإعتيادي الذي عرفناه.

الأمر الثاني: ما قاله (ع) برواية الشيخ بسنده عن الآودي، الذي عرفناه فيما سبق: أن الأرض لا تخلو من حجة، ولا يبقى الناس في فترة، أكثر من تيه بني اسرائيل، وقد ظهر أيام خروجي[١].

ونحوه قال لبعض مواليه: وان تحبس نفسك على طاعة ربك. فإن الأمر قريب إن شاء الله تعالى[٢].

وهذا المعنى بظاهره مقطوع العدم، بعد أن مضى على ذلك التاريخ ما يزيد على الألف عام، ولم يظهر الإمام المهدي (ع). ومعه لا بد من المصير إلى رفض هذه الأخبار أو إلى تأويلها.

أما الرفض فله مجال واسع، وذلك: بان ندعي: أن العبارات التي تدل على قرب الظهور، مدسوسة في هذه الأحاديث سهواً أو عمداً. وهذا كما قلنا -في مقدمة هذا التاريخ- لا يعني طرح مجموع الخبر.

ويقرّب ذلك: أن خبر الآودي رواه الشيخ الصدوق في إكمال الدين بدون هذه

---

[1] الغيبة، ص١٥٢.

[2] الغيبة، ١٥٤.

الزيادة[1]. على أن هذين الخبرين في أنفسهما ليسا صحيحين، بحسب القواعد، وفيهما رواة مجاهيل.

واما التأويل، فله أيضاً بعض المجال. وذلك بأن يقال: بأن المهدي (ع) استعمل المجاز في كلامه، لأجل رفع معنويات أصحابه ومواليه. وإشعارهم بضرورة الإنتظار في كل وقت، خاصة في مثل قوله (ع): وان تحبس نفسك عل طاعة ربك فإن الأمر قريب. ووجه المجاز هو أن يكون الزمان من حين صدور هذا الكلام إلى حين الظهور قيامه (ع) بدولة الحق يعتبر قليلاً، تجاه ما قاسته البشرية خلال عمرها المديد من آلام الظلم والحيف والإستبداد.

وعلى أي حال، فهذه هي الخطوط العامة للأطروحة الكاملة التي يذكرها الإمام المهدي (ع) لبعض من يقابله من الناس.

الهدف الرابع: قضاء حاجة المحتاجين من اصحابه.

قد عرفنا مفصلاً، أن الإمام المهدي (ع)، كان يقضي حوائج الناس، ويحل مشاكلهم ويدبر أمرهم عن طريق سفرائه الموكلين بهذا الأمر. ومن هنا لم تكن هناك حاجة واضحة وكبيرة، لأن يتصدى لقضاء حوائج الناس وحل مشاكلهم بنفسه عند مقابلته، ما عدا ما قد يراه من المصلحة أحياناً.

وما يتصور تعلق المصلحة فيه من ذلك ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: حل المشاكل الفكرية والعقائدية.

ثانيهما: حل المشاكل المالية وبذل العطايا لبعض الموالين.

ثالثها: حل المشاكل الأخرى كالعائلية والإجتماعية وغيرها.

واما القسم الأول، فالمهم فيه ما سمعناه قبل قليل من عرض الأطروحة الحقة على الآخرين. وحيث يكون الهدف الأساسي من المقابلة مكرساً حول ذلك، لا يبقى بعده أمر ذي بال.

وأما القسم الثاني، فسيأتي الحديث عنه، في حقل قادم عند عرض الشؤون المالية للإمام المهدي (ع).

وأما القسم الثالث، فلم نجد له نقلاً تاريخياً يطابقه، إذن فحل المهدي (ع) للمشاكل العائلية والإجتماعية وغيرها، كان مكرساً عن طريق السفراء، بما فيه الكفاية ولا حاجة للقيام به أثناء المقابلة، التي ينبغي أن تكرس لغرض آخر أعمق وأهم.

الهدف الخامس: ممازجة الناس ومحادثتهم وتزريق التعليمات والتوجيهات إليهم، بحسب ما هو المصلحة في كل وقت. وتعليمهم بعض الأدعية والأذكار.

فمن ذلك: ما سمعناه من رواية الآودي أنه كان يظهر في كل سنة يوماً لخواصه، فيحدثهم ويحدثونه. وذلك في حدود عام الثلاثمائة كما سبق.

---

[1] انظر المصدر المخطوط.

ومن ذلك: أنه (ع) في عام ٢٩٣ بعد طوافه حول الكعبة، خرج إلى جماعة، لم يكن فيهم مخلص غير محمد بن القاسم على ما سنسمع، فانهم بينما هم جلوس إذ رأوه شاباً يخرج الليهم عليه ازآران وفي يده نعلان -فلما رواه- قاموا له هيبة له، وجلس متوسطاً فيهم. ثم التفت يميناً وشمالاً ثم قال: أتدرون ما كان أبو عبد الله (ع) يقول في دعاء الإلحاح؟، قال: كان يقول: اللهم إني أسألك باسمك الذي به تقوم السماء وبه تقوم الأرض وبه تفرق بين الحق والباطل وبه تجمع بين المتفرق وتفرق بين المجتمع. وبه أحصيت عدد الرمال وزنة الجبال وكيل البحار. أن تصلي على محمد وآل محمد، وأن تجعل لي من أمري فرجاً.

ثم نهض ودخل الطواف. قال الراوي: فقمنا لقيامه، حتى إذا انصرف ونسينا أن نذكر أمره وأن نقول من هو وأي شيء هو؟ إلى الغد في ذلك الوقت، فخرج علينا من الطواف، فقمنا له كقيامنا بالأمس، وجلس في مجلسه متوسطاً، فنظر يميناً وشمالاً، وقال: أتدرون ما كان يقوله أمير المؤمنين (ع) بعد صلاة الفريضة؟، فقلنا: وما كان يقول: قال: كان يقول: إليك رفعت الأصوات وعنت الوجوه ولك وضعت الرقاب واليك التحاكم في الأعمال... إلى آخر الدعاء.

ثم نظر بعد هذا الدعاء يميناً وشمالاً فقال: أتدرون ما كان أمير المؤمنين (ع) يقول في سجدة الشكر؟ فقلنا: وما كان يقول؟ فذكر لهم نص دعاء آخر. ثم قام ودخل الطواف. فقاموا لقيامه.

وهكذا جاءهم في اليوم الثالث، ونظر يميناً وشمالاً، وعلمهم نص دعاء آخر لعلي بن الحسين. قال الراوي: ثم نظر يميناً وشمالاً ونظر إلى محمد بن القاسم من بيننا فقال يا محمد ابن القاسم أنت على خير إن شاء الله تعالى - وكان محمد بن القاسم يقول بهذا الأمر - ثم قام ودخل الطواف. فما بقي منا أحد إلا وقد ألهم ما ذكره من الدعاء... إلى آخر الرواية[١].

فنرى المهدي (ع)، هنا لا يتعرض إلا لتعليم الدعاء والخشوع لله عز وجل. وهو أمل مطلوب في الدين ومتسالم عليه بين سائر المسلمين مخلصهم ومنحرفهم على السواء. وبذلك تجنب شر الجماعة غير المخلصين الموجودين في ضمن هؤلاء الناس، ولم يحصل منهم إلا على الاحترام و التقدير والتصديق به والانفعال بأقواله وأدعيته.

ولكن المهدي (ع) في نفس الوقت يحاول أن يحلل ذلك بالدعوة إلى الحق الذي يراه، من حيث لا يشعر الآخرون، فيروي الأدعية عن أئمة الهدى (ع)، ويشير إلى المخلص المؤمن به الموجود ضمن هذه لجماعة ويقول له أمام الجميع: أنت على خير إن شاء الله تعالى. ليفسح المجال للآخرين بالتفكير الجدي أنه بماذا أصبح هذا الرجل على خير دونهم.

وهو كل ذلك يتكلم كفرد اعتيادي، ليس له أي ميزة على الآخرين، سوى هذا العلم الذي يحمله والروايات التي يقولها. وبذلك استطاع أن يدعو إلى الإسلام الحق، من دون أن يقع في خطر أو أن يتوجه إليه نقد.

---

[1] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٥٦ وما بعدها.

يبقى أن تعرف أنه (ع) حين كان يكثر من النظر إلى اليمين والشمال انما كان يريد التأكد من موقفه وعدم وجود ما يدل عليه أو من يعرفه أو من يشكل عليه خطراً بشكل من الأشكال، في حديثه هذا. لا أنه كان خائفاً بالفعل، وإلا لكان في غنى عن مواجهة هؤلاء الجماعة بمثل هذا القول.

ولم يكن ذلك الموقف مقتضياً التصريح بشخصيته، أو عرض شيء من تعاليمه أو فلسفة غيبته أو أطروحة عمله، وما ذلك إلا لوجود المنحرفين غير المخلصين من هذه الجماعة... وإنما عرفوا أنه هو المهدي بعد أيام ببعض القرائن التي كانت لديهم[١].

***

فهذه هي الأهداف العامة الأساسية التي كان المهدي (ع) يتوخاها في مقابلاته للآخرين. وأما الهدف السادس والأخير، وهو قبض المال ممن حمل إليه المال، فقد عرفنا مثاله من تسليم وفد القميين المال إليه من أول يوم من وفاة أبيه. ومورد تفصيل الكلام فيه هو الحقل الخاص بالأمور المالية للإمام المهدي.

***

تبقى هناك أهداف خاصة كان المهدي يتوخاها من وراء بعض المقابلات، تندرج تحت عنوانين رئيسين، عرفنا أمثلتهما فيما سبق فلا حاجة إلى إفاضة الكلام فيها.

أحدهما: إجابة شخص أصر على السفير الثاني رضي الله عنه ان يوفر له فرصة المقابلة مع الإمام المهدي (ع). وهذا هو الذي رأى المهدي (ع). بزي التجار[٢] كما سبق أن سمعنا.

ثانيهما: تأنيب شخص منحرف على انحرافه وسوء عمله، ولذلك عدة أمثلة، فمنها موقفاه مع عمه جعفر بن علي الذين عرفناهما في القسم الأول من هذا التاريخ، وموقفه مع محمد بن علي بن بلال الذي عرفناه مدعياً للسفارة زوراً، إذ أشرف عليه المهدي (ع) من علو داره وأمره بدفع ما عنده من الأموال إلى العمري.

ووراء هذه الأهداف العريضة، أمور ضمنية قد يتعرض لها المهدي في كلامه أو يستهدفها في عمله، عند مقابلته مع الآخرين. إلا أنها حيث كانت صغيرة الحجم كثيرة العدد، فلا حاجة إلى إطالة المقام ببيانها.

---

[1] انظر الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٥٦ وما بعدها.

[2]انظر تفصيل الحادثة في كتاب الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٦٤.

الحقل الرابع
تصرفه في الشؤون المالية

من قبض وتوزيع، في غيبته الصغرى عن طريق غير السفراء الأربعة... إما عن طريق المقابلة معه، أو بدون ذلك. أما السفراء الأربعة فقد عرفنا حالهم تفصيلاً فيما سبق.

كان أول مال قبضه الإمام المهدي (ع)، بعد تولي الامامة بعد ابيه (ع)، هو المال الذي حمله إليه وفد القميين الذي ورد إلى سامراء، في اليوم الأول لوفاة الإمام العسكري (ع).

ثم أنه (ع) لم يشأ أن يستمر على ذلك، بل أعلن منذ ذلك الحين تنصيبه سفيراً في بغداد لقبض الأموال واخراج التوقيعات. واستمر السفراء على القبض لسائر الاموال التي ترد من سائر الأطراف الإسلامية، كما سبق.

وكان السفراء في السنوات الأولى للغيبة الصغرى، يحولون بعض الأموال إلى سامراء، حيث كان يسكن المهدي (ع) في تلك الفترة. فكان يتم إخراج التعاليم بشأنها من المهدي (ع) عن طريق بعض الوكلاء الخاصين[١]. وكان يسوؤه رد المال الذي كان يعطيه لمواليه ويعتبره خطأً موجباً الإستغفار[٢].

وأما فيما بعد ذلك من الزمن، فيتم الكلام فيه في عدة نقاط:

النقطة الأولى: أن المهدي (ع) كان يطالب عن طريق سفرائه بتوقيعاته، بدفع الأموال التي في أيدي الناس له، ولا يجوز لهم التخلف أو التقصير ولا في درهم واحد.

فمن ذلك: التوقيع الذي ورد على الشيخ محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه ابتداء لم يتقدمه سؤال منه. نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم، لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على من استحل من أموالنا درهماً[٣]. وقوله - في توقيع آخر -: وأما المتلبسون بأموالنا فمن استحل شيئاً فأكله فإنما يأكل النيران[٤].

ومن توقيع آخر: وأما ما سألت عنه من أمر من يستحل ما في يده من اموالنا ويتصرف فيه تصرفه في ماله من غير امرنا. فمن فعل ذلك فهو ملعون ونحن خصماؤه يوم القيامة. وقد قال النبي (ص): "المستحل من عترتي ما حرم الله ملعون على لساني

---

[1] البحار، جـ١٣ ص٧٩.
[2]انظر الإرشاد، ص٣٣٣. وأعلام الورى، ص٤١٩.
[3] الاحتجاج، ص جـ٢.
[4] المصدر، ص٢٨٣.

ولسان كل نبي مجاب". فمن ظلمنا كان في جملة الظالمين لنا، وكانت لعنة الله عليه لقوله عز وجل: ألا لعنة الله على الظالمين. إلى غير ذلك من النصوص.

نستطيع أن نفهم من ذلك أمرين:

الأمر الأول: أنه كان للمهدي (ع) أموال لدى الناس وفي ذممهم، متكونة من تلك الأموال التي هي للإمام الشرعي في نظر الإسلام. كالأنفال والخمس والخراج. وحيث يرى المهدي (ع) ثبوت الإمامة لنفسه، فهو يرى ملكيته لهذه الأموال، وكونه احق بها من أي شخص آخر من الحكام والمحكومين معاً.

ومطالبة الإمام المهدي (ع) بهذه الأموال في واقعه، مطالبة بتطبيق هذه الأحكام الإسلامية بوجوب دفع هذه إلى الإمام (ع). ويكون الخارج على هذا القانون، عاصياً لله عز وجل و للإمام ومستحقاً للعقاب.

ولعلنا نستطيع أن نفهم من مجموع الأخبار الواردة في هذا الصدد بالنسبة إلى الوكلاء والسفراء أن تجاراتهم كانت على الأغلب بأموال الإمام نفسه، لا بأموالهم الشخصية، وإن كانوا على ذلك من ظاهر الحال. ومن هنا كان في امكانهم أن يستعملوا ما يقبضوه من الموالين من أموال الإمام في التجارة، بإذن الإمام (ع). وتكون الأرباح للإمام (ع) أو بينهما بنسبة معينة، حسب الإتفاق.

الأمر الثاني: أن هذه الدية الكاملة من قبل المهدي (ع) في المطالبة بالأموال التي ترجع إليه، يمكن فهمها على مستويين رئيسيين:

المستوى الأول: المستوى العام بالنسبة إلى سائر الناس الذين تشتغل ذممهم بشيء من أموال الإمام.

ونحن إذا نظرنا بهذا المستوى، نجد أن غمط أموال الإمام - لولا الدافع الإيماني القوي - من أسهل الأشياء. فليس على الشخص المنحرف الذي لا يريد أن يدفع إلى المهدي (ع)، أمواله أي حسيب أو رقيب، بعد ما عرفناه من غيبة المالك الحقيقي، وتخفي نوابه وستر هذه الصفة فيهم إلى أكبر حد مستطاع. وعدم توفر السلطة التنفيذية لديهم لإقتضاء الأموال المغدورة.

إذن، فلا بد من إيجاد دافع إيماني شرعي لدى الفرد المسلم بدفع ما يملكه الامام (ع) في ذمته، وعدم جواز التخلف عنه، وذلك للحد من التيار العام القاضي بدفع هذه الاموال إلى السلطات الحاكمة دون الإمام.

المستوى الثاني: المستوى الخاص، حين تتعلق المصلحة الاجتماعية الإسلامية بالعفو وعدم المطالبة بالأموال، فإنه (ع) كان يعطف في توقيعاته موارد العفو والتحليل على موارد التحريم، لكي يفهم الآخرون بان الغرض من المطالبة هو الوصول الى المصلحة الإسلامية دون الحرص على الأموال. فمتى اقتضت المصلحة العفو وغض النظر كان ذلك نافذاً.

فمن ذلك قوله (ع) في أحد توقيعاته: وأما المتلبسون بأموالنا، فمن

استحل منها شيئاً فأكله فإنما يأكل النيران. وأما الخمس فقد أبيح لشيعتنا وجعلوا منه من حل إلى وقت ظهور أمرنا لتطيب ولادتهم ولا تخبث[١]. ونعرف من التعليل بطيب الولادة ان المحلل هو خصوص خمس الجواري المملوكات المجلوبات عن طريق الفتح الإسلامي، لا كل الخمس، وهو ما يذهب إليه الفقهاء عادة.

ومن ذلك قوله في توقيع آخر: وأما ما سألت عنه من أمر الضياع التي لناحيتنا، هل يجوز القيام بعمارتها، وأداء الخراج منها، وصرف ما يفضل من دخلها إلى الناحية احتساباً للأجر وتقرباً إليكم. فلا يحل لأحد أن يتصرف من مال غيره بغير إذنه. فكيف يحل ذلك من مالنا. من فعل ذلك بغير أمرنا فقد استحل منا ما حرم عليه ومن اكل من اموالنا شيئاً، فانما يأكل في بطنه ناراً وسيصلى سعيراً.

واما ما سالت عنه من أمر الرجل الذي يجعل لناحيتنا، ضيعة ويسلمها من قيم يقوم بها ويعمرها، ويؤدي من دخلها خراجها ومؤنتها ويجعل ما بقي من الدخل لناحيتنا، فإن ذلك جائز لمن جعله صاحب الضيعة قيماً عليها، إنما لا يجوز ذلك لغيره.

وأما ما سألت عنه من الثمار من اموالنا يمر به المار فيتناول منه ويأكل، هل يحل له ذلك، فإنه يحل له أكله ويحرم عليه حمله[٢].

النقطة الثانية: أنه كان للمهدي (ع) بواسطة أمواله العامة علاقات مالية خاصة يمثلها نوابه الأربعة وغيرهم. تجاه كل من له علاقة مالية في تجاراتهم أو حق شرعي في ذمته. وكان (ع) يأمر باقتضاء هذه الأموال، وقد يعطي وصلاً بقبضها، ومن هنا ينفتح الكلام في أمرين:

الأمر الأول: أمره (ع) باقتضاء أمواله ودفعها إليه.

فمن ذلك ما يرويه بعض مواليه عن نفسه قائلاً: كان للناحية عليّ خمسمائة دينار، فضقت بها ذرعاً. ثم قلت: لي حوانيت اشتريتها بخمس مائة وثلاثين ديناراً قد جعلتها للناحية بخمسمائة دينار، ولم أنطق بذلك.

فكتب - يعني الإمام المهدي (ع)- الى محمد بن جعفر - وهو احد الوكلاء -: اقبض الحوانيت من محمد بن هارون بالخمسمائة دينار التي لنا عليه[٣].

فتراه (ع) أمر وكيله بقبض الحوانيت، دلالة على كفاية دفعها إلى الناحية وفاء لما في ذمة محمد بن هارون تجاهها... إلى أمثلة أخرى من هذا القبيل.

الأمر الثاني: إعطاؤه الوصول التي تدل على قبض الأموال.

فمن ذلك: أن محمد بن الحسن الكاتب المروزي، وجه إلى حاجز الوشا، وهو أحد الوكلاء، ماءتي دينار، وكتب إلى الغريم [يعني المهدي (ع)] بذلك فخرج الوصول[٤].

---

[1] الاحتجاج، ص ٢٨٣ وما بعدها.
[2] الاحتجاج، ص٢٩٩. جـ٢ وما بعدها.
[3] الغيبة للشيخ الطوسي، ص ١٧١.
[4] المصدر نفسه، ص٢٥٧.

ومن ذلك: ما تحدث به أحدهم، فقال: اجتمع عندي خمسمائة درهم ينقص عشرون درهماً، فلا أحب أن ينقص هذا المقدار. فوزنت من عندي عشرين درهماً ودفعتها إلى الأسدي [وهو احد الوكلاء]. ولم أكتب بخبر نقصانها. وإني أتممها من مالي. فورد الجواب: قد وصلت الخمسمائة التي لك فيها عشرون.

وتسمية المهدي (ع) بالغريم، دليل واضح على إيمان قواعده الشعبية بأنه دائن لهم بحقوق أموال، وأنهم مرتبطون به مالياً إلى جانب ارتباطهم العقائدي.

النقطة الثالثة: ان المهدي (ع) قد يستقل أحياناً بالإيعاز بدفع المال إلى شخص من دون توسيط سفرائه.

كالذي سبق أن سمعناه في أبي سورة المدعو بمحمد بن الحسن بن عبد الله التميمي، إذ رافقه المهدي (ع) من سفره من كربلاء إلى الكوفة، وحوّله على علي بن يحيى الرازي ليقبض المال الذي عنده. وأعطاه صفته والدلالة على حقيقته من طرف خفي[1].

فهذه بعض التصرفات المالية التي كان يقوم بها المهدي (ع)، فإذا ضممناها إلى ما عرفناه من التصرفات المالية للسفراء الأربعة، وعرفنا أنه ليس كل ما حدث في تلك الفترة التي نؤرخ لها قد نقل في التاريخ ووصل إلينا، كما سبق أن بينا أسبابه في مقدمة هذا التاريخ ... عرفنا مدى السعة والشمول الذي كان عليه النشاط الاقتصادي للإمام المهدي (ع)، بالرغم من خفائه وعزلته.

الحقل الخامس
حله للمشكلات العامة والخاصة

كان (ع)، وهو في غيبته قائداً فذاً، يشعر بالآلام وآمال أمته وقواعده الشعبية ويتجاوب معهم فكراً وعملاً بما تقتضيه مصلحتهم ومصلحة الإسلام.

فكان (ع) يبت بالأمور الخاصة والعامة، ويذلل مشاكلها عن طريق ما يعرفه من حال المجتمع والأفراد. ويتمثل ذلك في عدة نقاط:

النقطة الأولى: استعراضه للمشكلات العامة ومحاولته حل بعضها. وهنا لا بد ان نفهم امرين:

الأمر الأول: أنه ليس من الصعب على الإمام المهدي (ع) بالرغم من غيبته وتخفيه أن يكون على مستوى الأحداث العامة في المجتمع. فإننا إما أن ننظر إليه كإمام عالم بالغيب بتعليم من الله عز وجل، كما دلت عليه سائر الدلالات السابقة، وإما أن نجرد منه شخصاً عادياً من بشريته قائداً في مسؤوليته.

---

[1]انظر تفصيل الحادثة في الغيبة، ص١٦٣، وانظر ص١٨١.

أما على الفرض الأول: وهو كونه إماما عالماً بالغيب. فمن الواضح اطلاعه على الأحداث العامة وان لم يكن يعيش غمارها، فضلاً عما إذا كان يعيش فيها على ما سبق أن عرفناه.

وأما على الفرض الثاني : حيث تفرض عليه مسؤوليته أن يكون مواكباً للأحداث شاعراً بالآم وآمال أمته وقواعده الشعبية... فإن له طريقين رئيسيين يمكن أن يقترنا ويمكن أن يفترقا في الاطلاع على الأحداث.

الطريق الأول: اختلاطه المباشر بالناس، وممازجته معهم، بشكل لا يشعرون بهويته وحقيقته، فإننا سبق أن عرفنا انه مجهول العنوان والاسم من حيث انطباقه على الشخص. وليس مختفياً جسماً عن الناس كما قد تقول به الأفكار غير المبرهنة.

وقد رأينا صوراً عن ممازجته للناس ومحادثته معهم، تارة بعنوانه الصريح وحقيقته، وأخرى بغيره، بحسب ما كان يرى من المصلحة باختلاف الزمان والمكان. ومعه يكون بطبيعة الحال مطلعاً بشكل تفصيلي وكبير على سائر الأحداث ومشاطراً للأمة الإسلامية بالأحاسيس. بل يكون مشاركاً بالعمل على رفع تلك الأمة وتحقيق آمالها، في حدود المصلحة والإمكان.

الطريق الثاني: استقصاؤه للأخبارعن طريق سفرائه الأربعة وغيرهم ممن كانوا يحظون بمقابلته، على ما عرفنا، فإنه من المؤكد، أن قسماً مهماً من الأحاديث التي يقولها المهدي (ع) للآخرين -مما سمعناه ومما لم نسمعه- وخاصة سفراؤه المسؤولون عن قيادة قواعده الشعبية بالنيابة عنه، تتضمن التوجيهات الإجتماعية والنقد للأوضاع العامة وتشخيص الوظيفة الإسلامية تجاهها... على المستوى العالي الذي يرآه المهدي (ع) مناسباً مع مخاطبيه.

بل من المستطاع القول: أن المهدي (ع) يعطي توجيهاته وتثقيفه العام للمجتمع والأفراد، وإن كان مجهول العنوان. فإنه إذ يجالس الناس أو يساكنهم أو يرافقهم في طريق أو سفر، وإن لم يعرفوه يحاول باستمرار أن يعطيهم من هداه توجيهه بالنحو الذي ينفع الفرد والمجتمع معاً، ويكون طريقاً إلى تذليل المشاكل ورفع الالآم، بالنحو الذي تقتضيه المصلحة.

وهذا هو الباب الواسع الذي يفسر لنا الحديث الوارد عنه (ع) بان فائدته حال غيبته كالشمس اذا غيبها السحاب. وبه نستطيع ان نفهم احد الخطوط الرئيسية في غيبته الصغرى والخط الاكبر لسياسته في غيبته الكبرى على ما سنعرض له بالتفصيل من هذا التاريخ والتاريخ القادم.

الامر الثاني: اننا سنرى ان المشكلات العامة التي تصدى المهدي لحلها ذات مسار معين يمت الى حل مشكلات قواعده الشعبية بشكل رئيسي. ولا نكاد نجده متعرضاً لحل مشكلة من نوع آخر في المجتمع المسلم او الدولة.

فإن المشكلات العامة التي يتصور وقوعها في المجتمع المسلم، ذات ثلاثة مسارات.

المسار الأول: مشكلات الدعوة الإسلامية، وهو ما يقع في الحدود الإسلامية وفي الفتح الإسلامي من صعوبات وعقبات تجاه الكافرين.

المسار الثاني: مشكلات الجهاز الحاكم ومن يمت له بصلة، وهو ما يقع بين القواد وأمراء الأطراف وبين الخليفة أو بينهم أنفسهم، من مشكلات وحروب وعلى رأسها مشكلات الخوارج والقرامطة، على ما عرفناه في الفصل الخاص بالتاريخ العام لهذه الفترة.

المسار الثالث: المشكلات التي تحدث في القواعد الشعبية التي تمت إلى الإمام المهدي (ع) بصلة الولاء. بسبب الضغط والإرهاب والمطاردة التي يقوم بها الحكام ومن إليهم تجاههم.

أما المسار الأول للمشكلات، فقد كان الإتجاه العام فيه هو غلبة المسلمين وانتصارهم في حروب الفتح، ولم تكن توجد مشكلة إسلامية أساسية تقتضي رفع اليد من المصلحة الكبرى المتوخاة من غيبة المهدي (ع).

على ان التكفل للفتح الإسلامي لم يكن إلا الجهاز الحاكم الذي كان يقوم كيانه على إنكار وجود المهدي وإمامته، ومعه لم يكن للمهدي (ع) سبيل معقول لإيصال صوته إلى الحكام أو حملهم على إطاعته. وهم من عرفناهم لا يتوخون إلا المصالح الشخصية والتجارات المالية حتى في الفتوح الإسلامية نفسها.

وأما المسار الثاني، فمن الواضح أن المهدي (ع) حين يعتبر كلا الطرفين المتنازعين منحرفين من الإسلام بعيدين عن طريق الحق لا يكون له أي داع أو مصلحة ان يتعرض -وهو في غيبته واحتجابه- إلى هذا النزاع أو ذلك سلباً ولا إيجاباً.

على أننا ينبغي أن نعرف أن ثمة من المشكلات العامة ما يكون وجودها موافقاً للمصلحة الإسلامية على الخط الطويل. من حيث أنها تربي الأمة وتوعيها على واقعها وإدراك مشاكلها وتمسكها بدينها. فإن الأمة لا يربيها في عصور الإنحراف إلا المرور بالمحن ومواجهة المشكلات. ومثل هذه المشكلات لا يمكن إلا ان يقف المهدي (ع) تجاهها موقفاً سلبياً تاركاً لها مسارها الخاص حتى تتمخض عن نتائجها وتصل إلى نهاياتها. ولا يبعد أن كثيراً من مشكلات المسلمين، بالرغم من سوئها وبشاعة مظهرها، لها من النتائج والآثار المحسنة العميقة الغور في المدى البعيد. على شرح وتوضيح نتعرض له في بحث مقبل في سياسة المهدي في الغيبة الكبرى ان شاء الله تعالى.

واما غير هذا النحو من المشاكل، أي التي لا تكون مؤثرة في تربية الأمة، فإنه وان لم يرد في تاريخنا تدخل المهدي (ع) في تذليلها ولكننا لا نستطيع أن ننفيه بل في الإمكان أن نؤكد وقوعه عندما تمت المشكلة إلى أساس الإسلام وتكون العقيدة نفسها مهددة بالخطر. لكن بالنحو الذي لا يلتفت إليه الناس، ولا يعلمون صدوره من الإمام المهدي (ع) بصفته الواقعية. وبرغم لا يكون قابلاً للنقل التاريخي. على شرح و تفصيل يأتي في الحديث عن الغيبة الكبرى أيضاً.

على اننا لا نعدم، بخصوص هذا المسار الثاني، نقلاً تاريخياً ضئيلاً فيما إذا كانت المشكلة تمت إلى قواعده الشعبية بصلة، على ما سنسمع من موقفه (ع) تجاه ذلك الرجل

الذي تحول قرمطياً وغير ذلك.

وأما المسار الثالث، فهو الذي ورد في تاريخنا تصدي الإمام المهدي عليه السلام لرفعه وتذليله، باعتباره القائد لقواعده الشعبية والمسؤول الأعلى عن حفظها ورعايتها.

وقد ورد في تاريخنا تذليله لعدة مشكلات عامة من هذا القبيل نذكر اثنين منهما على سبيل المثال:

الأولى: حيلولته (ع) ضد المؤامرات التي كانت تحاك لقواعده الشعبية في الظلام على حين غرة وغفلة منها.

فقد أصدر المهدي (ع) توقيعاً يتضمن النهي عن زيارة مقابر قريش والحائر، يعني حرم الإمامين الكاظميين (ع) وحرم الحسين (ع). فامتنعت قواعده الشعبية عن الزيارة إطاعة لأمر إمامهم وإن لم يعلموا وجه المصلحة. وعلموا بعد شهر من ذلك الحين أن الخليفة كان قد أمر بإلقاء القبض على كل من يزور هؤلاء، الأئمة (ع)[١].

وبذلك نرى المهدي (ع) قد حال سلفاً دون تنفيذ أمر الخليفة، وتوصل إلى نجاة قواعده الشعبية من سجون السلطات.

الثانية: حيلولته (ع) ضد مؤامرات السلطات على وكلائه على حين غرة منهم.

وهو ما عرفناه فيما سبق مختصراً ونعرضه الآن بشيء من التفصيل. وذلك: أنه تناهى إلى سمع عبد الله [عبيد الله] بن سليمان، وهو أول وزراء المعتضد[٢]، بعض نشاط وكلاء المهدي (ع) في الأطراف وأنه تجبى إليهم الأموال من النواحي، وذكروا له اسماءهم، فهمّ بالقبض عليهم فنصحوه أن يتأكد من صحة التهمة، وذلك بأن يدس قوماً لا يعرفون، لدفع الموال إلى الوكلاء، فمن قبض شيئاً من تلك الأموال قبض عليه.

ولو كانت هذه المؤامرة قد تمت لاستؤصل وكلاء المهدي (ع) عن آخرهم، بل لكان من المحتمل انكشاف مكان وجود المهدي (ع) نفسه الا ان المهدي حال دون ذلك، فأخرج إليهم توقيعاً يتضمن الأمر بان لا يأخذوا من أحد شيئاً، وان يتجاهلوا الامر. فامتثل الوكلاء أمر امامهم وهم لا يعلمون ما السبب.

قال الراوي: فاندس لمحمد بن احمد -وهو احد الوكلاء- رجل لا يعرفه. وقال: معي مال اريد ان اوصله. فقال له محمد :غلطت. انا لا اعرف من هذا شيئاً فلم يزل يتلطف به ومحمد يتجاهل.

وكذلك كان سائر الوكلاء على مستوى المسؤولية فامتنعوا كلهم عن الادلاء بشيء، فلم يظفر منهم الحكام بأحد، ولم تتم الحيلة لهم بذلك، وبقيت مسألة الوكالة عن المهدي على نفس المستوى من الشمول ومن السرية التامة[٣].

النقطة الثانية: وقوفه ضد الإنحراف موقفاً جدياً لا هوادة فيه بصفته ممثلاً للحق الصريح الذي لا يهادن ولا يجامل.

---

[1] انظر اعلام الورى، ص٤٢١. والغيبة ص١٧٢.
[2] انظر مروج الذهب، جـ٤ ص١٤٥.
[3] انظر اعلام الورى، ص٤٢١.

فمن ذلك: أن رجلاً جليلاً من فقهاء أصحابنا -بتعبير الراوي- كتب إلى المهدي (ع) رسالة عن طريق بعض سفرائه. فلم يرد فيها الجواب، على كثرة ما كان يرد من أجوبة وتوقيعات عنه (ع). قال الراوي: فنظرنا فإذا العلة في ذلك ان الرجل تحول قرمطياً[١].

وهذا الموقف الحدي للإمام المهدي (ع) يرشدنا إلى أمرين رئيسيين:

الأمر الأول: كونه على مستوى الأحداث، يعلم بحوادث المجتمع وآماله والآمه، على النحو الذي قلناه ،وكيف يمكن أن نتصور أن حروب القرامطة مما يخفى على الإمام المهدي وهي التي استطاعت أن تزعزع الحكام وترهب المجتمع ردحاً طويلاً من الزمن. وقد عرفنا أن غيبته لا تحول دون معرفة تفاصيل الحوادث فضلاً عن مهماتها، وواضحاتها.

الأمر الثاني: إن القرامطة بالرغم من كونهم محسوبين في منطق الحكام ومن إليهم، على الشيعة باعتبارهم من الفرقة الإسماعيلية على ما عرفنا وهي أحد فرق المذهب الشيعي - بمعناه العام - وبالرغم من أن القرامطة من الناحية السياسية يشتركون مع الإمام المهدي (ع) في كونهم معارضين للحكام القائمين على الدولة الإسلامية، وعدم الارتياح إلى الوضع السائد.

بالرغم من ذلك: فالحق الذي يؤمن به المهدي (ع) يجب أن يبقى صافياً جدياً صلباً تجاه أي انحراف أو ضلال. والقرامطة لهم نقاط ضعف كثيرة في نظر الإمام المهدي (ع) أهمها أنهم لا يؤمنون بإمامته وأنهم مختلفون في تفاصيل المذهب فقهاً وعقيدة، وأنهم قد اتخذوا أسوأ الأساليب في التنكيل بالمسلمين وخاصة قوافل الحجاج. حتى بلغ اتساعهم في الظلم والإنحراف أنهم اعتدوا على الكعبة المشرفة وقلعوا الحجرالأسود ونقلوه إلى هجر، كما سبق أن سمعنا.

ومن هنا كان واضحاً لدى المجتمع الإسلامي عامة والقواعد الشعبية للإمام المهدي خاصة، أن هؤلاء القرامطة إنما يحاربون الإسلام والمسلمين. وإن موّهوا ذلك بمختلف الشعارات والعبارات. ولذا نرى ان اعتناق أي شخص لمذهبهم يعتبر سبباً كافياً لمقاطعته والإعراض عنه على أقل تقدير. مهما كان شأنه قبل ذلك كبيراً مشهوراً بالفقه والصلاح.

النقطة الثالثة: حل الإمام المهدي (ع) للمشكلات الخاصة لأصحابه وقواعده الشعبية. بحسب ما كانوا يرفعونه إليه من شكاوى وما يشرحون له من مشكلات. فكان يرد الجواب تارة بالدعاء إلى الله تعالى بتذليل المشكلة، وأخرى بالإخبار بأنها ستحل وثالثة بإعطاء منهج معين للحل والأمر بما يراه الاصلح في الأمر.

---

[1] انظر الارشاد، ص٣٣٢ وغيره.

وتكون الحلول عادة عن طريق المراسلة وخروج التوقيعات من المهدي (ع) عن طريق سفرائه الأربعة خاصة وسائر وكلائه عامة. وقد سبق أن عرفنا عن ذلك قسماً كبيراً. وتحاشياً للتكرار نذكر ما سبق بنحو موجز ونضيف إليهما ما هو جديد.

فمن ذلك: حلّه (ع) لعدة مشكلات زوجية[١]، ودعاؤه للقاسم ابن العلا ان يبقى ولده الحسين بعد أن ولد له عدة بنين وماتوا[٢]. ومن ذلك: دعاؤه لمريض بالناسور قد عجز الأطباء عنه فشفي شفاء تاماً[٣]. ومن ذلك: نهيه لبعض مواليه عن الخروج إلى الحج في بعض السنين. فخرجت القرامطة على القوافل فاجتاحتها[٤]. ونهيه لبعض اليمنيين عن الخروج من بغداد إلى اليمن، في قافلة لليمنيين، فخرجت عليهم بنو حنظلة فاجتاحتهم[٥]. ومنها توزيعه الأكفان على الطالبين لها من مواليه[٦]. ومنها دعاؤه بولادة ابن بابويه الشيخ الصدوق قدس الله روحه[٧].

ومن ذلك: أن شخصاً ولد له ولد فكتب إلى الناحية يستأذن من تطهيره في اليوم السابع، فورد: لا تفعل فمات في يومه السابع. فكتب إلى الناحية بموته شاكياً إلى المهدي (ع) مصابه. فورد: ستخلف غيره وغيره، فسم الأول أحمد ومن بعد أحمد جعفر، فجاء كما قال[٨].

ومن ذلك: إن شخصاً بالأهواز رزق ولداً أخرس سماه مسروراً. فحمله أبوه وعمه، وسنه إذ ذاك ثلاثة عشر أو أربعة عشر عاماً إلى الشيخ الحسين بن روح رضي الله عنه، فسألاه أن يسأل الحضرة - يعني الإمام المهدي (ع) - أن يفتح الله لسانه. فذكر الشيخ ابن روح: انكم امرتم بالخروج الى الحائر.

قال مسرور: فخرجنا أنا وأبي وعمي إلى الحائر فاغتسلنا وزرنا. قال: فصاح بي أبي وعمي: يا مسررو. فقلت بلسان فصيح: لبيك. فقال لي: ويحك تكلمت. فقلت: نعم. قال الراوي: وكان مسرور هذا رجلاً ليس بجهوري الصوت[٩].

ومن ذلك أيضاً ما حدث لرجل من قم انكر ولداً له، فخرج إليه شفاهاً عن طريق احد الوكلاء: إن الولد ولده وواقعها في يوم كذا وكذا من موضع كذا وكذا. وأمره بأن يسميه محمداً. فأصبح ذلك سبباً لوضوح الحال ورجع الأب عن إنكاره. وولد الولد وسمي محمداً[١٠].

---

[1] انظر في ذلك الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٨٤ ــ ١٨٦ ــ ١٩٧.
[2] انظر الارشاد، ص٣٢١.
[3] انظر الارشاد، ص٣٣٤.
[4] انظر الغيبة، ص١٩٦.
[5] انظر الارشاد، ص٣٣٢. واعلام الورى، ص٤١٨.
[6] انظر الغيبة، ص١٧٢ ــ ١٨٥ ــ ١١٣. واعلام الورى، ص٤٢١.
[7] انظر الغيبة، ص١٨٨ وص١٩٥.
[8] المصدر، ص١٧١. وانظر الارشاد، ص٣٣٤.
[9] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٨٨.
[10] المصدر، ص١٨٧.

***

فهذه هي النقاط الرئيسية فيما يحله المهدي من مشكلات، وما يذلّله من صعوبات.

وبذلك نراه سائراً على نفس الخط الذي سار عليه أبواه العسكريان (ع) في علاقاتهما الخاصة، غير المالية بقواعدهما الشعبية مع حفظ الفرق في الظروف ومقتضيات المصالح.

الحقل السادس
تعيينه لوكلاء متعددين
غير السفراء الأربعة

ثبت النقل التاريخي بوجود سفراء أو وكلاء غير السفراء الأربعة السابقين، مشتتين في مختلف البلدان الإسلامية التي فيها شيء من القواعد الشعبية المؤمنة بالإمام المهدي (ع).

ومما لا شك فيه أن هناك فرقاً أساسياً بين هؤلاء الوكلاء وأولئك السفراء، ويتضح هذا الفرق في أمرين رئيسيين:

أولهما: أن السفير يواجه الإمام المهدي (ع) مباشرة ويعرفه شخصياً ويأخذ التوقيعات منه والبيانات. على حين أن الوكلاء ليسوا كذلك بل يكون اتصالهم بالمهدي (ع) عن طريق سفرائه، ليكونوا همزة الوصل بينهم وبين قواعدهم الشعبية.

ثانيهما: إن مسؤولية السفير في الحفاظ على إخوانه في الدين وقواعده الشعبية عامة وشاملة. على حين نرى مسؤولية الوكيل خاصة بمنطقته على ما سنسمع تفاصيله.

والمصلحة الأساسية لوجود الوكلاء أمران أساسيان:

الأمر الأول: المساهمة في تسهيل عمل السفير وتوسيعه، حيث لا يكون بوسع السفير بطبيعة الحال، وبخاصة في ظرف السرية والتكتم الإتصال بالقواعد الشعبية المنتشرين في العراق وغير العراق من البلاد الإسلامية. فيكون لعمل الوكلاء بهذا الصدد أكبر الأثر في إيصال التعاليم والتوجيهات إلى أوسع مقدار ممكن من القواعد الشعبية.

الأمر الثاني: المساهمة في إخفاء السفير نفسه، وكتمان اسمه وشخصه حيث قلنا في ما سبق أن الفرد الإعتيادي العارف بفكرة السفارة، غاية ما يستطيعه هو الإتصال بأحد الوكلاء من دون معرفة باسم السفير أو عمله أو مكانه، وقد لا يكون الوكيل على استعداد للتصريح بذلك أصلاً.

ونحن ذاكرون فيما يلي أسماء من وردنا في التاريخ وكالته في زمن الغيبة الصغرى، وما نذكره ليس على وجه الحصر إذ لعل عدداً من الوكلاء لم يرد اسمه في التاريخ، بعد ملاحظة سعة المناطق التي كانوا فيها من البلاد الإسلامية، وطول المدة التي

تناوبوا فيها على احتلال مركز الوكالة خلال سبعين عاماً مدة هذه الفترة، مما يؤدي إلى اختفاء عدد من الأسماء، وخاصة في ظروف التكتم والحذر.

ولعل أحسن نص جامع لأسماء عدد من الوكلاء، ما ذكره الصدوق في إكمال الدين[١]، مروياً عن أبي علي الأسدي عن أبيه عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي أنه ذكر عدد من انتهى إليه ممن وقف على معجزات صاحب الزمان صلوات الله عليه ورواه، من الوكلاء: ببغداد العمري وابنه وحاجز والبلالي والعطار، ومن الكوفة العاصمي ومن أهل الأهواز محمد بن ابراهيم بن مهزيار. ومن أهل قم أحمد بن اسحاق. ومن اهل همدان محمد بن صالح. ومن أهل الري: الشامي، والأسدي - يعني نفسه -. ومن أهل أذربيجان القاسم بن العلا. ومن نيشابور محمد بن شاذان النعيمي. إلى آخر الحديث.

ونحن نذكرهم فيما يلي على نفس الترتيب الذي ذكره الصدوق. ثم نذكر ما وجدناه من أسماء الأشخاص الآخرين الذي ورد النص بوكالتهم في بعض النصوص التاريخية:

العمري: هو الشيخ عثمان بن سعيد السفير الأول، عن الإمام المهدي (ع). وإنما سمي وكيلاً من رواية الصدوق، باعتبار المعنى الأعم للوكالة، وقد سبق أن ترجمناه مفصلاً.

وابنه: الشيخ محمد ابن عثمان العمري السفير الثاني وقد سبق ان ترجمناه ايضاً.

حاجز بن يزيد... الملقب بالوشا[٢]. روى فيه الشيخ المفيد بإسناده عن الحسن بن عبد الحميد، قال شككت في امر حاجز. فجمعت شيئاً ثم صرت إلى العسكر - يعني سامراء - فخرج إلي: ليس فينا شك ولا فيمن يقوم مقامنا بأمرنا، ترد ما معك إلى حاجز بن يزيد[٣].

وروى الكليني بسنده عن محمد بن الحسن الكاتب المحروزي أنه قال: وجهت إلى حاجز الوشاء ماءتي دينار وكتبت إلى الغريم بذلك فخرج الوصول، وذكر أنه كان قبلي ألف دينار وأني وجهت إليه ماءتي دينار. وقال: إن اردت أن تعامل أحداً فعليك بأبي الحسين الأسدي بالري. فورد الخبر بوفاة حاجز - رضي الله عنه - بعد يومين أو ثلاثة... إلخ الحديث[٤].

وهذا الحديث يدلنا على عدة أمور:

الأول: أنه كانت العادة أن يوصل الناس جملة من الأموال التي للإمام (ع) إلى حاجز الوشا. ومن هنا وجه إليه المروزي ماءتي دينار.

الثاني: أن الوشا ذو طريق مضبوط مضمون إلى المهدي (ع) بحيث يخرج به الوصول.

---

[1] انظر المخطوط فصل من شاهد القائم.
[2] منتهى المقال، جـ١ ص٢٤١.
[3] الارشاد، ص٣٣٣.
[4] الغيبة، ص٢٥٧.

الثالث: الدلالة على وكالة حاجز بقرينة التحويل على ابي الحسن الأسدي بعد موته، ولا شك أن الأسدي هذا كان من الوكلاء على ما سنذكر بعد قليل.

ولم يعلم من أمر حاجز أكثر من ذلك، فقد أهمل التاريخ، تاريخ ولادته ووفاته ومقدار ثقافته وعلاقاته، ونحو ذلك من خصائصه، ولله في خلقه شؤون.

البلالي: هو أبو طاهر محمد بن علي بن بلال، الذي ترجمناه في من ادعى السفارة زوراً، وقد عرفنا أن ابن طاووس عدّه من السفراء المعروفين في الغيبة الصغرى الذين لا يختلف الإمامية القائلون بإمامة الحسن بن علي (ع) فيهم. وعبر عنه المهدي (ع) في بعض توقيعاته: بانه الثقة المأمون العارف بما يجب عليه[١]، وذكره الصدوق في قائمة الوكلاء كما سمعنا.

إلا أن الشيخ في الغيبة ذكره في المذمومين[٢]، وروى فيه أحاديث عرفناها فيما سبق. مما يدل على أنه كان وكيلاً صالحاً في مبدأ أمره ثم انحرف وفسد حاله بعد ذلك.

العطار: ذكره الصدوق في النص السابق من الوكلاء، ولكننا لم نستطع ان نميز شخصيته لوجود عدد ممن لقب بهذا اللقب، لم يذكر في التاريخ عن أي منهم كونه موسوماً بالسفارة أو الوكالة، سواء كان معاصراً للزمن الذي نبحث عنه أو لم يكن.

وهم: محمد بن يحيى العطار وابنه أحمد بن محمد بن يحيى. ويحيى بن المثنى العطار، والحسن بن زياد العطار. وابراهيم بن خالد العطار وعلي بن عبد الله أبو الحسن العطار ومحمد بن عبد الحميد العطار. ومحمد بن أحمد بن جعفر القمي العطار وداود بن يزيد العطار وغيرهم.

فغاية ما يثبت بهذه العبارة: أن شخصاً بهذا اللقب كان وكيلاً للناحية في الغيبة الصغرى، لعله أحد هؤلاء ولعله شخص آخر.

العاصمي: من الوكلاء أيضاً، باعتبار النص الذي ذكرناه عن الصدوق. وهذا اللقب اسم لشخصين:

أحدهما: عيسى بن جعفر بن عاصم. وقد دعا له أبو الحسن الإمام الهادي (ع)[٣].

ثانيهما: أحمد بن محمد بن أحمد بن طلحة، أبو عبد الله، يقال له: العاصمي. كان ثقة في الحديث سالماً خيراً. أصله كوفي وسكن بغداد. روى عن الشيوخ الكوفيين. له كتب منها: كتاب النجوم وكتاب مواليد الأئمة وأعمارهم[٤].

وكلاهما لم يوسم بالوكالة او السفارة. ولم يعلم معاصرته للغيبة الصغرى، فتبقى رواية الصدوق وحدها دالة على ذلك.

محمد بن ابراهيم بن مهزيار: عده ابن طاووس من السفراء والابواب المعروفين

---

[1] رجال الكشي، ص٤٨٥.

[2] انظر، ص٤٢٤٥.

[3] رجال الكشي، ص٥٠٢.

[4] رجال النجاشي، ص٧٣.

الذين لا يختلف الامامية القائلون بإمامة الحسن بن علي فيهم[1]. اقول: يريد بالسفير هنا معناه الاعم وهو كل من له ارتباط بالمهدي ولو بالواسطة، وليس المراد كونه سفيراً مباشراً لضرورة انحصار السفراء بالاربعة.

وروى الشيخ في الغيبة بسنده الى الشيخ الكليني. مرفوعاً الى محمد بن ابراهيم بن مهزيار. قال شككت عند مضي ابي محمد - الحسن العسكري - وكان اجتمع عند ابي مال جليل، فحمله وركب السفينة وخرجت معه مشيعاً له فوعك وعكاً شديداً. فقال: يا بني ردني ردني فهو الموت، واتق الله في هذا المال، وأوصى إليّ ومات. فقلت في نفسي لم يكن أبي ليوصي بشيء غير صحيح. أحمل هذا المال إلى العراق واكتري داراً على الشط ولا أخبر احداً، فإن وضح لي شيء كوضوحه أيام أبي محمد (ع) أنفذته، وإلا تصدقت به.

فقدمت العراق واكتريت داراً على الشط، وبقيت أياماً، فإذا أنا برسول معه رقعة فيها: يا محمد معك كذا وكذا في جوف كذا وكذا حتى قص علي جميع ما معي، مما لم أحط به علماً. فسلمت المال إلى الرسول، وبقيت أياماً لا يرفع لي رأس، فاغتممت، فخرج إليّ: قد أقمناك مقام أبيك فاحمد الله[2].

فنرى أن محمد بن ابراهيم هذا، قد شك بعد وفاة الإمام العسكري (ع)، لبعد المزار وغموض الحال، فيمن يكون إماماً بعده. فكان بينه وبين تسليم المال إلى المصدر الوثيق: تلك العلامة التي كان كل إمام يعطيها عند مقابلته الأولى، كما عرفنا في شأن الإمامين العسكريين (ع). وهي ذكر الإمام لاوصاف المال تفصيلاً قبل أن يطلع عليه حساً. وقد سمعنا كيف ان الوفود التي تحمل المال تجعل هذه العلامة محكاً في إثبات الإمامة، فلا يسلموه إلا لمن أعطى هذه الأوصاف. وقد قام الإمام المهدي (ع) بذلك أمام وفد القميين الذي عرفناه، وكرر الآن إعطاء هذه العلامة عن طريق رسوله ليزول الشك عن ابن مهزيار ويطمئن الى تسليم المال الى ركن وثيق.

وقد قدم من الاهواز الى العراق لاجل ذلك. وسلم المال بحقه. وخرج إليه من قبل الامام المهدي: قد اقمناك مقام ابيك فاحمد الله، وهذا النص ظاهر بتعيينه للوكالة، كما كان ابوه وكيلاً.

وكان ينوي انه ان لم يجد العلامة المتفق عليها، أن يتصدق بالمال. وهذا هو الأنسب بحال هذا الرجل الجليل. دون ما رواه الشيخ المفيد في الإرشاد من قوله: فإن وضح لي بشيء كوضوحه في أيام أبي محمد (ع) أنفذته وإلا أنفقته في ملاذي وشهواتي[3]، ولا ما رواه الطبرسي في قوله: وإلا قصفت به[4]، فإنه مناف لجلالة قدره ولتنصيبه وكيلاً بعد أبيه، كما دل عليه نفس الحديث الذي روياه، فإن من له نية القصف والملذات لا يكون أهلاً لهذه الوكالة الكبرى البتة.

أحمد بن اسحق: بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري. أبو علي القمي.

---

[1] جامع الرواة، جـ١ ص٤٤.
[2] الغيبة للشيخ الطوسي، ص١٧١.
[3] الارشاد، ص٣٣١.
[4] اعلام الورى، ص٤١٨.

وكـان وافـد القميـين، وروى عـن أبـي جعفـر الثـانـي - يعنـي الإمـام الجـواد - وابـي الحـسن- الهادي - وكان من خاصة ابي محمد – العسكري – (ع)[١].

لـه كتـب منـها: كتاب علل الصلاة، كبير ومسائل الرجال لابـي الحسن الثالث[٢] عاش بعد وفاة ابي محمد (ع) [٣].

قـال الـشيخ فـي الغيبـة: وكـان فـي زمـان الـسفراء المحمودين اقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات، من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل. قال منهم: أحمد بن اسحاق وجماعة، خرج التوقيع في مدحهم. وروى بسنده عن أبي محمد الرازي قال: كنت وأحمد بن أبي عبد الله بالعسكر - يعني سامراء - فورد علينا من قبل الرجل - يعنـي المهدي (ع)- فقال: أحمد بن اسحاق الأشعري وابراهيم بن محمد الهمداني وأحمد بن حمزة بن اليسع ثقات[٤].

وكـان أحمد بن اسحق هذا، من الخاصة الذين عرض الإمام العسكري (ع) عليهم ولده المهدي (ع)، وأعطاه الأطروحة الكاملة لفكرة الغيبة مع البرهنة على إمكانها والتنظير بحال الأنبياء السابقين. كما سمعنا فيما سبق.

وكان قد بشره الإمام العسكري (ع) بولادة المهدي (ع) إذ أرسل إليه توقيعاً بالخط الذي ترد به التوقيعات يقول فيه: ولد لنا مولود فليكن عندك مستوراً وعن جميع النـاس مكتوماً. فإنا لم نظهر عليه إلا الأقرب لقرابته والمولى لولايته، أحببنا إعلامك ليسرك الله به مثل ما سرنا به والسلام[٥].

وكل ذلك يدل على انه كان من خاصة الخاصة الموثوقين عند الأئمة المعصومين (ع). والأخبار في ذلك كثيرة لا حاجة إلى استقصائها في هذا المجال.

واما تاريخ ميلاده ووفاته، فلا يكاد يكون معروفاً الا بمقدار معرفة تواريخ الائمة الذين كان معاصراً لهم.

واما وكالته في عهد الغيبة الصغرى، فهي تثبت برواية الصدوق التي اسلفناها.

محمد بن صالح: بن محمد، الهمداني، الدهقان. من أصحاب العسكري (ع). وكيل الناحية[٦]. يدل على ذلك ما ذكره الإمام المهدي (ع) نفسه في توقيع لإسحاق بن اسماعيل، يقول فيه: فإذا وردت بغداد، فاقرأه على الدهقان وكيلنا وثقتنا، والذي يقبض من موالينا[٧].

وقد غلى آخر عمره[٨] فأصبح منحرفاً، وإنما كان ممدوحاً موثوقاً قبل انحرافه،

---

[1] رجال النجاشي، ص٧١.
[2] الفهرست للشيخ، ص٥٠.
[3] رجال الكشي، ص٤٦٧.
[4] الغيبة، ص٢٥٨.
[5] انظر اكمال الدين [المخطوط].
[6] جامع الرواة، جـ١ ص١٣١.
[7] رجال الكشي، ص٤٨٥.
[8] جامع الرواة، جـ١ ص١٣١.

ولعله هو المقصود من قوله المهدي (ع) في بعض بياناته: وقد علمتم ما كان من امر الدهقان عليه لعنة الله. وخدمته وطول صحبته، فأبدله الله بالإيمان كفراً حين فعل ما فعل. فعاجله الله بالنقمة ولم يمهله[١]. أقول: ويحتمل أن يكون المراد من ذلك: عروة بن يحيى الدهقان. والله العالم.

الشامي: غير معروف النسب، كان من أهل الري وكان من وكلاء القائم.

الاسدي: محمد بن جعفر بن محمد بن عون الاسدي، الرازي. كان احد الابواب[٢]. يكنى أبو الحسين. له كتاب الرد على اهل الإستطاعة[٣].

الكوفي ساكن الري. يقال له: محمد بن أبي عبد الله، كان ثقة صحيح الحديث، إلا أنه روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه. وكان ابوه وجهاً. روى عنه احمد بن محمد بن عيسى. ومات ليلة الخميس لعشر خلون من جمادى الاولى سنة اثني عشرة وثلاث مائة[٤].

قال الشيخ في الغيبة: وكان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل. منهم: أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي رحمه الله.

وروى عن صالح بن ابي صالح. قال: سألني بعض الناس في سنة تسعين ومائتين قبض شيء فامتنعت من ذلك، وكتبت - يعني إلى المهدي - استطلع الرأي. فأتاني الجواب: بالري محمد بن جعفر العربي، فليدفع إليه فإنه من ثقاتنا[٥].

وقد سبق أن سمعنا الإمام المهدي (ع)، نصب الأسدي هذا وكيلاً بعد موت حاجز الوشا[٦].

وروى أيضاً عن أبي جعفر محمد بن علي بن نوبخت، قال: عزمت على الحج وتأهبت فورد عليّ - يعني من المهدي (ع)-: نحن لذلك كارهون. فضاق صدري واغتممت وكتبت: أنا مقيم بالسمع والطاعة. غير أني مغتم بتخلفي عن الحج. فوقع: لا يضيقن صدرك فإنك تحج من قابل.

فلما كان من قابل استأذنت. فورد الجواب - يعني الإذن بالسفر -. فكتبت: إني عادلت محمد بن العباس وأنا واثق بديانته وصيانته. فورد الجواب: الأسدي نعم العديل، فإن قدم فلا تختر عليه. قال: فقدم الأسدي فعادلته[٧].

ومات الاسدي على ظاهر العدالة، لم يتغير ولم يطعن فيه... في شهر ربيع الآخر

---

[1] جامع الرواة، جـ٢ ص٤٤٧، عن السيد التفريشي في ربيع الشيعة.
[2] المصدر، ص٨٣.
[3] الفهرست للشيخ، ص١٧٩.
[4] رجال النجاشي، ص٢٨٩.
[5] أنظر الغيبة، ص٢٥٧.
[6] المصدر نفسه، ص٢٥٧ أيضاً.
[7] المصدر، ص٢٥٧.

سنة اثنتي عشر وثلاثمائة[١]. أقول: وهذا أنسب بحاله مما نقلناه عن النجاشي من كونه كأن يقول بالجبر والتشبيه. والله العالم.

وكان المعتاد دفع اموال الامام الى الاسدي ليوصلها اليه، ولو بواسطة السفير، وكان يخرج به الوصول. روى عن محمد بن شاذان النيشابوري. قال: اجتمع عندي خمسمائة درهم ينقص عشرون درهماً. فلم أحب أن ينقص هذا المقدار، فوزنت من عندي عشرين درهماً ودفعتها للأسدي، ولم اكتب بخبر نقصانها واني اتممتها بمالي، فورد الجواب -أي من الناحية- قد وصلت الخمسمائة التي لك فيها عشرون[٢].

القاسم بن العلا: من أهل أذربيجان. قال ابن طاووس: إنه من وكلاء الناحية[٣] يكنى بأبي محمد[٤].

روي عنه أنه قال: ولد لي عدة بنين، فكنت أكتب - يعني إلى الناحية - وأسأل الدعاء لهم. فلا يكتب إلي بشيء من أمرهم. فماتوا كلهم. فلما ولد لي الحسين ابني كتبت اسأل الدعاء، وأجبت وبقي الحمدو لله[٥]. وقد أشرنا إلى هذه الرواية في مناسبة سابقة.

عمره مائة وسبع عشر سنة، منها ثمانون سنة صحيح العينين. لقي الإمام الهادي (ع) والإمام العسكري (ع). وأصيب بالعمى بعد الثمانين، وكان مقيماً بمدينة الران من أرض أذربيجان، وكان لا تنقطع توقيعات مولانا صاحب الزمان إليه، على يد أبي جعفر محمد بن عثمان العمري وبعده على ابي القاسم بن روح، قدس الله روحهما[٦].

وقد روى الشيخ في الغيبة والراوندي في الخرايج حديثاً مطولاً يدل على جلالة قدره، يحتوي على عدد من التفاصيل. منها: ان الامام المهدي زوده قبل موته بسبعة ثياب للتكفين. واخبره انه يموت بعد اربعين يوماً، فمات في الموعد المعين.

ومنها: ان ابنه كان شارباً للخمر، فتاب عنه في ايام ابيه الاخيرة. وكان فيما اوصاه: يا بني إن اهلت لهذا الامر، - يعني الوكالة لمولانا - فيكون قوتك من نصف ضيعتي المعروفة بفرجيذة، وسائرها ملك مولاي. وان لم تؤهل له فاطلب خيرك من حيث يتقبل الله. وقبل الحسن وصيته على ذلك.

ومنها: ان الامام المهدي (ع) ارسل الى ابنه كتاب تعزية على ابيه في آخره دعاء: ألهمك الله طاعته وجنبك معصيته. وهو الدعاء الذي كان دعا به ابوه وكان اخره: قد جعلنا اباك اماماً لك وفعاله لك مثالاً[٧]. فنجد ان الامام قد جعل هذا الشخص الجليل قدوة لولده ومثالاً، لمكان تقواه واخلاصه. ولم تنتقل الوكالة الى الابن ليأكل من تلك الضيعة بحسب وصية ابيه، فانه كان منوطاً بجعله وكيلاً والا فعليه ان يطلب المال من حيث يتقبل

---

[1] المصدر، ص٢٥٨.
[2] الغيبة للشيخ، ص٢٥٨.
[3] جامع الرواة، جـ٢ ص١٩.
[4] المصدر والصفحة.
[5] الارشاد، ص٣٣١.
[6] انظر الغيبة الشيخ الطوسي، ص١٨٨ وما بعدها. والخرايج، ص٦٩.
[7] انظر الغيبة، ص١٩٢. والخرايج ص٦٨.

الله.

وقد خرج الى القاسم بن العلا، توقيعان من لعن بعض المنحرفين كاحمد بن هلال[١].

محمد بن شاذان: بن نعيم النعيمي النيشابوري. عده ابن طاووس من وكلاء الناحية، وممن وقف على معجزات صاحب الزمان ورآه (ع)[٢].

وقد أخرج الصدوق في إكمال الدين[٣] عنه حديثاً مطولاً حول الإجتماع بالمهدي (ع). إلا أن الظاهر، على تشويش في عبارة الحديث أن الذي اجتمع به (ع) ليس هو محمد بن شاذان بل غانم أبو سعيد الهندي الذي كان جديد الإسلام وباحثاً عن الحق.

وفي توقيع صادر عن الإمام المهدي (ع): واما محمد بن شاذان بن نعيم، فإنه رجل من شيعتنا أهل البيت[٤].

فهؤلاء اثني عشر من السفراء والوكلاء عن الإمام المهدي (ع)، عدهم الصدوق في روايته. ونضيف إلى ذلك جماعة. هم:

ابراهيم بن مهزيار أبو اسحق الأهوازي[٥]. والد محمد بن ابراهيم بن مهزيار. وقد سمعنا قول المهدي (ع) في توقيعه لمحمد بن ابراهيم: قد أقمناك مقام أبيك فاحمد الله، وهو دال على ان اباه كان وكيلاً للناحية أيضاً.

روى عن ولده محمد بن ابراهيم أنه قال: ان أبي لما حضرته الوفاة دفع إلي مالاً وأعطاني علامة، ولم يعلم بتلك العلامة أحد إلا الله عزوجل. وقال: من أتاك بهذه العلامة فادفع إليه المال. قال: فخرجت إلى بغداد ونزلت في خان. فلما كان في اليوم الثاني إذ جاء شيخ ودق الباب، فقلت للغلام: انظر من هذا؟ فقال: شيخ بالباب، فقلت: ادخل. فدخل وجلس. فقال: أنا العمري. هات المال الذي عندك وهو كذا وكذا ومعه العلامة. قال: فدفعت إليه بالمال[٦].

فوجود أموال الإمام عند ابراهيم بن مهزيار ومعرفته بالعلامة السرية التي لا يعلم بها إلا الشيخ العمري السفير عن المهدي (ع) بتعليم منه (ع) . يدل على ان ابراهيم هذا كان وكيلاً عن الناحية المقدسة.

وقد عده ابن طاووس من سفراء الصاحب والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الأثنا عشرية فيهم[٧]. له كتاب البشارات[٨].

محمد بن حفص: بن عمرو، أبو جعفر. أبوه يدعى بالعمري والجمال، وكان وكيلاً

---

[1] رجال الكشي، ص٤٤٩.
[2] جامع الرواة، جـ٢ ص١٣٠.
[3] انظر المخطوط.
[4] اعلام الورى، ص٤٢٤.
[5] رجال النجاشي، ص٣.
[6] رجال الكشي، ص٤٤٧.
[7] جامع الرواة، جـ١ ص٣٥.
[8] رجال النجاشي، ص١٣.

لأبي محمد العسكري (ع)[١]. وكان وكيل الناحية، وكان الأمر يدور عليه[٢]. مما يدل على انه كان له نشاط متزايد بهذا الأمر.

الحسين بن علي بن سفيان: بن خالد بن سفيان. أبو عبد الله البزوفري.

شيخ جليل من أصحابنا. له كتب[٣]. روى الشيخ في الغيبة عن بعض العلويين سماه. قال: كنت بمدينة قم فجرى بين اخواننا كلام أمر رجل أنكر ولده، فأنفذوا إلى الشيخ[٤] - صانه الله - وكنت حاضراً عنده - أيده الله - فدفع إليه الكتاب فلم يقرأه، وأمره أن يذهب إلى أبي عبد الله البزوفري - أعزه الله - ليجيب عن الكتاب. فصار إليه، وأنا حاضر. فقال أبو عبد الله: الولد ولده وواقعها في يوم كذا وكذا في موضع كذا وكذا، فقل له فليجعل اسمه محمداً. فرجع الرسول إلى البلد وعرفهم. ووضح عندهم القول. وولد الولد وسمي محمداً[٥].

وقد نقلنا مضمون هذا الخبر فيما سبق. وهو يدل بوضوح على استقاء هذه المعلومات من الإمام المهدي ولو بالواسطة. فيدل انه كان وكيلاً بالجملة. ومن هنا قال المجلسي في البحار تعليقاً على هذا الخبر: يظهر منه ان البزوفري كان من السفراء. ولم ينقل، ويمكن أن يكون وصل ذلك إليه بتوسط السفراء أو بدون توسطهم في خصوص الواقعة[٦].

الحسين بن روح، بن أبي بحر النوبختي: وهو السفير الثالث للإمام المهدي (ع). إلا أنه إبان سفارة سلفه الشيخ محمد بن عثمان العمري، كان وكيلاً له ينظر في أملاكه، ويلقي بأسراره لرؤساء الشيعة. وكان خصيصاً به، فحصل في أنفس الشيعة محصلاً جليلاً لمعرفتهم باختصاصه بأبي جعفر وتوثيقه عندهم، ونشر فضله ودينه وما كان يحتمله من هذا الأمر. فمهدت له الحال في طول حياة أبي جعفر إلى ان انتهت الوصية بالنص عليه. فلم يختلف في امره، ولم يشك فيه أحد[٧].

وأصبح العمري قبل موته بسنتين أو ثلاثة يحول عليه أموال الإمام (ع)، لكي يعود الرأي العام ويهيء الجو بالرجوع إليه حين تؤول السفارة إليه، كما سبق أن عرفنا.

ومن هنا أمكن أن يعد الشيخ ابن روح في السفارة تارة، وفي الوكلاء أخرى رضي الله عنه وارضاه.

ابراهيم بن محمد الهمداني: وكيل الناحية. كان حج أربعين حجة[٨].

كان معاصراً للإمام الجواد (ع)، وقد كتب له بخطه: وعجل الله نصرتك ممن ظلمك وكفاك مؤونته، وأبشرك بنصر الله عاجلاً وبالأجر آجلاً. وأكثر من حمد الله.

---

[1] جامع الرواة، جـ٢ ص٢٦٢. وانظر الكشي، ص٤٤٧.
[2] انظر رجال الكشي، نفس الصفحة.
[3] انظر ما في رجال النجاشي، ص٥٣ وما بعدها.
[4] هو احد السفراء الثاني أو الثالث.
[5] انظر، ص١٨٧.
[6] انظر، جـ١٣ ص٨٦.
[7] الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٢٧.
[8] جامع الرواة، جـ١ ص٣٢.

وروى انه قال: وكتب إليّ: وقد وصل الحساب تقبل الله منك ورضي عنهم وجعلهم معنا في الدنيا والآخرة ... وقد كتبت إلى النضر، أمرته أن ينتهي عنك وعن التعرض لك ولخلافك، وأعلمته موضعك عندي. وكتبت إلى أيوب أمرته بذلك أيضاً. وكتبت إلى مواليّ. بهمدان كتاباً أمرتهم بطاعتك والمصير إلى أمرك. وان لا وكيل لي سواك[١].

وهذا الخطاب إليه من الإمام (ع) يدل على جلالة قدره ونفوذ حكمه، ووكالته. إلا أن الإمام الذي صدر عنه هذا الخطاب غير مذكور، ولعل ظاهر السياق من عبارة المصدر كونه الإمام الجواد (ع) لا الحجة المهدي (ع).

نعم، ورد توثيقه من الإمام المهدي مبتدءاً بذلك من دون سبق سؤال[٢]. والمراد بذلك توكيله وإرجاع الناس إليه لا محالة، وهو إذ ذاك من شيوخ الطائفة ومبرزيها الذين لهم قدم في مدح الأئمة السابقين لهم.

أحمد بن اليسع، بن عبدالله القمي. روى أبوه عن الرضا (ع) ثقة ثقة، له كتاب نوادر[٣].

وقد ورد توثيقه عن الإمام المهدي (ع)[٤]. وهو يدل في الجملة على توكيله والإذن برجوع الناس إليه، كما أسلفنا.

أيوب بن نوح: بن دراج النخعي، أبو الحسين، كان وكيلاً لأبي الحسن الهادي - وأبي محمد العسكري (ع)- عظيم المنزلة عندهما، مأموناً. وكان شديد الورع كثير العبادة، ثقة في رواياته. وأبوه نوح بن دراج كان قاضياً بالكوفة، وكان صحيح الإعتقاد. له كتاب نوادر[٥]. وروايات ومسائل عن أبي الحسن الثالث - الهادي – (ع)[٦].

روى الشيخ عن عمر بن سعيد المدائني، قال: كنت عند أبي الحسن العسكري (ع) بصرياً، إذ دخل أيوب بن نوح ووقف قدامه، فأمره بشيء ثم انصرف، والتفت إليّ ابو الحسن (ع). وقال: يا عمر، إن احببت ان تنظر الى رجل من اهل الجنة، فانظر الى هذا[٧].

اذن فهو جليل المقام مقرب للائمة (ع)، ووكيل للامام الهادي (ع). واما وكالته عن الامام المهدي، فلا يدل عليه الا توثيقه الذي ورد في التوقيع الصادر عنه (ع)[٨]، وهو كما قلنا يدل في الجملة على توكيله والاذن برجوع الناس اليه.

***

---

[1] رجال الكشي، ص٥٠٨ وما بعدها.
[2] انظر رجال الكشي، ص٤٦٧. والغيبة، ص٢٥٨.
[3] رجال النجاشي، ص٢١.
[4] انظر رجال الكشي، ص٤٦٧. والغيبة، ص٢٥٨.
[5] رجال النجاشي، ص٨٠.
[6] الفهرست للشيخ، ص٤٠.
[7] الغيبة للشيخ، ص٢١٢.
[8] رجال الكشي، ص٤٦٧.

فهؤلاء طائفة ممن اضطلعوا بمهمة الوكالة عن الإمام المهدي (ع) في غيبته الصغرى، لتكميل وتوسيع عمل السفراء الأربعة في مختلف البلدان الإسلامية.

وقد اتضح من ذلك ان الوكيل لا يكون عاملاً بين يدي السفير ولا يحق له قبض الاموال ولا اخراج التوقيعات، الا بإذن الامام المهدي (ع) نفسه. وليس للسفير ان يستقل عنه في الايكال الى أي شخص كان.

ويظهر من بعض الاخبار ان فكرة الوكالة، وتعدد الوكلاء، كانت نافذة المفعول منذ السنوات الاولى للغيبة الصغرى، ومنذ اوائل وجود السفارة.

فقد سمعنا فيما سبق انه بلغ خبر الوكلاء الى عبد الله بن سليمان الوزير فحاول القبض عليهم بحيلة معينة، فكان تخطيط الامام المهدي حائلاً له عن بلوغ غرضه ونجاح خطته فاذا علمنا ان عبد الله بن سليمان هذا - كما تسميه مصادرنا - هو عبيد الله بن سليمان بن وهب الذي وزر للمعتضد اول خلافته[١]، وليس في فترة الغيبة الصغرى وزير يكون ابن سليمان غيره وعرفنا ان المعتضد تولى الخلافة عام ١٧٩. فيكون هذا الوزير قد تولى وزارته في نفس العام لا محالة. وهو يصادف الاعوام الاولى لتولي الشيخ محمد بن عثمان العمري السفير الثاني لمهام سفارته.

وظاهر الخبر الذي سمعناه، والذي رواه الطبرسي[٢] كون نظام الوكلاء لم يكن جديداً حادثاً في ذلك العام. وانما كان التفات السلطات اليه جديداً. اذن فهو موجود منذ الاعوام الاولى للغيبة الصغرى، وقد كان خفياً على السلطات بفعل سريته الشديدة من ناحية، وانشغال الدولة بقتال صاحب الزنج من ناحية اخرى. ذلك القتال الذي لم تتنفس منه الدولة الصعداء إلا في مبدأ خلافة المعتضد.

الحقل السابع
إعلانه انتهاء السفارة
وبدء الغيبة الكبرى

وهو آخر جزء من التخطيط العام الذي سار عليه الأئمة (ع) وأصحابهم للوصول إلى الغيبة الكبرى، ليكون الإمام المهدي (ع) مذخوراً لليوم الموعود.

وقد كانت الغيبة الصغرى كافية لإثبات وجود المهدي (ع) بما يصل إلى الناس عن طريق سفرائه وغيرهم من البينات والبيانات. كما أوجبت بكل وضوح أن يعتاد الناس على غيبة الإمام ويسيغون فكرة اختفائه، بعد أن كانوا يعاصرون عهد ظهور الأئمة، وإمكان الوصول إلى مقابلة الإمام.

وقد رأينا كيف أن الإمام المهدي (ع) كان متدرجاً في الإحتجاب فهو أقل إحتجاباً في أول هذه الفترة. وكلما مشى بها الزمان زاد احتجابه، حتى لايكاد ينقل عنه

---

[1] انظر مروج الذهب، جـ٤ ص١٤٥. والكامل جـ٦ ص٧٣.

[2] اعلام الورى، ص٤٢١.

المشاهدة في زمن السفير الرابع لغير السفير نفسه.

وحينما كانت هذه الفترة مشارفة على الإنتهاء، كان الجيل المعاصر لزمان ظهور الأئمة (ع) قد انتهى. وبدأ أجيال جديدة إلى الوجود قد اعتادت غيبة الامام (ع) وفكرة القيادة وراء حجاب، وأصبحت معدة ذهنياً بشكل كامل لتقبل فكرة انقطاع السفارة أساساً واحتجاب الإمام عن قواعده الشعبية تماماً.

وهذا هو الذي يفسر لنا السبب الرئيسي الأول من أسباب ثلاثة لإنتهاء السفارة والغيبة الصغرى، نلخصها فيما يلي:

السبب الأول: استيفاء الغيبة الصغرى لأغراضها. وهو واضح بعد الذي ذكرناه من كون الغرض الأساسي هو تهيئة الذهنية العامة لغيبة الامام (ع)، وهو مما قد حصل بالفعل خلال هذه الفترة... فإنها فترة كافية لحصول ذلك، وخاصة بعد أن تزايد احتجاب الإمام بالتدريج حتى انحصرت رؤيته بشخص واحد هو السفير نفسه، ولم يبق بعد ذلك إلا ان يحتجب الامام (ع) عن كل أحد على الإطلاق.

السبب الثاني: ماذكرناه في ترجمة السفير الرابع، وكنا قد حملنا قبل ذلك فكرة تفصيلية عن مناشئه وأسبابه. وهو صعوبة الزمان وازدياد المطاردة والمراقبة من قبل الجهاز الحاكم ومن إليه، للقواعد الشعبية الموالية للإمام المهدي (ع) بل لكبرائهم ولعلمائهم، ولم ينج من هذا الضيق حتى السفير نفسه، إلى حد لم يستطع السفير الرابع أن يقوم بعمل اجتماعي ذي بال، ولم يرو لنا من أعماله إلا ما هو قليل وبسيط.

ولم يكن من المتوقع زوال ذلك الحال في زمن قريب، وفي عدد من السنين قليل، لأن كيان الدولة وأساس الخلاف قائم على ذلك، وخط الأئمة (ع) وأصحابهم يمثل على طول الخط، المعارضة الصامدة الواعية ضد الحكام وإتحاد الظلم الساري في المجتمع.

إذن فلو وجد سفير جديد، فإما يكون عارفاً بموقفه شاعراً بمسؤوليته عازماً على العمل المخلص في سبيل خطه، وإما لا يكون. فإن لم يكن كذلك، فهو غير صالح للسفارة سلفاً، وإن كان كذلك لم يستطع العمل، ولم يكن حاله بأحسن من حال السفير الرابع إن لم يكن أسوأ وأردأ.

ولو أراد السفير أن يضحي تضحية كبيرة فينجز عملاً كبيراً، لكان بذلك خارجاً على السرية والتكتم المطلوبة من السفير.

إذن فكل سفير جديد يعين، لا بد أن يفشل في مهمته جزماً بالنظر إلى ظروف المجتمع في ذلك الحين. ومعه لا داعي إلى استمرار السفارة، بل لا بد من رفع اليد عنها، والوصول إلى نهايتها.

السبب الثالث: عدم إمكان المحافظة على السرية الملتزمة في خط السفارة، لو طال بها الزمن أكثر من ذلك، وانكشاف امرها سيئاً فشيئاً.

وهذا واضح جداً في التسلسل الطبيعي لتطور الحوادث، فإنه لو صار عزم الإمام المهدي (ع) أن يديم عهد السفارة ويسلسلها بين الأشخاص على مدى الزمان فإن ذلك سوف ينتج حتماً انكشاف أمر السفارة والسفير، واشتهار ذكرهما في المجتمع على لسان المؤمن والمنحرف والحكام والمحكومين. مهما حاول السفير أن يخفي أمره ويستر عمله.

نعم، إذا تسلسلت السفارة بين الأشخاص من دون القيام بأي عمل، أمكن الإخفاء التام إلا أن هذا خلاف الهدف من السفارة والمطلوب من السفير.

ولئن استطاع السفراء أن يخفوا سفارتهم لمدة سبعين عاماً، فإنه لن يكون ذلك مستطاعاً إلى الأبد، وسوف ينكشف - بحسب طبيعة الأشياء - أمر السفير. ومعه يتعذر عليه العمل، إن لم يؤد به إلى التنكيل به تحت سياط السلطات، وقد يؤدي إلى جعل المهدي (ع) نفسه في مورد الخطر.

إذن، فلا بد من قطع السفارة، تلافياً لما قد يحدث من مضاعفات.

فلكل هذه الأسباب، ولأسباب أخرى يضيق المجال عن ذكرها أعلن الإمام المهدي (ع)، في توقيعه الذي أصدره إلى السفير الرابع قبل موته، وانتهاء عهد السفارة وانقطاع الغيبة الصغرى وصلة الناس بإمامهم وقائدهم. وبدأ الغيبة الكبرى حتى يأذن الله تعالى في اليوم الموعود الذي يتحقق به الغد الإسلامي الكبير.

وقد سمعنا نص البيان عند التعرض إلى ترجمة السفير الرابع الشيخ السمري، ولكن ينبغي أن نستذكره هنا، لنستطيع أن نستلهم منه أموراً جديدة:

قال الإمام المهدي (ع) في توقيعه: بسم الله الرحمن الرحيم. يا علي ابن محمد السمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك. فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام؛ فاجمع أمرك ولا توصِ إلى احد. فيقوم مقامك بعد وفاتك. فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بإذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب وامتلاء الأرض جوراً.

وسيأتي لشيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن أدعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة، فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فنرى الإمام المهدي (ع) قد أكد في هذا البيان على أمور:

الأمر الأول: إخباره بموت الشيخ السمري في غضون ستة أيام. وهو من الأخبار بالغيب الذي نقول بإمكانه للإمام. كما سبق أن قلنا. ولم يشك أحد يومئذ في صدق هذا الخبر، وقد غدا عليه أصحابه بعد ستة أيام فوجدوه محتضراً يجود بنفسه، كما سمعنا فيما سبق.

الأمر الثاني: نهيه أن يوصي إلى أحد، ليقوم مقامه ويضطلع بمهام السفارة بعد وفاته، وبذلك يكون هو آخر السفراء، ولا سفير بعده، ويكون خط السفارة قد انقطع، وعهد الغيبة الصغرى قد انتهى.

الأمر الثالث: أنه لا ظهور إلا بإذن الله تعالى ذكره، وهذا معناه الإغماض في تاريخ الظهور، وإيكال علمه إلى الله وحده وارتباطه بإذنه عز وجل.

ولهذا الإغماض عدة فوائد، أهمها اثنان:

الأولى: بقاء قواعده الشعبية منتظرة في كل حين، متوقعة ظهوره في أي يوم. وهذا الشعور إذا وجد لدى الفرد، فإنه يحمله على السلوك الصالح وتقويم النفس ودراسة

واقعه المعاش ومعرفة تفاصيل دينه جهد الإمكان. ليحظى في لحظة الظهور بالزلفى لدى المهدي والقرب منه، ولا يكون من المغضوب عليهم لديه، أو المبعدين عن شرف ساحته.

بل إن الفرد ليشعر، وهو في حالة انتظار إمامه في أي يوم، عن انحرافه وفسقه قد يؤدي به إلى الهلاك، والإبعاد كلياً عن العدل الإسلامي العظيم الذي يسود العالم، تحت قيادة الإمام المهدي (ع). فإن الإمام المهدي (ع) بعد ظهوره سوف يكون حدياً في تطبيق العدل الإسلامي، وسيذيق كل منحرف عقائدياً أو سلوكياً أشد الوبال، فإنه لا مكان للإنحراف في مجتمع العدل المطلق.

الثانية: حماية المهدي (ع) من أعدائه. بعد ظهوره، فإن الإغماض في التاريخ يوفر محض المفاجأة والمباغتة للعدو على حين غرة منه، وهو من أقوى عناصر النصر وأسبابه، إن لم يكن أهمها وأقواها على الإطلاق.

على حين لو كان الموعد معيناً لكان بامكان الأعداء أن يجمعوا أمرهم ويهيئوا أسلحتهم، قبيل الموعد المحدد حتى إذا ما آن أوآن ظهوره قاتلوه واستأصلوه قبل ان يفهم به الناس، ويجتمع حوله الأعوان.

لا يفرق في أعداء المهدي (ع) بين من يعتقد بظهوره وبين من لا يعتقد، فإن الموعد لو كان محدداً طيلة هذا الزمان لكان أمراً مشهوراً ولأوجد في أذهان الأعداء احتمالاً على الأقل بظهوره، وهو مساوق مع احتمال استئصال الأعداء واجتثاثهم، وهذا بنفسه يكفي للتألب عليه وإعلان التعبئة العامة وحالة الطوارىء ضد الإمام المهدي.

إذن فاللازم لهذه المصالح وغيرها بقاء الموعد غامضاً مجهولاً منوطاً بإذن الله عز وجل وعلمه وحده.

الأمر الرابع: الإشارة إلى أن أمد الغيبة التامة الكبرى سوف يكون طويلاً مديداً.

وإنما ينص المهدي (ع) ذلك ليجعل الفرد المؤمن من قواعده الشعبية، مسبوقاً ذهنياً بطول الغيبة ومتوقعاً لتماديها، فلا يأخذه اليأس أو يتلبسه الشك مهما طالت أو تمادت، وإن أصبحت الآف السنين. فإنه ما دام عارفاً بأنها ستطول وأنها منوطة بإذن الله عز وجل عند تحقق المصلحة للظهور و تهيء البشرية لتلقي الدعوة الإسلامية الكبرى. فإن الفرد يعرف عند تأخر الظهور أن المصلحة بعد لم تتحقق، وأن الإذن الإلهي لم يصدر.

وهذا السبق الذهني، يعني احتمال طول المدة، وهو لا ينافي حال الإنتظار وتوقع الظهور في كل يوم وكل شهر وكل عام، فإن طول الأمد الموعود به في كلام المهدي (ع)، لفظ عام ينطبق على السنين القليلة وعلى السنين الطويلة. بل لو كان الإمام المهدي (ع) قد ظهر بعد الغيبة الصغرى بقليل لكان قد ظهر بعد طول الأمد، لأن السبعين عاماً مع الشعور بالظلم وحالة الإنتظار تكون أمداً طويلاً بحسب الجو النفسي للفرد والمجتمع لا محالة.

هذا، فضلاً عما إذا تأخر الإمام المهدي (ع) في ظهوره. عشرات السنين أو مئاتها - كما حدث بالفعل - أو الآفها. فإن طول الأمد يكون قد تحقق باوضح صوره وأصعب أنحائه. ومعه يكون الفرد متوقعاً انتهاء هذا الأمد الطويل في كل ساعة وفي كل يوم، وصدور الإذن الإلهي بالظهور.

الأمر الخامس: الإشارة إلى قسوة القلوب. والمراد به ضعف الدافع الإيماني، والشعور بالمسؤولية، والمشارفة على الإنحراف، بل سقوط أغلب أفراد المجتمع المسلم به.

وذلك لأن الفرد يواجه امتحاناً إلهياً صعباً خلال الغيبة الكبرى من جهات ثلاث، يكون عليه أن يخرج منه ناجحاً مظفراً. والخروج منه بنجاح يحتاج إلى عمق في الإيمان والإخلاص والإرادة لا يتوفر إلا في القليل من الأفراد.

الجهة الأولى: موقف الفرد تجاه شهوات نفسه ونوازعه الغريزية التي تتطلب الإشباع بأي شكل وحال. وكما قالوا، إن الغرائز لا عقل لها فعلى الفرد ان يلاحظ ذلك فيكفكف من غلواء شهواته ويزعها بعقله وإيمانه عن الحرام إلى الحلال.

الجهة الثانية: موقف الفرد تجاه الضغط الخارجي الذي يعيشه وما يتطلبه من تضحيات في سبيل دينه وإيمانه، ضد الفقر والمرض والسلاح والحرج الإجتماعي، ونحو ذلك من المصاعب التي تصادف الفرد في طريقه الإيماني الطويل.

فإن كان الفرد شاعراً بالمسؤولية قوي الإرادة استطاع تذليل هذه الصعوبة والتضحية في سبيل الإيمان، وأما إذا لم يكن قوي الإرادة وكان غير شاعر بالمسؤولية، فإنه سوف يعطي الدنية من نفسه بقليل أو بكثير، ويتعرض للإنحراف في كثير من مناطق طريقه الطويل.

الجهة الثالثة: موقف الفرد تجاه الإعتقاد بوجود إمامه الغائب وقائده المحتجب. فإنه بعد أن عرفه بالدليل القطعي، لا ينبغي أن تثبطه الشكوك ولا ان تزعزعه الأوهام، ولا أن يؤثر في زحزحة اعتقاده طول الأمد.

فاذا كان الفرد ناجحاً من سائر الجهات، كان من الاقلين عدداً المرتفعين شاناً، الواعين لدينهم، وسوف لن يبتلى بقسوة القلب التي اشار لها المهدي (ع) في كلامه. تلك القسوة التي يبتلي بها الاكثرون الذين لا يكونون على المستوى المطلوب من الايمان والاخلاص.

الأمر السادس: الاشادة إلى امتلاء الأرض جوراً.

وفيه تطبيق واضح للكلام النبوي الشريف القائل بأن المهدي يظهر فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً. وهو الحديث المستفيض الذي رواه عدد من علماء المسلمين، والمحدثين العظام من مختلف المذاهب.

والسر في امتلاء الأرض بالظلم والجور، واضح بعد الذي قدمناه في الأمر السابق، من فشل أكثر البشر في الإمتحان الإلهي خلال الغيبة الكبرى. وسيطرة المادة وإشباع الشهوات عليهم وضعف الوازع الديني والأخلاقي إلى حد كبير. جداً في المسلمين. أما غير المسلمين فحدث عنهم ولا حرج من حيث إنكارهم لأصل الدين الإسلامي وأساس التوحيد. ومن حيث موقفهم المخرب تجاه الإسلام والمسلمين، ذلك الموقف الذي ذاق منه المسلمين خلال التاريخ أشد العذاب والتنكيل.

فإذا لم يكن لدى الدين الحق، قائد عظيم كالإمام المهدي (ع)، لكونه غائباً غير مواجه للمجتمع بصفته الحقيقية، ليجمع شمل الدين ويلم شعثه ويرأب صدعه ويدفع عدوه، فإن الغلبة تكون لا محالة للسلاح الأقوى والعدد الأكبر، وهو جيش الكفر من ناحية وجيش

الشهوات والإنحراف من ناحية أخرى. فتمتلئ الأرض جوراً وظلماً بطبيعة الحال، وسيأتي في بحوثنا عن الغيبة الكبرى[١] مزيد من التوضيح لذلك.

الأمر السابع: من الأمور التي يشير إليها المهدي (ع) في التوقيع: إثبات حدوث السفياني والصيحة، وإنه أمر حق لا محيص عنه قبيل خروج المهدي (ع) وظهوره.

وهذا ما نطقت به كثير من الأخبار، رواها محدثو كلا الفريقين. ولا يبعد أن تكون أخبار السفياني متواترة أو قريبة من التواتر. وسنعرض إلى ذلك وإلى مغزاها الإجتماعي وأسبابها ونتائجها، في التاريخ القادم عن الغيبة الكبرى إن شاء الله تعالى.

الأمر الثامن: إن من أدعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو مفتر كذاب.

وهو واضح في مدلوله. فإن المراد بيان احتجاب الإمام المهدي (ع) عن الناس حتى زمان تحقق هاتين العلامتين. فمن الواجب تكذيب كل من ادعى رؤية المهدي (ع) قبل تحقق ذلك، وإنما ينفتح المجال لإحتمال صدقه بعد تحقق العلامتين، بمعنى أن ذلك الحين هو موعد الظهور، فمن ادعى رؤية المهدي (ع) يومئذ فهو صادق أو محتمل الصدق على الأقل، وإما قبل ذلك فلا.

وقد اصطدم ذلك - في نظر عدد من العلماء - بالأخبار القطعية المتواترة التي وردتنا عن مقابلة الكثيرين للإمام المهدي (ع) خلال غيبته الكبرى، من بعد صدور هذا البيان الذي سمعناه إلى الآن، بنحو لا يمكن الطعن فيه أو احتمال الخلاف. ومقتضاها لزوم تصديق المخبرين في الجملة، مع أن هذا التوقيع المهدوي يوجب علينا تكذيبه. فكيف يتم ذلك، وما هو وجه الجمع بينه وبين تلك الأخبار؟.

وما قيل أو يمكن أن يقال من وجوه الجمع - لو حصلت المعارضة - عدة وجوه:

الوجه الأول: الطعن في سند التوقيع الشريف ورواته. حيث قالوا أنه خبر واحد مرسل ضعيف، لم يعمل به ناقله وهو الشيخ في الكتاب المذكور، وإعراض الأصحاب عنه. فلا يعارض تلك الوقائع والقصص التي يحصل القطع عن مجموعها بل من بعضها المتضمن لكرامات ومفاخر لا يمكن صدورها عن غيره (ع)[٢].

إلا أن هذا الوجه لا يمكن قبوله:

أما كونه خبر واحد فهو ليس نقصاً فيه، لما ثبت في علم أصول الفقه من حجية خبر الواحد الثقة. وأما القول بعدم حجيته فهو شاذ لا يقول به إلا القليل النادر من العلماء.

وأما كونه خبراً مرسلاً، فهو غير صحيح، إذ رواه الشيخ في الغيبة[٣] فقال أخبرنا جماعة عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه قال حدثني أبو محمد أحمد بن الحسن المكتب، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ أبو الحسن علي بن

---

[1] في الكتاب الثاني من هذه الموسوعة.

[2] منتخب الأثر، ص٤٠.

[3]منتخب الأثر، ص٣٩٩. والغيبة للشيخ ص٢٤٢.

محمد السمري قدس الله سره. إلى آخر الخبر. كما رواه الصدوق بن بابويه في إكمال الدين عن أبي محمد المكتب نفسه، فأين الإرسال؟. والزمن بحسب العادة مناسب مع وجود الواسطة الواحدة.

وأما كونه ضعيفاً، فهو على تقدير تسليمه، يكفي للإثبات التاريخي، كما قلنا في مقدمة هذا التاريخ، وإن لم يكن كافياً لإثبات الحكم الشرعي، كما حقق في محله.

وأما إعراض الشيخ الطوسي والأصحاب عن العمل به، فإنما تخيّله صاحب الإشكال باعتبار اثبات الشيخ وغيره رؤية الإمام المهدي (ع) في غيبته الكبرى. وهذا مما لا شك فيه، إلا أنه إنما يصلح دليلاً على إعراضهم لو كانت هناك معارضة ومنافات بين التوقيع وإثبات الرؤية وأما مع عدم المعارضة - على ما سيأتي - فيمكن أن يكون العلماء: الشيخ الطوسي وغيره قد التزموا بكلا الناحيتين، من دون تكاذب بينهما. ومعه لا دليل على هذا الإعراض منهم.

على ان الإعراض لو كان حاصلاً لما أضر بحجية الحديث، لما هو الثابت المحقق في علم الأصول، بأن اعراض العلماء عن الرواية لا يوجب وهنا في الرواية سنداً ولا دلالة.

الوجه الثاني: الطعن في الأخبار الناقلة لمشاهدة الإمام المهدي (ع) في غيبته الكبرى سنداً، أي من ناحية رواتها، والشطب عليها جملة وتفصيلاً، كما قد يميل إليه المفكرون المحدثون.

إلا أن هذا مما لا سبيل إلى تصديقه. فإنها طائفة ضخمة من الأخبار قد يصل عدده إلى عدة مئات. على أن بعضها مروي بطرق معتبرة وقريبة الإسناد فلا يمكن رفضها بحال، وهذا كله واضح لمن استقرأ تلك الأخبار وعاش أجوائها، وسيأتي الكلام عنها في التاريخ القادم عن الغيبة الكبرى إن شاء الله تعالى.

الوجه الثالث: الطعن في الأخبار الناقلة للمشاهدة، بحسب الدلالة والمضمون، بأحد نحوين:

النحو الأول: أن تحمل هذه الأخبار على الوهم، وأن هؤلاء الذين زعموا أنهم رأوا وسمعوا... لم يروا ولم يسمعوا. وإنما كان كلامهم كذباً متعمداً أو أضغاث أحلام ولو من قبيل أحلام اليقظة. وهذا هو الوجه الذي قد يميل إليه المفكرون المتأثرون بالمبادىء المادية الحديثة.

إلا أن هذا أيضاً مما لا يمكن الإعتراف به، فإن كثرتها مانعة عن كلا الأمرين: أما تعمد الكذب فهو مما ينفيه التواتر، فضلاً عما زاد عن ذلك بكثير. مضافاً إلى وثاقة وتقوى عدد من الناقلين، وعدم احتمال تعمدهم للكذب أساساً.

وأما كونها من قبيل الأوهام والأحلام، فهو مما ينافيه تكاثر النقل أيضا، بل يجعل الإعتراف به في عداد المستحيل. وتستطيع أن تجد أثر ذلك في نفسك، فلو أخبرك واحد لكان احتمال الوهم موجوداً وإن كان موهوناً، إلا أنه لو أخبرك ثلاثة أو أربعة بحادثة معينة لحصل لك الإطمئنان أو العلم بصدق الخبر وحصول الحادثة، فضلاً عما إذا أخبرك بها عشرة فيكف اذا اخبرك بها العشرات بل المئات وهل تستطيع ان تحملهم كلهم على الوهم أو أحلام اليقظة، إلا إذا كنت تعيش الوهم أو أحلام اليقظة.

النحـو الثـانـي: أن يقـول قائـل: إن النـاقلين للمـشاهدة وإن كـانوا صـادقين وغيـر واهمين، فإنهم قد عاشوا حادثة حسية معينة. إلا أنهم في الحقيقة، لم يشاهدوا المهدي (ع) بل شاهدوا غيره، وتوهموا أنه هو على غير الواقع.

إلا أن هذا غير صحيح أيضاً لأمرين:

اولاً: أنه مما ينفيه التواتر، فضلاً عمـا زاد عليـه مـن أعداد الروايـات والنقول أن يحصل القطع بأن المجموع لم يكونوا مغفلين بهذا الشكل، بل أن بعضهم - إن لـم يكـن كلهم - قد شاهدوا المهدي (ع) نفسه.

ثانياً: إنه مما تنفيه الدلائل الواضحة والبراهين اللائحـة التـي يقيمهـا المهـدي (ع) أثنـاء المقابلـة، وينقلهـا هـؤلاء النـاقلون ممـا لا يمكـن صـدورها مـن أحـد سـواه، فيتعـين أن يكون هو الإمام المهدي (ع) دون غيره. وسيأتي التعرض إلـى هذه الـدلائل فـي التـاريخ القادم.

الوجه الرابع: أن نعترف بصدقها ومطابقتها للواقع، لكـن نلتـزم بوجـوب تكذيبها تعبداً، إطاعة للأمر الوارد في التوقيع، وقد احتمل هذا الوجه بعضهم.

إلا أنه مما لا يكـاد يـصح... فإنـه خـلاف ظـاهر الحـديث بـل صـريحه. حيـث يقـول: فهو كذاب مفتر الدال على عدم مطابقة قوله للواقع، ولم يقل فكذبوه، ليكـون مـن قبيـل الأمـر الصادر من الإمام ليطاع تعبداً. علـى انـه لا يمكـن للإمـام المهـدي (ع) ان يـأمر بـالتكذيب مع علمه بوقوع المشاهدة الثابتة عندنا بالتواتر.

الوجه الخامس: حمل التوقيع الشريف علـى دعـوى المشاهدة مـع ادعـاء الوكالـة أو السفارة عنـه (ع)، وإيصال الأخبار من جانبه إلى الشيعة على مثال السفراء فـي الغيبـة الصغرى. قالوا: وهذا الوجه قريب جداً. وقد نقل عن البحار وغيره[١].

إلا أنه في الواقع بعيد جداً، بمعنى أنه خلاف الظاهر من عبارة الإمام المهـدي (ع) في بيانه، فإنه يحتاج إلى ضم قيد أو لفظ إلى عبارته لم تقم قرينة على وجودهـا... كمـا لـو كان قد قال: ألا فمن ادعى المشاهدة مـع الوكالـة فهـو كذاب مفتـر. إلا أن المهـدي (ع) لـم يقل ذلك كما هو واضح. ومقتضاه عموم التكذيب لمن ادعى السفارة وغيره.

نعم، من ادعى السفارة أو الوكالة يجب تكذيبه، إلا أن هذا غير ادعاء المشاهدة، إذ بالإمكـان تـصديق الفـرد علـى المـشاهدة وتكذيبـه علـى الوكالـة، إلا ان الـدليل علـى تكـذيب الوكالة ليس هو قوله: فهو كذاب مفتر. وإنما هو قوله: ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك. فإنه دال على انتفاء السفارة بعد السمري، فكـل مـن يـدعيها علـى مـدى التـاريخ فهـو كاذب لا محالة، إلى عصر الظهور. ولذا قال الواعون من معاصري الغيبـة الـصغرى، إنـه [عندنا أن كل من ادعى الأمر بعد السمري فهو كـافر منمس ضـال مـضل][٢]. وبذلك كـانوا

---

[1]انظر منتخب الأثر، ص٤٠٠. والبحار، ج١٣ ص١٤٢.

[2]الغيبة للشيخ الطوسي، ص٢٥٥.

يستدلون على كذب دعاوى السفارات بعد السفير الرابع.

وأما إيصال الأخبار من جانبه إلى الشيعة، فإن كانت محتفة بقرائن توجب العلم او الإطمئنان بمطابقتها للواقع، فلا ينبغي تكذيبها. وإنما يجب التكذيب - لو ثبت الأمر به - مع احتمال الخطأ، وعدم وجود الدلالة على الصواب.

إذن فلا يتم شيء من هذه الوجوه الخمسة، للجمع بين التوقيع الشريف وأخبار المشاهدة، على تقدير صحة التعارض بينهما.

إلا أن الصحيح هو عدم وجود التعارض بينهما بالمقدار الذي يثبت الحق وتقتنص منه النتيجة الإسلامية المطلوبة على ما سنرى، من مقابلات الإمام المهدي (ع) من حيث مطابقتها للواقع وعدمها، ومن حيث الإعراب عن المقابلة أو السكوت عنها... تنقسم إلى عدة أقسام... فيقع الكلام فيها على سبعة مستويات:

المستوى الأول: أننا سبق أن عرفنا أن الإمام المهدي (ع) ليس مختفياً بشخصه عن الناس، وإنما يراهم ويرونه، ولكنه يعرفهم ولا يعرفونه، فما هو الواقع خارجاً هو الجهل بعنوانه كإمام مهدي، لا اختفاء جسمه، كما تقول به بعض الأفكار غير المبرهنة.

وقد عرفنا ان جهالة عنوانه، كافية في نجاته من السلطات الظالمة، خاصة بعد أن تنمو أجيال جديدة لا تعرف شكله وسحنته، إذن فالمهدي يستطيع أن يعيش في المجتمع كأي فرد من أفراده، لا يلفت النظر ولا يثير الإنتباه، بصفته عاملاً أو تاجراً أو رجل دين، أو يتخذ في كل فترة زمنية عملاً معيناً، وهكذا. كما سنعرض له مفصلاً في التاريخ القادم.

وعلى ذلك، فرؤية الناس للمهدي (ع) ثابتة في كل يوم وعلى الدوام، كلما مشى في الطريق أو ذهب إلى السوق أو إلى الحج أو إلى زيارة أحد أجداده الأئمة (ع). غاية الأمر ان الناس يرون فيه شخصاً عادياً ويجهلون بالكلية كونه المهدي (ع)، بل من المتعذر حتى مجرد الإلتفات إلى ذلك أو احتماله، كما هو واضح.

ومثل هذه الرؤية أو المقابلة للمهدي (ع)، لا ينفيها التوقيع الشريف بحال، فإنها لا تقترن أبداً بإدعاء المشاهدة. بسبب جهل المشاهد بحقيقة من رآه وكونه هو المهدي، فهو لا يدعي أنه رآى المهدي ليلزم تكذيبه. وإذا أعرب عن ذلك، فإنما يقول: رأيت فلاناً... ويذكر العنوان الظاهر الذي اتخذه المهدي (ع) في ذلك المجتمع، لا العنوان الواقعي للمهدي البتة. وظاهر بيان انتهاء السفارة ان ما هو كاذب أو ما يجب تكذيبه هو ادعاء مشاهدة المهدي بصفته إماماً مهدياً، أو الإلتفات إلى ذلك ولو بالنتيجة، أي بعد انتهاء المقابلة وهو ما لا يمكن أن يحدث في المقابلات الإعتيادية للمهدي (ع).

إذن فخبر التكذيب بعيد عن تكذيب هذا النوع من المشاهدة، كما أن الأخبار الدالة على مشاهدة المهدي (ع) بعيدة عنه أيضاً. لما عرفناه من عدم إمكان الإعراب عن مشاهدة المهدي (ع) على هذا المستوى من المشاهدة. وإنما تضمنت تلك الأخبار الإعراب عن مشاهدة المهدي بصفته مهدياً، ولو من حيث النتيجة، بالدلائل التي يقيمها المهدي (ع) على نفسه أثناء المقابلة.

إذن فهذا المستوى من المقابلة، خارج عن نطاق كلاالطرفين المدعى تعارضهما... لا ينفيه التوقيع ولا تثبته الأخبار الأخرى. ومعه فلا معارضة بينهما على هذا

المستوى، فإن المعارضة إنما تتحقق فيما لو اجتمع النفي والإثبات على مورد واحد، وليس في المقام كذلك.

المستوى الثاني: أن الفرد يرى المهدي بصفته مهدياً، ولكنه لا يعرب عن ذلك إلى الأبد.

وهذا المستوى مما لا يمكن الإستدلال على بطلانه أو نفيه، إن لم ندع أنه هو أغلب مقابلات المهدي (ع)، وأن المقابلات التي أعرب عنها الناس ووصلنا خبرها - على كثرتها - أقل بكثير من المقابلات التي لم يعرب عنها أصحابها ولم يصلنا خبره، خاصة بعد ان نعرف أن العلماء والصالحين من سلفنا الصالح، كانوا يرون عدم جواز الإعراب عن المقابلة لأحد، بدوافع مختلفة. إما لكونهم تخيلوا أن التوقيع الشريف الذي نتحدث عنه دال على عدم الجواز، وإما لكونهم تخيلوا ان الإعراب عن المقابلة بما فيها من ملابسات قد تؤدي إلى خطر على المهدي نفسه. وإما لكونهم تخيلوا أن مقتضى الأخلاق والتواضع هو السكوت، وإما لأنهم تلقوا أمراً من المهدي (ع) حين المقابلة بالكتمان. أو لغير ذلك من الدوافع. وبذلك ضاعت على التاريخ أكثر مقابلات الإمام المهدي (ع) في غيبته الكبرى.

وهذا المستوى من المقابلات، مما لا يمكن الإستدلال على بطلانه، إلا برفض التصور الإمامي للمهدي (ع) وغيبته، وهو خلاف المفروض من هذا التاريخ، حيث بنيناه على التسليم بصحة هذا التصور، وأوكلنا البرهنة عليه إلى بحث آخر. كما قلنا في المقدمة، ومع الإعتراف بهذا التصور تكون مقابلته على هذا المستوى محتملة على أقل تقدير. ولا يدل التوقيع الشريف على نفيه وبطلانه لفرض عدم اقترانها بدعوى المشاهدة. كما لا معنى لتكذيبها، بعد أن سكت عنها أصحابها، كما لا يدل عدم نقلها على عدم تحققها، لكون أصحابها قد تعمدوا إخفائها والسكوت عنها.

وهذا المستوى أيضاً خارج عن أخبار المشاهدة، لكونها جميعاً من المشاهدات المنقولة كما هو واضح، ومعه يكون هذا المستوى خارجا عن طرفي النفي والإثبات للطرفين من الأخبار المدعى تعارضهما. إذن فلا تعارض على هذا المستوى أيضاً.

المستوى الثالث: أن الفرد يرى الإمام المهدي (ع) بصفته مهدياً ولو بحسب النتيجة، ولكنه لا يخبر بالصراحة والوضوح، بكونه قد شاهد المهدي (ع)، وإنما ينقل ما وقع له من الحادثة ويكون المستنتج له ولغيره، من مجموع ما حدثت من دلائل هو أن ذلك الشخص الذي أقامها هو المهدي (ع). والمخبر من ناحيته يجعل المجال للتفلسف والإستنتاج للسامع مفتوحاً. وإن كان يعتقد بنفسه أن من رآه هو الإمام المهدي (ع) بعينه.

ففي مثل ذلك، إذا استظهرنا من التوقيع الشريف، كما هو غير بعيد من قوله: أدعى المشاهدة، ما إذا ادعى المتكلم رأساً أنه رأى المهدي (ع) وتعهد بذلك للسامع. فهذا هو المنفي بلسان التوقيع واما اذا لم يخبر بذلك صراحة وانما أوكل الجزم بذلك إلى وجدان السامع... فهو مما لا ينفيه التوقيع الشريف.

ومن المعلوم لمن استعرض اخبار المشاهدة التي ادعى معارضتها مع التوقيع، أن اكثرها يتضمن نقلاً للحادث مع إيكال الجزم بكون المرئي هو الإمام المهدي (ع) إلى

وجدان السامع، وعدم تعهد المتكلم بذلك، وإن كان معتقداً بـه، إذن فمثل هذه الأخبـار تكـون مداليلها ثابتة بدون أن ينفيها التوقيع بحال.

نعم، لو فرض وجود خبر يقول لك: بأنه شاهد المهدي (ع) وتعهد لك بالصراحة بذلك فإنه يخرج عن هذا المستوى الثالث. وأما كونه هل يقع طرفاً للمعارضة مع التوقيع أو لا يقع، فهو مما سيتضح على المستويات الآتية.

المستوى الرابع: كون الفرد يرى الإمام المهدي (ع)، ويخبر صراحة انه يرى المهدي (ع)، متعهداً بإثبات ذلك. إلا أنه يذكره مدعماً بالبراهين والأدلة التي تورث القطع للسامع بأن الشخص المرئي هو المهدي (ع) نفسه، لإستحالة ان يقوم بذلك شخص سواه عادة.

ففـي مثـل ذلـك، وإن اقتـضى الفهـم الإبتـدائي للتوقيـع نفـي المـشاهدة علـى هـذا المستوى، إلا أنه بحسب الدقة، يستحيل دلالة التوقيع على ذلك، لفرض كوننا قاطعين بكون المرئـي هـو الإمـام المهـدي (ع) والقـاطع يـستحيل عقـلا ان يحتمـل الخـلاف أو يكلـف بالتكذيب. ومعه يكون الحكم بكون مدعي المشاهدة مفتر كذاب، مختصاً بصورة الشك بما اذا كـان المرئـي هـو المهـدي (ع) أو غيـره، ولا يـشمل صـورة العلـم بكونـه هـو المهـدي. فكأن المهدي من توقيعه الشريف يريد ان يقول: أنـه إذا أخبـرك شـخص بأنـه رأى المهـدي وشككت بقوله فاحمله على انه كاذب، بمعنـى ان القاعدة العامة فـي دعوى المشاهدة هـو الكذب وعدم المطابقة مع الواقع، إلا مع القطع بـالثبوت والمطابقة. والمفروض على هذا المستوى القطع بذلك، فلا يكون منفياً بالتوقيع كما هو واضح.

ونحن إذا استعرضنا أخبار المشاهدة. نجدها جميعاً مدعمة بالشواهد القطعية الدالـة على كون الشخص المرئـي هو الإمام المهدي، فـإن هذه الشواهد هي السبيل الوحيد إلى معرفة ذلك. إلا أننا الآن حيث لم نعش هذه الشواهد ولم نعاصرها وكان كل خبر مستقلاً، ظنياً بالنسبة إلينا، فما عندنا من العلم فعلاً، هو العلم الناشيء من التواتر، حيث قلنا بـأن هذه الأخبـار تفوق التـواتر، إذن فنحن نعلـم أن اشخاصـاً أخبـروا عـن مـشاهدة المهـدي وعاشـوا شواهد قطعية عن ذلك، ومعه لا يمكن أن تكون مثل هذه الاخبار مشمولة للتوقيـع الـشريف بحال.

فعلى هذه المستويات الأربعة، التي تنتظم فيها سـائر الأخبـار، ولا يكـاد يشذ منها شـيء ترتفـع المعارضـة المتخيلـة بـين التوقيـع الـشريف وأخبـار المـشاهدة. ولا يكـاد يكـون التوقيع نافياً لها بحال.

المستوى الخامس: ان الفرد يخبر عن مشاهدة الإمام المهدي عليه الاسلام، من دون أن يقترن خبره بدليل يوجب القطع او الإطمئنان بأن المرئي هو المهدي (ع) نفسه.

وهذا المستوى لا يكاد يوجد في أخبار المشاهدة، فإنها كلها أو الأعم الأغلب منها على الأقل، تحتوي على الدلائل القطعية على ذلك كما قلنـا، وسنرى ذلك حين نعرض لها بالتفصيل في التاريخ القادم.

نعم، لو فرض وجود مثل هذا الخبر أو سمعت شيئاً من ذلك من أحد بدون ان يقترن بدليل واضح، فاعرف أنه كذاب مفتر. فإنه يكون مشمولاً للتوقيـع الـشريف، لـو

اقتصرنا على قسم من عبارته. ولا ضير في ذلك. فإن المنفى هو أقل القليل. وهو يحملنا على التنزه عن الدعاوي الفارغة والاستغلالات الخرافية المتعمدة.

نعم، لو أخذنا بقوله (ع): وسيأتي لشيعتي من يدعي المشاهدة وفهمنا منه التنبيه على الدعوات المنحرفة بالخصوص، على ما سيأتي على المستوى الآتي... كان ذلك قرينة على أن دعوى المشاهدة المقترنة بالدعوة المنحرفة، هي الكاذبة دائماً، ومعه يكون ادعاء المشاهدة المجرد عن الدعوة المنحرفة، غير منصوص على كذبه في التوقيع، وإن تجرد عن الدليل الواضح. بل يبقى محتمل الصدق على اقل تقدير.

المستوى السادس: أن يدعي شخص مشاهدة الإمام المهدي (ع)، بدون برهان واضح كالمستوى السابق، ولكنه يدعي ان المهدي (ع) قد قال أموراً أو أمره بتبليغ اشياء نعرفها بكونها باطلة ومنحرفة، فيحاول هذا الفرد أن يتزعم باسم المهدي مسلكاً منحرفاً أو حركة ضالة في داخل نطاق القواعد الشعبية المؤمنة بالمهدي (ع) ... من أي نوع من أنواع الإنحراف كان.

والإدعاء على هذا المستوى كاذب ومزور جزماً للعلم بعدم صدور ما هو باطل من الإمام الحق المذخور لدولة الحق.

والمطمأن به هو أن هذا المستوى من الإدعاء هو المقصود من التكذيب في التوقيع الشريف، فإن المستظهر من قوله (ع): وسيأتي لشيعتي من يدعي المشاهدة. كون المراد منه الإشارة إلى حدوث دعوات منحرفة وحركات غير محمودة في داخل القواعد الشعبية الإمامية، تقوم على دعوى المشاهدة، خلال الغيبة الكبرى، مع إلفات نظر المؤمنين وتحذيرهم من تلك الدعوات، وتنبيههم على خطرها على الإسلام والمجتمع الإسلامي.

إذن فمدعي المشاهدة كاذب مزور في خصوص ما إذا كان منحرفاً ينقل أموراً باطلة عن الإمام المهدي (ع). وأما فيما سوى ذلك فلا يكون التوقيع الشريف دالاً على بطلانه، سواء نقل الفرد عن المهدي (ع) أموراً صحيحة بحسب القواعد الإسلامية، أو محتملة الصحة على أقل تقدير، أو لم ينقل شيئاً على الإطلاق.

المستوى السابع: أن يؤمن شخص بإنسان أنه هو المهدي المنتظر كما حدث في التاريخ خلال الدعوات المهدوية المتعددة. فيخبر - إذا رآه - أنه رأى المهدي.

وهذا يكون كاذبا جزماً. لأنه وإن كان رأى مدعي المهدوية، إلا أنه لم ير المهدي الحقيقي المعين من قبل الله تعالى لإنقاذ العالم من الظلم في اليوم الموعود. فإخباره برؤية المهدي (ع) لا يكون مطابقاً للواقع، وإن اعتقد المخبر صدقه، فيكون من التوقيع الشريف هو التحذير من هذه الدعوات المهدوية الباطلة.

والمعارضة - على هذا المستوى - غير موجودة بين التوقيع الشريف وأخبار المشاهدة، فإن التوقيع وإن كان مكذباً لهذه المشاهدة الا ان المشاهدة المقصودة لا تثبتها، فإنها جميعاً تدور حول مشاهدة المهدي الغائب محمد بن الحسن العسكري (ع)، دون غيره. وهو المهدي الحقيقي بالفهم الإمامي، وعند من يعترف بصحة هذا التوقيع الشريف ونفوذه. ومعه لا معنى لهذه المعارضة المدعاة.

إلا أنه يمكن المناقشة على أي حال في تعرض التوقيع لهذا المستوى السابع، بأننا

وإن جزمنا بكذب المخبر برؤية المهدي، إذا كان قد رأى مدعي المهدوية، إلا أن هذا الاعتقاد ناشيء عن الدليل الخاص الدال على انحصار المهدي وانطباقه على محمد بن الحسن (ع) دون غيره. كما عليه الفهم الإمامي المفروض صحته في هذا التاريخ، وأما استفادة ذلك من التوقيع الشريف، فغير ممكن. لأن المستفاد من قوله: وسيأتي لشيعتي من يدعي المشاهدة، أنه تحذير من الدعوات المنحرفة التي تقوم في داخل نطاق شيعة المهدي وقواعده الشعبية، وبذلك تخرج الدعوات المهدوية الخارجة عن هذا النطاق، لأنهم ليسوا من شيعة المهدي محمد بن الحسن (ع)، كما دل عليهم قوله: وسيأتي لشيعتي.

ومعه يكون هذا التوقيع ساكتاً عن التعرض إلى تكذيب الدعوات المهدوية الأخرى، وإن علمنا كذبها بدليل آخر.

إذن فقد تحصل من كل ذلك، أن الإشكال الذي ذكروه غير وارد على التوقيع ولا على اخبار المشاهدة، وأنه بالإمكان الأخذ به وبأخبار المشاهدة، ولايجب تكذيبها إلا ما كان قائماً على الإنحراف والخروج عن الحق.

وبهذا ينتهي الحقل السابع في إعلان الإمام المهدي (ع) انتهاء السفارة وبدأ الغيبة الكبرى.

وبانتهائه ينتهي المهم من أعمال المهدي (ع) اتجاه سياسته العامة والخاصة خلال غيبته الصغرى، وبقيت هناك تفاصيل قليلة من الأنسب تحويلها على تاريخ الغيبة الكبرى القادم.

وبهذا ينتهي ما أردنا بيانه من تاريخ الغيبة الصغرى بما فيها من ملابسات وحقائق.

والحمد لله على حسن التوفيق وصلى الله على سيد رسله وخاتم انبيائه رسول الإسلام ورائد الحق، وعلى آله الطيبين الطاهرين. نبتهل إلى الله أن يمن على البشرية المظلومة بقرب الفرج ولقاء اليوم الموعود، يوم العدل المطلق، على يد قائده الكبير المهدي القائم (ع).

وقع الفراغ من تسويد هذه الصفحات بيد المحتاج إلى رحمة ربه الكريم محمد بن محمد صادق الصدر بتاريخ يوم الجمعة الثامن من ربيع الثاني عام ١٣٩٠ للهجرة النبوية المباركة. الموافق ١٢ حزيران لعام ١٩٧٠ الميلادي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد الصدر
النجف الاشرف -

العراق